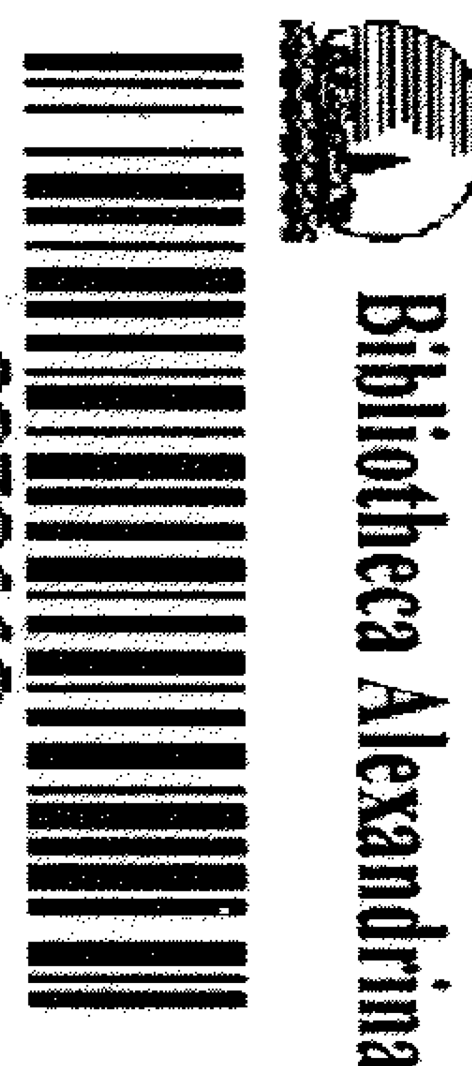
جوناثان بلوش
باتريك فيتز جيرالد
تقديم فيليب آجي

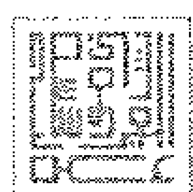
الاستخبارات البريطانية وعملياتها السرية

في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط



جمة عفيف الرزاز

مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م.



الاستخبارات البريطانية وعملياتها السرية

في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط

جوناثان بلومش
باتريك فيتز جيرالد
تقديم فيليب آجي

الإستخبارات البريطانية وعملياتها السرية

في اوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط

ترجمة عفيف الرزاز



مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م.
ص.ب: ٥٠٥٧ - ١٣ (شوران) بيروت لبنان

* ج. بلوش وب. فيتز جيرالد: الاستخبارات البريطانية وعملياتها السرية في أوروبا وافريقيا والشرق الأوسط.

* الطبعة العربية الأولى، ١٩٨٧.

* جميع الحقوق محفوظة.

* الناشر: مؤسسة الابحاث العربية ش. م. م.
ص. ب ٥٠٥٧ ـ ١٣ (شوران)، بيروت ـ لبنان
هاتف ٦/ ٨١٠٠٥٥، تلكس ٢٠٦٣٩ دلتا ـ لبنان.

IAR (RAWAFID) Ltd. Nicosia, Cyprus.

P. O. Box, 7047, Tel (357) 2- 452670 Tlx, 5223 Rawafid Cy.

* يضم هذا الكتاب الترجمة الكاملة للنص الأصلي الذي صدر بالانكليزية

Jonathan Bloch and Patrik Fitz gerald, *British Intelligence and Covert Actions,* Brandon, Ireland and Junction, London.

* تصميم الغلاف: كريم الحاج.

المحتويات

مقدمة المترجم

في السنوات الأخيرة ، أصبح الاتهام بـ « الإرهاب » هو المبرر الذي تلجأ إليه الدول الأمبريالية الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، لقمع أية حركة تحررية، وطنية كانت أم اجتماعية، لا تتماشى أهدافها مع الخطط المعقدة والمتشابكة التي تستند إليها الامبريالية العالمية في استنزافها لثروات وقدرات وطاقات العالم الثالث من أقصاه إلى أقصاه، وبعض البلدان الأوروبية الأضعف كذلك.

وإلى جانب تهمة «الارهاب» هناك تهمة رديفة توجه إلى كل حركة تحررية، أو حتى صوت تحرري، ألا وهي تهمة «العمل على زعزعة الاستقرار»، وصولاً إلى الاتهام بـ«الإخلال بالتوازن العالمي»، إذا تمكنت حركة تحررية ما من الصمود لأطول مما كانت القيادات والأدوات الامبريالية تتوقع، كما يحصل اليوم في نيكاراغوا مثلاً، حيث تدعي الولايات المتحدة الأميركية، القوة العظمى في العالم، أنها تواجه تهديداً خطيراً موجهاً إلى سلامتها وأمنها القومي بوجود الساندينيين في الحكم في نيكاراغوا، البلد الفقير الذي لا يزيد عدد سكانه عن ٣ ملايين نسمة.

ثم لا بد لوسائل «الدعاية السوداء»، التي تديرها أجهزة استخبارات الدول

الامبريالية العاملة بالتنسيق فيما بينها، من أن تضيف الى تهمتي «الارهاب» و«زعزعة الاستقرار»، التهمة الأيديولوجية التي تجعل من كل عمل مضاد لحركة التحرر، ومهما كان وحشياً أو مخالفاً لشرائع الإنسانية، عملاً مبرراً بل ومطلوباً بإصرار من قبل الرأي العام الغربي. وهذه التهمة الأيديولوجية هي دوماً «الشيوعية»، أو «اليسارية» في أقصى حالات الرأفة، كما حصل أثناء الحرب الأهلية في لبنان التي مهدت للغزو الصهيوني، إذ كانت أجهزة ووسائل الاعلام الغربية، وخصوصاً البريطانية، وعلى رأسها «إذاعة لندن»، التي تديرها «هيئة الاذاعة البريطانية» العريقة في خدماتها الاستخباراتية - وهو ما يؤكده هذاالكتاب - تتهم كل مسلمي لبنان، وحتى أكثرهم رجعية، بأنهم «يساريون» (!).. أو كما يحصل عندما تتوقع وسائل الاعلام الغربية - الصهيونية أن أية دولة فلسطينية يحتمل قيامها لا بد وأن تكون «شيوعية» أو «أداة في يد موسكو»، بالرغم من سيطرة التيارات اليمينية، بل والمغرقة في رجعيتها، على القيادات التقليدية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وإقرار شرعة الأمم المتحدة، التي تمنع السيطرة على أراضي الغير بالقوة، ونظراً للتكاليف الباهظة جداً للحروب المباشرة قياساً بالمردود المتوقع منها حتى في حالة الانتصار، أصبحت «الديموقراطيات» الغربية تعتمد في مد سيطرتها إلى مناطق جديدة في أنحاء العالم، أو في تثبيت دعائم سيطرة سابقة لها اهتزت بسبب الموجة التحررية الاستقلالية التي اتسع انتشارها بين الشعوب والأمم المستعبدة، على الوسائل الأقل مباشرة، والتي تجمل عادة تحت اسم «الاستخبارات» على تعدد وتنوع اختصاصاتها وطرق تدخلها، إلا في حالات خاصة معينة لجأت فيها الدول الامبريالية الى الغزو العسكري المباشر أو بالواسطة، كما في حالات فيتنام وغرينادا، وفي كل حالات الغزو الصهيوني للبلاد العربية المجاورة، وآخرها غزوها للبنان في العام ١٩٨٢.

ويعتمد عمل أجهزة الاستخبارات الامبريالية، بشكل عام، في تدخله بشؤون الشعوب الأخرى المستضعفة ومحاولة إخضاعها، على نشاطين متوازيين يمكن اعتبار أحدهما سلبياً والآخر إيجابياً. الأول يشمل جمع المعلومات وتنسيقها وتحليلها والخروج منها باستنتاجات محددة تلعب دوراً كبيراً في رسم السياسات العليا، الداخلية والخارجية للبلاد، تجاه التحركات الداخلية وتجاه البلدان الأخرى. والثاني، وهو الأخطر، ويعتمد في العادة على ما تم جمعه سابقاً من معلومات استخباراتية، يشمل التدخل المباشر في

شؤون الدول الأخرى، عبر «العمليات المستورة»، التي تتراوح في تنوعها بين تأمين الدعم المالي أو الإعلامي والسياسي لأطراف معينة موالية، وإرسال المرتزقة لمحاربة الثورات التحررية بالوكالة عن الدول غير الراغبة في إرسال جيوشها علناً، وتحضير الانقلابات العسكرية، وشن الحروب الاقتصادية والاعلامية. . . الخ.

وللاستخبارات البريطانية دور عريق في هذه العمليات، بل ربما كان الأعرق بين أجهزة الاستخبارات الأمبريالية والاستعمارية الأخرى كافة، وإن كان هذا الدور قد تراجع في السنوات الأخيرة، بعد أن تعملق دور الاستخبارات الأميركية وتضخم حجم عملياتها المستورة الى حدود شبه خيالية، وأصبحت عمليات الاستخبارات البريطانية، في حالات كثيرة، جزءاً من عمليات الاستخبارات الأميركية، أو تابعاً لها، مع أن الاستخبارات البريطانية هي التي رعت ولادة وترعرع الاستخبارات الأميركية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة.

وفي معظم الحالات، وكما يظهر بوضوح في صفحات هذا الكتاب، تتسم «العمليات المستورة» بصفة الارهاب الحقيقي والمنظم الذي مارسته بريطانيا العظمى، حتى في أيام تراجع عظمتها وتحولها إلى دولة تقع في منزلة الوسط بين الدول المتقدمة والدول شبه المتخلفة، وعلى مدى السنوات الأربعين التي انقضت على نهاية الحرب العالمية الثانية، ضد شعوب العالم الثالث التي كانت جزءاً من امبراطوريتها البائدة في آسيا وأفريقيا، وحتى في أوروبا (إيرلندة الشمالية)، حتى أن مسؤول الاستخبارات الأميركية السابق، الذي ارتد وفضح الأعمال الاجرامية للـ«سي. آي. اي» في أكثر من كتاب له، مما أدى إلى تشرده هارباً أبداً أو مطروداً أبداً من بلد إلى آخر، فيليب آغي، وصف الأعمال المستورة للاستخبارات البريطانية، في مقدمته لهذا الكتاب، بأنها تتسم بـ«الإرهاب والفحش والقذارة الصرفة».

ولم تتورع الاستخبارات البريطانية عن أن تستخدم في عملياتها المستورة كل وسائل الارهاب مهما كانت وحشيتها، وعلى تنوعها وتعددها، بل هي استخدمت فيها أيضاً منظمات واجهة كثيراً ما ادعى الغرب، زيفاً، حيادها وترفعها عن الانحياز، مثل «منظمة العفو الدولية»، بالإضافة إلى استخدامها منظمات وهيئات تدعي أن مهمتها تقتصر على رعاية التبادل الثقافي بين الشعوب، مثل «المجلس الثقافي البريطاني»، المعروف باسمه الانكليزي: الـ«بريتيش كاونسل»، والذي تتوزع مكاتبه الناشطة بهدوء

في معظم أنحاء العالم الثالث، أو تدعي لنفسها مهمات إعلامية بحتة، مثل «هيئة الاذاعة البريطانية» وعشرات وكالات الأنباء والخدمات الصحافية.

أما حيث كانت الأوضاع تصل مرحلة معينة من السخونة تستدعي التدخل بالرجال والسلاح، فكانت الاستخبارات البريطانية تلجأ إلى المرتزقة، تجندهم بنفسها أو توافق ضمناً على تجنيدهم وتغض النظر عنه. ويشير مؤلف الكتاب الى أن ما من عملية لتجنيد المرتزقة تمت في بريطانيا إلا وكانت قد حصلت على إذن مسبق، علني أو ضمني، من أجهزة الاستخبارات البريطانية، وعبرها من أعلى السلطات الحكومية، مع العلم أن أجهزة الاستخبارات هذه لا تخضع دوماً لسلطة الحكومة، بل كثيراً ما هي تُخضِع الحكومة لسلطتها.

وبالإضافة إلى هذا كله، فإن الأجهزة الاستخباراتية المشرفة على العمليات المستورة كثيراً ما ترتكب أعمالاً إجرامية موجهة الى المصالح البريطانية نفسها، أو إلى مصالح بلدان صديقة او حليفة (كما في عمليات التفجيرات والسطو على المصارف في الجمهورية الايرلندية وعاصمتها دبلن)، لكي تلصق التهمة بالحركات التحررية، وتبرر عملياتها الأكبر ضدها.

* * *

هذا الكتاب يحتوي بين دفتيه على سيل هائل من المعلومات الدقيقة والموثقة عن جملة واسعة من العمليات المستورة الوحشية التي نفذتها الاستخبارات البريطانية على مدى قرابة أربعين سنة، ولكن ليس كل العمليات التي نفذت ضد شعوب العالم الثالث، من الملايو في جنوب شرق آسيا مروراً بالمحيط الهندي والشرق الأوسط ، ومروراً بالقارة الأفريقية، وصولاً إلى إيرلندة الشمالية حتى يومنا هذا.

وإذا كان من الواضح أن هذه العمليات المستورة أصبحت هي الوسيلة الرئيسية والأساسية لفرض الدول الصناعية الامبريالية الغربية ـ وبريطانيا ما زالت تحتل مركزاً هاماً في صفوفها ـ سيطرتها المطلقة، اقتصادياً وسياسياً، على أنحاء العالم الأخرى، فإن هذه العمليات بالذات تفضح هشاشة مزاعم «الديموقراطيات» الغربية في أنها تقوم بكل ما تقوم به «دفاعاً عن الحرية».

ويحتوي الكتاب كذلك على «خريطة» تبين التوزع الجغرافي والسياسي لمختلف

أجهزة ووكالات الاستخبارات البريطانية، وكيفية وتاريخ نشوء وتطور كل منها، وخصوصاً تلك التي لها علاقة بالعمليات المستورة، وهو ما يجعل الكتاب مرجعاً لكل مهتم بمعرفة بعض الجوانب الغامضة في أحداث تاريخية معينة (مثل الدور الذي لعبته الاستخبارات البريطانية في إفشال انقلاب هاشم العطا ضد النميري، والثمن الذي دفعته حكومة لندن للنميري مقابل توجهه غرباً. . ومثل الانقلاب الذي نظمته الاستخبارات البريطانية بالاشتراك مع اسرائيل لإيصال عيدي أمين الى السلطة في يوغندا، قبل أن ينقلب هذا الأخير على أسياده لأنهم لم يسمحوا له بغزو تانزانيا. . ومثل تفكير الاستخبارات البريطانية في الاطاحة بأنظمة الحكم في سورية ومصر والسعودية معاً، وبمساعدة نظام نوري السعيد في العراق في الخمسينات. . الخ)، والدور الذي كان للأجهزة البريطانية في هذه الأحداث، وما زال لها الى حد ما في الأحداث الساخنة هذه الأيام، وإن تحت إشراف ورعاية استخبارات الولايات المتحدة، التي تتزعم ـ بلا منازع ـ العمليات الإرهابية المستورة التي تنفذ بعضها بمفردها، وبعضها الآخر بالشراكة مع الاستخبارات الغربية الأخرى، وعلى رأسها تلك البريطانية.

وأثناء قراءة الكتاب، لا بد للمرء من أن يتساءل: من الذي يقوم فعلاً بالدور الإرهابي الدولي المنظم الأكبر، حركات التحرير أم البلدان الصناعية الامبريالية الغربية؟

عفيف الرزاز

دمشق، أيار (مايو) ١٩٨٥

مقدمة

بين الملفات الكثيرة التي جمعتُها عبر السنوات، هناك ملف أسميه «خدمات الأمن - بريطانيا». وقبل أيام، أخرجت هذا الملف من مكانه في الخزانة لأصنف فيه قصاصات جديدة من الصحف والمجلات عن جوفري برايم وهيو هامبلتـون وأثيرين آخـرين على موسم محاكمات جاسوسية لندن للعام ١٩٨٢ . ومرة أخرى ابتسمت، إذ شعرت في قرارة نفسي بما هو مسلٍّ، ذلك أن ليس في الملف شيء عن العمليات السرية البريطانية. وعلى العكس من ذلـك، كان الملف يـزدحم بالتقـاريـر والقصـاصـات عن حـالات التسلل السوفياتي الى الإدارات البريطانية، ! وخصوصاً من بينها وكالة استخباراتها الخارجية التي يرمز اليها «إم. آي ٦» (MI 6)، وبدا وكأنه لم يكد يمر يوم واحد منذ الحرب العالمية الثانية من دون أن يكـون لدى الـروس موظفـون في هذه الادارات البـريطانيـة يفيدونهم عن عمليات هذه الادارات التي يفترض بها أن تكون سرية.

ولم أكن مسروراً لأن السوفييت تمكنوا دومـاً من الحصول عـلى الأسرار البـريطانيـة الأكثر سرية والأكثر خضوعاً للحراسة عن قرب، وبالتالي الأسرار الأميركية كذلك، بل لأني شعرت بالـرضى لكون العـدالة - مهـما كانت هـذه العدالـة شاعـرية - قـد أخذت مجـراها ، ولكـون مؤسسة الأمن البـريطانيـة تنال اليـوم الجزاء الـذي تستحق عن كل

تلك السنوات من عمليات الارهاب والفحش والقذارة الصرفة،وهي العمليات التي تمت لحماية مصالحها المفترضة، ذات الطابع الاقتصادي في الغالب عندما بدأت الامبراطورية الأسطورية بالسعال والحشرجة قبل أن تهوي في القبر.

وتذكرت كذلك كيف كنا قد اعتدنا، ونحن في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي . آي . اي» في الستينات، أن نصرخ ازدراءً عند قراءتنا للتقارير البريطانية الضحلة، والمثيرة للشفقة أحياناً، التي كانت تمرر على أنها تقارير «استخبارات» عن أميركا اللاتينية. وقد شعرت كذلك بالسرور لأني كنت أعرف طبعاً أن خدمات الأمن البريطانية كانت تتحمل بعض المسؤولية عن أني أصبحت أشبه بكرة الدبابيس* الدولية في أواخر السبعينات، وهي لعبة شملت سلسلة قرارات بالطرد من البلدان التي أقيم فيها، بدأت من بريطانيا، مما أشعرني برضى كبير عن بلاءاتهم المستمرة.

ومع ذلك، فما من قارىء واعٍ يمكنه أن يتوقع شعوراً بالرضى أو التسلية عند قراءة هذا الكتاب. إنه قصة الارهاب والقتل والرشوات والخداع والكذب والتعذيب الذي مورس بتركيبات مختلفة، بدءاً من الملايو في مطلع الخمسينات وحتى إيرلندة في الثمانينات. وبين هاتين المرحلتين، عندما كانت المستعمرات تصبح مستقلة واحدة بعد الأخرى، كانت أجهزة الأمن البريطانية دائماً هناك تحاول تنصيب أنظمة محلية تحمي مصالح الشركات البريطانية، غالباً بالترادف مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي. آي. اي»، تحت لواء «الحملة الصليبية ضد الشيوعية».

وعندما يكون الأمر متعلقاً بالامبريالية البريطانية، وشراكتها بعد الحرب العالمية الثانية مع الولايات المتحدة، أعترف بأني لا أعدل في حكمي. ولا بد أن تكمن في خلفية ذاكرتي السياسية كراهية أمي التي لا تمّحي للقمع البريطاني لإيرلندة. ولم تكن أمي حالة نادرة بين الأميركيين من أصل إيرلندي. ومع ذلك، فقد وجدتني بعد سنوات في حاجة ماسة لاستخدام أكثر المؤسسات البريطانية حقاً في التبجيل، المتحف البريطاني، لاجراءالأبحاث اللازمة لمذكراتي عن عمليات وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي. آي. اي».

---

* هي لعبة تتألف من كرة صغيرة تتدحرج على سطح منحدر غرست فيه دبابيس عدة تصطدم بها الكرة عند تدحرجها، مما يعيق سيرها ـ (المترجم).

وخلال السنوات العشر التي انقضت على وصولي إلى بريطانيا للقيام بأبحاثي، تساءلت مرات عديدة عن السبب الذي دعا الحكومات البريطانية، المحافظة منها والعمالية على السواء، إلى السماح لي بمتابعة وإنهاء ونشر ما كان يعتبر حتى ذلك الحين كشفاً لا يمر ببال للعمليات السريةلوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي. آي. اي» ولعملائها. وهو عمل وصفته الوكالة نفسها فيما بعد، في صحيفتها السرية الداخلية «دراسات في الاستخبارات»، بكونه أشبه بـ«انفجار شديد في الجسد». وما زلت لا أملك الجواب على تساؤلي.

طبعاً، كان هنالك نوع من التخويف والتهديد الذي قامت به فرق من أناس كانوا يلاحقون خطواتي في شوارع لندن، وحصل الشيء نفسه في باريس، ولكني بقيت قادراً على متابعة عملي. ثم ما أن أنهيت الكتاب في منتصف العام ١٩٧٤ حتى بدأت عمليات تشويه السمعة. وراحت الروايات المثيرة الصادرة عن «مصادر حكومية» غير محددة في الولايات المتحدة تتردد في أنحاء العالم متهمة إياي زيفاً بأني «قلت كل شيء» للاستخبارات السوفييتية، الـ«كي. جي. بي». وأمثال هذه الروايات، التي لا شك في أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي. آي. اي». هي التي تولت بثها مع حلفائها، استمرت تتكرر بلا توقف حتى يومنا هذا، وأحياناً لا تكون هذه الروايات أكثر من استعادات لروايات سبق نشرها مع الزعم بأنها اكتشافات جديدة. ونظراً لأنه لا يمكن لأحد تحدي دقة ما كتبت وما قلت على مدى سنوات، فإن تكرار الروايات نفسها لم يكن أكثر من افتراء مستمر. والشيء الأكيد هو أن هذا الأمر لم يكن غير متوقع.

ومع ذلك، وفي مطلع العام ١٩٧٥ ظهر كتابي في الأسواق، ولم يكن هنالك بعد ما يفسر فشل السلطات البريطانية أو امتناعها عن منعي من استخدام مرافق الأبحاث البريطانية ومن اللجوء الى ناشر بريطاني. ولم يكن أقل غموضاً كذلك ما بدا قبولاً بريطانيا بسفري المتكرر ذهاباً وإياباً في رحلات لالقاء المحاضرات او للمشاركة في الاجتماعات والتظاهرات السياسية أو لعقد المؤتمرات الصحافية والمشاركة في مشاريع أفلام سينمائية وتلفزيونية، وكلها نشاطات مكرسة لتركيز اهتمام شديد على وجود وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي. آي. اي» ونشاطاتها في مختلف أنحاء أوروبا الغربية وكندا وأميركا اللاتينية.

ولكن، في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦، وصلتني دعوة من لجنة حقوق الانسان في

جامايكا. قبلت الدعوة، وبدأت بدراسة الاتهامات التي كانت شائعة يومها والقائلة بأن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي. آي. اي» كانت وراء حملة الارهاب والدعاية التي تستهدف استثارة المشاعر الشعبية ضد حكومة مايكل مانلي الاشتراكية الديموقراطية التي كانت ستدخل المعركة الانتخابية خلال أشهر قليلة. ثم عرفت وأنا في جامايكا تفاصيل أكثر دقة عن الطرق الكثيرة المستخدمة لتلغيم الأرضية التي تقف عليها الحكومة.

وخلال الاجتماعات العامة التي عقدت في كينغستون (عاصمة جامايكا) وفي خليج مونتيغو، وفي المقابلات والأحاديث الصحافية التي أجريت معي، وافقت على كل الاتهامات القائلة بأن وكالة الاستخبارات المركزية «سي. آي. اي» هي السبب في زعزعة الاستقرار، معترفاً بأنه لا يمكن إثبات هذه الاتهامات بالملموس، ولكني عرضت - في الوقت نفسه - التوازي القائم بين هذه العمليات والعمليات التي كانت تتم خلال الفترة التي كنت أعمل فيها في الوكالة. وفي ذلك الوقت، كان الجميع قد درسوا بعناية أيضاً تقرير مجلس الشيوخ (الأميركي) عن عمليات وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي. آي. اي» ضد حكومة آليندي، وكان نموذج التشيلي بادي الوضوح في جامايكا.

وبالرغم من أني ركزت اللوم على وكالة الاستخبارات المركزية-الأميركية «سي. آي. اي» وعلى الحكومةالأميركية، فقد كنت مقتنعاً في صميمي بأنه لا يمكن القيام بعمل سياسي رئيسي من هذه الطبيعة من دون موافقة البريطانيين، وربما مشاركتهم. وفي النهاية، فإن هناك أنظمة خاصة تطبق على عمليات وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي. آي. اي» في بلدان الكومنولث البريطاني، كما أوضحت الصحافة البريطانية فيما يتعلق بعمليات الوكالة للاطاحة بحكومة تشيدي جاغان في غوايانا في مطلع الستينات. ولكني تجنبت ذكر المشاركة البريطانية (وأنا في جامايكا) لكي لا أهدد مصير إقامتي في بريطانيا.

ومع ذلك، لم تسر الأمور على ما يرام. ففي منتصف تشرين الثاني (نوفمبر)، بعد حوالي سبعة اسابيع من عودتي من جامايكا، سلمتني شرطة كامبريدج رسالة من وزارة الداخلية تقول بأن وزير الداخلية ميرلين ريس قرر طردي من البلاد حفاظاً على «مصالح الأمن القومي». ولم يكن القانون البريطاني يفرض على وزير الداخلية أن يفسر لي أسباب

الطرد، ولكن الرسالة مضت تتهمني بأني «أقمت اتصالات منتظمة تضر بأمن المملكة المتحدة مع مسؤولي استخبارات أجنبية، (وبأني) كنت وما زلت متورطاً في بث معلومات تسيء لأمن المملكة المتحدة، (وبأني) ساعدت آخرين وقدمت المشورة لهم للحصول على معلومات للنشر قد تضر بأمن المملكة المتحدة». وقد حظيت هذه الاتهامات غير المبررة بتغطية صحافية واسعة لحقت بروايات وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي. آي. اي» التي استمرت لسنتين، والقائلة بأن لي ارتباطات خطيرة بالسوفييت والكوبيين. وفي الواقع، فإن اتهامات ريس أثارت عاصفة من الاتهامات تسير كلها في الاتجاه نفسه، في الصحف وفي مجلس العموم وفي مواقع أخرى، واستمرت الحملة حتى طردي من بريطانيا في حزيران (يونيو) من العام التالي (١٩٧٧).

ومنذ أن وصلتني رسالة ريس كنت متأكداً من أن السبب الحقيقي وراء طردي كان أني قمت بدور المخرب ضدجهود وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي. آي. اي» والاستخبارات البريطانية، ربما الـ«إم. آي ٦»، للاطاحة بحكومة مانلي. (وكان قد حقق هو وحزبه انتصاراً مزلزلاً في انتخابات كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٧٦)*. وكنت شبه متأكد من أن القرار إنما صدر عن رئيس الوزراء جيمس كالاهان، نتيجة لضغوط سياسية أميركية. وبكلمات أخرى، فإن قضيتي ارتقت درجات السلّم من قضية هي بين جهاز استخبارات وجهاز استخبارات آخر، وهو ما فشل في منعي من الكتابة ومن النشاطات الأخرى، في بريطانيا على الأقل، (الى قضية بين حكومة وحكومة). ولم يكن هناك أدنى شك كذلك في أن الاتهامات الثلاثة الغامضة قد لفقت لتجعلني أبدو في صورة «العميل السوفييتي». وكان أروع ما في القضية هو أنه لم يكن لي حق الاستئناف فيها، ولا كان لدليل إثبات أن يطفو على السطح، بل كانت الاتهامات الغامضة كافية، وكان على الصحافة أن تقتات بها. وهكذا فعلت في الواقع، وكان الأمر جيد التخطيط، وكما هو متوقع، فإن حكومة الولايات المتحدة أنكرت أية مشاركة لها في اتخاذ القرار بطردي، لأن المسألة كانت مسألة بريطانية داخلية بحتة.

ولكي أدافع عن نفسي، قدمت تاريخاً مفصلاً لحياتي منذ وصولي الى بريطانيا في العام ١٩٧٢. وأرفقت بتاريخ حياتي هذا تفاصيل كل رحلة قمت بها الى خارج البلاد،

* ولكن الانتخابات التالية بعد أربع سنوات شهدت انتصاراً ساحقاً للحزب الخصم الموالي لأميركا والذي يرأسه ادوار صياغة، اللبناني الأصل ـ (المترجم).

وأدرجت لائحة بكل اجتماع عام تكلمت فيه، كما أرفقت نسخاً من كل مقال كتبته، وكذلك نسخة من كتابي الأول، ونسخاً من كل مقابلة أجريت معي ونشرت واستطعت أن أجدها، وقصاصات صحف من مختلف الأنواع. وقدمت هذه المادة كلها الى «هيئة مراجعة» مزيفة، سميتها في سري هيئة «القرود الثلاثة الحكماء»، متحدياً أياً كان أن يجد في المادة ما يضير الاستخبارات البريطانية أو شؤون الأمن البريطانية فيما قلت أو كتبت. ولم يعثر أحد على شيء من هذا، ولكن الأمر لم يفد في شيء أيضاً.

ورداً على المدافعين في مجلس العموم، الذين أصروا على أن توجه إلي تهمة محددة أستطيع الدفاع عن نفسي ضدها، قال ريس أن الذهاب إلى أبعد مما ذهبت إليه الاتهامات العامة الأصلية سوف يهدد مصادر المعلومات التي تلقاها من «أجهزة الأمن». وقال ريس أيضاً أمام مجلس العموم إن القرار بطردي كان قراره لوحده لم يشاركه فيه أحد. واستناداً إلى صحيفة «هانسارد» (عدد ٣ أيار ـ مايو ١٩٧٧)، قال ريس: «القرار لم يتخذ لا نتيجة لتوصية ولا لمشاورات جرت مع الحكومة الأميركية، ولا مع أي من وكالاتها، بما في ذلك وكالة الاستخبارات المركزية». وخلال جلسة النقاش نفسها، ورداً على سؤال فيما إذا كان يرى في عملي بكشف وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي. آي. اي» أمراً مضراً بأمن المملكة المتحدة، رد ريس قائلاً: «لا. إني لست مهتماً بوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، ولا بتقديم المعلومات، ولا بأي شيء آخر. إن مهمتي هي حماية بلدي، وليس حماية الولايات المتحدة الأميركية».

ولم يكن مهماً أني لم أعمل قط في العمليات المشتركة بين الـ«سي. آي. اي» والبريطانيين، وأني لم أعرف أبداً أي شيء عن شؤون الأمن البريطاني. وكما قال محاميّ، كنت مثل «آليس في بلاد العجائب». لكن العملية كانت ناجحة، وعلي أن أعترف بذلك. ولمدة سنة كاملة، وجدت صعوبة في الاستقرار في أي مكان في أوروبا، فقد تتابعت أوامر الطرد اللاحقة: من فرنسا، ومن هولندة، ومن ألمانيا الغربية، مع ما رافق ذلك من انقطاعات عن العمل ومن توتر شخصي. وكل من هذه البلدان اعتمد اتهامات ريس كمبرر لطردي. إيطاليا وحدها كانت مختلفة، وبالرغم من أني منعت مرتين من دخول مطار روما، فإن شرطة الهجرة أعلمت محاميّ فيما بعد أن رجالها لم يفهموا ما حصل لأنه ليس هناك أمر بمنعي من دخول البلاد.

معظم ما أوردت أعلاه عن طردي من بريطانيا أصبح من الأمور المعروفة جيداً،

ولكني عدت إليه بسبب محدد: مؤخراً كنت قد أقمت في واشنطن قضية حقوقية استناداً إلى «قانون حرية المعلومات»، وتلقيت معلومات موثوقة توحي بأن ميرلين ريس قد ضلل مجلس العموم في أيار (مايو) ١٩٧٧. وهو إما أن يكون قد فعل ذلك، أو أنه لم يدر حقاً بما كان وراء قرار الطرد، إذا كان كالاهان، رئيس الوزراء هو الذي اتخذ القرار ثم سلمه ببساطة الى ريس لتنفيذه، بالرغم من أني أجد هذا الاحتمال مستبعداً.

وكانت المحكمة الاتحادية (الأميركية) قد نقضت رفض وكالة الاستخبارات المركزية «سي. آي. اي» منحي أكثر من مجموعة صغيرة من الوثائق على أساس أنه نظراً لأن بقية الوثائق تتضمن التفاصيل الأكثر حميمية من حياتي اليومية فإني قد أستطيع التعرف إلى مصادرهم للمعلومات. وفي مناقشة طويلة وملتوية تبرر رفض الوكالة حتى لاعطائي تواريخ آلاف الوثائق، كادت الوكالة أن تعترف بأنها تجسست على الأماكن التي عشت فيها، واسترقت السمع لمكالماتي الهاتفية، وقرأت بريدي. ولكني استلمت نسخاً من الكثير من التقارير الضخمة التي صاغها مسؤولو وزارة الخارجية في السفارة الأميركية في كينغستون (جامايكا)، قبل وخلال وبعد زيارتي في العام ١٩٧٦. ويبدو أن كل حركة لي كانت تخضع للمراقبة. وتضمنت الوثائق نسخاً طبق الأصل عن كل مقابلة إذاعية وتلفزيونية تحت عناوين مثل: «استمرار الانقضاض الاعلامي على آغي»، و«زيارة آغي: حدث السنة الاعلامي». وحجم ما أرسلت السفارة نفسها من تقارير (عدا تقارير وكالة الاستخبارات المركزية التي لا بد أن تكون من حجم مماثل) يوحي باهتمام شديد بما كان لرحلتي من تأثير على نشاطات الولايات المتحدة هناك. وقد جاء في إحدى برقيات السفارة السرية ما نصه: «آخر المعلومات هي أن آغي سيغادر السبت (حمداً لله)».

ولكن الوثائق ذات القيمة الحقيقية كانت، مع ذلك، هي تلك الوثائق التي حجبت عني «لأسباب أمنية»، ولكن ورد ذكر هذه الوثائق في الفهارس. ويشير فهرس وثائق وزارة الخارجية الى أنه في يوم الخميس ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦، أي في أسبوع عودتي من جامايكا، كانت وزارة الخارجية في واشنطن قد أبرقت «إلى وزير الخارجية الموجود في لندن»، أي هنري كيسنجر، بنص مذكرة من سبع صفحات تتعلق بي وبجامايكا، وقد رفعها الى كيسنجر أحدمساعدي وزير الخارجية. وجاء في تبرير الامتناع عن إعطائي هذه الوثيقة أن «المذكرة المرفوعة إلى الوزير تتضمن معلومات وتعليقات حول شؤون سياسة جامايكا الداخلية يمكنها ـ إذا ما كشفت ـ أن تفسد علاقات الولايات المتحدة مع حكومة

جامايكا ، وأن تؤدي بالتالي الى إلحاق ضـرر لا يمكن تحديـد مداه بعـلاقات الـولايات المتحدة الخارجية مع جامايكا».

وفي يـوم السبت ٩ تشرين الأول (اكتـوبـر) ١٩٧٦، أرسلت وزارة الخـارجيـة في واشنطن برقية من ست صفحات «إلى السفارة في لندن، لوزير الخارجية». وهذه البرقية المصنفة «سرية» كانت قد وضعت في السفارة في كينغستـون يوم ٢٥ أيلول (سبتمبـر)، وهي تتعلق أيضاً بي وبجامايكا. وتبرير الامتناع عن إعطائي هذه الوثيقـة يشبه التبـرير الذي أعلن بشأن البرقية الأخرى المرسلة إلى كيسنجر في لندن، أي أن «الوثيقة تتضمن معلومات وتعليقات صريحة للسفارة حول أوضاع الشؤون السياسية الداخلية في جامايكا وحول القيادة السياسية فيها يمكنها ـ إذا ما كشفت ـ أن تفسد العلاقات. . . ».

ولم أكن أذكر أن كيسنجر قد قام برحلة الى لندن قبل وقت قصير من وصول الرسالة التي تأمر بطردي من البلاد. ولذلك قمت بمراجعة صحيفة «نيويورك تايمز» في التاريخين اللذين تم فيهما إرسال البرقيتين إليه عبر السفارة في لندن. ولم تكن هنالك أيـة إشارة عن سفر كيسنجر الى لنـدن في أي من عطلتي نهايـة الأسبوع. وفي الثـلاثين من أيلول (سبتمبر) كان كيسنجـر في الأمم المتحدة في نيـويورك، ولكنـه اختفى كلياً من الأخبـار خلال الأيام الخمسـة التاليـة، التي يفترض أنـه كان خـلالها في لنـدن. وكذلـك، كان كيسنجر قد التقى مع وزير خارجية الصين في نيويورك يوم ٨ تشرين الأول (اكتوبر)، ثم اختفت أخباره لخمسة أيام أخرى. ولم يظهر في فهارس صحيفة «التايمز» اللندنية أي ذكر لرحلة قام بها كيسنجر الى لندن في أي من هذين التاريخين.

وإرسال البرقيتين الى كيسنجر في لندن يوحي إلي بشدة أنه كـان يبحث رحلتي إلى جامايكا مع كبار المسؤولين البريطانيين، وأن القرار البريطاني بالسير قدماً في قرار طردي كان هو النتيجة. ولكن، لِمَ لم يعلن عن الرحلتين؟ أعتقد أن السبب الأكثر ترجيحاً هو السعي إلى تجنب أي ربط لهما بعملية طردي التي كانت ستلي قريباً. وكان لتدخل كيسنجر أن يبقى في الخفاء. وإذا كان ما توحي به وثائق «قانون حرية المعلومات» صحيحاً، فإن ملاحظات ريس أمام مجلس العموم التي قال فيها إن القرار لم يتخذ «لا نتيجة لتوصية ولا لمشاورات جرت مع الحكومة الأميركية» لم تكن أكثر من تضليل فاضح.

وهناك عناوين أخرى في فهرس وزارة الخارجية توحي بوجود تعاون بين الحكومتين نفته كل منهما. ففي ٦ تشرين الثاني (نوفمبر)، أي قبل ما يزيد قليلاً عن أسبوع من تحية

ريس لي، كانت سفارة الولايات المتحدة في لندن قد أرسلت إلى واشنطن برقية، صنفت «سرية»، تفيد عن «معلومات قدمها أحد مسؤولي الحكومة البريطانية سراً إلى مسؤول في سفارة الولايات المتحدة في لندن». وهذه البرقية «تتعلق أيضاً بمصادر وطرق الاستخبارات»، وهي العبارة التي تستخدم في وثائق «قانون حرية المعلومات» للإشارة إلى نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي. آي. اي». ولم أستلم نسخة من هذه البرقية لأن «كشفها يمكنه أن يتسبب بإلحاق ضرر جدي بعلاقات الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة». والأرجح هو أن هذه البرقية أعلمت وزارة الخارجية الأميركية بأن الاستخبارات البريطانية أبلغت مركز وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي. آي. اي» في لندن بتفاصيل حول كيفية تبليغي بقرار الطرد، وأن الـ«سي. آي. اي» قد أبلغت مقرها الرئيسي بذلك عبر أقنيتها الخاصة.

وما من شك في أن الأميركيين تبلغوا ذلك، لأن مذكرة داخلية موجهة إلى «مكتب أوروبي»، تحمل تاريخ اليوم الخامس بعد تاريخ البرقية، ومصنفة «سرية» أيضاً، أرفقت بالبرقية «توجيهاً صحافياً طارئاً يتعلق بالسيد آغي». وكان ذلك بتاريخ ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)، أي قبل أربعة أيام من خط ريس رسالته إليّ. وقد رفضت وزارة الخارجية الأميركية إعطائي المذكرة و«التوجيه الصحافي الطارىء». واستناداً إلى الفهرس، فإن «الناطق الرسمي بلسان وزارة الخارجية لم يستعمل هذا التوجيه، كما يتضح الآن، وربما كان التوجيه قد سحب لأسباب تتعلق بالأمن». وكذلك فإن التوجيه والمذكرة «يفيدان عن اتصالات مع السفارة البريطانية» في واشنطن، «وكشف مثل هذه المعلومات الحكومية الخارجية قد يلحق ضرراً جدياً بالعلاقات الخارجية للولايات المتحدة مع المملكة المتحدة».

طبعاً، من دون الوثائق نفسها، توحي مادة «قانون حرية المعلومات» بأن ريس قد ضلل مجلس العموم. ومن النادر جداً أن يكون وزراء التاج البريطاني أقل من صريحين مع أعضاء البرلمان. ومع ذلك، فإن شكوكي الأصلية بأن اليد الأميركية كانت وراء طردي، وبأن عملية الاتهام بزعزعة استقرار جامايكا قد شملت البريطانيين، وقد تعمقت. وإلا، لماذا يحتاج كيسنجر وهو في لندن إلى وثائق عن نشاطاتي في جامايكا؟ ولماذا تبقى رحلاته إلى لندن سرية إن لم يكن لتجنب مظهر «السبب ـ النتيجة» عندما تبرز أنباء طردي في الصفحات الأولى للصحف بعد أسابيع قليلة؟

وبوجودي هكذا في الجانب المتلقي للحيل الأميركية والبريطانية القذرة، وليس بلا استفزاز، يجعلني أسارع الى الاعتراف بأن ظهور هذا الكتاب يمنحني الكثير من الشعور بالرضى. وقد تمكن المؤلفان معاً من إجراء مسح تاريخي ممتاز للعمليات السرية البريطانية في الشرق الأقصى، وفي الشرقين الأوسط والأدنى، وفي أفريقيا وأوروبا خلال السنوات الثلاثين الماضية. والمصادر التي استند إليها المؤلفان جيدة التوثيق، وعلى نطاق واسع جداً. ولا شك في أن هذا الكتاب يشكل مساهمة ذات مغزى في فهم الدور البريطاني في القرن الجهيض لـ«السلام الأميركي».

* * *

على الجدار الرخامي للبهو الكبير لمقر وكالة الاستخبارات المركزية «سي. آي. اي» في ولاية فيرجينيا، نقش شعار الوكالة بأحرف كبيرة: «عليك أن تعرف الحقيقة، والحقيقة ستجعلك حراً». وعلينا نحن أن نأخذ هذا الاجتزاء من إنجيل يوحنا وأن نطبقه على جهودنا نفسها لنكتشف كيف تقوم الحكومات سراً بترويج مصالح تجمعات نخبوية وقوية على حساب أكلاف إنسانية باهظة. بالنسبة لي، ليس هنالك من دليل أكبر على الرياء والخداع اللذين يكمنان وراء مواعظ «الليبرالية» من تفاصيل التدخلات المستورة.

هذا الكتاب يجب أن يقرأه كل من عليه أن يدافع في عقد الثمانينات عن النضال ضد الأسلحة النووية وفي مواجهة جهود الأجهزة السرية للتسلل إلى حركة السلام لشقها وتشويه سمعتها. ولا شك أن البريطانيين سيكونون هناك، والحالات التي يبرزها هذا الكتاب ستساهم في عملية الدفاع.

فيليب آغي
هامبورغ
كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢

كلمة شكر

منذ بدأ العمل في هذا الكتاب، قدم كثيرون معلومات واقتراحات، كما قدموا التشجيع وإمكانية الوصول الى المكتبات وتسهيلات أخرى. ونود أن نشكر بشكل خاص كلاً من: ديفيد بيريزفورد، سيلينا بليدوفسكا، جيم كريستي، ديفيد كلارك، باري كوهين، سو كوكريل، «خدمات المعلومات المضادة»، سوزان كرونج، باتريشا فيتز سيمونز، ريتشارد فليتشر، روجر فاليغوت، ديفيد هندرسون، يان هنشل، ييت جوردان، مارك ليوبولد، أندرو نيكول، ستيف بيك، برايان كوين، ريتشارد راثبون، دان ريم، كارمن سايز، توبي شيلي، ايلين انترهالتر، روث ويس، أندرو وير. ونرانا مدينين بشكر خاص لمراسل ساوثوود الذي ساعد ببعض البحث الأصلي، ولفيليب آغي الذي تكرم بالموافقة على كتابة المقدمة.

جوناثان بلوش
باتريك فيتز جيرالد

كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢

الفصل الأول
الاستخبارات والعمليات المستورة

هذه الجمل الأولى الواردة في البداية كتبت في الأعقاب الكارثية للانتصار العسكري البريطاني في أكثر الحروب منافاة للمنطق والجدوى، حتى بالاستخدام المتكرر للمعايير الزائفة التي تبرر بها عادة العمليات العسكرية ذات النطاق الواسع. وإذا أهملنا الجوانب الاقتصادية للحملة العسكرية، فإن سكان جزر فوكلاند (مالوين) السيئي الحظ، الذين زعم بأن حريتهم هي الموضوع الأساسي للحرب، خدعوا بحكومة لها من القيم العنصرية ما يجعلها تنكر عليهم حق المواطنية البريطانية الكاملة إذا ما طالب قاطنو هونغ كونغ بالشيء نفسه. والمبدأ المعلن الذي حوربت الحرب بموجبه ثابت لا يتغير، وسكان جزيرة دييغو غارسيا الـ ١٣٠٠ الذين استؤصلوا من أرضهم لإفساح المجال لإقامة مرافق عسكرية أميركية جديدة يشهدون على ذلك.

ولا شك أن كتباً عديدة فورية، ومؤلفات أكثر عمقاً، ستصدر لتوضح بدرجات مختلفة من الدقة والدموية، كيف ولماذا حوربت هذه الحرب، وليس في نيتنا أن ننضم الى هؤلاء. ومع ذلك، فإن السبب المباشر لأزمة الفوكلاند (المالوين) يفيد كمثال عملي ندخل عبره إلى مسألتنا المركزية. فإرسال الحملة العسكرية الى جنوب المحيط الأطلسي استُعجل نتيجة لفشل الحكومة البريطانية في توقع الغزو الأرجنتيني للجزر. وكان خطأً

الحكومة أكثر إثارة للدهشة والاستغراب نظراً لأن الحكومة كانت قد حصلت على معلومات مفصلة عن تحركات القوات الأرجنتينية. وهذه المعلومات تم الحصول عليها من خلال التجسس على الاتصالات ومن خلال أقمار أو طائرات الاستطلاع الأميركية العاملة في إطار اتفاقيات ارتباط مختلفة، وكان يفترض بها أن تكون دقيقة لمدى ساعات عديدة. وبالإضافة إلى هذا، فقد كان للاستخبارات الخارجية البريطانية، الـ «إم. آي ٦»، مسؤول واحد في أميركا اللاتينية صودف أن يكون مقره في بوينوس آيرس، ومعه ملحقون من الاستخبارات العسكرية. وقبل الغزو الأرجنتيني للجزر كان هؤلاء قد زودوا الحكومة البريطانية بموجز مطول عن الخطط العسكرية الأرجنتينية.

كل الحكومات تشعر بالحاجة الى الحصول على معلومات، حقيقية أو متصورة، عن التهديدات الموجهة إليها وإلى أراضيها ومصالحها الاقتصادية. وأبعد من هذا، فإن الحكومات تطلب معلومات عن نقاط الضعف التي يمكن استغلالها للحصول على المعلومات نفسها. وفي ميدان السياسة الخارجية، الذي هو مجال اهتمامنا الرئيسي، يكون الخصم هو الحكومات الأخرى، ولا يمكن لأية حكومة أن تلبي متطلباتها في الميدان من خلال التقارير الدبلوماسية العادية. وقد وجدت وكالات الاستخبارات لسد هذه الثغرة. وطبيعة أهداف هذه الوكالات كثيراً ما تجعلها تشعر بالحاجة إلى اللجوء الى الطرق الخفية، التي تميز نشاطاتها عن الأشكال الأخرى لجمع المعلومات. وبعد أن يتم جمع كل المعلومات ذات العلاقة، فإن هذه المعلومات قد تحتاج إلى المعالجة (كفك الرموز أو الترجمة مثلاً) التي يتبعها التحليل بالمقارنة مع مادة أخرى. وبعد ذلك توزع الاستنتاجات على الدوائر التي تهتم بها (وزارة أو لجنة وزارية)، وهو ما يشكل بالنسبة لوكالة الاستخبارات أكثر من مجرد شكليات. ففي هذه المرحلة قد تتمكن الوكالة من السيطرة على صناعة القرار، سواء من خلال محتوى تقاريرها أم من خلال توقيت هذه التقارير ومدى صحتها، وهو ما يعتمد على طبيعة العلاقة القائمة بينها وبين النظام السياسي.

ويقسم ما تطلبه الحكومة من شبكة استخباراتها إلى فئتين: الأولى هي فئة المتطلبات الدائمة، أي الاطلاع المستمر على قضايا مثل مواقف حكومة الأرجنتين من جزر الفوكلاند (المالوين)، أو توازن القوى السياسية في الشرق الأوسط. والثانية هي فئة المتطلبات المتعلقة بموضوع معين والتي قد تبرز داخل إطار المتطلبات الدائمة (مثل المعلومات عن منظمة «التضامن» البولونية كجزء من مهمة رصد الأزمة) أو بشكل معزول

(كالتفاصيل المتعلقة بتحركات السفن الإيسلندية خلال «حرب سمك الكود»).

وتصنيف أهداف الاستخبارات أمر صعب نظراً لأن خطوط الحدود فيما بينها تتوزع بين الأمور السياسية والاقتصادية والدفاعية، كما تتوزع بين الشؤون الداخلية وتلك الخارجية. ويتم تمييز المنزلات، منزلة عن الأخرى، بشكل عام، من خلال حجم الهدف ومداه الزمني. وتجري الاستخبارات الاستراتيجية، بشكل عام، على المستويين الوطني والاقليمي، وهي تهتم - لكي نأخذ مثالين فحسب - بتقديرات لقوة المعارضة السياسية في بلد معين، أو بالحصول على مواصفات نظام جديد للسلاح. وتكون الاستخبارات الاستراتيجية من نوع الاستخبارات الطويلة الأمد بشكل أساسي - فكل مشروع استراتيجي قد يحتاج الى بضعة عقود زمنية - ولكن الترسانات النووية وتطوير قوات الانقضاض المتحركة قادت أيضاً إلى جمع معلومات استخبارات قصيرة الأمد. وعلى العكس من ذلك، فإن الاستخبارات العملاتية تتعامل مع «الزمن الواقعي»، أي مع التطورات الفورية والشديدة الاحتمال، كمؤامرة اغتيال، على سبيل المثال.

وطرق الجمع السري للمعلومات تنقسم الى تلك المتعلقة بضباط الاستخبارات وعملائهم في مجال الجاسوسية التقليدية، وتلك المتعلقة بالعمليات التقنية مثل الاستطلاع بالأقمار الاصطناعية أو جواً، ومثل استخبارات الاشارات.

ومنذ الحرب العالمية الثانية، قدمت الطرق التقنية القسم الأكبر من معلومات الاستخبارات غير المعالجة، وربما تكون النسبة قد ارتفعت اليوم الى ما بين ٨٠ و٩٠ بالمئة. وهذا ينعكس بدوره على حجم الوكالات العاملة في هذا المجال، كما سيتضح عند وصف هيكل الاستخبارات البريطانية. وهناك عدة فوائد للجمع التقني لمعلومات الاستخبارات تعود في بعضها الى نمو هذه الطريقة، وهي تتلخص في السلامة النسبية للعاملين بها بالمقارنة مع رجال الاستخبارات العاملين على الأرض، وفي حقيقة أن المعلومات تكون دوماً دقيقة وفورية. وبالإضافة إلى هذا ، فإن الاتصالات هي، في العادة، الجزء الأكثر هشاشة في أية شبكة فاعلة وقد أصبحت حساسيتها تتزايد كلما ازداد تطور الشبكة. أما استخبارات الاشارات، التي تتعلق بالتجسس على الاتصالات اللاسلكية والالكترونية فقد تزايدت أهميتها بالقدر ذاته أيضاً.

وفي حين أن دور الجمع الفردي للمعلومات يبقى أصغر من ناحية الحجم، فإنه

يحافظ على كونه الطريقة الوحيدة للحصول على أنواع معينة من المعلومات التي هي ليست في متناول الأقمار الاصطناعيـة وأجهزة الـرصد الالكتـروني. وكمثال عـلى ذلك، فـإن التغيرات التي تطرأ على سياسة الحكومـة أو التوتـرات في الدوائـر الحاكمـة قد لا يمكن رصدها إلا باستعمال العملاء العاديين.

والتعقيدات المتزايدة في البيئة الاستخبارية، والتي تظهر من خـلال الحجم المتزايـد لكل أنواع الاتصـالات والاعتماد المتبـادل للدول ـ الأمم بعضها عـلى البعض الآخر، تسبب المشاكل لأجهزة الاستخبارات. والمشكلة الأكثر جدية هي مشكلة «الاختناق»*. فالمواد التي يتم جمعها بالطرق التقنية تتطلب معالجة طويلة ومتشابكة قبل التوصل إلى أي استنتاج. وبالرغم من النمو المتزايد لاستخدام الكومبيوترات، فإن هذه المعالجة تشمـل هدراً كبيراً للوقت ولجهد اليد العاملة. وفي حالة الاشارات، فإن معظمها يكون مرمّزاً، وتفكيك الرموز قد يكون صعباً أو حتى مستحيـلاً في بعض الحالات. ولا بـد من إيجاد بنك متنامٍ بـاستمرار يضم الاشـارات المتلقاة، مـا ترجم منهـا وما لم يتـرجم، لمقارنـة الاشارات الجديدة المتلقاة، مرة بعد أخرى، بمحتوياته. والطرق التحليلية، وخصوصاً منها تلك المتعلقة بتجميع أنواع مختلفة من المواد الخام، تعتمد أكثر على المهارات والخبرات البشرية التي لم يتم تعليمها بعد للأنظمة الكومبيوترية. والتطورات في هاتين المـرحلتين فشلت في مسايرة التطورات في مجال تقنيـات جمع المعلومـات. ومما يـزيد في حـدة هذا الوضع تركيز الموارد في مجال جمع المعلومات، على حساب المعالجة والتحليل. وكان وليم كولبي، المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية «سي. آي. اي»، قد أبـرز مصدر هذه المشكلة عندما طلب من المخططين أن يؤمنوا..

«ضمانة بأن تكون الاحتياجات الجوهرية للمستهلك (أكثر من أن يكون زخم الانجازات التكنولـوجية والفـرص) هي القوة المـوجهة لـلاستثمار في أنـظمتنا التقنية المكلِفة لجمع المعلومات»[1].

ويتم الوصول الى حالة «الاختناق» عندما تتجاوز كمية المادة الواردة قدرة المحللين على مسايرتها، ممـا يؤدي الى الانهيار من خـلال عجزهم عن القيـام بإجـراء التقييمات

---

* التعبير بالانكليزية هو overkill، وفضلنا استخدام تعبير «الاختناق» بالعربية لانه الأكثر دلالة على جوهر الموضوع وعلى ما هو مراد بالتعبير الإنكليزي ـ (المترجم).

اللازمة للمعلومات الواردة. وكانت «لجنة بايك» المنبثقة عن مجلس النواب الأميركي، في ملاحظتها لفشل شبكات الاستخبارات الأميركية في توقع حرب الشرق الأوسط في العام ١٩٧٣، قد أصدرت اتهاماً مهذباً بحصول حالة «الاختناق» في دائرة استخبارات الاشارات الأميركية في «وكالة الأمن القومي» جاء فيه أن:

«التقاط الاستعدادات العسكرية المصرية ـ السورية للحرب كان من الكثافة (مئات التقارير أسبوعياً) بحيث ان القليل من المحللين كان لديهم الوقت الكافي لهضم أكثر من جزء صغير منه فقط. وكان لعمليات الالتقاط الباهظة التكاليف تأثير ضئيل على تقديرات الاستخبارات»[٢].

وعلى العموم، فإن المرجح هو أن تصبح حالات «الاختناق» أكثر شيوعاً لدى القوتين العظميين منها لدى شبكة الاستخبارات البريطانية المتوسطة الحجم، ولكن النتائج تبقى خارجة عن أي حساب في الحالتين. ولتجنب «الاختناق» لا بد من بعض التوسع في جهاز الاستخبارات، بغض النظر عن أية أزمات طارئة، أو أية تحولات في المنظور الجيوسياسي، أو أية مشاكل أخرى، اللهم إلا إذا كانت الحكومات تقبل بخفض عدد الموضوعات التي يمكن تزويدها بالاستخبارات بشأنها، وهو أمر غير محتمل، ويلاحظ كولبي أن..

«أعمال الاستخبارات قد تتطلب زيادة في ميزانيتها، على الأقل للمحافظة على القدرات الحالية على مستوى الموارد الراهنة»[٣].

وكذلك فإنه يتوقع حصول توسع في هيكل الاستخبارات البريطانية بعد فترة من التقلص نجمت عن انتهاء الاستعمار، وبشكل خاص عن زوال الالتزامات الأمنية الاستعمارية.

والمشكلة الرئيسية الأخرى بالنسبة لشبكات الاستخبارات تعود في جذورها إلى أحكام مسبقة تعرقل قدرتها على إجراء تقييم مناسب للمعلومات الجديدة. وعندما بدأت حرب «يوم الغفران» في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، كان الاسرائيليون غير مستعدين البتة لهجوم مصري ـ سوري مشترك. وبالرغم من وجود معلومات كاملة عن قوة وتطور الوحدات العسكرية العربية، كانت الاستخبارات الاسرائيلية مقتنعة بأن الدول العربية، بعد هزيمة عام ١٩٦٧، لن تشن أبداً أي هجوم إلا إذا تمكنت من حشد قوات متفوقة، وهذا ما لم تكن الدول العربية قد فعلته، وبالتالي فإن الهجوم لم يكن متوقعاً.

وليس من الواضح، عند هذه النقطة، ما إذا كانت الاستخبارات البريطانية قد عانت من أي من هاتين المشكلتين خلال أزمة جزر فوكلاند (المالوين). ولم يكن العمل العسكري إلا واحداً من خيارات عديدة مفتوحة أمام الحكومة (البريطانية) للضغط من أجل انسحاب ارجنتيني، وكان الاقناع من خلال العمل الدبلوماسي، وفرض العقوبات الاقتصادية، وبعض أشكال العمليات المستورة، من بين الردود الممكنة. وفي معظم الحالات، بما فيها حالة نزاع جنوب الأطلسي، يجري توظيف خليط من هذه الخيارات. ويعدد ريتشارد بيسيل، نائب المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، «سي. آي. اي»، لشؤون التخطيط، ثماني فئات من العمليات المستورة(٤)، هي:

١ـ النصح والمشورة السياسيان.
٢ـ المعونات المقدمة الى الأشخاص.
٣ـ الدعم المالي و«المساعدة التقنية» لأحزاب سياسية.
٤ـ دعم منظمات خاصة، بما فيها النقابات العمالية ومؤسسات الأعمال والتعاونيات. . الخ.
٥ـ الدعاية المستترة.
٦ـ التدريب «الخاص» للأفراد، وتبادل الأشخاص.
٧ـ العمليات الاقتصادية.
٨ـ العمليات شبه العسكرية أو السياسية.

وبشكل أساسي، فإن العمليات المستورة تستدعي تدخلاً أو إدارة لدعم مقدم إلى السياسة الخارجية للحكومة بطريقة تموه تورطها. وهناك لهذه الأشكال من الردود المستورة المذكورة أعلاه فوائد واضحة، وهي أنها بلا كلفة سياسية. وأسوأ ما في هذه العمليات هو خطر انكشافها، الذي قد يؤدي الى ضرر كبير، وهذا ما يجعل سرية التنفيذ العملي تحتل مكانة عظمى، حتى على حساب التنفيذ الناجح.

وقد أسندت مسؤولية العمل المستور، دوماً تقريباً، إلى أجهزة الاستخبارات، باستثناء حالات الأعمال شبه العسكرية. ومن بين الفئات التي عددها بيسيل، تبقى الدعاية المستترة والعمل السياسي هما الوسيلتان الأكثر شيوعاً، وغالباً ما تكون التقنيات اللازمة في هاتين الفئتين وغيرهما من الفئات، مجرد توسع في عمليات التجسس العادية، أي في تجنيد العملاء، وتشكيل منظمات «واجهة» مهمتها إيصال الأموال، وهكذا. أما

المعلومات واللوازم التقنية للعمل المستور فتشتق إلى حد كبير من نظام الاستخبارات في أية حال. ونظراً لهذه العلاقة الحميمة بين الاستخبارات والعمليات المستورة، يبدو من الملائم أن يجري تنفيذ الوظيفتين من قبل وكالة واحدة قدر الإمكان. وفي رأي ستانسفيلد تيرنر، مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، «سي. آي. اي»، في عهد كارتر، أن تجميع منظمة مفرقة أصلاً للقيام بعمليات مستورة لا بد أن يكون:

«مكلفاً وربما خطراً، لأنك ستنتهي إلى بناء منظمة، برجالها الموجودين فيما وراءالبحار، فقط للقيام بعمل مستور، في حين أن لدينا اليوم أشخاصاً يقدمون لنا خدمات مزدوجة. وإذا كانت لدينا بيروقراطية منفصلة فيها أناس جيدون، فإن هؤلاء سينتهون الى تشجيع القيام بالعمليات المستورة، لا عن سوء نية، بل لأنهم حيويون. وعلينا أن نكون جاهزين للقيام بما يطلب منا، ولكن لا أن نذهب باحثين بالطبول عن عمل لنا»(٥).

إن الصعوبات التي واجهتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، «سي. آي. اي» في مطلع وأواسط السبعينات كانت في جزء غير صغير منها تعود الى الانقسام ما بين وظائفها الاستخباراتية وتلك المتعلقة بالعمليات المستورة وقد كتب ماركس وماركيتي يقولان إن:

«أحد تناقضات مهنة الاستخبارات، كما تمارس الـ«سي. آي. اي» هذه المهنة، هو أن آراء خبرائها الأساسيين ومحلليها ليس لها كبير وزن لدى العاملين سراً المرتبطين بالعمليات المستورة. وفي العادة يقرر هؤلاء العاملون سراً ماهية العمليات التي يجب القيام بها من دون استشارة المحللين. . ولكي يتجنب هؤلاء الاتصال بالمحللين، ولكي يخففوا من تدخل الموظفين الكبار. . فإنهم يلجأون الى الانغلاق الأمني العملاتي. . والى الخداع البيروقراطي عندما يقومون بعملياتهم المستورة أو يسعون الى الحصول على الموافقة عليها»(٦).

وفي مجال وصف العمليات المستورة كرد على خطر حقيقي أو موهوم، من المهم إيضاح طبيعة هذه العمليات. وفيما يتعلق بالغرب، فإن هذه العمليات لا تقتصر على الهجمات العسكرية او الاقتصادية على نظام مستقر، لأن حياة الاقتصادات الغربية تعتمد على استمرار البحث عن أسواق جديدة والسعي الى تطوير هذه الأسواق. وأحد عوائق الاندفاع الاقتصادي التوسعي الغربي، كتأميم أحد بلدان العالم الثالث للممتلكات

الأجنبية مثلاً، يمكن تفسيره بكونه تهديداً. وهكذا، فإن لائحة التهديدات الموجهة الى الحكومات الغربية، كما تراها هذه الحكومات، أطول بكثير من تلك التهديدات التي يمكن اعتبارها عدوانية بشكل مباشر. وهذا ما يستدعي سياسة خارجية جريئة الى حد العدوانية أحياناً، تشكل العمليات المستورة جزءاً لا يتجزأ منها.

وفي الواقع، فإن هذه العمليات المستورة أصبحت جزءاً أساسياً من السياسة الخارجية الأميركية الى حد أدخلت فيه إدارة ريغان. .

«طريقة جديدة من طرق فرض النفوذ، ألا وهي التهديد المكشوف بـ«زعزعة الاستقرار». وفي تصريحات صدرت حول نيكاراغوا وكوبا، مثلاً، هدد مسؤولون أميركيون علناً بالقيام بعمليات انتقامية سرية ضد هذين البلدين إذا لم يغيرا من سياساتهما - وحتى تلك الداخلية - التي لا يوافق عليها البيت الأبيض. . ودبلوماسية إكراه من هذا النوع هي «استخدام» للعمليات المستورة بطريقة مماثلة لتلك التي يكون فيها التهديد باطلاق النار على شخص ما استخداماً للمسدس. ولكن هذا الاستخدام جديد في كونه يرفع عدم الاستقرار من مستوى عقوبة تطبق حيث لا تفيد الوسائل الأخرى الى أداة عامة من أدوات الدبلوماسية الأميركية»(٧).

ويبدو ان ليس لدى ريتشارد هيلمز، مدير الـ«سي. آي. اي» بين سنتي ١٩٦٥ و١٩٧٢، أي شك في ان العمليات المستورة تشكل عنصراً أساسياً من عناصر السياسة الخارجية. وحاول هيلمز في العام ١٩٧٩ أن يبرر ذلك بالقول إن. .

«أولئك الذين يعتقدون أن هذه أمور لا أخلاقية سيقولون لك، حتى في حال نجاحنا، إن ذلك كان خطأ. وإذا نظر الى (العمليات المستورة) بهذا المنظار، فإن كل واحدة نفذت في ميدان خارجي ستعتبر خطأ لأنها تؤثر عملياً على أحداث كان لها - نظرياً - أن تتأثر بأشخاص آخرين. ولكن التاريخ يوضح أن قوى العالم التي تبنت هذا الموقف لم تعش طويلاً»(٨).

إن اللجوء هنا، في هذه المقدمة، الى الاستشهاد بمصادر تكاد تكون كلها أميركية بلا استثناء، يبرز مشكلة محددة تتعلق بالمملكة المتحدة. وباستثناء حالات قليلة أثارها كلها اليسار السياسي، لم يجر أي نقاش مفتوح حول دور شبكة الاستخبارات البريطانية ذهب

إلى أبعد من وجود «رجل» أو «رجال» عديدين يحملون أرقاماً، أو إلى أبعد من محاولة موجزة لاستكشاف قضايا المسؤولية والاشراف في أعقاب «فضيحة» لا يمكن تجنبها، بعد انكشاف أي من هذه القضايا.

وأحد هذه الاستنتاجات الفورية التي يمكن استخلاصها من دراسة العمليات المستورة البريطانية في هذا الكتاب، سيكون أن الحكومة البريطانية لم تظهر أي تردد في استخدام الطرق السرية العدوانية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وهناك عدد من العوامل التي يرجح أن تعمل في صالح التوسع في هذا الاستخدام. والترابط الوثيق بين مؤسسات الاستخبارات البريطانية والأميركية، الذي سيبحث في الفصل الثاني من هذا الكتاب، هو الأقوى مذ أصبحت العمليات المستورة خياراً أكثر قبولاً لدى صانعي السياسة الأميركيين. وحساسية الحكومة الأميركية تجاه أنواع معينة من العمليات، بعدما عرفته عملياتها من انكشافات خلال العقد الأخير أو ما يقرب منه، أدى بالـ«سي. آي، اي» إلى أن تسعى الى الحصول على مساعدة الحلفاء لاطلاق برامج عمليات مستورة هي غير قادرة على القيام بها في ظل ما تخضع له من إشراف (حكومي). (ولكن هناك مؤشرات تدل على أن هذا القيد راح يفقد أهميته على العموم). وبالإضافة الى هذا، فإن النمو الذي لا بد منه لهيكل الاستخبارات، الضروري لتجنب خطر «الاختناق»، سيقوي نفوذ الاستخبارات داخل مؤسسة السياسة الخارجية ويزيد من الميل إلى البحث عن حلول «استخباراتية». ومن الأمور ذات المغزى، أن وكالات الاستخبارات كانت قد استثنيت تحديداً في الفترة الأخيرة من قيود التوظيف وقيود الميزانية التي كانت الحكومة المحافظة قد فرضتها قبلاً، في العام ١٩٧٩، على إدارة «الخدمة المدنية». وعلى العموم، فإن استمرار النزاع في إيرلندة الشمالية واحتمال وقوع اضطرابات جدية ناجمة عن التدهور الاقتصادي في بريطانيا قد يحول موارد الاستخبارات بعيداً عن ساحة العمليات المستورة فيما وراء البحار. ومع ذلك، فإن الأهمية الكبيرة التي لدور التجارة الخارجية في أي انتعاش (اقتصادي) تتطلب اهتماماً لازماً وعملاً محتملاً لضمان مصادر المواد الخام والأسواق (الخارجية).

وسنعود الى هذه الموضوعات في الفصل الخامس من هذا الكتاب. أما ماتبقى من هذا الفصل فيركز على بنية الاستخبارات البريطانية وشبكة العمليات المستورة.

هيكل الاستخبارات البريطانية

هنالك في المملكة المتحدة أربع وكالات تشرف على جمع المعلومات الاستخباراتية. وأكبر هذه الوكالات، سواء من حيث حجم المؤسسة أم من حيث مردودها، هي «قيادة الاتصالات الحكومية» (GCHQ)، المسؤولة عن جمع ومعالجة وتحليل كل استخبارات الإشارات. وقد ولدت «قيادة الاتصالات الحكومية» من رحم «المدرسة الحكومية للرموز والشيفرة»، التي كانت في أيام الحرب إدارة حل الرموز الموجودة في بليتشلي بارك، في باكنغهامشاير. وفي أيام الحرب، كان في هذه الادارة أكثر من ٦٠٠٠ موظف يعملون في حل شيفرات الاتصالات الألمانية والايطالية. ومن بين أوائل الكومبيوترات التي صنعت في العالم كانت مجموعة «كولوسس»، التي استخدمت لحل الرسائل المرمزة بالاعتماد على أجهزة «إينغما» و«لورنز» و«غيهمشرايبر». وعملية «ألترا» ULTRA، التي فكت رموز «إينغما» كاملة سجلت نجاحاً خاصاً مميزاً. والمفهوم أن تشرشل قاد عملياً حرب شمال أفريقيا بالاعتماد فقط على التقاطات «ألترا». وكذلك فقد جرى تفكيك رموز «لورنز» بشكل روتيني، مع أن النجاح كان محدوداً في حل رموز «غيهمشرايبر».

وكان المقر الأول لـ«قيادة الاتصالات الحكومية» في إيستكوت في شمال غرب لندن، وذلك بعد الحرب مباشرة، ولكن هذا المقر بدأ في العام ١٩٥٣ بالانتقال الى موقعه الحالي في مبنيين قرب تشلتنهام. المبنى الأول يقع في أوكلي بريورز رود، ويضم المركز الإداري والمرافق الكومبيوترية، بينما يقع المبنى الثاني في بنهول بارك، ويضم أساساً المختبرات والورشات، وكذلك مكتب ارتباط «وكالة الأمن القومي» الأميركية (NSA) ذا الأهمية الحيوية جداً. و«وكالة الأمن القومي» هي المثيل الأميركي لـ«قيادة الاتصالات الحكومية»، ومعاهدة استخبارات الإشارات التي تعود بتاريخها إلى العام ١٩٤٧، والتي عززت التعاون بين هاتين الوكالتين ووكالات غربية أخرى للاشارات، تشكل مظهراً أساسياً من مظاهر التحالف الاستخباراتي الأنكلو ـ أميركي. ويبحث الفصل الثاني من هذا الكتاب هذا التحالف بتفصيل أوسع.

وبقي مقر إيستكوت قيد الاستعمال حتى العام ١٩٧٥، حيث كان المجندون علمياً يوضعون فيه ريثما تنتهي أعمال بناء موقع بنهول، ولكنه سلّم فيما بعد إلى «الوحدة المشتركة لأبحاث الكلام»، وهي مصلحة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بـ«قيادة الاتصالات الحكومية»، ويشمل عملها تطوير التعرف الكومبيوتري إلى الكلمات المحكية من أجل

التجسس الهاتفي الأوتوماتيكي. ويعتمد قسم الكومبيوتر على نظامي «آي. بي. إم» يجمعهما تزاوج فضفاض نسبياً، ونظام تزويد بالكهرباء يكفي لبلدة متوسطة الحجم وموقع بلتشلي بارك هو اليوم مركز التدريب الرئيسي لـ«قيادة الاتصالات الحكومية». وكذلك فإن شركة الاتصالات البريطانية «بريتش تيليكوم» و«الخدمة الدبلوماسية» يستخدمانه أيضاً للتدريب على الأجهزة اللاسلكية.

وتقود «قيادة الاتصالات الحكومية» البريطانية و«وكالة الأمن القومي» الأميركية أسواق العالم من حيث دقة وتطور وهدف تجهيزاتها لفك الرموز وللالتقاط، وهو موقع لدى الوكالتين تصميم أكيد على المحافظة عليه. ويمنع البلدان تصدير التجهيزات الشيفرية إلا اذا سلّم الصانع مخططات كاملة، تجعل من الصعب على بلدان العالم الثالث الحصول على رموز لا يمكن فكها. وتفكيك بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية لرموز «إينغما» بقي سراً لم يكشف لثلاثين سنة لأن نسخاً الكترونية من الشيفرة كانت قد بيعت الى العالم الثالث من قبل شركات أوروبية، مما جعل هذه الشيفرة هدفاً سهلاً لمفككي الرموز البريطانيين والأميركيين.

وتقوم وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والكومنولث، بالاشتراك فيما بينهما، بتشغيل «قيادة الاتصالات الحكومية». ومدير هذه القيادة، برايان توفي، هو نائب سكرتير وزارة الخارجية والكومنولث، وليس هناك من هو أعلى منه مرتبة في الوزارة سوى السكرتير الدائم ورئيس الإدارات. أما دونه مباشرة في المرتبة فهناك نصف دزينة من المدراء المشرفين برتبة نائب سكرتير، يشرفون على الادارات، او المصالح الأربع التي تتألف منها «قيادة الاتصالات الحكومية»، وهي: إدارة التنظيم والتأسيس، وإدارة «خطط سايجنت»(اختصار لكلمتي «استخبارات الإشارات» بالانكليزية Signals intelli- gence «Sigint»)* ، وإدارتان عملاتيتان. وبين هاتين الأخيرتين، فإن إدارة «عمليات واحتياجات استخبارات الاشارات» هي الأكبر بكثير، وهي تقوم بمعالجة وتحليل كل ما يلتقط عبر شبكة محطات الرصد في داخل المملكة المتحدة وما وراء البحار. وفي حين أن العدد الكامل لمحطات الرصد الخارجية غير معروف، فإن بعضها أصبح معروفاً، كتلك الموجودة في قبرص وجبل طارق وتركيا، وخمس في المانيا الغربية، وأخرى في عُمان، بالإضافة الى مرافق تدار بالمشاركة مع «وكالة الأمن القومي» في جزر آسينشيون، ومع

* توضيح المترجم.

موظفي «قسم الاشارات الدفاعي الاسترالي» من وحدات الاشارات العسكرية، وهم عادة من رجال الجيش أو الطيران الحربي، ومدنيين من «منظمة الاشارات المختلطة». وكل رصد الاتصالات العسكرية وضع تحت إشراف «قيادة الاتصالات الحكومية» منذ العام ١٩٦٣، بعد صراع صامت مع الحكومة البريطانية خرجت منه القيادة منتصرة. وبعض العمل الأسهل، المتدني المستوى، يجري في نقطة الالتقاط، ثم ترسل النتائج الى تشلتنهام مع المادة غير المعالجة. وتخضع كل الرسائل إلى عملية تعرف باسم تحليل حركة المرور، وهي عملية الهدف منها عزل مصدر كل رسالة وهوية عامل اللاسلكي، وإجراء مزيد من الاقتطاعات على أساس سمات أخرى لكل من الرسائل الإفرادية ومواقعها داخل إطار الاتصالات. . لرصد البناء العسكري، مثلاً. والكثير من هذه الاتصالات يكون مرمّزاً، وفي هذه الحالة ترسل نسخ عن الالتقاط أيضاً الى الفرع «هـ» (H) في «قيادة الاتصالات الحكومية»، وهو الفرع الذي يقوم بتحليل الشيفرة (تفكيك الرموز). أما الإدارة الرابعة فتسمى «أمن الاتصالات»، ومهمتها بدقة هي أن تجعل عمل وكالات استخبارات الإشارات الأجنبية المهتمة بالاتصالات البريطانية أصعب ما يمكن. والطرق التي تلجأ اليها هذه الإدارة تتراوح ما بين الكتابة السرية (الترميز واستخدام الشيفرة) واستخدام شبكات الراديو الأكثر تطوراً تكنولوجياً والتي تغير ذبذبة الإرسال مرات عديدة في الثانية. وقد طوَّر تقنيو «قيادة الاتصالات الحكومية» أجهزة راديو «انفجارية» قادرة على بث كمية ضخمة من المعلومات بسرعة كبيرة، وأصبحت هذه الأجهزة من القطع العادية في تجهيزات «خدمات الطيران الخاصة»، كما صارت تستخدم في الـ«إم. آي. ٦»، التي تتلقى دعماً أساسياً في الاتصالات من «قيادة الاتصالات الحكومية». وتشمل مهمات «وكالة الأمن القومي» الأميركية في مجال أمن الاتصالات أيضاً الاستماع إلى رسائل حلفاء أميركا للتأكد من صحة الاجراءات الأمنية المستخدمة، وهو ما يستخدم كمبرر لالتقاط هذه الرسائل بشكل روتيني[٩]. و«قيادة الاتصالات الحكومية» تفعل الشيء نفسه[١٠]. ويصل عدد الأشخاص العاملين في استخبارات الإشارات البريطانية الى عشرات الآلاف، منهم ٨٠٠٠ يعملون في مقر «قيادة الاتصالات الحكومية» في تشلتنهام وحده. ولا يمكن لإجمالي نفقات تشغيل هذا الجهاز أن تقل كثيراً عن ٥٠٠ مليون جنيه استرليني سنوياً.

وسنعود مرة أخرى باختصار الى «قيادة الاتصالات الحكومية» في الفصل الخامس من هذا الكتاب. وهذه الوكالة ليست منغمسة بأية درجة ذات مغزى في العمليات

المستورة، ربما باستثناء ترويج المعلومات الخاطئة عبر الرسائل الزائفة، وبالتالي فإنها ليست ذات أهمية مركزية (بالنسبة لموضوع هذا الكتاب). ومع ذلك، وباعتبارها المنتج الأكبر للاستخبارات البريطانية، فإن لها دوراً ثانوياً هاماً في تقديم المعلومات لاستخدامها في تخطيط وتنفيذ العمليات المستورة، وتوفير الاتصالات الآمنة للإدارات الرئيسية للعمليات المستورة.

ويكاد كل عمل «قيادة الاتصالات الحكومية» يكون غير مشروع في حكم القانون الدولي. والوكالة لا تقوم برصد محطات الراديو التقليدية، ولكن هذا لا يعني أنها تتجاهلها. وخدمةالرصد التابعة لـ«هيئة الاذاعة البريطانية» (BBC) في كافرشام بارك، قرب ريدنغ، هي إحدى أكبر منظمات العالم التي تتابع الإذاعات، وهي تقدم خدمة قيّمة لمحللي ودعاويي الاستخبارات .

وكانت «هيئة الإذاعة البريطانية» (BBC) قد بدأت عمليات الرصد هذه منذ العام ١٩٣٣، بعد أن طلبت الحكومة تفاصيل الإذاعات المعادية لبريطانيا التي تبثها المحطات الإيطالية الموجهة إلى الدول العربية. وتمويل الحكومة لنظام للرصد أكثر تنظيماً بدأ خلال الحرب العالمية الثانية تحت إشراف «الهيئة التنفيذية للحرب السياسية» التي كانت تشرف على برامج الدعاية البريطانية. وخلال الحرب كانت وحدة الرصد تصدر تلخيصاً مكتوباً يومياً لما تبثه الاذاعات حول العالم تستخدمه الحكومة «وهيئة الاذاعة البريطانية».

وبعد الحرب، أبقي على وحدة الرصد هذه، وتم توسيعها. واستمر تبنيها الرسمي من قبل وزارة الخارجية وتمويلها بواسطة هبات تقدمها الخزينة كمعونة. واستناداً الى الكتاب الرسمي عن «هيئة الإذاعة البريطانية» فإن وظيفة خدمة الرصد هي «الاستماع إلى ما تبثه محطات الإذاعات الأجنبية والإفادة عنه». وهناك قسم خاص للاستماع يقوم بتدوين ما يطرأ من تغيرات على نماذج البرامج، وعلى ذبذبات البث، ولغات محطات الاذاعة الأجنبية. ومن أصل الأربعمائة موظف ونيف في كافرشام هناك ١٢٠ موظفاً يعملون في الرصد. ويستمع هؤلاء، كل يوم، الى حوالى ٤٠٠ نشرة أخبار وتعليق ومراجعات صحف من ٣٦ بلداً في أنحاء العالم. وكان الاهتمام الرئيسي مركزاً دوماً على الإذاعات التي تبث من بلدان حلف وارسو، بالرغم من توجيه اهتمام ملحوظ أيضاً الى مناطق حساسة من العالم الثالث. وقبل الثورة الإيرانية والتدخل السوفييتي في أفغانستان، كانت كافرشام توظف أربعة راصدين خبراء في اللغات المحكية هناك، وهي:

الفارسية والدارية والبشتو. ثم ارتفع عدد الراصدين بعد ذلك إلى ١٢، وأصبحت لإيران منزلة مساوية لمنزلة الاتحاد السوفييتي من حيث كونها البلد الوحيد الذي ترصد إذاعاته على مدى ٢٤ ساعة يومياً.

ولخدمة الرصد دائرتان رئيسيتان اثنتان: دائرة الالتقاط التي تستمع إلى البرامج وتدونها كتابة، ودائرة الأخبار والمنشورات، التي تقوم بتحرير المادة التي ترسل فيها بعد إلى المشتركين. ومن بين هؤلاء حكومات أجنبية ووكالات أنباء وصحف وجامعات وهيئات تجارية، وكذلك معظم دوائر الحكومة البريطانية. ولدى وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والكومنولث أجهزة «تلبرنتر» (أجهزة تلقي سلكي تطبع ما يردها من أنباء مباشرة) ترتبط مباشرة بكافرشام، وكذلك هو الأمر بالنسبة لدائرة الأخبار والأحداث الراهنة في «هيئة الاذاعة البريطانية». ويجري يومياً تحضير ملخصات مطبوعة عن شؤون وأحداث الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية والشرق الأقصى والشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا اللاتينية. وباستطاعة هذه الخدمة إنتاج ما يصل حتى ١٠٠ ألف كلمة يومياً. وهناك تقارير اقتصادية أسبوعية توضع عن الاتحاد السوفييتي والشرق الأقصى وأوروبا الشرقية. ولأن بث الإذاعات التي ترغب «هيئة الاذاعة البريطانية» في الاستماع إليها لا يصل أحياناً إلى المملكة المتحدة، فقد أقيم عدد من نقاط الاستماع الخارجية فيما وراء البحار ترسل الى كافرشام بارك، بواسطة «التلبرنتر» نسخاً مترجمة ومحررة عن تقارير الاستماع. وهناك وحدة رصد مقامة في نيروبي (كينيا) مسؤولة عن رصد إذاعات شرق أفريقيا ووسطها. وكانت قد جرت تقوية هذه الوحدة بإرسال عاملين إضافيين إليها في أواخر السبعينات لتوسيع مدى الرصد ليشمل أنغولا وموزمبيق. وقد وضعت «هيئة الاذاعة البريطانية» لها راصداً أيضاً في ليلونغوي (مالاوي) للاستماع إلى إذاعات روديسيا وزامبيا.

وبعد الحرب العالمية الثانية، اتفقت خدمة الرصد في «هيئة الاذاعة البريطانية» مع مثيلتها الأميركية «خدمة معلومات الاذاعات الأجنبية» (FBIS) على اقتسام مهمات الرصد في أرجاء العالم فيما بينها، نظراً لأن التكاليف ستكون في هذه الحالة نصف التكاليف فيما لو قامت كل منها بهذه العملية لوحدها. وكنتيجة لذلك، أصبحت وحدة «هيئة الإذاعة البريطانية» تركز نشاطات رصدها الأساسية على أوروبا والاتحاد السوفييتي، بينما تركز مثيلتها الأميركية نشاطاتها على الصين والشرق الأقصى. وكانت الوحدتان تتشاركان في المعلومات التي تحصلان عليها. وهناك اليوم تقسيم جديد أوكل

بموجبه رصد أوروبا الشرقية وشمـال أفريقيـا وشرقهـا الى «هيئة الاذاعـة البريـطانية»، والعمل في رصد الشرق الأقصى والشرق الأوسط وغرب افريقيـا وأميركـا اللاتينيـة الى «خدمة معلومات الاذاعات الأجنبيـة» الأميركيـة (FBIS) وتقوم الـوكالتـان وحكومتـاهما بالتشاور باستمرار حول من يجب الاستماع إليه، كما تنسقان نشاطاتهما بعناية ودقة. وهذا النظام مرن بما فيه الكفاية لتمكين التغطية القائمة من التوسع، في لحظة الطلب، إلى أي مكان تقريباً في العالم، حيث تخلق الأحداث ـ مثل وقـوع انقلاب أو حـرب ـ اهتمامـاً خاصاً أو مؤقتاً بذلك الموقع.

و«هيئة الاذاعة البريطانية» فخورة بـاتصالهـا الأميركي هـذا. وكتابها الصادر في العام ١٩٧٧ يشير الى هذه العلاقة على أنها «العامل الأهم الـذي يمكّن من الإفادة عن إذاعات من أقصى أركان العالم». وعلى العموم، فإن ما لا تعلنه «هيئة الاذاعة البريطانية» هو أن «خدمة معلومات الاذاعات الأجنبية» تدار من قبل الـ«سي. آي. اي»، كجزء من نشاطاتها المكشوفة في جمع المعلومات، وفي حين أن «هيئة الاذاعة البريطانية» تبعث بكل تقارير الرصد الخام لديها إلى محطة «خدمة معلومـات الإذاعات الأجنبيـة» الأميركيـة في كافرشام بارك، فإن الشقيقة الأميركية لا تعامل الهيئة البريطانية بالمثل تماماً، فهي لا تقدم الى «هيئة الاذاعة البريطانية» إلا تقارير رصد نهائيـة، أي محررة. وكـذلك، فـإن أهمية وملاءمة المواد التي تقدمها «خدمة معلومات الاذاعات الأجنبية» تبقيان موضـع تساؤل. وفي إحدى الحالات، كانت هذه الهيئة الأميركية قد وجـدت نفسها في المـوقع السخيف لرصد وتوزيع نصوص البرامج الصادرة عن محطات الـ«سي. آي. اي» السريةفي تايوان التي تبث إذاعاتها الى أراضي الصين الأساسية في القارة (الصين الشعبية)(١١).

ويشكل الرصـد إحدى الـطرق التي يمكن بواسـطتها تكييف الـدعايـة بما يـلائم المستمعين إليها. وخلال السنوات الأولى لاعلان روديسيا (البيضاء) استقلالها من جانب واحد كانت «هيئة الاذاعة البريطانية» تدير محطة إذاعة للدعاية ضد نظام (أيان) سميث تبث من فرانيستاون في بوتسوانا. وكانت جماعة من الراصدين المتمركزين هناك تستمع إلى إذاعة ساليزبوري وتوجه إذاعات «هيئة الاذاعة البريطانية» استناداً إلى ذلك.

وتقوم سياسة افتتاحيات نشرة «ريدنغ» على اختيار موضوعات معينة وإبرازها بكتابة مقدمات قصيرة على الغلاف. وفي العادة، تعكس أحكام افتتاحيات هذه النشرة القيم الملتزمة (الأرثوذكسية) لمراقبي بكين والكرملين في وزارة الخارجية. وهذه القيم تبدو بارزة

بشكل خاص في الأخبار، نظراً لأن وزارة الخارجية هي، في آن معاً، من أكبر مستخدمي خدمةالرصد وهي مصدر تمويلها الرئيسي. ولدور خدمة الرصد في «هيئة الاذاعة البريطانية» مغزى واضح بالنسبة للحكومة الحالية، فبالرغم من بحثها عن سياسات اقتصادية مرنة، أصدرت أوامرها بعدم اقتطاع أي مبلغ كان من ميزانية هذه الخدمة. ومن ناحيتها، فإن «هيئة الاذاعة البريطانية» تشعر بالسعادة لمعرفتها أن أحدث المعلومات التي تتوفر لوزارة الخارجية في حالات معينة، كما كان الأمر في حالة مشكلة هيلز*، إنما كانت قد أتتها من رصد الهيئة لإذاعة يوغندا. وكذلك، فإن «هيئة الاذاعة البريطانية» تفخر بالسبق الذي حققته على محطات إذاعات أخرى في الحصول على أخبار مثيرة ومفاجئة، من براعة رصدها. ومن الأمثلة على ذلك، انقلاب الصومال (تشرين الأول ـ اكتوبر ١٩٦٩) وانقلاب يوغندا (كانون الثاني ـ يناير ١٩٧١) ومحاولة الانقلاب في السودان، أيضاً في العام ١٩٧١. وعلى العموم، وكما هو موضح في مكان آخر، ليس صحيحاً دوماً أن الحكومة البريطانية لا تدرك ما يجري.

وكانت الاصلاحات التي وجهت ضد الاستخبارات العسكرية هي الأكثر جذرية بين كل الاصلاحات البنيوية التي فرضت على وكالات الاستخبارات البريطانية منذ الحرب العالمية الثانية. والتداخل بين أدوار الخدمات المسلحة الثلاث، وكذلك تزايد التشابك مع الوكالات المدنية، أجبر قادة الدفاع والاستخبارات على إعادة النظر في الأنظمة التقليدية لوحدة استخبارات كل خدمة. ومجرد كمية المادة الاستخباراتية التي تصل إلى مكاتب مخططي الحكومة البريطانية. وكثير منها مكرر من قبل الوكالات المختلفة، خلق سبباً مضافاً للسعي الى إيجاد بنية أكثر فاعلية لهيكل الاستخبارات العسكرية.

وأقيمت وحدة التنسيق الأولى في العام ١٩٤٦، وسميت «مكتب الاستخبارات المشتركة»، تحت إدارة كينيث سترونغ. وأثبت المكتب كونه صاحب نفوذ وناجحاً إلى حد معقول بالرغم من صغر حجمه، وقد أخذ على أنه النموذج الصالح لإعادة تنظيم أوسع للاستخبارات العسكرية، وهو ما حصل في العام ١٩٦٤. واستلمت «هيئة استخبارات الدفاع» (DIS) الإشراف على معظم نشاطات الاستخبارات في مملكة وزارة الدفاع: دوائر الاستخبارات في الجيش والبحرية والطيران، ومعظم دوائر أمن وزارة الدفاع

* عندما اعتقل عيدي أمين احد رجال الأعمال البريطانيين في يوغندا.

نفسها. وعلى العموم، كانت الخدمات الثلاث (الطيران والبحرية والجيش) ما زالت تحافظ على نسبة معينة من الاستقلالية. أما المرحلة الأخيرة فكانت في عهد استلام دنيس هيلي لمنصب وزير الدفاع. وفي هذه المرحلة ألغيت إدارات الاستخبارات التابعة للخدمات الافرادية، وأوجد بدلاً منها هيكل قيادي موحد تماماً، تتناوب الخدمات الثلاث مناصبه الرئيسية. والرئيس الحالي لـ«هيئة استخبارات الدفاع» (المدير العام للاستخبارات) هو القايس ـ أدميرال السير روي هاليداي*، أما نائبه، الليوتنانت ـ جنرال السير جيمس غلوفر، فيحتل منصب نائب رئيس هيئة (استخبارات) الدفاع. وهنالك تحت هذا الرئيس ونائبه خمس دوائر رئيسية، ندرجها هنا مع أسماء مديريها الحاليين:

خدمة الاستخبارات	ڤايس ـ مارشال الطيران و. ج. هيرينغتون
إدارة ودعم الاستخبارات	رير ـ أدميرال ج. ك. روبرتسون
التعبويات	د. ي. تشامبرلين
الاستخبارات العلمية والتقنية	ن. هـ. هيوز
الاستخبارات الاقتصادية	و. مي. رادكين

والمنصبان الأولان من هذه المناصب الخمسة هما الأكثر أهمية، وكما سيتضح، فإن «هيئة استخبارات الدفاع» تضم خليطاً من الموظفين العسكريين والمدنيين في أكثر من تسعين دائرة مفردة[١٢]. وكبار موظفي هذه الهيئة يعملون في مبنى وزارة الدفاع في الـ«وايتهول»، أما تقييم معلومات الاستخبارات ووضع التقارير فيتم في الموقع السابق لفندق متروبول في شارع نورثمبرلاند في لندن.

وتحتفظ وزارة الدفاع بدائرتين للأمن، تتعاملان مع الأمن الجسدي وأعمال العقود، خارج إشراف «هيئة استخبارات الدفاع». أما كل مهمات الأمن والاستخبارات الأخرى، بما فيها الاستعلام عن موظفي وزارة الدفاع وأقربائهم، فهي من مسؤوليات «هيئة استخبارات الدفاع».

وحيثما وجدت القوات البريطانية يوجد أيضاً رجال «هيئة استخبارات الدفاع».

* نظراً للاختلافات القائمة في تسميات الرتب العسكرية حتى بين الدول الغربية، ناهيك عن ترجماتها العربية، فقد فضلنا استخدام الرتب البريطانية كما وردت في النص الإنكليزي، فربما كانت هكذا أكثر وضوحاً وإيحاء بالمقصود ـ (المترجم).

والهيئة نفسها تزود البعثات الدبلوماسية البريطانية عبر البحار بالملحقين العسكريين (وهناك حوالي ١٥٠ ملحقاً عسكرياً معترفاً بهم رسمياً في ٦٥ بعثة دبلوماسية)، وهؤلاء يقومون بجمع وتقييم المعلومات عن قوات البلدان المضيفة، ويتبادلون المذكرات مع البعثات أو الحكومات الحليفة، ويروجون لمبيعات الأسلحة. وفي بلدان يحكمها العسكريون، أو يكون فيها للعسكريين نفوذ في الحياة السياسية، أو يكون الانقلاب العسكري فيها أمراً مرجحاً، يصبح للملحقين العسكريين دور سياسي هام، نظراً لأن الحصول على المعلومات يصبح أكثر سهولة بالنسبة للملحق العسكري منه بالنسبة لموظف الاستخبارات العامل تحت الستار المدني أو الدبلوماسي.

ومعظم عمل «هيئة استخبارات الدفاع» مكرس لقوات بلدان حلف وارسو، حيث يجري رصد قوتها وفاعلية سلاحها وتفاصيل منشآتها الثابتة. وتتابع إدارة «الاستخبارات الاقتصادية» بدأب وعناد مهمة تقدير النفقات الدفاعية للسوفييت. كما تراقب كذلك نشاطات السوفييت في العالم الثالث بعناية وتفيد عنها. وبالنسبة لكل مجندي الاستخبارات العسكرية (وليس استخبارات الجيش فقط)، هناك تشديد على «التهديد الداخلي» كمثل التشديد على التهديد المزعوم من قبل الكتلة السوفييتية. وتحت القيادة المركزية لـ«هيئة استخبارات الدفاع» تنقسم الاستخبارات العسكرية بحسب الخطوط العامة للخدمات المختلفة. ويقع مقر قيادة «فرقة الاستخبارات» الخاصة بالجيش في معسكر في آشفورد، في «كنت»، سمي باسم جيرالد تمبلر، الذي كان ذات يوم رئيساً لـ« هيئة الأركان العامة الامبراطورية» وقاد بنجاح الحرب المضادة للثورة التي شنت ضد شيوعيي الملايو. ويقيم المركز أربع دورات تدريبية، هي: قراءة الصور الجوية، والاستخبارات العملاتية، والأمن، والتحقيق (الاستنطاق)، وهي دورات تستفيد منها خدمات الاستخبارات البريطانية الأخرى، كما تستضيف زواراً أجانب. وكان أحد هؤلاء بيدرو كاردوزو، الذي أصبح رئيساً لهيئة أركان الجيش البرتغالي في العام ١٩٧٨ بعد أن أسندت اليه لفترة من الزمن مهمة تنظيم جهاز جديد للاستخبارات. ولا تحظى الطرق البريطانية برضى الجميع، وقد وجدت مجموعة من ضباط الجيش البرازيلي الزائرين أن طرق الاستنطاق البريطانية بطيئة جداً بالقياس الى مستوياتهم الفظة والناشطة.

وتقوم «فرقة الاستخبارات» بالاتصال بقوات الأمن المحلية خلال عملياتها التي تقوم

بها عبر البحار. وهناك باستمرار ضابطان وعدد من الرقباء المحققين جاهزون للتحرك خلال وقت قصير جداً الى ما تبقى من مستعمرات بريطانية.

أما وحدات الاستخبارات البحرية والجوية فتركز أكثر على الإشارات والمراقبة. وباستخدامها لما تبقى لديها من قواعد ساحلية خارجية، وباستخدامها خصوصاً لسفن مجهزة خصيصاً لهذا الغرض، ترصد البحرية حركة المرور البحري والاتصالات البحرية. ويعمل هذان الجهازان بشكل وثيق معاً في تتبع حركة الغواصات، وتستخدم طائرات سلاح الجو الملكي حالياً جهازاً لرصد التغيرات المغناطيسية الصغيرة، وجهازاً من صناعة EMI يحتوي على مستكشف يعمل بالأشعة تحت الحمراء يستطيع تلمس فوارق درجة الحرارة في المياه في حدود ٠,٥ درجة مئوية. وتملك الوحدة أيضاً أجهزة تصوير خاصة بالارتفاعات العالية وأخرى خاصة بالارتفاعات المنخفضة، وكذلك أجهزة تصوير انحرافي قادرة على التصوير إلى أبعد من الفضاء الجوي المتوفر أمام الطائرة. وتجري معالجة الأفلام المصورة وغير المظهرة في «المركزالمشترك لاستخبارات الاستطلاع الجوي» (JARIC) في هنتنغدون، وهو عبارة عن وحدة خدمات متعددة يسيطر عليها سلاح الجو الملكي، بالرغم من أن نائب مديرها وحوالي ١٥ بالمئة من موظفيها هم من موظفي الجيش أصلاً، ومن بين زبائن «المركز المشترك لاستخبارات الاستطلاع الجوي» وكالات الاستخبارات المدنية وكذلك استخبارات الأسلحة الثلاثة، ويعتقد أن المركز يتعامل أيضاً ببعض الأفلام المستردة من أقمار الاستطلاع الاصطناعية الأميركية.

ولا تملك بريطانيا نفسها مثل هذه الأقمار. وكانت بريطانيا قد أطلقت قمر اتصالات عسكرية، هو «سكاينت ٢ آ» في العام ١٩٧٤، ولكنه فشل في الوصول الى مداره الثابت على ارتفاع ٢٢٥٠٠ ميل فوق جزر السيشل، فحل محله قمر الإسناد «سكاينت ٢ ب». وبعد ذلك بقليل دمجت اتصالات الدفاع البريطانية بشبكة منظمة حلف شمال الأطلسي. وعلى العموم، فإن تقارير تعود بتاريخها الى أواخر العام ١٩٨١ تحدثت عن وجود خطط لاطلاق قمري اتصالات جديدين مستقلين لحساب القوات المسلحة، هما «سكاينت ٤ آ» و«سكاينت ٤ ب».

ولا يجري استخدام رجال الاستخبارات العسكرية بشكل كثيف في العمليات المستورة. وتتلاءم العمليات الهجومية المستورة أكثر مع وحدات «خدمات الطيران الخاصة» (SAS) وتقوم وحدات «العمليات النفسية» (أو «بسايوبس» Psyops) بتنظيم

الدعاية لدعم الحملات العسكرية. ولهذه الوحدات ونشاطاتها أهمية خاصة في العمليات المضادة لحروب العصابات، حيث يكون لنشاطاتها هدفان: الأول هو كسب ثقة وتعاون السكان المدنيين لكي يساعدوا العمليات العسكرية بمنع الدعم المدني عن رجال العصابات وتأمين تدفق دائم من المعلومات. والثاني، هو إضعاف معنويات الثوار وتشجيعهم على الاستسلام أو الارتداد والهرب.

والتخطيط لحملة ما يشمل دراسة الجمهور المحتمل لها لاكتشاف نقاط الضعف عنده ولتقرير نوع الدعاية التي قد يكون تأثيرها عليه أكبر. وهي دعاية قد يمكن نشرها عبر الملصقات أو المناشير، أو بزرع مقالات في الصحف أو حتى من خلال ارسال الرسائل إلى رؤساء التحرير. والتعاون بين وكالات الاستخبارات العسكرية والوكالات السياسية ذات العلاقة يشكل شرطاً أساسياً للنجاح: والنموذج البريطاني يقترح لجنة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن فرقة استخبارات الجيش، وعن موظفي العمليات النفسية والعلاقات العامة، ومندوبين عن خدمات المعلومات وعن «الفرع الخاص» للشرطة(١٣).

وفي العام ١٩٧١، كان للجيش البريطاني فرع للحرب النفسية يتألف من ٣٠ شخصاً. وكان رجال العمليات النفسية موزعين على ثلاثة مقرات عبر البحار، وكانت هناك وحدة أخرى مقرها في وزارة الدفاع. في تلك السنة، تحسّر منظّر الثورة المضادة فرانك كيتسون، في كتابه «العمليات المنخفضة الكثافة»، على ضآلة حجم جهاز العمليات النفسية البريطاني قياساً بالجيوش الأخرى، قال: «لا شك في أن البريطانيين «يحتلون المؤخرة» في هذا المظهر الهام من مظاهر الحرب المعاصرة»(١٤).

ويجري التدريب على العمليات النفسية في «مؤسسة الحرب المشتركة» التي مقرها في «كلية الدفاع الوطني» في لاتيمر، وكانت قد انتقلت الى هذا المقر في نهاية العام ١٩٧٨ من أولد ساروم، قرب ساليزبوري. وتميز المؤسسة بين نوعين من الدورات، أحدهما لضباط الادارة والآخر لضباط الوحدات الذين سيكون عليهم تخطيط العمليات النفسية وتنفيذها. وتشمل دورة ضباط الادارة محاضرات حول ممارسات الدعاية الشيوعية، وحول عصابات المدن، وتقنيات الاعلان الحديث، والخبرات التي اكتسبت من العمليات النفسية الأخيرة. أما دورة ضباط الوحدات فتشمل أيضاً محاضرات عن الدعاية والعلاقات المجتمعية ودور الوحدة في إطار خطة شاملة للعمليات النفسية.

وفي العام ١٩٧٦، أكدت وزارة الدفاع أنه كان قد تم تدريب ١٨٥٨ ضابط

جيش، و٢٦٢ من كبار الموظفين المدنيين، خلال السنوات الثلاث السابقة، على استخدام التقنيات النفسية لأغراض الأمن الداخلي. وقد تم انتقاء الموظفين المدنيين من «مكتب إيرلندة الشمالية» ومن وزارة الداخلية ووزارة الخارجية، ومع ذلك، وبعد أسبوع واحد من كشف هذه المعلومات أنكر وزير الداخلية، ميرلين ريس، أن يكون أي من موظفي الوزارة قد ذهب إلى أولد ساروم وأن يكون أي من ضباط الشرطة قد تلقى تدريباً على العمليات النفسية[١٥]. وبغض النظر عن الدورة، فإن الضباط الرتباء يرسلون أيضاً لتلقي التدريب في «مدرسة الجيش للحرب الخاصة» الأميركية في فورت براغ، كما يقوم مدربون من «مؤسسة الحرب المشتركة» بزيارات الى بلدان الكومنولث لالقاء المحاضرات فيها. ولدى المؤسسة مدربان على العمليات النفسية، يعملان في «الفرع ٧»، هما الليوتننت ـ كولونيل ج. إ. بيل وقائد السرب أ. هـ. غريفلي.

وبالرغم من ان الوحدات القتالية للحرب النفسية قد تكون صغيرة من حيث العدد، فإن الجيش البريطاني يتوقع لنفوذها أن يكون واسع النطاق الى حد بعيد. وقد صمم تشكيل الوحدة الأساسية بحيث تكون هذه الوحدة مستقلة، تضم ضابطاً (برتبة ميجر أو كابتن) واثني عشر رتيباً، بالإضافة الى ما يلزم من المدنيين. وتكون هذه الوحدات مجهزة بشاحنات مقفلة وسيارات «لاندروفر» تحمل مكبرات الصوت وأجهزة تسجيل وآلات لعرض الأشرطة السينمائية. ولكل من هذه الوحدات قدرات في مجال التصوير الفوتوغرافي وتجهيزات محدودة لطباعة المنشورات ذات التصميم البسيط.

وبالعمليات النفسية، اكتسبت القوات المسلحة ومؤسسة الدفاع، أو هي ستكتسب سريعاً، القدرة على شن حملات سياسية لملاحقة أهداف عسكرية كلياً، بشكل مستقل عن النظام السياسي، أي من دون الإشارة إليه. وفي تقرير معنون «الرأي العام والخدمات المسلحة»، أكد البريغادير سي. ب. ر. بالمر أن قدرة بريطانيا على الدفاع عن نفسها قد تعتمد على كيفية تأثر الرأي العام بالاعلام أكثر مما تعتمد على قوتها من حيث عدد الجنود وكميات السلاح والعتاد العسكري. ولقد كان تردد منظمة حلف شمال الأطلسي حول نشر أسلحة الاشعاع المعزز، أو ما يسمى بـ«القنبلة النيوترونية»، نتيجة لضغط الرأي العام على حكومات الحلف، الذي لعبت فيه دعاية الكتلة السوفييتية دوراً مساعداً، كما يقول بالمر[١٦]. ولو وظفت العمليات النفسية بالشكل الملائم لكان بإمكانها، ضمناً، تجاوز هذه الصعوبة. وفهم العسكريين لما يشكل الدفاع الذاتي لا

يتطابق بالضرورة مع فهم قطاعات حكومية أخرى أو مع فهم الجماهير بشكل أوسع، ولكن الاستخدام الأكثر فاعلية واتساعاً للعمليات النفسية سوف يمكن العسكريين من الغلبة السياسية في أحيان أكثر. والدفاع الأساسي للحكومة ضد هذه الحملة هو جهاز أمنها، الذي هو في بريطانيا الـ«أم. آي ٥».

وكان جهاز «إم. آي. ٥» قد أسس في العام ١٩٠٩ للقيام بالاستخبارات المضادة في المملكة المتحدة وممتلكاتها ومستعمراتها. وتعريف الاستخبارات المضادة يمكنه أن يختلف من مكان إلى آخر، ولكن المهمات الرئيسية للجهاز «إم. آي ٥» هي الحراسة ضد نشاطات أجهزة الاستخبارات الأجنبية داخل بريطانيا ورصد جماعات المنشقين السياسيين التي تنمو في الداخل. وفي ايرلندة الشمالية، حيث هنالك ما لا يقل عن خمسة أجهزة استخبارات مختلفة عاملة، فإن المطلوب من فريق «إم. آي. ٥» هو الحصول على معلومات عن مؤامرات الاغتيال، وخطط التفجيرات داخل بريطانيانفسها، وكذلك تسريب العناصر شبه العسكرية الموالية الى داخل «شرطة آلستر الملكية» و«كتيبة دفاع آلستر». وهناك ما يتراوح بين أربعة وخمسة آلاف موظف يعملون في مقر قيادة الوكالة في لندن وفي شبكة من المكاتب الاقليمية عبر البلاد وفيما تبقى من مستعمرات. وكذلك، فإن. .

« أجهزة الأمن في بريطانيا والولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلاندة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعضها بالبعض الآخر بسلسلة من اتفاقيات التعاون السرية. وهناك تبادل واسع للتقنيات والمناهج واستخبارات الأمن، وأساساً بين ضباط ارتباط من ذوي الرتب العالية الملحقين بكل من هذه العواصم»[١٧].

وفي عهد الاستعمار لتلك الأراضي (البلدان) التي كان الجهاز مسؤولاً عنها مباشرة، كانت قد أقيمت مكاتب إقليمية تحت إشراف «مدير الاستخبارات» في عواصم رئيسية مثل نيروبي وسنغافورة وكينغستون ولوساكا وكوالا لامبور. وكان من مسؤولية «مدير الاستخبارات» وموظفيه المحافظة على ارتباط وثيق مع الاستخبارات العسكرية في منطقته، وكذلك مع الشرطة وأجهزة الأمن الأخرى. وعلى رجال «إم. آي. ٥» أن يشعروا الحاكم والشرطة المحلية بصورة خاصة بالتهديدات الخارجية. وفي العام ١٩٥٠، بدأ جهاز «إم. آي ٥» و«الفرع الخاص» أيضاً، بإقامة دورات تدريبية لضباط «الفرع الخاص» في المستعمرات. ومنذ فترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٢، وهي الفترة الحرجة لانهاء الاستعمار، أخذ

جهاز «إم. آي ٥» يرسل «مستشاري استخبارات الأمن» الى وزارة المستعمرات لتقديم المشورة إلى وزير المستعمرات.

وكان البريطانيون سعداء بتقديم خبراتهم في مجال الاستخبارات المضادة الى حلفائهم. وفي أواخر الأربعينات، قام السير بيرسي سيليتو، رئيس الـ«إم. آي ٥» بزيارة عدد من بلدان الدمينيون*، بما فيها كندا واستراليا. وزعم السير سيليتو في سيرة حياته (التي نشرت فيها بعد) بأن «هيئة الأمن والاستخبارات» الاسترالية إنما أسست كنتيجة لهذه الزيارة. وفي حوالى هذا الوقت، كان جهاز الـ«إم. آي ٥» منهمكاً في آخر عملياته الرئيسية في الشرق الأوسط، إذ كان يقاتل مجموعات العصابات الصهيونية التي تحارب من أجل دولة يهودية مستقلة وكان يحاول وقف الهجرة الجماعية غير المشروعة لليهود القادمين من أوروبا.

ويمكن تلمس ما خلفه نفوذ أجهزة الـ«إم. آي ٥» في المستعمرات البريطانية السابقة، في وقت لاحق، من خلال بنية أجهزة استخبارات هذه المستعمرات بعد استقلالها. وإطار اللجنة الذي أقيم في حينه استمر في الوجود بعد انتهاء الاستعمار وأصبح المصدر الرئيسي لاستخبارات الحكام الجدد. وفي غانا، مثلاً، ترأس الرئيس نكروما «لجنة الاستخبارات المركزية» وكان يحصل عل التقارير من رئيس «الفرع الخاص» ومن «اللجان الاقليمية. وهذه الأخيرة تضم ممثلين عن وزارتي العمل والداخلية، وكذلك عن الجيش وعن «الفرع الخاص» المحلي. وحتى بعد الاستقلال، كثيراً ما كانت مناصب الاستخبارات الرئيسية تسند إلى (بريطانيين) مغتربين، بعضهم مرسل من قبل الـ«إم. آي ٥» ولكن هذه المناصب كان يمكنها أن تكون محفوفة بالمخاطر، وهو ما اكتشفه دوغلاس بوت، مستشار الـ«إم. آي ٥» عند الرئيس مانشام، رئيس جزر السيشل، عندما أجبر على مغادرة البلاد في أعقاب ثورة ١٩٧٨.

ونادراً ما تورطت الـ«إم. آي ٥» في عمليات مستورة عبر البحار. وكانت آخر هذه العمليات المعروفة هي في غوايانا البريطانية في عامي ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤، حيث تعاونت الوكالة مع الـ «سي. آي اي» في خطتها للإطاحة بحكومة تشيدي جاغان اليسارية. وكانت الـ «سي. آي. اي» والـ «إم. آي ٥» قد عملتا على إثارة سلسلة من الاضرابات

* Dominions هي البلدان المستقلة التابعة للتاج البريطاني وليس لدولة بريطانيا ـ (المترجم).

ومن الانشقاقات داخل الحزب الحاكم تسببت في إسقاط حكومة جاغان. وفي عمله بالاشتراك مع الأميركيين، كان المدير العام لـ «إم. آي ٥» السير روجر هوليس، يتصرف بناء على تعليمات محددة جاءته من رئيس الوزراء هارولد ماكميلان ووزير المستعمرات دوكان سانديز.

بقية هذا الفصل ستكون مكرسة لهيئتين مسؤولتين بشكل رئيسي عن العمليات المستورة: الـ«إم. آي ٦» التي تتولى جمع الاستخبارات الأجنبية مستخدمة المصادر البشرية وتقوم بعمليات سياسية سرية، و«خدمات الطيران الخاصة» التي هي القوة شبه العسكرية للاستخبارات المضادة التابعة للجيش، بالرغم من أن سلسلة قياداتها تقع خارج إطار البنية الرسمية للجيش.

الأعمال الأكاديمية الأخيرة حول تاريخ الاستخبارات البريطانية تميل إلى اختزال أية فكرة لتقديم الـ«إم. آي ٦» ورئيسها الزائف الأسطورية بالقول: «في البدء، كانت هنالك «سي» والواقع أن الـ«إم. آي ٦» تطورت عن تشكيلة من منظمات الجاسوسية التي جمعت كيفما اتفق تقريباً من قبل وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات ووزارة الهند، وكانت في السابق قد شكلت رسمياً ما سمي في العام ١٩٠٩ «مكتب الخدمات السرية».. ثم أصبحت إدارة الشؤون الداخلية تسمى «إم. آي ٥» وإدارة الشؤون الخارجية تسمى «إم. آي ٦» وعلى العموم، فإنها سميت في البداية «إم. آي ١ - سي».

وفي السنوات العشر الأولى بعد نهاية الحرب العالمية الأولى سيطر على الـ«إم. آي ١- سي» هاجس معاداة السوفييت، مما جعلها تدفع بالعملاء وبالأموال الى روسيا لدعم الجيوش البيضاء. وأخيراً، ظهر أن هذا كله كان بلا فائدة. ولكن انتصار البلاشفة لم يكن الهزيمة الوحيدة في هذه الفترة. وكان نفوذ السياسيين الراديكاليين في الجامعات البريطانية قد وصل حداً جعل «إم. آي ٦» ترفض تجنيد الخريجين الجامعيين، وكانت النتيجة أن أصبح المستوى الثقافي لضباطها متدنياً نسبياً. وكانت المعلومات الميدانية شبه الخام تملأ الجهاز حتى اندلاع الحرب العالميةالثانية. ومع ذلك، فإن إدارة الـ«إم. آي ٦» لمفككي الرموز في «المدرسة الحكومية للرموز والشيفرة» كان قد ألحق الكثير من الإساءة المسبقة إلى سمعة الجهاز. وكانت المدرسة قد فككت باستمرار الشيفرات الدبلوماسية الروسية لعشر سنوات متوالية بعد الثورة، ولم تتوقف إلا عندما أعلنت الحكومة (والأغرب أنها فعلت ذلك للمرة الرابعة) أنها كانت تقرأ هذه الشيفرات. عندئذ، قرر السوفييت تغيير رموزهم.

وفي الثلاثينات، تغير اسم الـ«إم. آي ١ ـ سي» الى «هيئة الاستخبارات السرية» (SIS)، وهو اسم ما زال يستخدم حتى اليوم عند بعض المعلقين، وحتى بين موظفي الـ«إم. آي ٦» أنفسهم.

وفي ذلك الوقت تقريباً، طورت الوكالة بنجاح تقنيات للتصوير من ارتفاعات عالية (كانت الكلمة تعني في حينه ارتفاعات أكثر من ٨٠٠٠ قدم) وشكلت «وحدة التصوير الاستطلاعي» التابعة لها، التي ألحقت بعدئذ بوزارة الطيران في العام ١٩٣٩، ثم تطورت إلى «المركز المشترك لاستخبارات الاستطلاع الجوي». للأسف، وبحرب كبرى كانت قد بدأت لتوها، كانت العمليات على الأرض تواجه صعوبات جدية. وكانت الأجهزة النازية السرية، بقيادة والتر شيلينبرغ، قد اكتشفت مقر القيادة الأوروبي لـ«هيئة الاستخبارات السرية»، في مكاتب شركة كونتيننتال تريدينغ كوربوريشن» في امستردام. ومن مراقبة المبنى عن كثب، تمكن النازيون من التعرف على قسم كبير من موظفي «هيئة الاستخبارات السرية» المقيمين، وشكلوا لأنفسهم صورة عن كل عمليات الهيئة الأوروبية تقريباً. وهكذا أبيدت شبكات بكاملها في النمسا وتشيكوسلوفاكيا، وكذلك في هولندة، مباشرة بعد اجتياح الجيش الألماني لهذه البلدان. والزيادة التي طرأت على الاستخبارات المطلوبة بسبب الحرب، وتدمير شبكة «هيئة الاستخبارات السرية» الأوروبية، اضطرا الهيئة الى اللجوء الى تجنيد العناصر الجديدة على نطاق واسع. وفي هذه المناسبة تخلت الهيئة عن تحفظاتها السابقة تجاه توظيف الخريجين، بالرغم من أن هؤلاء كانوا موسومين بالميول النازية أو الشيوعية. وعلى العموم، فقد تم ارتكاب بعض الأخطاء نظراً للحالة الطارئة الملحة التي تم فيها تجنيد هؤلاء، وتمكن عدد من العملاء السوفييت من التسلل الى الهيئة، ومنهم كيم فيلبي. وبالتدريج، أعادت «هيئة الاستخبارات السرية» تكوين نفسها، وتمكنت في أواخر الحرب من إنتاج بعض المعلومات الشديدة الأهمية عن البرامج الألمانية للصواريخ وللمياه الثقيلة. وفي الوقت نفسه، جنت الهيئة لنفسها سمعة حسنة من عملية فك رموز شيفرة «ألترا»، ولم تنته الحرب إلا وكانت الهيئة قد استعادت هيبتها كاملة، جاهلة ما كان ينتظرها في المستقبل.

في العام ١٩٤٤، واستباقاً للنزاع السياسي الذي سيتلو الهزيمة المرجحة لقوى المحور، قرر قادة الاستخبارات البريطانية إقامة فرع جديد يخوض على المدى الطويل عملية التسلل إلى هيكل الأمن السوفييتي. وكان أول رئيس لـ «الفرع التاسع» هو كيم فيلبي، وهو ما جعل مهمة الفرع صعبة نسبياً. وخلال السنوات الخمس عشرة التالية،

لعب كيم فيلبي، ومعه كل من جورج بليك، أحد أفضل ضباط الميدان في الـ «إم. آي ٦»، وتشارلز ريبتك، الذي عمل في الجماعة التشيكية المضادة للشيوعية والتابعة للـ «إم. اي ٦»، وربما غيرهم أيضاً، لعبة تخريب عمليات الـ«إم. آي ٦» المضادة للاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية الحديثة الشيوعية. وعملاء الـ «إم. آي ٦» الذين أنزلوا بالمظلات فوق ألبانيا، لتنظيم انقلاب ضد نظام أنور خوجا الغض، قبض عليهم فور وصولهم إلى الأرض. أما شبكات جماعات الأقليات، المدعومة بالتعاون الاستخباراتي البريطاني ـ الأميركي، العاملة من أجل إثارة الانشقاقات داخل روسيا، فقد اختفت دون أن تخلف وراءها أثراً. ونقاط اتصال الـ «إم. آي ٦» في تشيكوسلوفاكيا والمجر فقبض على أفرادها جميعاً، وسجنوا ثم أعدموا.

والنجاح الأشهر لعمليات الـ «إم. آي ٦» ضد الاتحاد السوفييتي هو تجنيدها للكولونيل أوليغ بنكوفسكي، من الـ «جي. آر. يو»*، الذي زود الوكالة بأكثر من ٥٠٠٠ وثيقة سرية على امتداد ١٦ شهراً قبل أزمة الصواريخ الكوبية. وكانت هذه الوثائق تحتوي على وصف مفصل للسياسة الدفاعية ولأنظمة التسليح السوفييتية، وكان باستطاعة بنكوفسكي نفسه أن يعطي تقارير موجزة عن أهداف السياسة الخارجية السوفييتية في اجتماعات سرية مع ضباط الاستخبارات البريطانيين والأميركيين في الغرب.

والمجموعة الرئيسية التي استخدمتها الـ «إم. آي ٦» في عملياتها داخل الاتحاد السوفييتي حتى أواخر الستينات كانت «التحالف العمالي الشعبي» (NTS) الذي أسس في بلغراد، في العام ١٩٣٠، من قبل الاشتراكيين الديموقراطيين الروس المهاجرين الذين كانوا يسعون لقلب النظام الشيوعي من داخله واستبداله بديموقراطية برلمانية. وكان «التحالف العمالي الشعبي» قد دعم النازيين بنشاط قبل وخلال الاجتياح النازي لروسيا عام ١٩٤١، ولكن آماله خابت فيما بعد وأعدم معظم قادته أو سجن. وفي نهاية الحرب أفرج عمن كان قد تبقى من هؤلاء القادة، فأعادوا بناء التنظيم بمساعدة الحلفاء.

---

* Glavnoye Razvedyvatelnoye Upravleniye
وهي إدارة الاستخبارات الرئيسية لهيئة الأركان السوفييتية.

واستناداً إلى ما كتبه لويس هـاغن في العام ١٩٦٨[١٨]. فـإن مقر قيـادة «التحالف العمالي الشعبي» كان في تلك الفترة في باريس، وكـان للتحالف «مـركز عمليـات» في فرانكفورت ـ آم ـ مين. والتحالف الذي أعيد تنظيمه بمـا يشبه تنظيم الاستخبارات، تبنى هيكلاً خلوياً (مؤلفاً من خلايا) داخل الاتحاد السوفييتي ضم فرعاً خاصاً قادراً على التنقل بين داخل البلاد وخارجها يقيم الارتباط مع الخلايا. وكذلك كان التحالف يدير «إذاعة روسيا الحرة» ومدرسة للتدريب في باد هامبورغ. وكان أعضاؤه يأتون إلى بريطانيا لتلقي دورات التـدريب المتقدم في شؤون الجـاسوسيـة على يـد موظفي الـ«إم. آي ٦» أنفسهم.

وبشكل عام، فإن هيكل الأمن الداخلي السوفييتي الضخم والفعال يجعل العمليات غاية في الصعوبة إن لم تكن مستحيلة، وتعتمد وكالات الاستخبـارات الغربيـة إلى حد كبير على المرتدين. وهناك مشكلة مماثلة قائمة، وإن إلى حد أقل، في بلدان حلف وارسو الأخرى. وبلا استثناء، فإن طرفي النزاع بين الشرق والغرب يستخدمـان نزاعهـما هذا كمبرر للتدخل في العالم الثـالث. وفيما يتعلق بـافريقيـا والشرق الأوسط فـاننا سنبحث مشروعية هذا الادعاء بمنظوره البريطاني في فصول لاحقة.

مقر قيادة الـ «إم. آي ٦» في سنتشري هاوس، عبارة عن مبنى للمكاتب مؤلف من ٢٠ دوراً في منطقة لامبث في لندن. ومن هذا المقر، هناك عدد من «المكاتب» الاقليمية التي تقوم بالاتصال مع ضباط الميدان وبتحليل المواد المرسلة إليها بمساعدة نـظام واسع للتصنيف، معروف باسم السجل. والمكاتب منظمة، كما هي مكاتب وزارة الخارجية، عـلى أسـاس جغـرافي، ومجمعـة في ستـة فـروع: المملكـة المتحـدة، أوروبـا، الكتلة السوفييتية، الشرق الأوسط، الشرق الأقصى. وبمحطة واحدة في أميركا اللاتينية، ربمـا كانت تتم تغطية تلك القارة من قبل أحد الفروع الاقليمية الأخرى، بالرغم من أن نزاع جنوب الأطلسي ربما كان قد أدى أخيراً إلى إعادة تنظيم ما. وهنـاك فروع أخـرى تهتم بالادارة وبالتدريب وبالاستخبارات المضادة وبالأمن. وإدارتا الانتاج والمتطلبات، اللتان كانتا منفصلتين، جمعتا الآن في إدارة واحدة أو فرع واحد. وهناك أيضاً إدارة تقنية كبيرة توصف بكونها إدارة «الدعم الخاص»، فيها تقنيون مختصون بالأقفال وبالفيديو وبالأجهزة السمعية.. الخ. وكل هذه الفروع والادارات تخضع لاشراف مدير الـ «إم. آي ٦»،

وهو غير الرئيس، الذي يرأس الجهاز. والمدير مكلف بالأعمال اليومية للـ «إم. آي ٦»، أما الرئيس فيشرف على معالجة إدارات الـ «إم. آي ٦» للعلاقات والارتباط مع بقية الآلة الحكومية (وهذه العلاقات تبقى خارج اختصاص المدير) ويحمل المسؤولية الأخيرة عن نشاطات الوكالة. والرئيس الحالي هو كولن فيغرز[١٩]، وهو ضابط استخبارات أصلاً له سجل نموذجي في الخدمة عبر البحار، أولاً مع «لجنة الرقابة الألمانية»، ثم في عمّان ووارسو وفيينا.

وتعرف القاعدة العملاتية لكل بلد على حدة باسم «محطة»، وهي تستخدم في التخطيط وتخزين المعلومات والاتصالات. ويكون مقر المحطة عادة داخل السفارة، ولكنه قد يوجد أيضاً في مكاتب إحدى الشركات أو في «شركة واجهة» أو في غرفة خلفية لحانوت لبيع المعلبات، ولا يوجد مقر المحطة بالضرورة في نفس البلد الذي يوجه عمله ضده، فالمحطة السوفييتية، مثلاً، موجودة في روما (وهناك محطة في موسكو ولكنها لا تتولى القيام بعمليات). وتوكل إلى محطة لندن للـ «إم. آي ٦» مهمة تجنيد العملاء من داخل بريطانيا، ورصد الدبلوماسيين والمسؤولين الأجانب لصالح الـ «إم. آي ٦». ويقع مقر محطة لندن في الرقم ٦٠ من شارع فوكسهول بريدج رود SWI. أما بالنسبة للتدريب، فلدى الـ« إم. آي ٦» ثلاث مؤسسات معروفة: مبنى مكاتب في الرقم ٢٩٦ - ٣٠٢ بورو هاي ستريت، على بعد دقائق سيراً من سنتشري هاوس، وفورت مونتكون قرب غوسبورت لعمليات «الهرب والتملص» والتخريب والتدمير والعمليات الأخرى المشابهة، في حين أن التدريب على المراقبة والاستنطاق (ومقاومته) يجري في مقر قيادة «فرقة الاستخبارات» في آشفورد. وكذلك، فإن «خدمات الطيران الخاصة» تستخدم أيضاً فورت مونتكون، التي تديرها الـ «إم. آي ٥». وبالنسبة للمحطات التي هي داخل السفارات، على ضباط الاستخبارات فيها أن يظهروا كدبلوماسيين. وهذه غالباً ما تكون الطريقة الأسهل لدخول بلد ما والاستفادة من مميزات الوصول إلى مرافق السفارة والحصانة الدبلوماسية والاستفادة من الفرص الطبيعية للالتقاء بالشخصيات المحلية الهامة. وفي هذه الحالة يجري تخفيض كمية الواجبات الدبلوماسية بسهولة إلى حدها الأدنى لاتاحة متسع من الوقت للضابط لمتابعة عمله الاستخباراتي. وهذا النوع من الستار معروف بكونه «الخفيف»، نظراً لأنه لا يصعب على أية إدارة للاستخبارات المضادة أن تحدد من هو الدبلوماسي الأصيل من موظفي السفارة ومن هو ليس كذلك.

وأحياناً يفضح هؤلاء أنفسهم. وقد كلف «دبلوماسي» من الـ «إم. آي ٦» بمرافقة مويس تشومبي، خلال أزمة الكونغو، في ذهابه إلى مواعيده مع مفاوضي الأمم المتحدة وجيئته منها. ولكن قرب «الدبلوماسي» من تشومبي أثار الكثير من الشكوك، لأنه كان يبدو في حالات معينة وكأنه يزود تشومبي بالنصائح السياسية وبالدعم الشفهي. وكذلك يوفر «المجلس البريطاني» (بريتيش كاونسل) ستاراً خفيفاً مفيداً. ونعرف حالة حصل فيها أحد ضباط الـ «إم. آي ٦» على وظيفة لتعليم الانكليزية لرئيس افريقي من المتكلمين بالفرنسية، وهو موقع له إمكانات هائلة بالنسبة لقيمته الاستخباراتية.

ولكن هناك نشاطات استخباراتية لا يمكن القيام بها من مواقع الستار الخفيف. وفي هذه الحالات لا بد من دعم «الدبلوماسيين» بضباط آخرين يعملون تحت ستار «كثيف»، يعيشون كمواطنين عاديين بشكل مشروع وبخلفيات يجب أن تصمد أمام التحري عنها. وضباط الستار الكثيف يستخدمون عادة لمشروع محدد، خلافاً لزملائهم من ذوي الغطاء الخفيف الذين يخصصون لتوفير خلفية استخباراتية مستمرة (قد لا تكون أرفع من مستوى الثرثرات والاشاعات إلا بقليل) ولتشغيل المحطات وشبكات العملاء الموجودة. وهم يعتمدون على المحطة في مسائل الاتصال والتوجيه والإدارة. وتوجه عناية خاصة إلى توفير ستر أصلية صحيحة لضباط الستار الكثيف نظراً لأن هؤلاء يبقون غير ذوي فاعلية نسبياً من ناحية كمية الانتاج، ولأنهم يضطرون عادة إلى شغل وظائف أو أعمال كاملة الدوام. وتكمن قيمة الستار الكثيف في المصادر التي يجب أن يكون صاحب الستار قادراً على الوصول اليها. والستر الكثيفة ليست، بصورة عامة، كلية المرونة. ووجودها نفسه يعتمد على إقامة روتين مستمر. وفي بعض البلدان هناك «مسؤول مقيم» للـ «إم. آي ٦»، مهاجر من زمن طويل، قادر على تنظيم الستار، وربما إدارة العملاء. وضباط الميدان أنفسهم نادراً ما يبقون أكثر من خمس عشرة سنة خارج البلاد.

وأنواع الستر الأكثر شيوعاً هما التجارة والصحافة. وفرانك سنيب، وهو ضابط ميدان في الـ «سي. آي. اي» كان يعمل في فيتنام في السبعينات، وصف كيف عرف...

«بالتجربة المباشرة أن البريطانيين كانوا يستخدمون الصحافيين كعاملي ميدان،

أو أن الصحافيين كانوا عاملي ميدان بريطانيين. وبعض رجال الـ «إم. آي ٦» كانوا يعملون تحت ستار كثيف كصحافيين، ونحن كنا نستخدمهم لبث روايات هي في صالح أميركا في بعض المطبوعات التي لم نكن نستطيع الوصول إليها بالطريقة نفسها»[٢٠].

وفي هذه المسألة، لمس سنيب نقطة تحتاج إلى تشديد خاص عليها. هناك فارق هام بين ضباط الاستخبارات الذين يتظاهرون بكونهم صحافيين (أي أنهم يستخدمون ستار الصحافة) وبين الصحافيين العاملين الذين يجندهم جهاز استخبارات ما كعملاء، سواء بعقد أم براتب ثابت أم بالقطعة.

ورئيس تحرير «إحدى صحف بريطانيا الأكثر شهرة» يعتقد أن أكثر من نصف مراسلي هذه الصحيفة في الخارج لهم أسماء في جداول الرواتب لدى الـ «إم. آي ٦»[٢١]. والمحرر الخارجي هو حالة أخرى. وصحيفة «ديلي تلغراف» منحت رجل ارتباط من الـ «إم. آي ٦» أوراق اعتماد من لدنها[٢٢]، أما الـ «إيكونوميست» والـ«أوبزرفر» فقد وظفتا كيم فيلبي. وفي وقت لاحق، حاول «رجل سابق» من رجال الـ «إم. آي ٦» أن ينضم إلى الـ «صنداي تايمز» فأثار الأمر شجاراً داخل الصحيفة جعل توظيفه مستحيلاً. ومن خلال الاتصالات الصحافية يجري الكثير من الأخذ والعطاء، ويجري تزويد الصحافي المتعاون بمعلومات استخباراتية تساعده في عمله أو تمكنه من بناء رواياته عليها. وتحتفظ الـ «إم. آي ٦» بملفات لكثير من الصحافيين تحتوي على تقييم لقدراتهم المهنية، ولشخصياتهم، وتوصياتهم حول الظروف التي يمكن استخدامهم فيها.

وبشكل مشابه، فإنه يمكن تجنيد رجال الأعمال والنساء الذين يسافرون إلى مناطق حساسة. وغريفيل وين، الذي حمل ميكروفيلم الوثائق من بنكوفسكي (راجع الصفحة ٤٩ من هذا الكتاب) إلى خارج الاتحاد السوفييتي، كان وكيل مبيعات منهمكاً في اصطياد العقود في أوروبا الشرقية. وكان قد عمل لحساب الـ «إم. آي ٥» خلال الحرب العالمية الثانية كعميل متعاقد تحت قيادة وتوجيه ضابط حالة في الـ «إم. آي ٥». وفي العام ١٩٥٥، كان هذا الضابط نفسه قد انتقل من الـ «إم. آي ٥» إلى الـ «إم. آي ٦»، فاتصل بوين ثانية، وطلب منه أن يصبح مراسلاً، فوافق. ويمكن أن يطلب من

الرجال الذين لديهم خبرة في مجال الاستخبارات، مثل وين، أن يشرفوا على العملاء وأن يؤمنوا الستار. ولكن، طبعاً، إذا ما اكتشف الأمر، أو سارت الأمور على ما لا يرام، فإنه يتم التبرؤ منهم. ولكن الـ «إم. آي ٦» لا تجد الأمور أمامها تجري دوماً على هواها. وإحدى شركات الاستشارة الاقتصادية التي اعتادت أن تعمل في بلدان العالم الثالث منحت وظيفة لزميل قديم من كامبريدج لأحد الشركاء. وقال موظفهم الجديد أنه كان قد عمل سابقاً في وزارة الحرب، وأنه يملك اتصالات جيدة هناك. وروى أحد الشركاء ما حصل فقال:

«. . . كان يشعر باندفاع قوي نحو الكونغو، على حد قوله. أراد منا أن نخصص راتباً لسيريل آدولا (الذي كان في حينه رئيس وزراء الكونغو الحديثة الاستقلال). وأراد منا أن نقيم شركة منفصلة، وقال ان لديه رجلاً ينتظر في هونغ كونغ ومعه رجاله ينتظرون للذهاب والعمل لحسابنا، وكان واضحاً أن هناك من يدفعنا إلى أمر ما. وما كان آدولا يعرضه علينا للمشروع لا يزيد عن ١٠ آلاف جنيه استرليني، ولم يكن المبلغ كافياً. . .، ولكن (رجلنا) قال إن لديه اتصالات في وزارة الخارجية وإنهم يعرضون رفع المبلغ ١٠ آلاف جنيه أخرى. وفهمنا أننا سنتورط فرفضنا»(٢٣).

بعد هذا الفشل، جرى الاتصال بشركة الاستشارات هذه نفسها مرة أخرى، مباشرة قبل أن تكون حرب بيافرا الأهلية قد بدأت. .

«. . . وكانت صور المجازر قد أرسلت من اينوغو (إلى بريطانيا) بواسطة الحقيبة الدبلوماسية للمندوب السامي. بعد ذلك بقليل، زارنا رجل من استخبارات وزارة الخارجية. واقترح علينا أن نرسل تقارير عن الناس المحيطين بأوجوكوو (زعيم بيافرا). ووجه إلينا أسئلة مثل: هل هناك رجل لديه شركات تأمين؟. . كان يريد أن يعرف كم مسلخاً يملك البيافريون وكم كان في هذه المسالخ من لحوم. وبعد وقت غير طويل قابلنا أحدهم في فندق غريت إيسترن. كان لا يبدو عليه كونه عميق المعرفة. وسأل عن آخر السفن التي خرجت من ميناء بورت هاركورت محملة بزيت فستق العبيد قبل اندلاع الحرب. قدمت له الكثير من المعلومات التي كان يقوم بتسجيلها بعناية. وظهر

بعد ذلك أن الأمر كله كان يتعلق بجهاز استخبارات شركة لويد. واجتمعنا ثانية مع أشخاص آخرين، ولكن العلاقة انتهت خلال الحرب لأننا كنا نقف في طرف مختلف»[٢٤].

والسياحة، بالرغم من طبيعتها غير المهنية، ليست مصونة من مصالح وكالات الاستخبارات. وفي مقابلته الشهيرة مع صحيفة «إزفستيا» السوفييتية في العام ١٩٧١، قدم كيم فيلبي وصفاً لـ «عملية بوليغون» (المضلّع)، التي وضعت لتسريب السياح إلى «المناطق الممنوعة» في ما قبل البلطيق وأوكرانيا الغربية والأورال، التي يمنع دخول الدبلوماسيين إليها. وقال فيلبي إن أحد الأهداف الأخرى كان خلق «تنوع سياسي وإيديولوجي» في الاتحاد السوفييتي، كائناً ما كان هذا التنوع[٢٥].

وسواء كان العملاء من السكان الأصليين للبلد المستهدف أم من صفوف المسافرين البريطانيين، فإن القاعدة الذهبية التي كانت تتبعها الـ «إم. آي ٦» هي جعل هؤلاء العملاء يشعرون أنهم مهمون، وإن لم يكن باستطاعتهم الحصول على كثير من المال. وكان للـ «إم. آي ٦» أن تذهب إلى أبعاد معينة لضمان هذا، إذا بدا أن المردود المحتمل يبرر ذلك. وفي مطلع الخمسينات، وجدت الوكالة أن من الممكن تجنيد أشخاص في مواقع معتدلة البروز في احدى الحكومات الافريقية، أما من كان يرفض أن يلزم نفسه إلا إذا قابل رئيس الوكالة الأسطوري «سي»، فقد. .

«كان لدينا عدد من الموظفين السابقين في الـ «إم. آي ٦» ـ رجال في الخمسينات من أعمارهم ـ كانوا قد خرجوا على التقاعد في منتصف الخدمة. . . وكنا نختار واحداً من هؤلاء له مظهر محترم بما يكفي ليمثل دور «سي»، وكنا نجعله يرتدي ما يمليه الدور، فنعطيه بذلة أنيقة، ومظلة، وقبعة عالية مستديرة. وكان يطير إلى الخارج لمقابلة الرجل. وما كان يعرفه ذاك الرجل هو أنه قد تم تجنيده من قبل «سي» شخصياً، وكان هذا يسره»[٢٦].

وأخيراً، فإن الـ «إم. آي ٦» تجند مجرمين ممتهنين. وقد اعترفت الحكومة رسمياً في العام ١٩٧٣ بأن كينيث وكيث ليتلجون قد استخدما للقيام بعمليات سلب مصارف في الجمهورية الايرلندية لمدة عام كامل للاساءة إلى سمعة منظمة «ايرا» (الجيش الجمهوري الايرلندي) الرسمية. ويدعي كينيث ليتلجون أيضاً أنه كلف باغتيال سين ماك ستيوفن،

الذي كان لفترة رئيس هيئة أركان الجناح المؤقت للجيش المذكور. أما هوارد ماركس، وهو خريج من اكسفورد تحول إلى تاجر مخدرات، فقد جند لتزويد الوكالة بالمعلومات عن شبكات تهريب السلاح للجناح المؤقت، وذلك مقابل منع ملاحقته. وذهب البرناجان أدراج الرياح عندما اعتقل اللصان ليتلجون من قبل الشرطة الايرلندية وحكم عليهما بالسجن لمدة طويلة، وعندما قبضت سلطة الجمارك والمكوس البريطانية على ماركس متلبساً وقدمته إلى محاكمتين مثيرتين للحرج.

أما موظفو الـ «إم. آي ٦» أنفسهم فيتم اختيارهم من القوات المسلحة ومن الجامعات ومن الشرطة مع التركيز مؤخراً على موظفي الخدمة السابقين الشباب نسبياً. وموجات الأعضاء السابقين في قوات الشرطة الهندية الذين انضموا إلى وكالات الاستخبارات، وخصوصاً إلى الـ «إم. آي ٥»، بعد الاستقلال قد مضت. وفي نهاية الستينات أجرت الـ «إم. آي ٦» عملية تطهير واسعة النطاق، وكانت هذه العملية، استناداً إلى أحد التقارير[٢٧]، «على نطاق قد يتردد قادة الـ «كي. جي. بي» في القيام بها». وأمّن «الفرع المتروبولي الخاص» الكثير من الأفراد الجدد الذين زودت الوكالة بهم. وكذلك فإن ضباط الشرطة يرسلون إلى الـ «إم. آي ٦» من أجل التحقيقات الاجرامية التي تهتم بها الوكالة. ومن بين الجامعات، تبقى جامعتا أوكسفورد وكامبريدج هما المفضلتان. مع أنه يبدو أن رقباء التجنيد يجدون، أينما كان، صعوبة في إقناع الخريجين الشباب الطموحين بأن مهمة الجاسوسية تساوي حجم طموحاتهم. وكان العمل في هذا المجال يتم، حتى وقت قريب، من قبل «مكتشفي المواهب»، الذين هم من مرشدي الطلبة أو المراقبين في الجامعات الذين لهم اتصالات مع الحكومة، والذين يقومون باتصال التجنيد الأول الذي، إن نجح، يقود إلى سلسلة من المقابلات.

وفي العام ١٩٧٩، وبناء على اقتراح رئيس الوزراء جيمس كالاهان على ما يبدو، أصبح تجنيد الخريجين يخضع رسمياً إلى المرور عبر «لجنة الخدمة المدنية» والخدمات المهنية الجامعية. ويبلّغ الطلاب الراغبون في العمل في سلك الشؤون الخارجية بأن هناك تعيينات «تتوفر أحياناً بالإضافة إلى تلك المغطاة بالخدمة الدبلوماسية». والمقابلات الأولية تقوم بها حالياً فرق من موظفي الخارجية أو العسكريين، لتجري بعد ذلك مناقشات في الرقم ٣ كارلتون غاردنز، خلف بول مول لندن، في مكاتب توصف بأنها مشغولة من قبل «موظفي التنسيق في وزارة الخارجية والكومنولث». ولا يتم استبعاد أولئك الذين يحملون

أفكاراً يسارية، نظراً للاعتقاد بأن لدى بعضهم فهماً أفضل للعنف السياسي. وتعزى صعوبة العثور على مجندين إلى تغير في الموقف تجاه الخدمات السرية. وبالرغم من أن معدلات الرواتب لا تزيد إلا قليلاً عن معدلات الخدمات الدبلوماسية، فإن لضباط الميدان حسابات نفقات تكاد تكون غير محدودة. والفائدة الأخرى الوحيدة هي الخروج على التقاعد في سن الخامسة والخمسين. وكما يقول تشابمان بينشر، فإن «قلائل يغادرون الـ «إم. آي ٦» نهائياً وكلياً»[٢٨]. وقبل قليل من الوصول إلى سن التقاعد الرسمي، يُسأل الموظفون إذا كان بالإمكان استخدام منازلهم كعناوين بريدية. ولمواجهة قلة الراغبين في الانضمام إلى الجهاز، فقد جعلت علامات النجاح فيه، في امتحانات الخدمة المدنية، أدنى مما هي بالنسبة للسلك الدبلوماسي.

ومن الصعب تقدير حجم الـ «إم . آي ٦». وعلى العموم، فإن عدد الضباط العاملين في الميدان يتراوح بين ٣٠٠ و٥٠٠، نصفهم يعمل عبر البحار في أي وقت كان. وهناك حوالى ٦٠٠ موظف يعملون في سنتشري هاوس، تحت أنظار العيون الساهرة لفرع الأمن الذي يخشى جانبه. ويبدو أن مجموع العاملين في الجهاز يمكن أن يصل إلى ما يتراوح بين ألف وألف وخمسمائة رجل، ومحطات عبر البحار (وهناك حوالى ثلاثين منها في العالم الثالث) تزود عادة برجلين، أو بالأحرى برجل وسكرتيرة أنثى (حوالى ٤٠ من ضباط الميدان هن من النساء). وفي تقديرات جون ستوكويل، الذي كان قد قاد فرقة مهمات الـ «سي. آي. اي» في أنغولا في أواسط السبعينات، أن هناك ما بين ٢٠ و٢٥ ضابطاً من ضباط الـ «إم. آي ٦» يعملون في افريقيا. وهناك محطة واحدة في بوينوس آيرس تغطي كل أميركا اللاتينية، ويعتمد البريطانيون إلى حد كبير على تقارير الـ «سي. آي. اي» فيما يخص هذا الأقليم.

ومعظم العمليات الحالية للـ «إم. آي ٦» تقتضي العمل بالمشاركة مع الـ «سي. آي. اي»، وهو ما يعني أن الارتباط مع الأميركيين يحتل مكانة بالغة الأهمية بالنسبة للـ «إم. آي ٦». ونظراً للتعاون الوثيق في مسائل الدفاع والسياسة الخارجية بين البلدين، فإن التعاون في هذا المجال لا يدعو لدهشة كبيرة. وفي الفصل الثاني من هذا الكتاب سنبحث التعاون الاستخباراتي بينهما في الاطار الأوسع للعلاقات الانكلو-أميركية. ومن الناحية العملاتية، فإن الشركة توصف كما يلي:

«المحطة البريطانية تكاد تكون مطابقة تماماً لتلك المثيلة في الـ «سي. آي. اي»،

ربما باستثناء أنها أصغر، وأفضل تستراً، وأفضل اندماجاً في السفارة التي تتبعها. وهي كذلك أفقر، وميزانيتها في العادة لا تتجاوز ثلث ميزانية مثيلتها الأميركية. ولهذا، تكون المهمة الأولى لرئيس المحطة البريطانية، في معظم مناطق العالم، هي استخدام هيبته المتفوقة وبراعته لإقناع زميله في الـ «سي. آي. اي» للانضمام إليه في عمليات أنكلو ـ أميركية مشتركة يقدم هو فيها الأدمغة ويقدم زميله الأميركي الأموال»[٢٩].

ولا يوضح المؤلف هنا أسباب «الهيبة المتفوقة والبراعة»، ولكنها، إن وجدتا، فإن إجراءات التدريب هي الجواب. فالأميركيون يميلون إلى التخصص في مظهر واحد من أعمال الاستخبارات الميدانية: الالكترونيات، أو الترميز، أو تجنيد العملاء، أو أي شيء آخر. أما ضباط الـ «إم. آي ٦»، ولأن وكالتهم أصغر حجماً، فيحتاجون إلى معرفة أوسع بشؤون «المهنة»، وهم في العادة قادرون على تطبيق كل التقنيات اللازمة بشكل مرض. وأيضاً:

«قد يكون (ضابط الاستخبارات البريطاني) أكثر تدرباً على اللغات... ويستطيع الانتقال من منطقة في العالم إلى أخرى بسهولة نسبية وبكثير من المعرفة الخلفية... (وهو يعرف) كيف يتابع الأثر... وكيف يستخدم الحبر غير المرئي... وعن كاميرات مينوكس.. و(يعرف) عادة الأكثر بكثير عن الأسلحة النارية»[٣٠].

ويقال أن للوكالة ككل، في هذه الأيام، قوة خاصة في مجال التحليل السياسي، وخصوصاً بالنسبة للشرق الأوسط، وفي مجال التقييمات الشخصية للأفراد. ويذكر أحد كبار مسؤولي الاستخبارات الألمانية الغربية أن الوكالة توصلت إلى «دقة كبيرة في حالة خروتشوف»[٣١]. ويشير ضباط الـ «سي. آي. اي» أيضاً إلى أن الاهتمام الطويل للـ «إم. آي. ٦» بالشؤون التجارية، ولكن من الصعب تقدير مدى دقة وفائدة ما فعلته في هذا المجال.

والعمليات المستورة للـ «إم. آي٦» تنظمها إدارة منفصلة داخل المنظمة، مع أن بعض ضباط الاستخبارات الميدانيين النظاميين يستخدمون ـ بلا شك ـ لتنفيذها. وقد وصف فيلبي[٣٢] «عملية سياسية خاصة» وضعت في منتصف الخمسينات بمهمات متعددة لتنفيذ انقلابات وإقامة محطات إذاعة سرية وشن حملات دعاوية وإفشال مؤتمرات

دولية والتأثير على انتخابات محلية. أما مايلز كوبلاند[٣٣] فيؤكد وجود إدارة منفصلة لـ «العمليات السياسية».

السياسة الحالية للوكالة بشأن الاغتيالات غير معروفة. ويفترض أن يكون موريس أولدفيلد قد عمم مذكرة داخلية تقول إنه لا يسمح بأمثال هذه الممارسات، وذلك بعد أن زعم عميل الـ «إم. آي ٦» كينيث ليتلجون أنه كلف بقتل العديد من الزعماء الجمهوريين الايرلنديين. والأمر المؤكد هو أن الـ «إم. آي ٦» كانت قد رتبت عمليات اغتيال في السابق، وفي وقت قريب، يبدو أن ضابطاً يعمل في المكتب التشيكوسلوفاكي قد قتل بعد أن كشف ارتداء ضابط استخبارات تشيكي إلى الـ «سي. آي. اي» أنه كان عميلاً مزدوجاً.

العمليات المستورة ذات الطبيعة العسكرية، أو التي فيها عنصر عسكري بارز، لا تنفذها الـ «إم. آي ٦»، بل «خدمات الطيران الخاصة» (SAS)، وهي عبارة عن ثلاث كتائب في الجيش ذات وظيفة فريدة وسياسية في صلبها أبعد من وظيفة القوات المسلحة البريطانية ككل.

ووصف ستيفن هارير لهذه الكتائب بأنها «الذراع العسكرية لهيئة الاستخبارات السرية»[٣٤] هو وصف مضلل لأنه يتضمن علاقة تبعية غير قائمة في الواقع، بالرغم من أن إشارة هارير إلى قرب الجهازين أحدهما من الآخر هي إشارة دقيقة بشكل عام. ومؤلف طوني جيراتي الذي صدر أخيراً عن «خدمات الطيران الخاصة» يوحي بأن هذه القوة تستخدم «باقتصاد فيها، كأداة قطع نادرة في السياسة السياسية»[٣٥].

وكانت أولى كتائب «خدمات الطيران الخاصة» قد أسست في العام ١٩٤١ من قبل الليوتننت كولونيل ديفيد ستيرلنغ، الذي كان تابعاً يومها للحرس الاسكتلندي. وكان الغرض منها هو القيام بمهمات تخريب واستطلاع خلف خطوط العدو، وكان ميدان نشاطها الأول في شمال افريقيا بدءاً من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤١. وخلال السنوات التالية من الحرب العالمية الثانية قامت هذه الكتيبة بعمليات أخرى في معظم مناطق القتال. وكانت وحدة «فرع الزورق الخاص»، التي يقودها الكابتن ج. ب كورتني قد شكلت قبل سنة من تشكيل وحدة ستيرلنغ واستخدمت أساليب مشابهة. وفي أواخر الحرب تم توسيعها، ثم استيعابها أخيراً في الرقم ٢ «خدمات الطيران الخاصة» التي يقودها وليم ستيرلنغ، شقيق ديڤيد ستيرلنغ.

وكانت «خدمات الطيران الخاصة» تتألف أيام الحرب من سرايا تضم روديسيين واستراليين وفرنسيين وبلجيكيين. وفي العام ١٩٤٥، حلت «خدمات الطيران الخاصة» البريطانية (مؤقتاً)، وحافظ جنود الدول الأخرى على هوية هذه الخدمات، بما في ذلك شعار الكتيبة الذي هو عبارة عن خنجر مجنح كتب عليه «من يجرؤ.. ينتصر». بالمقابل، كانت وزارة الحرب غير راغبة في التخلي عن فكرة وجود وحدة لـ «خدمات الطيران الخاصة» داخل الجيش البريطاني، وفي العام ١٩٤٧ أعيد تشكيل «خدمات الطيران الخاصة» البريطانية كوحدة اقليمية مؤلفة من متطوعين، هي «خدمات الطيران الخاصة» ـ الوحدة الحادية والعشرون (فنانون). وأنشئت كتيبة نظامية (جنود مدفوعو الأجر بدوام كامل) في العام ١٩٥٢، هي الثانية والعشرون في «خدمات الطيران الخاصة». وكانت هذه الكتيبة قد شكلت من كشافة الملايو، وهي الوحدات التي كانت قد أوجدت قبل ذلك بسنتين وكانت تستخدم بعض الوسائل التي طورتها «خدمات الطيران الخاصة» في أيام الحرب ضد ثوار الغابات التابعين لحزب الملايو الشيوعي. وكانت بريطانيا مدركة لأنها ستكون، مع تفتت الامبراطورية، بحاجة ماسة إلى قوات مدربة وخبيرة، غير بارزة، ومختصة بمحاربة الثورات. وفي العام ١٩٥٢، غادرت الكتيبة ٢٢ من «خدمات الطيران الخاصة» الملاوي وعادت إلى بريطانيا، حيث وضعت أولاً في مالفرن، وورسسترشاير، ولكنها نقلت في العام ١٩٦٠ إلى موقعها الحالي في هيرفورد. وفي العام ١٩٥٩، شكلت كتيبة اقليمية ثانية في «خدمات الطيران الخاصة» هي الكتيبة ٢٣ («احتياطي الجيش المتطوع الاقليمي» TAYR) لممارسة التدريب على تقنيات «الهروب والتملص». وقد جعلت الكتيبة ٢٣ على شاكلة إدارة كانت تسمى في أيام الحرب «إم. آي ٩»، وكانت مهمتها مساعدة رجال طيران الحلفاء الذين تحطمت طائراتهم خلف خطوط العدو، مع أنها تحولت في نهاية الحرب إلى منظمة جاسوسية مضادة للشيوعية.

وهكذا، فإن هناك اليوم ثلاث كتائب في «خدمات الطيران الخاصة». وبالرغم من أن حجم وبنية هذه الكتائب مصنفة بين الأمور السرية، فإن مطبوعات عديدة نشرت عنها تخمينات تبدو عالمة. وفي العام ١٩٧٥ قدرت صحيفة الـ «ديلي تلغراف» أن عدد أفراد الكتائب الثلاث يصل إلى ١٥٠٠ رجل، أما صحيفة «تايم آوت» فذكرت في العام ١٩٧٨ أن تعداد الكتيبة النظامية ٢٢ يتراوح بين ٨٥٠ و٩٠٠ رجل يخدمون فيها. ويشير دليل محدود التوزيع صادر من وزارة الدفاع عن «خدمات الطيران الخاصة»، حصلت عليه صحيفة «ليڤيلر»، إلى أن قيادات الكتائب مسؤولة عبر «الكولونيل القائد» (ضابط

القيادة) الجنرال السير روبرت فورد، أما مدير «خدمات الطيران الخاصة»، الذي هو حالياً بيتر دي لابيلير. وهذا مظهر هام من مظاهر «خدمات الطيران الخاصة»، إذ ما من كتيبة أخرى في الجيش تبدو وكأنها تحتاج إلى مدير، وكذلك إلى ضابط قيادة، في آن معاً.

وتتألف الكتيبة ٢٢ من عدد من سرايا العمليات تضم كل منها ٧٢ رجلاً وستة ضباط. وتقسم كل من هذه السرايا إلى خمس مجموعات، هي: المجموعة البرمائية، والمجموعة الجوية، ومجموعة المراقبة، والمجموعة الجبلية، ومجموعة الاشارات المختصة. وتضم كل من المجموعات عادة ١٥ رجلاً وضابطاً واحداً، بالرغم من أن مجموعة الاشارات تضم عادة رجالاً اضافيين مفرزين من «فرقة الاشارات الملكية». وهذه المجموعات تعمل عادة في إطار فرق عمل يتألف كل فريق منها من أربعة رجال بينهم مختصون بالاشارات والطب والتدمير واللغات. ولتجنب تعطل الدورية عن العمل نتيجة لوفاة أحد أعضائها فإن هناك بين أعضاء الدورية دوماً اختصاصات متداخلة. وبالاضافة إلى هذا، فإن لدى «خدمات الطيران الخاصة» مركز أبحاث يقوم بتقييم التجهيزات الجديدة (والمركز معروف داخلياً باسم «الكرملين»)، وجناح استخبارات، وجناح تدريب. ويقسم جناح التدريب بدوره إلى: خلية تدريب أولي، وخلية الحرب المضادة للثورة، وخلية ايرلندة الشمالية، وهي أحدث ما أضيف إلى الكتيبة. أما الاتصالات فتؤمنها كتيبتا الاشارات ٦٣ («خدمات الطيران الخاصة») و٢٦٤ («خدمات الطيران الخاصة»)، الموجودتان في ساوثامپتون وبورغاوث، على التوالي. ويستكمل العنصر الاقليمي في «خدمات الطيران الخاصة» بالسرية «ر»، وهي مجموعة احتياط جاهزة بالانتظار مؤلفة من أعضاء سابقين في الكتيبة ٢٢. وللعاملين في «خدمات الطيران الخاصة» تجهيزاتهم وأسلحتهم الخاصة بهم، ويسمح لكل منهم «ضمن حدود المعقول» باختيار أسلحته الشخصية. ومعروف عنهم تفضيلهم لبنادق من نوع معين بلا أخمص وللمسدسات الأوتوماتيكية ذات سرعة الاطلاق العالية من أجل القتال القريب.

وخلافاً للكتائب الاقليمية الأخرى، فإن الكتيبتين ٢١ و٢٣ من «خدمات الطيران الخاصة» مندمجتان عن قرب في هيكلية الكتيبة النظامية العادية ويقودها ضباط نظاميون. ويقع مقر قيادة الكتيبة ٢١ في مبنى في معسكرات ديوك أوف يورك في تشيلي، لندن (وكذلك مقر الكتيبة) بينما توجد السرايا في مراكز «احتياطي الجيش المتطوع الاقليمي» في دالويتش وهيتشين (هرتس). وكوشام، قرب بورتسماوث. وتوجد سرايا الكتيبة ٢٣ في ليدز وانفرغروي (قرب داندي) وبورت غلاسغو وبرودهو، قرب نيوكاسل. وتوجد

قيادتها في جنوب برمنغهام. وأما السرية «ر» فمقسومة بين مقري قيادتي الكتيبتين ٢١ و٢٣.

وتصف «خدمات الطيران الخاصة» مهماتها بكونها «أساساً الاستطلاع بعيد المدى والعمليات الهجومية خلف الخطوط في زمن الحرب. وأما في زمن السلم فتتكيف مع متطلبات الوقت، كما تفعل كل كتائب الجيش». وهناك تفاصيل أكثر عن نشاطات «خدمات الطيران الخاصة» في أدبيات تجنيد الكتيبة. واستناداً إلى إعلان للتجنيد ظهر أخيراً فإن: «كل ما تفعله «خدمات الطيران الخاصة» هو الاستطلاع البعيد المدى وعمليات التخريب». أما كتيب الدعوة للتجنيد فيتباهى بـ «العمل في دوريات صغيرة في أراض يسيطر عليها العدو، مرسلة معلومات عن العدو إلى القيادات البريطانية والحليفة». وأكثر ما ورد من تفصيل عن مهمات «خدمات الطيران الخاصة» هو ما جاء في نفس كتيب الجيش البريطاني المعنون «دليل العمليات الأرضية، الجزء الثالث، العمليات المضادة للثورة»، وهو يقول:

«إن سرايا «خدمات الطيران الخاصة» مشكّلة ومدربة ومجهزة بشكل خاص من أجل القيام بالعمليات المضادة للثورة. ويمكن تسريب مجموعات صغيرة، أو إسقاطها بالمظلات، بما في ذلك السقوط الحر، لتجنب المرور الطويل عبر المناطق التي يسيطر عليها العدو، لتنفيذ أي من المهمات التالية:

أ) جمع المعلومات عن مواقع وتحركات القوات الثائرة.

ب) نصب الكمائن وإرهاق الثوار.

ج) تسريب مجموعات تخريب واغتيال وتدمير إلى المناطق التي يسيطر عليها الثوار.

د) مراقبة الحدود.

هـ) إقامة علاقات محدودة مع المجتمع (المحلي).

و) إقامة الارتباط مع قوات العصابات الصديقة العاملة ضد العدو المشترك وتنظيمها وتدريبها والاشراف عليها».

وهكذا فإن لـ «خدمات الطيران الخاصة» أدواراً محددة في أي نزاع. وليس المقصود بها أن تكون علفاً لمدافع الجنرالات، بل أن تحقق أهدافاً محددة تلقت من أجلها تدريباً

خاصاً وتسليحاً خاصاً ودعماً خاصاً.

ويحتاج صقل سرايا «خدمات الطيران الخاصة» إلى عملية انتقاء متشددة وإلى برنامج تدريب قاس موضوع لاختبار «استقلالية الفرد، وقدرته على الاحتمال، وعلى إثبات وجوده كشخص». وعندما تقترب نهاية التدريب يخضع المرشحون للتجنيد الى اختبارات جَلَد تتضمن القيام برحلات طويلة في أراض جبلية محملين بأثقال كبيرة. والذين يتم اختيارهم بعد هذا كله يخضعون لفترة مدتها ١٤ أسبوعاً من التدريب المستمر، منها سبعة أسابيع من التدريب العام، وثلاثة أسابيع من قتال البقاء على قيد الحياة، وأربعة أسابيع من التدريب على الهبوط بالمظلة. وكذلك يتم تعليم المجندين على استخدام الأعشاب والفطريات. وبعدها يقبل هؤلاء في صفوف الكتيبة على أساس تجريبي لمدة سنة، يجري تدريبهم خلالها على حرب الغابات وأعمال التدمير وأعمال الإسعاف والاشارة، وكذلك على التزلج والمعالجة الطبية وتسلق الجبال والاتصالات اللاسلكية والسباحة تحت الماء واللغات.

و«خدمات الطيران الخاصة» هي المكان الذي يمكن فيه للشباب من أفراد الجيش أو المدنيين الراغبين في أن يفقدوا هويتهم وتقدمهم لمدة ثلاث سنوات أو أكثر. ويبلغ معدل عمر المجندين ٢٧ سنة، مع أن الكتائب الاقليمية تفتح أبوابها لكل الذكور الذين يتراوح سنهم بين ١٨ و٣٢ سنة. ويقتصر قبول المجندين في الكتيبة ٢٢ في «خدمات الطيران الخاصة» على الآتين فقط من القوات المسلحة، وثلث هؤلاء تقريباً هم من المتطوعين من المظليين. ويشارك مجندو الكتيبة ٢٢ في استعراض سراياهم المحلية أثناء فترة اختبارهم بعد حصولهم على التصريح الأمني. فإن نجح واحدهم أصبح جندياً من الدرجة الأولى في «خدمات الطيران الخاصة»، أي بمثابة الجندي الخاص. وفي الكتائب الثلاث كلها، يخدم الجنود السنوات الثلاث الأولى في دورة يقومون خلالها بكافة المهمات، ويمكن تجديد هذه المدة. وبعد انتهاء، خدمتهم، يعود أفراد الكتيبة ٢٢ من «خدمات الطيران الخاصة» إلى كتائبهم الأصلية. وبالرغم من أنهم عند انضمامهم إلى «خدمات الطيران الخاصة» تشطب أسماؤهم من لوائح كتائبهم الأصلية، فإن ترفيعهم يستمر بعد عودتهم إليها.

وبرنامج التدريب الشاق والاكتمال الجسدي الأقصى اللذان يحتاجهما العمل في «خدمات الطيران الخاصة» يخدمان أولئك الساعين إلى ما يشبه بناء اللغز الغامض أو

الأسطوري حول كتائب «خدمات الطيران الخاصة». ويتباهى هؤلاء بذكاء جنود «خدمات الطيران الخاصة»، وهو ذكاء ضروري لاستيعاب وتطبيق الاختصاصات المهنية الكثيرة. وبعدما حصل خلال حصار السفارة الايرانية في لندن في عام ١٩٨٠، صار بالامكان تقديم رجال «خدمات الطيران الخاصة»، وبسهولة، على أنهم نسل معاصر من الأبطال الاسطوريين.

ولا بد أن لدى رجال «خدمات الطيران الخاصة» شعور مزدوج تجاه هذا النوع من الدعاية لأنهم يدركون جيداً أن ليس المقصود من وجودهم هو مساعدة الجيش في دعايته للتجنيد أو لرفع مستوى المعنويات القومية في أيام تراجعها. فمنذ الحرب العالمية الثانية اشتركوا في ٣٢ ميدان قتال، عادة في بلدان لا تريد أن يكون وجود القوات البريطانية فيها معروفاً. وفي نهاية ١٩٧٦، أعلن قائد لم يعلن اسمه من قواد قطعات «خدمات الطيران الخاصة» أن «سرايانا متورطة في عمليات في أنحاء مختلفة من العالم هذه الأيام»[٣٦]. وكذلك، فإنه ليست لدى الحكومة البريطانية رغبة في أن تكون النشاطات الخارجية لنخبة قوتها من الاستخبارات المضادة معلنة، نظراً لأن الانكار والنفي، على شفافيتهما، هما الدفاع الوحيد ضد الاتهام بإثارة الحروب وبالامبريالية وبالتدخل في شؤون الدول الأخرى. . الخ. ومن ناحية أخرى، فإن الانكشاف قد يستعجل التصعيد، باعتبار أن هناك قوى أخرى قد تقدم دعمها أو تزيد دعمها العسكري للأطراف التي تختارها.

هذه البنى السياسية تؤثر سواء على الصراعات التي تستخدم فيها «خدمات الطيران الخاصة» أم على طرقها ومناهجها. والواقع أن هذه القوات لم تقاتل أبداً إلى جانب الثوار، بل قاتلت دوماً لدعم أنظمة قائمة. وفي الميدان تراهم يعملون بأوثق ارتباط ممكن مع القوات المحلية، حتى أنهم يحاولون الإيهام بأنهم جزء منها أحياناً. وقد جرى نشر زمر من «خدمات الطيران الخاصة»، مموهة على أنها قوات محلية، في كينيا وفي قبرص للقيام بعمليات استطلاع أو للقيام بغزوات إرهابية. وعندما كان «مغاوير البحرية» في بورنيو في أواسط الستينات شكل هؤلاء جماعات صغيرة من المقاتلين المحليين غير النظامين، سموا «كشافة الحدود»، مؤلفة بشكل رئيسي من رجال قبائل الايبان من ساراواك. وكان يقود كل من هذه الجماعات اثنان مموهان من رجال «خدمات الطيران الخاصة». وكان نجاح رجال «خدمات الطيران الخاصة» واضحاً إلى درجة أن القيادة العامة للقوى البريطانية

البرية في بورنيو وضعت في أيديهم. وكذلك قاتل هؤلاء الرجال في فييتنام حيث ألحقوا بمجموعات «خدمات الطيران الخاصة» الاسترالية والنيوزيلاندية بالرغم من سياسة الحكومة البريطانية المعلنة بأن أية قوات بريطانية لن تتدخل في حرب فييتنام. وبعضهم ألحق كذلك بفورت براغ، مقر القوات الخاصة الأميركية، ثم أدخلوا في الجيش الأميركي.

إن تشكيل وتدريب وتجهيز مجموعات حرب العصابات هو من تكتيكات «خدمات الطيران الخاصة» القديمة، كما يوضح كذلك أحد قادة «الخدمات» السابقين في سلطنة عمان:

«ان لخدمات الطيران الخاصة خبرة كبيرة في التعامل مع القوات غير النظامية، منذ أيام «سينوي براك» لحالة الطوارىء في الملايو في الخمسينات، وحتى «كشافة الحدود» في أيام المواجهة مع اندونيسيا. . ويجد الضابط أو الجندي العادي التعامل مع المقاتلين غير النظاميين تجربة محبطة لأنها تخالف كل ما تربى عليه عسكرياً»(٣٧).

ولا شك في أن التعاون الوثيق مطلوب بين جهاز «إم. آي ٦» و«خدمات الطيران الخاصة» قبل وخلال عمليات عبر البحار، وتتلقى سرايا «خدمات الطيران الخاصة» تقارير موجزة من الـ «إم. آي ٦» قبل المغادرة إلى عملياتها. ويحرص كل من الجهازين «إم. آي ٦» و«إم. آي ٥» على تجنيد الضباط السابقين في «خدمات الطيران الخاصة» بعد انهائهم الخدمة في الجيش.

والجزء الأقل دراماتيكية، وإن لم يكن أقل أهمية، من عمل «خدمات الطيران الخاصة» في الخارج، هو تدريب قوات الأمن. وقد وزع هذا الجهاز تعليماته بخصوص الحرب المضادة لحرب العصابات والمضادة للاختطاف على الوحدات الأميركية والأوروبية، وكذلك على الوحدات المماثلة في اندونيسيا وتايلاندة والباكستان وعدد من الدول الافريقية. وكانت «القوات الخاصة» التابعة لشاه إيران قد دربت على أيدي «خدمات الطيران الخاصة»، كما أنه أوكل إلى رجال هذه «الخدمات» القيام بحماية محطة الرصد الموجودة عند الحدود الايرانية ـ السوفييتية الموجهة ضد الاتحاد السوفييتي. وقد اعتقل أربعة منهم وأعدموا من قبل الثوار «الفدائيين» في العام ١٩٧٢. وكان يفترض

بمفرزة من «خدمات الطيران الخاصة» أن تساهم في البعثة الفاشلة لانقاذ رهائن السفارة الأميركية في طهران، ولكنها سحبت عندما اكتشف أفرادها أن طائرات الهليكوبتر كانت طائرات للاستخدام البحري وليس للاستخدام الصحراوي. وقال رجال «خدمات الطيران الخاصة» أن الطائرة ستمتلىء بالرمال وتتحطم، وهذا ما حصل. وقد قامت «خدمات الطيران الخاصة» بتدريب القوات الأميركية، وكذلك تلك الكورية، في «مدرسة حرب الغابات» البريطانية، التي كان مقرها في ماليزيا، لكي تقاتل في فييتنام. (وقد نقلت المدرسة الآن إلى بيليز). وقد استفاد أعضاء فرق الشرطة شبه العسكرية من العالم الثالث، الذين عليهم أن يتعاملوا مع اضطرابات داخلية من تعليم وخبرات «خدمات الطيران الخاصة». وكان بن غيثي، قائد وحدة الخدمة العامة الكينية قد خدم في عدن مع قوات «خدمات الطيران الخاصة»(٣٨).

أما داخل المملكة المتحدة فقد استخدمت «خدمات الطيران الخاصة» ونشرت بكثافة في ايرلندة الشمالية، وخصوصاً في مهمات مراقبة الحدود، والملاحقة ونصب الكمائن لوحدات الجيش الجمهوري الايرلندي «ايرا» الجناح المؤقت. وفي العام ١٩٧٧، كان رجال «خدمات الطيران الخاصة» يعملون في المقاطعة، وكان ضابط كبير من «الخدمات» يحضر كل اجتماعات الاستماع إلى موجزات تقارير الجيش والأمن الرئيسية. وبعض الأعمال التي يقوم بها رجال «خدمات الطيران الخاصة» يشابه عمل كتائب الجيش البريطاني الأخرى، التي يرتدي رجال «الخدمات» ثيابها عندما لا يكونون بالثياب المدنية. وعلى العموم، فإن الجيش يقول إن رجال «خدمات الطيران الخاصة» هم الأفضل في تلك المهمات نظراً لما يتلقون من تدريب خاص. والتقارير التي تتكرر باستمرار حول الاغتيالات التي تقوم بها «خدمات الطيران الخاصة» تنفى باستمرار على أنها صادرة عن مصادر جمهورية (ايرلندية)، ولكن الذي لا شك فيه هو أنه كان لهذه التقارير أثر سيىء على جهود الجيش لنيل الرضى بين السكان الكاثوليك. وفي الوقت نفسه، فإنه يعتقد أن السمعة المبررة لوحشيتهم لدى الجيش (وصفهم أحد الجنود البريطانيين الذين عملوا معهم في الشرق الأوسط بكونهم «أكثر من رأت عيناي من قتلة باردي الأعصاب ومخيفين»)(٣٩) تشكل سلاحاً قوياً ومفيداً كرادع لبعض أشكال نشاطات «الجيش الجمهوري الايرلندي». ومنذ أن أخل هارولد ويلسون بالقواعد السابقة وأعلن على الملأ أن رجال «خدمات الطيران الخاصة» كانوا يرسلون إلى إيرلندة الشمالية في العام ١٩٧٥ (وهو إعلان مضلل باعتبار أنهم كانوا هناك منذ ١٩٦٩) لعبت

المطبوعات باستمرار تلك «الورقة» مستخدمة إياها للدلالة على تزايد نسبة العمليات المستورة، سواء في محاولة إخافة «الجيش الجمهوري الايرلندي» أم في تهدئة روع الفرق البروتستانتية شبه العسكرية.

وفي بريطانيا، يعمل رجال «خدمات الطيران الخاصة» في «مفارز خاصة» مع «الفرع الخاص» للشرطة في كل المدن الرئيسية(٤٠)، وفي خلال انتخابات ١٩٧٩ استخدم هؤلاء الرجال كرجال حراسة شخصية وكمضيفين في الاجتماعات السياسية. وكذلك فانهم يستخدمون لحماية «الشخصيات الهامة جداً»، VIP، البريطانية في المناطق الخطرة من العالم. وفي السنة نفسها، أعلنت الكتيبة ٢١ «خدمات الطيران الخاصة» عن حاجتها إلى «رجال شباب جيدي البنية» للعمل في «عمل إضافي جزئي الدوام وسري له أهمية وطنية داخل المملكة المتحدة»(٤١)، وربما كان للأمر علاقة بهذه الأعمال.

وخارج «خدمات الطيران العامة» ليس هنالك غير مجال ضئيل لاستخدام مثل هذه المواهب الشنيعة المطلوبة في أعضائها. وقد اعتاد الكثيرون الانضمام إلى «خدمات الطيران الخاصة» الروديسية، التي كانت في الأصل السرية «سي» من الكتيبة البريطانية لأيام الحرب.

وقد قاتلت هذه السرية إلى جانب الكتيبة٢٢ «خدمات الطيران الخاصة» في الملايو، حيث كان الليوتننت جنرال بيتر وولز، الذي قاد الجيش الروديسي حتى العام ١٩٨٠، والميجر رون دالي، الذي قاد «كشافة سيلوس»، قد تلقيا تدريباً في «خدمات الطيران الخاصة».

وقد بقي الرابط بين «خدمات الطيران الخاصة» الروديسية والكتائب البريطانية وثيقاً. وذكرت صحيفة الكتيبة ٢١ «خدمات الطيران الخاصة» المسماة «مارس ومينرڤا»، في العام ١٩٧٨، أن «خدمات الطيران الخاصة الروديسية كانت ما تزال تابعة، بعد ١٣ سنة من إعلان الاستقلال من جانب واحد، للجهاز المثيل لدينا». وفي العام ١٩٦١ تم تدريب أول مدربي القفز بالمظلات في «خدمات الطيران الخاصة» الروديسية في آبينغدون، وفي العام ١٩٦٢ قامت «خدمات الطيران الخاصة» البريطانية والروديسية بتنفيذ برنامج تدريب مشترك في عدن. وخلال فترة «إعلان الاستقلال من جانب واحد» (في روديسيا) في الحرب ضد «الجبهة الوطنية» قام رجال «خدمات الطيران الخاصة» السابقون الذين يخدمون في الجيش الروديسي بعدة رحلات تجنيد الى بريطانيا، حيث

كانوا يزورون معسكرات هرفورد ويستقبلون بترحاب. وشارة «كشافة سيلوس» التي تمثل طير العقاب ما زالت معلقة على جدار نـادي «بالـود ـ ر ـ إين» في معسكرات هيـرفورد كدليل إعجاب.

ويوم استقلال روديسيا كان هنالك حوالي ٥٠ من رجال «خدمات الطيران الخاصة» البريطانية السابقين يخدمون في كتيبة تعد ٣٥٠ رجلاً. وكـان يفترض بهـذه الوحـدة أن تكون جاهزة لتلعب دوراً أساسياً ـ هو ضمان أمن المنشآت المدينية الهامة ـ خلال انقلاب ممكن كان الضباط البريطانيون يتوقعون حدوثه خلال مرحلة الانتقال إلى حكم الأكثرية (السوداء)[٤٢]. ولكن هذا لم يحصل، وبعد استلامه السلطة مباشرة تقريباً، حل رئيس الوزراء روبرت موغابي هذه الكتيبة رسمياً. على العموم، وحتى إصدار موغابي لقـراره هذا كان معظم أفراد الكتيبة قد رحلوا إلى جنوب افريقيا، حيث دمجت الكتيبة بالجيش، كما هي ومن دون أن تمس عملياً، باعتبارها «وحدة استطلاع».

مرتزقة «في متناول اليد» ودور المؤسسة الخاصة

هناك أعضاء آخرون سابقون في «خدمات الطيران الخاصة» يشعرون بـالملل وعدم القدرة على البقاء ساكنين بعد خـروجهم من الخدمـة، وهؤلاء ينضمون إلى الكثرة من شركات الأمن التي تقدم لعملائها حراساً شخصيين ووحدات تدريب ومرتزقة من كافة الأنواع. وغالباً ما يكون هنالك سوء تأويل لعمل الارتزاق باعتباره ممارسة تجارية بحتة، وبالتالي يعتبر قذراً نسبياً. والواقـع أن هذا العمـل يخضع لتـدقيق سياسي مشـدد نسبياً ويجري وقف العمليات التي تتعارض مع السياسة الخارجية الرسمية. وبعض المبادرات تطلقها الحكومة البريطانية نفسها سراً حتى إذا ما سارت الأمور على ما لا يرام لأي سبب كان تم إنكارها تماماً. ويفضل استخدام المرتزقة عندما يكون في نية الحكومة البريطانية أن تدعم ثورة ما، وعندما يكون الأمر حساساً من ناحيـة إمكانيـة توجيـه الاتهام اليهـا بالتخريب، وتكون حريصة على الحفاظ على سمعتهـا الدوليـة. وكذلـك فإن الحكـومة البريطانية تلتزم جانب الحذر في تقديم قوات مقاتلة للحكومات الحليفة المعرضة للتهديد العسكري، لذلك فهي تلجأ إلى تقديم «رجال خدمات معارين»، وهم أفراد قيد الخدمة في القوات المسلحة البريطانية يفرزون إلى بلدان أجنبية. وهؤلاء هم ـ عملياً ـ عبارة عن مرتزقة تابعين للحكومة، نظراً لأنه لا يتم التزويد بهم مجانـاً، وإن جرت تغـطية الأمـر ضمن صفقة تعاون شاملة. وأحياناً يرسل الجنود البريطانيـون بشكل مبـاشر، وهم في

العادة من وحدات «خدمات الطيران الخاصة» مموهين على أنهم فرق تدريب. والعدد الحالي للمفرزين بهذه الطريقة يصل حالياً إلى ٧٥٠ رجلاً، القسم الأكبر منهم في سلطنة عمان وزيمبابوي وبروني والكويت.

والمتعلق بهذا عن قرب هو فرق التدريب الحقيقية، وهنا أيضاً نجد علاقة للحكومة وللمؤسسات الخاصة في آن معاً، والحد بينهما يعتمد على عوامل سياسية وتمويلية. وكما أشار بيسيل (انظر الصفحة ٣٠) فإن التدريب العسكري والأمني يشكل مظهراً من مظاهر العمليات المستورة، لأنه يمثل محاولة لتعزيز استقرار نظام مفضل بالطريقة نفسها التي يفعل فيها الشيء نفسه التمويل المستور لحزب سياسي لزيادة فرصه الانتخابية (إذا لم يكتشف). وكناتج هامشي ذي قيمة فإنه يؤمن غطاء مفيداً لجمع المعلومات الاستخباراتية.

وبالإضافة إلى هاتين المجموعتين، هناك مجموعة أخرى توصف أحيانا بـ «مرتزقة الياقات البيضاء»، وهي تضم التقنيين وعمال الصيانة الذين يصلون إلى العالم الثالث قادمين من البلدان المتقدمة للحفاظ على وحوش التجهيزات العالية التقنية التي تقاتل بها الحروب الحديثة. واليوم يجري البحث عن هؤلاء التقنيين بمثل التعطش الذي يجري فيه البحث عن مقابليهم من المقاتلين التقليديين.

والمسألة السياسية المركزية هي الطبيعة المحددة للعلاقات بين وكالات الحكومة المستورة والشركات الخاصة التي تعمل في النطاق نفسه. وأفضل هذه الشركات القائمة هي تلك التي توظف رجال «خدمات الطيران الخاصة» السابقين، التي ظهرت بعد فترة قصيرة من بداية الحرب الأهلية في اليمن الشمالي. وكان من فتح الطريق، بما لا يثير أية دهشة، هو ديڤيد ستيرلنغ، مؤسس «خدمات الطيران الخاصة».

وبعد أن كان قد استقال من منصبه كرئيس لمؤسسة «كابريكورن آفريكا سوسايتي» (انظر الفصل الثاني) في العام ١٩٥٩، اتجهت سيرة حياة الكولونيل ستيرلنغ المهنية وجهة أخرى،إذ قرر أن يدخل ميدان الأعمال من خلال بيع البرامج التلفزيونية والخبرات عبر البحار. وإلى جانب الحاجة إلى مصدر للدخل أكثر استقراراً فقد شعر ستيرلنغ نفسه مدفوعاً بالحاجة إلى محاولة نشر أفكار «كابريكورن» حول التعددية العنصرية عبر البث التلفزيوني، وخصوصاً عبر الحصص التي اشتراها في شبكة للبث في جنوب افريقيا. وكان أحد نجاحاته الأولى هو حصوله على عقد تلفزيوني في جزر ماوريتشيوس لتزويد

المحطة التلفزيونية المحلية بالبرامج. وبعد بضع سنوات، وفي العام ١٩٦٦، اصبح ستيرلنغ واحداً من أكبر منشئي شبكة التلفزيون الجديدة في كينيا.

وفي نفس الوقت الذي أقيمت فيه شبكة التلفزيون في كينيا تقريباً، طلبت الحكومة الكينية من ستيرلنغ أن يتفاوض مع الحكومة البريطانية حول برنامج لتدريب القوات الخاصة الكينية، بما في ذلك «وحدة الخدمات العامة» شبه العسكرية. وحصل ستيرلنغ على هذه المهمة نتيجة لصداقته مع بروس ماك كينزي، الذي كان واحداً من كبار السياسيين البيض في كينيا ما بعد الاستقلال، وصديقاً قديماً لستيرلنغ منذ أيام مؤسسة «كابريكورن». وكتب ستيرلنغ تقريراً عن تدريب القوات الكينية شكل فيما بعد أساس تدريبها على يد «خدمات الطيران الخاصة».

وبعد ذلك بسنة واحدة، أسس ستيرلنغ شركة سماها «ووتشغارد»(حارس المراقبة) في جزيرة غيرنسي، وهي ملاذ آمن بعيد عن التفاصيل الكثيرة التي يتطلبها قانون الشركات البريطاني. ولبيع خدماتها، أصدرت شركة «ووتشغارد» كتيباً إعلامياً جذاباً له غلاف أخضر زمردي يحتوي على تفاصيل بعض هذه الخدمات:

آ) المسح العسكري والمشورة

تقوم «ووتشغارد» بعمليات المسح وبتقديم المشورة.. وبعض البلدان استخدمت «ووتشغارد» تحديداً لعمليات المسح.

ب) أمن رئيس الدولة

وهذا يتضمن تدريب وحدات مرافقة الحماية من الحرس الشخصيين لرئيس الدولة وكبار موظفي الحكومة الآخرين... وهذا هو اختصاص الشركة.

ج) القوات الخاصة

تدريب قوات للقتال ضد الثورات وضد حرب عصابات المدن.

ولكن ستيرلنغ أوضح في مقابلة أجريت معه في العام ١٩٧٩ أن الشركة كانت تحظى بالموافقة الحكومية الكاملة:

«لقد صممت المنظمة لتعالج أهدافاً عسكرية هامة حقاً لا تمكن معالجتها

رسمياً بسبب مسائل تتعلق بمجلس العموم. لقد أرادت الحكومة البريطانية منظمة يمكن الاعتماد عليها من دون أي تعريف مباشر بها. لقد أرادوا حراساً شخصيين مدربين لحكام يريدون رؤية استمرار بقائهم على قيد الحياة»(٤٣).

وكان ستيرلنغ قد أكد بتصريحه هذا، وبعيداً عن أي غموض، أن الحكومة تستخدم هذه المؤسسة الخاصة لتوسيع نطاق خيارات عملياتها المستورة إلى أبعد من تلك التي تقوم بها وكالاتها، والتي تشل أحياناً نتيجة لمداخلات الديموقراطية البرلمانية وتقلباتها. وتجب الاضافة هنا أنه مما يسعد الحكومة أن ترى المهارات، التي دفعت هي بعض نفقات بنائها، ما زالت قيد الاستخدام، وفي دعم سياستها الخارجية.

وكان يفترض بكينيا أن تكون صاحبة العقد الأول مع شركة «ووتشغارد»، ولكن تقرر بعدئذ استخدام مفرزة من «خدمات الطيران الخاصة» بدلاً منها. وهكذا، فإن «ووتشغارد» حصلت على عقدها الأول في زامبيا، مع كينيث كاوندا، الذي كان ستيرلنغ قد قابله خلال عمله في مؤسسة «كابريكورن». وقد استؤجرت الشركة لكي تقدم مدربين لتدريب قوة خاصة لحراسة الرئيس كاوندا. وكان فريق المدربين برئاسة مالكولم ماكجيليفري، ابن الرئيس السابق لمجلس الدولة في كينيا (وهو إتصال آخر لستيرلنغ عبر «كابريكورن»). وكان كثير من الذين جندوا للتدريب هم من جنود «خدمات الطيران الخاصة» السابقين.

وبذلت «ووتشغارد» جهوداً كبيرة لتحصل على عقد لتدريب الحراس الشخصيين للرئيس باندا، رئيس الملاوي. ولكن ستيرلنغ فشل في ذلك لأن قائد الأمن في الملاوي، وهو بريطاني مهاجر، اعتقد أن من الأفضل أن يتم التدريب على أيدي الأميركيين والاسرائيليين والكوريين الجنوبيين. ومن بين عقود ستيرلنغ المعروفة علناً في افريقيا عقده في سيراليون لحماية الرئيس سياكا ستيفنس:

«وكانت «ووتشغارد» هي التي حصلت على العقد في الأساس، لكن مالكولم ماكجيليفري أخذه عنها. ولقد فعلت ذلك بناء على طلب من حكومة صاحبة الجلالة. لم أكن أحب النظام هناك. . لذلك فقد غادرت بعد ترتيب ذلك. أما ماكجيليفري فقد بقي هناك لسنتين أو ثلاث».

عقود «ووتشغارد» الأخرى كانت بشكل رئيسي مع دول الخليج. ومن الصعب

تحديد طبيعة علاقة ستيرلنغ مع الحكومة بدقة. وبين حين وآخر، كان ستيرلنغ يعمل، بصفته الشخصية، مع الـ «إم. آي ٦»، والمثال الأفضل عن هذه العلاقة هو تجنيد المرتزقة في منتصف الستينات للمشاركة في حرب العصابات ضد حكومة اليمن الشمالي المدعومة من قبل مصر. وكانت لـ«ووتشغارد» علاقة مركزية بالعملية التي سميت «عملية هيلتون» في العام ١٩٧٠، وهي العملية الموجهة ضد النظام الجديد للعقيد القذافي. وكان رجل من جنوب افريقيا اسمه ستيف رينولدز قد اتصل بستيرلنغ مقترحاً عليه تنظيم انقلاب يكون صاعق تفجيره هو الافراج عن مؤيدي الملكية المعتقلين في سجن طرابلس، المعروف بلقب «هيلتون». وفي اللحظة الأخيرة اضطر تدخل وزارة الخارجية البريطانية ستيرلنغ إلى إسقاط العملية لأن الأميركيين شعروا أنه سيكون من السهل السيطرة على القذافي.

وأغلقت «ووتشغارد» ـ التي كانت تعرف في أوساط المرتزقة باسم «خطة ـ آ ـ حرب» ـ أبوابها في العام ١٩٧٦. وانتقل ستيرلنغ إلى مشاريع أخرى محلية مثل مشروع «تروميد»*، ولكن في هذا الوقت كانت قد قامت في السوق شركات أخرى عديدة.

وظهرت أسماء ثمان من هذه الشركات في لائحة وزعت على وحدات «خدمات الطيران الخاصة» الاقليمية والاحتياطية لاعلامها بأن «الخدمة في الكتيبة تتنافى» مع العمل لحساب هذه الشركات(٤٤). وكانت اللائحة عبارة عن تعمية ملائمة لأنها كانت تعطي «الدليل» على الاستياء الرسمي، في حين لم تجر أية محاولة جدية لوقف استخدام مهارات «خدمات الطيران الخاصة» من قبل مجندي المرتزقة. وتظهر أسماء خمسة من رجال «خدمات الطيران الخاصة» السابقين بشكل بارز في شركة «كي. إم. اس. ليمتد»، وهي شركة متخصصة في هذا النوع من التجنيد، سواء لقوات المرتزقة أم للحراس الشخصيين، وهؤلاء الخمسة هم: البريغادير مايك وينغيت غراي، الذي كان لبعض الوقت ملحقاً عسكرياً في باريس، والكولونيل جيمس جونسون، وهو وسيط تأمين وقائد سابق للكتيبة ٢١ «خدمات الطيران الخاصة»، والميجر راسل وست والميجر ديفيد ووكر، وأخيراً الميجر أندرو نايتنغيل من مجموعة استخبارات «خدمات الطيران الخاصة» وكان حارساً شخصياً للورد كارڤر في روديسيا خلال مبادرة كالاهان الدبلوماسية. ويعتقد أن

* «الحركة من أجل ديموقراطية صناعية حقيقية»، وهي جماعة ضغط نقابية يمينية.

مجموعة استخبارات «خدمات الطيران الخاصة» تشكل حلقة الوصل الرئيسية بين الكتيبة والشركات الخاصة[٤٥]. وكان لشركة «كي. إم. اس» اتصال مفيد برئيس مفتشي الشرطة السرية راي تاكر، وهو أحد خبراء «الفرع الخاص» بالشؤون العربية، وهو إلى ذلك «الرجل الذي تقابله أولاً من «الفرع الخاص» إذا كنت بصدد تنظيم نشاطات مرتزقة»، إستناداً إلى مجنّد المرتزقة جون بانكس. ويظهر أن كل من تجندهم شركة «كي. إم. اس» هم من رجال «خدمات الطيران الخاصة»، وتشمل المهمات التي توكل اليهم القتال لحساب سلطان عمان ورفع مستوى حماية السفارات في بعض المناطق الحساسة، واحدى الحالات الأخيرة هي حالة اللجنة البريطانية العليا في كامبالا بعد الاطاحة بعيدي أمين[٤٦]. وبعد أسبوع واحد من كشف صحيفة «تايم آوت» لنشاطات شركة «كي. إم. اس». طردت الشركة من مكاتبها في إيرلز كورت لخرقها أنظمة مجلس التخطيط. وانتقلت الشركة إلى مكاتب الشركة الشقيقة «سالادين سيكيوريتي» في الرقم ١٣ من شارع سلون SWI، بالقرب من مقر قيادة «خدمات الطيران الخاصة». وشركة «سالادين» وشركة أخرى كل موظفيها تقريباً من رجال «خدمات الطيران الخاصة» هي «كونترول ريسكس»، تقودان السوق في مجال التأمين المتخصص بالحماية من حوادث الاختطاف والفديات. والاختطاف، كممارسة لجمع المال لأهداف سياسية، أو كجريمة مربحة، أصبح واسع الانتشار في السبعينات، وتوصف التأمينات ضد «الاختطاف والفديات» اليوم بلسان احدى شركات التأمين الأميركية بأنها «إنتاج التأمين الأكثر ديناميكية في المستقبل القريب».

والشركتان الأخريان اللتان تستحقان الاشارة اليهما في عالم سفاح القربى - إلى حد ما - الذي هو عالم الـ «٢٤ - خدمات الطيران الخاصة» (كما تلقب أحياناً صناعة الأمن الخاصة) هما: «ثور سيكيوريتي سيستمز»، التي أسست في العام ١٩٧٦، وشركة «ج. دون هولدينغز». وكان المدير التنفيذي الأول لشركة «ثور» هو الميجر أنتوني هيل، الذي كان وقت تأسيس الشركة ما زال يخدم في «فرقة مصلحة المعدات الملكية». وقد اضطر إلى التخلي عن منصب إدارة الشركة، وإن مؤقتاً، عندما تم اكتشاف هذا التعارض الممكن في المصالح[٤٧]. واستلم راسل وست مكان هيل حتى أيار (مايو) ١٩٧٨، حيث عاد هذا الأخير إلى الشركة ليشرف على أعمالها. وحسابات الشركة التي أرسلت إلى الضرائب أخيراً، وعن الفترة اللاحقة مباشرة لعودته إلى الشركة، وصفت هيل بكونه «ضابط جيش متقاعد». ومنذ ذلك الحين، وفي نيسان (ابريل) ١٩٨٠، أسس هيل «ثور

سيكيوريتي كونسالتانتس». أما «ج. دون» فكانت حتى إغلاقها في تشرين الأول (اكتوبر) تدار من قبل ضابط سابق في «فرقة الاستخبارات»، هو الميجر فريدريك ميس، يساعده اثنان من الرجال السابقين لـ «خدمات الطيران الخاصة»، هما باري وين و هـ. م. هاركلرود، الأول كمنفذ رئيسي والثاني كمدير للتدريب. وقد تمكنوا من الحصول على عقود خارجية عبر البحار في الكويت وسلطنة عمان وكينيا ونيجيريا وبوتسوانا والهند وليبيا، حيث دربوا الحراس الشخصيين للعقيد القذافي. وتعتبر شركتا «ثور» و«ج. دون» من الشركات غير العادية في قدرتها على التزويد بالعتاد، وكذلك بالأشخاص، بما في ذلك أجهزة الرادار وأجهزة الاستشعار الصوتي، وأجهزة الرؤية الليلية، وأجهزة الاستشعار بالأشعة تحت الحمراء، وحواجز الطرق الهايدروليكية.

هذه الشركات، ومجموعة أخرى أقل أهمية في اتصالاتها يقودها جون بانكس ـ الذي زود الحرب الأهلية الأنغولية بفرق المرتزقة البريطانيين ـ هي الأكبر أهمية في دائرة الارتزاق البريطاني. وهناك مستوى عال من الطلب على العمل، وكذلك من الفرص المتوفرة.

وتبدي الـ «إم. آي ٦» اهتماماً قوياً بشركات الأمن والمرتزقة الخاصة، وذلك يعود في بعضه إلى أن من مهماتها التأكد من بقاء نشاطاتها محصورة ضمن حدود سياسة الحكومة. وكذلك فإن الـ «إم. آي ٦» تلجأ، هي أيضاً، إلى الشركات الخاصة لتقوم بمهمات استخبارات وعمليات مستورة حساسة. وفي مطلع ١٩٨٠ أوردت مجلة «نيو ستيتسمان» مثال «الخدمات المندمجة المتنوعة» (دي. سي. اس)، وهي شركة كل رجالها تقريباً من الضباط السابقين للـ «إم. آي ٦» و«فرقة الاستخبارات». وهذه الشركة كان قد أسسها في العام ١٩٧٠ الكولونيل آلان بمبرتون، وهو ضابط حرس سابق لا خبرة له في شؤون الاستخبارات. وكان تحرك هذه الشركة الوحيد قد حصل في العام ١٩٧٣، حيث عرضت بعض تجهيزاتها الالكترونية على صحيفة «الأوبزرفر»، مما أثار ذعر الوكالات الحكومية التي كانت تنظم الاتصالات للشركة.

وهذه الشركة لم تستأجر بشكل مباشر أبداً، بل دوماً عبر وسطاء، ولكنها كانت تفيد مباشرة الـ «إم. آي ٦»، وأحياناً الـ «إم. آي ٥»، عن انتهائها من كل من أعمالها على حدة. وبأمر من الحكومة، وبموافقتها الكلية..

«قامت شركة «دي. سي. إس» بتدريب عملاء الاستخبارات لحساب سلطنة

عمان ونيجيريا وبلدان أخرى. كما قامت الشـركة بعمليـات سريـة في سلطنة عمان وإيران والسودان، وفي أماكن أخرى في افريقيا والشرق الأوسط. وقـد أقيمت مدارس التدريب في إنفيلد وفي واندسوورث»[٤٨].

واستناداً إلى تقارير غير مؤكدة هناك شركة أميركية واحدة على الأقـل تعمل أيضـاً لحساب الـ «إم. آي ٦». وهذه الشركة، التي اسمها «إنترتـل»، تصف نفسها بكـونها الشركة الخاصة «الأكبر لشؤون الأمن والاستخبارات» في الولايات المتحـدة، ورئيسها، روبـرت بيلوكان، الملقب «الابـرة»، يعترف بـأن «انترتـل» تعمل لحسـاب الحكومتـين البريطانية والأميركية.

والأكبر بين الشركات البريطانية التي تزود الحكومات الأجنبيـة بتقنيي الدفـاع هي شركة «إير وورك ليمتد»، وهي فرع من شركة «بريتيش آند كومنولث شيبينغ كومباني». و«إيروورك ليمتد» متخصصة في صيانة الطائـرات وتدريب الـطيارين ولكن نشـاطاتهـا توسعت خلال أربعة وخمسين عاماً من تاريخها لتغطي مجالات كثيـرة في ميدان التـزويد والصيانة الدفاعيين. وتتميز عملياتها بالترابط والتنسيق الوثيقين مع السياسات الخارجية والدفاعية الرسمية (للحكومة البريطانية). ونـظراً لأن ٩٠ بالمئـة من أعمالهـا عبارة عن عقود فرعية مبرمة مع وزارة الدفاع، فإن ارتباطاتها لا تبدو مثيرة للدهشة. وخلال الحرب العالمية الثانية وضعت مرافقها الواسعة تحت تصـرف الحكومـة، مما ثبت عـلاقة بـدأت بتـدريب طياري سـلاح الجو الملكي قبـل سنوات عـديدة (ومـا زال هذا مستمـراً حتى اليوم): وبين سنوات ١٩٣٦ و١٩٥٤ قامت الشركة بتدريب حوالى ٣٥ ألفاً من ملاحي الطيران. ولدى «إيروورك» عقود لصيانة طائرات البحرية الملكية في بيوفيلتون ولادارة عدد من المطارات. وفي العام ١٩٥٠، كسبت الشركة امتياز أن تستأجرها وزارة الطيران لتكوين أول سرب من أسراب «سلاح الجو الملكي المساعد» للنقل الجوي. وهي ايضاً مسؤولة عن تشغيل وصيانة المحطة الرئيسية للسكك الحديدية البريطانية، ولدى الشركة ٣٠٠٠ خبير، معظمهم آت من الخدمة في القوات المسلحة، وأكـثر هؤلاء يوجـدون في العالم الثالث، وخصوصاً في الشرق الأوسط حيث تملك الشركة أكبر عقودها. وللشركة مكتبان فرعيان في كل من سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة.

وقد توجهت الشركة باتجاه افريقيا و الشرق الأوسط بعد العام ١٩٥٤، إذ ساهمت في التنقيب عن النفط وفي تأسيس شركـات الطيـران الوطنيـة التي أسست منها ثمـان.

وكانت طائراتها تستخدم في نقل القوات البريطانية إلى المناطق المضطربة في المستعمرات، في غرب افريقيا والملايو. وفي وقت مبكر يعود إلى العام ١٩٤٩ كانت التقارير الصحافية قد بدأت تعلق على غرابة الرحلات الجوية الخاصة المستأجرة، والمجهولة، التي تقوم بها شركة «ايروورك»، وعلى استخدامها لأسماء مختلفة ولبزات رسمية متباينة الأشكال.

وكانت شركة «إيروورك» ذات فائدة خاصة في بلدان يلفها الحذر من تفسير المعونة العسكرية التقليدية بكونها استعماراً جديداً. وباستطاعة الشركة أن تقدم مطاراً كاملاً مجهزاً بما يلزم من الدعم التعبوي (اللوجستي)، بما في ذلك وحدات الاتصالات والرادار والطائرات وشبكات الصواريخ والكومبيوترات والسيارات. وباستطاعتها كذلك تدريب الموظفين المحليين على تشغيل وصيانة كل التجهيزات، وتعليم اللغة الانكليزية أيضاً. والأهم، هو أن شركة «إيروورك» تقدم المشورة وتساعد في شراء الأنظمة والشبكات الدفاعية، مما يعطيها دوراً أساسياً في صياغة السياسات الدفاعية الوطنية. وأخيراً، تورطت الشركة كثيراً في تجنيد المرتزقة للخدمة في القوات البحرية والجوية المتسارعة النمو في سلطنة عمان، وكذلك في تجنيد كبار الضباط لحساب الجيش العماني. وهذه العملية راحت تتزايد حجماً منذ العام ١٩٧٧ عندما غادر سلاح الجو الملكي البريطاني، الذي كان قد قدم للسلطنة شبكتها الدفاعية الوحيدة الفاعلة، قواعده في السلطنة. والدور الذي تلعبه الشركة البريطانية الخاصة في برنامج العمليات المستورة البريطانية ذو مغزى كبير، وخصوصاً منذ إزالة الاستعمار والتقلص الاقتصادي، وكلاهما برزا كأمر لا يمكن تجنبه في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات. والطريقة التي يتم بها إبرام العقود الخاصة في هذا الميدان وتنفيذها تهدف بوضوح إلى التعتيم على الفارق بين النشاط التجاري ومبادرات السياسة الخارجية التي توحي بها الحكومة. ويبدو أن هنالك شكاً ضئيلاً في أن الشركات المذكورة أعلاه تعمل بموافقة وزارة الخارجية والـ «إم. آي ٦»، ولكن بعض الأسئلة تبقى عالقة، وخارج نطاق الفهم في الواقع، حتى بالنسبة لأسيادهم السياسيين. ومن السهل للمرء أن يتحدث عن الحكومة، كما فعلنا نحن، بمعنى الوحدة الموحدة. ومع ذلك، نجد مرة أخرى أن آلياتها مصممة بحيث تخفي العلاقات القائمة بين النظام السياسي وإدارات الخدمة المدنية. وفي غياب الضوء من كافة الجهات، ما من خيار يبقى غير توزيع المسؤولية بشكل متساو. ويحتوي القسم الأخير من هذا الفصل على محاولة لحل هذه المشكلة.

المسؤولية عبارة عن كلمة رائجة في دوائر مراقبة الدولة، وهي ليست رائجة في مكان كرواجها بين محققي مؤسسة الاستخبارات البريطانية. وأغطية السرية الرسمية تعتم حتى على أعمال الخدمة المدنية العادية، وهكذا لا بد أن تكون هنالك باستمرار اشاعات سارية أكثر مما هنالك من معلومات ملموسة حول الاشراف الذي تخضع له الوكالات المستورة. وهذا يعتمد على عوامل هي في بعضها من طبيعة أنظمة الاستخبارات في كل مكان، وبعضها الآخر خاص ببريطانيا.

وفي الاطار البريطاني للمراقبة يفترض بوزراء كل إدارة أن يكونوا مسؤولين عن وكالات الاستخبارات التابعة لهم، أي أن يكون وزير الداخلية مسؤولاً عن الـ «إم. آي ٥» ووزير الدفاع عن «هيئة استخبارات الدفاع»، في حين يفترض بالـ «إم. آي ٦» و«قيادة الاتصالات الحكومية» أن تعملا تحت إشراف وزير الخارجية. ولكن هذا التقسيم للمسؤوليات هو تقسيم اسمي إلى حد كبير باعتبار أن رئيس الوزراء يركز اهتماماً قوياً ومباشراً على الاستخبارات ويمكنه أن يعين وزيراً مخصصاً للاشراف على الاستخبارات بمجموعها، كما فعل هارولد ويلسون مع جورج ويغ. ومن المفهوم أن تاتشر كلفت بمثل هذه المهمة كرانلي أونسلو وهو وزير أصغر في وزارة الخارجية(٤٩). ولمديري أجهزة الاستخبارات الأربعة المذكورة أعلاه امكانية المثول الفوري لدى رئيس الوزراء في الظروف غير العادية، ويعتقد أن لدى رئيس «خدمات الطيران الخاصة» مثل هذا التسهيل أيضاً.

وتقارير الاستخبارات التي تصل إلى مكاتب الوزراء لا تأتي، كقاعدة، مباشرة من الوكالات التي تنتجها. ومهمة تهذيب وتحليل التقارير الواردة من الوكالات المختلفة تعود إلى «لجنة الاستخبارات المشتركة» (JIC)، وإلى دائرتين في سكرتيرية مجلس الوزراء، تعملان تحت سلطة اللجنة المذكورة (والسكرتيرية ككل مسؤولة عن خدمة مجلس الوزراء واللجان التابعة له). واحدى هاتين الدائرتين، وهي «هيئة التقييم» تقدم التقديرات بعيدة المدى، وأما الأخرى، المعروفة باسم «مجموعة الاستخبارات الجارية» فتعالج المنظور الأكثر فورية. ويرأس الدائرتين معاً نائب سكرتير لمجلس الوزراء. و«لجنة الاستخبارات المشتركة» نفسها، التي تحرر التقارير النهائية، تتألف من رؤساء وكالات الاستخبارات الأربع، ورئيس ونائب رئيس دائرة «هيئة التقييم»، ورئيس دائرة

السكرتيرية الدنيا الدائمة في وزارة الخارجية والكومنولث (المختصة بشؤون الاستخبارات)، ومنسق الاستخبارات والأمن (انظر أدناه). ويرأس «لجنة الاستخبارات المشتركة»ناائب سكرتير لوزارة الخارجية والكومنولث، وهو حالياً باتريك رايت(٥٠). أما الاستخبارات الاقتصادية فتعالجها لجنة أخرى، يرأسها نائب سكرتير من وزارة الخزانة.

و«لجنة الاستخبارات المشتركة» ومثيلتها الاقتصادية هما الحلقتان الأخيرتان في سلسلة انتاج الاستخبارات. ولا تقوم أي منهما بإدارة أعمال وكالات الاستخبارات أو الاشراف عليها. وهذه السلطة تبقى لمجموعة التوجيه في السكرتيريات الدائمة، وبشكل خاص لمنسق الاستخبارات الذي هو حالياً أنتوني داف(٥١). والمجموعة، المسماة رسمياً «لجنة السكرتيريات الدائمة لخدمات الاستخبارات»، تسيطر على ميزانية الاستخبارات وتوافق على توزيع الأولويات. وبعد التشاور مع وزراء مختارين، توافق أيضاً على العمليات المستورة الرئيسية. ويشارك في عضوية هذه المجموعة موظفون مدنيون كبار من رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية والكومنولث ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة التجارة والصناعة، إلى جانب داف ورئيس هيئة موظفي الدفاع.

والعمليات المستورة، ذات الأخطار السياسية الأكبر من الجمع العادي للمعلومات الاستخباراتية تحتاج إلى تدقيق أعمق. وبالرغم من أن المبادرة يمكنها أن تأتي من مكان آخر، فإن تخطيط العمليات الخارجية يتم في قسم المتطلبات في الـ «إم. آي ٦». وعند الانتهاء من التخطيط يرسل هذا الأخير إلى مستشار وزارة الخارجية والكومنولث لدى الوكالة، الذي يتشاور مع الادارات الاقليمية ذات العلاقة في الوزارة. فإذا تمت الموافقة على الخطة أعيدت إلى الـ «إم. آي ٦» لكي يوافق عليها الرئيس، الذي عليه أن يتفق على الشكل مع وزارة الخارجية والكومنولث، وإذا لزم الأمر فمع «لجنة الاستخبارات المشتركة» أيضاً.

والتشابك في إجراءات اللجان وضباط الارتباط يؤدي إلى التعتيم على الطريقة التي تتم بها صياغة سياسات الاستخبارات والعمليات المستورة. وهذا بدوره يعرقل أي نقاش ذي مغزى حول السياسة الخارجية ككل خارج مجموعة مختارة من الخبراء القادرين على الوصول إلى معبد الأسرار الرسمية. وامتيازهم هذا يحميه الالتجاء إلى أيقونة «الأمن القومي»، وهو مفهوم تمكن مقارنته إلى حد ما بمفهوم «حكم القانون» في معالجته للمطلق والخالد اللامتغير. ومع ذلك فإنه يخضع بشكل أكثر شفافية للتأويل استناداً إلى القيم التي

يعتنقها أولئك الذين كلفوا بحراسته وبشكل أبسط، فإن تعبير «الأمن القومي» يمكن أن يقرأ «الوضع القائم». والسياسة الخارجية، على هذا المستوى، تعتمد على الإجماع، الذي لا يتأثر عموماً بالتغييرات في الحكومة، والواقع أنها لم تظهر أية انعكاسات تذبذبية للمعالجة الايديولوجية التي طبعت مسرح السياسة الداخلية. ولو ظهرت مثل هذه الانعكاسات على العموم ـ لكان للاجماع أن يتفتت، مع ما ينجم عن ذلك من نتائج جدية. والمحرك الأرجح لمثل هذا الاحتمال سيكون وصول حكومة ذات اتجاه اشتراكي قوي إلى السلطة. ومن الأمور المقبولة لدى كل المعلقين على شؤون الاستخبارات هو أن التعاون الاستخباراتي الأنكلو ـ أميركي، المفصل في الفصل الثاني، سيكون الضحية الفورية لمثل هذه الحالة، وأكثر من ذلك، فإن الاستخبارات البريطانية ستفعل الكثير لحماية هذا التعاون.

ومن الصعب تقدير ما يمكن أن يحصل في مثل هذه الحالة، ولكن بعض التجارب العائدة إلى إدارة ويلسون الثانية (١٩٧٤ ـ ٧٦) تعطي مؤشرات مفيدة. فبعد استقالته، كتب ويلسون سيرة حياته، «حكم بريطانيا»، التي تتضمن الفصل الشهير المؤلف من صفحة واحدة حول الأمن والاستخبارات من دون أية معلومات مفيدة مهما كان نوعها. ولسبب ما بدأ بعد ذلك بتسريب شكوكه حول أن الـ «إم. آي ٥» كانت تتآمر للاطاحة بإدارته، بالرغم من أن الدليل ليس حاسماً وأن وصف ويلسون للظروف جاء متحولاً. وعلى العموم، فإن مثالاً متماسكاً يأتي من إيرلنده الشمالية، التي كانت موضع نزاعات مريرة داخل الحكومة وبين الـ «إم. آي ٥» والـ «إم. آي ٦».

وعندما كان ميرلين ريس وزيراً للدولة لشؤون المحافظات، وجدته الـ «إم. آي ٥» أكثر حذراً من سلفه في توقيع أوامر الاعتقال، وقد تكلم، كما فعل ويلسون، عن الغاء الاعتقال، وهو ما عارضته الـ «إم. آي ٥» بقوة. وكان أحد الأرقام الأساسية في حسابات ريس نسبة المخلى سبيلهم من المعتقلين العائدين إلى النشاطات شبه العسكرية. والرقم قدمته الـ «إم. آي ٥»، التي استخدمت خدعة بسيطة في فبركة التقديرات (فظهر الرقم مساوياً لحوالي نصف المخلى سبيلهم في حين أن الرقم الحقيقي أقل من الربع) وذلك لدعم موقفها(٥٢).

وإذا ما صدق المرء الرواية التي اوردتها صحيفة «آيرش تايمز» على لسان ضابط استخبارات سابق، فانه يمكن النظر إلى السياسيين بإزدراء واضح:

«أحياناً كنا نقول لوزير الدولة بأننا نعرف أشياء كنا في الواقع لا نعرفها. وكنا أحياناً ندعي عدم معرفة الأشياء التي كنا في الـواقع نعرفها. ومن وجهة نـظر الاستخبارات، فإن من الممكن إدارة السياسيين بسهولة مطلقة. وليس هنـاك نظام تدقيق للاستخبارات، فهي جهاز محكم الاغلاق».

وبالتالي، فإن الضابط نفسه صاغ موضوعه ببعض القوة:

«لنكن واضحين بالنسبة لنقطة محددة قبل غيرها: إن عالم الاستخبارات هو عالم لا يقدم الأجوبة لوزراء الدولة. ومسؤولية هذا لا تقع على كاهل أحد، لا على رئيس الوزراء ولا البرلمان ولا المحاكم. وتقرر احدى إدارات الاستخبارات ما هي المعلومات التي يجب أن تعطى للوزير، ونادراً مـا يعطى الـوزراء الحقائق كاملة، هذا إن لم يكن أبداً»(٥٣).

وغـالبـا مـا تبـرر وكـالات الاستخبـارات حجبهـا للمعلومـات بضـرورات الأمن العملاتي. وقد أبدت الـ «إم. آي ٦» حذراً ملحوظاً في الفتـرة ١٩٧٤ ـ ٧٩ في تزويـد حكومة حزب العمال بتقارير كاملة عن افريقيا الجنوبية لأنها كانت تعتقـد أن عدداً من الوزراء كانوا يتعاطفون مع الحركات الوطنية في تلك المنطقة، مما قد يهدد مواقع عملائها.

ولا تستطيع الحكومة أن تفعل إلا القليل في مقابل ضباط الاستخبارات الشكوكين والمخادعين. وقد يكون تخفيض الميزانية عـلاجاً ممكنـاً لمبالغـات هؤلاء الضباط، ولكن السيطرة الوزارية الفعلية على الميزانية هي موضع شك كذلك. والأمـوال التي تخصص رسمياً للاستخبارات تعرف بكونها «الصوت السري»، وتقدم أرقامها إلى البرلمان في رقم إجمالي واحد في الحدود التي توضع سنوياً لمصروفات الخزينة. وهذه الأرقام تناقش ككل، ونتيجة لصغر نسبة ما يمثله «الصوت السري» (بالنسبة إلى مجموع الميزانية) فإن نفقـات الاستخبارات لا تثير اهتماماً كبيراً. وكان الرقم في السنة المـالية ١٩٨١ ـ ٨٢ يبلغ ٦٢ مليون جنيه استرليني، وهو أقل بكثير من الرقم الحقيقي. وكما أشير سابقاً، فإن «قيادة الاتصالات الحكومية» يحتمل أن تكلف سنـوياً حـوالي ٣٠٠ مليون جنيـه، في حين أن الـ«إم. آي ٥» والـ«إم. آي ٦» قد تستهلكان مجتمعتين نصف هذا المبلغ أيضاً. وفي تقرير يعود إلى العام ١٩٧٩، ذكرت صحيفة الـ «فاينانشال تايمـز» أن كلفة كـل الجهد الاستخباراتي البريطاني قد تصل إلى عشرة بالمئة من نفقات الدفاع، التي جعلت في السنة المـالية ١٩٨١ـ٨٢ ضمن حـدود ١١٣٥٣ مليون جنيـه(٥٤). والتـوازن بـين «الصـوت

السري» والكلفة الحقيقية له يأتي من ميزانيات وزارة الخارجية والكومنولث ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع:

«لقد كان من عادة الحكومة أن تخفي الحجم الصحيح لعمليات استخباراتها واستخباراتها المضادة بوضع ميزانياتها السرية تحت عناوين مختلفة تتجاوز، في مجموعها، المبلغ المسموح بصرفه من الخزانة». .

وذلك منذ العام ١٩٤٦، كما تقول صحيفة «التايمز»(٥٥).

والزاجر الآخر المتوفر للنظام السياسي هو القدرة على تعيين وطرد مديري هذه الخدمات. وهذه الوسيلة استخدمت في مناسبة واحدة على الأقل منذ نهاية الحرب، في أعقاب الزيارة التي قام بها لبريطانيا الرئيس السوفييتي نيكيتا خروتشوف في العام ١٩٥٦. وكانت الـ «إم. آي ٦» قد أرسلت رجلاً ضفدعاً متقاعداً من البحرية، هو الكوماندر ليونيل كراب، ليتفحص هيكل الطراد «أوردجونيكيدزي» الذي وصل خروتشوف على متنه. وكان كراب، الذي يعاني من القلب ومن تعاطي المشروبات، قد غاص مرتين تحت السفينة، ولكنه لم يعد أبداً في المرة الثانية. والروس، الذين اكتشفوا أن سفينتهم قد أخضعت للتفتيش، احتجوا بمرارة. وطلب رئيس الوزراء أنتوني ايدن بغضب معرفة من أعطى الأمر للقيام بهذه العملية، والذي رشح هو أنه بالرغم من أن بعض موظفي وزارة الخارجية كانوا على علم بالخطة، فإن هذه الخطة لم تناقش على المستوى المطلوب. ونتيجة لذلك، تم طرد المدير العام للـ «إم. آي ٦»، السير جون سينكلير.

إن فاعلية هذه السلطة تعتمد على انضباط الخدمة. فالاستخبارات عبارة عن مهنة مغلقة لها بنيتها القاسية المؤلفة من جملة من القواعد والأحكام ـ التي يتم تشربها منذ الأسابيع الأولى للتدريب وخلال فترة التجنيد بكاملها ـ مع «الأمن القومي» القابع دوماً في القمة. وعلى هذه القواعد والأحكام أن تبقى قادرة باستمرار على تقديم المثيرات والدوافع الوجدانية التي لا يمكن البحث عنها في المحيط الخارجي، خلافاً لما هو الأمر في المهن الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإن موظفي «قيادة الاتصالات الحكومية» في تشلتنهام يشجَّعون بشكل ناشط وباستمرار على عدم إقامة علاقات اجتماعية خارج مكان ونطاق عملهم. ومبدأ «الحاجة إلى المعرفة»، الذي يحد من المعلومات المتوفرة لأي ضابط مفرد إلى الحد الأدنى الضروري بالنسبة لمهمة معينة، يحبط رجال الاستخبارات وموظفيها

المهددين أصلاً بقلة الوظائف الأمنية، وهكذا، فإن سوء تنفيذ عملية ما،أو الارتداد، قد يؤدي إلى موجة من حالات الطرد. وكما قال أحد أعضاء لجنة تابعة للكونغرس الأميركي:

«من بعض النواحي، نجد أن مهنة الاستخبارات تشبه حياة الرهبنة ذات قواعد الضبط والتضحيات الشخصية التي هي من بقايا أنظمة العصور الوسطى. وعمل الاستخبارات يعني حياة من الخدمة، ولكنها حياة تصبح فيها قواعد الحياة الأميركية العادية أحياناً محورة الى حد المحنة»[٥٦].

ولهذا، فإن مما لا يثير الدهشة أن يعاني رجال الاستخبارات، كما يقول ديفيد لاي، من حالة حادة من «الرؤية الاجتماعية النَّفَقِيَّة»[٥٧]. ولكن الصحيح أيضاً أن روح الرفاقية والمشاركة في ناد واحد بين مهنيي الاستخبارات ـ الذين يتنادون بأسمائهم الأولى حول سنتشري هاوس ـ تميل إلى ترويج مستوى رفيع من الانضباط عملياً. وجهود الحكومة للابقاء على مؤسسة الاستخبارات تحت اشرافها وسيطرتها بتعيين أشخاص من الخارج لرئاسات الوكالات قد يبدو مسيئاً إلى عمل هذه الوكالات.

وغالباً ما يكون الميل لدى رجال الاستخبارات إلى «تدوير الزوايا» وكسر القواعد أكثر قوة أثناء وجودهم في الميدان، وخصوصاً عبر البحار، منه أثناء وجودهم في الوطن. وفي تحقيق أجرته أخيراً صحيفتا «نيو ستيتسمان» والـ «ديلي ميرور»[٥٨] في محطة «قيادة الاتصالات الحكومية» في هونغ كونغ كشف عن وجود فساد واسع الانتشار وكذلك عن سوء الممارسة، في حين أن الـ «إم. آي ٦» كثيراً ما كانت قد أظهرت في أواسط الخمسينات وأواخر الستينات اهتماماً ضئيلاً بطلبات صانعي السياسة. وفي الوقت نفسه، فإن تجربة تحقيقات الكونغرس الأميركي في الاتهامات الموجهة إلى الـ «سي. آي. اي» بالاستغلال يجب أن تبقى في الذهن. وككل، وجدت هذه التحقيقات أن الخداع السياسي كان موجوداً، ولكن الـ «سي. آي. اي» كانت تلبي طلبات السلطة التنفيذية.

ومبدأ «الحاجة إلى المعرفة»، بالرغم من حالات خرق بين الحين والآخر عبر «شبكة الأولاد القدامى»، يحد من فرص انغماس المستويات العليا للوكالة في صناعة السياسة، مع أن ضباط الاستخبارات الممتهنين غير مؤهلين بتاتاً، وبما هو واضح، لفعل ذلك. وقد دلت الدراسات التي أجريت حول السلطة التنفيذية في بريطانيا على مدى صعوبة عزل

مسؤولية محددة عن ظهور سياسات شخصية. وتحديد هذه المسؤولية مع أخذ الوكالات المستورة في الاعتبار ليس أسهل طبعاً.

إن السيطرة على مجموعة الاستخبارات نفسها تتيه بصعوبة في تلك المنطقة الضبابية الواقعة بين مجلس الوزراء وكبار الموظفين. وهذه الطبيعة الضبابية تشكل عقبة في وجه حكم برلماني فاعل وأصيل. وحين يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية فإن التأثير يبقى بسيطاً لأن الاستخبارات نادراً ما أثارت اهتماماً كبيراً. وإلى هذا، فإنه لا يتوقع للإجماع حول السياسة الخارجية أن يشهد أي تحول في المستقبل المنظور، حتى بتدخل قوي من البرلمان.

هوامش الفصل الأول

(١) *Perspectives for Intelligence 1976 - 81* CIA classified document published in *Covert Action Information Bulletin,* No. 6 (October 1979) p. 24.

(٢) CIA : *The Pike Report,* (1977) p. 143.

(٣) *Prespectives for Intelligence,* p. 21

(٤) V. Marchetti and J. Marks *The CIA and the Cult of Intelligence* (1974) p. 41.

(٥) *Time* (6 February 1978).

(٦) Marchetti and Marks *The CIA and Cult of Intelligence* p. 39.

(٧) *First Principles* Vol. 7 No 3 (January 1982) p. 1.

(٨) Observer (16 December 1979).

(٩) *Ramparts* (August 1972).

(١٠) *New Statesman* article (2 February 1979).

(١١) Marchetti and Marks *The CIA and the Cult of Intelligence p. 139.*

(١٢) Tony Bunyan *The Political Police in Britain (1977)* p. 189.

(١٣) Classified documents from the Joint Warfare Establishment published *in Irish Times 1976.*

(١٤) F. Kitson *Low Intensity Operations* (1971) p. 189.

(١٥) *House of Commons Hansard* (4 November 1976).

(١٦) *Sunday Times* (22 October 1978).

(١٧) *New Statesman* (16 October 1981).

(١٨) L. Hagen *Secret War for Europe (1968)* Chapter 7.

(١٩) *Sunday Times* (7 November 1982) ; *Diplomatic Service List*

(٢٠) 1981 interview on *Panorama* BBC Television (23 February 1981)

(٢١) *Washington Post* (22 February 1975)

(٢٢) David Smiley *Arabian Assignment* (1975) p. 118.

(٢٣) Private interview.

Ibid (٢٤)

Izvestiya (2 October 1971). (٢٥)

Christian Science Monitor (29 September 1980). (٢٦)

Magill (June 1979). (٢٧)

Chapman Pincher *Inside Story* (1978) p. 7. (٢٨)

Miles Copelant *The Real Spy World* (1978) p. 93. (٢٩)

Frank Snepp, interview on *The Profession of Intelligence* Part 5 BBC Radio 4 (30 August 1981). (٣٠)

Reinhard Gehlen *The Gehlen Memoirs* (1972) p. 250. (٣١)

Izvestiya (2 October 1971). (٣٢)

M. Copeland *The Real Spy World* p. 73. (٣٣)

Stephen Harper *Last Sunset: What Happened in Aden* (1978) p. 47. (٣٤)

Tony Geraghty *Who Dares Wins: A History of The Special Air Service 1950 - 80* (1980) p. 7. (٣٥)

Guardian (11 December 1976). (٣٦)

A. S. Jeapes SAS: *Operation Oman (1980) p. 230.* (٣٧)

Sunday Times (10 August 1978). (٣٨)

P. S Allfree *Warlords of Oman* (1967) p. 114. (٣٩)

Guardian (5 May 1981). (٤٠)

Daily Telegraph (11 February 1981). (٤١)

Leveller No. 32 (November 1979). (٤٢)

Private interview. (٤٣)

Tony Geraghty *Who Dares Wins* p. 104. (٤٤)

Time Out (21 July 1978). (٤٥)

Observer (20 April 1980). (٤٦)

Sunday Times (17 July 1977). (٤٧)

New Statesman (22 February 1980). (٤٨)

Sunday Express (18 July 1982). (٤٩)

Guardian (2 November 1982). (٥٠)

Times (30 January 1983). (٥١)

Irish Thimes (24 April 1980). (٥٢)

Irish Times (24 April 1980). (٥٣)

Financial Times (17 November 1979). (٥٤)

Times (22 August 1980). (٥٥)

US Congress *Senate Select Committee to study Governmental Operations With respect to Intelligence Activities* (1976) book 1 p. 7. (٥٦)

David Leigh *Frontiers of Secrecy* (1980) p. 185. (٥٧)

New Statesman (16 May 1980, 23 May 1980). (٥٨)

الفصل الثاني

نهاية الاستعمار والحرب الباردة

الأجواء السياسية بعد الحرب

«إذا لم نقم بمهماتنا في كل أنحاء العالم، فإن بريطانيا ستنحدر إلى مستوى قوة من الدرجة الثانية، وإما أن تصبح دولة سوفييتية أوروبية، أو مخفراً أمامياً فقيراً لديموقراطية الأثرياء الأميركية، أو «غاو» ألمانية، حسب ما تمليه القوى»(1).

كان هذا بالتقريب تحليل وزارة الخارجية (البريطانية) في العام ١٩٤٢ لاتجاهات المستقبل بالنسبة لأكثر علاقات بريطانيا الخارجية أهمية. وكان ينظر إلى احتمال الوقوع تحت السيطرة الألمانية على أنه احتمال ضعيف، نظراً لدخول الولايات المتحدة في الحرب أخيراً، وكان هناك شعور سائد بأن انتصار الحلفاء النهائي ليس إلا أكثر قليلاً من مسألة وقت. وفي حين أن بعض موظفي وزارة الخارجية، وخصوصاً الأكثر شباباً من بينهم، توقع سيطرة شاملة أميركية سوفييتية على العالم لا بد منها، وجد كبار المسؤولين في الخارجية أن مشهد سلسلة من الاتفاقات بين القوى العظمى ترسي أسس نظام عالمي جديد هو أمر واقعي وجذاب في آن معاً. وأصبحت خطة القوى الأربع، بمشاركة ما يسمى بـ «الثلاثة الكبار»، أي بريطانيا والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، زائد فرنسا، هدفاً أساسياً، بموجبه تكون كل من هذه القوى أمة مهيمنة ونفوذاً موجهاً في

إقليم محدد بعناية. ومن وجهة النظر البريطانية، كان الاتفاق مع الاتحاد السوفييتي أساسياً لاضطرار الولايات المتحدة إلى الاعتدال؛ بينما كانت الولايات المتحدة تعمل فيما يبدو لاقامة «السلام الأميركي».

رئيس وزراء بريطانيا في أيام الحرب، ونستون تشرشل، كان مسروراً بفكرة القوى الثلاث مع استبعاد فرنسا التي كان له فيها دوماً رأي سلبي. وكان هو والزعيم السوفييتي جوزيف ستالين معجبان بفكرة دوائر النفوذ المتكاملة في أوروبا. وفي اجتماع عقد في موسكو في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٤، جلس الاثنان سوية وتفاوضا حول درجات نفوذ كل منهما في دول أوروبا المختلفة: ٥٠/٥٠ في يوغوسلافيا، ٧٥ بالمئة للسوفييت في بلغاريا. وكان لدى الرئيس روزفلت والأميركيين أفكار أخرى. وبعد أن خرج الأميركيون من عزلة حروبهم المحلية (في القارة الأميركية) إلى تحالف استراتيجي مع المملكة المتحدة ذي تماسك ملموس، وبتعاون كامل في كل الحقول ذات الاهتمام المشترك تقريباً، بدأوا يكتشفون أنه مهما كانت نتائج الحرب، فإنهم سينتهون إلى موقع قوة هائلة. وسرعان ما كان دور الاشراف على النظام الحر للتجارة العالمية، والذي كان لأمد طويل وظيفة قام بها البريطانيون، سينتقل اليهم، وقد خططوا لذلك على هذا الأساس، معلنين تحديدهم بأنه...

«لكي يزدهر اقتصاد الولايات المتحدة من دون تغييرات داخلية ومن دون أية إعادة توزيع للدخل أو القوة أو أية تعديلات في البنى.. فإن الحد الأدنى من المنطقة الضرورية استراتيجياً.. تشمل كل نصف الكرة الغربي، والامبراطورية البريطانية السابقة التي كان البريطانيون بصدد تفكيكها، والشرق الأقصى»[٢].

وبكلمات أخرى، فإن هذه المنطقة يجب أن تصبح ـ على الأقل ـ مفتوحة أمام التسلل التجاري والتطوير والاستغلال الأميركي لضمان استمرار النمو الاقتصادي الداخلي.

وأخيراً، سيطرت وجهة النظر الأميركية، وبشكل أساسي لأن البريطانيين المنهكين كانوا عاجزين عن الحصول على المساعدة العسكرية والاقتصادية ذات الضرورة الملحة من أي مكان غير الولايات المتحدة. وسرعان ما أسقطت فكرة عقد معاهدة تسوية مع

الاتحاد السوفييتي بعد استكمال اقتسام أوروبا، وظهر أن الخلافات الايديولوجية وعدم الثقة بالنوايا السوفييتية تشكل عقبات لا يمكن تجاوزها. أما فكرة السياسة الخارجية المستقلة، من النوع الديغولي، فلم تلق إلا اعتباراً ضئيلاً. وكان البريطانيون مصدومين ومتضايقين لأنهم اضطروا إلى الانحياز بشكل واضح تماماً إلى الأميركيين عندما أنهي قانون الاعارة والتأجير للمساعدة الاقتصادية بشكل مفاجىء بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب. وكذلك كانت الصياغة السريعة لخطط سحب القوات الأميركية من أوروبا، على أساس ارتفاع كلفة هذه القوات، قد أثارت الاهتمام أيضاً نظراً للشكوك التي كانت تدور حول السياسة السوفييتية. وبالرغم من انتخاب حكومة عمالية في تموز (يوليو) ١٩٤٥، فإن وزير الخارجية الجديد، إرنست بيڤن، كان لا يختلف إلا قليلاً في فهمه للسياسة السوفييتية عن معارضيه الجالسين في مقاعد المعارضة. وفي الواقع فإن الحاجة اليائسة إلى المساعدات الاقتصادية قادت بريطانيا إلى تبني سياسة تقوم على إقناع الأميركيين بالابقاء على ارتباطهم في أوروبا. وكانت إدارة ترومان الجديدة أكثر تقبلاً للحديث عن الميول السوفييتية التوسعية وأكثر تلمساً لاحتمالات زعزعة الاستقرار في أوروبا مع ما يرافق ذلك من فرصة حقيقية أمام الشيوعيين للسيطرة على فرنسا وايطاليا. وكان لقيام كتلة شيوعية كبيرة تشمل معظم أوروبا أن يشكل تهديداً حقيقياً جداً لرؤية الولايات المتحدة لنظام تجارة رأسمالي دولي مصمم لكي يخدم اقتصادها. وبالشكل الفج، فقد رأى الأميركيون أن دعمهم العسكري والمالي لأوروبا غير الشيوعية يستحق كلفته من هذه الناحية.

وجُعل المظهر المالي مقدساً من خلال مشروع مارشال، الذي نص على تقديم أكثر من ٢١٠٠٠ مليون دولار من المعونات والقروض والمساعدات المشروطة إلى الدول الواقعة خارج دائرة النفوذ السوفييتي، وحصلت بريطانيا على حوالي ربع هذا المبلغ. وكان هنالك افتراض واسع في بريطانيا بأن هذه الأموال ستكون كافية لاعادة بناء الاقتصاد وتأكيد الاستقلال ثانية، وإن يكن بعلاقة عسكرية وسياسية وثيقة مع الولايات المتحدة. وحصلت حكومة آتلي على فائدة أخرى، وهي أن معارضة الجناح اليساري لحزب العمال للانحياز خبت بعد إعلان المشروع، إذ كان للمشروع شعبيته في البلاد، وعرف هؤلاء أن الهجوم عليه قد يجعلهم يخسرون أرضاً سياسية. وفي بداية العام ١٩٤٨، بعد حوالي سنتين من سحب قانون الاعارة والتأجير الذي أدى إلى إطلاق انهيار

مالي كبير، بدأت طلائع الأموال بالوصول. وفي تموز (يوليو)، عادت قاذفات القنابل، كإجراء مؤقت خلال جسر برلين الجوي، في الظاهر، ولكنها لم تغادر بعد ذلك أبداً، وبعدها تسللت إلى البلاد سلسلة كاملة من أنواع طائرات سلاح الجو الأميركي: مقاتلات وطائرات استطلاع وطائرات تزويد بالوقود جواً، في حين أن مستودعات السلاح وقواعد القيادة والاتصالات، وبعضها تحت سيطرة البحرية الأميركية، نمت كالفطر على الأرض. ومعظم الاتفاقات التي أقيمت بموجبها هذه المرافق كانت سرية وبقيت كذلك، ولكن يبدو أن أكثرها كان قد وقع في العام ١٩٤٧، مثل بعض معاهدات التعاون الاستخباراتي.

وكذلك فقد أعلن مشروع مارشال بداية حملة طويلة الأمد للسياسة الخارجية الأميركية القائمة على تشكيل وحدة سياسية واقتصادية أوروبية كان يؤمل أن تكون بريطانيا عضواً فيها. ولم يكن البريطانيون متحمِّسين للفكرة، إذ كانوا يشعرون أنه بالرغم من تراجع السيطرة السياسية للامبراطورية، فإنها ما زالت توفر مورداً أساسياً يمكن للاقتصاد من خلاله أن يعود إلى النمو والتناسل بعد إصلاح الأضرار التي خلفتها الحرب. ويبدو أن البريطانيين فشلوا في إدراك أن الولايات المتحدة كانت تسعى بنشاط إلى تفكيك الامبراطورية، لا نتيجة لوجدانية ليبرالية، بل تحقيقاً لهدفهم الساعي إلى نظام عالمي حر للتجارة. وكانت المشكلة الرئيسية في نظر الأميركيين هي مشكلة نظام الأفضلية داخل إطار الامبراطورية، وهو النظام الذي صاغه البريطانيون وأقاموه في مؤتمر أوتاوا في العام ١٩٣٢. وكانت ضرائب الاستيراد تعتبر وسيلة شرعية، أما التمييز الذي يمارسه هذا النظام ضد الأطراف الثالثة فكان يعتبر غير مقبول. وفي آذار (مارس) ١٩٤٢، وجه مستشار تجاري لوزارة الخارجية الأميركية انذاراً بأن. .

«الأمة الأميركية العظمى لن تسمح أبدا بعد اليوم للبريطانيين والهولنديين بفرض الأسعار التي يمكن لها بموجبها أن تشتري قصديرها ومطاطها»(٣).

وكان البريطانيون والأميركيون قد أجروا محادثات على مدى النصف الثاني من الحرب حول مستقبل المستعمرات، ولكنهم فشلوا في التوصل إلى أي اتفاق.

ولسنوات طويلة بعد الحرب، أدى النمو الاقتصادي في بريطانيا، الذي أطلقه مشروع مارشال، بصانعي السياسة البريطانية إلى تركيز اهتماماتهم على شؤون عبر البحار، متجاهلين التصدعات البنيوية الكبيرة في الاقتصاد، من الاستثمار غير الملائم،

إلى التجهيزات الآلية المتداعية، إلى شبكات النقل التي أصبحت عتيقة. وإصرار هؤلاء على المحافظة على قيمة مبالغ فيها لصرف الجنيه الاسترليني، الرمز الإسمي للقوة الاقتصادية البريطانية، أدى إلى نزف مستمر وثابت للاحتياطات. وكان التعاون الدفاعي قد ازدهر مع تأسيس «منظمة حلف شمال الأطلسي»، في العام ١٩٤٩، الأمر الذي أعطى بريطانيا دوراً هاماً في تنظيم الدفاعات الأوروبية، بينما كان يجري تصوير الاتحاد السوفييتي في الغرب، وبشكل متزايد، على أنه نظام متوحش وعدواني. وكان يبدو أن باستطاعة بريطانيا أن تجد لنفسها دوراً دولياً في فئة خاصة بها، كقوة عظمى أصغر، تأتي خلف الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بعض الشيء، ولكن متقدمة بقدر جيد عن بقية القوى الأخرى.

وكان ريتشارد كروسمان، الذي أصبح فيما بعد وزيراً في عدة حكومات عمالية، قد كتب في العام ١٩٥٢ يتحدث عن البحث عن. . .

«توازن للقوى العالمية، وفي هذا التوازن يكون نفوذ الصين الشيوعية الكابح لروسيا بمثل حيوية كبح بريطانيا الاشتراكية للولايات المتحدة»(٤).

ويدل تاريخ ما بعد الحرب مباشرة على أن بريطانيا لم تلعب أبداً دور «النفوذ الكابح»، وخصوصاً خلال فترة إدارة حزب العمال بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٥١، التي أرسل خلالها ١٢٠٠٠ جندي بريطاني للقتال في الحرب الكورية، والتي أقامت فيها وزارة الخارجية «إدارة أبحاث المعلومات»؛ التي كانت وسيلة دعاية للحرب الباردة ذات حجم ومرمى هائلين. (انظر الصفحات ١٢٨ ـ ١٤٣ من هذا الكتاب: .

وفي الفترة نفسها حارب الجيش (البريطاني) العصابات الصهيونية في فلسطين، وشيوعيي الملايو المدعومين من الصين (الصفحات ١٠٣ ـ ١١٠ من هذا الكتاب). وكانت المسألة الهندية، وهي نقطة الخلاف الوحيدة بين بيڤن ومعارضيه المحافظين، قد حلت في العام ١٩٤٧ بمنح الهند استقلالها. وكان ينظر إلى بريطانيا على أنها تصرفت بحكمة في هذا الموضوع بالرغم من الحروب التي تلت بين الهند والباكستان، التي كانت قد انشقت وأسست دولة منفصلة يوم الاستقلال.

ويشير الكثير من المؤرخين السياسيين إلى «الثغرة الزمنية» بين التغيرات الطارئة على الأجواء السياسية الدولية والتغيرات في السياسات الحكومية المطلوبة لمواجهتها. وعودة ونستون تشرشل إلى داوننغ ستريت (مقر رئاسة الوزراء) في العام ١٩٥١ كانت نذيراً

بجهد لقلب مسار الزمن. وكان تشرشل يشعر بقلق يبلغ حد الهاجس بشأن إعادة بناء المملكة المتحدة كقوة عظمى أوروبية، وهو مشروع كان تشرشل يبرره بعضوية بريطانيا في كل مما كان يسميه «الدوائر الثلاث»: الامبراطورية والكومنولث، والدول الناطقة بالانكليزية، وأوروبا. وهذه الفكرة «الشديدة الانتفاخ» كانت قد أخذت بجدية مطلقة:

«وأصبح هذا المفهوم قاعدة أساسية من قواعد سياسة بريطانيا الخارجية إلى حد أن الحكومة وجهت إلى البعثات الدبلوماسية تعليمات بوجوب استخدامها في إعلامها ودعايتها. وكان هذا المفهوم يتضمن اعتداداً واضحاً بالذات، يمكن تشبيه نتيجته بنتيجة الاسقاطات الجغرافية... بالطريقة البسيطة للتمثيل التي يصبح فيها بلد ما مركزاً للأرض»(٥).

وكانت سياسة بريطانيا تجاه أوروبا غامضة وغير أكيدة على العموم. وكان تشرشل، مثله مثل آتلي من قبله، قد رفض الانضمام إلى مشروع شومان لتوسيع نطاق التعاون الفرنسي ـ الألماني في إنتاج الفحم والفولاذ ليشمل منتجات أخرى وبلداناً أخرى. وأصبحت المعونة الأميركية منحازة بشدة لصالح أوروبا الغربية القارية؛ إذ كان الأميركيون يسعون لبناء اقتصاد ألمانيا الغربية وتطوير سياستها الدفاعية ضمن إطار «منظمة حلف شمال الأطلسي». وبقي الضغط البريطاني الممارس على الولايات المتحدة لسحب دعمها هذا بلا جدوى. وكان التطوير الأكثر إيجابية للعلاقات مع البلدان الأوروبية الأخرى، بما في الإدراك المتأخر من فائدة، خياراً أفضل، بالنسبة لحكومات تلك الفترة، من محاولة الحفاظ على دور كوني قائم حول نظام امبراطوري مشتت الانتشار، غير متجانس، وقيد التفكك، في مواجهة معارضة الدولتين الأقوى في العالم.

وكان برنامج الأسلحة النووية البريطاني، الذي بدأ في أيام الحرب بالتعاون مع الأميركيين، قد توقف بموجب «قانون ماكماهون» الذي منع كشف الولايات المتحدة للمعلومات الذرية لأية دولة أجنبية. وشعر البريطانيون بأن موقعهم العالمي سيتعزز كثيراً إذا ما فجروا قنبلة نووية قبل الاتحاد السوفييتي. ولكن الجهود المتكررة واليائسة لقلب القانون وإقناع الأميركيين بتقديم المواد ومرافق الاختبار باءت بالفشل. واختبر السوفييت سلاحهم الأول أسرع بكثير مما كان متوقعاً، موجهين بذلك ضربة أخرى إلى الهيبة البريطانية. وهذا التطور الذي ـ كما قد يقال ـ أضعف دور بريطانيا الاستراتيجي المركزي في سياسة الولايات المتحدة الدفاعية، أدى في الوقت نفسه إلى تقوية الفهم

المشترك للتهديد السوفييتي المزعوم الذي كان في أساس تجديد «العلاقة الخاصة».

وفي حين اعتقد البريطانيون بأن لهذه العلاقة فائدتها في التأثير على سياسات الولايات المتحدة، فإن عملية صناعة القرار بالنسبة لهذه الأخيرة كانت أصلاً غاية في التعقيد نتيجة لتعدد ما يصب فيها من مداخلات داخلية، وكما تشير الأمثلة الواردة أعلاه، فإن الأميركيين لم يكونوا ميالين إلى تغيير سياساتهم بحيث تلائم البريطانيين. وبالرغم من أن الأميركيين كانوا يولون البعثات البريطانية اهتماماً أكبر مما كانوا يولون للآتين من أي مكان آخر، وفي مناسبات أكثر تكراراً، فإنهم لم يهتموا بالتصورات البريطانية العزيزة على قلوب أهلها.

ولتنفيذ مشروعهم الكوني كان الأميركيون يحتاجون إلى شبكة استخبارات ضخمة. وكان البريطانيون والأميركيون قد عملوا سوية خلال الحرب في كل أنواع العمليات. والحرب ضد الشيوعية، التي حلت محلها الحرب ضد الفاشية لمرحلة قصيرة. كانت تشكل أرضية مشتركة لاستمرار التعاون الوثيق بالرغم من الأهداف المتباينة للحكومتين. وأكثر من ذلك، فقد كان الأميركيون حديثي الدخول نسبياً إلى بعض تقنيات الاستخبارات وكانوا على استعداد للقبول بالوصاية البريطانية، بينما كان البريطانيون سعداء بالحصول على مصدر إضافي للتمويل لبعض مشاريعهم. وكانت أسس هذا التعاون قد وضعت على شكل اتفاقات لتقاسم الاستخبارات، وكان أول هذه الاتفاقات هو معاهدات استخبارات الاشارات الذي وقعته بريطانيا والولايات المتحدة في العام ١٩٤٧ لتنسيق برامج البلدين حول مراقبة الاتصالات العسكرية والدبلوماسية والتجارية في أنحاء العالم. وكان تبادل الرموز العسكرية اليابانية المفككة بين الأميركيين والبريطانيين خلال الحرب عبر التقاط شيفرة «إنيغما» قد وفر الصيغة التقنية والادارية التي تم تبنيها بسهولة في أيام السلم. وسرعان ما انضمت إلى هذا الاتفاق، بعد وقت قصير، ثلاث دول أخرى، هي كندا واستراليا ونيوزيلاندة، باعتبارها شريكات أصغر، مساهمة في تقاسم إجراءات التعرف إلى الاشارات والتلقيب والترتيبات الأمنية. وإلى ذلك، فإن الأهم كان تقسيم العالم ـ بموجب المعاهدة ـ الذي يخص كل دولة بمنطقة مسؤولية معينة. وهذه الترتيبات تخضع لمراجعات دائمة تسمح بتغييرها حسب ما تمليه الظروف الدولية.

ويشكل الرباط البريطاني ـ الأميركي المحور الأساسي داخل اطار الاستخبارات المتعددة الجنسيات. ويقول مؤلف كتاب صدر أخيراً عن «وكالة الأمن القومي» الأميركية أن..

«العلاقة بين «وكالة الأمن القومي» (الأميركية) و«قيادة الاتصالات الحكومية» (البريطانية) أقوى مما هي بين «وكالة الأمن القومي» وأية وكالة استخبارات أميركية أخرى»[٦].

وكانت «وكالة الأمن القومي» قد أنشئت في العام ١٩٥٢ بموجب أمر سري صادر عن «مجلس الأمن القومي» (الأميركي)، ومثلها مثل «قيادة الاتصالات الحكومية»، سرعان ما تسلمت هذه الوكالة السيطرة على عمليات الاشارات العسكرية. وخلال سنتين كانت الوكالة الأميركية قد توصلت إلى رسم سياسات وأهداف مشتركة مع مثيلتها البريطانية. وقد أصبحت «وكالة الأمن القومي» اليوم منظمة أكبر بكثير، ولم تعد علاقتها بمثيلتها البريطانية متكافئة بشكل من الأشكال. وتقوم «قيادة الاتصالات الحكومية» اليوم بتمرير كل ما تلتقطه إلى الأميركيين ولكنها لا تتلقى بالمقابل إلا مادة مختارة تمت معالجتها سابقاً وبعض الالتقاط الخام للتحليل مستخدمة في ذلك كومبيوتراتها الأكثر تطوراً من تلك الموجودة لدى «وكالة الأمن القومي». وتقدم «وكالة الأمن القومي» بعض الدعم المالي لـ «قيادة الاتصالات الحكومية» لمساعدتها في تشغيل نقاط الرصد البريطانية.

وتشمل تقارير رصد «قيادة الاتصالات الحكومية» حالياً القارة الافريقية بأسرها. وكانت محطتها في فرنسيستاون، في بوتسوانا، قد استخدمت لالتقاط إشارات الثوار العاملين في زيمبابوي المجاورة، وكذلك إشارات حكومة جنوب افريقيا. وعبر ارتباطها مع «وكالة الأمن القومي» حصلت «قيادة الاتصالات الحكومية» على التقاطات من اجتماعات عقدها قادة «الجبهة الوطنية الزيمبابوية» خلال مؤتمر بلدان عدم الانحياز الذي عقد في العام ١٩٧٩ في هافانا. وقد شكرت السيدة تاتشر الرئيس كارتر بشكل خاص على هذه المعلومات أثناء زيارتها واشنطن في أواخر العام ١٩٧٩[٧].

وخلال حرب فيتنام، قامت محطة الرصد في ليتل ساي وان، في هونغ كونغ، بتقديم الاستخبارات للأميركيين حتى العام ١٩٧٥، أي حتى بعد وقت طويل من تعبير هارولد ويلسون. . علناً على الأقل - عن معارضة حكومته لهذه الحرب. وكانت «وكالة الأمن القومي» تنسق كل استخبارات الاشارات في جنوب آسيا، وكانت ليتل ساي وان مرتبطة بهذه العملية. وكانت التقاطاتها للاتصالات العسكرية الفيتنامية الشمالية تستخدم من قبل القيادة العسكرية الأميركية لتوجيه قصف فيتنام الشمالية بالقنابل. وبالمشاركة مع محطات «وكالة الأمن القومي» في تايلاندة وفي الفيليبين، قامت هذه المحطة

أيضاً برصد مواقع صواريخ أرض ـ جو الفييتنامية الشمالية، مما كان يسمح بنقل الانذارات إلى ملاحي قاذفات القنابل وهم في منتصف الطريق، بما يمكنهم من اختيار الممرات الجوية الأكثر أمناً للوصول إلى أهدافهم. وكذلك كانت الالتقاطات الدبلوماسية لـ «قيادة الاتصالات الحكومية» مفيدة للولايات المتحدة خلال الاستعداد لمؤتمر السلام في باريس في العام ١٩٧٢. وعلق الرئيس نيكسون والدكتور هنري كيسنجر، الذي كان يومها مستشاراً للأمن القومي، أهمية كبرى على مزاج الفييتناميين الشماليين، وكانت معلومات محطة هونغ كونغ، التي أوحت بأن هانوي كانت بعيدة عن أجواء الاستسلام، قد أدت إلى القرار الذي اتخذه نيكسون وكيسنجر «بقصف الفيتناميين الشماليين إلى طاولة المفاوضات»(٨).

ويمتد التعاون بين «قيادة الاتصالات الحكومية» و«وكالة الأمن القومي» إلى رصد معارضيهم المحليين وحلفائهم الأوروبيين. وهناك محطتان لـ «وكالة الأمن القومي» في بريطانيا، احداهما في منويذهيل في يوركشاير والأخرى في مورونستو في كورنوول، وهما تستطيعان مراقبة الاتصالات الهاتفية والتلكسية الواردة إلى بريطانيا من القارة والخارجة منها، وعبر الأطلسي. وعند بناء محطة مورونستو، تمكن مدير «قيادة الاتصالات الحكومية»، ليونارد هوبر، من التغلب على مقاومة الحكومة البريطانية للمشروع، بالكلام عن أهمية المحطة بالنسبة لـ «وكالة الأمن القومي» مستنجداً في تبريره بالعلاقات الخاصة بين الطرفين. وباللجوء إلى حليفتها، تستطيع كل من الوكالتين التهرب من القيود القانونية المحلية على التقاط الاتصالات. وكذلك، فإن «وكالة الأمن القومي» تلتقط بشكل روتيني اتصالات الحكومة البريطانية.

وقد أثبت هذا التحالف كونه الأكثر مرونة وحيوية بين اتفاقات الاستخبارات الانكلو ـ أميركية في مواجهة الأزمات السياسية بين البلدين. والأسباب الرئيسية في ذلك تعود إلى الطبيعة المستترة للعمل وإلى غياب المشكلات السياسية الكبرى، وإلى غياب التسلل الذي أثر على الوكالات الأخرى، حتى وقت قريب على الأقل. وكان غزو السويس هو المناسبة الوحيدة المعروفة التي توقفت فيها هذه العلاقات في ظل اتهامات صدرت عن البرلمان (البريطاني) بأن الأميركيين كانوا يلتقطون ويفككون رموز الشيفرة العسكرية والرسائل الدبلوماسية البريطانية.

وهناك تشكيلة استخبارات أخرى أصغر وأقل تماسكاً تجمع بين وكالات الاستخبارات الخارجية لكل من بريطانيا وأميركا وكندا واستراليا. وكانت كل من

الـ «سي. آي. اي» و«هيئة الاستخبارات السرية الاسترالية» (ASIS) قد أقيمت بمساعدة بريطانية، وذلك في العام ١٩٤٧ والعام ١٩٤٨ على التوالي. وتبقى «هيئة الاستخبارات السرية الاسترالية» قريبة بشكل خاص من الـ «إم. آي ٦»، وقد تلقت من البريطانيين خلال السنوات الماضية حوالي ٥٠ ألف تقرير مقابل ١٢ ألفاً قدمتها لهم. وما زال ضباط الاستخبارات الاسترالية يتلقون تدريبهم في بريطانيا مجاناً. ويستمر ضباط «هيئة الاستخبارات السرية الاسترالية» في الاشارة إلى قيادة الـ «إم. آي ٦» بتعبير «المكتب الرئيسي».

ولقد شبت الـ «سي. آي. اي» عن طوق هذه المرحلة منذ زمن بعيد، ولكنها كانت في طفولتها تواقة إلى أن تبقى أقرب ما يكون إلى البريطانيين. وتقول إحدى الروايات أن «تقارير الارتباط الواردة من البلدان الأخرى كانت تصل إلى نسبة تقارب السبعين بالمئة من تقارير المعلومات الخام التي كانت تتلقاها الـ «سي. آي. اي» في سنواتها المبكرة»[٩]، ويمكن الافتراض بأن البريطانيين كانوا أصحاب المساهمة الأكبر من غيرها بكثير. وكان التعاون في العمليات المستورة بين الـ «إم. آي ٦» والـ «سي. آي. اي» قد بدأ في شكله الجدي مباشرة بعد إقامة «إدارة أبحاث المعلومات». وكان الأميركيون قد راقبوا هذه الادارة وهي قيد العمل بمزيج من الاعجاب والفضول، مبدين اهتماماً خاصاً بحملة الدعاية المشتركة التي نظمتها «إدارة أبحاث المعلومات» مع الـ «إم. آي ٦» ضد شيوعيي الملايو. ومنذ العام ١٩٤٨، شنت الـ «سي. آي. اي» حملات مشابهة منظمة حسب النموذج البريطاني ومكملة له، معطية أولوية خاصة لأوروبا الشرقية. وكانت الحكومتان البريطانية والأميركية كلاهما تسعيان إلى منع الحكومات الشيوعية من السيطرة على أوروبا ما بعد الحرب، لذلك فقد تم نفض الغبار عن ممتلكات موروثة من الحرب، مثل الـ «NTS»، وأعيدت إلى العمل. وفي اليونان، قدمت الـ «إم. آي ٦» إلى الـ «سي. آي. اي» عملية دعم سرية استهدفت الحزب الشيوعي اليوناني[١٠]. وكان المشروع الآخر، والمعروف أكثر، يتعلق باسقاط عملاء بالمظلات فوق أراضي ألبانيا للاتصال مع حركة المقاومة التي تقاتل ضد حكومة أنور خوجا الشيوعية الجديدة. وكان فشل هذه العملية قد نسب بشكل عام إلى وجود كيم فيلبي، ضابط الارتباط الرفيع المرتبة للـ «إم. آي ٦» في واشنطن، في لجنة التخطيط، ولكن الفكرة المقبولة اليوم في صفوف الـ «سي. آي. اي» هي أن الخطة كانت طموحة جداً وافترضت وجود مستوى من المقاومة كان في الواقع مبالغاً فيه جداً. وبعد حوالي عشر سنوات من الجهد لحفز

الانتفاضات في الكتلة السوفييتية، كفت الوكالتان تقريباً عن هذا التوجه، بالرغم من أنهما نظمتا فيما بعد ودربتا مجموعات «إي ـ غروير»* للقيام بغزوات تخريب وحرب عصابات داخل الاتحاد السوفييتي.

وكانت هنالك بعض حالات الشجار حول التعاون في أوروبا. أما الشرق الأوسط فكان مسألة مختلفة تماماً، وتبرز الوثائق التي أزيل طابع السرية عنها في الولايات المتحدة قيام صدام حاد حول المقترحات الأميركية من أجل تعاون عسكري واستخباراتي غربي واسع في حال اندلاع حرب في المنطقة. وبشكل خاص، فقد اقترح الأميركيون أن تعمل القيادة العليا للحلفاء في الشرق الأوسط تحت إدارة لجنة قيادية «ربما ضمت أعضاء فرنسيين وأتراكاً في هذه الحال»، ولكن السير جون سينكلير، مدير الـ «إم. آي٦ »، أخبر الأميركيين خلال زيارة قام بها إلى واشنطن في العام ١٩٥٠ بأن «هناك مضامين ليست الأجهزة السرية البريطانية مستعدة لإلزام نفسها بها»[١١]. وطالب البريطانيون بترتيب منفصل مع الأميركيين في هذه المنطقة، وحصلوا على ذلك. وبدأ قسم «تخطيط الحرب». في الـ «إم. آي. ٦» (والذي ألغي منذئذ) بالعمل فوراً تقريباً في وضع خطط العمليات المستورة لتنفيذها خلال الحرب.

وكذلك فإن أزمة السويس، التي أدت إلى تصدع في سلسلة طويلة من الروابط السياسية والدفاعية، أساءت إلى العلاقات بين الـ «إم. آي ٦» والـ «سي. آي. اي»، ولكن ليس بقدر الإساءة التي أدى إليها انكشاف فيلبي وجورج بليك، حيث أصبحت الكفاءة المهنية للـ «إم. آي٦» موضع شك جدي، وتدنت أهليتها للحصول على تقارير الـ «سي. آي. اي» إلى أدنى مستوى لها في أي وقت مضى. وربما كان في العرض البريطاني للمشاركة في استغلال، على مستوى التساوي (مع الأميركيين)، للكولونيل أوليغ بنكوفسكي من الاستخبارات العسكرية السوفييتية دليل على المديات البعيدة التي كان البريطانيون مستعدون للذهاب إليها لاستعادة ما فقدوا من حظوة عند «أبناء العم». ووافقت الـ «سي. آي. اي»، على أساس تقاسم النفقات مناصفة، ولكنهم قاموا كعادتهم بمحاولات مكررة لإزاحة الكولونيل من دائرة السيطرة البريطانية، ولم يحبط هذه المحاولات إلا انحياز الكولونيل العنيد إلى البريطانيين. وأمثال هذه المحاولات هي من

* المجموعات «E»، سميت كذلك نسبة إلى جهاز الاستخبارات النرويجي Etterretingstjenesten.

الأمور المعتادة بين هيئات الاستخبارات المتحالفة، بالرغم من عدم وجود آليات رسمية بين الوكالات الغربية. أما الاستخبارات السوفييتية «كي. جي. بي» فتحتفظ لنفسها بحق السيطرة على أي عميل تجنده استخبارات الكتلة الشرقية الأخرى، التي في كل منها ضابط من الـ «كي. جي. بي» يعمل كأحد مساعدي رئيسها.

وقد نظمت الـ «إم. آي ٦» مع الـ «سي. آي. اي» برنامج ارتداء مشترك أدى في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦ إلى وصول طيار من القوات الجوية الحمراء (أي السوفييتية) إلى اليابان على متن طائرة من طراز «ميغ ٢٥» أو «فوكسبات» (كما يسميها الغربيون). وكان عميل الـ «إم. آي٦» قد قام بالخطوات الأولى بعد مراقبة للطيار دلت على شعوره باستياء ناجم عن بطء الترفيع وعدم الانسجام العسكري[١٢]. وكذلك، فقد تعاونت الوكالتان في رصد التطويرات النووية، سواء في الاتحاد السوفييتي أم لدى الأعضاء المحتملين للنادي النووي، مثل إسرائيل وجنوب أفريقيا والباكستان. والأمر الغريب هو أن الاستخبارات العسكرية، وبالرغم من قلق الغرب من القوات السوفييتية، وما يتبع ذلك من تشارك في المصالح، تبدو أقل جودة في التنسيق فيما بينها. وفي العام ١٩٨٠، وبناء لتحريض من «وكالة استخبارات الدفاع» الأميركية، أنفقت وكالات استخبارات أميركية عدة حوالي ٩ ملايين جنيه استرليني للحصول على معلومات عن عيارات مدافع الدبابات السوفييتية الجديدة، بلا جدوى. واستناداً إلى التقرير نفسه[١٣]، فإنه تم الحصول على التفاصيل من البريطانيين عند طلبها، الذين كانوا قد حصلوا عليها وعلى صور لحجرة القيادة وعلى كتيبات المعلومات التقنية بكلفة بلغت ٢٠٠ جنيه استرليني. وبشكل عام، فإن ترتيبات الارتباط الجيدة تبقى أكثر أهمية بالنسبة إلى الوكالات الأصغر، مثل الـ «إم. آي٦»، لأنها تصبح من دون هذه الترتيبات عاجزة عن الحصول على معلومات عن مناطق تكون فيها أكلاف إقامة المحطات وتشغيلها مانعة، وفي الحالة البريطانية، فإن هذا الوضع يشمل أجزاء من الشرق الأقصى.

ومن المعترف به أن منطقة أميركا اللاتينية هي أرض خاصة، بدرجة أو بأخرى، بالـ«سي. آي. اي» وحدها، وليس هنالك في هذه المنطقة غير ضابط ميدان واحد تابع لـ «إم. آي .٦». كما أن النشاط السوفييتي فيها هو في حدوده الدنيا. وأما في الشرق الأقصى (باستثناء الصين، حيث توجد فيها شبكة جيدة للـ «إم. آي ٦») فيعتمد البريطانيون سواء على الـ «سي. آي. اي» أم على «هيئة الاستخبارات السرية

الاسترالية». ولجنة هوب حول الاستخبارات والأمن، التي قدمت تقريرها إلى الحكومة الأسترالية في العام ١٩٧٧، وضعت نوع المعلومات التي كانت الـ «إم. آي ٦» تقدمها بالمقابل على أنها تشمل(١٤):

«توجيهات الحكومة المركزية الصينية كما تظهر في مناقشات المحافظات وردود الفعل عليها. ونوايا الحكومة المصرية، والإفادة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية في الهند وبنغلادش والباكستان، بما في ذلك العلاقات الهندية ـ السوفييتية».

والاتفاقات العامة القاضية بألا تعمل استخبارات دولة حليفة ما في أراضي أو مناطق نفوذ دول حليفة أخرى من غير ترتيبات مسبقة بينها، كانت قد وضعت في وقت مبكر من حياة الـ «سي. آي. اي»، ولكن يبدو أن تفسير الوكالتين لأمثال هذه الاتفاقات هو أنها قد وجدت لكي تخرق. ويقول العديد من ضباط الـ «سي. آي. اي» السابقين أن التسلل إلى داخل الحكومات الغربية وأجهزة الاستخبارات التابعة لها هو إجراء أميركي عادي.

هناك حوالي ٧٠ من ضباط الاستخبارات الأميركية يتخذون من لندن قاعدة لهم، وهم من ضباط الـ «سي. آي. اي» و «وكالة الأمن القومي». وتدير «وكالة الأمن القومي» نقاط استماع عديدة في بريطانيا، بعضها ورد ذكره سابقاً. أما الـ «سي. آي. اي» فلها محطة داخل السفارة تهتم بشكل رئيسي بالارتباط، ويحتمل أن يكون لها مكتبان آخران. والمفهوم أن أحد هذين المكتبين، وهو موجود في لندن، يعمل كمقر لقيادة الوكالة في أوروبا الغربية، وكان قد انتقل من باريس في مطلع السبعينات. أما الآخر فموجود خارج لندن، ويوصف بكونه «قاعدة للتدريب والتخطيط للنشاطات التخريبية في افريقيا»(١٥).

ويعود تدخل الـ «سي. آي. اي» في السياسة البريطانية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان حزب العمال قد انتخب على أساس برنامج يدعو إلى اصلاح اجتماعي مكثف في الداخل وإلى تعايش سلمي مع الاتحاد السوفييتي في أوروبا. وسعى الجناح اليميني النافذ للحزب إلى جعل النضال المضاد أولويته الرئيسية نظراً لخشيته من انتشار النفوذ الشيوعي. وكان التمويل المستور للاتحادات الطلابية والحركات النقابية الدولية قد بدأ في هذا الوقت تقريباً. ونظم اليمين نفسه حول صحيفة «سوشاليست كومنتري»،

التي أنشأها في الأساس اللاجئون من ألمانيا الهتلرية، ولكن أعيد تنظيمها في العام ١٩٤٧ لتلائم تغيرات الظروف. وأصبحت «سوشاليست كومنتري» الناطقة الأهم باسم هذا الجناح، الذي نمت ثقته بالنفس كما نما نفوذه في ظل الزعيم العمالي الجديد هيو غيتسكل. وفي العام ١٩٥٣ أطلقت المجلة الشهرية «إنكاونتر»، وهي مجلة موجهة إلى الاشتراكيين الديموقراطيين الأوروبيين، برئاسة تحرير إيرفنغ كريستول، الذي كان قد عمل في إحدى المطبوعات المعادية للشيوعية، الأميركية الأصل، وتدعى «نيو ليدر»*. وكانت «إنكاونتر» عبارة عن شراكة أنكلو - أميركية تتعلق، في جانبها البريطاني، بالمحترم سي. ٣. «و«مونتي» وودهاوس، وهو من مخضرمي العمليات المستورة، وكانت له خبرة في اليونان وفي المفاوضات الاحتيالية مع الـ «سي. آي. اي.» التي سبقت عملية آجاكس[١٦] (أنظر الصفحة ١٥٩ من هذا الكتاب). واستخدمت المجلة الكثيرين من العاملين والكتاب في «سوشاليست كومنتري» وتبادلت معهم المرافق والتسهيلات. وظهر مقال بعنوان «افريقيا والديمقراطية» بقلم ريتا هندن - وهي إحدى محبذات «سوشاليست كومنتري» للحرب الباردة - في الصحيفة نفسها، ثم نشر ثانية من قبل «إنكاونتر» في سلسلة من النشرات. وكان ممول «إنكاونتر» هو «المؤتمر من أجل حرية الثقافة»، الذي هو واجهة للـ«سي. آي. اي» كشفت في العام ١٩٦٧. وكانت كل من «سوشاليست كومنتري» و«إنكاونتر»، والأخيرة بشكل خاص، تشكل سلاحاً هاماً بالنسبة لليمين في معاركه حول الدفاع، وخصوصاً حول موضوع إعادة تسليح ألمانيا، وحول التأميم خلال الفترة الطويلة لوجود العمال في المعارضة.

وبينما كان الأميركيون يعملون على تعزيز ودعم موقعهم هذا للحرب الباردة داخل حزب العمال عبر صحفه، كانوا هم أنفسهم يتخذون، وفي الوقت نفسه، خطوات لنسف المعارضة. وفي إحدى المناسبات أخذت هذه المحاولة شكل التهديد الصريح. وكانت إعادة تسليح ألمانيا تشكل في حينه المظهر المركزي لسياسة الولايات المتحدة في أوروبا. وأدت المعارضة القوية لهذا الاتجاه في كل من فرنسا وألمانيا إلى أن يصبح موقف حزب العمال البريطاني حيوياً ومحورياً. يومها كانت صحيفة «سيتيزن»، وهي صحيفة الجناح اليساري المدعومة من الحزب والتي يبلغ توزيعها ثلاثة أرباع المليون نسخة، تقف بصرامة ضد إعادة التسليح. وفجأة، طرد رئيس تحريرها المساعد وعدد من أبرز

* مراسل «نيو ليدر» في لندن خلال الخمسينات كان: دنيس هيلي.

صحافييها بعد ضغوط مورست على مجلس إدارة «رينولدز نيوز»، الشركة المالكة للصحيفة، من قبل قيادة حزب العمال. وتبديل هؤلاء أدى إلى تغيير خط الصحيفة إذ صارت تدعم المشروع الأميركي. والواقع أن مصدر هذه المناورات كان واشنطن، التي أوضحت لزعماء حزب العمال، عبر سفارتها في واشنطن، أنه إذا لم يقم الحزب بدعم مشروع إعادة تسليح ألمانيا ـ ودور «سيتيزن» هنا كان هاماً ـ فإن الدعم المقدم إلى الحزب سيتأثر، مما سيهدد احتمال وصول حكومة عمالية إلى السلطة.

ودور الاستخبارات البريطانية في هذه الأمور، باستثناء حالة «إنكاونتر»، ليس واضحاً. والمؤكد أنهم لم يفعلوا إلا القليل، إن كانوا قد فعلوا شيئاً، لمنع التدخل الأميركي. والمراقبة الروتينية لكل السفارات، بما فيها تلك الأميركية، كان يمكنها أن تكشف الاتصالات بين سياسيي حزب العمال والمسؤولين الأميركيين. وفي الواقع، فإن الاستخبارات البريطانية كانت تبادل المعلومات عن المواضيع البريطانية بمواد أخرى.

والتحقيقات التي أجراها الكونغرس الأميركي في نشاطات الـ «سي. آي . اي»، في منتصف السبعينات، أثارت اهتماماً كبيراً في بريطانيا. والطريقة التي استخدمتها لجان الكونغرس في استصدار قرارات إحضار للحصول على وثائق الوكالة أدت ببعض المسؤولين البريطانيين إلى حجب تفاصيل المصدر في تقارير الارتباط التي صارت تقدم برسم «الإعارة» فقط لتجنب تدقيق اللجان فيها. وأكثر من ذلك، فقد نمت في بريطانيا نظرة ترى أن تماسك الـ «سي. آي. اي» أصبح مهدداً نتيجة لكشف ممارسات الـ «سي. آي. اي» في كتب ألفها ضباط سابقون في الوكالة، وخصوصاً فيليب آغي («داخل الشركة») وفيكتور ماركيتي («ال «سي. آي. اي.» وعقيدة الاستخبارات») ولاحظت صحيفة «التايمز»(١٧) أن هذه التطورات كانت نتيجة لصدامات شخصية، رغم أن هذه الصدامات لم تكن ببروز تلك القائمة بين وزارتي الخارجية البريطانية والأميركية.

وفي الوقت نفسه، كانت هنالك إشاعات متكررة الانتشار حول استياء الـ «إم. آي. ٦» من عمليات الـ «سي. آي. اي» داخل بريطانيا، والتي لم تكن هذه الأخيرة تعلم بها. ووجدت الـ «إم. آي. ٦» أنها لم تنذر مسبقاً ببعض عمليات المراقبة التي كانت الـ «سي. آي. اي» تقوم بها في بريطانيا في منتصف السبعينات، وانتقاماً لذلك، أكدت الـ «إم. آي ٦» لجماعة من أعضاء البرلمان من الجناح اليساري لحزب العمال أن لائحة تضم أسماء عشرة ضباط من الـ «سي. آي. اي» العاملين في لندن، كان فيلبي قد زود

البرلمانيين بها، هي لائحة صحيحة.

وقد أضاءت أحداث جنوب الأطلسي بعض جوانب التعاون الاستخباراتي الانكلو ـ أميركي، وتكاد كل الانطباعات تؤكد ذلك. وقد يكون من السابق لأوانه تقدير النتائج الناجمة عن كشف جوفري برايم كعميل سوفييتي داخل «قيادة الاتصالات الحكومية»، ولكن هناك تقارير، سابقة في تاريخها، عن سلسلة من الاختلافات حول الشرق الأوسط، حيث كان البريطانيون يستغلون على ما يبدو عجز الـ «سي. آي. اي» عن التحرك هناك، الناجم عن الدعم المطلق لإدارة ريغان لاسرائيل.

وكان البريطانيون يخشون منذ مدة تحرك الأميركيين باتجاه حكومة لهم أكثر انفتاحاً، ليس فقط بسبب خطر الانكشاف، بل أيضاً خشية تأثير الصدمة في حفز الضغط من أجل تشريع مماثل في المملكة المتحدة، كما خشيت قيام حملات ضد قوانين الأسرار الرسمية وتجنب القضاء، وضد المذكرات D وبقية أشكال مراقبة الممتلكات. والكثير من المؤلفات التي ظهرت أخيراً عن الاستخبارات البريطانية اعتمد على وثائق كشفت بموجب قانون حرية المعلومات الأميركي، مما أدى إلى ضغوط مارستها لندن لوضع بعض القيود على تطبيق هذا القانون. والأمر المثير للسخرية هو أن أقوى مجموعة ضغط عملت لصالح صدور هذا القانون قبل إقراره في العام ١٩٧٤ كانت مجموعة مجتمع الأعمال، الذي كان يخشى السلطات المتنامية للحكومة المركزية.

على العموم، وفيما يخص أوروبا، كان التعاون الاستخباراتي معها لا يشكل، بالنسبة للبريطانيين، أكثر من أولوية ضعيفة. ونظراً لميل حكومات ما بعد الحرب (البريطانية) إلى إقامة العلاقات مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة) في إطار العلاقات الانكلو ـ فرنسية، وللازدراء والشك اللذين تعامل الاستخبارات البريطانية بهما مثيلتها الفرنسية، فإن عدم اهتمام بريطانيا بالتعاون الاستخباراتي مع أوروبا لم يكن ليثير الدهشة. وبعد انضمام بريطانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية كان لا بد لهذا الموقف أن يتغير. وكانت بعض الجهات في المؤسسة البريطانية، وخصوصاً وزارة الخارجية، قد تمسكت باستمرار بكون إمكانية التعاون السياسي داخل الإطار الأوروبي هي بنفس أهمية الترتيبات الاقتصادية الأساسية للجماعة. و«الاتفاقية الأوروبية حول الإرهاب»، التي صادقت عليها دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩، تشكل قاعدة قانونية لتبادل المعلومات والتقنيات بين

قوات الشرطة ووكالات الاستخبارات للدول الأعضاء في الجماعة. ويشترك ممثلو الاستخبارات البريطانية في «مجموعة كيلوواط» التي تضم ١٤ عضواً*، وهي مجموعة تهتم بشكل خاص بنشاطات رجال حرب العصابات العرب. ومن الواضح أنه كان هناك شعور بالحاجة إلى بعض التعاون في أوروبا، على المستوى الميداني، بعد أن أطلقت الشرطة الألمانية النار على يين ماكليود، وهو ضابط استخبارات بريطاني متسلل إلى جماعة بادر ـ ماينهوف بحثاً عن أية علاقات محتملة لهذه الجماعة بالجيش الجمهوري الإيرلندي. وكانت فرق من «خدمات الطيران الخاصة» تقوم بتدريب القوات الخاصة في عدة بلدان أوروبية، بما في ذلك إيطاليا، حيث عملت هذه الفرق مع الشرطة ومع سلاح الـ «كار ابينييري» شبه العسكري ضد «الألوية الحمراء».

وهنالك كذلك اتفاقات بين بريطانيا وبعض البلدان الأوروبية حول تبادل استخبارات الإشارات، ولكن على مستوى أدنى بكثير مما ورد في معاهدة استخبارات الإشارات الأصلية. وهذه الترتيبات التي وضعتها البلدان المسماة «واسب» (WASP: البروتستانت الانكلو ـ ساكسون البيض) في آخر الأربعينات، ما زالت تسيطر على ارتباط الاستخبارات البريطانية. وكان منطق تلك الأيام واضحاً، فقد أوكلت إلى بريطانيا مهمة أن تكون الساعد الأيمن الأكبر لأميركا في تنفيذ الخطة الأميركية من أجل نظام عالمي جديد. وبالرغم من أن هذه العملية كانت قد استكملت منذ زمن طويل، فإن مؤسسة الاستخبارات البريطانية لم تستجب للتحولات الطارئة تالياً على الأجواء الدولية التي أعادت، وإن ببطء، تحديد الأولويات والمنظورات لدوائر الحكومة الأخرى. ولكن الفوائد الصافية لمعاهدات «واسب»، إذا كانت هنالك فوائد، لا يرجح أن تكون أكبر من عدم الانسجام الأساسي بين سياسة ارتباط الاستخبارات الموجهة باتجاه الولايات المتحدة، والسياسة الدبلوماسية والتجارية الأرثوذكسية التي تنظر بالدرجة الأولى وقبل كل شيء باتجاه أوروبا. وكذلك فإن تلك المعاهدات تحتوي على آليّة تمكّن الدولة الأميركية والمتعاونين معها من البريطانيين من تقييد وإدارة التجديد السياسي في المملكة المتحدة.

أمن المستعمرات وإنهاء الاستعمار

صليبية ما بعد الحرب ضد السيطرة الشيوعية على المستعمرات البريطانية بدأت في

* دول المجموعة هي: بلجيكا وكندا والدانمارك وفرنسا وإيرلندة وإسرائيل وإيطاليا واللوكسمبورغ وهولندة والنروج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة وألمانيا الغربية.

الملايو، التي اجتذبت ثرواتها المعدنية (وخصوصاً القصدير والمطاط والحديد) استثمارات بريطانية كبيرة إلى شبه الجزيرة بالترافق مع الاستعمار. وكان الطلب الياباني على فلزات الحديد، الضرورية والأساسية لإعادة بناء الاقتصاد الياباني الذي دمرته الحرب، يلبى كله من المناجم الموجودة في الملايو. وإلى الجنوب، كانت جزيرة سنغافورة تستضيف مقر قيادة كل القوات البريطانية شرق السويس.

وكل هذا كان مهدداً من قبل ثوار الحزب الشيوعي للملايو المدعوم من الصين، الذي بدأ حملة مسلحة ضد السلطات البريطانية في حزيران (يونيو) ١٩٤٨، يشير إليها البريطانيون بتعبير «الطوارىء». ويشار إلى هزيمة الحزب الشيوعي للملايو على أنه النجاح العملي للنظرية البريطانية المضادة للثورة، إذ أن هذه النتيجة ـ هزيمة الثوار الشيوعيين ـ لم تكن نتيجة فقط لنسف القاعدة السياسية للثوار بتصويرهم على أنهم مهاجرون صينيون مشاغبون، بل أيضاً نتيجة لادخال إصلاحات سياسية ولوجود هيكل استخباري فاعل. وكانت «هيئة أمن الملايو» التي أنشئت قبل سنتين واتخذت من سنغافورة مقراً لها تغطي كلاً من سنغافورة والملايو. وخلال السنوات التي سبقت الأزمة، بدأت «هيئة أمن الملايو» تحقيقاتها حول الحزب الشيوعي للملايو من لا شيء تقريباً. وقد تعرقل عملها نتيجة لتمنع «إدارة التحقيق الجنائي» التابعة للشرطة، التي كانت تملك كل المعلومات المتوفرة، عن تقديم هذه المعلومات.

وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها، فقد توقعت «هيئة أمن الملايو» بدقة احتمال قيام ثورة يقودها الحزب الشيوعي للملايو. وكان الدليل القاطع قد جاء من رصد مناقشات جرت في مؤتمر للشيوعيين الآسيويين عقد في دلهي برعاية سوفييتية. وعلى العموم، فإن «هيئة أمن الملايو»، لم تكن قادرة على إقناع الحكومة بصحة معلوماتها. وعندما اندلع القتال وُجِّه اللوم إلى الهيئة على سوء استعداد السلطات لمواجهتها، فحلت، وأنيط دورها بالفرع الخاص، الذي كان يومها فرعاً من «إدارة التحقيق الجنائي».

وسعى مدير العمليات، الليوتننت كولونيل بريغز إلى تقوية وتوسيع الفرع. وأُحضر السير هيو جنكينز من الهند للإشراف على التغييرات. وأدت العلاقات السيئة مع هيكل جهاز الشرطة إلى جعل التقدم صعباً بالنسبة لجنكينز، فاستقال بعد سنة. ثم سرعان ما غادر بريغز المنطقة إذ كان يعاني من صحة متدهورة. وحل محله مدير سابق

للاستخبارات العسكرية، هو الجنرال جيرالد تمبلر، الذي كانت خبرته في هذا المنصب قد علمته قاعدة أساسية من قواعد العمليات المضادة لحرب العصابات:

«إن من سينتصر في «الطوارىء» هو نظامنا الاستخباراتي، هو فرعنا الخاص»[18].

وعهد إلى نائب مدير الـ«إم. آي. ٥»، جاك مورتون، بمهمة إعادة تنظيم «الفرع الخاص». وكانت توصيته الرئيسية تقول بفصل «الفرع الخاص» عن «إدارة التحقيق الجنائي». وأعطى تمبلر لهذه التوصية الأولوية المطلقة في التجنيد والتمويل، وأصبح ضابط شرطة الملايو غاي مادوك رئيساً للادارة الجديدة.

في الوقت نفسه، جرى تكثيف حملة الدعاية ضد الشيوعيين، واستخدام وحدات العمليات النفسية العسكرية على الأرض مدعومة ببرنامج أوسع تديره من سنغافورة الـ «إم. آي ٦» و«إدارة أبحاث المعلومات» التابعة لوزارة الخارجية. وأجرى عالم النفس ف. هـ. لا كين دراسة، بناء على طلب من «مؤسسة أبحاث الجيش العملاتية»، استنطق خلالها ٤٣٠ ثائراً معتقلاً، ووجد أن حوالي ثلث هؤلاء كان مؤمناً بالشيوعية، أما ثلثا البقية فكانت قد جذبتهم الوعود بحياة مادية أفضل أثناء القتال. هذه النتيجة غير المتوقعة تقريباً أوحت للاكين بأن هذه المجموعة ـ التي تمثل ٤٧ بالمئة من المجموع ـ يجب أن تكون الهدف الأول للعمليات النفسية[19]. وأحضر هيو كارلتون ـ غربن، الذي أصبح فيما بعد مديراً عاماً لـ «هيئة الإذاعة البريطانية» ليجدد «هيئة معلومات الطوارىء الحكومية». ووضع غرين مجموعة من المهمات لخدمات المعلومات تشمل ما يلي:

١) رفع معنويات السكان المدنيين وتشجيع الثقة بالحكومة ومقاومة الشيوعيين بما يضمن زيادة تدفق المعلومات الواردة إلى الشرطة.

٢) مهاجمة معنويات أعضاء مجموعات الثوار ومؤيديهم، ودق إسفين بين القادة والأفراد، مما يشجع على الارتداد وينسف إصرار الشيوعيين على متابعة النضال.

٣) خلق إدراك لقيم الطريقة الديموقراطية للحياة التي هددتها الشيوعية الأممية.

وضاعف غرين عدد أجهزة العرض السينمائي ومكبرات الصوت لنشر الدعاية الحكومية، ووضع ٥٠٠ جهاز راديو في القرى، وعين «مراقباً» لإذاعة الطوارىء».

وبـالاشتراك مـع إذاعة المـلايو، تمكن المـراقب من زيادة بث بـرامج الإذاعـة المضـادة للشيوعية انسجاماً مع تخطيط مـدير العمليـات. ولتشجيع المـرتدين، زيـدت مكافـآت الاستسلام بنسبة ٣٠ بالمئة، وتم توفير كميات كبيرة من المال لـ «الفرع الخاص» لتشجيع المخبرين، وطبعت المنشورات بالملايين لإحباط معنويات الثوار.

أما الاتصالات مع داخل الخلايا الشيوعية فكانت نادرة، لأن هـذه الخلايـا كانت تعمل بعيداً في أعماق الغابات. وكانت المصادر الوحيدة للمعلومات التي يمكن الوصول إليها هي أولئك الموظفون المدنيون ، الـ «مـين يوين»، الـذين كان عـدد كبير منهم من «المنقلبين» (أي الشيوعيين المرتدين) الذين جنّدهم «الفرع الخاص» كعملاء في الموقع.

واستخدم «الفرع الخاص» طريقة نموذجية «لقلب» هؤلاء: فعند تحديد أحدهم كهدف، كان الفرع يقوم بجمع الأدلة على مشاركته في النشاطات غير المشروعة. وفي الوقت المناسب يعتقل عميل المستقبل ويواجه بالتفـاصيل التي جمعهـا الفرع عنـه. وإذا كـانت هنالـك حاجـة مورس بعض الضغط الإضـافي للتـوصـل إلى «قلبـه». وكـانت المعلومات الأفضل بالنسبة للفرع هي تلك المتعلقة بمـواقع الإمـدادات ونقاط الاتصـال والتبـادل، وكيفية وصـول الرسـائل، ومخـابىء الطعـام والـذخيـرة، ومصـادر الإمـداد والتحويل، ومعرفة القادة. وأحد التكتيكات الأكثر نجاحاً التي لجأ إليها الفـرع كانت البحث الـدقيق عن الأشخاص الـذين يغادرون القـرى الواقعـة عند أطـراف الغابـة. والاكتشافات العديدة للإمدادات بالطعام، الذي كان يهرب إلى الثوار، أدت إلى عرقلة فاعلية هذه الإمدادات. وكانت تكتشف في العادة حيل مثل إخفاء الرز في هيكل دراجة هوائية. ومع تنامي يأس الثوار، بدأ هؤلاء بالخروج من الغابة بحثاً عن الطعام. وكثيراً ما اكتشف الثوار أن قرية غنية بالإمدادات في الظاهر لم تكن غير مصيدة أقامهـا «الفرع الخاص». وفي الواقع، فقد تم طرد الكثير من سكان القرى العاديين من بيوتهم ونقلهم إلى مـراكز سكانيـة في ظـل مـا وصفتـه السلطات الاستعمـاريـة ببـرنـامـج «القـرى الاستراتيجية».

وكان الفرع محظوظاً بأن يضم بين أفراده واحداً من أقـدر ممارسي عمليـة «القلب» هذه، وهو ايفان ديفيز، الذي كان ذات مرة حارساً شخصياً لتشرشل، وقد تدخـل في الأعمال المضادة للثورة خلال معظم فترة «الطوارىء»، ولكن عمليته الأكثر نجاحاً كانت قد تمت خلال المراحل الأخيرة. وكان ديفيز قد أرسل خصيصاً للتعامل مع قائـد للثوار

مثير للمشاكل بشكل خاص، هو غـوه بينغ تون. وكان غـوه يقود مجموعة تسيطر على إقليم جوهور في جنوب غرب الملايو، وقـد فشلت كل المحـاولات السابقـة لنزع هـذه المنطقة من إطار سيطرته. ونجح ديفيز في تجنيد واحد من أكثر رجال غوه حيـازة لثقته، يعرف باسم رافن. وزود رافن الفرع بمعلومات عن مـوقع وجـود غـوه، عميقـاً داخل الغابة، فتم تدمير معسكره بهجوم للطيران من ارتفاع منخفض. وقتل غوه خلال الغارة. وعاد ديفيز إلى انكلترا، حيث عمل في مكتب افريقيا الـ«إم. آي. ٥».

وكانت الملايو أيضاً أول أرض اختبار لـ «خدمات الطيران الخاصة» في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت السرية M من الكتيبة ٢١ من «خدمات الطيران الخاصة» قد أرسلت إلى الشرق في العام ١٩٥٠ لتشارك في الحـرب الكوريـة، ولكن عندمـا قام بدورهم المفترض رجال القبعات الخضر الأميركيون، حولت القطعة إلى الملايـو، حيث وضعت تحت قيادة مايك كالفرت الذي قاد قبلاً «كشافة الملايو». وقد استخدمت هذه الوحدة في البداية لمساعدة «قوة شرطة الميدان» في القيام بدوريـات عند أطـراف الغابـة وحراسة حصونها. ومع تقدم الحرب، أصبحت «خدمات الطيران الخاصة» وحدة هامة في عملية جمع المعلومات، وخصوصاً في إقليم تمنغور في شمال الملايو. وقد قضى رجال هذه الوحدة أربع سنوات في هذه المنطقة، ولم يغادروها إلا في العام ١٩٥٧. وأصبحت الوحدة كذلك شهيرة بممارسة عرفت باسم «قفزة الشجـرة»، حيث كانت مجمـوعة من أفرادها تسقط بالمظلات في منطقة غابية عـلى أمل أن تعلق المـظلة بالأشجـار فيستطيـع المظليون النزول إلى الأرض بسلام. ولكن قفزة الشجرة هذه أوقفت بعد اكتشاف أنه لا بد من إصابة واحدة جدية على الأقل في كل قفزة. وقد سحبت وحدة «خدمات الطيران الخاصة» رسمياً من الملايو في العام ١٩٥٩، قبل قليل من النهاية الفعلية للحرب. ويقدر أن حوالي ٥٠٠ من الثوار، بقيادة المحارب القديم البريطاني التدريب تشـين بينغ، قـد عبروا الحدود الغابية إلى تايلاندة واختبأوا هناك. ومنذ ذلك الحين، وهم يظهرون دورياً ليشنوا هجماتهم في شمال وجنوب شبه الجزيرة. وقد بقي فصيل من «خدمات الطيران الخـاصة» في البـلاد بعـد العـام ١٩٥٩، واستنـاداً إلى مجلة «فـار إيست إيكـونـوميـك ريفيو»[٢٠]، فإن الحكومة الماليزية طلبت منهم المغادرة في العـام ١٩٧١. ولكن المصادر العسكرية تؤكد أنهم كانوا ما زالوا يقاتلون عند الحدود التـايلانـدية في صيف ١٩٧٣. وتضيف المصادر نفسها أنهم قد عملوا، تحت رعاية «لجنة الحدود المشتركة» على جـانبي الحدود، حيث كانت تنشط، إلى جانب شيوعيي الملايو، «منظمة تحرير باتاني الموحدة»،

وهي حركة انفصالية مسلمة. ويدعي الجنود البريطانيون في قبرص أنهم رأوا جثث رجال قتلى من «خدمات الطيران الخاصة» في طائرة كانت تتزود بالوقود في قبرص، وهي في طريقها من بينانغ في غرب ماليزيا إلى بريطانيا. وفي العام ١٩٧٥، بدت وزارة الدفاع غامضة في ردها على أسئلة طرحت في مجلس العموم حول ما إذا كان رجال «خدمات الطيران الخاصة» ما زالوا يعملون في ماليزيا.

وانتصار البريطانيين في الملايو منحهم هيبة ملموسة. وصارت هناك نظرية «المدرسة البريطانية» المضادة للثورة، وهي نظرية تقوم على عدد من المبادىء البسيطة، والمبدأ الأول هو أهمية وجود خدمة مدنية مخلصة وكفوءة، والمبدأ الثاني هو بساطة وتنسيق التنظيم لتسهيل العمل السريع والحاسم، والمبدأ الثالث والأخير، الذي لا يتعب تمبلر من تكراره، هو وجود هيكل استخباراتي فاعل ومكرس لعمله. وهناك عدد من العوامل الإضافية التي اعتبرت خاصة بالملايو، بالرغم من أهميتها. وكان الخبراء البريطانيون تواقين إلى تجربة نظرياتهم ثانية، فذهبوا فيما بعد إلى فييتنام، بقيادة السير روبرت تومبسون *، باسم «البعثة الاستشارية البريطانية». وبالرغم من تأثير المقترحات البريطانية، فإنها لم تؤخذ بحذافيرها، وهو ما ساهم ـ كما يقول البريطانيون ـ في الهزيمة الأميركية في النهاية.

ومثلت افريقيا مشكلة أكبر وأكثر مدعاة للارتباك. فالأمر هناك لم يكن يتعلق بالقتال مباشرة ضد الشيوعية، بالنسبة للبريطانيين، ولم يكن باستطاعتهم الزعم أنه كذلك. فالسنوات الطويلة من الاحتلال الاستعماري أنتجت حركات وطنية ليس لدى السلطات الاستعمارية في النهاية من مضاد لها. وكما أوضح قبلاً، فإنه لم تكن للأميركيين مصلحة، أياً كانت، في دعم النظام الأمبراطوري، وكان على البريطانيين أن ينهوا استعمارهم عاجلاً أم آجلاً. وكانت الاستراتيجية (البريطانية) تقوم على أساس التنازل عن السلطة لحكام محليين يتمتعون بقاعدة سياسية قوية، متعاطفين مع بريطانيا والغرب، ولهم مناعة ضد الاقتناع بالوطنية «المناضلة» أو بالشيوعية. وكانت الحكومة البريطانية تأمل بإقناع الحكام الجدد بالإبقاء على موظفي الخدمة المدنية (البريطانيين) المهاجرين في إدارتهم.

---

* كان السير تومبسون رئيساً للبعثة حتى العام ١٩٦٥. ثم زار فييتنام بعد ذلك عدة مرات قبل أن يعين من قبل الرئيس نيكسون كمستشار خاص. وفي العام ١٩٧٨ دعي إلى روديسيا من قبل «مجلس التعزيز الروديسي»، وهي منظمة كان يرعاها نظام سميث. وأعلن عن وصوله باعتباره خبيراً في العمليات المضادة للثورة، وللأسف فإن ما قاله لمضيفيه في هذه المناسبة غير معروف.

وكان المسؤولون البريطانيون يعتقدون أن بإمكانهم الإبقاء على ٢٠ ألف موظف مدني بريطاني موزعين في أنحاء أفريقيا، بعد التدقيق في أوضاع كل منهم بعناية من قبل الـ «إم. آي ٥» سلفاً. وكان يتوقع لتعيين أفارقة ملائمين في مناصب إدارية داخل الشركات البريطانية العاملة في القارة، وللسيطرة على المعونات الاقتصادية، أن يوجها الصناعة الأفريقية في الوجهة الأكثر ملاءمة للمصالح البريطانية، في حين يبدو في الظاهر أن الحكومات الأفريقية تقوم بتطوير صناعاتها بأنفسها. وأقامت أجهزة أمن المستعمرات وسلطات الاستخبارات عدداً من المنظمات للإشراف على المرحلة الانتقالية.

وكان التعليم من المواد الخام الأساسية، وقد شكل عقبة رئيسية. وكانت فلسفة الاستعمار تقوم على أساس القول بأن تعليم الأفارقة سيثير من المشاكل أكثر مما يحل منها، وإلى هذا، فقد كان يفترض بالأفارقة كونهم متخلفين طبيعياً. وقررت السلطات البريطانية إقامة الجامعات والكليات على أن يتم انتقاء الجهاز التعليمي بعناية لتدريب الأفارقة على المهارات التنظيمية والادارية، وإقناعهم خلال هذه العملية بالحاجة إلى التعاون مع الاستعماريين البيض. وهكذا أصبح البريطانيون في سباق مع الزمن لانتاج نسل ملائم من القادة (الأفارقة) قبل أن تطغى الحماسة الوطنية.

وفي المناطق الوسطى والشرقية من القارة الافريقية، كان وجود أعداد كبيرة من المستوطنين البيض المتشددين، والمصرين على الحفاظ على أوضاعهم المميزة، قد شكل عامل تعقيد جدي في وجه الحكومة، التي كانت في الأساس متعاطفة مع المستوطنين وغير راغبة في إزعاجهم، على الأقل بسبب الرأي العام المحلي.

ويمكن العثور على مثال يوضح هذه المعضلة في مذكرات هارولد ماكميلان، حيث يورد نصيحة قدمها حاكم إستعماري لم تذكر هويته تقول إنه بالرغم من أن الوزراء الأفارقة لن يكونوا جاهزين إلا بعد عشر سنوات أو ما قارب ذلك، فإن الفشل في منح الاستقلال سيستدعي قمع الاضطرابات السياسية ووضع القادة الوطنيين خلف القضبان. وفي ظل هذه الظروف، لم يكن باستطاعة «التدريب» أن يستمر، ولا كان بالامكان توقع وصول الاستثمارات التي تضمن الاستقرار الاقتصادي. وكان استباق إفراغ وتخريب حملات الجماعات الوطنية يشكل مهمة أساسية لتجنب المجابهة المباشرة ولكسب الوقت. ومسؤولية هذه المهمات وقعت على عاتق «الفرع الخاص» في الشرطة.

وكانت أكثر قوات الشرطة الاستعمارية قد نظمت بشكل مشابه للشرطة الملكية

الايرلندية (التي كانت تقوم بمهمات الشرطة في إيرلندة منذ ما قبل ١٩٢٢) وكقوات شبه عسكرية، مدربة على السلاح وقادرة على القيام بعمليات شبه عسكرية. وكانت الانذارات المسبقة بوجود اضطرابات، أو المعلومات الدقيقة عن هوية مثيري الاضطرابات، المقدمة من «الفرع الخاص»، تمكن قوات صغيرة نسبياً من احتواء المشكلات المحلية. وكانت رقابة «الفرع الخاص» تشمل كل من يزعزع أو يهدد بزعزعة الوضع القائم. وكانت قائمة أهداف «الفرع الخاص» تضم قادة دينيين وأطباء سحرة، بالرغم من أن التركيز كان قد تحول في فترة ما بعد الحرب إلى الأحزاب الوطنية الناشئة والنقابات. وكان ضباط الفرع بالثياب المدنية يدونون ملاحظاتهم أثناء الاجتماعات ويراقبون عن قرب أي تلميح إلى الإثارة أو أي أمر غير مشروع. أما الذين كانوا يخرجون عن الخطوط المحددة، فكانوا يواجهون سلسلة من القوانين المتوفرة للسلطات التي لا بد أن تجد مبرراً لاعتقالهم. وكان النشاط الأمني والسياسي في كل مستعمرة يرتبطان أحدهما بالآخر عن قرب إلى درجة أنه بينما كان الحاكم يتلقى نصيحة من «الفرع الخاص» التابع له بمنع جماعة ما، قد يقوم، في الوقت نفسه، بتشجيع جماعة أخرى بنشاط. وامتدت العمليات الأمنية إلى أبعد من حدود تلك الأهداف الأكثر وضوحاً. ويوضح ضابط سابق في «الفرع الخاص» في نياسالاند كيف أن حقل مراقبتهم كان يشمل أيضاً الكنيسة:

«كان الدين في افريقيا الوسطى بديلاً للسياسة. وكان الدين يقدم هيكلاً بديلاً للطموح. وفي المالاوي، كنا نرصد الطوائف الدينية المختلفة بمجرد ظهورها، وكنا نراقب المنظمات الخارجية الراغبة بدعم الطوائف المنشقة، وخصوصاً المنظمات الأميركية منها. وكان للكنيسة الرئيسية في المالاوي ـ وهي كنيسة اسكتلندة التبشيرية ـ موقف مستقل، وكانت تعتبر «تقدمية». وكنا نراقبهم عن كثب، إذ كانوا يسيطرون كذلك على جامعة، وكانوا على علاقة بقبائل عديدة، ولذلك فقد كانوا يشكلون موقعاً مفيداً لاستقاء المعلومات»[٢١].

وكانت الكنيسة، وخصوصاً في نياسالاند، منخرطة بعمق في النضال الوطني. والكثير من «صبيتهم» الذين تدربوا لدى البعثة التبشيرية انتقلوا إلى واجهة النشاطات الوطنية، وعدم تبني الكنيسة لهم كان سيجلب لها قلة الاحترام بين تلامذتها السابقين. ولكن الكثير من رجال الكنيسة كانوا يؤمنون فعلاً بقضية الاستقلال وغالباً ما تصرفوا

كقوة تهدئة. ومع ذلك، فان عواطفهم، مهما جاء التعبير عنها مرناً، لم تكن لتجعلهم أعزاء على قلوب «الفرع الخاص». ولهذا، فإن موظف المستعمرات المدني السابق، السير تشارلز جيفريز يقول: «إن مهمة العمل المضاد (ضد الهدامين) لا يصبح أسهل من خلال الاعتراف بحقيقة أن سيئي النية يستخدمون أصحاب النوايا الطيبة كعملاء غير واعين لهم»[٢٢]. والواقع أن الفصل بين «قادة الحلقات» «وذوي النوايا الطيبة» لم يكن مهمة تشغل بال «الفرع الخاص». وكان الطرفان يوضعان تحت المراقبة، وكان هناك رد واحد على الاحتجاج يقول: «لو لم تخرق القانون لما كان لديك ما تخشاه».

وكذلك كانت النقابات تراقب بعناية. وكان الانشقاق الناجم عن الحرب الباردة في حركة النقابات الدولية، بين شرق وغرب، مسألة مثيرة للاهتمام:

«كان الانقسام بين «المؤتمر الدولي للنقابات الحرة» المدعوم من قبل أميركا، و«الاتحاد العالمي للنقابات» الموحى به من قبل روسيا. وكان كلا هذين التنظيمين يقدم للنقابيين الرحلات المجانية والأموال. وكان رصد «الفرع الخاص» يتم على أساس ضمان أن تبقى هذه المداهنة حرة من أية شروط بقدر ما تسمح بذلك حكومات المستعمرات. وكان المطلوب أيضاً تحديد مدى تأثير كل من «المؤتمر الدولي للنقابات الحرة» و«الاتحاد العالمي للنقابات» على سياسة النقابات (المحلية). ومعظم النقابات كانت تدار فقط بأموال مصدرها «المؤتمر الدولي للنقابات الحرة» و«الاتحاد العالمي للنقابات»»[٢٣].

وفي أكثر الأحيان، كان النفوذ الأميركي الممارس عبر «المؤتمر الدولي للنقابات الحرة» يشكل للحكومة الاستعمارية ازعاجاً مماثلاً لما يسببه نفوذ «الاتحاد العالمي للنقابات» المدعوم من روسيا. وفي تنافسه مع «الاتحاد العالمي للنقابات» على دعم افريقيا، كثيراً ما كان «المؤتمر الدولي للنقابات الحرة» يدعم النضال الوطني. وهذا ما جعل زيارات ممثلية مثاراً للشكوك في أعين «الفرع الخاص» الذي كان يضعهم قيد المراقبة الدقيقة.

وكانت سلسلة أهداف الاستخبارات طويلة بما يكفي للقيام ببعض العمل خارج نطاق «الفرع الخاص». وكانت الادارة الاستعمارية في الميدان، على كل مستوياتها، تقدم «تقارير استخبارات سياسية». وكذلك كان يطلب من ضباط الشرطة العاديين إعداد تقارير لـ «الفرع الخاص». وفي طانجانيقا، كان مستوى التقارير المقدمة على درجة من الفوضى اضطرت قيادة الشرطة إلى إصدار تعميم سري يحتوي على تعليمات بكيفية

كتابة هذه التقارير. ويحتوي على نصائح مفيدة مثل: «من الضروري أن تحصل من عميلك أو مخبرك على مصدره الذي حصل منه على المعلومات». وهناك تلميحات وأفكار أكثر وضوحاً مثل:

«إذا كان (ما أعطاه اياك عميلك) سرياً جداً، ولم يظهر على عميلك أنه يبالي إن احتفظت به لمدة نصف ساعة أو لأيام، فربما كانت الوثيقة زائفة قام بتحضيرها بنفسه، أما إذا أظهر قلقاً كبيراً على سلامة حمايتها، وأظهر رغبة في استعادتها بأسرع وقت، فهناك احتمال كبير بأن تكون الوثيقة صحيحة»(٢٤).

وكان يتوقع حتى من موظفي الحكومة، كالعاملين في المستشفيات، أن يساعدوا، وفيما يذكره موظف مدني استعماري منخرط في شؤون الأمن في زنجبار، أنه «إذا ما أصيب مناضل وطني، وكان عليه أن يذهب إلى المستشفى، فإن على الممرضين والأطباء أن يسجلوا أسماء الذين يأتون لعيادته». وكان السياسيون الوطنيون يتكلمون طويلاً عن نشاطات منافسيهم أمام المسؤولين الحكوميين وكانت ملاحظاتهم تسجل تباعاً في تقارير الاستخبارات السياسية الأسبوعية، وبعد ذلك في ملفات «الفرع الخاص». وكان الأطباء والمعلمون الأفارقة كثيراً ما يتكلمون أمام ضباط «الفرع الخاص» معتقدين أنهم من موظفي الشرطة العاديين، وكانت معرفة هؤلاء الدقيقة بالمجتمع الذي يعيشون فيه تلقى تقييماً عالياً. وكان المخبرون الفعليون يتلقون أجراً على معلوماتهم، أما بالنسبة لمسؤولي الأحزاب المناضلة الذين يحاولون تدوير مداخليهم برواتب ضئيلة فقد أثبت الاغراء كونه في حالات كثيرة كبيراً. وكانت المعلومات تأتي بثمن بخس نظراً لأن مستوى المعيشة الافريقي في معظم المستعمرات كان شديد الانخفاض. وكان لدى «الفرع الخاص» الكيني، في منطقة نغونغ ٧٥٠ جنيهاً لانفاقها على المخبرين، وقد وجد الفرع هذا المبلغ كافياً «إلا إذا كانت هناك ضرورة لتقديم مكافآت كبيرة». ومعظم المعلومات الواردة كانت لا تزيد عن مستوى الثرثرات والاشاعات إلا بقليل، وكانت مهارة «الفرع الخاص» تكمن في تقييم مصداقية مصادر هذه المعلومات. وهناك رسالة من مخبر وردت في بداية ثورة الـ«ماو ماو» تعطي فكرة عن نوعية هذه المعلومات ولهجتها:

«.. قال علناً إنه «الرجل الكبير» للـ«ماو ماو» في هذه الخلية أو في كياوا. ولكنه لم يفخر أبداً بأنه صاحب القَسَم»(٢٥).

وهذه الهرطقة استندت في حينها إلى ثرثرة عارضة التقطها المخبر من خلال عمله

كـطبيب. وكان المخبـرون كثيراً مـا يتلقون المـال فقط للتسكع خـارج المقرات المحليـة للحزب الوطني ومراقبة من يدخل ومن يخرج.

وكان من المعروف أنه لا يمكن الاعتماد على المخبرين المأجورين الذين كثيراً ما كانوا ينسجون قصصهم ليجعلوها تستحق ثمناً أفضل. وهناك قصة مشكوك في صحتها رواها ضابط سابق في الاستخبارات العسكرية، أوضح فيها كيف كان بامكان أحـد المخبرين أن يبيع المعلومات نفسها إلى «الفرع الخاص» وإلى الاستخبارات العسكرية وإلى الشرطة في آن معاً. ونظراً لأن الأجهزة الثلاثة كانت تفيد عن التطورات نفسها فقد افترض كونها صحيحة، وغالباً بنتائج كارثية. ولم تظهر حالات الخلل هذه إلا بعد أن تم تنسيق جمع المعلومات الاستخباراتية.

وكانت المعلومات التي يجمعها «الفرع الخاص» في كل مستعمـرة تمرر إلى «اللجنـة الأمنية» التي كانت تحمل أسماء مختلفة في المستعمرات المختلفة، ولكن وظيفتها الأساسية كانت واحدة. وقد أدرجت مسؤولياتها في مذكرة للجنة تنسيق الاستخبارات في غانا (التي كانت تسمى يومها ساحل الذهب):

(١) تـوفير الـوسـائـل التي يمكن بـواسـطتهـا تبـادل المعلومـات ذات الأهميـة الاستخباراتية السياسية والأمنية بين الجيش والادارة والشرطة.

(٢) تنسيق نشاطات استخبارات الجيش والادارة والشرطة وضمان المحافظة ما أمكن على أن تكون أقنية المعلومات ملائمة ولا تخضع للازدواجية.

(٣) تقديم التوصيات حول الطرق التي يمكن من خلالها توزيع هذه المعلومات.

وكانت المذكرة قد قدمت في العام ١٩٤٩ عندما كانت بنية لجنة غانا قيد المـراجعة الدقيقة في أعقاب المشكلات التي نجمت عن مظاهرات قدماء المحـاربين من الغـانيين السود. وقد وضعت هذه المذكرة بعناية بالغة، بحيث يكون كل قسم مسؤولاً عن:

«يُقترح أن يقوم الفرع الخاص للشرطة بجمع كل الاستخبـارات الأمنية (أي حول أية مجموعات أو أي أشخاص يشاركون في نشاطات هدامة أو في نشاطات يمكنها أن تهدد السلم وحسن تطبيق النظام)... وأن تقـوم الادارة السياسيـة بجمع الاستخبارات السياسية فقط إلا إذا طلب منها أن تساعد الفرع الخاص في جمع الاستخبارات الأمنية حول مسائل معينة، وأن لا يقوم الجيش بجمع أية

استخبارات أمنية أو سياسية بل عليه الاستفادة من المعلومات المقدمة عبر اللجنة. وكذلك، فإن بعض المعلومات سوف يتوفر من خلال تقارير الاستخبارات الدورية التي يرسلها فعلاً مفوض العمل إلى مفوض المنطقة ومفوض الشرطة»(٢٩).

وكان لهذه المعلومات أن تصل إلى اللجنة من «الفرع الخاص» ومن الادارة السياسية بالطريقة نفسها، بحيث يقدم كل ضابط منطقة فرعية تقرير استخبارات أمنية أو سياسية، وهذه التقارير تجمع في تقرير خاص بالمنطقة، وتجمع تقارير المناطق بدورها في تقرير يقدم إلى «اللجنة الأمنية». والذين يشاركون في هذه اللجنة هم عادة: السكرتير المدني (الموظف المدني الأول بعد الحاكم الذي يرأس اللجنة)، ونائب عام، ومفوض الشرطة، وضابط من «الفرع الخاص» من مكتب السكرتير المدني مسؤول عن كل الأعمال المكتبية الأمنية. وتجتمع اللجنة عادة مرة في الشهر لتراجع مختلف التقارير المقدمة إليها. ووصف سكرتير مدني سابق عمله بالقول:

«كنا نجلس لنتداول الملاحظات حول من قال ماذا، ومن كان في ذاك المكان أو غيره (في السياسات الوطنية). وكثيراً ما كنا نتناقش حول معلومات من هي الصحيحة، وحول حقيقة ما حصل. وكانت وجهات النظر السياسية والأمنية متقاربة جداً. وباعتبار أني كنت موجوداً دوماً في كل الاجتماعات السياسية بين المنظمات المحلية والادارة الاستعمارية، فقد كنت أرى كلا الجانبين. وفي نهاية الاجتماع كنا نحاول الوصول الى استنتاج مثل «على الجبهة السياسية، الأخطار الراهنة بالنسبة للأمن هي . . .». ثم كنا ندرج الأمور في لائحة، مثل تدخل روسيا والصين، وملاحظة أن النفوذ المصري قد بدأ يخبو. وكان «الفرع الخاص» هو اليد اليمنى للجنة»(٢٧).

وللمحافظة على أمنها، كانت الادارة الاستعمارية تجد تحت تصرفها سلسلة من القوانين. وإذا ما اعتبر شخص ما مثيراً للمشاكل بشكل خاص، «لم يكن من المهم كيفية ازاحته من الطريق، بل المهم هو إبعاده عن الطريق قبل أن يسبب مشاكل أخرى. وفي هذه الحالة يمكن اعتقاله لقيادته دراجة هوائية بلا أنوار، أو لأي سبب آخر». وكانت تصدر مذكرات تفصيلية إلى ضباط الشرطة في منطقة ما في تعميم سري. وكانت هذه المذكرات تتألف من مجموعة من سبعة أسئلة وضعت لتجيب في ردودها حول متى يمكن

لمتحدث وطني في اجتماع ما أن يعتقل، وما هي أفضل التهم التي يمكن توجيهها إليه. ويكفي لاكتشاف النكهة الاطلاع على السؤال الخامس:

«في اجتماع عام قال المتحدث إن الزعماء ضللتهم الحكومة ولذلك فهم يساعدون في إطالة أمد الحكم الأجنبي.

أ) يمكن توجيه التهمة بموجب الفقرة ٢٧ من قانون الزعماء الافريقيين رقم ٢٧ للعام ١٩٥٣ الذي ينص على عقوبة سنتين أو غرامة قدرها ٢٠٠٠ شلن كيني (١٠٠ جنيه استرليني) أو كلاهما. ولا اعتقد بإمكان اعتبار ما حصل خرقاً للفقرة ٦٣ ب من المادة ١٦.

ب) يجب إثبات الكلمات نفسها، وإن أمكن، يجب إثباتها بالظروف المحيطة، وأن زعيماً معيناً قد هوجم.

ج) إن دفاعاً يقول بأن الملاحظة لم تشر إلى أي زعيم في المنطقة التي عقد فيها «البارازا»* قد يدل على أن الكلمات لم تكن محسوبة، أي يمكنها أن تنسف سلطة زعيم ما أو تتدخل فيها.

وكثيراً ما يكون المبرر القانوني للاعتقال مهلهلاً جداً. وفي العام ١٩٥٥ قررت الادارة الاستعمارية في زامبيا أن تمنع مجلة اسمها «افريقيا والعالم الاستعماري» مرسلة من فينر بروكواي من «حركة حرية المستعمرات» إلى «المؤتمر الوطني الافريقي». وكانت الادارة قد شعرت بالضيق خصوصاً من تقرير استخدمته المجلة كان قد أرسله اليها المؤتمر حول الاضطرابات في وادي غويمبي. وعلى العموم، فقد استمرت قيادة المؤتمر في تلقي المجلة عبر البريد، مع أن ترتيبات اتخذت لإرسال كل الأعداد إلى روديسيا الجنوبية حيث كانت المجلة ما زالت شرعية. وقبل أن يمكن لهذا أن يحصل كانت الشرطة قد قامت بغارة عند الفجر على منزل كينيث كاوندا، أحد زعماء المجلس الوطني الافريقي. وهنا، أصدر رجال الشرطة مذكرة بحث وطلبوا الذهاب إلى مقر قيادة المؤتمر. واستناداً إلى تصريح الشرطة بعد الغارة فقد عثر على «منشورات حمراء». وفي منزل كاوندا، كانت زوجته بيتي، القلقة من أن رجال الشرطة قد يكونوا بصدد البحث عن المنشورات، قد «أخفت

* اجتماع قبلي محلي.

هذه المنشورات في وعاء في المطبخ وغطتها بكيس فارغ». ولكن رجال الشرطة كانوا يراقبون المنزل، وهكذا، عندما عاد الضباط مع زوجها، توجهوا مباشرة إلى المطبخ وراجعوا لائحة بالمطبوعات الممنوعة كانوا يحملونها. ونتيجة للاحتفاظ بأدبيات ممنوعة، اعتقل كاوندا ونكومبولا (زعيم وطني هام آخر) ووضعا في السجن لمدة شهرين مع الأشغال الشاقة. وقد وصف القاضي المنشورات بأنها «رخيصة وقذرة وفضائحية»، و«هوية التنظيم السياسي الذي صدرت عنه هذه المنشورات غير محددة مادياً». وكان الحكم بالسجن عاملاً تقريرياً في إضعاف نضالية هاري نكومبولا.

وكانت القطعة الأكثر فائدة لجامعي الاستخبارات من «الفرع الخاص» من التشريع هي قانون الجمعيات في كل إقليم. وهذا القانون يتطلب تسجيلاً رسمياً لكل فرع من فروع الجمعية قبل أن يصبح الفرع قانونياً. ومنح هذا القانون الحكومات الاستعمارية سلطة رفض تسجيل الجمعيات ونظراً لأنه كان يجب تسجيل كل فرع حزب محلي، فإن هذا التسجيل كان يوفر لائحة دقيقة بأسماء القيادات السياسية للحزب الوطني. وكثيراً ما كان «الفرع الخاص» يرسل أناساً كضباط شرطة لاجراء تحقيقات للتأكد من المعلومات المقدمة. وإذا ما تغير سكرتير محلي للحزب، فإن هذا كان يعطيهم فرصة جيدة للذهاب و«*الثرثرة قليلاً*» مع الشخص الجديد. *ولهذا السبب*، فان «*الفرع الخاص*» كان يعارض بقوة أي تحرك لمنع حزب ما، إذ كان الفرع يجد أن من الأصعب عليه مراقبة حزب سري. وبالغطاء القانوني لقانون الجمعيات، كان باستطاعة حكام المستعمرات أن يمنعوا الأحزاب، على المستويين المحلي والوطني. وفي العام ١٩٥٧، أصبح «الاتحاد الوطني الافريقي» في طانجانيقا غير قادر على ممارسة نشاطه في عشر مناطق نظراً لرفض السلطات تسجيل بعض الفروع والغاء تسجيل فروع أخرى. وخلال طوارىء ١٩٥٩ في زامبيا، كان باستطاعة الحاكم أن يعلن كون كل فروع «المؤتمر الوطني الافريقي الزامبي» غير شرعية بموجب الفقرة ٢١ (٢) من قانون الجمعيات في ذلك الاقليم.

والتدقيق الآخر في النشاطات السياسية الذي يمكنه بسهولة أن يعكس رغبات الادارة كان منح الترخيص بعقد الاجتماعات السياسية. وقبل وقت قصير من المنع الشامل لـ «المؤتمر الوطني الافريقي الزامبي»، رفضت السلطات منح الحزب ترخيصاً بعقد اجتماع في لوساكا. وفي احتجاج مكشوف على هذا القرار، أعلن كينيث كاوندا بداية حملة التحدي التي شنها المؤتمر.

وربما كانت أكثر المحاولات جدية لسحق النفوذ السياسي باستخدام الوسائل الامنية هي معالجة السلطات الاستعمارية لقضية جومو كينياتا في كينيا. فبعد قليل من ثورة أراضي الماو ماو في كينيا، اعتقل كينياتا والعديد من المناضلين الوطنيين معه. وبعد محاكمة كانت مثاراً للجدل صدر عليه حكم بالسجن. وكانت النية ـ إستناداً إلى مذيع بريطاني معروف في كينيا في تلك الأيام ـ هي إخراج كينياتا من التاريخ:

«وقرر البريطانيون الزعم بأن كينياتا لم يوجد أبداً. وحاولوا أن يجعلوا منه «لا شخصاً»، فأزالوا كل أثر له، وأحرقوا منزله وقسموا أرضه. وعندما أنهى مدة الحكم عليه بالسجن احتفظ به في اقليم موحش يبعد أميالاً عن أي مكان. ثم عمل البريطانيون على أساس أنه لم يعد موجوداً. ولم يكن اسمه يذكر أبداً خلال نقاشات المجلس التشريعي»[٢٨].

وبمرور الوقت، لم يكن لهذا الحل أن يصمد. وكينياتا، مثله مثل مكاريوس في قبرص، لم يكن قابلاً للنسيان، بل أصبح شخصية استقطاب لكل القوى الوطنية في البلاد.

وبينما كانت الحكومة البريطانية تسعى إلى احتواء الوطنيين، كانت تبحث ـ في الوقت نفسه ـ عن صيغة سياسية لها بعض الجاذبية بالنسبة لمشاعر التيار الأسود الرئيسي. ولكن الرأي العام المحلي والشك الافريقي في مبادرات الحكومة حد من خياراتها، ولذلك لجأت الحكومة إلى تكتيك يقضي بتقديم دعم سري لحركات سياسية ملائمة خارج إطار رعايتها المباشرة.

ديفيد ستيرلنغ، الذي كان قد اشتهر خلال خدمته في «خدمات الطيران الخاصة» أيام الحرب باسم «الميجر الشبح» نظراً لأعماله البطولية، كانت له سمعة فائقة في نهاية الحرب. وفي العام ١٩٤٩ بدأ ستيرلنغ يستخدم سمعته هذه في دعم وترويج مغامرته الجديدة في افريقيا: «جمعية كابريكورن الافريقية». وكان ايمان ستيرلنغ الديني العميق قد وضعه على اتصال بالعديد من المفكرين المسيحيين الذين زودوه بالأسس النظرية لعمل الجمعية. وتم اختيار حمار الوحش، بخطوطه البيضاء والسوداء والبنية، كرمز للجمعية إشارة إلى المعالجة المتعددة العناصر العرقية.

وكان ستيرلنغ قد ذهب إلى افريقيا في نهاية الحرب متأثراً بجو التفاؤل الذي كان

يؤكد، بين أمور أخرى، أن القارة غنية وأنها هناك بانتظار من يغرف منها. وعند وصوله دهش لأنه لم يجد إلا القليل من الاندفاع الذي كان يتوقعه باتجاه الأعمال. وبدأ مع شقيقه بيل بتأسيس شركة سميت «ستيرلنغ - آستالدي» قامت ببناء عدد كبير من الطرق في طانجانيقا. ولكن الذي أشعر ستيرلنغ بالصدمة أكثر من أي شيء آخر كان - على العموم - عنصرية زملائه المستوطنين البيض. وباعتباره ولد نبيلاً، فقد كان يعتقد أن منزلة الانسان يجب أن تقاس بتعليمه وثروته لا بلون بشرته. وبدأ بتعاطي السياسة، فاشترى نشرة إخبارية «بعد يوم جيد في السباق».

وبدأ ستيرلنغ صياغة برنامجه السياسي، منطلقاً من فكرة إقامة اتحاد فيدرالي مؤلف من روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند كوسيلة جيدة لتشجيع الاستثمار، على أن يتم توسيع الاتحاد فيما بعد باتجاه ولايات متحدة افريقية. واجتذبت الفكرة لنفسها دعاية واسعة عند إطلاق جميعة كابريكورن (مدار الجدي). وهناك مقال مبكر نشرته صحيفة «ديلي إكسبرس» عن «جمعية كابريكورن الافريقية» يقدم موجزاً واضحاً عن خطط ستيرلنغ للنضال ضد عدوه الأخير، «العنصرية الرثة»:

«تدعو الخطة إلى مواطنية اتحادية بثلاث مجموعات سكانية. فتكون هناك دول تابعة للتاج في الأقاليم التي يسيطر عليها العنصر الافريقي، مثل يوغندا وباروتسلاند، يوجهها مسؤولون اتحاديون. وفي الأقاليم المختلطة، مثل كينيا والروديسيتين، تكون هناك مناطق مفتوحة يكون فيها لغير الأوروبيين ملكيات محدودة، ولكنهم يتمتعون فيها بالحقوق السياسية من خلال اختبار تعليمي. أما المجموعة الثالثة فتكون مناطق تطوير افريقية. والهدف هو بروز طبقة وسطى افريقية وإدارة ذاتية متزايدة»[٢٩].

وباختصار، يكون على البيض أن يتخلوا عن العنصرية الصريحة مقابل قبول السود لحقوق محدودة. وكان البيان العام الأول للجمعية هو «بيان كابريكورن»، الذي قد يبدو اليوم خجولاً جداً، أما حين صدوره، في العام ١٩٥٢، فكان الدكتور مالان يضع اللمسات النهائية على قوانين التمييز العنصري، «الأريارثايد»، لجنوب افريقيا وكينيا، مما أدى بالكيكويو المحبطين والمحرومين من الأرض إلى تفجير الثورة. لذلك، فإن مما يثير القليل من الدهشة أن يكون «بيان كابريكورن» قد وجد ترحيباً كبيراً باعتباره «بديلاً

منطقياً لسياسة الدكتور مالان العقيمة وللايمان الخطر بالنضال العنصري»، بـالرغم من أن السير فيليب ميتشل، وهو حاكم سابق لكل من كينيا ويوغنـدا، وصف البيان بـأنه «تمييز عنصري مغلف بالسكر، ولكنه يبقى تمييزاً عنصرياً»[٣٠].

ومنذ البداية، تلقت «جمعية كابريكورن الافريقية» دعم وزارة المستعمرات ووزارة عـلاقات الكـومنولث. وفي ٨ شبـاط (فبرايـر) ١٩٥٢، اجتمع ستيـرلنـغ بممثلين عن الوزارتين وتلقى نصيحة مفصلة حول كيف عليه أن يسير في تنظيم «جمعية كابريكورن الافريقية» في أفريقيا. وكانت لستيرلنغ علاقة شخصية وثيقة مع وزير المستعمرات آلان لينوكس ـ بويد، الذي تبادل رسائل كثيرة معه، مقدماً اليه المشورة السياسية حول «جمعية كابريكورن الافريقية». وقد التقط جوناثان لويس، وهو أحد منظمي «جمعية كابريكورن الافريقية» في لندن، روح هذه العلاقة:

> «كان يدعمنـا دوماً. ولكنـه ما كـان يمس شيئاً مثيـراً للنزاع. أي قـريبه عبـر زوجته، ولا شك أنه ابتسم من ورائنا»[٣١].

وفي تموز (يوليو) ١٩٥٤، اتصل رولاند هدسون، رئيس فرع الدراسات الافريقية، بمساعد نائب الوزير وليم غوريل ـ بارنز، ليسأل ما إذا كان يمكنه مساعدة كابريكورن:

> «أود أن أساعد بإعطاء أولـدهام (المفكـر المسيحي الذي كـان وراء الكثير من أفكار كابريكورن) أية معلومات قد تساعده، من دون إفشاء أسرار الدولة ومن دون أن أورط نفسي في نشاطات كابريكورن أو أية نشاطات سياسية أخـرى. وإذا لم يكن لديك اعتراض فاني سأسرع إلى ميـدهيرست في الأسبـوع القادم لقضاء مساء مع أولدهام الذي كان صديقاً جيداً في افريقيا. وأعتقد أن صده سيكون أمراً فظاً»[٣٢].

وبحلول شهر أيلول (سبتمبر) كانت العلاقة بينهما قد أصبحت وثيقة إلى درجة أن هدسون كان يجري تعديلات على مذكرة كتبها أولدهام معنونة «أسس المجتمـع المتعدد العنـاصر العـرقيـة». وتبنت وزارة المستعمـرات مـا يقـرب من النـظرة الأبـويــة تجـاه كابريكورن، ومع ذلك فإن كبار المسؤولين رأوها مفيدة كثقل موازن للوطنية الافريقية:

> «إني أعتقد أنه إذا ما أريد تحقيق الأهـداف الموضـوعة، والتي أوافق شخصيـاً

عليها، فيجب متابعتها بسرعة وبحيوية، لأن المطالبة بالحكم الذاتي ستنمو بسرعة وسيكون هناك الكثير من الدعاية الشيوعية والآسيوية تقول بأن مفهوم المجتمع المتعدد العناصر العرقية عبارة عن وسيلة امبريالية لابعاد الأفارقة عن التوصل إلى الحكم الذاتي. . . وعلى كابريكورن أن تحاول خلق جاذبية عاطفية لكي تتغلب على الوطنية الافريقية أو الشيوعية»[٣٣].

وليم غوريل ـ بارنز، مساعد نائب الوزير، تذكر المساعدة التي كان يمكنهم تقديمها لـ «جمعية كابريكورن الافريقية»:

«لقد اعتدنا رؤية ديفيد ستيرلنغ بين الحين والآخر. كان يسير في الطريق المتعددة العناصر العرقية، وهذا ماكنا نتحدث عنه. لقد أردنا كلانا مشاركة أكبر وانفاقاً أكبر على التعليم. وكانت التطورات السياسية ما زالت بطيئة إلى حد كبير، ولكنا كنا نحاول تحريك وزراء في هذا الاتجاه. كنا قادرين على المساعدة في أمور صغيرة. لقد وجهنا رسائل إلى حكام الأقاليم حول «جمعية كابريكورن الافريقية». ونشرت الجمعية كتاباً عنوانه «أمل جديد في افريقيا» وزعناه على كافة الحكام. وعلى سبيل المثال، فإن وزارة المستعمرات جعلت ايفلين بارينغ (حاكم كينيا) يعرف إذا كان هناك افريقي ما قادماً (إلى كينيا) ويستحق العناية به. كنا نحاول أن نبني اتصالاً متعدد العناصر العرقية»[٣٤].

معظم تمويل كابريكورن جاء من مصادر بريطانية وأميركية: وكانت الشركات البريطانية البارزة والمميزة، بما في ذلك المصرفيون التجار كلاينوورت بنسون وشركة افريقيا المتحدة، قد قدمت شيكات، أما في الجانب الآخر من الأطلسي فان مؤسسة فورد ومؤسسة تايم ـ لايف وعائلة روكفلر وشركة التعدين آماكس، ساهموا كلهم من خلال التنظيم المسمى «الأصدقاء الأميركيون لجمعية كابريكورن الافريقية».

وكان نشاط الجمعية الأساسي هو إقامة «لجان المواطنية» التي كانت تجتمع بشكل منتظم في خمسة أقاليم لمناقشة أفكار كابريكورن. وهذه اللجان نظمت نواد للشباب وعقدت مناقشات عامة وشنت حملات دعاوية ضد التمييز العنصري الضيق الأفق. وكما لاحظ أحد منظمي «جمعية كابريكورن الافريقية»، كانت هذه «مرحلة حفلات الشاي

لليبرالية البيضاء في افريقيا». وفشلت مناقشات قاعات الاستقبال الجدية هذه في كسر نطاق الانقسام العنصري. واعتقد موسى أماليمبام، وهو كيني أسود «معتدل»، أن كل شيء كان ينتهي عندما يقول الأسود لمضيفه الأبيض «إلى اللقاء» عند الباب الخارجي للبيت:

«وكان الامتحان القاسي للاندماج الاجتماعي يأتي بعد الاجتماعات، عندما كان الأفارقة يمتطون دراجاتهم الهوائية للعودة إلى مواقعهم الافريقية. وقليل من الأوروبيين كان يعرض المرافقة بسيارته، وكان على الأفارقة أن يتذوقوا طعم العتمة والأخطار أحياناً»(٣٥).

أما نوعية الأشخاص الذين اجتذبتهم كابريكورن فكانت زبدة مجتمع المستوطنين، وكان المهنيون، كالمحامين والأطباء والمهندسين، مشهورين كلهم باعتبارهم أنشط أعضاءالجمعية، مع أن عدداً لا بأس به من المزارعين البيض كان يشكل جمهرة الأعضاء. وفي الجانب الافريقي، كانت جاذبيّة الجمعية تختلف من أقليم إلى آخر. ففي طانجانيقا ونياسالاند، حيث شنت الحركة الوطنية الافريقية حملة ناشطة ضد الجمعية، أصبحت كلمة «كابريكورني» رديفاً لصفة «مخبر». أما في روديسيا الجنوبية وفي كينيا فقد اجتذبت الجمعية جيلاً كاملاً من نخبة الوطنيين السود، وكثير منهم أصبح اليوم من السياسيين البارزين.

وكانت ذروة النجاح السياسي لكابريكورن قد تمثلت في مؤتمر ساليما في العام ١٩٥٦. وكان هذا عبارة عن مؤتمر كبير عقد في ساليما عند شواطىء بحيرة نياسا، حيث درس مندوبو كابريكورن الآتون من كل الأقاليم التي كانت الجمعية تغطيها، أسس «عقد» رهنوا أنفسهم بموجبه للعمل من أجل...

«مجتمع حر من التمييز المتجذر في الأحكام العنصرية المسبقة ومن أجل التعريف بوحدتنا الانسانية في ظل الرب، ووحدتنا في اخلاصنا الوحيد للتاج».

وبالرغم من أن الأمر لم يلحظ كثيراً في حينه، فلم يكن هناك غير وفد رمزي من طانجانيقا لأن الحزب الوطني الطانجانيقي، «الاتحاد الوطني الافريقي الطانجانيقي»،

كان قد اختلف فعلاً مع ستيرلنغ وشن حملة دعاية ناشطة ضد «جمعية كابريكورن الافريقية». وكان الأمر نفسه صحيحاً بالنسبة لنياسالاند. وادعى منتقدو ستيرلنغ أنه كانت له اليد العليا في المؤتمر، مما جعله يتمكن من تمرير «العقد». أما بالنسبة لستيرلنغ، فقد كانت هذه نهاية انخراطه المهووس في «جمعية كابريكورن الافريقية». وكان يأمل أن يكون قد جعل المنظمة تسير قدماً، وأنها ستتابع سيرها بعد ذلك بقوتها الذاتية. وكان ستيرلنغ قد أنهك ذهنياً وجسدياً، فانسحب من الرئاسة.

بعد ساليما، واجهت «جمعية كابريكورن الافريقية» معضلة. فهي لم تكن حزباً سياسياً، ولكنها كانت تريد أن يكون لها تأثير سياسي. وعندما كان ستيرلنغ رئيساً للجمعية كان راغباً عن توسيخ يديه بالتسويات القذرة. كان يريد من السياسيين البيض، البراغماتيين، أن يلزموا أنفسهم بأفكار كابريكورن، ولم يكن مسروراً بفكرة العمل معهم على أي أساس آخر. ولكن مطالبة أتباع الجمعية بدور سياسي كان قوياً جداً. وكما كتب غاي هنتر إلى مركز الجمعية في لندن، فإن اتباعها كانوا يطالبون بـ «اعتراف صريح بأن كابريكورن هي فعلاً منظمة سياسية». وبعد استقالة ستيرلنغ، حاولت الجمعية مرات عديدة دخول السياسات الانتخابية.

وفي محاولتها الأولى، التي سبقت عملياً مؤتمر ساليما، هزمت أمام منافسها «حزب طانجانيقا المتحد»، الذي أنشأه الحاكم الاستعماري إدوارد توينتغ. وكان فرع الجمعية المحلي، الذي غير اسمه إلى «الجمعية الطانجانيقية الوطنية»، قد غرق في المجهول دون أن يخلف أثراً عندما تحول الدعم الرسمي عن «جمعية كابريكورن الافريقية» إلى الحزب الجديد. وكانت جمعية كابريكورن مضطرة إلى إقامة أمثال هذا الحزب، لأن نظامها الداخلي كان يمنعها من التدخل في السياسة. ثم كانت هنالك محاولتان أخريان للحصول على تمثيل نيابي للجماعات التي تدعمها الجمعية. وقد قطع «حزب كينيا»، الذي انشىء في العام ١٩٥٧، على نفسه عهداً بأن «يعمل من أجل الحكم الذاتي للمستعمرة والولاء للتاج البريطاني». وكان الصيد الأكبر الذي حققه الحزب هو إرنست ڤاسي، وهو سياسي مستوطن كسب سمعته من عمله في حكومة كينيا الاستعمارية. وعلى العموم، فقد حصل الحزب على موقع سيىء في الانتخابات، وقرر ڤاسي الانتقال إلى زامبيا بعد ذلك بفترة قصيرة. ولم تكن «جمعية كابريكورن الافريقية» أفضل حظاً بكثير في روديسيا الشمالية في العام ١٩٥٩، حيث تحالفت مع هاري فرانكلين، وهو سياسي مستوطن

طموح ووزير في حكومة روديسيا الشمالية، شارك في صياغة دستور الحزب، وهو ما اجتذب عدداً من الليبراليين البيض البارزين في روديسيا الشمالية، واجتذب زعيماً نقابياً أسود هو لورنس كاتيلونغو. وفوراً تعرض كاتيلونغو لهجوم حاد من قبل زملائه النقابيين، مما دعاه إلى الاستقالة من الحزب خلال فترة وجيزة. وكان فرانكلين، على العموم، قد اقنع هاري نكومبولا، رئيس التنظيم الوطني الافريقي الرئيسي، «المؤتمر الوطني الافريقي»، أن يدخل الانتخابات المقبلة بالتحالف مع «حزب الدستور». وأقنع فرانكلين نكومبولا بأن حكومة روديسيا الشمالية الاستعمارية سوف تعترف بـ «المؤتمر الوطني الافريقي»، إذا استطاع نكومبولا أن يتخلص من المتطرفين من قادة الصف الثاني في الحزب. ولكن هذه المناورة لاقت نهايتها عندما اكتشف أحد أكثر أعضاء «المؤتمر الوطني الافريقي» انغماساً في النضال أن إطار التحالف الذي كان نكومبولا يقترحه على رفاقه مطابق تماماً للنص الذي وزع على مسؤولي «حزب الدستور». وأدت العلاقة الوثيقة التي قامت بين هاري نكومبولا وهاري فرانكلين إلى شق «المؤتمر الوطني الافريقي» عملياً، أما «حزب الدستور» السيىء المصير فلم يعش أكثر من ستة أشهر.

انهيار مشاريع كابريكورن الانتخابية أجبر الجمعية على أن تكرس ما بقي من حياتها لبرامج تعليم الكبار، التي كانت قد بدأت منذ مؤتمر ساليما. وبدعم من السير فيليب ميتشيل، أنشأت الجمعية «كليات المواطنية» في روديسيا وكينيا. وكانت هذه الكليات تهدف إلى نقل أفكار جمعية كابريكورن إلى النخبة الافريقية، وكانت هذه أبقى نشاطاتها. وتحولت الكليتان فيما بعد إلى كليتين عاديتين لمحو الأمية وتعليم الكبار.

وفي النهاية، فشلت كابريكورن لأن أعضاءها كانوا سذجاً جداً. وكان هؤلاء قد ركزوا على استقطاب النوع لا الكم، ولم يكونوا أبداً قادرين على تشكيل أي تحدٍ انتخابي سواء للتفوق الأبيض أم للوطنية الإفريقية. فبين المستوطنين البيض تم تجاوزها من قبل الأحزاب السياسية الجديدة، مثل «جماعة كينيا الجديدة» و«حزب روديسيا الشمالية الليبرالي»، وهي أحزاب أكثر براغماتية في استجاباتها للمراحل الأخيرة من الاستعمار. ومن الناحية السياسية، أخبرنا أحد كبار كابريكورن السابقين أن ستيرلنغ كان يعاني من «عدم استقرار أحكامه». ومع بداية الستينات، لم يكن قد تبقى لكابريكورن غير مكتبها في لندن، وقد اتخذ قرار بتحويل هذا المكتب إلى العمل الخيري لإيواء الطلاب الأفارقة القادمين إلى لندن.

ومـع استمرار القمـع السياسي وعـدم التكافؤ الاقتصـادي، كان لا بـد من فشـل استراتيجية إنهاء الاستعمار في مكان ما، ومن تدهور الأوضاع باتجاه اندلاع الحرب بين الأفارقة السود والحكومة الاستعمارية. وبطريقـة ما، فـإن المدهش هـو أن البريـطانيين اضطروا إلى شن حرب واحـدة فقط مضادة للثـورة في إفريقيـا، هي الحرب ضـد ثوار الماوماو في كينيا.

إن أكبر قبائل كينيا هي قبيلة كيكويو. وفي ظل الحكومة الاستعمارية بعد الحـرب العالمية الثانية فشل هؤلاء في إقناع السلطات بإعطائهم أراضيهم، بعـد أن كانت هـذه الأراضي قد منحت لقبائل أخرى، بالرغم من وجودها في مناطقهم القبلية التقليـدية. وانعكست أهمية هذا الموضوع على الإسم الذي أطلقه الكثير من الثوار على حـركتهم: «جيش حرية الأرض». وفي العام ١٩٥٢ كان الإحبـاط عند هؤلاء قـد نما إلى حـد أن صارت الأكثرية داخل القبيلة تؤيد المعارضة المسلحة للنظام البريطاني.

ومرة أخرى كانت الحكومة الاستعمارية، إلى حد كبير، على غير استعداد لمـواجهة الانتفاضة. وكانت هنالـك تنظيمـات قويـة للكيكويـو، سواء في الـريف أم في المدن، وكانت مجموعـات ثوار المـاوماو نـاشطة في المنـطقتين عـلى حد سـواء. ولم يكن «الفرع الخاص» للشرطة، الذي كان صغيراً على أية حال، يعمل في المناطق الريفية الأفريقية، حيث كان يقوم بمهمـات الشرطـة مسؤولون معينـون من قبل الإدارات الإقليميـة ذات العلاقة. وكانت التقاريـر الواردة من هـذين المصدرين تـرسل إلى إدارتـين مختلفتين في الحكومة المركزية من دون فرز وتصنيف. وكان المسؤول الكبير الذي ألقيت على عـاتقه مهمات فرض القانون والنـظام، إلى جانب كـونه نـائباً عـاماً، يتلقى معـظم اللوم عن الأوضاع المتدهورة.

وكـما حصل في المـلايو، فقـد تم إرسال ضـابط من الـ «إم. آي ٥» لإعـادة تنـظيم خدمات الأمن الكينية. وقام رئيس الجهاز البريطاني، السير بيرسي سيليتو، بزيارة كينيا مرتين، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ ونيسان (أبريل) ١٩٥٣. وتم وضع خطة لدمج كل الخدمات الأمنية. وتم تعيين مستشار استخبارات للحاكم، وهو ضابط من ضبـاط الـ «إم. آي٥»، كما عين له موظفون، وجرى توسيع «الفرع الخاص» بشكل ملموس. أما بالنسبة للاستخبارات العسكرية البحتة (أي العمليات القتالية) فقد جرى ضم ضابط استخبارات أركان كبير إلى القيادة العامة في كينيا.

وكلفت اللجنة الأمنية التي كانت موجودة في أيام السلم برصد التطورات السياسية، كما كانت أحياناً تقوم ببعض العمليات الصغيرة لضبط سير هذه التطورات. ولم يكن هناك من سبيل لأن تصبح هذه اللجنة لجنة تنفيذية تقود الحرب، استناداً إلى السياسي المستوطن الأبيض مايكل بلاندل:

«لقد حضرت ما سميناه «لجنة سيتريب» (لجنة التقرير حول الأوضاع) . . . ولم يكن باستطاعتي أن أتصور جسماً أقل ملاءمة من هذه اللجنة للتعامل مع حالة الطوارىء. وكان يحضر هذه الاجتماعات أي ضابط له أدنى علاقة بالعمليات ولو من بعيد. وكان هناك تقرير يقوم بصياغته مفوض الشرطة وآخرون قد تكون لهم علاقة بعمليات اليوم نفسه. ثم كانت تبدأ المناقشات، وينتهي الاجتماع بعد ذلك من دون خطة منسقة، والأهم، من دون توجيه تقريري يعطى لمختلف الضباط حول النشاطات والعمليات التي عليهم أن يقوموا بها»(٣٦).

والفجائية الظاهرة للثورة كانت قد أوقعت بهيكل الأمن الاستعماري في كينيا بكامله وأخلت بتوازنه. وحقيقة الاضطرار إلى استدعاء الجيش للتدخل كانت قد شكلت اعترافاً صريحاً بالفشل، وقد مضت بضعة أشهر طويلة قبل ظهور أية استراتيجية لاحتواء الثورة. ووجد «الفرع الخاص» أن الكثير من مخبريه قتل خلال أيام من اندلاع الثورة، أما المصادر التي خلفها هؤلاء وراءهم فكانت أكثر ميلاً إلى الإبقاء على أفواهها مغلقة. ومع انخفاض المعنويات إلى أدنى مستوى لها أبداً، استاء «الفرع الخاص» الكيني من الحاق ضباط استخبارات عسكرية من فرقة استخبارات الجيش بصفوفه. وأرسل سبعة من هؤلاء الضباط أو حوالي هذا العدد خلال فترة القتال. وأحد أول اثنين كان الكابتن (وهو اليوم جنرال) فرانك كيتسون. وشعر «الفرع الخاص» أنه يعرف الإقليم وكان عاجزاً عن أن يرى ماذا باستطاعة ضباط الاستخبارات العسكرية أن يضيفوا. وكان الشعور بالامتعاض متبادلاً، إذ كان ضباط الاستخبارات العسكرية يشعرون بالإحباط أيضاً لما يجدون من صعوبة في جعل وجهات نظرهم مقبولة لدى السلطات المدنية. وكان هؤلاء متمكنين جداً في وسائل الاستخبارات، وقد خدم أكثرهم في هذا المجال في تريسته والملايو.

وكانت أولى محاولات تسوية الخلافات بين مختلف الإدارات الأمنية قد تمثلت في

«لجنة الطوارىء». ولكن، وكما جاء في رسالة وجهها بلانـدل إلى حاكم كينيـا، ايڤلين بارينغ، فإن لجنة الطوارىء لم تعمل بالطريقة التي شكلت من أجل أن تعمل بها أصلاً. واعتقد بلاندل أن اللجنة لم تكن تنفيذية بما يكفي. وكان شعور بالعجز وعدم امتـلاك القوة قد بدأ يزحف عبر المستعمرة وكان المستوطنون اليمينيون الغاضبون يطالبون بالدم. وفي تلك الأيام السوداء بالنسبة لحكام المستعمرة تلقى نائب قاضي التحقيق مخابرة هاتفية من شخص ادعى أنه زعيم الماوماو ديدا كيماتي، واستمرت المخابرة حوالى ٤٠ دقيقة، ولكن السلطات لم تستطع أن تحدد مصـدر المخابـرة. وهو مـا أدى إلى صياغـة مذكـرة «لفحص آلية ملاحقة مصادر المخابرات الهاتفية».

هذه الفوضى داخل الإدارة الاستعمارية استمرت حتى آذار (مارس) ١٩٥٤، عندما تحولت لجنة الطوارىء إلى حكومة حرب. وكانت هذه عبارة عن لجنة تنفيـذية مصغـرة وجـدت لتوجيـه استراتيجيـة لضرب ثـوار الماومـاو بخليط من العمل السيـاسي والقـوة المتوحشة. وكانت اللجنة تضم أربعة أعضاء فحسب: الحاكم، ونائب الحاكم، والقائد العام للجيش، ومايكل بلاندل أبرز الناطقين باسم المجتمع الأوروبي (في كينيا). وكان يساعد مجلس الوزراء المصغر هذا سكرتير للمجلس أرسل من بريطانيا، وكانت مهمته على ما يبدو، ضمان سير مرن لصناعة القـرار والإبقاء عـلى عين سـاهرة عـلى تكاليف العمليات العسكرية. وكانت إحدى العمليات العسكرية في مرتفعات البلاد قد كلفت مبلغاً مذهلاً وصل إلى ١٠ آلاف جنيه استرليني لكل قتيل من رجال الماوماو. وكذلك، فإن عدد القـوات البريطـانية ارتفـع من ١٤٨٥ قبل الطوارىء إلى ٧١٠٩ في ٣١ آب (أغسطس) ١٩٥٤.

ولإيجاد التنسيق على كافة المستويات، اتبعت بنية شبيهة بتلك التي استخـدمت في طوارىء الملايو:

«وبكلمات بسيطة، كان هذا يعني أن تجتمع «لجان الـطوارىء المشتركـة» على مستوى المحافظة وعلى مستوى المنطقة بشكل منتظم لكي تقرر السياسة العامة. وكانت «اللجان العملاتية المشتركة» تخطط لبرامج العمليات اليـومية. وكـان هناك ضابط تنفيذي مشترك بين اللجنتين يؤمن الاتصال المباشر. وفي كل حالة كـانت اللجنة تتـألف من الممثل الأعـلى المتـوفـر لكـل من الجيش والشـرطـة والإدارة، بـالإضافـة إلى مدني محـلي مـلائم. وكـان يلحق بـاللجنـة ضـابـطا استخبارات واتصالات»[٣٧].

وكانت التعليمات الأصلية المعطاة لضباط الاستخبارات العسكرية هي إعفاء ضباط «الفرع الخاص في الشرطة من مهمة الحصول على معلومات عن الطرق العملياتية لثوار الماوماو. وكان هناك تحت تصرفهم حوالي ٤٠ مساعد استخبارات ميدانياً مأخوذين من كتيبة كينيا ومن احتياطي شرطة كينيا. ومع هذا، فإن وظيفتهم الأهم كانت ضبط «العصابات الزائفة» أي تلك المجموعات من الثوار السابقين الذين نقلوا البندقية إلى الكتف الأخرى بعد القبض عليهم. وبمعرفة هؤلاء بممارسات الماوماو كان باستطاعتهم أن يتسللوا إلى عمق أراضي الماوماو، وكانت لأعدادهم الكبيرة نسبياً أهمية خاصة في حالة اندحار الثوار. وقد وجهت الأوامر إلى ضباط «خدمات الطيران الخاصة» العاملين أزواجاً لقيادة بعض هذه الوحدات أيضاً. وبالرغم من الحاق هذه «العصابات الزائفة» بـ«القوة ١» من الكتيبة الكينية فإن عملياتها كانت غير رسمية، باعتبار أن الحكومة شعرت أن هناك عدداً من الموضوعات السياسية الجانبية الشديدة الحساسية والتي قد تكون محرجة إذا ما منحت موافقة رسمية. ولم يعترف بـ «القوة ١» كوحدة شرعية من قبل قيادة الجيش إلا في العام ١٩٥٥.

وتم سحب الجيش في نهاية العام ١٩٥٦. وكانت الفوضى التي عمت في البداية، والتي استمرت قرابة سنتين قبل أن تهدأ، قد نجمت إلى حد كبير عن الارتدادات في قدرة الطوارىء التابعة له. ولم تكن قيادة شرق افريقيا قد تحولت إلى العمليات الناشطة، ولم تكن هنالك بنية قيادة مدنية ـ عسكرية فاعلة. وقد وضع مقر قيادة الجيش، الموجود في نيروبي، والذي كان يغطي كلاً من كينيا ويوغندا وطانجانيقا وموريشيوس ونياسالاند وروديسيا الشمالية تحت إدارة وزارة الحرب، أما حاكم كينيا فكان يتلقى أوامره من وزارة المستعمرات. وكانت القيادة عبارة عن نقطة متقدمة ناعسة، تستخدم لإقامة الاحتفالات الاستعراضية أكثر مما تستخدم في العمليات المضادة للثورة. وكان كل الاهتمام في شبكة الأمن الاستعمارية يتركز على الطوارىء في الملايو. وبعد ثورة الماوماو جعلت لمنطقة شرق أفريقيا قيادة منفصلة لتمكينها من الرد بسرعة أكبر على الأحداث المحلية. وأخيراً، أقيمت قوة طوارىء ضاربة في قاعدة كاهاوا في كينيا، بوحدة استخباراتها الخاصة بها. وهذه القوة، وهي عبارة عن فوج من الجنود الخفيفي التسليح والمزودين بسيارات «جيب»، تلقت تدريبها كقوة انتشار سريع جاهزة لتطير إلى أي مكان، بما في ذلك منطقة الخليج. وكانت القاعدة تضم غرفة عمليات مجهزة بضباط استخبارات يراقبون بدقة تدفق التقارير من كافة الأقاليم، جاهزين لتحريك الطوارىء خلال لحظات. والأمر

الداعي إلى السخرية هو أن القاعدة كانت تتألف إلى حد كبير من وحدات مؤقتة في معظم الفترة التي استخدمتها فيها القوة الضاربة. وقد أنفقت مبالغ ضخمة على بناء قاعدة ثابتة، ولكن هذه لم تصبح جاهزة إلا بعد الاستقلال، وفي ذلك الحين كانت الأجواء السياسية قد تبدلت، وشعرت الحكومة الكينية الجديدة أن ليس باستطاعتها أن تقدم مثل هذا المرفق للجيش البريطاني. وقد نقلت القوة الضاربة يومها إلى بلايموث، ثم حلت في العام ١٩٦٥.

وكانت نهاية الثورة قد تزامنت تقريباً مع ذروة أزمة السويس، التي شكلت الضربة القوية لبقايا الطموح البريطاني إلى دور عالمي ذي مغزى. وتسارعت عملية إنهاء الاستعمار ونقلت مسؤولية الاستخبارات والعمليات المستورة في المستعمرات السابقة إلى الـ «إم. آي. ٦» في حين أصبح الأمن من مهمات الحكومات الجديدة. وبعض هذه الحكومات احتفظ بضباط الـ «إم. آي ٥» المفرزين إليها كمستشارين. وتابع البريطانيون إظهار بعضاً من عقلية الأمبراطورية تجاه مستعمراتهم السابقة، شاغلين أنفسهم بأمور تافهة ومتطفلين على الإدارات الوليدة في سعيها إلى توازن صحيح موالٍ للغرب. وشكل المهاجرون الاستعماريون والمستوطنون السابقون العائدون إلى بريطانيا مصدراً قيماً للمعرفة وللخبرة في كيفية التعامل مع الدول الجديدة. وبدأت بريطانيا وأميركا ترسمان ببطء سياسات مشتركة خاصة بأفريقيا، تقوم على أساس خطر التوسع الشيوعي في «الفراغ» الذي خلفه الانسحاب البريطاني، وموضوعة لإطلاق إمكانية الاستغلال الاقتصادي إلى مداها الأقصى. ويبحث الفصل الرابع من هذا الكتاب العمليات السرية في أفريقيا ما بعد الاستعمار.

عمليات الحرب الباردة السرية المنطلقة من بريطانيا

ممارسات الدعاية

بينما كان نفوذ الأفكار الشيوعية بين الوطنيين الأفارقة يثير اهتمام السلطات الاستعمارية، لم تكن المشكلة أقل حجماً بالنسبة لتلك الأقسام من الحكومة البريطانية التي كانت تحاول أن تحول الإدراك العام والرأي العام الدولي عن تهديد الفاشية إلى تهديد الشيوعية.

وفي العام ١٩٤٧، أرسل كريستوفر ميهيو، وهو وزير أصغر في وزارة الخارجية،

مذكرة سرية إلى رئيسه إرنست بيڤن يقترح فيها «هجوماً دعاوياً مضاداً سرياً ضد الروس»[٣٨]. وللقيام بهذا، أوصى ميهيو بتأسيس إدارة جديدة لملاحقة المهمة. والتقط رئيس الوزراء كليمنت أتلي هذه الفكرة بحماسة، وأعطى أوامره فوراً بإنشاء هذه الإدارة. ولإخفاء وجود هذه الإدارة عن الجمهور فقد تم الحصول على الأموال اللازمة للقيام بعملياتها من البرلمان بـ «التصويت السري».

وكان للإدارة الجديدة ـ وهي «إدارة أبحاث المعلومات» ـ غرضان رئيسيان. فهي أوجدت دعاية «رمادية» لاستهلاك عبر البحار لا تحتوي على كذب مباشر، بل مواد تعتمد الحقائق، ويمكن إضافة «التلفيق» إليها حسب الرغبة. وكانت هذه الدعاية «الرمادية» موجهة ضد الشيوعية، وكانت تحتوي على كل شيء، كل ما من شأنه أن يطال ولو من بعيد كل ما هو يساري أو معاد للأمبريالية. وقد أعطت «إدارة أبحاث المعلومات» تراتباً هرمياً للأقاليم، كموجه لكثافة الدعاية التي يجب توجيهها إلى كل من هذه الأقاليم. وكان أول الأهداف هو أوروبا الغربية، وخصوصاً فرنسا وإيطاليا وألمانيا، وجنوب شرق آسيا (بالعلاقة مع اندلاع الطوارىء في الملايو). أما الفئة الثانية فكانت تضم الهند والباكستان والشرق الأوسط، في حين أن الكتلة السوفييتية، التي تركت إلى حد كبير للأميركيين، احتلت المرتبة الثالثة. وهذه الأولويات تعكس الانحياز الأمبراطوري المميز لسياسة العمليات البريطانية المستورة. وكانت دائرة الاهتمام الثانية لدى الإدارة هي «قولبة» الرأي العام المحلي في بريطانيا. واستخدمت الإدارة المادة المضادة للشيوعية التي صيغت بأموال الحكومة لمساعدة الاشتراكيين الديموقراطيين اليمينيين داخل حزب العمال والحركة النقابية.

وكان ميهيو يعتبر الرجل الثاني بعد هيو غيتسكل خلال الحرب في وزارة الحرب الاقتصادية، وبالتالي فإنه لم يكن غريباً عن إدارة الشؤون السياسية والتلاعب بها. ومنذ البداية، استخدم ميهيو موارد «إدارة أبحاث المعلومات» في بريطانيا نفسها بتأثير ملموس. وفي آذار (مارس) ١٩٤٨، قال ميهيو لفرر وورنر، السكرتير المساعد المشرف المسؤول عن «إدارة أبحاث المعلومات»:

«كنت أستعرض في ذهني إمكانات تنظيم سلسلة من «ملاحظات الخطباء» يمكننا أن نزود بها الوزراء وأعضاء البرلمان من حزب العمال حسب الطلب لمساعدتهم في معاركهم ضد المعارضة الشيوعية التوجه داخل حزب العمال

والحركة النقابية. وكما تعرف جيداً، فإن عندنا في الوقت الراهن عدداً من الطلبات من هذا النوع ونحن نعالج كل طلب على حدة»[٣٩].

وكان بين الموضوعات المقترحة «الأمبريالية الأميركية» (بأقواس مقلوبة)، والمستعمرات، وسلسلة كاملة عن الاتحاد السوفييتي تغطي ما يزعم من توسعيته وتصلبه الدبلوماسي وتدني مستويات معيشة مواطنيه. وفي وقت لاحق من السنة نفسها، نقل ميهيو لبيفن أنه قد وضع ترتيبات معينة مع هربرت تريسي، سكرتير الدعاية والإعلان في «مؤتمر النقابات»، «من أجل نشر الدعاية التي ننتجها للإستهلاك عبر البحار في صفوف الحركة العمالية»[٤٠].

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، سيطر الشيوعيون على تشيكوسلوفاكيا، وأوجد التدفق الناجم للمهاجرين إلى بريطانيا تربة تجنيد خصبة لحساب «إدارة أبحاث المعلومات». وجرى إصدار ما لا يقل عن ٢٢ بحثاً موجزاً عن مختلف مظاهر الستالينية في تلك السنة. وكتب ميهيو إلى بيفن مطلعاً إياه على التقدم الذي حققته «إدارة أبحاث المعلومات» قائلاً: «لقد صارت مواد «إدارة أبحاث المعلومات» توزع حالياً على مسؤولي المعلومات لدى بعثاتنا عبر البحار. . . وإني أعتقد أنه تم التوصل إلى بعض التأثير الذي خلقته هذه الدعاية»[٤١]. وغالباً ما كان مسؤولو المعلومات هؤلاء عبارة عن موظفين متفرغين في « إدارة أبحاث المعلومات» يعملون تحت ستار خفيف ويقومون بتنسيق حملات محلية محددة.

وكانت هيئة موظفي الإدارة عبارة عن خليط عجيب. وكان المهاجرون، مثل مهاجري تشيكوسلوفاكيا، يحتلون مكاناً بارزاً، وكان كثيرون منهم من مشردي عمليات الاستخبارات الفاشلة. وكان بين الآخرين كتاب مختارون بعناية وصحافيون كانت معرفتهم المهنية ضرورية للإدارة. وأصبحت «إدارة أبحاث المعلومات» مكان الاستراحة المفضل لرجال الـ «إم. آي ٦» المتعبين في نهاية خدماتهم. وكانت السرية سائدة إلى درجة أنه كان يمكن لأي كان أن يجند وهو يعتقد أنه سيقوم بأبحاث كما يوحي بذلك اسم الإدارة، كما قال عامل سابق لحساب «إدارة أبحاث المعلومات». وكانت علاقات الإدارة مع الـ «إم. آي٦» وثيقة، وخصوصاً مع القسم «٩»، الذي كان يتعامل مع الاتحاد السوفييتي. وكانت «إدارة أبحاث المعلومات» تتمثل في اجتماعات الارتباط بين الـ «إم. آي ٦» والـ«سي. آي. اي» خلال معظم سني حياتها. وكان رئيس «إدارة أبحاث

المعلومات» بين سنتي ١٩٥٣ و١٩٥٨ هو جون ريني، الذي أصبح فيما بعد رئيساً للـ«إم. آي ٦».

وفي بداياتها، خلال الخمسينات، كان عدد موظفي «إدارة أبحاث المعلومات» يتراوح بين ثلاثمائة وأربعمائة موظف، وكان في القسم السوفييتي وحده أكثر من ستين شخصاً يعملون فيه. وكانت «إدارة أبحاث المعلومات» حتى حلها، تحتل مبنى مؤلفاً من اثني عشر طابقاً في ميلبانك، ريفر ووك هاوس. وكانت الإدارة تقسم إلى «مكاتب» إقليمية، لها أقسام خاصة تتعامل مع الاقتصاد ومع ضبط التسلح. وكان للإدارة، في كل منطقة، ضباط عاملون على الأرض، عادة بصورة مستورة داخل السفارات، لرعاية مصالح الإدارة.

وكانت المعلومات الصادرة عن «إدارة أبحاث المعلومات»، والتي يعترف كبار مسؤوليها السابقين بأنها كانت «محرفة» بشدة، توزع على لائحة طويلة من الصحافيين المعتبرين من الذين يمكن للإدارة أن تعتمد عليهم. وكان يطلب من هؤلاء الصحافيين عدم الكشف عن مصدر معلوماتهم عندما يستخدمون مواد «إدارة أبحاث المعلومات». وكانت هذه المعلومات تندرج في فئتين وصفهما بشكل بليغ رالف موري، رئيس الإدارة في العام ١٩٤٩:

«الفئة (آ) عبارة عن دراسات سرية وموضوعية تتعلق بالسياسات والمكائد السوفييتية موضوعة للاستهلاك العالي المستوى من قبل رؤساء الدول وأعضاء مجالس الوزراء.. الخ،... وأي من هذه المواد غير قابل للنشر أو للاستشهاد به لأسباب واضحة.

أما الفئة (ب) فعبارة عن معلومات أقل سرية ملائمة لنشرها بعناية من قبل موظفي البعثات البريطانية بين الاتصالات الملائمة (أي الناشرين وأساتذة الجامعات والعلماء وقادة العمال.. الخ) التي يمكنها أن تستخدمها كمواد خلفية حقيقية في عملها العام دون نسبتها (إلى مصدر معين). ونجاح عمليات الفئة (ب) يعتمد على نشاط الممثلين البريطانيين في البلدان المختلفة»[٤٢].

واستناداً إلى دبلوماسي بريطاني، فإن مادة الفئة (آ) كانت «تستقى من مصادر دبلوماسية واستخباراتية. وهي متميزة كلياً عن تلك التي يمكن استخدامها في حملات

الدعاية السرية»[٤٣]. وكذلك فإن مادة الفئة (آ) لم تكن تستخدم في حملات تشويه السمعة التي كانت الـ «إم. آي. ٦» تشنها بين الحين والآخر ضد الزعماء الوطنيين المشاغبين. وكولين ليغوم، من صحيفة الـ «أوبزرفر» يستذكر أن. . .

«الخط الرسمي المفضل كان وصم كل زعيم مناضل ضد الاستعمار بكونه شيوعياً. وكنا نغذى بتقارير سرية من الـ «إم. آي٦» تثبت علاقة موسكو بكل مثيري الاضطرابات في المستعمرات»[٤٤].

أما الفئة (ب) من إنتاج «إدارة أبحاث المعلومات» فكانت مجموعة من المطبوعات المنتظمة التي تحمل أسماء مثل «موجز خلفيات» و «موضوعات أميركا اللاتينية». وكانت هنالك أيضاً سلسلة من «منظمات الجبهة الدولية». وأخيراً صدرت أيضاً ورقة معلومات أرشيفية منفصلة عن «إدارة أبحاث المعلومات».

وكانت بعض التقارير التي تتناول موضوعات حساسة جداً غاية في السرية، إلى درجة أنها لم تكن تحمل ما يشير إلى مصدرها. وكانت تتضمن في العادة معلومات تقدمها أجهزة الاستخبارات إلى «إدارة أبحاث المعلومات». وكانت الـ «إم. آي٦» تزود الإدارة بمعلومات سرية في مغلفات حمراء كتب عليها «سري جداً». وكان الأمر يتطلب مهارة فائقة لوضع هذه المعلومات قيد التداول من دون الإفصاح عن مصدرها.

وللبدء بحملة دعاية معينة، كانت «إدارة أبحاث المعلومات» تستدعي في الغالب صحافياً تعطيه المعلومات بشكل شخصي. وبعد أن يكون الصحافي قد نشر هذه المادة «الخاصة» الصادرة عن الإدارة، حتى من دون الإشارة إلى «مصادر رسمية»، تعيد «إدارة أبحاث المعلومات» بث الرواية، وكأنها الإنجيل، حول العالم لكي تلتقطها الصحافة المحلية في العالم الثالث، وكان بإمكان الإدارة أن تعقد صفقات مع صحف بريطانية عديدة تعطيها حق إعادة نشر وتوزيع مقالات منشورة في هذه الصحف في صحف أجنبية. وكانت هذه المواد المعاد نشرها تشير إلى اسم الكاتب الأصلي ولكنها لم تكن تشير إلى أن المقالات وصلت بالبريد إلى الصحف مرسلة من الحكومة البريطانية. وكان باستطاعة موظفي «إدارة أبحاث المعلومات» أيضاً أن يرتبوا تمويلاً من الحكومة البريطانية لصحف أجنبية كانت تجد صعوبة في تسديد اشتراكاتها في وكالات الأنباء البريطانية.

وبالإضافة إلى هذا، كانت «إدارة أبحاث المعلومات» تستأجر بعض موظفيها

السابقين كصحافيين عاملين لحسابهم*. وكـان هؤلاء يستخدمـون دورهم الجديـد هذا كستار، حيث كانوا يستطيعون توزيع مادة الإدارة عـلى الصحف دون أن يعرف رئيس التحـرير مصـدرهـا. ولاحظ تشـايمـان بينشر، مـراقب الجـواسيس في صحيفـة «ديـلي اكسبرس» أن «معظم الصحافيين العاملين لحسابهم في الظاهر، ولحساب «إدارة أبحاث المعلومات» في الواقع، كانوا مأجورين، وكانوا يتقاضون ما يتقاضاه صحافي عـامل في مجلة معروفة»[٤٥].

وفي مطلع الخمسينات، كانت «إدارة أبحاث المعلومات» منهمكة في محـاولة إقنـاع العرب بأن الشيوعية تتناقض مع تعاليم الإسلام، وكانت تعمل في عملية دعاية مشتركة مع الـ «إم. آي ٥» والـ «إم. آي٦» في الملايو. وقد استخدمت في هذا أية أدبيات يمكن تأويلها على أنها مضادة للشيوعية، بما في ذلك مؤلَّف جورج أورويل «مزرعة الحيوانات»، ومؤلف آرثر كويستلر «الظلام عند الظهر». وجرى تنفيذ رسوم كاريكاتورية، وأحدهـا يحمـل العنوان المغـري «كنت سكرتيـرة ماو الأنثى»، لنشـرهـا في الصحف والمجـلات الأجنبية[٤٦].

وإحدى العمليات التقليدية لـ «إدارة أبحاث المعلومات» كـانت مساهمتهـا في حملة تخويف العالم بـ «البحرية الحمراء في المحيط الهندي». وفي أوائل العام ١٩٧٤، كـانت بريطانيا والولايات المتحدة قلقتين من تزايد حجم الوجود البحري السـوفييتي في المحيط الهندي بعد أن قدم الصوماليون للروس قاعدة بحرية قريبة من الخليج. وفي شهر آذار (مارس) من السنة نفسها ظهر مقالان موحى بهما، بشكل شخصي، عبر تقريـر شفهي صادر عن «إدارة أبحاث المعلومات». أحدهما ظهر في صحيفة الـ «تايمـز» بقلم برايـان كروزيير، والآخر في الـ «ديلي تلغراف» بتوقيع ديفيد فلويد. وركز المقالان بقوة على عدد المستشـارين السوفييت في البلدان المجـاورة وعلى الخـوف من أن تكون القـوة البحريـة السوفييتية بصدد أن تتعزز بوجود حاملة الطائرات «كييف». وفي شهر نيسـان (ابريـل) أصـدرت «إدارة أبحاث المعلومـات» تقريـرها الخـاص بها، والـذي يتبع الخط نفسـه، للتوزيع على مستوى أوسع:

* Freelance journalist، هو الصحافي غير المرتبط بصحيفة أو مجلة معينة، بل يبيع مقالاته لعدد من الصحف بالقطعة (المترجم).

«إن السياسة السوفييتية في المحيط الهندي تسعى، مثلها في كل مكان آخر، إلى تعزيز النفوذ السوفييتي على حساب المصالح الغربية، وإلى وقف انتشار النفوذ الصيني. ومن المؤكد أنها محاولة لإظهار موقع الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى واستخلاص الفوائد السياسية من ذلك»[٤٧].

وكان الكثير من المعلومات ـ مثل تحديد موقع منشآت بربرة (الصومال) والغرض المحتمل لها ـ وارد بوضوح من مصادر استخباراتية. وبعد تقرير «إدارة أبحاث المعلومات» هذا، ظهر مقال حول الموضوع نفسه في صحيفة الـ «فاينانشال تايمز» بقلم مراسل الصحيفة في أوروبا الشرقية.

وعلقت مجلة الـ «ليڤيلر»، التي جمعت تفاصيل هذه العملية، بالقول:

«كانت مواد «إدارة أبحاث المعلومات» جزءاً من حملة غربية منسقة. وفي الوقت نفسه تقريباً، وزعت وزارة الخارجية الأميركية صوراً للمرافق البحرية في بربرة التقطتها أقمار التجسس الاصطناعية. وعندما كانت الحملة قد أكملت مسيرتها، كان تبديد التصور المفتعل بأن الصومال قد أصبحت ألعوبة سوفييتية سيحتاج إلى الكثير من المثابرة وإلى كمية كبيرة من الجرأة وإلى كمية انسايكلوبيدية من الحقائق»[٤٨].

وكان من أكثر ما أثار السخرية أن «الألعوبة السوفييتية» (الصومال) طردت عملياً كل المستشارين العسكريين في العام ١٩٧٧، خلال حربها مع أثيوبيا.

وكان باستطاعة «إدارة أبحاث المعلومات» أن تحافظ على تدفق مستمر للمواد حول إقليم معين، وكذلك تنظيم نشر المقالات في اللحظة المناسبة. وقدمت «الثورة الثقافية» في الصين إيضاحاً مفيداً، إذ كانت الإدارة، معتمدة على البيانات الدبلوماسية وعلى نقل المقابلات مع اللاجئين إلى هونغ كونغ وعلى ما تقوله محطات الإذاعة (مقدمة من خدمة الرصد في «هيئة الإذاعة البريطانية»)، تصدر نشرة أخبار أسبوعية تحت اسم «موجز أنباء الصين»، وكذلك أوراق فولسكاب روتينية بلا عنوان. ولم تكن الإدارة تعارض استخدام التقارير السوفييتية عن أوضاع الصين، وكان يشار إلى هذه التقارير على أنها «مصادر يمكن الاعتماد عليها». وتسلم إدارة هذه العملية أنتوني آشوورث، الذي اكتسب لنفسه سمعة من خلال عمله في الاستخبارات في عدن (وفي العام ١٩٧٢ نقل من هونغ كونغ

إلى إيرلندة الشمالية). وكانت نشرة «موجز أنباء الصين» ترسل بالبريد إلى كل صحف هونغ كونغ وإلى معظم الصحافيين الأجانب وبعض الأكاديميين فيها. وكانت وكالة أنباء «رويتر» ووكالات أنباء أخرى تنقل عن هذه النشرة بكثافة، وكثيراً ما كانت تنقل ما توروده حرفياً. أما توزيع أوراق الفولسكاب غير المعنونة فكان محدوداً أكثر بكثير، وكانت تطبع على هذه الأوراق في العادة روايات موجزة عن أعمال وحشية تجري في الصين، وكانت كلها تنسب أيضاً إلى «مصادر يمكن الاعتماد عليها». وكانت نشرة «موجز أنباء الصين» أقل تعطشاً للدماء، وكانت تنشر أخباراً عن أحداث مثل تدمير الجمهور لجهاز راديو تملكه عائلة كانت تستمع إلى محطات الإذاعة الأجنبية، وتم «تطهير» هذه العائلة فيما بعد[٤٩]. وعلى العموم، فإن «إدارة أبحاث المعلومات»، ومن خلال نشرة «موجز أنباء الصين»، تفوقت على نفسها في روايتها لصدامات الحدود الصينية ـ السوفييتية:

«هل تعتقد السلطات الصينية حقاً أن فرص تورط البلاد في الحرب كبيرة كما تعلن هذه السلطات، أم أن السلطات نفسها اختارت خلق هاجس الحرب لخدمة أهداف عجزت عن تحقيقها بوسائل أخرى، مثل تأمين التلاحم بين السكان بعد التشتت الذي أدت إليه «الثورة الثقافية»، وزيادة الإنتاج بالحد الأدنى من الإنفاق؟».

وكثيراً ما احتاجت تكتيكات «إدارة أبحاث المعلومات» إلى إعادة وتكرار القصة «المعالجة» لضمان تأمين المصداقية لها. وبالتالي، فقد وجهت «إدارة أبحاث المعلومات» اهتماماً مركزاً إلى وكالات الأنباء. وبعد المحاولة الفاشلة لشراء وكالة «خدمة الأنباء الخارجية» التابعة لصحيفة الـ «أوبزرفر»، عقدت الإدارة صفقة مع الوكالة المذكورة تعطي الإدارة حق توزيع مقالات زهيدة الثمن، وحتى مجانية، على وسائل الإعلام في بلدان مختارة[٥١]. وكذلك فقد ركزت «إدارة أبحاث المعلومات» اهتمامها الجدي على تقديم مساعدة مالية لـ «وكالة أنباء الكومنولث» المعروفة، في وقت كانت الوكالة تسجل فيه خسارة في عملها.

وفي حوالى الوقت الذي أنشئت فيه «إدارة أبحاث المعلومات» قررت الـ «إم. آي ٦» أن تعيد تنشيط وكالة أنباء أيام الحرب «بريتانوفا» التي كان قد أطلقها «مجلس تنفيذ العمليات الخاصة» كجزء من جهود الدعاية المضادة للنازية. وأجري عدد من التغييرات في هيئة مدراء «بريتانوفا» و «وكالة الأنباء العربية» المتحالفة معها، والتي بدأت كفرع لها

في الشرق الأوسط. وكان بين المديرين الجدد آلان هير، ابن اللورد ليستويل، الذي عمل في وزارة الخارجية بين السنتين ١٩٤٧ و١٩٦١، وهو الآن رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لصحيفة الـ «فاينانشال تايمز»، واللورد جيبسون، الذي أصبح فيما بعد رئيساً للشركة القابضة «بيرسون لونغمان» التي تملك، فيما تملك، الـ «فاينانشال تايمز»، وفيكتور كانون بروكس، وهو محام ومساهم مسيطر في إحدى منافذ النشر التابعة لـ «إدارة أبحاث المعلومات». وهي «أمبر ساند ليمتد». وعين آديلايد ماتورين، وهو ضابط استخبارات ممتهن انتقل من «مجلس تنفيذ العمليات الخاصة إلى الـ «إم. آي. ٦» في نهاية الحرب، سكرتيراً. وأنشئت ثلاث وكالات أنباء بين العامين ١٩٤٨ و١٩٥٣، هي: «أنباء الشرق الأدنى والأقصى» (NAFEN)، و «أنباء الشرق الأدنى والأقصى» (آسيا) ليمتد، و «وكالة الأنباء العربية» (القاهرة) ليمتد. وهذه الوكالات الثلاث كانت تدار بترابط وثيق فيما بينها، وقد فرضت فيما بعد وكالات أخرى في كل من الهند والباكستان وافريقيا.

ويشير ريتشارد فليتشر (الذي كشفت دراسته في اليونسكو حول وسائل الإعلام الكثير من تفاصيل دعاية الحرب الباردة البريطانية) إشارة خاصة إلى «وكالة الأنباء العربية» كـ «واحدة من أكبر وأكثر هيئات الأنباء فاعلية في الشرق الأوسط». وكانت «وكالة الأنباء العربية» تشغّل. . .

«أكثر الخدمات المتوفرة شمولية باللغتين الانكليزية والعربية. . . وكانت لها مكاتب فرعية في كل من دمشق وبيروت وبغداد والقدس وعمان، وممثلون في حوالي ١٥ مدينة أخرى، بما فيهاباريس ونيويورك. وكانت تتلقى نشراتها كل الصحف العربية تقريباً، وكذلك. . إذاعة عموم الهند وهيئة الإذاعة البريطانية»(٥٢).

ولعبت «وكالة الأنباء العربية» (كان رمزها بالعربية «واع» وبالانكليزية ANA) دوراً هاماً في الدعاية الهجومية قبل أزمة السويس في العام ١٩٥٦، وقد عملت كمركز لشبكة الاستخبارات البريطانية في مصر (أنظر الصفحة ١٧٥ من هذا الكتاب). وكان المفتاح الرئيسي لنجاح «وكالة الأنباء العربية» والوكالات الأخرى هو أن المساعدات المالية المقدمة إليها من «إدارة أبحاث المعلومات» مكنتها من المضاربة على المنافسين بتوزيع خدماتها بأسعار أرخص بكثير، وحتى مجاناً في بعض الحالات. ويبدو أن المساعدات

امتـدت إلى حصص المديـرين، في الأسهم، الذين يفهم أن أيـاً منهم لم يشتر حصتـه، والأكـثر يعتقدون أن المـال قد قـدم إما من قبـل «إدارة أبحاث المعلومـات» أو من قبل الـ «إم. آي ٦».

وكانت وكالة «رويتر» التي مركزها في المملكة المتحدة هي الضحية الرئيسية لـ «وكالة الأنباء العربيـة» وأخبارهـا الزهيـدة الثمن. وكانت وكـالة «رويـتر» قد حصلت خـلال الحربين العالميتين على هبات ضخمة من الحكومة البريـطانية في مقـابل تـوزيع روايـات مفيدة لها، أما بعد انتصار الحلفاء في العام ١٩٤٥ فقد قرر مجلس إدارة «رويتر»، كمسألة تتعلق بالمبدأ، التوقف عن قبول تلك الهبات. وبحلول العام ١٩٥٤، وجدت «رويتر» أنها غـير قادرة عملياً على الاستمـرار في العمل في الشـرق الأوسط، وأنها مضطرة إلى التوصل إلى اتفاق مع «وكالة الأنبـاء العربيـة» أو الانسحاب من المنـطقة. وآثـر مجلس الإدارة اللجوء إلى الخيار الأول، وعقد اتفاقاً أصبحت «وكالـة الأنباء العـربية» بمـوجبه الوكيل الوحيد لـ «رويتر» في المنطقة. وفي العام ١٩٦٣، انتقلت مجموعة «أنبـاء الشرق الأدنى والأقصى» إلى مقر جديد مجاور لمقر «رويتر» الرئيسي في لندن، في فليت ستريت. وعلى العموم، وفي السنة نفسها، أصبح لـ «رويتر» مدير عام جديد هو جيـرالد لـونغ. واعترض لونغ على الاتفاق مع «وكالة الأنباء العربية» وبدأ مفاوضات مع «إدارة أبحاث المعلومات» لإنهاء ذلك الاتفاق، وكان لهذا أن يحصل بعد ست سنوات نظراً لأن «رويتر» كانت بحاجة ماسة إلى المال الذي كانت تتلقـاه: ٢٨٠٠٠ جنيه استـرليني سنويـاً. أما مجموعة «بريتانوڤا» فقد تشتتت بعد وقت قصير من انتهاء هذا الاتفاق. واستقال آلان هير من منصبه كمدير لـ «حقوق وحصص الأنباء الدوليـة»، التي انشئت في العام ١٩٦٣، والتي كانت قد أصبحت صاحبة الدور التشغيلي الرئيسي في «بريتانوڤا». وقام توم ليتل، وهو صحافي خبير بشؤون الشرق الأوسط أدار «وكالة الأنباء العربية» لفترة من الزمن، بالترتيب لحلول جيمس هولبورن محل هير. ولم يكن هولبورن مدركاً أن ٣٥٠٠ من أسهم «حقوق وحصص الأنباء الدولية» كانت مسجلة باسمه، وقال في وقت لاحق أنه لم يشتر أبداً هذه الأسهم. وعلى العموم، فإن عملية الخلط لم تكن قـد انتهت بعد. وفي نهايـة الستينات بدأت المجموعة توزع مادتها تحت اسم «خدمات التحقيقات العـالمية»، وهي مؤسسة أطلقت رسمياً في العام ١٩٧١، من قبل كانون بروكس، الذي أطلق بالترافق معها وكالة أخرى هي «خدمات التحقيقات الإفريقية». وطبقت هذه الأخيرة ممارسة غير معتادة بأنها لم تكن تطلب من الصحف نشر اسمها باعتبارها مصدر المادة، وهو ما تفعله

الوكالات عادة لكي تحصل على ثمن ما ينشر. وقد أخبرنا موظفون سابقون في «خدمات التحقيقات الإفريقية» أن الصحف الصادرة باللغة الإنكليزية في افريقيا كانت تستخدم كمية ملحوظة من مواد هذه الوكالة. ولفترة طويلة من وجودها، وحتى إغلاقها أخيراً، كانت هذه الوكالة تسجل خسارات ملموسة كان يمتصها المساهم الرئيسي فيها: «سڤنت نومينيز»، وهي شركة اسمية يسيطر عليها فيكتور كانون بروكس والمحاسبون المرتبطون عن قرب بكل هذه العمليات: وايلدينغ وهدسون.

وكذلك فقد اهتمت «إدارة أبحاث المعلومات» بالكتب كوسيلة دعاوية. وساهم عدد من كبار الأكاديميين في سلسلة من الكتب القصيرة التي نشرتها شركة «آمبرساند» الصغيرة، بمبادرة من «إدارة أبحاث المعلومات». وكان بين هؤلاء الأكاديميين كل من هيو سيتون ـ واطسون، أستاذ العلوم السياسية في مدرسة لندن الاقتصادية، ومايكل كيزر، المحاضر في الاقتصاد في كلية سانت أنتوني بأكسفورد. وليس هناك من دليل على أن أياً منهما كان يعرف الارتباط القائم بين «آمبرساند» و«إدارة أبحاث المعلومات». وكانت شركة «آمبرساند» قد أنشئت بعد الحرب مباشرة من قبل ضابط استخبارات أيام الحرب ليسلي شيريدان وفيكتور كانون بروكس. وفي العام ١٩٥٣ انضم اليهما مدير ثالث هو ستيفن واطس، الذي كانت له خبرة في الاستخبارات من أيام الحرب. وكان هذا الأخير يناقش العناوين مع «إدارة أبحاث المعلومات» قبل تكليف أحد بها. وقد أخبر صحيفة الـ «أوبزرفر» كذلك بأن ضباط المعلومات البريطانيين كانوا يشجعون الناشرين في بلدان العالم الثالث على انتاج طبعات محلية «بشراء حقوق النشر بلغات غير واسعة الانتشار بثمن زهيد ثم إعطائها مجاناً في البلد ذي العلاقة». وكذلك فقد اشترت خدمة معلومات الولايات المتحدة حقوق النشر بلغات أخرى من «كتب آمبرساند»، وفي احدى الحالات اشترتها لخمسة وأربعين بلداً مرة واحدة.

وفي الوقت نفسه كانت «إدارة أبحاث المعلومات» تتبنى سلسلة «باكغراوند بوكس» (التي يرأس تحريرها ستيفن واطس)، أولا عبر «باتشوورث برس»، ثم عبر «فونيكس هاوس» حتى العام ١٩٦٠، عندما أصبح «بودلي هيد» هم الناشرون للسنوات العشر التالية. وكانت خطة «إدارة أبحاث المعلومات» تقوم على أساس استخدام «آمبرساند» لشراء سلسلة «باكغراوند بوكس» من «بودلي هيد»، والتسديد في آخر السنة لـ«آمبرساند» ما أنفقته في هذا السبيل. وقد أنكر المدير الإداري لـ«بودلي هيد»، ماكس رينهاردت، أية

معرفة له بأي ارتباط مع «إدارة أبحاث المعلومات» قائلاً: «لقد كانت ترتيباتنا مع ستيفن واطس ترتيبات نشر عادية. ولم تكن لدي أية فكرة عن ارتباط «آمبرساند» مع «إدارة أبحاث المعلومات» أو مع وزارة الخارجية»(٥٣).

وأحد الكتب عن افريقيا كان «افريقيا بين الشرق والغرب» الذي كتبه جون دوموغا، وهو غاني كان من أوائل الصحافيين السود في القارة، ثم انضم إلى «خدمات التحقيقات الافريقية». وكان كتابه نموذجياً بالنسبة لانتاج «إدارة أبحاث المعلومات»:

«في افريقيا، وفي أماكن أخرى، كانت الشيوعية تقدم نفسها على أنها الحليف الوحيد المخلص للوطنية. وتحاول الحكومتان السوفييتية والصينية، من خلال الدعاية والشعارات وبرامج المعونات وبيانات السياسة الخارجية والدبلوماسية المرنة، وبشكل يائس، التسلل إلى القارة الافريقية من خلال تمثلها بزعماء أفارقة وبالمساواة بين الشيوعية والوطنية ومعاداة الاستعمار والاستعمار الجديد»(٥٤).

«وكان الحزب الشعبي الغاني بقيادة نكروما قد شُكّل بطريقة تقرب كثيراً من تشكيل الحزب السياسي على الطريقة الشيوعية، وقد استخدم الطرق الشيوعية في التنظيم: التخويف والابتزاز وقتل الشخصية والخداع والانتخابات المرتبة سلفاً ولوائح المرشحين الوحيدة، وكل حيلة أخرى وردت في الكتاب الشيوعي لكسب السلطة والمحافظة عليها، وأخيراً لفرض دكتاتورية بلا رحمة على الغانيين»(٥).

وكان أحد المؤلفين الآخرين لكتب «باكغراوند بوكس»، وهو بلا شك أكثر شهرة في بريطانيا من دوموغا، رئيس التحرير الحالي لصحيفة الـ «تايمز»، تشارلز دوغلاس - هيوم، الذي كتب لهذه السلسلة كتابه «العرب وإسرائيل». وقد قال لنا إنه «يبدو من غير المرجح أن هذه السلسلة كانت ممولة من قبل «إدارة أبحاث المعلومات» نظراً لحقيقة أني كتبت الكتاب كعمل محبة أكثر من كوني كتبته من أجل المال».

وبدأ إنحدار «إدارة أبحاث المعلومات» في العام ١٩٦٤، بعد الموجة الأخيرة من احتفالات الاستقلال في افريقيا، وعانت الادارة من أول اقتطاع من سلسلة من

الاقتطاعات في ميزانيتها. وفي العام ١٩٦٦ أغلق مكتب سنغافورة، الذي كان قد لعب دوراً هاماً في عمليات الدعاية ضد شيوعيي الملايو. وبعد سنتين، قام السكرتير المساعد الدائم لوزارة الخارجية، السير دينيس غرينهيل، بتشذيب الادارة بشكل أكثر قسوة. وحتى قبل أن تكون هنالك مجموعة ضغط دائمة في «إدارة المعلومات» المباشرة في وزارة الخارجية، تعتقد أنه يمكن لهذه الادارة أن تقوم بما تقوم به «إدارة أبحاث المعلومات». وبالإضافة إلى هذا، فقد كانت هنالك خشية متزايدة لدى وزراء حزب العمال من الطبيعة اليمينية التي اتخذتها «إدارة أبحاث المعلومات». وفي العام ١٩٧٤، قام أنتوني كروسلاند، الذي كان وزيراً للخارجية، بتشذيب لائحة صحافيي «إدارة أبحاث المعلومات» فصرف بعض الصحافيين الأكثر يمينية الذين أصبحوا يشكلون عقبة سياسية. وبالحكم من خلال الإجراءات الكلاسيكية للخدمة المدنية، كانت نهاية الادارة بطيئة الوصول. وبعد سنتين أعيد النظر مرة أخرى في وضع الادارة. وأعيد السير كولين كرو، المفوض السامي السابق في كندا، من إحالته على المعاش لكي يبحث في وظائف هذه الادارة، فقام بصياغة «تقرير كرو» السري. وكان من بين ما توصل اليه ضرورة إعادة ترتيب أهداف «إدارة أبحاث المعلومات»:

- «على «إدارة أبحاث المعلومات» أن تحافظ على قدرتها العالمية، ولكن يجب تقليص مكاتبها الاقليمية (عبر البحار). ويجب إجراء مراجعة تشذيبية منتظمة لعملياتها الافرادية ومطبوعاتها ولوائح توزيعها. ويجب وضع الصندوق المضاد للتهديم* تحت إشراف «إدارة أبحاث المعلومات». ويجب أن يقوم تفتيش وزارة الخارجية والكومنولث بدراسة إمكانية إعادة تنظيم إدارات المعلومات لانتاج جهد معلوماتي ـ دعاوي أكثر تنسيقاً وتركيزاً».

وكان عدد موظفي «إدارة أبحاث المعلومات» قد انخفض حتى الآن إلى ١١٠، وبدا أن نهايتها أصبحت وشيكة. وكان السبب الرئيسي للاغلاق المحتمل للادارة هو علاقتها مع «مؤسسة دراسة النزاعات»، وهي جماعة ضغط يمينية شكلت في العام ١٩٧٠ من قبل برايان كروزيير، وهو صحافي كان قد عمل قبلا كرئيس تحرير لوكالة «رويتر» ولل «نيوز

* هو صندوق تابع لوزارة الخارجية يستخدم، بين أشياء أخرى، لتمويل بعض عمليات الدعاية. وما زال هذا الصندوق موجوداً.

كرونيكل» وللـ «إيكونوميست فورن ريبورت». وفي ذلك الوقت، كان كروزيير أيضاً رئيساً لـ «فورام وورلد فيتشرز»، وهي وكالة أنباء مركزها لندن، انبثقت في العام ١٩٦٥ عن «فورام سيرفيس»، وهي وكالة صغيرة للتحقيقات الثقافية بدأتها مجلة «إنكاونتر» (أنظر الصفحة ١٠٠ من هذا الكتاب). وأصبحت «فورام وورلد فيتشرز» مقبولة بشكل واسع كمصدر، وخصوصاً في العالم الثالث، ووصلت الذروة بتوزيع موادها على ٢٥٠ صحيفة في مختلف أنحاء العالم. وتلقت «فورام» دعماً من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، الـ «سي. آي. اي»، عبر مؤسسة «كيرن هاوس انتربرايزز»، وهي شركة للنشر يديرها سفير أميركي سابق في بريطانيا هو جون ويتني. وفي العام ١٩٧٥، كشف فريق من البرنامج التلفزيوني «وورلد إن آكشن» مذكرة صادرة عن مقر الـ «سي. آي. اي» يعود تاريخها إلى العام ١٩٦٨، موجهة الى ريتشارد هيلمز، الذي كان يومها مديراً للـ «سي. آي. اي»تصف وكالة «فورام» بأنها. .

«قدمت للولايات المتحدة وسائل ذات مغزى للدعاية المضادة، وأصبحت خدمة تحقيقات محترمة في طريقها إلى موقع مميز في عالم الصحافة».

وكانت هنالك ملاحظة في أسفل الصفحة كتبت بخط اليد تقول بأن «فورام» عملت «بمعرفة وتعاون الاستخبارات البريطانية»(٥٦). وقد أغلقت «فورام» فجأة في العام ١٩٧٥، قبيل انكشافها.

وكانت «كيرن هاوس» قد قدمت التمويل لمشروع كروزيير. وقد تم امتصاص مكتبة «فورام» وبعض موظفي الأبحاث لديها من قبل «مؤسسة دراسة النزاعات»، ثم دفعت «فورام» ٢٠٠٠ جنيه لهذه المؤسسة لاستخدام المكتبة. واستمرت «كيرن هاوس» في تقديم المساعدة لها حتى منتصف العام ١٩٧٢ على الأقل، وفي هذا الوقت كانت «فورام» قد وجدت مصادر تمويل أخرى. وهذه، مع ٢٠٠٠ اشتراك وثيق في مطبوعات «مؤسسة دراسة النزاعات» كانت تشكل ميزانية المؤسسة المذكورة، التي بلغت في العام ١٩٧٦ ما يزيد عن ٣٠ ألف جنيه استرليني. وأظهرت الاستخبارات البريطانية موقفاً ايجابياً من المنظمة الجديدة، وفي الواقع. . .

«في رسالة إلى الـ «انترناشينال هيرالد تريبيون»، ادعى المراسل الأجنبي المعروف برنارد نوسيتر أن مسؤولاً كبيراً في الاستخبارات البريطانية أخبره أن البريطانيين كانوا يديرون عملياً مؤسسة كروزيير»(٥٧).

وأنكر كروزيير وجود أية علاقة بين «مؤسسة دراسة النزاعات» و«فورام»، وكذلك أي ارتباط مع الاستخبارات البريطانية أو تلك الأميركية. وكان هو نفسه قد ترك المنظمة في هذا الوقت.

والمدير الإداري لـ «مؤسسة دراسة النزاعات» هو مايكل غودوين، الذي عمل قبلاً لحساب إدارة نشر «إدارة أبحاث المعلومات»: «آمبرساند»، في حين أن اثنين من الموظفين السابقين للادارة نفسها، هما لين برايس وكينيث بنتون، كانا من كتاب «مؤسسة دراسة النزاعات» الدائمين. وكان انتاج المؤسسة المذكورة يشمل «دراسات النزاع» الشهرية، و«سنوية القوة والنزاع»، و«تقارير خاصة» التي كانت تصدر بشكل غير منتظم. وكان معظم كتابها من الصحافيين والأكاديميين السابقين، مع قليل من اللاجئين والأكاديميين، وخصوصاً من «مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية» في لندن، وكلية سانت أنتوني، أكسفورد، وكان التشديد باتجاه مناقشة الشؤون الخارجية بالرغم من صدور خمس دراسات عن ايرلندة الشمالية وتقرير عن نفوذ المجموعات اليسارية داخل الحركة النقابية البريطانية.

والملفات التي نقلت من مكاتب مدير الأبحاث بيتر جانك في صيف ١٩٧٥، أظهرت وجود اتصالات كثيفة بين «مؤسسة دراسة النزاعات» ومؤسسة الشرطة والمؤسسة العسكرية البريطانيتين(٥٨). وفي حزيران (يونيو) ١٩٧٢، زار جانك كلية الشرطة في برامشيل بناء لدعوة من قائدها آنذاك جون ألدرسون الذي أصبح فيها بعد رئيس شرطة ديفون وكورنوول واكتسب سمعة كونه ليبرالياً بعض الشيء بين كبار ضباط الشرطة. وأراد ألدرسون من «مؤسسة دراسة النزاعات» أن تساعد في صياغة برنامج تدريب للكلية عن التهديم والارهاب. وسار اللقاء الأول على ما يرام، ومنذ ذلك الحين قام جانك وآخرون أوصى هو نفسه بهم بالقاء محاضرات في الكلية في مناسبات عديدة، وقد استخدمت الشرطة احدى المطبوعات الصادرة عن المؤسسة، وهي «دليل الثورة المضادة». وقدمت «مؤسسة دراسة النزاعات» المحاضرين للعديد من المؤسسات العسكرية، بما في ذلك «كلية الدفاع الوطني»، حيث يجري تعليم «العمليات النفسية» إلى جانب مواد أخرى. أما خارج بريطانيا، فقد كشفت الوثائق أنه كانت لجانك اتصالات مع استخبارات جنوب افريقيا، التي قدمت له معلومات عن جماعات ثورية مثل «فريليمو». ولم يكن للانكشاف المفصل لاتصالات «مؤسسة دراسة النزاعات» وطرقها

إلا تأثير ضئيل على برنامج منشوراتها.

والمجلس الحالي للمؤسسة - وهو جسمها الحاكم - مؤلف كلياً مثله مثل سابقيه، من أشخاص بارزين من الأكاديميين والدبلوماسيين والعسكريين، مثل: الرئيس السابق لاستخبارات الدفاع السير لويس لي بيلي، ومنظّر الثورة المضادة السير روبرت تومبسون، والسير هنري توزو الذي قضى سنتين كنائب قائد عام لتحالف قوات حلف شمال الأطلسي في أوروبا وكان الضابط القائد العام السابق لايرلندة الشمالية، والسير كريستوفر فوكسلي - نوريس الذي كان أحياناً عضواً في لجنة رئيس الأركان، والدبلوماسي السابق السير إدوار بيك، والأكاديميون ليونارد شابيرو وماكس بيلوف وبول ويلكنسون وصاموئيل فاينر ولورنس مارتن وجورج سيتون - واطسون. وحجم شخصياتها، الذين لهم كلهم معرفة حميمة بأعمال الدولة، يجعل من «مؤسسة دراسة النزاعات» جزءاً له نفوذ في اللوبي اليميني.

وأخيراً اضطر ديفيد أوين «إدارة أبحاث المعلومات» إلى النوم، في نهاية نيسان (ابريل) ١٩٧٧، ولكن هذا لم ينه برنامج الحكومة الدعاوي. وكان «خزان أدمغة» أنشىء بعد تقديم «تقرير كرو» قد شكك في قيمة «إدارة أبحاث المعلومات»، ولكنه علق بأن لمادتها غير المنسوبة إلى مصادرها دوراً تلعبه في خلق «مواقف سياسية مساعدة»، في أكثر بلدان العالم الثالث نفوذاً. وأسس أوين منظمة أصغر، وأقل سرية، تعرف باسم «إدارة معلومات عبر البحار»، التي تبنت الكثير من تقنيات «إدارة أبحاث المعلومات»، بما في ذلك إرسال أوراق تقارير إلى لائحة مختارة من الصحافيين. وأعيد زرع الكثير من الموظفين الرئيسيين لـ «إدارة أبحاث المعلومات» في «إدارة معلومات عبر البحار»، بما في ذلك رئيسها راي ويتني*. ونشرت «إدارة معلومات عبر البحار» سلسلتين من الأوراق: «باكغراوند بريفس» (تقارير الخلفيات) التي تحتوي على مادة تدور حول موضوعات راهنة ومحضرة كخطوط توجيهية للبعثات عبر البحار، و«فورين بوليسي دوكيومنتس» (وثائق السياسة الخارجية) التي تميل إلى أن تكون أطول وهي مصممة بشكل رئيسي للاستهلاك الداخلي للحكومة. وكلا السلسلتين متوفرتان للعموم، نظرياً، بالرغم من أن صعوبة الحصول عليها أثارت انتقادات «اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية» التابعة لـ «لجنة

* هو اليوم عضو برلماني محافظ عن منطقة هاي وايكومب.

النفقات» في مجلس العموم. وتقارير الـ «باكغراوند بريفس»، وكل منها عبارة عن ثلاث أو أربع أوراق مشبوكة سوية، تحمل في أسفلها الملاحظة التالية:

«تم تحضير هذه الورقة لأغراض الإفادة العامة عن الأمور، وهي لا تعبر، ويجب ألا تؤخذ على أنها تعبر، عن سياسة الحكومة وألا يستشهد بها على أنها كذلك».

وخلال العام ١٩٨١، تم امتصاص «إدارة معلومات عبر البحار» من قبل «إدارة المعلومات» في وزارة الخارجية والكومنولث، التي أصبح لها، نتيجة لذلك، وظيفة جديدة هي..

«تقديم التوجيه والخلفيات حول أمور ذات اهتمام عام تؤثر على سياسة الحكومة»(٥٩).

وأمثال هذه الجمل المحذِّرة هي العلامة المميزة لأية إدارة يحصل أن تكون مسؤولة عن الدعاية عبر البحار. وفي مقابلة تلفزيونية أجريت معها بمناسبة الذكرى الأولى لانتخابها دعت السيدة تاتشر إلى بذل «جهد دعاوي مكثف من نوع لم نقم به في السابق»(٦٠) ضد الاتحاد السوفييتي والنفوذ الشيوعي. وثلاثون سنة من الخبرة تضمن لوزارة الخارجية دوراً مركزياً في الحملة: الافتراءات والتحوير في الكلام والكذب، بروحية أيام الازدهار في الخمسينات. وأخيراً، كتب كريستوفر ميهيو، الذي كانت مذكرته بداية لـ «إدارة أبحاث المعلومات»، يقول في مجلة «نيو ستيتسمان»، بعد هجوم شنته المجلة على العمليات التي هي من نوع عمليات «إدارة أبحاث المعلومات»:

«بدلاً من نشر اهانات جديدة موجهة الينا، ألن تسلموا لنا بعض الشيء بأننا قلنا الحقيقة، ومن أجل قضية جيدة، وببعض المخاطرة السياسية من ناحيتنا؟»(٦١).

ويبدو أن وراء هذا الاغراق في الصفاقة يكمن تأكيد القول المأثور بأن الدعاويين ينتهون عادة إلى تصديق دعاياتهم نفسها. ولكن الدعاية عبر وسائل الاعلام ليست وسيلة التأثير الوحيدة.

التدخل في الحركة الطلابية الدولية

نهاية الحرب العالمية الثانية جلبت معها روح التفاؤل إلى الحركات السياسية في أنحاء أوروبا. ولم يكن يعترف بشكل واسع بالتوترات الناشئة بين القوى الحليفة، في حين بدت الفرصة الايجابية لاعادة بناء القارة في جو من التعاون الدولي الأصيل قائمة فعلاً. وانتهزت المنظمات الطلابية والنقابية الوطنية، التي كانت دوماً المنظمات الأكثر تطلعاً إلى الخارج، هذه الفرصة لتوسيع اتصالاتها الخارجية إذ أصبحت مصالحها واهتماماتها ذات طابع دولي. والجمعيات التي تشكلت نتيجة لذلك وضعت بشكل طبيعي قيد التدقيق من قبل الحكومات في كتل القوة الأوروبية الحديثة البروز، والتي كانت تحضر بهدوء للحرب الباردة. وقد اعترف فوراً بالقدرة الكامنة لدى هذه الجمعيات من حيث تأثيرها السياسي، وتحركت إدارات العمليات المستورة لتسيطر عليها. وبالرغم من أن إدارة الـ «سي. آي. اي» للحركة الطلابية هي قصة شهيرة وواسعة الانتشار، فقد كان النشاط البريطاني المثيل سابقاً لها في التاريخ.

في العام ١٩٤٧، بدأت الحركة الطلابية، كمثيلتها النقابية، في الانشقاق. وأسس المؤيدون لـ «الاتحاد العالمي للشباب الديموقراطي» (WFDY)، الممول من الكتلة السوفييتية، الفرع المفرد الأكثر تنظيماً، ولم يكن هنالك موطن طبيعي للطلاب اليمينيين والاشتراكيين الديموقراطيين ولمنظمات الشباب المثيلة. ولملء هذه الثغرة، قرر «المجلس الوطني للخدمة الاجتماعية» في بريطانيا أن ينظم مؤتمراً يمكن من خلاله إطلاق جسم طلابي دولي متمم.

واهتمت الاستخبارات البريطانية كثيرا بالشؤون الطلابية، كما يوضح أحد الناشطين السابقين، وهو اليوم رجل أعمال:

> عندما كنت طالباً، بعد الحرب مباشرة، وأردت أن أرى العالم، قررت أن أذهب إلى الأرجنتين لحضور هذا المؤتمر البيروني... وبينما كنت هناك ساعدت في تنظيم البعثة البريطانية.... وكانت السفارة البريطانية غاية في اللطف، وساعدت بأن أعارتنا آلتها الناسخة. وبعد ذلك بمدة قصيرة، عندما كنت قد عدت إلى انكلترا، استدعيت لمقابلة مسؤول في «الاتحاد الوطني للطلبة». وتبع هذا اتصال أجراه معي في احدى الحفلات أحد موظفي الخدمة المدنية، وسألني إن كنت مهتماً بعمل الحكومة. ثم: ما رأيك بإجراء مقابلة؟ وظهر أنهم كانوا

يجرون مقابلات لحساب الـ «إم. آي٦». ثم أعلمت فيما بعد أني لم أقبل. ولكني كثيراً ما أفكر اليوم كيف أنه كان يمكن لي أن أصبح جاسوساً»(٦٢).

في الوقت نفسه، عممت وزارة الخارجية مذكرة على بعثاتها عبر البحار تطلب فيها تقييماً، يختم بخاتم «سري» - حول من يمكن أن يدعى للمشاركة في منظمة جديدة. ولم تكن افريقيا مشمولة بهذه العملية باعتبار أنها كانت مسؤولية وزارة المستعمرات، ولم تكن قد اعتبرت هامة بعد. ومذكرات وزارة الخارجية إلى منظمي المؤتمر جعلت من الواضح من تعتقد الوزارة أنه من المناسب أن يدعى:

«إننا تواقون إلى أن يجري ضم الفنلنديين إلى المشاركة مع الديموقراطيات الغربية بأوسع ما يمكن، ولذلك فإننا سنكون سعيدين إذا وجدتم الطريقة التي تبرر أن تكون فنلندة مدعوة»(٦٣).

وكان يحكم على منظمات الشباب بدقة من حيث قوتها وقدرتها على محاربة الشيوعية. وكتب ج. ر. روبر، من «المجلس الثقافي البريطاني» في الأوروغواي يقول:

«إن جمعية باتريوتيكا معادية للشيوعية في الوقت الراهن، وهي تصدر دعاية في هذا الاتجاه»(٦٤).

وبدأ منظمو المؤتمر، مسلحين بهذه المعلومات، بوضع ميزانيتهم للمؤتمر الذي كان سيعقد في منتصف ١٩٤٨. وجاء في تقديراتهم الأولية أن هناك عجزاً يصل إلى أكثر من ٥٠٠٠ جنيه بين الواردات والنفقات. ولحسن الحظ، ومن خلال دعم حكومي قوي، بدت الأرقام أفضل صحة عند مراجعتها. وأصبحت النفقات تقدر الآن بحوالي ١٢٠٠٠ جنيه تغطي حوالي ثلاثة أرباعها هبات ممنوحة من إدارات حكومية مختلفة. وأحد أكبر البنود (٣٠٠٠ جنيه) كان مدرجاً بصفة «هبة من صندوق رئيس الوزراء (مساعدة جنوب افريقيا لبريطانيا)». وفي مذكرة موجهة إلى جورج هانيس (السير جورج فيما بعد)، رئيس «المجلس الوطني للخدمة الاجتماعية»، استطاع الرجل الثاني بعده ڤيوليت وستون أن يقول عن هذا البند: «وهي (مس باول من وزارة الخارجية) تعتقد أيضاً أن التوجه إلى سكرتير رئيس الوزراء يمكنه أيضاً أن يؤدي إلى رد ايجابي فيما يتعلق بالاشارة إلى صندوق معونة جنوب افريقيا لبريطانيا». ومهما كان مصدر هذه الأموال، فإنها لم تكن جنوب افريقية بالتأكيد. والأرجح بكثير أن تكون من الأموال المقررة بموجب «الصوت السري».

وكان نتاج المؤتمر «التجمع العالمي للشباب» (WAY) الذي بدأ حياته ومقره الرئيسي في باريس. وقد تلقى التجمع مساعدة هامة من الحكومة الفرنسية التي وفرت، مثلها مثل تلك البريطانية، تمويلاً مستوراً للتنظيمات الأعضاء في التجمع داخل فرنسا. وفي بريطانيا جرى انتخاب «اللجنة الوطنية» للتجمع، وكانت عضويتها الأولية واسعة سياسياً، وتضم عدداً من الاشتراكيين غير المنحازين إلى موسكو. وعلى العموم، فإنه لم ينقض وقت طويل قبل أن أكد اليمين وجوده، وأصبحت الحركة الطلابية أرضية انطلاق مقبولة بالنسبة لأولئك الذين يريدون أن يصنعوا لأنفسهم أسماء استعداداً لدخول الحياة السياسية البرلمانية. وكانت وجهات نظر هؤلاء تتطابق بشكل كلي تقريباً مع وجهات نظر مستشاري وزارة الخارجية خلال الخمسينات والستينات، وهي الفترة التي بقيت خلالها «اللجنة الوطنية» في يد اليمين، ومن ناحيتها، كانت وزارة الخارجية تعرف ما تريد. وفي اجتماع بين «اللجنة الوطنية البريطانية للتجمع العالمي للشباب» ووزارة الخارجية ووزارة المستعمرات ووزارة علاقات الكومنولث، أثار جوفري ماك درموت من وزارة الخارجية موضوع استضافة طلبة عبر البحار:

«كان هذا نشاط هام ويجب بحثه نظراً لأنه معروف أن الحزب الشيوعي بذل محاولة خاصة للتأثير على أمثال هؤلاء الزوار»(٦٥).

ولكن قيمة «التجمع العالمي للشباب» بالنسبة لوزارة الخارجية لم تعفه من المشكلات المالية. وفي أواخر العام ١٩٥٢ اكتشف رئيس التجمع، غاثري موار، ما يلي:

«لقد تلقيت أخيراً تحذيرات قاسية من وزارة الخارجية أن نفس مساعدات الهبات الملحوظة لنشاطات «التجمع العالمي للشباب»، سواء منها تلك العالمية أم الوطنية، قد تقع كلها تحت فأس قاضي القضاة في العام ١٩٥٣ إلا إذا استطعت أن أجد بعض الدعم على مستوى مجلس الوزراء. . . وقد نجحت للتو في الحصول على دفعة أولى من مساعدة بالدولار لـ «التجمع العالمي للشباب» من «مؤسسة شؤون الشباب والطلبة» [وهي مؤسسة تابعة للـ «سي. آي. اي»] في نيويورك»(٦٦).

ولم يكن لهذا التهديد الموجه إلى الهبة المنتظمة التي كانت وزارة الخارجية تقدمها إلى

«التجمع العالمي للشباب» أن تأتي في وقت أسوأ من هذا. وكان موار متأكداً من أن هناك امكانية حقيقية لـ «تحويل التجمع العالمي للشباب إلى نفوذ مضاد للشيوعية مفيد حقاً»[٦٧]، وكانت المنظمة تخطط لاجتماع ضخم للمندوبين العالميين في سنغافورة. وعندما وقعت الفأس فعلاً، تبعتها حملة ضغط سريعة اجتذبت لها دعماً من أعلى الأوساط. وبقيت وزارة الخارجية متحمسة ووضعت اللوم على دناءة وزارة الخزانة. وطالب أعضاء برلمانيون من مختلف الأحزاب بالابقاء على المنحة المقدمة إلى «التجمع العالمي للشباب». وكان النائب العمالي الثانوي وودرو وايات، الذي كان في السابق ممن تلقوا حسنات «إدارة أبحاث المعلومات»، والمعلق اليوم في صحيفة «صنداي ميرور»، قد وصف «التجمع العالمي للشباب» كما يلي:

«منظمة تقوم ببث دعاية غاية في القيمة بالنسبة للعالم الحر من دون أن تبدو وكأنها منظمة للدعاية»[٦٨].

وفي الواقع، فإن اسم المنظمة اختير بذكاء شديد، وإلى درجة أن بعض مندوبيها احتجزوا ذات مرة في مطار لندن لأن «الفرع الخاص» ظن - من الاسم - أنها جبهة شيوعية.

وفي نيسان (ابريل) ١٩٤٥ أصبح من الواضح على العموم أن الحكومة توصلت إلى صياغة تسوية، كما يظهر من ردها في البرلمان على نائب حزب المحافظين جون هاي:

«في المكان الأول، يعود إلى اللجنة الوطنية البريطانية للتجمع العالمي للشباب أن تقوم بجهد أكبر قليلاً لجعل نفسها مكتفية ذاتياً من الناحية المالية. وهناك أمور يمكن للجنة أن تفعلها، بينما ستفعل حكومة صاحبة الجلالة كل ما في استطاعتها للمساعدة في هذه الأمور»[٦٩].

وكانت هذه المساعدة تتضمن وضع «التجمع العالمي للشباب» على اتصال بشخصيات المؤسسة (المجتمع السياسي) الرئيسية. وقد أطلقت لهذا الغرض جمعية سميت «أصدقاء التجمع العالمي للشباب» اجتذبت اليها فوراً لائحة قوية من الرعاة والأنصار بينهم: رئيس الوزراء السير أنتوني ايدن، ورئيس الوزراء العمالي السابق كليمنت آتلي (الذي أقيمت الجمعية أثناء وجوده في رئاسة الوزراء)، والفيسكونت تشاندوس (وزير المستعمرات السابق)، وزوجة اللورد مونتباتن، إدونيا. وأصبحت المسألة موضوع ثقة لكل من يهمه الأمر. وأخبر ج. ك. تومبسون، من وزارة

المستعمرات، سام بيج، من «التجمع العالمي للشباب»، أن «الحلقة الضعيفة لا بد أن تكون في وزارة الخزانة»[٧٠]. وكان «التجمع العالمي للشباب» على وشك تنظيم حدث سياسي كبير، وكان عليه أن يسأل وزارة الخارجية النظر في امكانية استخدام السفن ناقلة الجنود لنقل مندوبيه إلى هناك. وكان الحدث المخطط لسنغافوره طموحاً، فقد أراد «التجمع العالمي للشباب» أن يدعو إليه أحدث رؤساء الجمهورية السود في افريقيا، الرئيس الغاني كوامي نكروما، ليلقي خطاباً أمام التجمع. وكان يفترض أن ما سيجتذب نكروما إلى القبول هو رغبة الحكومة البريطانية في تسديد نفقات جولة يقوم بها الرئيس في الهند في الوقت نفسه.

ولا يمكن التقليل من أهمية حدث «التجمع العالمي للشباب». فقد كانت بريطانيا تواجه ضغطاً شديداً في الملايو المجاورة من قبل الثوار الشيوعيين، وكانت تعرف للمرة الأولى مقاومة فاعلة يقوم بها الوطنيون الأفارقة في غرب افريقيا، فهل كانت هنالك طريقة أفضل لأخذ زمام المبادرة من دعوة زعيم للوحدة الافريقية إلى مؤتمر لـ «العالم الحر»؟ وكانت هناك قوى أكثر شراً تعمل أيضاً، كما يقول جوزيف بركهولدر ـ سميث، الرئيس السابق لمحطة الـ «سي. آي. اي» في سنغافورة في تلك الأيام، في كتابه «مُحارب الحرب الباردة»:

«بالنسبة لاجتماع «التجمع العالمي للشباب»، كان لدى (١٠)[قسم الـ«سي. آي. اي» المسؤول عن المجموعات الواجهية] كمية معينة من الارتباط القائم فعلاً مع البريطانيين [الـ «إم. آي ٦»] في لندن، حول كل عملياتها في ميدان الواجهات العالمية، وحول «التجمع العالمي للشباب» بشكل خاص. ولقد أرادوا. . . من البريطانيين أن يساعدوا في توجيه الاجتماع باتجاه هدفهم النهائي في أن يصبح «التجمع العالمي للشباب» جماعة واجهة للعالم الحر. وفوق هذا أراد الـ (١٠) من محطة سنغافوره أن تدير العمليات مع قادة الطلبة الذين كانوا يحاولون توجيههم خلال الاجتماع»[٧١].

هذه الحماسة لم تمر دون أن يلحظها أحد، كما يتضح من رسالتين منفصلتين كتبتهما صونيا ريتشاردسون، من اللجنة الوطنية البريطانية، إلى غاثري موار:

«إن وزارة الخارجية متوترة جداً حول الموضوع وكررت المعلومات بأن واشنطن على اتصال معهم، وهكذا. . . أني لا أفهم تماماً لم هذه الحماسة لدى وزارة

الخارجية الأميركية ووزارة الخارجية البريطانية، أو كيف عرفوا أننا كنـا نناقش الموضوع أصلاً»(٧٢).

ولم يأت الحدث واعداً تماماً كما كانت أجهزة الاستخبـارات البريـطانية والأميـركية تأمل. ولم يكن الكثير من الدفء في الجو ومن العواطف النبيلة هو ما كانت هذه الأجهزة تبحث عنه. ولكن «التجمع العالمي للشباب» استمر في كسب عطف الحكومة، وسرعان ما استعاد تمويل وزارة الخارجية. ولكن هذا التمويل انخفض ـ على العموم ـ إلى أقل من نصف الميزانية السنوية للمنظمة، وأرسل وزير الخارجية سلوين لويد رسالة تـوصية إلى «أصدقاء التجمع العالمي للشباب» من أجل إغاثتهم في العام ١٩٥٨. وإذ حل التجمع مشاكله المادية، فقد تـابع بـالشكل نفسـه تقريباً عمله الذي كان يقـوم به في السـابق للحكومة. وبدأ التجمع العمل من خلال وزارة المستعمرات لتوسيع نفوذه في افريقيا، مقيماً لجاناً وطنية في كينيا وموريتشيوس وسييراليون وجزر السيشل ويوغندا. وكانت هذه الوزارة تضع أحداث «التجمع العالمي للشباب» موضع اهتمـام حكومـات المستعمرات الافريقية، ونظمت للتجمع عروضاً سينمائية، وساعدته في تسديد نفقات سفر المندوبين الأفارقة المفلسين بشكل عام. وعلى سبيـل المثال، فـإن الحاكم الاستعمـاري المحلي في سييراليون كلف، بل وساعد، باستكمال الترتيبات باستخدام البرقيات الحكومية. وفي موريتشيوس ووجهت لجنة «التجمع العـالمي للشباب» بـالمهمة الصعبـة القاضيـة بقلب تدفق الالتحاق بعصبة الشباب المحلية المدعومة من قبل الشيوعيـة، والتي كانت تقـدم منحاً دراسية ورحلات إلى الخارج أكثر بكثير. وكتب جان ديليتر، نـائب وزير الصحـة والعمـل وعضو لجنـة «التجمع العـالمي للشباب»، إلى المقـر الـرئيسي للتجمـع طـالبـاً المساعدة. وكان يخشى نمو الشيوعية قبل الاستقلال وطالب «التجمع العالمي للشباب» بمساعدة «حركة الشباب الحر في موريتشيوس». والطلب الذي وصل الى باريس حـوِّل فوراً إلى «اللجنة الوطنية البريطانية» حيث رتبوا مشورة حول المشكلة وردت من «إدارة التعاون التقني» [مؤسسة تابعة للـ «سي. آي. اي»].

وكثيراً ما أسيء فهم هذا الدور المعتدل من قبل اليمينيين التقليديين البريطانيين، مثل اللورد كوليتون، الذي اشتكى في العام ١٩٦٣ من أن «التجمع العالمي للشبـاب» كان يسير بوحي شيوعي بعد أن نشر أحد أعداد مجلة التجمع مقالات عن حركات التحرير في أنغولا.

بيل ماك غوان، سكرتير «اللجنة الوطنية البريطانية للتجمع العالمي للشباب» كتب بيأس إلى وزارة الخارجية محاولاً أن يكون مفيداً:

«هناك قول بأن السيد هولدن روبرتو، رئيس «اتحاد شعوب أنغولا» ورئيس الحكومة الأنغولية في المنفى، مدعوم هو أيضاً من قبل الشيوعيين. وهذا ما ليس مؤكداً، في اعتقادي أيضاً. ولهذا، فإنه سيكون من المفيد جداً ـ في رأينا ـ أن نجد بين أيدينا دليلاً ايجابياً»(٧٣).

قبل ذلك بسنتين، كان ماك غوان قد توجه إلى وزارة الخارجية للحصول على معلومات عن منظمات الواجهة الشيوعية. ورد توم بيكر، من وزارة الخارجية، موصياً (بالاطلاع على) ثلاث نشرات أصدرتها مجموعات الضغط اليمينية، وكانت احداها «خدمات الأبحاث والمعلومات الصناعية». وكان ماك غوان ـ على العموم ـ يريد مطبوعة واحدة معينة:

«كان في ذهني كتاب كبير نسبياً كان لدى موريس فولي في مكتبه في «حملة الشباب الأوروبي»، ويبدو لي أني ذكرته لك في احدى المناسبات عندما قابلتك هناك... كان وثيقة سرية تدرج لائحة كاملة بكل المنظمات الواجهية... ولك أن تتأكد... أنه سيلقى كل عناية»(٧٤).

وكان الكتاب، المعنون «حقائق حول منظمات الواجهة الشيوعية الدولية»، قد صدر عن «إدارة أبحاث المعلومات»، التي اتصلت بماك غوان مباشرة، وأرسلت اليه نسخة، ووضعت اسمه على لائحتها البريدية لتوزيع نشرة «المنظمات الدولية» الصادرة عنها شهرياً. وكان باستطاعة «التجمع العالمي للشباب» أن يوزع مواد «إدارة أبحاث المعلومات» حول السياسة الخارجية البريطانية خلال اجتماعاته، دون نسبتها إلى أحد.

وكان موريس فولي واحداً من عدد من الشباب الاشتراكيين الديموقراطيين الذين بدأوا حياتهم السياسية من خلال حصان طروادة الحرب الباردة: «التجمع العالمي للشباب». وكان فولي سكرتيراً للفرع البريطاني من «حملة الشباب الأوروبي» بين السنتين ١٩٥١ ـ ١٩٥٩، وخلال هذه الفترة تلقت المنظمة ككل أكثر من ١,٣ مليون جنيه استرليني من أموال الـ «سي. آي. اي». والجزء الأكبر من هذه الأموال أتى إلى الفرع البريطاني. وعلى الأقل كان فولي مدركاً للاتهامات بشأن تحويل الـ «سي. آي. اي»،

منذ أن قام نزاع علني في العام ١٩٥٢ حول الأموال الأميركية، وأدى إلى انسحاب منظمة الشباب التابعة لحزب العمال (من المنظمـة). وفي العام ١٩٧٥ أكـد توم براون، وهو ضابط سابق في الـ «سي. آي. اي» عمل كرئيس لقسمها الخاص بالمنظمات الدوليـة، أن الوكالة مولت «الحركة الأوروبية»، التي كانت «حملة الشبـاب الأوروبي» على عـلاقة وثيقة بها. وقد أنكر فولي أية معرفة له بأي تدخل للـ «سي. آي. اي». وأصبـح فولي يعـد واحداً من ثـلاثة قيمـين على «مؤسسـة آرييل» إلى جـانب اثنين من الـواعدين في «التجمع العالمي للشباب»، هما: تشارلز لونغبوتوم وبارني هـايهو، والأخـير كان رئيسـاً لـ «اللجنة الوطنية البريطانية» للتجمع في أواخر الخمسينات ومطلع الستينات.

وانكشاف أمر المعونة المالية التي كانت الـ «سي. آي. اي» تقدمها إلى المقر الرئيسي لـ «التجمع العالمي للشباب» عبر مجموعة من المؤسسات، في أواخر الستينات، أسرع في سقوط التجمع. وراحت السكرتيرية الدوليـة للتجمع في بـاريس تفقد الثقـة بها شيئـاً فشيئاً، وراحت المنظمات المنتمية إليها ترتد عنها. وانسحبت «اللجنة الوطنية البريطانية» من التجمع في العام ١٩٧٧، بعد أن غيرت اسمها إلى «مجلس الشباب البريطاني».

هوامش الفصل الثاني.

(١) Lord Gladwyn *The Memoirs of Lord Gladwyn* (1972) P. 117

(٢) Noam Chomsky, writing in the *Guardian* (15 June 1981)

(٣) Summary of the Interim Report of the Special Committee on Relaxation of Trade Barriers (18 December 1943)

(٤) Richard Crossman *New Fabian Essays* (1970) PP. 31-2

(٥) J. Frankel British Foreign Policy 1945-73 (1975) P. 157

(٦) *Sunday Times* (14 March 1982)

(٧) New Statesman (8 February 1980)

(٨) *Observer* (22 June 1980)

(٩) John Prados *The Soviet Estimate: US Intelligence and Russian Military Strength* (1982) P. 57

(١٠) Quoted in Trevor Barnes *The Secret Cold War article in The Historical Journal* Volume 25 No. 3 (September 1982)

Ibid (١١)

Daily Telegraph (11 May 1981) (١٢)

Washington Post (24 November 1981) (١٣)

Quoted in Richard Hall *The Secret State* (1978) P. 132 (١٤)

C.M. Woodhouse *Something Ventured* (1982) P. 135 (١٥)

Time Out (7 March 1975) (١٦)

Times (22 March 1975) (١٧)

Quoted in Harry Miller *Jungle War in Malaya: The Campaign against Communism* (1972) P. 90 (١٨)

F. H. Lakin *Psychological Warfare Research in Malaya 1952-5* UK Ministry of Defence Army Operational Research Establishment Paper given to 11th Annual US Army Human Factors Research and Development Conference (October 1965) (١٩)

Far East Economic Review (11 September 1971) (٢٠)

Personal interview (٢١)

Sir Charles Jeffries *The Colonial Office (1956) P. 179* (٢٢)

Personal communication to the authors (٢٣)

From papers in Rhodes House archives, Oxford (٢٤)

Rhodes House papers (٢٥)

From papers collected by Richard Rathbone (٢٦)

Personal interview (٢٧)

Personal interview (٢٨)

Daily Express (29 June 1953) (٢٩)

Diary of Sir Philip Mitchell (10 April 1952) Quoted in Richard Frost *Race Against Time* (1978) P. 249 (٣٠)

Personal interview (٣١)

Letter from Hudson to Gorell-Barnes (30 July 1954) (٣٢)

Letter from Hudson to Oldham (23 September 1954) (٣٣)

Private interview (٣٤)

Quoted in Tabitha Kanogo *Politics of Collaboration or Domination: A Case Study of the Capricorn Africa Society* article in *Kenya Historical Review* Vol. 2 No. 2 (1974) P. 134. (٣٥)

Sir Michael Blundell *So Rough A Wind (1964) P. 129* (٣٦)

Fred Majdalany *State of Emergency - The Full Story of Mau Mau* (1962) P. 170. (٣٧)

From Mayhew papers, quoted in Richard Fletcher *The Free Flow of News* unpublished paper (August 1979). (٣٨)

Mayhew papers (٣٩)

Mayhew papers (٤٠)

Mayhew papers (٤١)

Richard Fletcher *The Free Flow of News* unpublished paper (1979) (٤٢)

Richard Fletcher *The Free Flow of News* (٤٣)

Obsever (24 January 1982) (٤٤)

Guardian (27 December 1978) (٤٥)

Observer (28 February 1982) (٤٦)

Information Research Department *The Soviet Presence in the Indian Ocean* (1974) (٤٧)

Leveller No. 13 (March 1978). (٤٨)

China News Summary No. 301 (18 December 1969) (٤٩)

China News Summary No. 269 (17 July 1969) (٥٠)

Observer (29 January 1978) (٥١)

Guardian (18 December 1981) (٥٢)

Observer (29 January 1978) (٥٣)

John Dumoga *Africa Between East and West (1969)* P. 114 (٥٤)

John Dumoga *Africa Between East and West* P. 121 (٥٥)

Steve Weissman CIA, *Students of Conflict article in Embassy magazine* (August 1976) (٥٦)
republished as *The CIA makes The News in Dirtywork: The CIA in Western Europe*
(1978) PP. 204-210.

Steve Weissman *The CIA makes the News* (٥٧)

Time Out (5 September 1975). (٥٨)

Diplomatic Service List (1982) P. 8 (٥٩)

Guardian (6 May 1980) (٦٠)

New Statesman (13 March 1981) (٦١)

Personal interview (٦٢)

From material in the British Youth Council archives (٦٣)

Ibid. (٦٤)

Ibid. (٦٥)

Ibid. (٦٦)

Ibid. (٦٧)

Ibid. (٦٨)

Parliamentary Reply' (P. 143) *House of Commons Hansard* Volume 526, column 777- (٦٩)
8

British Youth Council archives (April 1964) (٧٠)

Joseph Burkholder-Smith *Cold War Warrior*(1976)P. 165 (٧١)

British Youth Council archives (٧٢)

Ibid (٧٣)

Ibid. (٧٤)

الفصل الثالث

العمليات المستورة في الشرق الأوسط ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠

كان الشرق الأوسط في الخمسينات مسرحاً لبعض النشاطات الأكثر جرأة وتعجرفاً من بين تلك التي قامت بها الـ «إم. آي ٦» خلال سبعين سنة من تاريخها. وخلافاً لأفريقيا، فإن بعض عملية إنهاء الاستعمار كان قد بدأ فعلاً في المنطقة، ولكن بريطانيا حافظت على نفوذ ملموس في أنحاء المنطقة. ولسنوات قبل ذلك، كانت بريطانيا قد استغلت بمهارة الخلافات بين العرب. وبعد تفكيك الأمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى أقامت بريطانيا، مع فرنسا، احتكاراً أمبراطورياً امتد من ليبيا إلى إيران، ومن سورية إلى عدن. ولم تشكل إقامة إسرائيل، التي أخذت حوالي أربعة أخماس أراضي فلسطين غرب نهر الأردن، ضربة كبرى موجهة إلى البريطانيين، بالرغم من الحملة المضادة للثورة التي شنها هؤلاء ضد الجماعات الصهيونية. ولم يكن النزاع العربي ـ الإسرائيلي يومها قد اتخذ الشكل المسيطر الذي له اليوم، وأعد البريطانيون أنفسهم لمواجهة الوطنيين العرب ولتجاوز المنافسين الأجانب.

وإلى الشرق من الخليج الفارسي*، كان هنالك في إيران نظام ملكي دستوري على الطريقة البريطانية. وكان رئيس الدولة هو الشاه محمد رضا بهلوي، الذي أطاح به

* هذا التعبير مستعمل كما ورد في الأصل الانكليزي لأمانة الترجمة فحسب ـ (المترجم).

الأصوليون المسلمون* فيما بعد، وكان محمد مصدق رئيساً للوزراء. وبعد انتخابه في العام ١٩٥١ مباشرة، قدم مصدق إلى المجلس النيابي قانوناً يقضي بتأميم «شركة النفط الأنغلو ـ إيرانية» (AIOC) التي كانت تملك احتكار استخراج نفط البلاد. وكانت الحكومة البريطانية تملك ٥٦ بالمئة من أسهم الشركة(١). وكانت «شركة النفط الأنغلو ـ إيرانية» مدركة مسبقاً لإمكانية الاستيلاء عليها فاتخذت احتياطات لهذا، بما فيها رشوة السياسيين. ولسوء حظ هؤلاء، رتب مصدق عملية سطو ليلي على المقر الرئيسي للشركة في طهران، حيث تم اكتشاف لائحة حديثة التاريخ بالهدايا المقدمة إلى عدد من الوزراء ونواب البرلمان. وبهذا البرهان على مشاركة الشركة في جريمة الفساد في اليد، تمت الموافقة على قانون مصدق بلا معارضة، وفي الثاني من أيار (مايو) وضعت الشركة تحت سيطرة الحكومة الإيرانية. واستشاط البريطانيون غضباً، وطلب رئيس الوزراء آتلي من رؤساء هيئات الأركان وضع خطة لاحتلال مصفاة نفط «شركة النفط الأنغلو ـ إيرانية» الرئيسية في عبادان. وكان هنالك شعور بضرورة الرد الحاسم، على الأقل للتأثير على الحكام الشرق أوسطيين الآخرين وإشعارهم بخطر العبث بالممتلكات البريطانية. وفي وزارة الخزانة، كانت توقعات الآثار الاقتصادية التي ستترتب على التأميم تثير الاهتمام. وعلى العموم، فإن الخطة العسكرية التي سميت برمز «بوكانير» وضعت على الرف عندما أوضح الأميركيون أنهم لن يدعموا عملية عسكرية رئيسية. وكانت الصعوبات التي يحتمل أن تواجهها بريطانيا في الأمم المتحدة، وهي الموصومة بكونها معتدية، عامل إحباط آخر. وأعلم مدير «شركة النفط الأنغلو ـ إيرانية» مجلس الوزراء أن ليس هناك من ضرر في انتظار ما ستقرره محكمة العدل الدولية التي كانت تنظر في النزاع. في الوقت نفسه، عملت الشركة على تنظيم مقاطعة عالمية للنفط الإيراني، مما أدى إلى مشاكل اقتصادية جدية في البلاد.

وأعادت انتخابات خريف ١٩٥١ حزب المحافظين إلى السلطة. وفي شباط (فبراير) التالي اقترحت «شركة النفط الأنغلو ـ إيرانية» اتخاذ إجراءات للإطاحة بمصدق. ووافق تشرشل بالرغم من أن الدافع الاقتصادي لم يعد موجوداً، إذ كان هنالك فائض من النفط في الأسواق العالمية وكانت مصفاة جديدة مقامة في عدن لتكرير نفط الحقول التي تملكها بريطانيا في الكويت والعراق وأماكن أخرى قيد الانتهاء من بنائها. وكان وزير

---

* إن الذي أبعد الشاه عن السلطة ـ مؤقتاً ـ جبهة وطنية عريضة كان يقودها د. مصدق وليست الحركات الدينية.

الخارجية أنتوني إيدن أقل اقتناعاً بالحاجة إلى انقلاب. ومع ذلك، فقد بدىء بالتخطيط، الذي استهلك معظم بقية العام ١٩٥٢.

وكانت تلك السنة سنة مضطربة في أنحاء أخرى من الشرق الأوسط، وأدى الغليان السياسي في لبنان والأردن إلى قيام حكومتين جديدتين فيهما. وسورية، التي كانت قد ضمنت استقلالها عن فرنسا في نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت دكتاتورية عسكرية. وكانت هناك اضطرابات أيضاً في العراق، الذي كان وزير الخارجية الأميركية جون فوستر دالس قد وصفه قبل ذلك بقليل بأنه «يقع كلياً ضمن دائرة السياسة البريطانية»[٢]. وكانت مستويات المعيشة المرعبة هي السبب الرئيسي للاضطراب، ولكن القوات العسكرية سرعان ما أعادت النظام إلى البلاد، التي بقيت تحت سيطرة بريطانية محكمة. وعلى العموم، فقد كانت الضربة الأكبر في تلك السنة هي عزل ملك مصر فاروق وإبعاده إلى المنفى، وهو أحد أوثق حلفاء بريطانيا في الشرق الأوسط. واستلم السلطة في مصر «مجلس قيادة الثورة» الذي كان برئاسة الجنرال محمد نجيب ولكن تحت السيطرة الفعلية للكولونيل جمال عبد الناصر*.

وكانت شبكة العملاء البريطانيين في إيران أكبر من أية قوة أجنبية، وكانت تضم صاحب الملايين العديدة شابور ريبورتر، الذي قام فيما بعد بدور الوسيط في مبيعات الأسلحة البريطانية إلى الشاه. ومع ذلك، فإن قلة التمويل أجبرت الـ «إم. آي ٦» على التطلع عبر الأطلسي طلباً للمساعدة. وفي نهاية العام ١٩٥١، سافرت مجموعة من ضباط الـ «إم. آي٦» إلى واشنطن للضغط من أجل القيام بعملية مشتركة.

وكانت السياسة الخارجية الأميركية في أيدي الأخوين دالس: جون فوستر وزير الخارجية، وآلن رئيس الـ «سي. آي. اي». وكان الإثنان يعيشان هاجس شبح

* شهد عام ١٩٥٢ أحداثاً هامة في المنطقة العربية. ففي الشهر الأخير من عام ١٩٥١ قام الشيشكلي باسقاط النظام الدستوري في سورية وأعلن حكماً عسكرياً. وفي لبنان استقال الشيخ بشارة الخوري أمام تكتل القوى السياسية ضده بعد تجديد رئاسته لمرة ثانية خلافاً للدستور اللبناني، وتولى كميل شمعون رئاسة الجمهورية. وللخوري رأي أعلنه يومئذ أن لبريطانيا دوراً أساسياً في إرغامه على الاستقالة. وفي العراق قامت مظاهرات صاخبة هددت النظام وكانت هناك شائعات عن تنظيم عسكري استهدف إسقاط النظام الملكي فأعلنت حكومة عسكرية برئاسة اللواء نور الدين محمود وأعلنت الأحكام العرفية، خاصة بعد أن قدمت أحزاب المعارضة العراقية مذكرة شديدة اللهجة تطالب بإحداث إصلاحات أساسية. وفي الأردن كانت الأمور لا تسير كما تريد بريطانيا ـ في تلك السنة ـ بعد اغتيال الملك عبدالله في ٢٠/ ٧/ ١٩٥١ في القدس وحصول ما سمي بأزمة الملك طلال بعد تسميته ملكاً للأردن. وفي مصر سقط فاروق وحكم الاقطاع والباشاوات (الناشر).

«الشيوعية الدولية»، وكانا يريان أن مصدق أقام تحالفاً مع الاتحاد السوفييتي. ولم يكن مصدق شيوعياً، ولا حتى يسارياً بشكل خاص، بالرغم من أن حكومته كانت تلقى دعم حزب «توده» (الحزب الشيوعي الإيراني). وكان الحافز الآخر هو أن فرص شركتي النفط الأميركيتين «غولف» و «ستاندرد» لكسر الاحتكار الأنغلو- إيراني قد ذهبت أدراج الرياح بسيطرة الدولة على الشركة. وقابل المدير الرئيسي للـ «إم. آي٦»، السير جون سينكلير، نظيره (الأميركي) لوضع إطار «العملية آجاكس». وأوكل الارتباط اليومي حول المشروع إلى نائب سينكلير، جورج يونغ، الذي عاد أخيراً من قيادة استخبارات منطقة الشرق الأوسط في القاهرة، للحصول على ترفيعه هذا.

ووافقت الـ «سي. آي. اي» على خطة الـ «إم. آي ٦» مع تعديلات عليها، وعلى رأس هذه التعديلات أن يتولى الأميركيون، بهدف الإعداد للانقلاب، السيطرة على شبكة الـ «إم. آي٦» داخل إيران. وكانت الـ «سي. آي. اي» متعطشة إلى أن تظهر أنه بالرغم من أن الـ «إم. آي ٦» ساعدت في إنشائها قبل ست سنوات، فهي التي أصبحت اليوم وكالة الاستخبارات الغربية الأولى، ونظراً لأنه لم يكن لدى الـ «إم. آي٦» مصدر بديل للتمويل، فقد وافقت. وعين كيرميت روزفلت، حفيد الرئيس الأميركي السابق تيودور روزفلت، لإدارة عملية الـ «سي. آي. إي».

عند الطرف البريطاني، بقي على الـ «إم. آي ٦» أن تحصل على موافقة القيادة السياسية. ووافق كل من تشرشل ومستشار الـ «إم. آي ٦» لدى وزارة الخارجية جورج كلاتون. وكان أنتوني إيدن قد مرض بصورة ملائمة في ذلك الوقت، فكان بالتالي غير قادر على التعبير عن اعتراضاته. واختير قائد جيش معاد لمصدق، هو الجنرال فضل الله زاهدي، لقيادة «الثورة» ضد مصدق، وأمد بكميات كبيرة من المال لتنظيم جماهير العامة لكي تسير وراء عصيان صغار الضباط في الشوارع. وبدأت وسائل الإعلام التي تسيطر عليها بريطانيا حملاتها الدعاوية المضادة لمصدق.

في الوقت نفسه كان مصدق قد وجه اهتمامه إلى الشرطة. وكانت قوة الشرطة الإيرانية بين سنتي ١٩٤٢ و١٩٤٨ تحت قيادة أميركي، هو البريغادير- جنرال نورمان شوارزكوبف، وهو ما خلف وراءه بقايا واسعة من العواطف الموالية لأميركا داخل صفوف الشرطة. وعين مصدق قائداً جديداً للشرطة في نيسان (ابريل) ١٩٥٣، هو الجنرال أشرف - توز، الذي تلقى تعليمات بوجوب تطهير قوة هذه المجموعة (الموالية

لأميركا). ولكن عملاء الـ «إم. آي ٦» قاموا مساء اليوم الثاني لوجود الجنرال أشرف ـ توز في مقر قيادته باختطافه وقتله. ولم يكن مصدق قد سعى إلى إبعاد الأميركيين كلياً، بل هو امتنع عن طرد البعثة العسكرية الأميركية الملحقة بالجيش الإيراني. وكانت العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، على العموم، قد قطعت في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٢. وفي أيار (مايو) كتب مصدق إلى الرئيس آيزنهاور يطلب منه قرضاً. ولم يكن آيزنهاور على علم بالانقلاب الذي يجري تحضيره، ولكنه انتظر شهراً قبل أن يرد. وقال الرئيس في رده أنه لن يكون هنالك أي قرض ما لم يوافق مصدق على البدء فوراً بمفاوضات حول مستقبل حقول النفط. ورفض رئيس الوزراء المسن هذا الشرط. وخرجت مظاهرات جماهيرية ضخمة إلى الشوارع تدعم موقفه. وبناء لنصيحة أميركية، بقيت قوات الجيش والشرطة في ثكناتها.

وبينما كان الشاه يشعر بالاشمئزاز الوطني من الوجود الطفيلي لـ «شركة النفط الأنغلو ـ إيرانية»، مما جعله يرحب بتأميم الحكومة لها ويوافق عليه، فإنه كان يبدي اهتماماً متزايداً بالنفوذ والنشاط الشيوعي الذي تلقى جرعة منعشة. ومنذ انسحاب القوات السوفييتية أمام إشارات التهديد البريطانية عند نهاية الحرب العالمية الثانية كان عدد من النزاعات حول الأراضي قد اندلع بين إيران وجارتها الشمالية القوية مما خلّف لدى الشاه انطباعاً قوياً بأن بلاده تشكل هدفاً سوفييتياً أولاً. وكان مما طمأن الشاه فهم دالس للسياسة العالمية، الذي زاد بدوره قوة شكوكه بأن مصدق كان يقود إيران، بدعم من حزب «توده»، إلى الكتلة السوفييتية.

وفي وسط غليان الشهرين التاليين، عاد شوارزكوبف إلى الظهور في طهران مجدداً حاملاً جواز سفر ديبلوماسي. وأجرى شوارزكوبف سلسلة اجتماعات متوالية مع الجنرال زاهدي ومع ضابط آخر موال للشاه هو الجنرال حسن عرفه ومع العديد من كبار ضباط الشرطة. وعرف مصدق بوجود شوارزكوبف كما سمع أيضاً بالاجتماعات السرية التي عقدها كيرميت روزفلت مع الشاه. واندلعت أحداث شغب أخرى معادية للشاه. وكان على مصدق أن يتحرك بسرعة، فأوقف أعمال البرلمان وأعلن استفتاء لحشد التأييد الجماهيري لخطواته كما طلب سلطات استثنائية للتعامل مع «العناصر الشريرة» في الجيش والشرطة. وطرد الشاه مصدق وأحل محله الجنرال زاهدي. ولكن مصدق أصدر بياناً بث من محطة الإذاعة يرفض فيه إطاعة أوامر الشاه، واعتقل رئيس حرس الشاه

الأمبراطوري. وأصيب الشاه بالذعر فهرب إلى روما عبر بغداد، بينما كانت تماثيله وصوره تدمر في كل أنحاء المدينة. وأوعز السفير الأميركي في طهران، لوي هندرسون، فوراً بالإفراج عن كميات كبيرة من العتاد الجديد الذي كانت تملكه البعثة العسكرية الأميركية في إيران لدعم ثورة الضباط التي أشعلت نارها أموال الـ «سي. آي. اي» والـ «إم. آي ٦». وظهرت جموع الفلاحين المسلحة كيفما اتفق عند البوابة الجنوبية للمدينة، آتية من جهة أملاك الجنرال عرفه. وكانت مسيرة الضباط اخترقت المدينة إلى ساحة البرلمان. وفجأة، ظهرت آلاف المنشورات المعادية لمصدق. ولم يُرَ أنصاره في أي مكان. أما وحدات الجيش والشرطة التي أرسلها مصدق لتفريق العصاة فقد انضمت إليهم. فقط في مقر إقامة مصدق كانت هنالك وحدة بقيت على إخلاصها وقاتلت ضد الجموع، فقتلت ٣٠٠ شخص. وخرج زاهدي من أملاكه، وامتطى دبابة أميركية متوجهاً بها إلى المدينة، معلناً قيام حكومة جديدة. وأبرق زاهدي إلى الشاه لكي يعود من منفاه. واعتقل مصدق وحوكم، وصدر عليه حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات. أما وزير خارجيته حسين فاطمي فقد أعدم مع آلاف من أعضاء حزب «توده»*. وعبر الشاه عن شكره للـ «سي. آي. اي»، وفي بريطانيا ظهرت الصحف تحمل عناوين رئيسية تقول: «عاد الوضع إلى طبيعته، كما لو كنت في إيران»[3]. وبلغ مجموع نفقات العملية حوالي ١٠ ملايين دولار. وظهرت مشكلة اعفاءات النفط بعد سنة من الجدل ومن تشريع خاص من القوانين الأميركية المضادة للاحتكار تم الحصول عليه من وزارة العدل الأميركية. وكانت الصيغة النهائية التي تم التوصل إليها هي: ٤٠ بالمئة من الأسهم لـ «شركة النفط الأنغلو ـ إيرانية»، و ١٤ بالمئة لـ «رويال داتش شل»، و ٨ بالمئة لخمس شركات أميركية (هي: «ستاندرد أوف نيوجرسي» ـ «سوكوني ـ موبيل» ـ «ستاندرد أوف كاليفورنيا» ـ «تكساس كومباني» ـ «غولف أويل»)، و٦ بالمئة لـ « كومباني فرانسيز دي بترول». وبالإضافة إلى هذا، فإن «شركة النفط الأنغلو ـ إيرانية» (التي أصبحت «بريتيش بتروليوم») تلقت ٣٤,٥ مليون جنيه استرليني كتعويض من شريكاتها في التجمع، بالإضافة إلى ١٠ سنتات عن كل برميل من الصادرات حتى الوصول إلى مبلغ ٥١٠ ملايين دولار. واستناداً إلى حسن سانا، الذي كان لفترة أحد مديري

---

* أعدم الشاه الآلاف من الوطنيين على مختلف اتجاهاتهم، وكذلك قيادات وعناصر توده (الناشر).

الـ «سافاك»*، فإن الـ «إم.آي ٦». شغلت نفسها بإدارة شبكة الاستخبارات الرئيسية في البلاد لحساب الأميركيين(٤).

وعندما أنشئت الـ «سافاك» في العام ١٩٥٧، كان بعض ضباطها قد تلقوا تدريبهم في بريطانيا، بينما ذهب آخرون إلى إسرائيل والولايات المتحدة. ويدعي سانا أنه في مقابل المعلومات عن البلدان العربية منحت الـ «سافاك» يداً حرة في جمع المعلومات داخل المملكة المتحدة. وفي حين أن معظم أهدافها كانت تخص الطلاب الناشطين سياسياً، فإن هذه الأهداف شملت أيضاً أعضاء برلمانيين عماليين شنوا حملات ضد وحشية نظام الشاه. وقام رجال «خدمات الطيران الخاصة»، المقدمون «برسم الإعارة» إلى السلطات العسكرية الإيرانية، بتدريب قوات إيران الخاصة على القيام بعمليات ضد الثوار الأكراد في شمال البلاد. وعهد إلى وحدة أخرى من «خدمات الطيران الخاصة» بحماية محطة رصد «قيادة الاتصالات الحكومية» قرب مشهد، غير بعيد عن الحدود السوفييتية. وقد اعتقل أربعة من أفراد هذه الوحدة وأعدموا من قبل الثوار الفدائيين في العام ١٩٧٢.

وفي حين تعاونت بريطانيا والولايات المتحدة في موضوع إيران، فإنهما اختلفتا حول مستقبل مصر، واختلفت وجهات نظرهما أكثر فأكثر بعد وصول عبد الناصر إلى السلطة. وكان للبريطانيين وجود عسكري كبير في مصر منذ السبعينات** من القرن الماضي، وقواعد في القاهرة والإسكندرية وحول قناة السويس. وكانت القوات البريطانية قد غادرت القاهرة والإسكندرية خلال سنتي ١٩٤٧ و١٩٤٨، ولكن خطة تخفيض مرافق السويس لم تنفذ نظراً لأن الاقتصاد البريطاني أخذ في الانتعاش في ظل مشروع مارشال للمعونات. ولم تكن لدى البريطانيين أية نية للتخلي عن منطقة القنال كلياً، إذ لم تكن لهم ثقة بقدرة المصريين على إدارة القنال بشكل فاعل، ولهذا فقد رفضوا المخاطرة بنقل هذه المسؤولية خشية توقف تدفق حركة المرور إلى بلدان الخليج النفطية والشرق الأقصى. وفي هذا الوقت نفسه، كان هنالك حوالي ٨٠ ألف جندي بريطاني معسكرين في المنطقة. وكان النفوذ البريطاني يمتد أكثر من ذلك ليشمل مسؤولية الأمن الخارجي

---

* الأحرف الأولى من اسم «منظمة أمن واستخبارت الدولة الإيرانية»: «سازماني ـ أمنيات فاكيشفار».

** وقع الاحتلال البريطاني لمصر بعد فشل حركة عرابي في عام ١٨٨٢ وليس في السبعينات (الناشر).

للبلاد (لمصر) ـ وهو دور حافظت عليه بريطانيا أيضاً بالنسبة للأردن والعراق ـ كما يشمل تدريب أجهزة الاستخبارات المصرية.

انتخابات كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ في مصر أتت بالنحاس باشا إلى السلطة على أساس برنامج اصلاحي وتعهد بوضع حد للفساد الحكومي المستشري. وانسحب النحاس فوراً من التحالف البريطاني ـ المصري الذي كان يؤمن الأساس الشرعي للاحتلال البريطاني، وطلب إجراء مفاوضات فورية حول وضع القنال. وفي حين رفضت وزارة الخارجية الغاء المعاهدة، فإنها وافقت على التفاوض. واستمرت المناقشات من دون التوصل إلى اتفاق على امتداد سنة ١٩٥٠ والسنة التالية. وفي نهاية ١٩٥١ بدأت الهجمات المتقطعة لرجال العصابات من الشيوعيين والمسلمين الأصوليين* تصبح أكثر تكراراً وكثافة. ورد البريطانيون بالطريقة نفسها مهاجمين قواعد رجال العصابات، ثم أغلقوا منطقة القنال في كانون الأول (ديسمبر) من السنة نفسها. ومع ذلك فقد استمر نشاط الفدائيين، وكذلك حملات الانتقام البريطانية. وبلغ هذا النشاط ذروته في الهجوم في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ على قيادة الشرطة الفرعية في الإسماعيلية، التي كان البريطانيون يعتقدون أنها نقطة التزويد الرئيسية بالسلاح للفدائيين. وقتل خلال الاشتباك خمسون من رجال الشرطة المصريين. وما إن وصلت الأنباء إلى القاهرة حتى اندلعت اضطرابات عفوية مضادة للبريطانيين أحرقت خلالها بيوتهم وشركاتهم التجارية. وقتل ١٢ بريطانياً خلال الهجوم على نادي الرماية الخاص، الذي كان يشكل الرمز الأعلى للمؤسسة البريطانية في البلاد، ودمر النادي وسوّي بالأرض.

حملة النحاس باشا ضد الفساد لم تتجسد أبداً، والمعارك الداخلية التي كانت قد لازمت الحكومات المتوالية ازدادت سوءاً على سوء، مما أوصل الحكومة إلى حالة العجز الكامل. وراح الاستياء بين الأهالي، والأهم، داخل الجيش، يتزايد بسرعة بالرغم من طرد الحكومة لكل الموظفين البريطانيين لديها في كانون الأول (ديسمبر) رداً على إغلاق منطقة القنال. وفي ساعات مبكرة من صباح ٢٣ تموز (يوليو) سيطرت جماعة عبد الناصر من الضباط الشباب على السلطة في انقلاب غير دموي. وأعلنت مصر جمهورية، ونفي

* الهجمات على معسكرات القواعد البريطانية في قناة السويس ضمت عناصر من مختلف الإتجاهات السياسية ـ ومنهم أعضاء من الضباط الأحرار ـ وكانت هذه الهجمات تلقى التأييد والدعم غير الرسمي من حكومة الوفد يومذاك (الناشر).

الملك فاروق. وسرت إشاعات بأن الـ «سي. آي. إي» كانت وراء الاستيلاء على السلطة، بالرغم من أنه يبدو غريباً أن يكون رجالها قد خاطروا بالإساءة إلى حلفائهم البريطانيين فيما كان سيكون أولى عملياتهم الكبيرة في الشرق الأوسط. وعلى العموم، فإن الشيء المؤكد هو أن حكومة الولايات المتحدة سمحت فيما بعد بتقديم معونة قدرها ٤٠ مليون دولار إلى مصر، بالإضافة إلى مبلغ مستور قيمته ٣ ملايين دولار قدم لعبد الناصر شخصياً* البريطانيون الذين انزعجوا من الإطاحة بفاروق لم يثقوا بعبد الناصر واحتجوا لدى الأميركيين على تقديمهم لهذا الدعم. وكذلك فقد استاؤوا من التحرك الأميركي داخل ما كانوا يعتبرونه أراضي تقع ضمن نفوذهم.

وكان برنامج عبد الناصر السياسي يقوم على أساس قومية عربية ليست بعيدة الشبه في محتواها عن تلك الموجودة في افريقيا. وكان يسعى إلى الحد من سلطات أصحاب الأراضي والبورجوازية وإلى تدمير السيطرة الأجنبية على الاقتصاد. ومع ذلك، فإن عقيدته الإسلامية استبعدت الانحياز إلى الاتحاد السوفييتي، وكان هنالك في أميركا شعور بأنه سيحتاج إلى طلب الخبرة والمال الغربيين لتنمية وتطوير الاقتصاد المصري. وكانت الحكومة البريطانية قد دهشت بسرور لأنها وجدته أكثر مرونة من سابقيه حول موضوع السودان ولأنه كان متحفظاً بعض الشيء في مواقفه من إسرائيل. وفي الواقع، يبدو وكأن عبد الناصر كان قد بدأ ببذل جهد جدي للتوصل الى مفاوضات مع إسرائيل في أواخر صيف ١٩٥٥** ولكنه سرعان ما تخلى عن هذا الاتجاه فيما بعد احتجاجاً على هجمات

---

* لمبلغ الملايين الثلاثة من الدولارات قصة معروفة. فقد كان حسن التهامي ـ من الضباط الأحرار يعمل في بداية الثورة في أحد أجهزة الأمن ـ قد كلف من قبل عبد الناصر بالاتصالات بأحد موظفي السفارة الأميركية في القاهرة. وفي عام ١٩٥٣ جاء التهامي بحقيبة قدمها له الموظف الأميركي طالباً تسليمها لناصر شخصياً كهدية ليتصرف بها بعيداً عن القنوات والأجهزة الرسمية. فكان رد ناصر (بعد اطلاع رفاقه وهدوء انفعالاته وغضبه) أن يفضح هذه الأساليب الأميركية ويرد الاهانة فاقترح إنشاء بناء ضخم ليبقى شاهداً حياً دائماً على سياسة أميركا وأساليبها. من هنا جاءت فكرة «برج الجزيرة» في القاهرة الذي بني بهذا المبلغ. أما التهامي فقد أصبح نائباً لرئيس الحكومة أيام السادات وهو الذي قابل دايان في المغرب عام ١٩٧٧. وللتعرف على بعض من قبلوا مثل هذه «الهدايا» يمكن العودة لجريدة «هيرالد تريبيون» الأميركية تاريخ ٢٥/ ٢/ ١٩٧٧.

** يحلو لخصوم عبد الناصر إلصاق التهم به في أية مناسبة. فالواقع أن جهات عديدة حاولت ترتيب لقاء له مع عدد من الزعماء الصهاينة «المعتدلين» ـ مثل ناحوم غولدمان ـ ولكن موقف ناصر كان واضحاً جداً وهو رفض أي لقاء؛ ولعل خير دليل على كذب أقوال المؤلف أن ناصر بدأ ببذل جهد جدي للتوصل إلى مفاوضات مع إسرائيل في أواخر صيف ١٩٥٥ ولكنه سرعان ما تخلى عن هذا الاتجاه. (الناشر).

الاسرائيليين ضد الفلسطينيين في قطاع غزة* وكانت مصر قد ادعت لنفسها السيادة على السودان، الذي كان البريطانيون يدفعونه ببطء باتجاه الإدارة الذاتية، ولكن عبدالناصر بدا مستعداً للقبول بصيغة ما من صيغ الاتحاد. وقد حل الموضوع بسرعة نسبية إذ وافق الطرفان على إدارة مشتركة تسبق الاستقلال التام بحلول شهر شباط (فبراير) ١٩٥٦**.

وكانت مشكلة عبد الناصر الكبيرة الفورية هي القنال. وقد شكل لجنة سرية للتحقيق في شركة القنال، التي كان يذهب ما يقل قليلاً عن نصف دخلها السنوي البالغ ١٠٠ مليون دولار إلى الخزائن البريطانية. وكانت مجموعات رجال العصابات، تحت سيطرة عبد الناصر، تُطلق بين الحين والآخر وبشكل دوري لاستعجال الأمور عندما تتعقد. وفي الوقت نفسه، أرسل الإسرائيليون، الذين كانوا يخشون قيام علاقات حسنة بين عبد الناصر والغرب، مجموعات تخريب تسللت عبر الحدود لتهاجم المنشآت البريطانية والأميركية في مصر. وكان الإسرائيليون يأملون من هذا تحميل المسؤولية لعبد الناصر. ولكن انكشاف هذه العمليات في منتصف العام ١٩٥٤ تسبب في سقوط حكومة رئيس وزراء إسرائيل الأول ديفيد بن غوريون.

وتركزت سياسة عبد الناصر الخارجية على خلق مجتمع للشعوب العربية - «دائرة عربية» - تسيره مبادىء الثورة المصرية. ووجد له دعماً في سورية ولدى المجتمع الفلسطيني الكبير في الأردن، الذي رأى في ذلك فرصة لإيجاد جبهة موحدة ضد إسرائيل. وشجع عبد الناصر قيام مجموعات من «الضباط الشباب» على شاكلة مجموعته في أنحاء الدول العربية*** وأدى دعم مصر للجماعات المناوئة للحكومة في الأردن إلى بروز أول شكوك

---

* الوقائع تشير إلى كذب هذا الادعاء لأن هجوم الاسرائيليين على غزة كان في ٢٨/ ٢/ ١٩٥٥، ثم أن عبد الناصر أعلن عن الصفقة التشيكية للأسلحة في ٢٧/ ٩/ ١٩٥٥، ومعنى ذلك اتخاذ خطا سياسيا معاديا للغرب في وقت أبكر مما يقوله المؤلف (الناشر).

** مرة أخرى يبرز حقد الغرب على ناصر، فاستقلال السودان قد قبلته مصر الناصرية قبل شباط ١٩٥٦ (الناشر).

*** إن تشكيل مجموعات الضباط الوطنيين العرب بدأ بعضها قبل ثورة يوليو ١٩٥٢. ويمكن العودة في تأسيس مجموعة الضباط الأردنيين إلى ما نشره المقدم المتقاعد شاهر يوسف ديو شحوت - أبرز مؤسسي هذه المجموعة - مؤخراً في جريدة القبس الكويتية على ست حلقات ابتداء من ١١/ ٩/ ٨٦ وفيها يظهر كم أن معلومات الانكليز بعيدة عن الواقع ومضللة (الناشر).

بريطانية جدية حول انحياز عبد الناصر. وبدأت وزارة الخارجية الأميركية، وخصوصاً وزير الخارجية جون فوستر دالس، تشعر بالقلق عندما وقعت مصر اتفاقاً تجارياً للنفط مع الاتحاد السوفييتي في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤.

وكان مستقبل القناة قد تحدد في تشرين الأول (اكتوبر) بتوقيع المعاهدة البريطانية ـ المصرية. وكان للممر المائي أن يبقى تحت سلطة شركة القناة على أن تسحب القوات البريطانية البالغ عددها ٨٠ ألف جندي من منطقة القناة بحلول العام ١٩٥٦، شرط أن يسمح لهذه القوات بالعودة في حالة اندلاع حرب. ومن الناحية العسكرية، لم يكن هذا يشكل تراجعاً كبيراً بالنسبة للبريطانيين، ذلك أن ظهور الأسلحة النووية قلل كثيراً من الأهمية الاستراتيجية للمنطقة كما أن نفقات المحافظة على القواعد فيها كانت باهظة. والموارد التي تم توفيرها بالانسحاب حولت إلى القواعد الموجودة في قبرص، التي كان قربها من الشرق الأوسط يضمن للبريطانيين أن يحافظوا على قدرتهم على التدخل السريع في المنطقة.

ولتدعيم وجودها ونفوذها المتراجعين، أعادت الحكومة البريطانية تنظيم سياستها الشرق أوسطية لتتمحور حول حلف بغداد، وكانت آلية المعاهدة قد وجدت ترحيباً متجدداً في لندن وواشنطن على السواء كوسيلة لبناء كتل إقليمية مضادة للشيوعية. ويظهر أن صانعي السياسة في العاصمتين قد نسوا...

«الحقيقة الدبلوماسية التاريخية القائلة بأنه متى تم توقيع المعاهدة فإن كلاً من موقعيها يرث أعداء الأطراف الموقعة الأخرى، من دون أن يكون هؤلاء بالضرورة، هم أنفسهم، أكثر من أصدقاء مصلحة. وعندما تجمع التحالفات إلى بعضها بعضاً في سلسلة، فإن عدد الأعداء يزداد إلى حد تصبح فيه فاعلية البنية ككل موضع شك»[٥].

وانضمت العراق وتركيا والباكستان إلى حلف مع بريطانيا في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥، بينما وقعت إيران وثائق الملف في تشرين الأول (اكتوبر). وتعهدت الولايات المتحدة بدعم امدادات الحلف القائم على أساس المساعدة العسكرية المتبادلة، ولكنها لم

تشترك في الحلف نفسه. وفسر البريطانيون رفض أميركا للتوقيع كدليل على استعدادها للإبقاء على مسؤولية أمن المصالح الغربية في الأيدي البريطانية، وهو ما جعلهم يتبعون سياسة أكثر مرونة، وخصوصاً فيما يتعلق بمصر. ووجدت الحكومة البريطانية هذا الوضع مقبولاً تماماً، في المدى القصير على الأقل. وعارض عبد الناصر الحلف بعنف شديد، وبشكل رئيسي بسبب عضوية العراق فيه. وزاد كذلك من حدة الدعاية المضادة لبريطانيا والقائمة أصلاً بشكل ملموس، مع التشديد خصوصاً على الأردن، الذي يحتل رأس اللائحة البريطانية للمرشحين للانضمام إلى الحلف.

وانسحب ونستون تشرشل من رئاسة الوزراء في نيسان (ابريل) ١٩٥٥، وهو في التاسعة والسبعين من عمره. واستلم السلطة محله وزير خارجيته أنتوني ايدن. وكان إيدن يتمتع بتقدير كبير داخل بريطانيا بعد وقوفه ضد هتلر قبل الحرب العالمية الثانية. وعين هارولد ماكميلان، الذي كان على علاقة جيدة بالأميركيين، في منصب إيدن السابق، أي وزيراً للخارجية. وبناء على نصيحة ماكميلان، تابع إيدن ضغطه لادخال الأردن في عضوية الحلف، ولكنه فشل أخيراً في ذلك. واستُقبل وفد لممثلي الحكومة البريطانية - في عداده رئيس هيئة الأركان العامة الأمبراطورية السير جيرالد تمبلر - باضطرابات معادية للغرب في العاصمة عمان. واضطر المئات من البريطانيين والأميركيين إلى الهرب إلى لبنان المجاور. وعرض الوفد البريطاني على الأردن تزويده بالسلاح، بما في ذلك عشر مطاردات نفاثة مجانية، مقابل الدخول في الحلف، ولكن العرض رفض. وألقى إيدن اللوم على المصريين. ومع ذلك، استمر البريطانيون في المحاولة، وفي استرضاء عبد الناصر، وعرضوا مع الأميركيين تمويلاً مقسطاً لبناء سد أسوان في جنوب البلاد، وكان هذا المشروع يشكل حجر الزاوية في خطة المجلس الحاكم للتنمية الاقتصادية. وعلى العموم، فقد شعر عبد الناصر أن العرض صيغ بعبارات تهدد بسحبه إذا اعترض البلدان على أي من سياساته في المستقبل. عند هذه النقطة اقترح السوفييت إطاراً خاصاً بهم يمكن لمصر أن تأخذ به إذا وجدت الخطة الغربية غير ملائمة.

وخلال سنة ١٩٥٥ كانت العلاقات المصرية مع الاتحاد السوفييتي وحلفائه الشيوعيين تتحسن تدريجياً. وتم توقيع اتفاق لشراء الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا قيمته ٤٥٠ مليون دولار في أيلول (سبتمبر) من السنة نفسها. وكان الأميركيون قد رفضوا تزويد المصريين بأنواع السلاح الذي طلبوه من دون توقيع معاهدة أمن متبادل، وهو ما

رفض عبد الناصر قبوله. وذهب الاتفاق مع تشيكوسلوفاكيا بعيداً في تقريب الأميركيين من وجهة النظر البريطانية. ولا شك في أنه أقنعهم بأن رعايتهم السابقة لم تكن في محلها. وفي العلن، كان تصرف عبد الناصر يصور باعتباره يهدد الاستقرار في الإقليم، على الأقل من حيث السماح للكتلة السوفييتية بأن يصبح لها موطىء قدم في الشرق الأوسط. على العموم، كان الغرب منهمكاً في الوقت نفسه، وبصورة مماثلة في تجارة السلاح، وكانت فرنسا تزود الإسرائيليين بدبابات وبطائرات «ميستير» المتقدمة، بموافقة بريطانية وأميركية ضمنية. وكان النزاع العربي - الإسرائيلي ما زال كامناً أبداً، وكانت شراراته تظهر أحياناً في اشتباكات الحدود. وفي ذلك الوقت، لم يكن هذا النزاع هو الموضوع الأبرز في جدول أعمال الشرق الأوسط (بالنسبة للغرب)، ولم يكن يعتبر أكثر من عامل تعقيد في المنطقة. وقد عبَّر تقرير للاستخبارات العسكرية البريطانية، في أيار (مايو) ١٩٥٥، عن الاهتمام بأن الإسرائيليين قد لا يستطيعون ضبط أنفسهم إلى أبعد من ذلك فيما يتعلق بوضع حد لفترة من التعايش السلمي النسبي مع جيرانهم العرب، وخصوصاً مع مصر. وكان وصول الأسلحة الشيوعية إلى مصر أعطى الإسرائيليين حجة لتحقيق أهدافهم المتعلقة بالأراضي في شبه جزيرة سيناء تحت غطاء الحرب الوقائية، وبدأ العسكريون الإسرائيليون بالتخطيط لمثل هذه الحملة. وتمت تلبية متطلبات الإسرائيليين من السلاح بافتعال مصطنع لتهديد سوري من الشمال، في حين كانت سورية، مثل حليفتها مصر، تبني روابط وثيقة مع الكتلة الشيوعية. وأبرمت صفقة أسلحة قيمتها ١٠٠ مليون دولار بعد قليل من العقد المصري، ودعت سورية السوفييت والتشيكيين لتقديم عروض مناقصات لمشاريع مختلفة تخص مصفاة النفط السورية الأولى في حمص. وأدى هجوم إسرائيلي نفذ في نهاية العام ١٩٥٥ إلى زيادة الضغوط داخل سورية من أجل السعي إلى دعم عسكري من الاتحاد السوفييتي. وكان الإسرائيليون يدركون مسبقاً أن هذا سيحصل، وأنهم سيكونون قادرين على إجبار الأميركيين على زيادة مساعدتهم لهم من قبيل إقامة التوازن.

وكان البريطانيون في موقع جيد بالنسبة للمعلومات حول صفقة السلاح التشيكية. وكانت الـ «إم. آي ٦» قد جندت محمد حمدي، المستشار التجاري في السفارة المصرية في براغ، وأدارته بنجاح من محطتها في فيينا حتى وقت ما في منتصف ١٩٥٦. ثم انكشف أمره بعد وشاية وصلت إلى التشيكيين من قبل عميل مزدوج في «مكتب الاستخبارات التشيكي»، وهو جماعة من المهاجرين مقرها في لندن تمولها الـ «إم. آي ٦» ولها علاقات

كثيفة مع جهات عديدة في الحكومة التشيكية الشيوعية.

وتابع عبدالناصر موقفه الهجومي بالنسبة للقنال. وأفادت اللجنة السرية التي انشأها بعد وصوله إلى السلطة عما توصلت اليه في خريف ١٩٥٥. وأظهر تقرير اللجنة أن ادعاءات شركة القنال بأنها أنهت الأعمال المكثفة للتحديث كانت مبالغة، وأن الأرباح المدفوعة إلى حملة الأسهم الأجانب كانت عالية بشكل غير طبيعي. وخلال شهر كانون الأول (ديسمبر) طلبت وزارة التجارة المصرية من الشركة أن تتخلص من ممتلكاتها الخارجية، وأن توظف كل احتياطاتها في المشاريع التجارية المصرية، وأن تقوم الحكومة المصرية في المستقبل بتعيين نصف أعضاء مجلس الادارة. ورفضت الحكومة البريطانية ـ كما كان متوقعاً ـ هذه الأفكار معتبرة إياها غير معقولة.

وقبل عيد الميلاد مباشرة، انتقل هارولد ماكميلان من وزارة الخارجية إلى وزارة الخزانة، وحل محله في الخارجية سلوين لويد، وهو من محبي ايدن، وقد عكس تعيينه رغبة ايدن بزيادة سيطرته على الشؤون الخارجية. وكان ايدن بحاجة يائسة ومتزايدة إلى نجاح سياسي هام، ونظراً لأن الاقتصاد البريطاني كان يتداعى، فقد بدت الساحة الخارجية وكأنها المصدر الأرجح للحصول على هذا النجاح. وكان عبدالناصر قد بدأ يبدو سواء لايدن أم للويد كهتلر آخر أو موسوليني آخر، وهي مماثلة خطيرة جعلت الهواجس تنتاب كلاهما. وكانت نقطة الانعطاف هي طرد غلوب باشا، قائد «الجيش العربي»، الذي هو قوة الأمن الداخلي الأردنية التي دربها البريطانيون ودعموها. وكان غلوب باشا قد عانى في ظل حملة دعاوية شخصية غير عادية شنتها عليه مصر وسورية، مما جعل الحكومة الأردنية تتخلص منه خلافاً لرغبات البريطانيين. وعرف لويد بهذا شخصياً من عبدالناصر أثناء زيارته لمصر، مما أقنعه أكثر بأن عبدالناصر كان هو المسؤول. وكانت انفتاحات السوفييت على الأردن قد أوّلت في بريطانيا على أساس أنها دليل اضافي على تخريب ناصري الايحاء للمصالح البريطانية في الشرق الأوسط. وكانت الناصرية قد أصبحت في هذا الوقت القوة السياسية الأكثر حيوية في المنطقة، حتى أنها توصلت إلى التأثير على العربية السعودية المحافظة والموالية للغرب، والتي بدأت تحول سراً مساعداتها الأميركية إلى سورية *.

* العلاقات بين سورية والسعودية قديمة وتعود إلى مطلع العهد الاستقلالي ـ إقرأ مذكرات د. محسن البرازي ـ، واستمرت ايام أديب الشيشكلي، ولم تضعف إلا أيام وحدة مصر وسورية ٥٨ ـ ١٩٦١ (الناشر).

وبالرغم من أن كراهية ايدن لعبدالناصر كانت قد تأكدت الآن، فانه لم يكن متأكداً من الطريقة التي يجب عليه أن يرد بها. وفي تحليل استخباراتي، ربما كان من تحليلات الـ «إم. آي ٦»، صدر في أواخر العام ١٩٥٥ بعد صفقة الأسلحة التشيكية، هناك تغليب لاحتمالات تأثير تدخل عسكري بريطاني لحماية منطقة القنال في حال وقوع هجوم اسرائيلي عليها. ويحذر التقرير من أنه يمكن توقع رد فعل مصري قوي بالعلاقة مع إغلاق القنال وقطع الامدادات النفطية عن أوروبا. وحتى الحرب الباردة يمكنها أن تقدم للدول العربية خيار التهديد بقطع الامدادات كسلاح سياسي. وفي الوقت نفسه، فإن الحرب قد تكون لصالح بريطانيا من حيث تسريع الشقاق الذي بدأ يظهر بين مصر والولايات المتحدة، نظراً للالتزام الأميركي الأساسي باسرائيل. ويبدو من المرجح أن ايدن وجد هذا الكلام جذاباً، فقد كان يدرك أهمية توافق السياسات البريطانية والأميركية في الشرق الأوسط، وهو ما نصحته وزارة الخارجية البريطانية بأن يكون أساس مواجهة النفوذ الشيوعي. وإلى جانب هذا، فإن الدول العربية ستكون حذرة من تقليص امدادات النفط وحركة المرور في القنال لأكثر من مدة قصيرة بسبب الضرر الذي سيلحقه ذلك باقتصاداتها نفسها.

وكان عبدالناصر يثير كذلك المشاكل لبريطانيا في العراق، أهم مراكز نفوذها في الشرق الأوسط. وقد طرد الملحق العسكري المصري في بغداد، كمال الحناوي، في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ لتآمره من أجل اغتيال رئيس الوزراء الموالي لبريطانيا نوري السعيد، وتشكيل «لجنة وطنية لاتحاد الضباط والجنود» تهدف إلى قلب النظام. وقام البريطانيون بمراجعة سياستهم الاقليمية في آذار (مارس). وفي وصف سلوين لويد لهذه السياسة يظهر الهدف الضمني القاضي بعزل عبدالناصر لتمهيد الطريق أمام الاطاحة به:

> «بدلاً من السعي إلى مصالحة عبدالناصر أو دعمه، علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمواجهته ولإسناد أصدقائنا الحقيقيين. علينا أن نسعى إلى زيادة الدعم المقدم إلى حلف بغداد وأعضائه. وعلينا أن نقوم بمحاولة أخرى لاقناع الولايات المتحدة بالانضمام إلى الحلف. وعلينا أن نسعى إلى التقريب بين العراق والأردن. وعلينا أن نحاول فصل العربية السعودية عن عبدالناصر بأن نوضح للملك سعود طبيعة طموحات عبدالناصر. . . وعلينا أن نسعى إلى إقامة حكومة أكثر صداقة للغرب في سورية»[٦].

ووجد البريطانيون حليفاً لهم بالفرنسيين، الذين كانـوا في وسط حرب استعمـارية دموية في الجزائر. وكان موقف الفرنسيين من عبدالناصر قد تغير جذرياً عندما اكتشفوا أن الثوار الجزائريين أقاموا مقر قيادتهم في القاهرة وأن المصريين كانوا ينظمون امدادات السلاح لهم. وكانت حكومة غي موليه الاشتراكية الديموقراطية، التي وصلت إلى السلطة في كانون الثاني (يناير)، تتعاطف أساساً مـع اسرائيـل، وقد تـوقعت عدوانـاً عسكريـاً مصرياً عليها. وفهم الفرنسيون أعمال عبدالناصر، مثلهم في ذلك مثل البريطانيين، على أنها جزء من مؤامرة لتدمير مصالحهم في الشرق الأوسط. وكـانت علاقـات الفرنسيـين بالولايات المتحدة سيئة منذ الانسحاب من الهند الصينية بعد هزيمتهم في ديان بيان فو، في حين شكل منح الاستقلال لتونس والمغرب ضربة أخرى قاسية وجهت إلى معنوياتهم. وكان الفرنسيون أقل اهتماماً من البريطانيـين بالـرأي العام الخـارجي، بالـرغم من أن البريطانيين شعروا بأن موقفاً أميركياً موافقاً؛ أو محايـداً على الأقـل، من أي عمل ضـد عبدالناصر كان ضرورياً. واعتقد البريطانيون أنه نظراً للدعم الذي قدموه خلال الحرب الكورية، فان توقع مثل هذا الموقف كان أمراً معقولاً.

الزيارة التي قام بها خروتشوف وبولغانين إلى لندن في نيسان (أبريل) ١٩٥٦ أوضحت الموقف السوفييتي. وقد شرح إيدن لهما كيف أن بريطانيا قد تقوم بعمل عسكري لمنع انقطاع إمدادات النفط. ورد الزعيمان السوفييتيان بأنهما يعترفان بمنطق هذا الموقف. وهو ما أوّل كضمانة بأن الاتحاد السوفييتي لن يتدخل. وخلال هذه الزيارة ارتكبت الـ«إم. آي ٦» إحدى أشهر حماقاتها، عندما اكتشف الروس أن رجلاً ضفدعاً قد أرسل لتفتيش هيكل الطراد (أنظر الصفحة ٨٢ من هـذا الكتاب). وفي إطـار هذه الحادثة، قام ضابط ارتباط الـ«سي. آي. اي» في لندن، دان ديبـار دلبن، بالتحـذير من أن...

«علينا أن نكون أكثر إدراكاً لامكانية أن تحـاول «هيئة الاستخبـارات السريـة» إنقاذ سمعتها بالقيام بانقلاب ما»[٧].

وسرعان ما اكتشف ولبر ايفلاند*، وكان من كبار ضباط الـ«سي. آي. اي» في

* هو أيضاً مؤلف كتاب «حبال من رمل» الذي صارت له أكثر من ترجمة بالعربية، والذي يسرد نشاطات الـ«سي. آي. اي» في الشرق الأوسط خلال تلك الفترة (المترجم).

الشــرق الأوسط خــلال الخمسينــات، أن هــذا كــان صحيحــا. وفي سلسلة مـن الاجتماعات المشتركة التي اقترحتها الـ«إم. آي ٦» لشرح كيفية تطبيق السياسة البريطانية المعدلة في الشرق الأوسط، أدهش جورج يونغ، نائب مدير الـ «إم. آي ٦»، ايفلاند بعض الشيء:

«قال يونغ إن مصر والعربية السعودية وسورية قد هددت وجود بريطانيا، وأنه يجب تدمير هذه الحكومات أو الاطاحة بها، وأن العـراق هو النقـطة المركـزية للدعم البريطاني ولاستقـرار المنطقـة، وإنه يجب تقـوية مـوقف رئيس الوزراء نوري السعيد إلى أقصى حد ممكن وبأسرع ما يمكن، وإن تركيا وإيران تعتبران حليفتين وقد تساعدان في أية عملية بريطانيـة. ونظراً لأن عبـدالناصر كـرس نفسه لتدمير إسرائيل وأصبح الآن أداة سوفييتية مئة بالمئة، فإنـه لا يمكن وقفه فـوراً، ويجب إعطاء الأولـوية لسـورية التي هي عـلى وشك أن تصبـح تابعـة للسوفييت. ولأن رد الفعل السعودي المضاد لما سيتم عمله في سورية لا بد أن يتبع، فان الاطاحة بالملك سعود يجب أن تكون الخطوة التالية. ثم لا بـد من إزالة عبدالناصر قبل أن يتمكن من استخدام قاذفات القنابل السوفييتيـة لمحو إسـرائيل. وأمـا مصير الأردن ولبنـان فيعتمد عـلى العمل الفـوري للاطـاحة بالحكومة السورية. وحذر يونغ من أنه يجب ألا يمر شهر واحد قبل الانتهاء من هذا كله.

«ومع الظن بأني دخلت مصحة للأمراض العقلية، تابعت الاستماع بينما قال جورج يونغ أن هذه المرحلة الأولى ـ الخطة الخاصة بسورية ـ يمكن تنفيذها بـوسائـل بريـطانيا الخـاصة، وبمـوافقة الـولايـات المتحـدة أو من دونها* وأن باستطاعتنا أن نقدم المسـاعدة، عـلى العموم، بـاحتواء ردود الفعل السعوديـة والمصـرية حتى الاطـاحة بـالملك سعـود وعبـدالنـاصر في المـرحلتـين الثانـية والثالثة»[٨].

* في فترة ما بعد عقد حلف بغداد مباشرة (شباط، فبراير، ١٩٥٥) تعرضت سورية لسلسلة طويلة من المؤامرات أبرزها اغتيال العقيد عدنان المالكي، ثم مؤامرة الأتاسي والعجلاني وهايل سرور وشركاؤهم والتي استهدفت قلب النظام في سورية في خريف ١٩٥٦، خلال العدوان على مصر، ثم مؤامرة الشيشكلي مع الأميركيين، ومؤامرة الكزبري مع ستون الأميركي في صيف ١٩٥٧ (الناشر).

من غير المرجح أن البريطانيين كانوا ينوون جدياً وضع هذه الخطة الطموحة قيد التنفيذ، سواء بأنفسهم أم في عملية مشتركة مع الفرنسيين. لقد كان الهدف هو جر الأميركيين إلى موقع لا يتمكنون فيه من إبداء معارضة جدية للاطاحة بعبدالناصر لأنهم سيكونون مرتبطين بالتورط في عمليات مستورة في الوقت نفسه. وهذا لأنه بالرغم من العلاقات الوثيقة، فان البريطانيين لم يكونوا متأكدين من إمكانية الاعتماد على الأميركيين، وخصوصاً على وزير الخارجية جون فوستر دالس، الذي لم يكن ايدن ولا لويد يشعران بالقدرة على الثقة به.

وشاركت وزارة الخارجية الأميركية ايفلاند قلقه بشأن السلامة العقلية للمسؤولين البريطانيين، ولكنها كانت تأمل في أن تتمكن من ضبطهم. وناقش دالس الخطة البريطانية بشأن سورية مع سلوين لويد، وهي الخطة التي حملت الاسم الرمز «ستراغل» (الشرود). ووصف يونغ الخطة كالتالي:

«تفتعل تركيا أحداثاً حدودية، ويحرك العراق قبائل الصحراء، ويتسلل الحزب القومي السوري من لبنان عبر الحدود، حتى تبرر الفوضى العامة استخدام قوات غزو عراقية»[٩]* .

وفهم الأميركيون أن مثل هذا العمل المدعوم من الغرب، الذي يستدعي تدخلاً عسكرياً مكشوفاً من قبل العراق، سيستثير غضب السعوديين ويقربهم أكثر إلى مصر. وعلق دالس بالقول: «ما من نجاح في سورية يمكنه أن يعوض فقدان العربية السعودية».

وأخيراً، غادرت القوات البريطانية منطقة قنال السويس قبل قليل من الموعد المحدد في منتصف حزيران (يونيو)**بعد ذلك بأسبوع، ويوم الثامن عشر من الشهر نفسه، وصل وزير الخارجية السوفييتي شيبيلوف إلى مصر ليعرض صفقة قيمتها الاجمالية المقدرة ١٣٠٠ مليون جنيه استرليني لتمويل مشروع سد أسوان، على أن تسدد مصر هذا المبلغ على مدى ستين سنة وبفائدة قدرها ٢ بالمئة. وكانت هذه شروط مبالغ في كرمها. على

---

* هذه المؤامرة شاركت فيها بريطانيا والولايات المتحدة، وكان العراق الملكي هو الوجه الظاهر لها. وقد لعب «الضباط الأحرار» في الجيش العراقي دوراً في إبلاغ السلطات الأمنية في سورية بتطوراتها وكشفها (الناشر).

** عام ١٩٥٦.

العموم، قرر المصريون قبول القروض البريطانية والأميركية بشروط وضعها البنك الدولي، ربما نتيجة لعدم التأكد من استقامة السوفييت، ولكن الأرجح أن مصر قبلت العرض البريطاني ـ الأميركي لأنها كانت متأكدة من أن هاتين القوتين العظميين ستسحبان عرضهما لتقديم القروض.

وكان اعتقاد المصريين هذا يستند إلى وثائق سرية لاجتماعات دول حلف بغداد. وكانت «المخابرات» (الاستخبارات المصرية) قد تلقت هذه المواد من دبلوماسي عراقي يشغل منصباً رفيعاً. وكان البند ذو الأهمية الكبرى عبارة عن مجموعة من الملاحظات المأخوذة عن مناقشات أجراها وزراء خارجية الحلف خلال شهر آذار (مارس). وهذه الملاحظات أوضحت أن الأميركيين لا ينوون الوفاء بوعدهم بتقديم القروض، وهو ما سيجعل البريطانيين يسلكون الخط نفسه طبعاً في هذه الحالة.

وقد تحققت توقعات المصريين عندما رفض دالس ولويد كلاهما طلب مصر، مدعين بأن حجم العقود المدنية والعسكرية المبرمة مع دول الكتلة السوفييتية والصين سيعرقل قدرة مصر على السداد. وذهب دالس إلى أبعد من ذلك بإصداره «رفضاً دبلوماسياً شديداً»[١٠].

في نهاية تموز (يوليو)، وصل الملك فيصل، ملك العراق، إلى لندن في زيارة رسمية. وفسر الأميركيون هذه الزيارة بأنها المناسبة لاتخاذ القرار النهائي حول الخطة «ستراغل». وخلال الزيارة، وصلت أنباء تقول بأن وحدات من الجيش المصري احتلت منطقة القنال. وبدأ التخطيط العسكري لاستعادة المنطقة بانقضاض بريطاني ـ فرنسي بشكل فوري تقريباً، بينما كان ايدن يدرس أفكاراً مختلفة قدمتها الـ «إم. آي ٦» للقضاء على عبدالناصر. وبالرغم من أن خطة لقتله أو القبض عليه باستخدام قوات «خدمات الطيران الخاصة» قد رفضت[١١]، فإن فكرة اغتياله من قبل ضباط في الجيش موالين لبريطانيا حصلت على الموافقة. وعلى العموم، فقد تم التخلي عن هذه الخطة أيضاً عندما اكتشفها سلوين لويد ـ الذي لم يكن قد استشير في الأمر ـ وعارضها بشدة.

وتوقف التقدم في التخطيط للغزو العسكري نظراً لعدم وجود توجيهات سياسية واضحة معطاة من قبل ايدن ولويد، وخصوصاً فيما يتعلق بما يجب عمله بعد اعادة احتلال منطقة القنال، واستمر الأمر كذلك على مدى الأشهر الثلاثة التالية. وبالاضافة

إلى هذا، فقد برزت صعوبات مع المسؤولين العسكريين الفرنسيين، وخلافات حول التوقيت. ومع ذلك، فقد نظر خارج بريطانيا وفرنسا إلى النية المعلنة والتي كثر الكلام حولها باستخدام القوة على أنها خدعة.

والواقع أن البريطانيين كانوا يأملون بأن يستبق أي تدخل عسكري بأشهر عديدة من الحرب النفسية. وكانت الـ «إم. آي ٦» تملك وسيلتين رئيسيتين لذلك، هما «وكالة الأنباء العربية» (أنظر الصفحتين ١٣٦ ـ ١٣٧ من هذا الكتاب) و«محطة إذاعة الشرق الأدنى» في قبرص. وكانت «إذاعة الشرق الأدنى» قد أنشئت خلال الحرب العالمية الثانية تقريباً في الوقت نفسه الذي أنشئت فيه شبكة وكالات الأنباء الوارد ذكرها في الفصل الثاني. وكان الهدف هو استخدام المحطة لبث برامج «صوت بريطانيا»، ولكن الموظفين العرب فضلوا الاستقالة جماعياً على بث دعاية مضادة لمصر. وجندت لندن بسرعة «قناص مشاكل» من «هيئة الاذاعة البريطانية» وأرسلته ليجمع موظفين جدداً ويبدأ البث عشر ساعات يومياً. وعلى العموم، فإن. . .

«العرب الوحيدين الذين أمكن اقناعهم ببث المشاعر المعادية لعبد الناصر من «إذاعة الشرق الأدنى» كانوا خليطاً من العرب* الذين جعلت لهجتهم المصريين يظنون أنهم كانوا يهوداً»[١٢].

وتمكنت المخابرات (المصرية) من الحصول على كمية ضخمة من المعلومات التفصيلية عن «إذاعة الشرق الأدنى»، بما في ذلك هويات المذيعين وصور لداخل المحطة، وذلك من خلال ثوار منظمة «ايوكا»** المقاتلين ضد السلطات البريطانية. وقدمت مصر لهؤلاء الثوار بالمقابل أسلحة ومالاً. وفيما بعد، قدمت منظمة «ايوكا» للمصريين معلومات عن تحركات القوات البريطانية في جزيرة قبرص قبل غزو السويس. واكتشفت الحكومة البريطانية كذلك أن «إذاعة الشرق الأدنى» كانت تنقل بث البرامج العربية لـ «هيئة الاذاعة البريطانية» التي كانت تصر على إفساح المجال في البث أمام ناقدي سياسة الحكومة. ووصل غضب وزارة الخارجية من تغطية «هيئة الاذاعة

* الغالبية العظمى من موظفي الاذاعة المذكورة كانوا من الفلسطينيين وقد قام بعضهم بتمرير معلومات هامة إلى مصر وسورية تخدم الأمن القومي للبلدين (الناشر).

** «المنظمة الوطنية للمقاتلين القبارصة».

البريطانية» للأزمة حداً جعلها تخفض هبتها للخدمة الخارجية التابعة للهيئة في السنة التالية.

وفي مكاتب «وكالة الأنباء العربية» (واع) في القاهرة، زج برجلي استخبارات بريطانيين من أيام الحرب، هما وليم ستيفنسون وسفتون ديلمر، لكتابة التقارير. وزاوج ديلمرعمله هذا بالعمل كمراسل لصحيفة «ديلي اكسبرس». وكانت الوكالة كذلك مركزاً لشبكة كبيرة للـ «إم. آي ٦» يديرها مدير المكتب جيمس سوينبورن، الذي كان يعيش في مصر منذ ٢٥ سنة. وكان سوينبورن سيغادر مصر إلى بريطانيا في نهاية آب (اغسطس) ولكنه اعتقل قبل وقت قصير من موعد مغادرته، خلال اجتماع له مع حلقة اتصاله في الجيش المصري، ومع تشارلز بيتوك، نائب المدير المحلي لشركة «ماركوني»، الذي كان يفترض به أن يحل محله. وكذلك فقد تم اعتقال ١٥ شخصاً آخرين، بينهم اثنان بريطانيان وأربعة من موظفي الوكالة، عندما تحركت سلطات الأمن المصرية لاغلاق الوكالة، مدعية معرفتها بوجود الشبكة منذ ثلاث سنوات ونصف السنة. وكانت السلطات المصرية قد حصلت على المعلومات من السوفييت، الذين كانوا بدورهم قد حصلوا عليها من عميل الـ«إم. آي ٦» المزدوج الولاء جورج بليك.

وطرد ستيفنسون وديلمر مع اثنين آخرين من الصحافيين وسكرتيرين أولين من السفارة البريطانية هما: ج. ب. فلاكس وج. غ. غوف. وهرب أربعة بريطانيين آخرين. وانزعج البريطانيون بشكل خاص من المعاملة التي لقيها ديلمر، الذي كان أبرز دعاوييهم ضد النازية. وبالنسبة للاستخبارات البريطانية كان الأمر عبارة عن هزيمة مهينة جاءت على يد جهاز استخبارات كانت الاستخبارات البريطانية نفسها قد انتهت منذ وقت قصير من مساعدته على إعادة تنظيم نفسه، هو والـ «سي. آي. اي».

وكما حصل بالنسبة لـ «إذاعة الشرق الأدنى» ولـ «وكالة الأنباء العربية»، فقد كانت هنالك خطط لاسقاط المناشير فوق المدن المصرية، ولجولات طيران تقوم بها «طائرة الصوت» التي كانت قد استخدمت ضد ثوار الماو ماو في كينيا. وكان «سلاح الجو الملكي» يشعر أن اسقاط المنشورات عملية لا جدوى منها، وقد نفذ مهمة إسقاط المنشورات بتحفظ كبير دوماً. وكانت هناك مشاكل أخرى:

«لم يكن الاحتياطيون الذين كلفوا (بطباعة المنشورات) على خبرة بالآلات (التي

أوكل اليهم تشغيلها)، مما أدى إلى كسرها، كما أنه كان لجهاز إسقاط المنشورات أن ينفجر لا على ارتفاع ١٠٠٠ قدم بل على ارتفاع رؤوس المصريين. وعندما تم أخيراً سحب «طائرة الصوت» من الحكومة الكينية بالرغم من احتجاجاتها، قام أحدهم بسرقة كل تجهيزات تكبير الصوت لدى توقف الطائرة في عدن للتزود بالوقود»(١٣).

والأمر الذي لم يساعد كل هذا الجهد هو حقيقة أن الرجل المعين مديراً للحرب النفسية، البريغادير برنارد فرغسون، لم يكن يملك أية خبرة في الموضوع على الإطلاق.

وكانت تقارير الـ «إم. آي ٦» الواردة من كل مكان آخر في الشرق الأوسط تعطي الانطباع بأن عبدالناصر كان يشجع قيام ثورات لـ «الضباط الشباب» في سورية والعراق والعربية السعودية وليبيا، التي كان يحكمها آنذاك ملك موالٍ لبريطانيا. وكانت خطة الـ «إم. آي ٦» للتخلص من عبدالناصر، بموافقة وزارية أو من دونها، قد بدأت تتحرك الآن. وقامت الـ «إم. آي ٦» بتجنيد محمود خليل*، نائب رئيس استخبارات سلاح الطيران المصري، على أساس قرابته بالدم للعائلة المالكة المصرية. ووافق خليل على تشكيل جماعة من ضباط الجيش للاطاحة بعبدالناصر وإعادة النظام الملكي مقابل الحصول على أموال وعلى مواد استخباراتية عن إسرائيل، استناداً إلى مسؤول كبير سابق في «الموساد»(١٤). ويظهر أن التخطيط الذي كان قد بدأ في آب (اغسطس) لم يتأثر باغلاق شبكة «وكالة الأنباء العربية» بل جمد مؤقتاً في تشرين الأول (اكتوبر) عندما بدا واضحاً أن الحكومة آثرت العمل العسكري المكشوف.

وكان حصول رد سريع على تأميم القنال، بشكل تدخل مسلح، أمراً متوقعاً في أوائل آب (اغسطس)، ولكن الضغط الأميركي والاستيقاظ البطيء للديناصور العسكري البريطاني كانا كافيين لاحباطه. ولم يكن جون فوستر دالس يعارض في الظاهر العمل العسكري من ناحية المبدأ، ولكنه كان يعتقد أن الرأي العام العالمي يشكل عاملاً حيوياً. ولذلك فقد قضى وقتاً وهو يقلّب الحلول الدبلوماسية، مثل «تجمع مستخدِمي قنال السويس»، ليسمح للرأي العام هذا بوقت يتبلور فيه في موقع مضاد للغزو. واستمرت

* الأرجح أنه عصام خليل، الذي حصل على مبالغ ضخمة كان يسلمها أولاً بأول لأجهزة الأمن المصرية (الناشر).

المناورات في العواصم الغربية وفي الأمم المتحدة عبر شهري آب (اغسطس) وأيلول (سبتمبر). واتخذ القرار حول استعمال القوة أخيراً بعد وصول وفد عسكري اسرائيلي رفيع المستوى إلى باريس يوم ٢٣ ايلول (سبتمبر). وكانت اسرائيل تضغط بوضوح من أجل الحصول على دعم لشن «حرب وقائية». وكان الفرنسيون متحمسين للفكرة، وكذلك كان ايدن. وكان لويد مهتماً برد الفعل العربي، ولكنه مال إلى جانب الفكرة، على الأرجح بسبب تدهور الأوضاع في الأردن، حيث كان انتصار العناصر الموالية لعبدالناصر في الانتخابات المقبلة أمراً لا شك فيه، وكانت هنالك أحداث شغب مستمرة معادية للغرب في العاصمة عمان. واتفقت البلدان الثلاثة على القيام بعملية مشتركة، بحيث يغزو الاسرائيليون منطقة القنال عبر سيناء، وتتدخل قوة أنغلو - فرنسية بحجة حماية القنال بعد توجيه إنذار إلى الطرفين. وقد عدّل التوقيت لكي يتزامن مع انتخاب الرئاسة الأميركية، حيث تسيطر المعارضة الواسعة لاحتمال التورط الأميركي في حرب أوروبية أخرى على ردود الفعل، كما يسيطر عليها خوف المرشحين من خسارة الأصوات اليهودية الحيوية. وكان ايدن قد طوق معارضة مجلس الوزراء، وخصوصاً معارضة وزير الدفاع والتر مونكتون، بعقد اجتماع مصغر للوزارة، حضره هو، وسلوين لويد، ووزير المال هارولد ماكميلان، وأنتوني هيد (وزير الحرب) واللورد هوم واللورد ساليزبوري، وخرج المجتمعون بقرار اتخاذ اجراءات الأزمة.

الانتخابات الأردنية التي جرت في ٢١ تشرين الأول (اكتوبر) أعطت النتائج المتوقعة منها، وبعد ثلاثة أيام وافقت القوات المسلحة للأردن ومصر وسورية على أن تتوحد في ظل قيادة قائد عام مصري. وأعلن هذا النبأ بينما كان رئيس الوزراء الاسرائيلي ديفيد بن غوريون، وسلوين لويد ونظيره الفرنسي كريستيان بينو يوقعون في سيفر، وهي بلدة صغيرة قرب باريس، اتفاقاً رسمياً حول حملتهم العسكرية المقبلة. وبدا أن ما حصل طمأن البريطانيين والفرَنسيين إلى أن الاسرائيليين لم يكونوا يبالغون بصدد التهديد العربي.

وجاءت المنحة الأخرى للغزاة ممثلة بالاضطرابات الأهلية التي حصلت في المجر، والتي أوصلت دبابات الجيش الأحمر إلى بودابست. ومع هذا القلق السوفييتي، والانشغال الأميركي بين «ستراغل» والانتخابات المحلية، بدا أن العقبة الوحيدة هي القوات المسلحة المصرية.

وكان ويلبر ايفلاند، ضابط الـ «سي. آي. اي» الكبير الموجود في الشرق الأوسط، مكلفاً بتنفيذ عملية «ستراغل». ووصل إلى سورية في تشرين الأول (اكتوبر) ومعه نصف مليون دولار مخصصة لميخائيل اليان، وهو سياسي موالٍ للغرب كان يأمل أن يصبح زعيم سورية الجديد. وبعد تسليم المال، انسحب ايفلاند إلى بيروت لانتظار الانقلاب. ويوم التاسع والعشرين من الشهر نفسه، وهو اليوم المحدد للانقلاب، وردت أنباء عن تعبئة الجيش الاسرائيلي. وأسرع اليان إلى بيروت لمواجهة ايفلاند وزملائه، طالباً أن يعرف كيف يمكن للأميركيين أن يحضروا لانقلاب في مثل هذا الوقت. عند ذلك كان الجيش الاسرائيلي قد اجتاز الحدود، واندفع سريعاً عبر قطاع غزة باتجاه القنال، وعرف ايفلاند أنه قد تم تجاوز الأميركيين، وعرف كذلك أن العامل الأساسي هو أن العقيد عمر قباني، الضابط الكبير في الجيش (السوري) والعامل مع الـ«سي آي . اي»، كان في الواقع عميلاً بريطانياً اتبع تعليمات الـ«إم. آي ٦» حول التوقيت. وشعر ايفلاند بارتياح واضح: «من حسن الحظ أن الرجل الذي كنت أتعامل معه كان قد سمع الاذاعة»(١٥). ولم يتحرك الانقلاب من أرضه أبداً. ولو كان قد فعل لشعر الأميركيون بجرحٍ كبير، بغض النظر عن النتائج النهائية.

وببقاء الولايات المتحدة خارج كل الاحتيالات المحلية، كانت تجدنفسها قادرة على ممارسة أقصى حدود الضغط الدبلوماسي على بريطانيا وفرنسا لقلب سياساتها الميالة للحروب. وبعد تدمير سلاح الطيران المصري على الأرض قامت قوة مشتركة بقيادة بريطانية باحتلال منطقة القنال. ودانت الجمعية العامة للأمم المتحدة الغزو بأعنف لهجة. ولكن المشكلة الأكبر بكثير بالنسبة لايدن كانت قيمة الجنيه الاسترليني التي تراجعت إلى معدل خطر. وقدمت وزارة الخزانة طلباً من أجل سحب اضطراري من «صندوق النقد الدولي»، ولكن وزارة الخارجية الأميركية عرقلت تلبية الطلب، ودعا البريطانيون إلى وقف لاطلاق النار بعد ٤٨ ساعة من الانزال؛ ولم يكن لحلفائهم السابقين خيار في أن يقبلوا. واستناداً إلى مؤلف ظهر أخيراً عن أزمة السويس، فان هيئة التخطيط المشتركة كانت في لحظة من اللحظات قد أصدرت تقريراً يتوقع تماماً هذه النتائج. وطلب ايدن التقرير، وقرأه، ثم ألقاه فوراً في سلة المهملات(١٦).

ويبقى هنالك الغموض المحيط بكشف رموز الشيفرة، وهو ما اشتكى منه بمرارة أعضاء البرلمان بعد الانسحاب من القنال. وكانت قد صدرت اتهامات تقول بأن

الأميركيين كانوا يقرأون الرسائل العسكرية البريطانية، وربما تلك الـدبلوماسيـة أيضا، وأنهم استخدموا محتوياتها ضد بريطانيا وحلفائها في غزو السويس. وهناك متسع لا متناه للتخمينات حول هذا الموضوع، وبالرغم من أنه قـد يكون صحيحـاً أن «وكالـة الأمن القومي» الأميركيـة قد تكـون اخترقت بعض الـرموز العسكـرية البـريطانيـة، فإن من المحتمل، وبالدرجة نفسها، أن يكون المخططون قد أخذوا هذا الأحتمال في اعتبارهم. والنقطة الهامة هنا هي أنه إذا ما كان البريطانيون والفـرنسيون قـد استطاعـوا أن يخفوا بنجاح نواياهم حتى ما بعد ٢٩ تشرين أول (اكتوبر)، وهو الموعدالذي كان يفترض أن يكون الأميركيون قد تورطوا فيه بعملية «ستراغل»، فإن من غير المهم ما كان باستطاعة «وكالة الأمن القومي» أن تقرأ.

وبـالرغم من انتصـارهم العسكري ـ من حيث أنهم حققـوا أهدافهم ـ فقـد عانى البريطانيون من هزيمة دبلوماسية مهينة ومن ضيـاع لا يعوض لمصـداقيتهم. وأدت هذه العملية إلى تقوية موقع عبدالناصر، على المستويين الداخلي والدولي، بشكل لا يقاس. ولكن، بينما انتهى ضجيج الأزمة،كانت الـ «إم. آي ٦» ما زالت تبذل جهودها للاطاحة بعبدالناصر. وأعيد إحياء المؤامرة التي كانت قد أطلقت في آب (اغسطس)السابق، تحت الاسم الرمز «سالاماندر» مرة أخرى. وفي شباط (فبراير) ١٩٥٧، استدعي محمد خليل لكي يقابل في روما وسيلة اتصاله مع الـ «إم. آي ٦». وبين ذلك التاريخ وشهر تشرين الثاني (نوفمبر) أعطي خليل ما مجموعه ١٦٢٥٠٠ جنيه استرليني لتمويل الانقلاب[١٧]. وفي الوقت نفسه، كانت الـ «إم. آي ٦» قد تابعت التأمل في فكرة قتـل عبدالنـاصر، خلافاً للتوجيهات الصريحة لسلوين لويد، الذي بقي وزيراً للخارجية. في ذلك الوقت، كان ايدن قد استقال، واصبح هارولد ماكميلان رئيساً للحكومة في كانون الثاني (يناير).

ويصف ويلبر ايفلاند لقاء غـريباً عقـد في بيروت ربمـا كان الأسـوأ لتناول بضعـة كؤوس، ظهر فيه مبعوث لجورج يونغ:

«من دون الاعتذار عن تأخيره، أو عن حالته، سيطر على الاجتماع. وأعلمنا أن فرقاً قد أرسلت إلى الميدان لاغتيال عبدالناصر، ثم راح يتخبط في الكلام عن المصـريين الحقيـرين الذين خـططوا لتسليم الشرق الأوسط إلى الشيـوعيـين. وتحشرج صوته، ثم غرق أخيراً في مقعده وغاب عن الوجود»[١٨].

وأنهيت العملية «سالاماندر» فجأة يوم ٢٣ كانون الأول (ديسمبـر)، عندمـا أعلن

عبدالناصر أمام تجمع جماهيري لـلاحتفال بـالذكـرى الأولى للانسحـاب البريـطاني ـ الفرنسي من السويس، عن وجود «مؤامرة لاعادة الملكية» ـ كما عرفت العملية ـ وظهر أن خليل لم يكن قد عمل حقاً أبـداً مع البـريطانيـين، وإنما كـان ينفذ تعليمـات رؤسائـه (المصريين).

وبدأ البريطانيون عملية اعادة تقييم ثانية لاستراتيجيتهم في الشرق الأوسط. وكانت قيادة الشرق الأوسط قد نقلت إلى ميناء عدن عند الرأس الجنوبي لشبه الجزيرة العربية. وأصبحت استنتاجاتهم الأخرى معروفة بعد محـاكمة بيرسي آلن، وهو رقيب في الجيش اتهم في العام ١٩٦٥ ببيع أوراق دفاع سرية لمصر والعراق. وقد بدأت الوثائق بـوصف السياسة في خطوطها العـريضة: تقـوية «منـظمة الحلف المـركزي» (أي حلف بغـداد) ونـظامي الملك ادريس الليبي والنظام الأردني. وقـد وضعت خطة طـوارىء للتـدخـل العسكري «بالتعاون مع الولايات المتحدة. . . في حالة وقوع أية اضطرابات داخلية أو تدخل (خـارجي) في لبنان والأردن»، وبنـاء على الـدعوة من الحكـومة المضيفـة. ومن الواضح أن المخططين البريطانيين كانوا قد بدأوا بالاعتراف بحتميـة التنازل عن مـوقع القيـادة الاقليمية للقـوة الغربيـة للولايات المتحـدة. وكان مـاكميلان قـد أعـاد تـرميم العلاقات الحسنة مع الأميركيين بعـد صدع السـويس، وبدا مستعـداً للسير في ركـاب سياستهم. وكان قد اعترف بكون لبنان أرضـاً أميركيـة محرّمـة، وبكون الكـويت ملكاً لبريطانيا وكانت هناك كتيبة دبابات بريطانيـة محمولـة بحراً تجـوب مياه المنـطقة بـانتظار اندلاع الاضطرابات، ولم تكن دبلوماسية السفن الحربية قد استبعدت، وكل ما هنالك أن هذه الدبلوماسية أصبحت تتطلب موافقة أميركية.

الوثائق السيـاسية التي باعها آلن ربما كـانت قد وضعت بعـد الانقلاب البعثي في العراق في العام ١٩٥٨. وكلمـة «البعث» تعني حرفيـاً «اعادة الإحيـاء العربي»، وتتبنى (الفكرة)ثلاث قضايا سياسية رئيسية: الوحدة العربية، والقضاء على السيطرة الامبريالية على الدول العربية، واحلال الاشتراكية محلها. وكانت أصول هذه الحركة قد بدأت في سورية في مطلع الخمسينات ووجدت لها دعماً في العراق. وأصبح للحركة نفوذها كذلك بين التجار وفي صفـوف الجيش. واستوحى المنتمـون إليها الثـورة المصريـة. ومجموعـة الجيش التي أطاحت بالملك فيصل وبحكومة نوري السعيد طلبت من عبد النـاصر دعماً

مادياً. ورفض ناصر تقديم الدعم المطلوب*، ربما خشية الاستفزاز، مما لم يكن فألاً حسناً بالنسبة لمستقبل العلاقات المصرية ـ العراقية. والأمر الأهم، هو أن سورية كانت قد انضمت إلى مصر في إطار «الجمهورية العربية المتحدة» قبل ذلك بستة أشهر، في شباط (فبراير) ١٩٥٨. وقد وقعت خلافات في قيادة حزب البعث العربي حول طبيعة التعاون مع قيادة ج.ع.م. وحدوده. وأطلقت الحكومة العراقية الجديدة فوراً هجوماً سياسياً قوياً ضد «الجمهورية العربية المتحدة»، وفاقت الاصلاحات السياسية التي جرت في العراق كل ما تم انجازه في «الجمهورية العربية المتحدة»، بينما كان «العراقيون» يشكّون بالهيمنة المصرية المحتملة على الدول العربية، وخصوصاً سورية. وتبعاً لذلك، فقد تقلصت احتمالات الوحدة العربية.

وكان عجز البريطانيين عن منع انقلاب العراق ناجماً عن عدم تلقيهم انذاراً به، فقد ارتكبت الـ «إم. آي ٦» خطأً استخباراتياً تقليدياً بتجنيدها العملاء من بين حلفائها وليس من بين العناصر المعادية لبريطانيا. وعلى سبيل المثال، فإن اللواء غازي داغستاني** لم يعتقل لأنه كان عميلاً للـ «إم. آي ٦» ـ وقد كان ـ بل لأنه كان شخصية بارزة في الحكومة.

في كل مكان آخر في الشرق الأوسط، كان العام ١٩٥٨ عاماً يائساً بالنسبة للقوى الغربية. فانقلاب العراق أبرز شبح قيام كتلة عربية يقودها عبدالناصر ويديرها الكرملين. والـ «سي. آي. اي»، التي كانت قد دعمت الانقلاب كوسيلة لمزيد من الحد من النفوذ البريطاني، سرعان ما اكتشفت أنها ارتكبت خطأً جدياً، وارتفع الزعيم العراقي الجديد، الجنرال قاسم، ليحتل مكاناً أول في لائحة قائمة الاغتيالات المحتملة

---

*أعلن عبد الناصر بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تأييده ودعمه العسكري لانقلاب بغداد، وذلك بعد أن قطع زيارته ليوغسلافيا وذهب إلى موسكو لمقابلة خروشوف. ثم اتضح فيما بعد أن السوفييت أبلغوه أنهم يقفون إعلامياً إلى جانب الثورة لكنهم لا يريدون تقديم أكثر من الدعم الاعلامي. وكانت قوات البحرية الأميركية بحماية الأسطول السادس تحتل شواطىء لبنان بينما كانت مجموعات المظليين الانكليز (الشياطين الحمر) تحتل المناطق الاستراتيجية في الأردن. وبذلك تحملت ج. ع. م. وعلى رأسها ناصر مسؤولية حماية ثورة العراق في ١٩٥٨ (الناشر).

**كان اللواء غازي الداغستاني قائد الفرقة الثالثة التي كان من قادتها العميد (الزعيم) عبد الكريم قاسم ـ قائد اللواء (١٩)، والعقيد عبد السلام عارف قائد أحد أفواج اللواء (٢٠). والأخير هو الذي هاجم قصر الرحاب واحتل إذاعة بغداد وأعلن منها بيانات الثورة، معلناً قيام النظام الجمهوري واسقاط الملكية في ١٤/ ٧/ ٥٨ (الناشر).

لـدى الـ «سي. آي. اي» إلى جانب رفـائيل تـروخيلو في جمهوريـة الدومينيكان وفيدل كاسترو[١٩]. وبدا ان الأردن ولبنان يسيران في الاتجاه نفسه. وكانت انتفاضات الأردن قد قمعت من قبل الملك حسين بمساعدة المظليين البريطانيين. أما في لبنان، فقد نظمت الـ «إم. آي ٦» مجموعات لحرب العصابات بمساعدة الحزب القـومي السوري، الـذي كان يومها يمينياً متطرفاً. وحثت الـ «سي. آي. اي» على العمل العسكري، ولكن هذا الاقتـراح استبعد، واستقـرت الأوضاع في البلدين بعـد وقت قصير، ولكن الانشقـاق الفعلي بين ج.ع.م. والعراق أزاح خطر الوحدة العربية.

وحانت للبريطانيين فرصة أخرى لمواجهـة انتشار فلسفـة عبدالنـاصر السياسيـة في اليمن الشمالي، وهو البلد الذي يقع في الجنوب الغربي من شبه الجزيرة العربية، وتقع العربية السعودية إلى شماله ويقع اليمن الجنوبي إلى جنوبه وشرقه. ويعود تقسيم اليمـن بتاريخه إلى مطلع القرن الثامن عشر، عندما انسحب سلطان محافـظة لحج الجنـوبية من سلطة حكم إمام اليمن. وبقيت الحدود ثابتة الى حد ما منـذئذ، واتبـع البلدان خطين منفصلين في تطورهما، بالرغم من أن قوة الثقافة المشتركة والتطلع الشعبي الـواسع إلى احتمال اعادة توحيدهما كان يعني أن الأحداث السياسيـة في أي من الجانبـين لا بد أن يكون لها تأثيرها العميق على الجانب الآخر. وفي حين احتل البريطانيون عدن وحولوا ما تبقى من اليمن الجنوبي الى مستعمرة فعلية، فقد احتل المصريـون الشمال بنجـاح، ثم احتله من بعـدهم الأتراك. وفي نهايـة الحرب العـالمية الأولى استعـاد الحـاكم المحـلي، الامام، سيطرته. وكانت العلاقات مع البريطانيين غير مستقرة ولكنها لم تشهد أي تغيير على مدى السنوات الأربعين التالية، حتى بدأ الامام أحمد يدعم قوات الثوار في الجنوب وأقام تحالفاً مع «الجمهورية العربية المتحـدة» . ولم تولـد هذه التحـركات من قنـاعات ناصرية قوية بل كانت ضرورية للتقليل من المشاعر الموالية لمصر في الـداخل. وكـما في مصر، لم تكن هنالك معارضة جماهيرية منظمة للحاكم الوارث، وكانت مصادر المعارضة موجودة داخل الجيش الذي قامت ضمنه مجموعة «ضباط شباب»، وفي صفوف طبقات التجار الذين كانوا ساخطين بسبب فرض الضرائب عليهم بشكل عقوبات.

وتوفي الإمام أحمد في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢، وحـل محله الإمام محمـد البدر. ولم يمض أسبوعان إلا وكانت جماعة الضباط الموالية لعبد الناصر قد أطاحت بالإمام الجديد وأعلنت قيـام الجمهوريـة. وسارع قـطاع الأعمال النـافذ رغم صغـر حجمه، وزعـماء القبائل المعادية للملكية، إلى دعم الثورة، التي قوبلت بالتأييد العام من قبل الكثير من

الأهالي. وعلى العموم، فقد كانت القبائل الشمالية جيدة التسليح، وكانت تؤيد الإمام، الذي هرب من العاصمة صنعاء ليشرف على تنظيم المقاومة. وأعادت الحكومة الائتلافية الجديدة تسمية البلاد «الجمهورية العربية اليمنية»، وحصلت على اعتراف فوري من مصر ومن الكتلة السوفييتية. وليس من الواضح إذا ما كانت مصر قد ساعدت في قيام الانقلاب بشكل فاعل أم لا. وتاريخ انقلاب «البعث» في العراق يوحي باحتمال أنها لم تفعل، ولكن السرعة التي وصلت بها فصائل الجيش المصري لتدعم الحكومة الجديدة توحي بأن الانقلاب لم يفاجىء القاهرة.

وكان لدى المصريين ثلاثة أسباب لتقديم الدعم العسكري على نطاق واسع، إذ وصل عدد القوات المصرية الموجودة في اليمن إلى ٢٠ ألفاً في نهاية ١٩٦٢. وكان النظام السعودي اليميني قد تحرك عائداً إلى موقعه الطبيعي بعد فترة قصيرة من الغزل مع عبد الناصر وصار يتبنى الآن سياسة خارجية مضادة للأهداف المصرية أكثر جرأة. ولهذا فقد تأمل عبد الناصر باستخدام «الجمهورية العربية اليمنية» كقاعدة لإطلاق الهجمات السياسية ضد العربية السعودية. وبشكل مشابه، فإن تشجيع الثورة في اليمن الجنوبي كان سيسمح للمصريين بالوصول إلى ميناء عدن*. والأهم من هذا كله هو أن احتمال نقل السيطرة على احتياطات النفط إلى أيد صديقة كان مشروعاً مغرياً. وشعر الجيش المصري بأن حملة «الجمهورية العربية اليمنية» ستوفر خبرة ميدان مفيدة لجنوده قبل ما كان يرى من حرب حتمية مع إسرائيل.

وكانت لدى كل من بريطانيا وإسرائيل، وكذلك لدى العربية السعودية، أسباب قوية لدعم الجانب الملكي في الحرب الأهلية. ومن الواضح أن بريطانيا كانت تريد منع الحكومة الناصرية (في اليمن) من تقوية قبضتها على «الجمهورية العربية اليمنية»، في حين أن الإسرائيليين وجدوا الفرصة سانحة لإبعاد جزء لا بأس به من الجيش المصري عن حدودهم وتوريطه في حملة مدمرة. وكانت هذه هي المناورة نفسها التي استخدمت في جنوب السودان حيث كان الإسرائيليون يساعدون ثوار الآنيانيا لتحويل القوات السودانية عن الجبهة المصرية (أنظر الصفحات ٢٢٩ ـ ٢٣٤ من هذا الكتاب). وراحت هذه البلدان الثلاث تزود الملكيين بالسلاح والمال، ولكن البريطانيين أرادوا

* هكذا يفسر المستعمرون نضال الشعوب المستعمرة. فمساعدة ج. ع. م. لليمن الجنوبي، المحتل كانت بهدف «وصول المصريين إلى عدن»! وليس تحرير المنطقة من النفوذ الاستعماري (الناشر).

الذهاب إلى أبعد من ذلك. وكانت الأراضي السعودية، التي كان الملكيون يعملون انطلاقاً منها قد تعرضت لهجوم مكثف قام به الطيران المصري في أوائل العام ١٩٦٣، كما أن القوات البرية المصرية كانت تحقق تقدماً ثابتاً في المناطق الشمالية. وأرسل البريطانيون فريقاً إلى السعودية العربية لتدريب الجيش. وتوقف تقدم الجيش المصري في نيسان (ابريل)، وتراجعت حدة القتال لبضعة أشهر، ولكن لتستأنف من جديد في الخريف.

وكان أي تدخل عسكري بريطاني مكشوف أمراً بعيداً عن التصور بعد السويس، وحتى المخاطرة الأقل باستخدام قوات من «خدمات الطيران الخاصة» كانت تعتبر مخاطرة أكبر من إمكانية تحملها. وكان الأمر الملائم هو وجود «مقاولين»، أو «متعهدين»، في متناول اليد لحل مشكلة الحكومة. وكان الذي فتح هذا الطريق هو ديفيد ستيرلنغ، وهو ما لم يكن بالأمر المستغرب. وفي وقت مبكر من العام ١٩٦٤، نشرت صحيفة الـ «صنداي تايمز» وثائق أظهرت أن ستيرلنغ كان متورطاً في عملية لتجنيد المرتزقة لحساب القوات الملكية. والأكثرية العظمى من هؤلاء المرتزقة أتت من كتائب «خدمات الطيران الخاصة»، التي تعاونت كلياً مع المشروع. بعد ثلاث سنوات كشف ضابط معاون في الكتيبة الإقليمية ٢١ «خدمات الطيران الخاصة»، هو الكابتن ريتشارد بيري، أن مكتبه كان يمرر الأسماء والسجلات العسكرية إلى ستيرلنغ وآخرين من المشتركين بعملية التجنيد. وكان أهم هؤلاء الآخرين هو الكولونيل جيمس جونسون، الذي ترك أخيراً الخدمة الإقليمية في الكتيبة ٢١، حيث وصل فيها إلى منصب ضابط قائد. وكان جونسون وسيط تأمين لدى شركة توماس نلسون و«اسماً معروفاً» لدى شركة لويدز، وكان واحداً من الناس الذين قدموا رأس مال لعملية سوق لندن للتأمين.

وساعدت الـ «إم. آي ٦» بأن أفرزت ضابطاً شاباً من «سلاح الجو الملكي» هو الليوتننت الطيار أنتوني بويل ليعمل مع ستيرلنغ وجونسون. وجاءت مساعدة إضافية من السلطات البريطانية في عدن:

«لمدة ملحوظة من الزمن، كان قصر الحكومة في عدن يستخدم كـ «بيت آمن» بتلطف من المساعد الميداني للحاكم. وفي إحدى الفترات الصعبة، كان يتم اختيار رجال «هيئة الاستخبارات السرية» [الـ «إم. آي ٦»] للمساعدة في مشاكل الرصد اللاسلكي»[٢٠].

وكان يبدو أن كثيرين من كبار الضباط في الـ «إم. آي ٦» لم يكونوا سعداء بالعملية، التي أصبحت «نقطة تمركز نزاعات حادة داخل الجهاز»[٢١]. وكان موقف الحكومة الرسمي هو موقف الإلتزام التام بالحياد، ولكن منطق دعمهم، كما أسلفنا، كان واضحاً.

وعندما وقع جزء من قصة هذه العملية في أيدي صحيفة الـ «صنداي تايمز» في العام ١٩٧٠، استصدر ستيرلنغ إنذاراً قضائياً ضد الصحيفة، بينما رتب «موضوع غلاف» آخر لإجبارها على التخلي عنها. فمن خلال صديق في صحيفة الـ «ديلي تلغراف»، توصل إلى نشر سلسلة من المقالات مسحت ما كانت قد نشرته الـ «صنداي تايمز». ولكن، لماذا بذل ستيرلنغ كل هذا الجهد ليغطي آثاره؟ هل كان ذلك نتيجة لتورط وكالات استخبارات مختلفة في القضية؟ يجيب ستيرلنغ:

«كان الأمر يتعلق بذلك النوع من الأشياء. ولقد أحيطت القصة بما يكفي من الازدراء إلى درجة جعلت من المستحيل على الـ «صنداي تايمز» أن تتابع نشرها، وهو ما أثار غضبها الشديد»[٢٢].

وكان ستيرلنغ وجونسون قد تمكنا من تجنيد وتنظيم حوالي ١٠٠ مرتزق. وما من توثيق جيد حول موقف رجال القبائل اليمنيين من هؤلاء المرتزقة. ولما سأل أحد الصحافيين الفرنسيين عن مرتزق بريطاني معين، أجيب:

«إنه واحد من مؤرخين بريطانيين عديدين يستطلعون لدينا الأحداث المعاصرة في اليمن»[٢٣].

وأدى العجز السعودي عن الرد على الهجمات الجوية المصرية على الملكيين العاملين داخل أراضيهم بالقادة السعوديين إلى التفكير بانفاق مداخيلهم النفطية الكبيرة على بناء قوة جوية سعودية. وكان من الطبيعي أن تحصل الشركات الأميركية على العقد بكامله. وكان مما أثبط همة الشركات البريطانية عن تقديم أية عروض أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تنظر إلى العربية السعودية كحكر للأميركيين، وبالطريقة نفسها كانت الكويت حكراً لبريطانيا. وأدى انتخاب حكومة عمالية في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٤ (وكانت حكومة أقل دقة في الالتزام بدوائر النفوذ الأمبريالية) كما أدت الصعوبات الاقتصادية الداخلية، إلى تجاوز مخاوف وزارة الخارجية. وفي نهاية ١٩٦٥، أبرمت

الشركات البـريطانيـة صفقة مـع السعوديـة قيمتها ١٢٠ مليـون جنيه استـرليني لتقديم طائرات وصـواريخ وشبكـة رادار وفرق تـدريب. ووصل تعـداد أفراد هـذه الفرق إلى ١٠٠٠ شخص، قدمتهم شركة خدمات إيرووك* (راجع الصفحتين ٧٦ و٧٧ من هذا الكتاب). بموجب عقد قيمته ٢٦ مليون جنيه. والأمر المماثـل في الأهمية، وربمـا الأكثر أهمية بالنسبة للحكومة البريطانية، كان أن إيروورك جنـدت أيضاً طيـارين سابقـين في «سلاح الجو الملكي» البـريطاني كمـرتزقـة للقيام بمهمـات عملية ضـد أهداف مصـرية وجمهورية على امتداد الحدود اليمنية. وسقط الستـار التجاري عمليـاً، مما أزعـج كثيراً أولئك الذين شجعوا العملية بنية طيبة، كما يوضح أنتوني سامبسون.

«ظهر أن التدريب وصيانة الطائرات كانا أكبر من قدرة ومـوارد إيرووك... وكان على الحكومة البريطانية نفسها أن تقيم تنظيماً لها في الرياض، بالاشتراك مع السعوديين، للإشراف على البرنامج. وانتهى ما كان قد بدا في الظاهر على أنه عملية بيـع تجاري بسيـطة... إلى التزام حكـومي كبير: وارتفعت كلفـة تقديم الطائرات والخدمات إلى درجة أصبح فيها الربح الحقيقي أمراً مشكوكاً فيه»(٢٤).

وكان التدخل البريطاني ناجحاً ضمن حدود تمكنه من إبقاء الموارد المصريـة رازحة تحت عبء ثقيل من الناحيتين المالية والعسكرية. ويعتقد بعض المحللين العسكريين أن غياب الوحدات العسكرية المصرية التي كانت موجودة في اليمن عن الجبهة مع إسرائيل في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أمال كفة الميزان لصالح إسرائيل. وأدت الهزيمة إلى أزمة داخلية بالنسبة لعبد الناصر، في حين أن فقدان مداخيل القنال جعله يتطلع إلى المساعدة من العـربية السعـودية، وبمقـابـل ذلـك وافق عـلى سحب كـل القـوات المصـريـة من «الجمهـورية العـربية اليمنيـة» في آب (أغسطس) ١٩٦٧. وانقسم الجمهـوريـون بـين اليساريين الذين أرادوا الاستمرار في القتال وأولئك الذين أيدوا التوصل إلى هـدنة مـع الملكيين، ومعظمهم فكر بطريقة تتجاوز العنصر النضالي الصغير. وفـاز دعاة التصـالح وساد رأيهم بعد ثلاث سنوات أخـرى من المعارك المتفـرقة بـين الجماعـات المتنافسـة.

* ما زالت الشركة تدير معهدا للتدريب في ميناء الظهران، مقابل البحرين، وتصف الشركة معهدها هذا بأنه الأكبر في الشرق الأوسط.

واعترف السعوديون فوراً بالحكومة الجديدة، واعترف البريطانيون بها بعد ذلك بقليل، مما يعطي انعكاساً دقيقاً لخطها السياسي.

وكانت ثورة ١٩٦٢ في اليمن الشمالي بمثابة إيحاء لمعارضي السلطات البريطانية في اليمن الجنوبي. وكانت منطقة الميناء حول عدن هي المستعمرة الرسمية فحسب، أما بقية أنحاء البلاد فكانت تقسم إلى «محميات». ولأنه لم يكن هنالك أي تطور اقتصادي ملموس خارج الميناء، فلم تكن هنالك حاجة لأية إدارة استعمارية خارجه أيضاً. وكان اقتصاد الميناء من طبيعة لم تجعل له امتدادات في الأراضي الداخلية، إذ كانت كل الأرباح ترسل إلى الوطن (بريطانيا). وطالما بقيت الأراضي الداخلية عاجزة سياسياً، كانت تستخدم كنفوذ مساعد في فرض الاستقرار لا غير، وكان البريطانيون على استعداد لتركها وشأنها. وكان أي زعيم قبلي مثير للإرباك يعزل من منصبه فوراً، كما حصل للسلطان علي عبد الكريم سلطان لحج، مثلاً في العام ١٩٥٨.

وأول معارضة جدية للبريطانيين ظهرت في حزيران (يونيو) ١٩٦٣ مع تشكيل «جبهة التحرير القومية»*، التي كانت عبارة عن تحالف فضفاض بين زعماء القبائل الموالين لـ «الجمهورية العربية اليمنية» والوطنيين العدنيين، انتظم عقده في عاصمة اليمن الشمالي صنعاء. وبدأت الجبهة في جبال ردفان، بالقرب من الطريق الرئيسي الذي كان البريطانيون يستخدمونه لنقل الإمدادات إلى الملكيين الذين يقاتلون حكومة «الجمهورية العربية اليمنية». ونجح المقاتلون في إغلاق هذا الطريق لمدة ثلاثة أشهر، حتى شن البريطانيون هجوماً كبيراً لاستعادة السيطرة عليه. ونظراً للفارق الكبير في العدد والعدة والسلاح، فقد عمدت «جبهة التحرير القومية» إلى التراجع، ولكن البريطانيين عجزوا عن إلحاق الهزيمة بها. وكانت استراتيجية «جبهة التحرير القومية» في الأساس مماثلة للاستراتيجية التي استخدمها الملكيون ومؤيدوهم ضد عبد الناصر: إنهاك وتوسيع انتشار البريطانيين و«الجيش الاحتياطي الاتحادي» (وهو عبارة عن قوات محلية يمولها البريطانيون ويقودونها) وتدمير الإرادة السياسية البريطانية. وتمكن البريطانيون من عزل سكان الجبال كلياً بسرعة نسبية من خلال قصف قراهم وتدمير محاصيلهم الموسمية. وكان البريطانيون يفتقرون إلى كل أنواع الاستخبارات، وخصوصاً حول تنظيم وأهداف «جبهة التحرير

---

* الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل.

القومية»، وهو ما لم يستطع البريطانيون كشفه حتى بعد مضي ثمانية عشر شهراً على بدء الحرب. وكانت قوات «خدمات الطيران الخاصة» تقع في الكمائن باستمرار لأنها لم تكن تملك أية فكرة عن مكان وجود الثوار. وكما قال فريد هاليداي:

«كان البريطانيون يسيئون دوماً فهم الوضع ويظنون أنهم يواجهون مقاومة قبلية من الطراز القديم، من السهل إخافتها واضطرارها إلى الخضوع»[٢٥].

وتمكن البريطانيون عملياً من إخضاع ثوار ردفان في تموز (يوليو) ١٩٦٤ بمساعدة قوات تعدادها ٣٠٠٠ جندي، ولكن الثورة كانت قد سببت بعدواها انتفاضات في مناطق أخرى من داخل البلاد. وسرعان ما نسفت هذه الأحداث النعاس السياسي الذي كان قد أبقى على الحكم البريطاني في عدن.

ولم يمض وقت طويل قبل أن تبدأ هجمات الثوار ـ التي كانت تحصل بتقطع منذ منتصف الخمسينات ـ تأخذ شكلاً جدياً في العاصمة. وجاء الرد السياسي للسلطات على شكل إجراء انتخابات في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٤، وبعد يوم واحد من وصول حزب العمال إلى السلطة في بريطانيا. وعلى العموم، ونظراً لأن ٤ بالمئة فقط من السكان البالغ عددهم ٢٢٠ ألفاً كان يحق لهم التصويت، فإنه لم يكن للانتخابات كبير أثر. وكانت الخطوة الأكيدة التالية هي محاولة التوصل إلى تسوية بين الموالين لبريطانيا و «المعتدلين» من القادة الوطنيين، وهي محاولة انتهت إلى الفشل نظراً لأنه لم يتوفر لها «وطنيون ملائمون» يملكون قاعدة سياسية قوية. واستبدل المفوض السامي البريطاني، كينيدي تريفاسكيس، بريتشارد تورنبول، الذي كان من كبار موظفي الإدارة الاستعمارية في كينيا خلال ثورة الماوماو، مما أشار إلى أن الحكومة العمالية الجديدة كانت مستعدة للقتال.

وكما في ردفان، كان من الصعب على الاستخبارات أن تحصل على شيء في عدن. وكان «الفرع الخاص» العربي قد اغتيل بكامله، ولجأ البريطانيون إلى وسائل الاستنطاق التي عانى منها فيما بعد الجمهوريون الإيرلنديون. وكانت الـ «إم. آي ٦» تعمل انطلاقاً من مكتب الحاكم بهيئة موظفين مؤلفة من ضابط واثنين من السكرتيريين. وكان يُضم إلى هؤلاء موظفون آخرون حسب وعند الحاجة. وأحد المديرين الاستعماريين الذين كانوا في عدن خلال السنوات الأولى للصراع يتذكر بوضوح دور الـ «إم. آي ٦»:

«كنت مسؤولا عن الارتباط مع الـ «إم. آي ٦»... أعطيتهم فكرة عامة عن النتائج التي أريد... كان بإمكاني أن أتوصل إلى قتل شخص ما... ولكننا كنا نسعى إلى إعدام الثقة بالأشخاص، وكنا نعثر على أولئك الذين يتقاضون أجراً من الكولونيل عبد الناصر، الذين يتلقون المال من منظمات في مصر، وكان للحكام أن يطردوهم من البلاد. وكان هذا النوع من العمليات مسيئاً إذا ما عرف الهدف أنك تعمل ضده»[٢٦].

وكان من يطرد يرسل إلى الحدود مع «الجمهورية العربية اليمنية». وفي البداية، كانت «جبهة التحرير القومية» تعتمد على تمويل مصري، وكان الخط السياسي للحركة خطاً ناصرياً بالمعنى الواسع للكلمة. وعلى العموم، ومع خيبة الأمل المصرية في حرب اليمن الشمالي، راح الدعم المصري للجبهة يتلاشى أيضاً. ونشب داخل الجبهة صراع على السلطة بين القيادة الناصرية وجماعة الشباب، الذين هم من العناصر الأكثر راديكالية. وانشق جزء من قيادة الجبهة في مطلع ١٩٦٦ لينضم إلى الناصريين في «جبهة تحرير اليمن الجنوبي» التي احتكرت منذئذ الدعم المصري في القتال ضد البريطانيين.

وتمكنت «جبهة التحرير القومية» من التكيف بنجاح مع الظروف الجديدة، وكان لها هذه المرة قاعدة سياسية قوية في أنحاء البلاد. وكان البريطانيون قد بدأوا يكتشفون أن ليس بإمكانهم الدفاع عن مواقعهم، فأعلنوا في شباط (فبراير) ١٩٦٦ أن قاعدة عدن العسكرية ستسحب عندما يحصل جنوب شبه الجزيرة العربية على استقلاله، وهو ما يفترض أن يتم في العام ١٩٦٨. وكانت قيمة القاعدة من الناحية الاستراتيجية قد تراجعت بعد أن انتقلت بريطانيا من سياستها الدفاعية العالمية إلى سياسة إقليمية. وحاول البريطانيون أن يسلموا وظائف الإدارة والسياسة ووظائف الدولة الأخرى إلى محليين متعاطفين مع بريطانيا بالرغم من أنهم لا بد كانوا يعرفون في هذا الوقت أن احتمال إقامة نظام مستقر موالٍ للغرب قد تلاشى كلياً. ونظراً للهاجس المستند إلى فكرة تقول بأن كل حركة معادية للبريطانيين في الشرق الأوسط هي من صنع عبد الناصر، فقد فشل البريطانيون في معرفة أن عدوهم الرئيسي كان مستقلاً عن مصر، وأنه كان يخضع بشكل متزايد للماركسيين. ومما زاد في سوء الفهم هذا أن السعوديين اتفقوا مع هارولد ويلسون على الإبقاء على وحدات عسكرية في شبه الجزيرة العربية لحراستها من أي تخريب مصري مقبل. ووجد البريطانيون في الانتصار الإسرائيلي في حرب حزيران

(يونيو) ١٩٦٧ تشجيعاً لهم. ويعتقد أنهم ظنوا أن «جبهة التحرير الوطنية» ستعاني من هذه النتيجة.

وفي العشرين من حزيران (يونيو) أعلنت الحكومة أن بريطانيا ستحافظ على دعم جوي وبحري لليمن الجنوبي لستة أشهر. على الأقل، بعد الاستقلال. وفي اليوم نفسه شن ثوار «جبهة التحرير القومية» هجوماً في جبال ردفان أخذ البريطانيين على حين غرة. وفي نهاية أيلول (سبتمبر) كانت القوات البريطانية قد دفعت إلى التراجع إلى داخل عدن. وبين هؤلاء واولئك كانت السيطرة على الأراضي الداخلية تنتقل بكاملها لـ «جبهة التحرير القومية» و«جبهة تحرير جنوب اليمن». وكان البريطانيون يبدأون القتال دوماً، ولكن «جبهة التحرير القومية» انتصرت أخيراً بدعم من بعض قطاعات «الجيش الاحتياطي الاتحادي». وأخليت عدن نفسها من القوات البريطانية في آخر شهر تشرين الثاني (نوفمبر).

وكانت حرب اليمن الجنوبي، وما زالت، الحالة الوحيدة التي هزمت فيها القوات البريطانية هزيمة شاملة أمام الثوار. وأظهرت السلطات الاستعمارية فهماً ضئيلاً لمعارضيها السياسيين، وكان عملها يواجه دوماً عقبة ندرة الاستخبارات. وبعد مناورات وانشقاقات أخرى داخل نظام «جبهة التحرير القومية»، تحركت البلاد باتجاه موقع ماركسي أكيد، وتبنت اسم «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية».

ومنذ ١٩٧٠ تذبذبت «جمهورية اليمن الشعبية الديموقراطية» و«الجمهورية العربية اليمنية» بين التفاوض حول الوحدة حيناً واشتباكات الحدود العنيفة بين قوات «الجمهورية العربية اليمنية» والمعارضين لنظام صنعاء المدعومين من قبل «جمهورية اليمن الشعبية الديموقراطية» حيناً آخر. واستطاعت حكومة عدن حتى وقت قريب خلا أن تنظم حجم الدعم المقدم لهؤلاء الثوار لممارسة الضغط السياسي على «الجمهورية العربية اليمنية». وكذلك، فإن دعماً عابراً من ليبيا كان يجد طريقه أحياناً إلى الثوار. واستناداً إلى تقرير حديث عن المنطقة، فإن «الجمهورية العربية اليمنية» تسعى الآن للحصول على مساعدة خارجية:

«وأكد مسؤولو المملكة المتحدة أنه قد جرت محادثات حول تزويد اليمن (الشمالي) بمستشارين عسكريين، بالرغم من أنهم يقولون أن ليس لديهم طلب رسمي بعد بشأن هذه المساعدة».

وكانت للـ «إم. آي ٦» علاقة بعدد من العمليات المستورة ضد حكومة «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»، وفي الفترة الأخيرة ضمن إطار خطة للعمل المشترك مع الـ «سي. آي. اي» انطلاقاً من العربية السعودية. وتدعي حكومة اليمن الجنوبي أنها كشفت هذه المؤامرة في نهاية شباط (فبراير) ١٩٨٢. وأنكر السعوديون أية علاقة لهم[٢٨].

ولم يكن للقائلين بما يسمى «نظرية الدومينو» أن يدهشوا لكون ظهور حكومة راديكالية في اليمن الجنوبي قد تزامن مع ازدياد نشاط الثوار داخل دولة عمان المجاورة.

وتستضيف سلطنة عمان أكبر وجود عسكري بريطاني في أي مكان في الشرق الأوسط. وكما كان الأمر بالنسبة لـ «محميات» اليمن الجنوبي التي اندثرت الآن، فإن الحكومة البريطانية حاولت باستمرار التعتيم على السيطرة الاستعمارية الفعلية التي لها على البلاد. وكان البريطانيون قد احتلوا عمان في سنة ١٨٧١ لتدعيم سيطرتهم على المحيط الهندي. وتشرف عمان على الخطوط البحرية التي تتبعها الناقلات حاملة النفط من الخليج إلى الغرب المصنّع. والواقع أن البلد مقسوم إلى اثنين: الجزء الأكبر ينحني دائراً حول الزاوية الجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة العربية ويحتوي على حقول النفط، في حين أن قطعة من الأرض أصغر بكثير ـ حوالي ٦٠٠ ميل مربع في مساحتها ـ تشرف تماماً على خليج هرمز. ويفصل بين الجزءين شريط من الأرض طوله حوالي ٣٠ ميلاً يعود إلى دولة الإمارات العربية المتحدة الصديقة. ويوصف مضيق هرمز دوماً بأنه «شريان النفط» أو «الوريد الوداجي» أو بتسميات تشريحية أخرى لتبرير السيطرة البريطانية على البلاد بحجة استمرار البقاء الوطني (البريطاني) أو استمرار بقاء الغرب، وهو ما ازداد حدة بعد الثورة الإيرانية. وعلى العموم، فإن راسل وارن هاو، في دراسته العملاقة عن تجارة الأسلحة الدولية، يلفت الانتباه إلى دراسة للـ «سي. آي. اي» تقول «بأن هذه المضائق أعمق من أن تسدها سفن غارقة، وأن المدفعية الساحلية تحتاج إلى دعم بحري وجوي لإغلاق مثل هذا القنال الواسع»، وهكذا فإنه من غير المرجح «أن تأمل البحرية السوفييتية بإغلاق (المضائق) بواسطة بلدان صديقة مشاطئة»[٢٩]. وفي الواقع، فإنه يبدو أن الهدف الرئيسي هو ضمان قاعدة متينة لتصدير السلع والخدمات البريطانية، وربما المواد والخدمات الدفاعية، إلى سوق مغلق عملياً. وقد بذل الأميركيون جهوداً متكررة

لكسر نطاق الهيمنة البريطانية على البلاد، وأحد الأمثلة الجيدة على ذلك النزاع حول واحة البريمي.

وتقع هذه الواحة في منطقة الحدود غير المحددة بوضوح بين عمان والعربية السعودية. وفي العام ١٩٤٩، طالبت السعودية بالواحة، مدعومة بتجمع «آرامكو» النفطي الأميركي وبحكومة الولايات المتحدة. وكانت «آرامكو» تنقب حول المنطقة منذ زمن، وكانت تعتقد أنها واعدة. وبعد ثلاث سنوات من مفاوضات لم تصل إلى نتيجة، قامت قوات سعودية سلّحتها الـ «آرامكو» بالهجوم على الواحة واحتلالها. واستعد سلطان عمان لهجوم معاكس، ولكن البريطانيين الذين كانوا يسيطرون على جيش السلطان ويخشون نزاعاً جدياً مع الأميركيين، منعوا هذا الهجوم. واستؤنفت المحادثات في العام ١٩٥٤ في إطار تحكيم دولي، ولكنها انهارت كذلك، بعد سنة هذه المرة. وعندها أخرج البريطانيون السعوديين من الواحة مستخدمين جيش السلطان و«كشافة عمان المتصالحة»، وهو قوة متحركة أنشأها البريطانيون للتعامل مع الاضطرابات في عمان وفي «الدول المتصالحة» وكانت تعتمد كثيراً على طرق وموارد «خدمات الطيران الخاصة». وأعلن وزير الخارجية البريطانية هارولد ماكميلان أن «الواحة حيوية لمصالحنا النفطية». ودان وزير الخارجية الأميركية جون فوستر دالس التحرك البريطاني، ولكنه قبله كأمر واقع. وتابع السعوديون مساعيهم، وفي منتصف ١٩٥٧ حثوا الإمام المحلي على تشكيل حكومة انفصالية، من دون أن يتصوروا رد الفعل البريطاني الذي سيلي ذلك. وقامت القوات البريطانية بقصف الثوار بطائرات «سلاح الجو الملكي» وبالانقضاض عليهم بقوات السلطان، مما اضطر الثوار إلى التراجع، ولكن القوات المهاجمة لم تتمكن في البداية من هزيمتهم. ولم يتمكن البريطانيون من استعادة سيطرتهم إلا بعد أن استقدموا في السنة التالية سريتين من قوات «خدمات الطيران الخاصة» من الملايو. ويبدو أنه كان تهوراً من قبل البريطانيين أن يشنوا مثل هذه الحملة بهذه السرعة بعد السويس، وكانوا محظوظين في أنهم لم يتعرضوا لضغط دولي قوي.

وخلال هذه الحملة الأخيرة أرسل ماكميلان ـ الذي كان قد أصبح رئيساً للوزراء ـ نائب وزير الحرب جوليان آمري إلى عمان ليعيد تنظيم القوات المسلحة العمانية. ويأتي نظام المرتزقة المتعاقدين وموظفي الخدمة البريطانيين المفروزين، السائد اليوم في عمان، من اتفاقية وقعت مع السلطان بعد زيارة آمري. وبموجب الاتفاق منح «سلاح الجو

الملكي» البريطاني مرافق وتسهيلات في بلدة صلالة الغربية وفي جزيرة مصيرة إلى الشرق. واستدعيت شركة إيروورك لتساعد في تنظيم سلاح الطيران.

وكان للبريطانيين أن يواجهوا مصاعب أكبر بكثير في قمعهم للثوار العاملين في محافظة ظفار الغربية الجبلية. وكانت محافظة ظفار، التي كان السلطان سعيد بن تيمور يقضي في قصره فيها، في صلالة، جزءاً كبيراً من السنة، تشعر أكثر من غيرها بهمجية نظام السلطان الجيدة التوثيق، المترافقة بتحريم لا معقول لأشياء مثل النظارات الشمسية والسجائر وأجهزة الراديو. وكانت الضرائب الباهظة تعيق التنمية الاقتصادية التي كانت فرصها كبيرة في مجالي الزراعة وصيد الأسماك. ولم يكن هنالك في البلاد بأسرها غير مستشفى واحد وثلاث مدارس ابتدائية.

وكانت «جبهة تحرير ظفار» قد شكلت في العام ١٩٦٢ من قبل مهاجرين عاملين في دول الخليج السريعة النمو، حيث كان الازدهار النفطي قد بدأ منذ قليل. وعلى مدى السنوات الثلاث التالية تطورت الجبهة إلى تجمع غير متجانس من الناصريين وزعماء القبائل وقليل من اليساريين. وفي المراحل الأولى للثورة المسلحة كانت القوى القبلية هي المسيطرة. وكانت مصر والعراق تقدمان بعض الدعم التعبوي (اللوجستي)، ولكن «جبهة تحرير ظفار» كانت تعتمد إلى حد كبير على مواردها الخاصة. وكان النزاع يكاد يكون مكبوتاً في السنة الأولى، ولكنه شهد تصعيداً مفاجئاً بعد محاولة فاشلة لاغتيال السلطان سعيد في نيسان (أبريل) ١٩٦٦. وتحرك ألف من جنود قوات السلطان المسلحة إلى ظفار، فقطعوا خطوط إمدادات جبهة التحرير. وعلى العموم، فإن انتصار «جبهة التحرير القومية» في اليمن الجنوبي مدَّ «جبهة تحرير ظِفار» بمصدر جديد للسلاح والعتاد الآخر، في حين زادت نشاطات قوات السلطان المسلحة والبريطانيين من اغتراب سكان ظفار.

وأثرت التطورات السياسية التي أوردنا ذكرها سابقاً على توجيهات «جبهة تحرير ظفار» كما أثرت في كل مكان آخر، وبشكل مشابه أدى هذا التأثير إلى انعطاف نحو اليسار. وهو ما انعكس في التغيير الذي طرأ على اسم «جبهة تحرير ظفار» في أيلول (سبتمبر)١٩٦٨، الذي أصبح منذئذ «الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل»، مما يشير أيضاً إلى كيفية توسع أفق النضال الثوري إلى أبعد من الحدود الوطنية. وفي العام

١٩٧٤ انشقت هذه المنظمة إلى: «الجبهة الشعبية لتحرير عمان» و «الجبهة الشعبية» في البحرين.

وأحرز الثوار تقدماً سريعاً في سنتي ١٩٦٨ و١٩٦٩، عندما أصبحت حقول النفط، التي اكتشفت في العام ١٩٦٤، قادرة على الإنتاج. وكان سعيد بن تيمور يستولي على المال (دخل النفط) كله لجيبه الخاص، وكان معظم هذا المال يجد طريقه إلى المصارف الأميركية والسويسرية. بل إن السلطان رفض حتى إعادة تجهيز قواته المسلحة التي كانت مضطرة إلى استخدام بنادق قديمة يدوية التلقيم من طراز «لي - انفيلد» ضد الأسلحة الأوتوماتيكية التي كان يستخدمها رجال «الجبهة الشعبية لتحرير عمان» (وهذا الإسم سيطلق من هنا فصاعداً على ثوار ظفار بشكل عام). وفي آذار (مارس) ١٩٧٠ كان الوضع العسكري يائساً بالنسبة للبريطانيين. وكان الثوار يسيطرون على كل محافظة ظفار باستثناء صلالة وقاعدة «سلاح الجو الملكي» البريطاني القريبة منها، والتي كثيراً ما قصفت. وذهبت أدراج الرياح كل محاولات مستشاري السلطان المسن البريطانيين لإقناعه بتغيير سياساته، وتأكد لهؤلاء المستشارين، وللحكومة البريطانية، أنه لا بد للسلطان من أن يذهب. وقال أحد مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية: «إننا بحاجة إلى زايد عماني يحل محل سعيد الشخبوطي»[٣٠]، في إشارة إلى انقلاب ١٩٦٧ في أبو ظبي، الذي نظمه البريطانيون أيضاً، والذي استبدل الشيخ شخبوط، الحاكم الشبيه بسعيد وذو العادات الأكثر غرابة من عاداته، بشقيقه زايد.

وكان قابوس بن سعيد، هو الخليفة المختار. وكان قابوس قد تلقى علومه في الغرب، ولكنه ما إن عاد إلى عمان في العام ١٩٦٦ حتى وضع قيد إقامة جبرية حقيقية لأن والده شعر أنه يهدده. وكان زواره يخضعون لكثير من التدقيق لاستبعاد أولئك الذين قد يؤثرون عليه، ولكن رجلاً واحداً تمكن من اختراق هذه الحواجز.

كان تيموتي لاندون ضابط الاستخبارات الرئيسي في قوات السلطان المسلحة في محافظة ظفار. وكان لاندون قد أتى إلى عمان في العام ١٩٦٥ مع بداية الحرب ضد «الجبهة الشعبية لتحرير عمان» كضابط استطلاع، مفرزاً من الجيش البريطاني. وبعد خدمة سنتين، اتبع لاندون دورة استخبارات وعاد إلى عمان. وكان يعرف قابوس جيداً مذ كان رفيقه في الغرفة في كلية ساندهيرست العسكرية.

واستطاع لاندون أن يطلع قابوس على المؤامرة التي كان هو وآخرون يعدونها. وكان هؤلاء الآخرون هم: الشيخ بريك بن حمود، ابن حاكم ظفار، ومسؤول بريطاني في شركة النفط المحلية «تطوير نفط عمان»، والقائد المفرز لقوات السلطان المسلحة، والقنصل العام البريطاني ديفيد كروفورد، وجوفري آرثر، المقيم السياسي البريطاني في الخليج ، ووزير الدفاع العماني المعتبر من الصقور، الكولونيل هيو أولدهام. وكان المشروع قد تأخر بضعة أشهر، ربما بسبب الانتخابات العامة البريطانية القادمة، إذ ربما كانت الحكومة العمالية حذرة من إجازة الانقلاب خلال الحملة الانتخابية. ووصل حزب المحافظين إلى الحكم في نهاية حزيران (يونيو)، وكان موعد الإطاحة بسعيد بن تيمور قد حدد في ٢٣ تموز (يوليو). وفي ذلك اليوم، طلب من فصيل من جنود وضباط قوات السلطان المسلحة أن يطوق قصر سعيد في صلالة. وفعل الفصيل اعتقاداً منه أن ما يجري كان نوعاً من التدريب. وعبر الشيخ بريك ولاندون وجماعة من الجنود بينهم بعض رجال «خدمات الطيران الخاصة» هذا الطوق، واقتربوا من بوابة القصر. وتمت رشوة أحد حراس البوابة لكي يرتب غياب الآخرين. وسمح هذا الحارس للمجموعة بالدخول وقادهم عبر الفناء. وكان السلطان المسن مستعداً، فقد كان يشك منذ زمن بمحاولة تجري للإطاحة به، ولذلك فقد كان يحتفظ ببنادق ورشيشات خفيفة قرب كل نافذة في القصر. وما أن أصبحت الجماعة المغيرة على مرمى النظر، حتى فتح سعيد بن تيمور وحراسه المخلصون الموجودون داخل القصر النار عليها، فقتل الحارس المرتشي فوراً وجرح الشيخ بريك. وسارعت الجماعة إلى الاحتماء، وطلب لاندون فوراً وباللاسلكي دعماً جوياً، فوصلت بعد قليل طائرة من قوات السلطان المسلحة يقودها بريطاني وأسقطت فوق القصر قنابل مسيلة للدموع، مؤمنة غطاء للتقدم. وكسب المغيرون المعركة التالية، التي جرح خلالها سعيد مرتين. وبعد هزيمته أجبر على التخلي عن العرش، وعولج في المستشفى ثم نقل جواً إلى بريطانيا. وجعلته الحكومة البريطانية يقيم في فندق دورشستر حيث بقي حتى موته بعد سنتين. ولدى تسلمه الحكم، أعلن قابوس برنامجاً للتطوير طال تأخره كثيراً، ينفذ بإشراف لجنة تخطيط مؤقتة يرأسها، لسبب ما، وزير الدفاع هيو أولدهام. وأصدر السلطان الجديد كذلك عفواً عن ثوار «الجبهة الشعبية لتحرير عمان» (كانت شروط والده للاستسلام تنص على السجن مدى الحياة).

ولكن الجبهة لم تتأثر بالحاكم الجديد الذي نصَّبه البريطانيون وتعهدت بتجديد جهودها ضد قوات السلطان المسلحة والبريطانيين الذين يسيطرون عليها.

وصوَّر البريطانيون الانقلاب على أنه انتفاضة وطنية ليست بعيدة الشبه عن تلك التي أوصلت عبدالناصر الى السلطة في مصر، وكانت هذه دعاية حمقاء نظراً للابتهاج سيء التمويه الذي ظهر في وزارة الخارجية البريطانية. وبدأ البريطانيون فوراً في زيادة وجودهم العسكري في عمان. وتزايدت أعداد العناصر المفرزة وعناصر المرتزقة على السواء داخل قوات السلطان المسلحة على مدى السنوات الثلاث التالية. وجاء المرتزقة من مصدرين: فجماعة الضباط نظمتها الحكومة، أما ذوو الرتب الأدنى فقد جندتهم الشركات الخاصة. وكانت الأهم بين هذه الشركات هي شركة إيروورك التي زودت ايضا قوات سلطان عمان الجوية (المؤلفة من طائرات بريطانية يقودها طيارون بريطانيون) بالعتاد العسكري وقطع الغيار وموظفي الصيانةالأرضية، كما قدمت مرافق تدريب الضباط العمانيين. وفي وقت لاحق وصل «فريق بريطاني لتدريب الجيش» وكان هذا الفريق في حقيقته وحدة من «خدمات الطيران الخاصة» لها مهمة محددة، وهي تنظيم قوات غير نظامية لمحاربة «الجبهة الشعبية لتحرير عمان».

وتم إنشاء الاستخبارات العمانية في أواخر الخمسينات، وكانت تديرها جماعة من ضباط الاستخبارات البريطانية بقيادة الميجر دينيسون، وألحق «ضباط استخبارات المنطقة» بكل موقع عسكري هام، بالرغم من انهم واجهوا في ظفار نفسها صعوبات تتعلق باللهجة المحلية المختلفة عن العربية الى حد ما، ووفر البريطانيون كذلك وحدات عمليات نفسية تمولها الحكومة العمانية. وجمع العمانيون أيضاً عدداً صغيراً من فرق المدنيين للغرض نفسه. واستخدمت كل وسائل الدعاية للوصول الى المناطق التي يسيطر عليها الثوار، من اسقاط المناشير الى البث بواسطة الاذاعة وبواسطة مكبرات الصوت من المواقع الحكومية. وكان تأثير المناشيرمحدوداً بين العامين ١٩٧٠ و١٩٧٢ نظراً لأن كاتبيها كانوا من ضباط الاستخبارات البريطانية ولأنها كانت مكتوبة بعربية سيئة. وأصبح تأثير هذه المنشورات أفضل عندما صار يكتبها أردنيون جاؤوا ليقاتلوا الى جانب الحكومة!.

وفي إحدى الحملات سعت قوات الحكومة الى استغلال عدم التوافق بين النظرية الماركسية وتعاليم الإسلام. وأسقطت الطائرات منشورات فيها صور وتفاصيل شخصية لـ«أشخاص أعداء استسلموا» فوق مناطق «الجبهة الشعبية لتحرير عمان». وروى النص كيف أن مرتداً معيناً خدعه الشيوعيون وجعلوه ينقلب وينضم الى ممارساتهم، قرر أخيراً العودة للانضمام الى قضية الاسلام والسلطان قابوس. وقد فقدت «الجبهة الشعبية

لتحرير عمان» الكثير من مقاتليها الذين غادروها بعد أن وجدت هذه الرسالة لها استجابة بين الأقل وعياً سياسياً.

وتم تنظيم المرتدين ضمن فرقة عسكرية من قبل «الفريق البريطاني لتدريب الجيش». ولم يكن تنظيم الفرقة قبلياً، وكان يقوم على أساس تنظيم وحدة الثوار السابقة. وعرفت الفرقة باسم صلاح الدين، وكانت تفتقر دوماً الى الاستقرار، ثم انهارت، ولكن أعضاءها كانوا يستطيعون الانضمام الى فرق أخرى كانت حتى ذلك الوقت قد أنشئت. وكان للوحدات المؤلفة من ثوار سابقين امتيازات واضحة عن القوات الحكومية النظامية من حيث معرفتها بأشخاص «الجبهة الشعبية لتحرير عمان» وطرقها العملاتية واجراءات اشاراتها. وهكذا، واستناداً الى رواياتهم، فإن ضباط «خدمات الطيران الخاصة» احتاجوا الى ثلاثة أشهر ليتعرفوا الى بنية قيادة الجبهة. وكان أعضاء الفرقة من المرتدين يتقاضون ما يعادل ١٥٠ جنيهاً استرلينياً في الشهر من الحكومة العمانية.

وازداد مجموع قوة جماعات الفرقة من حوالى ٧٠٠ فرد في العام ١٩٧١ ليصل ذروة الألف في العام ١٩٧٤. ووصف ضابط كبير من «الفريق البريطاني لتدريب الجيش»، هو الكولونيل أنتوني جيبس، انقضاضاً قام به ٧٥٠ رجلاً من الفرقة، بينهم ما يزيد عن ١٠٠ من رجال «خدمات الطيران الخاصة» في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧١[٣١].
وبالرغم من انهم تسببوا بصعوبات كبيرة للثوار، فلا الفرقة ولا القوات العمانية ـ البريطانية استطاعت طرد الثوار من معاقلهم. ولم يتم هذا إلا عندما قدمت بلدان أخرى دعماً جعل كفة الميزان تميل الى جانب الحكومة. وكان شاه إيران قد أرسل ٣٠٠٠ جندي من ضمنهم وحداته المختصة بمحاربة الثورة. وبالإضافة الى اعطاء هذه الوحدات خبرة قيّمة تستفيد منها في حال وقوع انتفاضة داخلية (ولكنها لم تكن ذات فائدة كبيرة كما دلت الأحداث فيما بعد) فإنها مكنته من توسيع نطاق النفوذ الايراني في الخليج. وقدمت الأردن فرق تدريب وموظفي استخبارات، وأعارت الباكستان عمان ١٠٠ ضابط جيش، بينما قدمت الهند المساعدة للبحرية العمانية الصغيرة. وكذلك فقد ساعد عسكريون سودانيون ايضا في التدريب، وقدمت السعودية ٦ ملايين جنيه استرليني كمساعدة، ووفرت بالاشتراك مع الامارات العربية المتحدة مجموعات نجدة وإسعاف لابقاء القوات العمانية متفرغة للعمليات المضادة للثوار. وكان الطيارون الاستراليون والروديسيون

يقودون طائـرات سلاح الجـو العماني. وأخيـراً، قدم الأميـركيون عـونهم بالقليـل من «مستشاريهم» ومعونة مضادة للثـورة قيمتها ١٥٠ مليـون دولار من الـ«سي. آي. اي» جاءت عبر الحكومة السعودية. أما الدعم الرئيسي لـ«الجبهة الشعبية لتحرير عمان» فكان يأتي من «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» الفقيرة.

وبين بداية ١٩٧٤ وحزيـران (يونيـو) ١٩٧٥، تراجعت «الجبهـة الشعبية لتحـرير عمان» من موقع السيطرة على الكثير من ظفار إلى بعض الوحدات الصغيرة المعزولة العاجزة عن شن أكثر من هجمات متفرقة على قوات الحكومة من داخل أراضي اليمن الجنوبي. وأصبحت الاستخبارات الدقيقة، التي كانت مشكلة كبيرة في اليمن الجنوبي، تـأتي هنا بسهولة أكبر بكثير. وكان يتم الحصول على قسم كبير من معلومـات الاستخبارات عن طريق الضباط الأطباء الملحقين بوحدات «خدمات الطيران الخاصة ـ الفـرقة»، الـذين أقاموا مستـوصفات في منـاطق تم الاستيلاء أخيـراً عليها من «الجبهـة الشعبية لتحـرير عمان» تعالج المواطنين المحليين ومواشيهم. ووزع رجال العمليات النفسية أجهزة راديو ترانزيستور يابانية الصنع باستطاعتها التقاط محطة الاذاعة في صلالة بهدف إضعاف الثقة بـ«القدح والحقد اللذين تتقيأهما يومياً إذاعة عدن»، حسب وصف جيبس[٣٢].

وبعد هزيمة «الجبهة الشعبيـة لتحريـر عمان» ولجـوئها الى المنفى، أراد قـابوس ان يقضي عليهـا وإلى الأبـد، وذلـك بمهـاجمـة قـواعـدهـا في «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبيـة»، وبـالكـاد تمكنت وزارة الخـارجيـة البـريـطانيـة من ثنيـه عن ذلـك. وكـان الانتصار قد زاد من حماسته لعدوانية أكبر في السياسة الخارجية، وبدا وكأنه يبحث حوله عن فرص مؤاتية. وكان تابعـه المخلص تيموثي لانـدون قد شغـل نفسه بتنـظيم البيع اللاشرعي لطائرات الهليكوبتر الحربية الأميركية الى روديسيا خلال الحرب الأهلية. وقد استخدمت عمان كمحطة عبور، وتمت العملية من غير معرفة وزراء الحكومة بهـا[٣٣]. وبرز اتصال روديسي آخـر خلال الفتـرة نفسها عبـر شركـة إيرووورك، إذ كـان معسكر القوات الجوية في السيب على السـاحل الشمـالي الشرقي، الـذي كان تحتله الشـركة، يستخدم لتدريب الطيارين الروديسيين. وأفيد أن بعض هؤلاء اشترك في الغـارات عبر حدود موزمبيق في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩ بهدف إحداث نقص في المواد الغذائية فيها. وفي العام ١٩٧٧، أخذت إيرووورك أيضاً قاعدتي صلالة وثمـريت، التي تقع عـلى بعد خمسـين ميلاً الى الشمـال الغربي. وهـاتان القـاعدتـان كـانتـا لـ«سـلاح الجـو الملكي»

البريطاني، الذي أخلاهما عندما قرر البريطانيون سحب كل قواتهم بحلول نيسان (أبريل) ١٩٧٨. وكان هنالك موقع آخر لـ«سلاح الجو الملكي» البريطاني في جزيرة مصيرة أخذه الآن الأميركيون، الذين ينفقون ٨٠٠ مليون جنيه استرليني على بناء المرافق لقواتهم المسماة «قوات الانتشار السريع» لاستخدامها عند الحاجة لغزو الشرق الأوسط في مستقبل مقبل. وللأميركيين أيضاً مرافق محدودة في السيب وقرب العاصمة مسقط. وبهذا تكون عمان هي الدولة الخليجية الوحيدة التي استجابت ايجاباً لتصورات الأميركيين فيما يخص هذه القوة. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ أعلنت عمان انها ستقوم بمناورات عسكرية مشتركة مع بريطانيا والولايات المتحدة في الشهر التالي.

وكان قابوس والبريطانيون حذرين حول السماح للأميركيين بموطىء قدم في عمان، ولكن بعد نشوب الثورة الايرانية، وسحب إيران لقواتها من عمان، وجد قابوس ان متطلباته الدفاعية أصبحت تفوق ما تستطيع بريطانيا تقديمه، فاستدار الى واشنطن. ومن ناحيتهم، كان الأميركيون بحاجة أكبر بكثير من حاجة بريطانيا الى عمان مستقرة وموالية للغرب، نظراً لأن فقدان ايران أثّر كثيراً على الجمع الأميركي لمعلومات الاستخبارات عن الاتحاد السوفييتي. وقد يمكن لعمان أن تعوض جزئياً عن إيران بهذا المعنى، من حيث أنها توفر قواعد لطائرات الاستطلاع من طرازي «يو ٢» و«إس. آر ٧١».

وما زال البريطانيون يسيطرون على مؤسسات الدفاع والأمن العمانية، التي تمتص ٤٠,٣ بالمئة من إجمالي الناتج الوطني، استناداً الى خطة التنمية الخمسية ١٩٨١ ـ ٨٥. ومن ناحية هذه النسبة، فإن الامارات العربية المتحدة وإسرائيل وحدهما في العالم لهما ميزانيات قابلة للمقارنة بميزانية عمان هذه. وتبيع الشركات البريطانية أسلحة لعمان يعرف وزير الدفاع نفسه أن كمياتها تفوق كثيراً احتياجات البلاد الفعلية.

وفي وقت كتابة هذا الكتاب (١٩٨٣) كانت القوات المسلحة بفروعها الثلاثة (القوات البرية والجوية والبحرية) بقيادة ضباط بريطانيين، وهناك إشاعات تقول بأن العمانيين قد يأخذون لأنفسهم السيطرة على الجيش في العام ١٩٨٤، ولكن قابوس يوافق على بقاء البحرية والطيران تحت الادارة البريطانية في المستقبل المنظور. وهناك الكثير من البريطانيين في المناصب الكبيرة في قوة الشرطة العمانية، ويبدو بعضهم راضياً عن تركه للنظام القضائي البريطاني وراءه. ويوضح جون اغلستون، الذي كان ضابط شرطة في نورثومبريا لمدة ٢٧ سنة السبب بقوله:

«البريطانيون يبحثون عن وقائع الحالة ويغمضون أعينهم عن كل شيء آخر. وأكبر جاهل ساذج يمكنه أن يتخلص بسهولة. وليس مسموحاً لك [في بريطانيا] باستخدام الدليل ـ الاشاعة، وهو ما اعتقدت كثيراً أنه أمر غير صحيح لأنه لا يعطي القاضي الفكرة الصائبة دوماً»[٣٤].

ورئيسا جهاز الأمن ـ « إدارة المباحث العمانية » ـ وجهاز الاستخبارات الخارجية بريطانيان أيضاً. والمنصب الأخير يشغله ضابط سابق من الـ«إم. آي ٦» في الستين من عمره هو ريجينالد تمبل الذي له خبرة راكمها في سنغافورة وبيروت والجزائر وباريس قبل إنهاء خدمته كرئيس قسم في قيادة الـ«إم. آي ٦».

وفي مناسبة حديثة، في آذار (مارس) ١٩٨١، وقعت الاستخبارات العمانية في خطأ جسيم، وذلك عندما توجهت قوة مؤلفة من خمسين رجلاً من رجال «خدمات الطيران الخاصة» الى صلالة لمواجهة عصيان محلي وتبينت القوة عند وصولها أن العصيان غير موجود. واستناداً إلى صحيفة الـ«تايمز» فإن رجال «خدمات الطيران الخاصة»: «لم يكن يفترض وجودهم أساساً في عمان هذه السنة»[٣٥]. وأهمية هذا القول هو أنه يعني ضمناً ان لـ«خدمات الطيران الخاصة» الحق في الوجود دورياً في البلاد،لسبب ما. وموت السيرجنت في «خدمات الطيران الخاصة» ليسلي باركر في تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة نفسها خلال «مهمة تدريب روتينية» ـ وكما وصفتها وزارة الدفاع ـ يوحي بأن مراسل الـ«تايمز» روبرت فيسك قد ضلل. ولم يكن باركر مرتزقاً ولا كان مفرزاً. وحضور «خدمات الطيران الخاصة» خارج رعاية الجيش العماني استمر بعد المغادرة الرسمية، وهو حضور يبدو أكبر بكثير من عشرة أشخاص او ما يقارب ذلك كما اعتقد في السابق. ومن شبه المؤكد أن المجموعة العسكرية البريطانية الموجودة في عمان ستأخذ بالزيادة. وقد وعدت رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر، خلال زيارتها الأخيرة الى الخليج في نيسان (أبريل) ١٩٨١، بزيادة عدد «موظفي الخدمة في الاعارة» ـ أي الموظفين المفرزين ـ في عمان.

وإحدى حالات الفرز التي تمت في آب (أغسطس) ١٩٨١، وهي الحالة المتعلقة بفرز الجنرال تيموثي كريزي، أثارت اهتماماً خاصاً. وكريزي هو أحد قادة الخبراء في الحرب المضادة للثورة وله سجل خدمة حافل يشمل كينيا واليمن الجنوبي وايرلندة الشمالية (حيث كان مسؤولاً عن وحدات الجيش في المقاطعة) وعمان نفسها، حيث قاد

قوات السلطان المسلحة من العام ١٩٧٢ وحتى العام ١٩٧٥ . ويبدو ان المهمة التي كلف بها هذه المرة تقع خارج حدود عمان. ومن جولته السابقة اثناء الخدمة اكتسب الجنرال كريزي إلفة مع القوات المسلحة الايرانية، وكثيرون من أفراد هـذه القوات هـربوا الى عمان بعد الثورة الاسلامية في العام ١٩٧٩ . وكانت هي السنة التي عين فيها أيضاً قائد جديد لقوات السلطان المسلحة، هو جون واطس الذي كان قبلاً ضابطاً قائداً في الكتيبة ٢٢ من «خدمات الطيران الخاصة». وأكثر من هذا، فإن ما يزيد عن خمس قوات السلطان المسلحة مؤلف من مرتزقة من إقليم بلوشستان في الباكستان، الذي كان يحكم جزئياً، وحتى العام ١٩٥٨ ، من عمان. وكما أشرنا سابقاً، فإن قابوس تواق إلى إعطاء انطباع قوي على المسرح الدولي. وكان قد تصور احتمال القيام بغزو إيران انطلاقاً من بلوشستان بهدف الاطاحة بآية الله الخميني وإعادة الحكم الى الأسرة الملكية التي كان ينتمي اليها صديقه وحليفه الراحل الشاه رضا بهلوي. وفي وقت سابق، كانت قوات بلوشية تخدم في قوات السلطان المسلحة قد دخلت الى إيران بصورة مستورة لتحضير المدرج الصحراوي الذي انطلقت منه العملية الفاشلة لانقاذ رهائن السفارة الأميركية في طهران. وهذا المشروع الأخير مشروع موحى به بريطانياً ويكاد يكون من المؤكد كونه ممولاً أميركياً.

وخلال الحرب الايرانية ـ العراقية، دعمت عمان بإصرار الدولة العربية الشقيقه وفي إحدى المراحل سمح قابوس للقوات الجوية العراقية بشن هجمات على الجزر التي تسيطر عليها إيران في الخليج * والمشاكل التعبوية (اللوجستية) وحدها منعت العراقيين من ذلك ومن توريط عمان في الحرب، وبريطانيا بالوكالة عنها. واستشاطت وزارة الخارجية البريطانية غضباً، ولكنها عرفت كيف تضبط نفسها، فبعد ثلاثين سنة من التعثر والتراجعات والهزائم في الشرق الأوسط، اكتشف البريطانيون أنهم محظوظون بأن يكون لديهم مثل هذا الحاكم الصديق والمطواع، القابع بثبات في جنوب شبه الجزيرة العربية. وفي حين يبقى نظام قابوس على ما هو عليه من دون أن يمس، فإن لدى البريطانيين قاعدة لا تقدر بثمن لعملياتهم المستورة في الشرق الأوسط، مثل مشروع إيران الذي أشير إليه قبلاً.

---

* هل هذا معقول عملياً؟ لم يسمع أحد حتى تاريخ صدور الطبعة الانجليزية بأن الطيران العراقي قصف الجزر التي تسيطر عليها إيران؟ كما أن طهران لم تتهم عُمان بمثل هذه العمليات (الناشر).

وبالرغم من أن التعاون الأميركي مع البريطانيين لا بد أن يتحقق في مثل هذه الحالة، فإنه هش في معظمه في منطقة الشرق الاوسط. واسرائيل، التي تحظى بدعم أميركي عسكري وسياسي واقتصادي مكثف، تشعر بالقلق من كثرة الميالين الى العرب في وزارة الخارجية البريطانية ومن العلاقات العربية مع كبار حزب المحافظين. وكان لبريطانيا دور بارز في مبادرات مختلفة صادرة عن الجماعة الاقتصادية ـ الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) من أجل السلام في الشرق الأوسط، وهي مبادرات لقيت دوماً استقبالاً بارداً في تل أبيب. ومع ذلك، فإن بعض المصادر يؤكد أن الـ«إم. آي ٦» تساعد في عمليات ضد المنظمات الفلسطينية، مثل تسريب ديان كامبل ـ ليفيفر، إلى منظمة «أيلول الأسود». وتتبادل الـ «إم. آي ٦» و«الموساد» معلومات الاستخبارات عن الفلسطينيين وعن الأعداء المشتركين مثل ليبيا عبر آلية «كيلو واط». وكان ملاحو «الموساد» الذي يقودون طائرات الخطوط الجوية اليوغندية بين ستانستد وعنتيبي يتجسسون على المطار العسكري الليبي في بنغازي، وكانت النتائج تمرر إلى الـ «إم. آي ٦» والـ «سي. آي. اي»!.

ومن المثير للسخرية أن المفهوم هو أن الـ«إم. آي. ٦» تتمتع اليوم بتحليل سياسي» يجري في الشرق الأوسط أفضل من ذاك الذي يتعلق بافريقيا، مع أن أفريقيا كانت المملكة التي حققت فيها الـ«إم. آي ٦» في الماضي نجاحاً أكبر بكثير مما فعلت في مناطق أخرى.

هوامش الفصل الثالث

(١) G. de Villiers *The Umperial Shah* (1976) p. 165
(٢) Wilbur Eveland *Ropes of Sand* (1980) p. 67
(٣) Leonard Mosley *Power Play* (1977) p. 177
(٤) *Hibernia* (20 March 1980)
(٥) Terence Robertson *Crisis* (1965) p. 15
(٦) Selwyn Lloyd *Suez 1956* (1978) p. 60
(٧) *The Middle East* (October 1981)
(٨) W. Eveland *Ropes of Sand.* p. 169
(٩) W. Eveland *Ropes of Sand* p. 170
(١٠) T. Roberston *Crisis* p. 64

Chapman Pincher *Inside Story* (1978) p. 90 (١١)

Roy Fullick and Geoffrey Powell *Suez - The Double War* (1979) p. 58 (١٢)

Ibid (١٣)

Yaacov Caroz *The Arab Secret Services* (1978) p. 22 (١٤)

The Middle East (October 1980) (١٥)

R. Fullick and G. Powell *Suez* p. 187 (١٦)

Y. Caroz *The Arab Secret Services* p. 24 (١٧)

Guardian (29 Aygust 1980) (١٨)

Thomas Powers *The Man Who Kept The Secrets* (1979) p. 163 (١٩)

New Statesman (2 July 1978) (٢٠)

Ibid (٢١)

Private interview (٢٢)

Le Monde (16 May 1967) quoted in Fred Halliday *Arabia Without Sultans* (1975) p. 149 (٢٣)

Anthony Sampson *The Arms Bazaar* (1977) p. 163 (٢٤)

F. Halliday *Arabia Without Sultans* p. 199 (٢٥)

Private interview (٢٦)

Middle East Economic Digest (19 February 1982). (٢٧)

Ibid (12 March 1982) (٢٨)

Russel Warren Howe *Weapons* (1981) p. 183-4 (٢٩)

F. Halliday *Arabia Without Sultans* p. 288 (٣٠)

A.S. Jeapes SAS: *Operation Oman* (1980) p. 133 (٣١)

A.S. Jeapes SAS: *Operation Oman* p. 34 (٣٢)

New African (October 1979) (٣٣)

A. Duncan *Money Rush* (1979) p. 209 (٣٤)

Times (30 April 1981) (٣٥)

الفصل الرابع

العمليات المستورة في أفريقيا ما بعد الاستعمار

«قرأت في الصحف بياناً صادراً عن سكرتيرية «اتحاد أوروبا الغربية» جاء فيه انه أجري مسح تفصيلي للنشاطات «الشيوعية» في أفريقيا، وأن على القوى الغربية الاستعداد لـ«محاربة الشيوعية على الأرض الأفريقية». أرض مَنْ هذه في النهاية؟ ولماذا على القوى الغربية ـ أو أية قوى أخرى ـ أن تحارب مع أو ضد أية سياسة على الأرض الأفريقية؟ ليس للبلدان الأجنبية الحق في إعلان إصرارها على أن تجعل من أفريقيا أرض معركة لاختلافاتها الأيديولوجية»(1).

ولم تكتف القوى الغربية باعلان نيتها هذه، بل هي شنت حملة مكثفة، بعمليات مستورة في المقدمة، لدعم سياستها هذه. وبدأت هذه الحملة بعد انتهاء الاستعمار مباشرة وما زالت مستمرة حتى يومنا هذا، ويمكن اعتبارها مسؤولة جزئياً عن أوضاع أفريقيا كقارة تعيش غلياناً شبه دائم. وعلى مدى عقدين من الاستقلال لعبت أفريقيا دور المضيف لسلسلة كاملة من طرق العمليات المستورة، من التمويل السري للأحزاب السياسية، إلى حروب المرتزقة السرية، والانقلابات المتبناة من الخارج ضد حكام قائمين. والمساهمة البريطانية، التي تمتد جذورها إلى خبرة الإدارة الاستعمارية، كانت بين الأهم والأكثر نجاحاً نسبياً بين المساهمات الأخرى، ومن الواضح أن البريطانيين تعلموا

بعض الدروس من تجاوزات الخمسينات في الشرق الأوسط. وكان لدخول الـ«سي. آي. اي» حلبة العمليات المستورة أثره الذي أدى ـ بالتعابير الفجة للسوق ـ الى رفع تكاليف القيام بهذه العمليات الى ما يفوق إمكانات الـ«إم. آي ٦» التي كانت مواردها قد توسعت فعلاً خلال التقلص الاقتصادي. ومع ذلك، فان النفوذ البريطاني الملموس في عدد من الدول الأفريقية الرئيسية يعني أنه سيكون للـ«إم. آي ٦» دور هام بالضرورة في عمليات الغرب المشتركة في القارة. وفي الواقع، فقد برز هذا النموذج الى حيز الوجود فعلاً.

شرق أفريقيا وحرب نيجيريا الأهلية

وأحد الأمثلة على ذلك مثال كينيا، التي كان نائب رئيسها السابق هو أوجينغا أودينغا، صاحب الفقرة التي افتتح بها هذا الفصل من الكتاب. وكضحية من ضحايا المكائد السياسية البريطانية الايحاء، يجد أودينغا نفسه في موقع يؤهله لتقييم النفوذ الذي كان لهذه المكائد على مسار تطور بلاده.

ونتيجة لثورة الماو ماو، فقد قمعت معظم أشكال العمل السياسي الأفريقي بلا رحمة. والتنظيم الوحيد الذي بقي يعمل خلال ذلك هو «اتحاد عمال كينيا» بالرغم من الاغارات الكثيرة على مكاتبه والمضايقة المستمرة لموظفيه. وكان السكرتير العام للاتحاد في هذه الفترة هو توم مبويا، الذي أصبح زعيماً سياسياً هاماً بعد الاستقلال. وكان السكان الأفارقة منقسمين على أساس قبلي، وكان أكبر تجمع قبلي، وهو الـ«كيكويو»، يقدم معظم ثوار الماوماو، وكانت القبائل الأخرى (لوو، كامبا، كالنجين، ماساي) تدعم الحكومة. وفي العام ١٩٥٦، اقتصرت العمليات العسكرية ضد الثوار على مناطق المرتفعات، وسحقت الثورة تقريباً. وعلى العموم، فقد حافظت الحكومة الاستعمارية في كينيا على حالة الطوارىء حتى العام ١٩٦٠، وكانت قادرة على الاستفادة كلياً من سلطاتها القمعية لأربع سنوات أخرى. وشجعت هذه الحكومة بنشاط الجماعات القبلية الأصغر على إقامة تنظيمات سياسية في المناطق، في حين أنكرت الأمر نفسه على الـ«كيكويو» المتحضرين الى حد كبير. وأخيراً، فقد حاولت الحكومة أن تجعل من كينياتا ـ الذي كان في السابق رئيساً لـ«الاتحاد الكيني الأفريقي» (وهو أكبر حزب للـ«كيكويو» قبل الطوارىء) وكان من أبرز الشخصيات الوطنية الأفريقية شعبية ـ لا شيء تماماً.

وكان للطوارىء تأثير جانبي سلبي. ففي عملية الاعتقالات التي تمت بعد الهجوم الكبير الأول الذي شنه ثوار الماو ماو، جرى اعتقال بعض أقدر السياسيين الأفارقة. والذين لم يعتقلوا أجبروا على الهرب. في حين شجع آخرون على مغادرة البلاد لإبعادهم عن المشاكل. واكتشفت الحكومة الاستعمارية انها إذا اضطرت إلى إلقاء القبض على كل السياسيين الأفارقة في عملياتها الأمنية فإنها ستفقد الى الأبد أية نية حسنة تجاه البريطانيين قد تحتاج إليها هذه الحكومة بعد الطوارىء. وأحد الذين هربوا كان بيتر أكوورو، وهو كيني أسود موهوب هرب الى يوغندا عندما منع حزب «الاتحاد الكيني الأفريقي». وبدلاً من اعتقاله واعادته الى بلاده، رفض حاكم يوغندا طرده ومنحه وظيفة في الخدمةالمدنية اليوغندية حيث ارتقى ليصبح سكرتيراً دائماً. وفي حالة أخرى، جرى تشجيع النقابي البارز توم مبويا، الذي كان ناشطاً سابقاً في «الاتحاد الكيني الأفريقي»، على مغادرة البلاد. وبالاضافة الى المنحة الدراسية التي رتبت له عبر «الكونفدرالية الدولية لاتحاد النقابات الحرة»، فقد أعطي مبويا مالاً من الحكومة الكينية ليدرس في بريطانيا «لكي لا يسعى الى دعم مالي مما كانت الحكومة تعتبره دوائر سياسية غير مرغوب بها». ولكن النية الحقيقية كانت تذهب الى مدى أبعد، كما يقول عضو البرلمان جيمس جونسون: «أعطيناه مالاً ومنحة دراسية في راسكين (الكلية النقابية في جامعة أوكسفورد) لنبعده عن الأذى. وكان باستطاعتنا أن نرى كم هو إنسان جيد».

ومع تراجع خطر الماو ماو، وجدت الحكومة الاستعمارية نفسها أمام ضغط سياسي متزايد يمارسه الوطنيون الأفارقة الآخرون. وتشكلت أحزاب وطنية عدة ولكن الحكومة رفضت تسجيلها، لأنها أرادت ان تبقى لها سيطرة مطلقة على شكل وسرعة التطور السياسي.

وفي العام ١٩٥٧، أجريت اول انتخابات للأفارقة من أجل ثمانية مقاعد في «المجلس التشريعي». وشكل المرشحون الذين فازوا «منظمة الأعضاء الأفارقة المنتخبين» بعد ذلك بوقت قصير. وكان أول ما فعلته هذه المنظمة هو أن رفضت دستور ليتلتون، وهو الدستور الأساس الذي انتخبوا بموجبه أصلاً، ثم بدأت حملة للحصول على ١٥ مقعداً في المجلس التشريعي. وبعد صياغات معدلة متكررة للدستور، قام فريق عمل حكومي مؤلف من اثنين من كبار الموظفين البيض، هما السكرتير الرئيسي والنائب العام برسم حدود دوائر انتخابية جديدة. وكانت الصيغة النهائية عبارة عن ثوب انتخابي

أنيق مضاد للقبائل المؤيدة لـ«الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي» الذي خلف «الاتحاد الكيني الأفريقي» (وهي قبائل: كيكويو، لوو ، إمبو، ميرو، كامبا، كيسيي). وكان اللاتناسب الفاضح واضحاً من خلال تخصيص مقعدين لقبيلة ماساي مقابل أربعة مقاعد لقبيلة كيكويو، وعدد أفراد القبيلة الأولى ٦٠ ألفاً، بينما تعد الثانية مليوناً. أما قبيلة لوو، وهي قبيلة كينية أخرى كبيرة وقاعدة قوة الراديكالي أوجينغا أودينغا، فلم تعط إلا ثلاثة مقاعد، أي بزيادة مقعد واحد عن قبيلة ماساي.

ولم يكن الاستقلال يومها أكثر من نقطة بعيدة في الأفق، ربما تحقق بعد عشرين سنة أو أكثر. وكان معظم النقاش يدور حول الأشكال المختلفة للدستور، وكانت الحكومة الاستعمارية باستمرار وراء دستور «متعدد العناصر العرقية» يحمي الحقوق السياسية للمستوطنين البيض. وكان مجتمع البيض في كينيا، من ناحية النسبة المئوية الى مجموع السكان، من الأصغر في المستعمرات البريطانية في افريقيا. ومن الناحيةالنظرية كان لهذا أن يعني أنه يمكن للندن أن تنهي استعمارها لكينيا بسرعة نسبية من دون الاهتمام كثيراً بمطالبهم، إذ إن الأسرع هو الأفضل نظراً لتسيّس السكان الأفارقة بعد ثورة الماو ماو. ولكن كانت هنالك عوامل أخرى تدعو الى معالجة حذرة. فقد كانت كينيا إحدى أغنى بلدان شرق أفريقيا، وكانت تشكل قاعدة للكثير من الشركات البريطانية في افريقيا، وكان من الضروري استمرار بقاء البنية الاقتصادية الأساسية من دون ان تمس خلال الفترة الانتقالية. وبالإضافة الى هذا، فإن كينيا كانت تستضيف مقر قيادة الجيش لمنطقتي شرق ووسط أفريقيا. قبل ذلك، كانت القيادة في كينيا تتبع القيادة العامة في القاهرة، ولكنها فصلت عنها في العام ١٩٥٣ بعد سلسلة من العمليات الفاشلة ضد الماو ماو. ولا شك في أن انقلاب العام السابق في مصر لعب دوره أيضاً. ومع تزايد المقاومة للحكم الاستعماري وانتشار القوات البريطانية بشكل أكثر كثافة، أصبح لمقر قيادة الجيش أهمية عظمى. وفي الوقت نفسه، عمل المخططون الاستراتيجيون البريطانيون على أساس أن هذا المقر سيصبح منشأة عسكرية رئيسية بعد الاستقلال.

وكانت الحكومة الاستعمارية تفتقر الى وسيلة للتعبير عن «التعدد العنصري العرقي» كما تفسره هي. ولهذا فقد شجعت الحكومة أبرز سياسيي المستوطنين البيض، مايكل بلاندل، على تشكيل حزب سياسي ـ هو «جماعة كينيا الجديدة» ـ لملء الفراغ. واستناداً الى المؤرخ غاري واسرمان، فإن. .

«أصول «جماعة كينيا الجديدة» تعود الى الأوروبيين المرتبطين عن قرب بالحكومة الاستعمارية. . ووجه توم مبويا الى وزارة المستعمرات الاتهام بأنها قدمت دعماً واضحاً لانشاء هذه الجماعة»[٢].

وكان بلاندل، قبل استقالته من منصبه كوزير للزراعة، قد تحدث مع حاكم كينيا ايفلين بارينغ بهذا الشأن وحصل على موافقته. وكذلك فقد كتب بشكل شخصي الى وزير المستعمرات آلان لينوكس ـ بويد لتوضيح نيته:

«لا يفيد أن نقوم بتطوير اقتصاد البلاد، وإيجاد عدد كبير من المزارعين الأفارقة المعتدلين والتقدميين الذين لهم مصالح مماثلة لمصالح الأوروبيين، إذا كان وراءنا وضع سياسي آخذ في التآكل».

وهكذا، فقد سعى حزب بلاندل «جماعة كينيا الجديدة»، قبل الانتخابات الجديدة في العام ١٩٦٠، الى تمثيل رأي كل المستوطنين، وأن يحول هذا الرأي باتجاه دعم تسوية ما مع السياسيين الأفارقة المعتدلين. وكانت مشكلة بلاندل الكبرى هي أنه كان يجد دوماً من يزايد عليه ويتفوق عليه في جهة الرأي العام اليميني للمستوطنين الذين لم يكونوا مهتمين بالتوصل الى أية تسوية مع الرأي العام الأفريقي. وكان تحرك بلاندل الأول يهدف إلى تشكيل حزب يمثل وجهة النظر الأفريقية «المعتدلة»، وهوالحزب الذي سمي «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي» وكان قد جرى تجميع هذا الحزب سوية من كل التجمعات السياسية القبلية الصغيرة في أنحاء البلاد، ولعب حزب «جماعة كينيا الجديدة» دوراً تقريرياً في تشكيله.

«وقد سمى ريتشارد سلوتر، وهو عضو في «جماعة كينيا الجديدة» وخازن «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي»، هذا الحزب الأخير «ابن حزب كينيا الجديدة». . أما لسلي مالفيل، المسؤول التنفيذي لـ«حزب كينيا الجديدة» [وهو خلف «جماعة كينيا الجديدة»] فيستذكر أنه كان بعد انتخابات ١٩٦١ يقوم لحزب «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي» بالعمل نفسه الذي كان قد قام به قبلاً لـ«حزب كينيا الجديدة». وقال إن مجموعة التخطيط المركزية في الحزب الأفريقي كانت مؤلفة من آراب موي ومولييو ونغولا وهافلوك وبروس ماكينزي وبلاندل ور. ماكليود [والأربعة الأخيرون أعضاءفي «جماعة كينيا الجديدة»] . . . وأكد ريتشارد الكسندر، عمدة نيروبي السابق، على مساهمة القدرات

الإدارية، ولكن. . . هذه المساهمة بقيت في مجـال الأفكار والاقتـراحات، وفي كثير من الأحيان، في كتابة البيانات السياسية»[٣].

وفي انتخابات ١٩٦٠، قدمت الحكومة كل الدعم المعقول الذي بإمكانها أن تقدمه الى «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفـريقي» من دون إظهار أنها تفضله. وكـان يفترض بالموظفين الحكوميين الذين يتحدثون في الاجتماعات القبلية المسماة «بـارازا» ألا يفعلوا أكثر من اعطاء معلومات حول التسجيل من أجـل الاقتراع والتسهيلات المتعلقة بذلك. وبالرغم من صعوبة التفريق بين إعطاء المعلومات فحسب والتشجيع الناشط، فقد كان هنـالك دليـل واضح عن مسؤولـين يطيلون في تشجيـع التسجيـل في منـاطق «الاتحـاد الديموقراطي الكيني الأفريقي».

وفي الانتخابات اللاحقة التي جرت في العام ١٩٦٣، قدمت الحكومة دعماً مباشراً أكبر كما يذكر الحاكم الذي كان قد عين حديثاً مالكولم ماكدونالد:

« عندما وصلت الى نيروبي اكتشفت ان المسؤولين الاستعماريين البـريطانيـين كانوا (وبموافقة الحكومة البريطانيـة). . يفعلون كل مـا يستطيعـون ان يفعلوا بحذر، في الدوائر الانتخابية الهامشية، لضمان هزيمة مرشحي «الاتحاد الوطني الكيني الأفـريقي»، بحيث تؤدي النتيـجـة الى أن يشـكـل ممثـلو «الاتحـاد الديموقراطي الكيني الأفريقي» أكثرية واضحة في المجلس التشريعي الجديد أو أن يكون قادراً على الاعتماد على مجموعة كامبا المنشقة. وفي تلك الحالة سيكون عـلى كينياتـا وزملائـه في «الاتحاد الـوطني الكيني الأفريقي» إمـا الانضمام الى ائتلاف إداري يشكله رئيس وزراء من «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي» أو البقاء في صفوف المعارضة»[٤].

وتسلم «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي» تمويلاً حكومياً مستوراً مرر الى «جماعة كينيا الجديدة» عبر مؤسسة غير سياسية في الظاهر. وقد أخبرنا ماكدونالد انه يعتقـد ان التمويل كان يأتي من مصادر استخباراتية. وهذا ما تؤكده رسالة كتبها ويلفرد هافلوك. وهو عضو أساسي في «جماعة كينيا الجديدة»، الى مايكل بلاندل، من لندن بتاريخ ٤ أيار (مايو) ١٩٦٠:

«يوم البارحة قابلت البريغادير هوبز (رئيس العلاقات العامة في وزارة الحرب)، وكنتيجة لمحادثتنا سوف تستلم ١٠٠٠ جنيه بمجرد ان تكون قد فتحت حساباً

في البنك العثماني باسم «الجمعية التقدمية» الخاصة بنا. وهذا لتمكيننا من الاستمرار في الوقت الراهن في إصدار المنشورات وغيرها حول وجهات نظرنا. وسيكون عليك ان تخبرني بأسرع ما يمكن بتسجيل الجمعية وبفتح الحساب. ومن الضروري كذلك أن يبدأ كولين هود [وهو وسيط تأمين في نيروبي] بفكرة «الجمعية التقدمية» على أنها فكرته هو، من دون تلويثها سياسياً من قبلنا ومن دون الإشارة الى الغاية من المال الموضوع في عهدته من أجل أهداف الجمعية».

بعد أسبوعين، اجتمع حزب «جماعة كينيا الجديدة» مع «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي» وناقش الزعماء الأفارقة حاجتهم الى مزيد من المال. وكان الممول الرئيسي لحياة بلاندل السياسية هو شركة صناعة البيرة البريطانية «إند كوب» التي لها مصالح واسعة في كينيا. وقد أصبح العديد من اعضاء «جماعة كينيا الجديدة» فيما بعد مديرين فيها بعد هذا التجمع المبكر، وأقنع بلاندل واللورد هويك (ايفلين بارينغ سابقاً، حاكم كينيا) شركة البيرة بتقديم الأموال الى «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي» ومعظم هذه الأموال كان يصل عبر المؤسسة التي أقيمت فعلاً، أي «مؤسسة التقدم للتطوير الاقتصادي في شرق افريقيا». ووفرت هذ المؤسسة وسيلة مفيدة لتمرير المال الى «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي» من رجال الأعمال عبر البحار .

ولم تفتح «مؤسسة التقدم» رسمياً إلا في السنة التالية. وادعت المؤسسة كونها مؤسسة تعليمية غير تجارية ولا تسعى إلى الربح تقدم معلومات متخصصة للمستثمرين، وللأشخاص، الذين يبحثون عن «إمكانات للتطوير»، ولـ «كل من يهتم بالمستقبل الاقتصادي» لأفريقيا الشرقية. وكان مقرها اللندني يوجد في مكاتب تشغلها شركة ي. د. أوبراين للعلاقات العامة التي كانت تدير الإعلان لحساب الانشقاقيين الكاتانغيين ولحساب ملكيي اليمن الشمالي. وكان الهدف الأول للمؤسسة هو إقامة «معهد التنمية الاقتصادية»:

«للقيام بأبحاث، وللعمل كمضيف لباحثي عبر البحار، ولتنسيق الدراسات. وسيكون أحد الأهداف الرئيسية للمعهد توسيع الكادر الصغير حالياً من الأفارقة المدربين والقادرين على المشاركة في التنمية والتخطيط الاقتصادي»[٥].

وللقيام بهذا، كانت المؤسسة تأمل بجمع ٧٥ ألف جنيه استرليني من أجل برنامج يمتد لثلاث سنوات. ورحب وزير المستعمرات، ايان ماكليود، بالمؤسسة برسالة موجهة إلى رئيسها، إيرل أوف بورتسماوث، وهي رسالة لا شك في أنها استخدمت لجمع المال:

«ولن تقتصر هذه المؤسسة على المساعدة على التعامل مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الآنية في كينيا، فهي بالاضافة إلى هذا، ونظراً لكونها غير سياسية وغير عنصرية، ستنطلق باتجاه معالجة يمكنها أن تكون ذات قيمة في حقول أخرى».

وكان من بين رعاة المؤسسة: آغا خان، واللورد كوليتون، واللورد هويك، وإلسبيت هكسلي (مؤلف) و ر. ي. م. مين (أحد مديري «كولتكس» وواحد آخر من ممولي بلاندل). وكان الأمر الأهم، كما سنرى فيما بعد، هو أن المؤسسة ضمت خمسة «معتدلين» أعضاء في «الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي»، كلهم أصبحوا وزراء في حكومة ما بعد الاستقلال. ويعتقد أن هؤلاء الخمسة الأعضاء في البرلمان عن حزب «الاتحاد الوطني الكيني الإفريقي» كانوا يجهلون حقيقة أن هذا الجسم «غير السياسي» كان في الواقع قناة التمويل الرئيسية ـ للأموال الواردة من الحكومة ومن رجال الأعمال على حد سواء ـ للحزب المنافس الرئيسي لهم: «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي». وربما كان من قبيل الصدف أن الحكومة الاستعمارية كانت تحاول في هذا الوقت بالتحديد، بعد انتخابات ١٩٦٠، تشكيل حكومة ائتلافية من «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي» والأعضاء «المعتدلين» في «الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي».

وكان حزب «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي» قادراً كذلك، ومن خلال اتصالاته مع السياسيين الأوروبيين، على الحصول على مساعدة من عضو مجلس العموم البريطاني المحافظ السير فريدريك بينيت، الذي عمل كمستشار سياسي بلا أجر للحزب خلال المؤتمرين الدستوريين الرئيسيين في لانكاستر هاوس. وكذلك فقد ساعد بينيت، الذي تربطه علاقات عائلية بالمصرفيين كلينتوورت بنسون، في جمع الأموال من الـ «سيتي» (المنطقة التجارية اللندنية) من أجل «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي». وقدم أيضاً مشورته إلى الحزب حول مشكلة الأقاليم الشائكة. وعندما فشل «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي» انتخابياً راح يضغط بقوة من أجل دستور يعطي استقلالية أكبر لأقاليم كينيا «القبلية» الأصغر، وهو مسعى قدم لهم فيه فريدي بينيت مشورة

نـاشطة. وعنـد الاستقلال، منـع بينيت من دخول كينيـا بعد أن تلقى دعـوة لحضـور مهرجانات الاستقلال وجهها إليه «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي». ودافع بينيت عن مساعدته للحزب المذكور بقوله:

«لقـد عملت كمستشـار شـرف وبـلا أجـر لـ «الاتحـاد الـديمـوقـراطي الكيني الأفريقي» عندما كان الحـزب في السلطة [قبل الاستقـلال]، ثم مرة أخـرى عندما كان حزب المعارضة في مؤتمر لانكاستر هاوس. وفي الحـالتين كنت قـد حصلت على موافقة تامة من حكومة صاحبة الجلالة»[٦].

وخلال المفاوضات التي جرت في لندن حول دستور الاستقلال في لانكاستر هاوس، خلال العامين ١٩٦٠ و١٩٦٢، لعبت العلاقات العامة دوراً هاماً جداً في بناء مصداقية المجموعات المشاركة في المؤتمر. وكان ممثـل العلاقـات العامـة لـ «الاتحاد الـديموقـراطي الكيني الأفريقي» في مؤتمر آذار (مارس) هو رونالد سيمس من «اندستريال إيدز». وكان سيمس رئيساً سابقاً لمكتب العلاقات العامة في المكتب المركزي للمحافظين ويملك اليوم شركة خاصة به (كان شاه إيران من بين زبائنها)، وقد كلف الآن بمهمة «بيع» الصيغـة الإقليمية للدستور الكيني. وقال: «لقد حاولنا أن نوقفهم على أرجلهم، ولم يدفعوا لنـا غير أجر رمـزي». وعندمـا انشق بول نجيبي، زعيم الـ «كـامبا»، عن «الاتحـاد الوطني الكيني الأفـريقي» قبيـل انتخـابـات ١٩٦٣ مبـاشـرة، وجــد نفسـه متبنى من سيمس والـ «اندستريال ايدز». وكان نجيبي قد جاء إلى لندن قبل أشهر عـدة ليقدم نفسـه إلى أعضاء البرلمان البريطاني باعتبـاره المتحدي الممكن لكينيـاتا، وكـان لا يحمل مـالاً على الإطلاق تقريباً. وسارع سيمس وشركاه إلى «عرض المساعدة فوراً»، وقاموا بالترتيبات اللازمة[٧].

وفي انتخابات ١٩٦٠، حصـل «الاتحاد الـديموقـراطي الكيني الأفريقي» عـلى ١١ مقعـداً في البرلمـان مقابـل ١٦ بالمئـة من الأصوات، وحصـل «الاتحـاد الـوطني الكيني الأفريقي» على ١٩ مقعداً. ومع ذلـك، فقد شكـل «الاتحاد الـديموقـراطي» (اختصاراً لاسمي الحزبين) الحكومة، لأن «الاتحاد الوطني» رفض تشكيلهـا إلا عند الإفـراج عن جومو كينياتا، الذي كان معتقلاً منذ الأيام الأولى لثورة الماوماو. وقد وصـف ماكليود بأنه «يكاد يجن من الفرح»، ولاحظ ويسرمان أن. . .

«البريطانيين أيدوا هذا باستقبالهم لوفد [من «الاتحاد الديموقراطي»] وحضر رئيس الوزراء ماكميلان بنفسه حفل الاستقبال، مما أعطى الصحف انطباعاً بأن بريطانيا تدعم بكل قلبها حكومة «الاتحاد الديموقراطي»(٨).

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١، وقف الحاكم رينيسون علناً إلى جانب «جماعة كينيا الجديدة» و «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي» في «مؤتمر الحاكم» مدافعاً عن مرحلة حكومة ائتلافية تسبق الحكم الذاتي الداخلي. وكذلك فقد ارتكب الحاكم الغلطة الجسيمة بأن وصف كينياتا بأنه «زعيم حتى الموت والعتمة» ورفض إقرار الإفراج عنه. وكانت المشاعر، في بريطانيا وبين المستوطنين البيض في كينيا، متقدة إلى درجة جعلت الفكرة غير واردة بتاتاً. ورفض وزير المستعمرات السابق آلان لينوكس ـ بويد القيام بجولة لحساب الحكومة في أميركا إذا ما تم الإفراج عن كينياتا. وعلى العموم، لم تكن هنالك حاجة إلى عميق التفكير لكي يفهم المرء أن «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي» سيصبح عملياً حزب الحكومة. وهو ما أثبته الاقتراع بشكل واسع فيما بعد.

وكانت المشكلة الرئيسية هي أن مواقف رينيسون الأبوية من السياسيين الأفارقة وتصلبه بخصوص كينياتا جعلا من الصعب العثور على حل سلمي. ولهذا فقد أزيح رينيسون، وتركت المرحلة التالية من الاستراتيجية البريطانية لنائبه غريفيث ـ جونز. وحول شكل هذه الاستراتيجية، كتب اللورد هويك إلى بلاندل في مطلع ١٩٦٢ يصف المناقشات التي أجراها مع كبار مسؤولي الحكومة. ورأى هويك في توم مبويا الرجل الذي يجب دعمه «حيث أن الخطر الحقيقي كان يتمثل بأولئك الذين قد يتطلعون إلى الشرق»، سواء كانوا حرس «كيكويو» القدامى أم أولاء المرتبطون بأودينغا المدعوم من الصين. واقترح هويك أن تجري محاولة لتجميع ثلاث مجموعات في خط واحد: «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي»، ومبويا وأتباعه، والأكثر مرونة من بين الذين يدعمون «الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي» مثل الـ «كيسيي» والـ «كامبا» غير الملتزمين بنجيي. واعتقد هويك أن هذا قد يكون الأسهل بعد أن تبخرت أموال مبويا الأميركية (بشكل رئيسي من النقابات) والضعف التالي في موقعه. وكذلك كان ضرورياً ألا يقاطع «الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي» الانتخابات، نظراً لأن هذه المقاطعة يمكنها أن تزيد من قوة «المتطرفين المتطلعين إلى الشرق». وتجنب حصول مثل هذا الأمر برر بعض الإنفاق واستخدام العملاء «الموجودين في المكان» الذين باستطاعتهم الجمع بين «الاتحاد

الديموقراطي الكيني الأفريقي» والمتطلعين غرباً داخل «الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي» معاً تحت أي اسم كان وفي ظل أية علاقة كانت تربطهم بكينياتا نفسه.

وكما جاء في كلمات صحافي بريطاني كان في كينيا تلك الأيام، فإنه . . . .

«عندما اتضح أن البريطانيين كانوا في طريقهم إلى تسليم السلطة للأفارقة، صار القائم بأعمال الحاكم غريفيث ـ جونز يظهر صداقة حميمة لتوم مبويا. وباستعمال المجاز اللغوي يمكن القول أنه أخذه إلى الهضبة وأراه المملكة. وكانت تلك محاولة مكشوفة لإلغاء كينياتا»[٩].

ووصف بلاندل غريفيث ـ جونز بأنه «كان يعيش هاجس فكرة شق «الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي» وجعل مبويا يبرز كزعيم وطني»[١٠]. وكان مبويا حذراً بالطبع وفضل جعل كينياتا هو الزعيم واستخدام ما يتمتع به من سمعة لعزل أودينغا، ثم دعوة «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي» إلى دعم الحكومة. وكذلك، واستناداً إلى بلاندل، فقد اعتقد مبويا أنه سيكون من السهل التخلص سريعاً من كينياتا. واعتقد بلاندل، عن حق، أن هذا كان أمراً «مستحيلاً تماماً».

ونظراً لعجز الحكومة البريطانية عن إقامة التحالف الذي أرادت، فقد استمرت في دعم «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي» مقدمة إلى حكومته الهشة معونة اقتصادية كانت هذه الحكومة في أمس الحاجة إليها. وبدوره، وعد «الاتحاد الديموقراطي» بالإفراج عن كينياتا بمجرد الانتهاء من بناء منزل في كيامبو. وكان بناء هذا المنزل، كما لاحظ أحد شهود العيان، «الأكثر بطئاً بين كل ما شيد من منازل».

وفي آخر مؤتمر عقد في لانكاستر هاوس قبل الاستقلال، قررت الحكومة البريطانية، التي اكتشفت أن ما من مجال لوقف تقدم «الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي»، أن مصالحها ستجد رعاية أفضل إذا ما هي دعمت هذا الاتحاد، وهو ما جعلها تتخلى عن دعم «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي». ولعب أيان ماكليود، وهو مفاوض ماكر جداً، لعبة هذا التحول بمهارة، مستخدماً خطط «الاتحاد الديموقراطي» الإقليمية كوسيلة لرفع مستوى الرهان على قدرة «الاتحاد الوطني» على الحصول على تنازلات، ووضع «الاتحاد الديموقراطي» في الموقع الأضعف بعد الاستقلال. وفي الوقت نفسه استخدم ماكليود التقارير الاخبارية للتشديد على مدى اعتدال ومعقولية وصول «الاتحاد الوطني» إلى

الحكم. وهذه الاستراتيجية التي تطلعت إلى المستقبل وإلى يوم ينضم فيه بعض أعضاء «الاتحاد الديموقراطي» إلى «الاتحاد الوطني»، جعلت الكثيرين في صفوف اليمين - المستوطنين البيض وأعضاء البرلمان من حزب المحافظين - يصعقون ويرتبكون.

وكما أشير سابقاً، فإن التعليم كان مفتاح ترويض الوطنيين السود ودفع المعتدلين من بينهم إلى الأمام. وبالرغم من أنه كان يمكن القيام ببعض ذلك في أفريقيا نفسها، فإن الأولوية أعطيت للتعليم الأساسي، وأما الدراسات الأعلى فكان لا بد من اتمامها في مكان آخر. وكانت الحكومة البريطانية حريصة بالطبع على أن يأتي الأفارقة الموهوبون، بعد إتمام دراستهم في الوطن، إلى بريطانيا نفسها حيث يمكن تقييم ملاءمتهم ليكونوا زعماء مقبلين عن قرب، بالإضافة إلى أن هذا يبعدهم مؤقتاً عن غليان السياسات الوطنية. وكان استخدام الأقنية غير الرسمية لتنظيم التعليم العالي للأفارقة هو الطريقة الأسلم، من الناحية السياسية، من تبني الحكومة المكشوف له، كما أنها كانت الطريقة التي تتجنب استياء مجتمع المستوطنين البيض في أفريقيا وتتجنب كذلك مراقبة السياسيين المحليين. وكانت المنح التعليمية هي الآلية الطبيعية. وكل هذه الاعتبارات أفسحت المجال لقيام مؤسسة آرييل.

وكانت مؤسسة آرييل قد أنشئت في العام ١٩٦٠ بهدف معلن هو «تشجيع التفاهم بين البلدان المختلفة بالوسائل العملية». ويضيف أحد تقاريرها السنوية أن...

«مساهمة آرييل لها مغزى خاص لأنها مستقلة عن الحكومة وعن أي حزب كان، وعن كافة المصالح السياسية والتجارية. وقد اعترف أناس كثيرون مبدعون ونافذون من البلدان النامية، قد يكونون شعروا بعدم إمكانهم قبول الضيافة الرسمية، باستقلال آرييل وساهموا برحابة صدر في مشاريعها[١١].

وكانت مراجعة سريعة لسير حياة القيّمين على المؤسسة تكفي لإثارة الشكوك حول ما تدعيه من «استقلالية». وكان ثلاثة من هؤلاء قد عملوا في ميدان التخصص السياسي في «التجمع العالمي للشباب»، وهم: تشارلز لونغبوتوم، الذي كان في حينه نائباً عن منطقة يورك وهو اليوم رئيس مجموعة شركات «سيسكوب»، وبارني هيهو، وهو نائب عن حزب المحافظين منذ ١٩٧٠، وموريس فولي، وهو من بيروقراطيي السوق الأوروبية المشتركة وسياسي من حزب العمال برز في العام ١٩٧١ كرجل ارتباط للاستخبارات خلال عملياتها أثناء الحرب الأهلية النيجيرية (أنظر الصفحات ٢٤١-٢٤٦ من هذا

الكتاب). أما القيّم الرابع فكـان دينيس غرينـان، الذي كـان حتى وقت قريب مـديراً للمؤسسة. وهو رئيس سابق لـ«الاتحاد الوطني للطلبة»، كما كان أيضاً على ارتباط جانبي مع «التجمع العالمي للشباب». وكانت له فيما بعد خبرة ملحوظة خارج مجال الشؤون الطلابية كمستشار للشؤون الأفريقية لجيمس كالاهان عندما كان هذا الأخير وزيراً للخارجية. وقد زار غرينان أنغولا للاطلاع على أوضاع المعتقلين من المرتزقة البريطانيين الذين قبضت عليهم «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا». وبعد قليل من إعلان أيان سميث لاستقلال روديسيا من جانب واحد في العام ١٩٦٥ كان غرينان قد أفرز للالتحاق بهيئة موظفي الرئيس كاوندا ـ صديقه الشخصي ـ لكي يقوم بتنظيم جهاز الاستخبارات هناك. وأشارت صحيفة «ليڤيلر» إلى أنه ليس من الواضح كيف «اكتسب غرينان الخبرة اللازمة لإنشاء جهاز استخبارات»(١٢). ومن الأمور ذات المغزى أيضاً أن وزير المستعمرات يان ماكليود قام بدور ناشط في تشجيع إنشاء مؤسسة آريل. وكان السكرتير البرلماني الخاص لماكليود في تلك الأيام هو تشارلز لونغبوتوم.

ومن الصعب تتبع آثار مصادر تمويل آريل. واستناداً إلى غرينان فإن الأمـوال التي استخدمت للبدء بنشاط آريل كانت قد جـاءت من «اتحاد عمـال العموم والبلديـات» الذي قدم ٣٠ ألف جنيه، ومن «اتحاد عمال النقل والعموم». وقد أنكر الاتحاد تقديم أية أموال لآريل. ونقلت صحيفة «تريبيون»(١٣) عن مصدر في وزارة الخارجية البريطانية أنه يعتقد أن آريل تلقت دعماً من وزارة الخارجيـة، من دون أن يحدد المصـدر طبيعة هـذا الدعم، ووصف المصدر نفسه هذا الأمر بأنه «عملية متحفظة أكثر من كونها عملية سرية». وتحدث مصدر آخر له خبرة عمل واسعة في إنهاء الاستعمار في أفريقيا لكـاتبي مقال الصحيفة هو أيضاً عن تمويل وزارة الخارجية للمؤسسة، مضيفاً ببعض الغموض أنه كان يعتقد أن آريل «لم تكن تتمتع بالنزاهة المطلقة». وكانت سوق لندن التجارية، الـ «سيتي»، بما تتمتع به من رؤوس أموال سائلة ضخمة، مصدراً قيّماً آخـر للتمويـل. وكان الرياضي السابق كريستوفر تشاتاوي من جامعي المال المفضلين هنا.

وبينما تبقى آريل متحفظة على الكشف عن مصادر تمويلها، فإنها تعطي تفصيلات واسعـة عن طرق إنفـاقها. وكـان «التجمـع العـالمي للشبـاب»، الـذي شـارك آريـل بشخصيات أساسية فيها، إحدى الجهات المتلقية لهذا الانفاق. وعلى سبيل المثال، فإن ما يزيد قليلاً عن ٢٠٠٠ جنيه انتقل من طرف إلى آخر في العام ١٩٦١. وفي أفريقيا، التي

كانت مسرحاً لمعظم نشاطات آرييل، كانت هذه المؤسسة قد نظمت بعثات دراسية للوطنيين الشباب إلى بريطانيا كما نظمت تبادلاً للزيارات بين الزعماء الغربيين والأفارقة. وقد استفاد من هذه الرحلات كل من كاوندا وسيريتسي خاما (بوتسوانا) وجومو كينياتا. وقد تلقى روبرت وسالي موغابي تعليمهما على حساب آرييل. والتحق ثلاثة من مرشحي حزب «اتحاد شعوب زيمبابوي الأفريقية»، الذي يقوده جوشوا نكومو، بدورة للعلوم السياسية والاقتصادية الأساسية في جامعة ساسكس، على حساب آرييل أيضاً. وليس هنالك ما يوحي بأن أياً من هؤلاء كان مدركاً لعلاقة آرييل بالحكومة البريطانية. وكانت اتصالات آرييل تتم عبر مصدرين أساسيين هما: «المجلس البريطاني» (بريتيش كاونسل)، وهو منظمة حكومية مهمتها ترويج كل ما هو بريطاني في أنحاء العالم، والأقنية الدبلوماسية العادية. وأوضح أحد موظفي آرييل السابقين قائلاً: «كان لنا خط اتصال مباشر مع وزارة الخارجية. وكان السفراء البريطانيون يرسلون لنا لوائح بأسماء الأشخاص الذين يريدون منا أن ندعوهم. وقد أحضرنا أكثر من ٢٥ بالمئة من الذين وردت أسماؤهم في هذه اللوائح»[١٤]. وبينما كانت الاتصالات في بريطانيا شخصية، كان يجري وضع ملفات لتقييم الإمكانات القيادية لهؤلاء الشباب الأفارقة.

وكانت آرييل ناجحة جداً في كينيا، حيث قدمت مساعدة أساسية ومتنوعة لزعيم «الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي» المعتدل توم مبويا. وأوكلت المؤسسة إلى آرثر غيتسكل، وهو شقيق الزعيم العمالي هيو غيتسكل وإداري استعماري ذو خبرة، كتابة تقرير عن الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية لكينيا، وقدم هذا التقرير إلى «الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي». وتبنى «الاتحاد الوطني» التقرير كبيان انتخابي أساسي له في انتخابات ١٩٦٣، ولعب مبويا دوراً هاماً في ترتيب قبول الحزب للتقرير. وكذلك فقد ساهم مبويا في مشروع آرييل لتأمين البعثات الدراسية للوطنيين الزيمبابويين.

وأرسلت الحكومة البريطانية مالكولم ماكدونالد، وهو دبلوماسي قوي له خبرة في التفاوض الاحتيالي حصل عليها في الملايو، كحاكم لكينيا، ووضعت قيد التنفيذ استراتيجية بريطانية جديدة. وفور وصوله، أوقف ماكدونالد الدعم الرسمي لـ «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي» وفتح الخطوط مع «الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي»، عاملاً من خلال صديق حميم لكينياتا. في الوقت نفسه، كانت الـ «إم. آي ٦» قد جندت بروس ماكينزي، وهو مستوطن أبيض نافذ كان قد انتقل إلى «الاتحاد الوطني». وكان

لماكينزي شارب ضخم على شكل مقود الدراجة، كما كان معروفاً بكونه شخصاً حازماً ذا شخصية صاخبة. وأخبرنا ماكدونالد أن ماكينزي كان في الـ «إم. آي ٦» منذ عام ١٩٦٣ على الأقل. ومن الصعب تحديد تاريخ تجنيده، ولكن المعروف أنه كان قد عمل مع قوى الأمن أثناء ثورة الماو ماو في استنطاق المشبوهين، وربما كان أصبح خلال هذه الفترة على اتصال بمن يقوم بتجنيد رجال الاستخبارات.

وكان ماكينزي في مرحلة ما بالنسبة لبلاندل، وبكلمات هذا الأخير نفسه، «الرجل الذي هو بمثابة يدي اليمنى» والذي «قدم لي النصح دوماً». وكان مـاكينزي، بـاعتباره الاستراتيجي السياسي الرئيسي في «جماعة كينيا الجديدة»، قد وضع خطة لتسوية مشكلة أراضي المستوطنين البيض بعد الاستقلال. وفي مؤتمر لانكاسـتر هاوس الأول في العـام ١٩٦٠ اقترح جانب الحكومة البريطانية، الذي كان يقوده يان ماكليـود واللورد بيرث، أن يتم تبني هذه الخطة كجزء من سياسة «جماعة كينيا الجديدة»، ثم أن تعطى الجماعة وعداً بالحصول على دعم مالي حكومي في توقيت يجعله صالحاً لممارسة أقصى تأثير انتخابي ممكن.

وبعد انتخابات آذار (مارس) ١٩٦٠، قطع بروس ماكينزي كل علاقة له بـ «جماعة كينيا الجديدة» و «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي» لينضم إلى «الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي». وبالرغم من أن مستوطنين بيض آخرين انتقلوا كما فعل، فإنه يمكن النظر إلى انقلابه هو بالذات على أنه كان لغرض ماكيافيلي أكـثر من أي شيء آخر. واستنـاداً إلى الكولونيل ديڤيد ستيرلنغ، فإن ماكينزي التقى كينياتا في معتقله وأكد له دعمه. وكوفىء ماكينزي على جرأته الظاهرة في تغيير موقعه السياسي، في وقت كان فيه معظم المستوطنين البيض يعلقون آمالهم على «الاتحاد الديموقـراطي الكيني الأفريقي»، بـأن أسندت إليـه حقيبـة «وزير الـزراعة في الـظل»، حيث قدم مـرة أخرى خـطة تسويـة قضية أراضي المستوطنين البيض. وفي الواقع، إليه ينسب إلى حد بعيد الفضل في الحل النهائي لهـذه المشكلة، الذي يعتبر ماكينزي مهندسه.

بعد الاستقلال، شكل حزب «الاتحاد الوطني الكيني الأفـريقي» الحكومـة الأولى. وكان البريطانيون ما زالوا يواجهون مشكلة ما يجب فعله بالجناح اليساري لهذا الحزب، وهو الجناح الذي كان يقوده الشعبوي المتقد أوجينغا أودينغا. والحادثة التالية التي يرويها مـالكولم مـاكدونـالد تعـطي إلى حد مـا فكرة عن كيف كـان البريـطانيون ينـظرون إلى

السياسيين الأفارقة:

«قلت للحكومة البريطانية؛ «أودينغا ليس شيوعياً، بل هو وطني متطرف. إنه يتلقى المال من الروس والصينيين، وأنا أنتقده لهذا ولكنه لن يصبح أداة لهم». وكنت قد أخبرت أودينغا بأني سأقول هذا الكلام، فقال لي: «إنك على حق تماماً، فأنا لست شيوعياً، أنا اشتراكي في نواح ورأسمالي في نواح أخرى. ولن أتأثر سواء بالروس أم بالصينيين إلى أبعد من حد معين. وعندما أردت خدمة قضايا معينة، أصبحت طموحاً، وهكذا توجهت إلى البريطانيين للحصول على مساعدتهم. ولكن البريطانيين رفضوا، ورفض الأميركيون. وكان هؤلاء وأولئك يقدمون المال إلى منافسي توم مبويا، وكنت جدياً إلى أقصى الحدود فيما أردت أن أفعل، وكان علي أن أحصل على المال من مصدر آخر».

وكانت نصيحة ماكدونالد لكينياتا هي أن عليه أن يحاول اجتذاب «أفضل الرجال في «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي»»، ولم يمض وقت طويل قبل أن يعبر العديد من أبرز أعضاء هذا الاتحاد إلى «الاتحاد الوطني». وبالمقابل، فإن كينياتا أخبر ماكدونالد أنه سيقطع علاقته مع أودينغا، ولكنه أراد أن يقع اللوم في الانشقاق على أودينغا نفسه.

وحتى قبل الاستقلال، كانت حكومة «الاتحاد الديموقراطي» ومستشاروها البريطانيون قد أخضعوا أودينغا إلى ضغوط كبيرة. وقد ظهرت سلسلة طويلة من الروايات التي تفصل الأموال التي تلقاها أودينغا من أوروبا الشرقية ومن غانا لكي يعمل على شق «اتحاد العمال الكيني»، القاعدة القوية لتوم مبويا. وكان «اتحاد العمال الكيني» قد تلقى، من جهته، أكثر من ٢٥ ألف جنيه من «مؤسسة التعليم الاجتماعي والاقتصادي الدولي»، المدعومة من الـ «سي. آي. اي»، كما كان يتلقى ألف جنيه شهرياً في أوائل الستينات من «الكونفدرالية الدولية لاتحاد النقابات الحرة»[١٥]. وكان كينياتا أيضاً قد تلقى في وقت لاحق تمويلاً غير مباشر من الـ «سي. آي. اي» والـ «إم. آي ٦»[١٦].

وبعد الاستقلال بقليل، كشف كينياتا أن البريطانيين لم يسمحوا له بتعيين أودينغا وزيراً للمالية. وبدلاً من ذلك، أصبح أودينغا وزيراً للشؤون الداخلية، حيث كان عليه أن يشرف على العملية المعقدة لسحب السجادة من تحت دستور الاستقلال المنحاز إقليمياً. وأسندت إليه كذلك مهمة طرد ضابط استخبارات شرطة أبيض هو يان

هندرسون، وهي مهمة أفقدته كل شعبية له بين المستوطنين البيض. وكان هندرسون قد عاد فيها بعد إلى البحرين حيث قدم المشورة وقام بتنفيذ نـظام الأمن الداخـلي الخليجي الأكثر دقة وانتشاراً.

وعندما تزايد موقفه ضعفاً، وافق أودينغا، أو هو أقنع بالموافقة، على قبول مساعدة سوفييتية. وفي ربيع ١٩٦٤، وبعد وقت قصير من وقوع تمـرد في الجيش الكيني (قمعته القوات البريطانية)، وخلال فترة الأفرقة السريعة للقوات المسلحة، تم إرسال عدد كبير من الطلبة إلى أوروبا الشرقية والصين للحصـول على التـدريب العسكري فيهـما. وفي منتصف ١٩٦٥ كان هناك حوالي ١٨٠ طالبـاً يتدربـون في الاتحاد السـوفييتي وبلغاريـا وألمانيا الشرقية ومصر والصين. وكان حزب «الاتحاد الـوطني الكيني الأفريقي»، الـذي اتسعت سيطرة أودينغا الآن عليه، هو الذي يرعى كحزب هؤلاء الطلبة ويشرف عليهم، وليس وزارة الدفاع. وتلقى أودينغا كذلك شحنات من الأسلحة السوفييتيـة التي كانت ـ إذا ما صدقنا التقارير الصحافية لتلك الأيام ـ تنقـل بطائـرات لا تحمل أيـة شارات، ومنها إلى سيارات شحن خاصة بمصلحة السجون التابعة لأودينغا. واستناداً إلى أودينغا، فإن بعض هذه الشحنات، التي أثيرت حولها ضجة كبيرة، ذهبت إلى كينياتا نفسه. وكان كينياتا ومستشاروه يراقبون وينتظرون. وكانت حسابـاتهم تشير إلى أن ليست هـذه هي اللحظة الملائمـة لبدء المعـركة. وفي شبـاط (فبرايـر) ١٩٦٥، اغتيل الكيني الآسيـوي الأصل، والراديكالي، بيو بينتو. وجاءت اللحظة المناسبة في نيسان (ابريل). وفي الثامن من هذا الشهر، حاصرت القوات مقر أودينغا، واستولت على كمية صغيرة من السلاح. وفي ١٣ نيسان (ابريل) أعلن أن التدريب السري لأشخاص في أوروبا الشرقيـة أصبح «قيد التحقيق». وفي اليوم التالي، رست سفينة الشحن السوفييتية «فيزيك ليبيديف» في ميناء مومباسا، وعليها سلاح مهدى إلى كينيا. وقبل ذلك بعدة أيام، كان ماكينـزي قد قدم تحذيراً بهذا الشأن ونبه كينياتا إليه، عارضاً أيضاً خطته للعمل. وكانت هذه الخطة تقـوم على أسـاس إرسال قـوات إلى رصيف الميناء لضمـان عدم استـلام أودينغـا لهـذا السلاح. واتصل ماكينزي كذلك برئيس «فريق التدريب العسكري البريطاني» في كينيا، البريغادير جون هاردي، وأخذه هو والدكتور مونغاي، وزير الدفاع، لرؤية السفينـة. وفي النهاية، لم يجر انزال المعدات التي كانت السفينة تحملها، إذ إن كينياتا رفض الشحنة باعتبارها قديمـة جداً، ومستعملة، ولا تـلائم جيشه العصـري. واستناداً إلى صحيفـة الـ «غارديان»(١٧)، فإن جزءاً من الشحنة كان يتألف من دبابات «تي ـ ٣٤» يعود تاريخها

إلى الحرب العالمية الثانية «ولم تكن كينيا بحاجة إليها». وأصدر سفير الاتحاد السوفييتي بياناً قال فيه إن الأسلحة كانت «من أنواع حديثة، وبجودة أي سلاح أجنبي آخر من الفئة نفسها»، وأنه بالإضافة إلى هذا «كان قد تم التوصل إلى اتفاق تام حول أنواع الأسلحة التي سيزود الاتحاد السوفييتي كينيا بها»[١٨]. وكانت المسألة هي: مع من تم التوصل إلى الاتفاق؟ وأصر السوفييت على أنه قد جرى الاتصال بهم رسمياً، ولكن المراسلين الغربيين تابعوا إثارة الشكوك حول هذه النقطة.

وكانت النتيجة الفورية لما أعلنه كينياتا هي أن الشحنة السوفييتية غادرت البلاد، يرافقها ١٧ تقنياً سوفييتياً كانوا قد وصلوا قبل الحادث بأسبوعين. والأهم من هذا هو أن أودينغا هزم أمام المناورات التي أحاطت به، وسقط في واحة الخزي، بالرغم من أنه بقي في الحكومة حتى آذار (مارس) ١٩٦٦. وكان كينياتا وماكينزي قد عملا سوية ـ وهما اللذان حرضا المؤامرة ـ على التقليل إلى حد كبير من هيبة أودينغا ونفوذه السياسي إلى حد كبير. ومع ذلك فقد استمرت العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦، وصلت إلى موسكو بعثة كينية رفيعة المستوى، وكان ماكينزي من أعضائها، طلباً للتجارة والمساعدة.

وبعد الاستقلال، أصبح ماكينزي أهم رجل أبيض في البلاد. وكان قد عين وزيراً للزراعة، وبصفته هذه ساعد في الإعداد للاتفاقات الدولية للبن، وهي الاتفاقات ذات الأهمية المركزية بالنسبة لاقتصاد كينيا. وكان موقعه قد أفاد أيضاً في طمأنة المستوطنين البيض القلقين بعد المغادرة النهائية للراية البريطانية «يونيون جاك». وحافظ ماكينزي كذلك على دوره الناشط في الشؤون العسكرية والأمنية، متحملاً مسؤولية الإشراف على المعاهدة الدفاعية مع بريطانيا.

وبهزيمة يسار حزب «الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي» كان البريطانيون قد حققوا أول أهدافهم في مرحلة ما بعد الاستعمار. وكان التهديد الرئيسي لاستقرار البلاد قد جاء، حتى العام ١٩٨٢، من تيار دائم للاغتيالات السياسية التي اختبرت بشدة نسيج حزب «الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي» الحاكم. وأدى اغتيال الخليفة المتوقع لكينياتا، توم مبويا، في تموز (يوليو) ١٩٦٩ إلى اضطرابات واسعة وإلى اعتقال أودينغا، الذي كان حزبه المنفصل «اتحاد الشعوب الكينية» قد منع من دخول معركة الانتخابات المقبلة. وكانت الحكومة غير واثقة كيف سيتطور الوضع، ووصل بروس ماكينزي إلى لندن بعد

قليل برفقة وزير الدفاع نجوروج مونغاي للترتيب من أجل أن تكون القوات البريطانية جاهزة للتدخل في حال اندلاع اضطرابات لا تمكن السيطرة عليها.

وكان موت مبويا قد شكل ضربة عنيفة وجهت إلى العمليات الأفريقية لمؤسسة آرييل. وكان كشف مجلة «رامبانت» الأميركية، قبل سنتين، المتعلق بتمويل الـ «سي. آي. اي» لمنظمات الطلبة الدولية قد ولد لدى الزعماء الوطنيين شكوكاً حول نشاطات الجماعات «الخيرية» الغربية، ولم تنج مؤسسة آرييل من هذا. وكانت مديونيتها لمبويا قد انعكست في إنشاء «صندوق ذكرى توم مبويا» الذي كان يعمل انطلاقاً من مكاتب المؤسسة في لندن، والذي كانت لجنته تضم اثنين من قيّمي آرييل، ولكن برنامج المؤسسة الأفريقي كان قد انهار تقريباً في العام ١٩٧٦. ومن ذروة وصلتها التبرعات لآرييل وصلت إلى ٧٥ ألف جنيه في أواسط الستينات، انخفضت قيمة هذه التبرعات الآن إلى ما لا يزيد عن ٢٥ ألف جنيه سنوياً، معظمها يأتي من متبرعين مجهولين. ويبقى أهم نشاطات المؤسسة هو «المؤتمر الأنغلو ـ أميركي حول أفريقيا» الذي يعقد سنوياً، بالرغم من أن أموالاً لا بأس بها خصصت في السنوات الأخيرة لـ «مشروع دراسة الكاريبي». وبالرغم من هذا، فإن تاريخ مؤسسة آرييل مهم لأن هذه المؤسسة عبارة عن وسيلة ما زال البريطانيون على استعداد لاستخدامها مرة أخرى. وكانت صحيفة «برايفيت آي» قد أفادت في العام ١٩٧٦ عن تجدد اهتمام الحكومة بالمؤسسات الشبيهة بآرييل كـ «غطاء لجمع الاستخبارات وتقديم الدعم المستَور للحركات الأجنبية»[١٩].

واستقال بروس ماكينزي من الحكومة في العام ١٩٧٠ بحجة اعتلال صحته، مع أن الهجمات عليه في البرلمان الكيني قد تزايدت في تكرارها وفي عنفها. وأصبح ماكينزي بعد الاستقالة مديراً لشركة طيران «خطوط شرق أفريقيا الجوية»، ثم بعد ذلك (وبعد انهيار هذه الشركة) مديراً «لخطوط كينيا الجوية». وبرئاسته لـ «كوبر موتورز»، وهي شركة تبيع سيارات فولكسفاغن وبريتيش ليلاند في كينيا ويوغندا، كان ماكينزي يقوم بتزويد قوات الأمن الكينية بسيارات لاندروفر وتجهيزات أخرى، ربما كان بينها سيارات مدرعة أيضاً. وكانت وحدات قوات الأمن هذه تتلقى تدريبها على أيدي البريطانيين في مقابل تقديم كينيا تسهيلات عسكرية لبريطانيا، أهمها استخدام موانئها على المحيط الهندي كمناطق للتدريب على حروب الغابات، وذلك بالقرب من نييري، على بعد حوالي ٦٠ ميلاً إلى الشمال من نيروبي. وكان العسكريون الكينيون كثيراً ما يشتكون من

أن البريطانيين لا ينفذون التزاماتهم بالكامل، وكانت هناك شكوك في صفوف السكان حول احتمال تدخل بريطاني في حال وقوع اضطرابات مدنية[٢٠]. وهناك تقارير غير مؤكدة تقول بأن وحدة من «خدمات الطيران الخاصة» كانت قد نقلت جواً إلى كينيا خلال اضطرابات آذار (مارس) ١٩٧٥، التي حصلت في أعقاب اغتيال عضو البرلمان جوسياه كاريوكي، الذي كثيراً ما كان يقف مواقف المعارضة الصريحة للحكومة. وليس هنالك ما يوحي بأي دور بريطاني في محاولة الانقلاب التي أحبطت في العام ١٩٨٢.

وفي مطلع ١٩٧٨ كان ماكينزي قد عاد إلى لندن للترتيب مع الجنرال رولاند مانز للحضور إلى كينيا للمساعدة في إعادة تنظيم الجيش وتحديثه استعداداً لاحتمال وقوع أية اشتباكات مع الصومال. وشملت الصفقة كذلك تحديث وإعادة تنظيم أجهزة الاستخبارات الكينية، ولكن هذا الجزء من الصفقة أخفق نظراً لعدم توفر المال اللازم لتحويله من الجانب البريطاني. وقد أصبح دور ماكينزي في الغارة الإسرائيلية على عنتيبي معروفاً تماماً الآن ومعلناً. وبشكل أساسي، فإن هذا الدور تعلق بالتزويد بالوقود والتسهيلات الطبية في مطار نيروبي خلال رحلة العودة من عملية الإغارة.

وفي أيار (مايو) من السنة نفسها، قتل بروس ماكينزي في حادث يكاد يكون من المؤكد أنه كان نتيجة لعملية عنتيبي، وذلك عندما انفجرت قنبلة على متن طائرة كانت تقله واثنين من شركائه في العمل من العاصمة اليوغندية كامبالا إلى نيروبي. وكان ماكينزي قد عقد لمدة طويلة صفقات أعمال مع الرئيس عيدي أمين، وكان في هذه المناسبة هناك بصدد بيع معدات عسكرية أو شبه عسكرية. وكان يرافقه موظف سابق في شركة «لونرهو» أصبح يعمل حراً لحسابه. وأما الراكب الثالث في الطائرة فكان كيث سافيج، الذي كان يبيع تجهيزات اتصالات الى عيدي أمين. وفي تقرير أوردته صحيفة «صانداي تايمز» ألقيت مسؤولية الانفجار على عاتق اثنين من العملاء السابقين للـ«سي. آي. اي»، هما ادوين ويلسون وفرانك ترپيل، كان عيدي أمين قد وظفهما عنده[٢١]. وحضر جنازة ماكينزي ضابط من الـ«إم. آي ٦» كان قد وجد في كينيا منذ ١٩٦٨ وحتى ١٩٧١، هو فرانك فنويك ستيل، وممثل للملكة. أما الحكومة الاسرائيلية فقد سمت غابة في منطقة الجليل باسمه كتعبير عن الاحترام.

ولكن المصالح البريطانية في كينيا لم تتأثر سلباً بما حصل. وكانت الاشارة الأوضح الى ديمومة هذه المصالح هي تعيين دانييل آراب موي رئيساً للدولة خلفاً لكينياتا. وكان آراب

موي في الأصل عضواً معيناً في «ليفكو» ثم انتقل عبر إحدى الجمعيات القبلية المتبناة حكومياً إلى حزب «الاتحاد الديموقراطي الكيني الأفريقي»، الذي غادره فيها بعد للانضمام الى «الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي» ويظهر ان بروس ماكينزي كان قد بدأ ينحاز الى جانب آراب موي وقدم له المساعدة والنصيحة قبل موته غير المرتقب. والقول بأن عيدي أمين كان المتهم الأرجح في هذه الحادثة هو أمر يدعو للسخرية، إذ إن عيدي أمين كان يدين بوجوده في منصب الرئاسة اليوغندية، في جزء منه، الى السلطات الكينية، وربما الى ماكينزي شخصياً.

وكانت يوغندا الحديثة، التي استعمرتها بريطانيا منذ مطلع هذاالقرن، تضم منطقة تحكمها تقليدياً ممالك يوغندا وتورو وبونيورو وآنكولي الأربع. وقاوم شعب قبيلة باغندا بعناد كل محاولات البريطانيين لتوحيد البلاد، وبفضل حجمها، حصلت القبيلة على منزلة مميزة في ظل الدستور الاستعماري، وكان للانتفاضة في كينيا المجاورة خلال الخمسينات صداها عبر البلاد، إذ حفزت نمو السياسات الوطنية التي وجدت لها دعماً بين قبائل غير قبائل باغندا. وفي عام ١٩٦٠، اندمج الحزبان الوطنيان الرئيسيان وشكلا حزباً واحداً هو «مؤتمر شعوب يوغندا» الذي كان يقوده ميلتون أوبوتي.

وحصلت «لؤلؤة أفريقيا» ـ كما اعتاد ونستون تشرشل أن يسمي يوغندا ـ على الاستقلال في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٢. ونظراً لما تتمتع به البلاد من اقتصاد يقوم على تنوع المحاصيل الزراعية ومن مكامن نحاس ضخمة، فقد بدت توقعات النمو في يوغندا جيدة، شرط أن تحل الصراعات السياسية بين الوطنيين والقبليين بصورة سلمية.

وفي الانتخابات التي كانت قد جرت في شهر نيسان (أبريل) السابق لتشكيل حكومة الاستقلال، برز حزب «مؤتمر شعوب يوغندا» باعتباره الحزب الأكبر، ولكن من دون الحصول على أكثرية إجمالية. وقرر أوبوتي اقامة تحالف مع «كاباكا ييكّا» (حزب الباغندا)، مقدماً بعض التنازلات للباغنديين في مطالبهم من أجل الاستقلال الذاتي. وأصبح زعيم الباغندا كاباكا موتيسا فيما بعد رئيساً للجمهورية، وأوبوتي رئيساً للوزراء. وتوقع أوبوتي، عن حق، ان تصلب الباغندا سوف يضمحل عملياً، وأنه سيصبح من الممكن عندئذ تصحيح وضعهم الاقليمي ليتلاءم مع بقية أنحاء البلاد. وربما كان أوبوتي قد تسرع في الاصرار على إجراء استفتاء، في العام ١٩٦٣، في مناطق مأهولة بالبونيارو ولكنها محكومة من قبل يوغندا. وعندما أقر الاقتراع تحويل المنطقة الى سلطة البونيارو،

انفرط عقد التحالف السابق، ولكن عدداً كافياً من النواب كان حتى ذلك الحين قد انضم الى «مؤتمر شعوب يوغندا» مما سمح لأوبوتي بالحفاظ على سيطرته.

وبعد ذلك بسنتين، تمكن الباغندا من الانتقام: كان أوبوتي يدعم الثوار في الكونغو البلجيكية (زائير الحالية) ضد حكومة مويس تشومبي اليمينية والحاكم الحالي، الجنرال موبوتو، ولأنه كان مشكوكاً بتعاطف قائد الجيش، البريغادير أوبولوت، مع حزب «كاباكا ييكّا»، فقد أوكل أوبوتي مهمة دعم الثوار الى عيدي أمين، وهو عضو سابق في «بنادق الملك الأفريقية»، ويتمتع بنفوذ قوي داخل الجيش اليوغندي.

ولم يكن ثوار الكونغو يملكون إلا القليل من المال، ولكن كان لديهم الكثير من الذهب والعاج الذي كانوا يبادلونه مع عيدي أمين بالسلاح. وباع عيدي أمين هذا الذهب والعاج بأرباح كبيرة. واتهم نواب حزب «كاباكا ييكّا» الذين أثاروا هذه المسألة مع أوبوتي أيضاً وعدداً من وزراء الحكومة بأنهم كانوا يتلقون حصصاً من المبيعات. وفي شباط (فبراير) ١٩٦٦، استلم أوبوتي كل السلطات التنفيذية في البلاد، وحول يوغندا الى دولة حزب واحد في الواقع، وأخمد التحقيق الموعود في القضية. ورد حزب «كاباكا ييكّا» بالمطالبة بنقل الحكومة المركزية اليوغندية من كامبالا، التي تقع في أراضي يوغندا، وبالافراج عن مؤيدي الحزب الذين اعتقلتهم قوات الأمن. وتوجه كاباكا موتيسا سراً الى الاتصال بالبريطانيين طالباً تدخلهم العسكري للاطاحة بأوبوتي، ولكن أوبوتي سمع بالمؤامرة واتخذ إجراء فورياً ضد موتيسا. وكان عيدي أمين قد أرسل مع فصيل من الجيش ليهاجم مقر الرئاسة. وبالرغم من ان موتيسا تمكن من الهرب، فإنه لم يستطع جمع مقاومة تذكر ضد أوبوتي، فلجأ الى المنفى، ومات في لندن في العام ١٩٦٩. وكان عيدي أمين قد كوفىء بأن عين قائداً للجيش مكان أوبولوت الذي عزل.

وانهمك أوبوتي في تحويل يوغندا باتجاه التطور الاشتراكي، بدعم من «مؤتمر شعوب يوغندا»، فأدخل «شرعة الانسان العادي» وأعلن تأميماً مقبلاً للممتلكات الأجنبية في يوغندا. وبالرغم من ان خططه لم تكن تذهب بعيداً إلى الحد الذي ذهبت إليه الخطط المثيلة في تانزانيا المجاورة، فإن مقترحاته لم تجد استقبالاً حسناً في لندن، نظراً لأن ما استهدفه أوبوتي كان يشمل ٨٠ شركة بريطانية، وبدأ البريطانيون ينقبون عن خطط لاستبدال أوبوتي. ولم يكن طموح عيدي أمين لاستلام محتمل للسلطة في البلاد أمراً

غير ملاحظ لدى الحكومة البريطانية، فأوساط هذ الحكومة كانت تعرفه جيداً من خلال خدمته في «بنادق الملك الأفريقية»، والتي حارب أثناءها ضد ثوار الماوماو. وكان عيدي أمين موصوفاً بكونه «يعجز بعض الشيء عن فهم الأمور الرمادية» بالرغم من «إخلاصه العميق لبريطانيا». ولذلك كان البريطانيون يأملون في أن يرسلوا إليه، عند استلامه السلطة فريقاً من المستشارين لرسم سياسات البلاد الاقتصادية بما يتلاءم مع المصالح البريطانية.

وكان لب الدعم الذي يتلقاه عيدي أمين من الجيش يكمن في صفوف مرتزقة جنوب السودان الذين استقدمهم البريطانيون لملء شواغر الرتب الدنيا، وكثير من هؤلاء كان ينتمي الى قبيلة عيدي أمين، الكاكوا، التي كانت تنتشر عند الحدود السودانية ـ اليوغندية. وكان السودانيون الجنوبيون، مثلهم مثل الأكراد في الشرق الأوسط، عبارة عن أقلية قابلة للادارة من قبل القوى الأقوى في ميدان سياسات الصراع الاقليمي على السلطة. وكان سكان جنوب السودان، الذين يعدون ستة ملايين نسمة من أصل ١٥ مليوناً هم إجمالي السكان، من السود ومن المسيحيين في الأغلبية، في حين ان العرب الذين يسيطرون على الحكومة المركزية والقوات المسلحة كانوا يشكلون الأكثرية في الشمال. وكان سكان الجنوب ينظرون الى سكان الشمال باعتبارهم مضطهِدين غير مهتمين بالرخاء الاقتصادي للجنوب الأفقر بكثير. وبالرغم من انه يبدو وكأن الحكومةالسودانية قد وصلت أخيراً مرحلة الاذعان لمطالب الجنوب بالحكم الذاتي، كانت هذه الحكومة قد غرقت في حرب أهلية خلال الستينات مع ثوار الأنيانيا، الجناح العسكري لـ«حركة تحرير النيل». وحتى العام ١٩٦٩ دعمت بريطانيا، التي كانت قد استعمرت السودان قبلاً، الحكومة المركزية، ولكن هذا الدعم توقف عندما حلت «حركة الضباط الأحرار» الناصرية بقيادة الكولونيل جعفر النميري محل الحكومة المدنية القائمة بتسيير شؤون البلاد. ولكن النميري كان قد تعب من نزاعات الحزبين السياسيين التقليديين («الحزب الاتحادي الوطني» و«حزب الأمة»)، فعين مجلساً لقيادة الثورة، يضم اثنين شيوعيين، لادارة شؤون البلاد. وكان الحزب الشيوعي السوداني، الذي لم يكن يضم أكثر من ٨ آلاف عضو، قد ترأس حملة ناجحة لاحباط حكومة عسكرية سابقة، ثم أجبرها على الخروج من السلطة. وفهم النميري أن عليه أن يتخذ من الحزب الشيوعي حليفاً لتجنب تكرار التجربة نفسها.

والأمر الذي لا يثير الدهشة هو أن البريطانيين سحبوا دعمهم العسكري بالسلاح ويفرق التدريب. وسرعان ما حل الروس والمصريون محلهم. وفي الوقت نفسه كان الآنيانيا يتلقون دعماً أجنبياً جديداً. ومنذ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٩، بدأ الاسرائيليون بإسقاط السلاح والأدوية لهم بواسطة المظلات، في حين ساعدت بعض القوات النظامية الاسرائيلية على الأرض بتدريب الثوار. وكانت هنالك ثلاث وحدات مرتزقة على الأقل تقاتل الى جانب الآنيانيا، إحداها يقودها فرنسي يدعى آرمان، وأخرى تعمل في منطقة الحدود الأثيوبية وقد نظمها مرتزقان بريطانيان هما رون غريغوري وريب كيربي، وثالثة مرتبطة برولف ستاينر وألكس غاي، وتعمل في اقليم كاكوا القبلي قرب الحدود اليوغندية. وكان هذا كله شأناً لا مغزى له بالمقارنة مع حروب المرتزقة في الكونغو وروديسيا وأنغولا، ولكنه كان لنشاطات هذه المجموعة الأخيرة بشكل خاص تأثير أساسي على سياسات شرق أفريقيا، إذ مهدت الطريق أمام استلام عيدي أمين للسلطة في يوغندا. وكان الاسرائيليون يهتمون بشكل أساسي، في البداية على الأقل، بتحويل اهتمام القوات العربية عن جبهة سيناء.

وكان ستاينر الألماني الأصل، قد حصل على مهاراته العسكرية في الفرقة الأجنبية الفرنسية، وهي الفرقة الشهيرة بأنها كانت تربة خصبة لانتاج المرتزقة. وبعد مغادرته الفرقة، حصل ستاينر على إذن للعيش في شمال أفريقيا الفرنسي، وسرعان ما اختلط بالجناح اليميني المتطرف «أو. آ. إس» الذي كان يشن حملة مضادة للانسحاب الفرنسي من الجزائر. وتمكن ستاينر من الهرب من هؤلاء، وانتقل الى فرنسا، حيث لوحق فيها بعد بتهمة الاحتيال في الشيكات. وكانت تجربته الأولى كعسكري عامل لحسابه هي أن أصبح عميل تجنيد ثانوياً للآنيانيا بعد اتصال أجراه معه المرتزق الفرنسي روجيه فولك. وذهب في هذه المناسبة سبعون رجلاً «طُحنوا بشكل سيىء»، كما قالت مصادر عليمة. وانتقل ستاينر الى نيجيريا ليقاتل الى جانب البيافريين، وهناك التقى بألكس غاي.

وكان غاي، المولود في اسكتلندة، قد قضى مطلع الستينات يعمل كموظف بنك بعد سنتين من الخدمة الوطنية في «فرقة الاشارات الملكية». وبالرغم من انه كان قد ذهب أولاً إلى افريقيا كممثل مبيعات، فإن جاذبية العمل العسكري الناشط ذهبت به الى الكونغو في العام ١٩٦٥ ثم إلى بيافرا بعد ذلك بثلاث سنوات. وعندما طرد ستاينر من بيافرا بعد استعراض ثمالة شديدة أمام الزعيم البيافري الجنرال أوجوكو (الذي كان

مستشاروه الفرنسيون يرحبون برؤية ستاينر يغادر) ذهب غاي معه الى أوروبا، حيث بدآ البحث عن عمل مع السودانيين.

وفي شباط (فبراير) ١٩٦٩، التقى ستاينر كارلو بيار، سكرتير وكالة الغوث الكاثوليكية «كاريتاس انترناشينال». ومن خلال اتصالاته مع الفاتيكان، رتب بيار لقاء مع «آباء فيرونا» الذين كانوا يبحثون عن أقنية يرسلون من خلالها مساعدات انسانية للسودانيين الجنوبيين. وهؤلاء وضعوا ستاينر وغاي على اتصال مع الجمعية الخيرية الالمانية FGA*، التي قدمتهما بدورها الى بريطانيين اثنين مهتمين بالدعم الناشط.

أحد هذين كان بيفرلي بارنارد. الذي أشير إليه خلال محاكمة ستاينر في السودان فيما بعد على أنه «دبلوماسي بريطاني سابق» بالرغم من انه ليس له سجل دبلوماسي يمكن تتبع أثره. وكان بارنارد، الذي مات الآن، مسؤولاً عملياً عن تنسيق عمليات الـ«إم. آي ٦» ضد أوبوتي، وهو الذي خطط لمحاولة اغتياله خارج «مؤتمر شعوب يوغندا» في العام ١٩٦٩، وكان الآخر هو أنتوني ديفال، الذي وصف لنا بأنه من «كبار هيئة الاستخبارات السرية» في ألمانيا الغربية، وبأنه فقد وظيفته بعد انكشاف جورج بليك كعميل سوفياتي (وهي رواية ينفيها ديفال نفسه). وهو الآن تاجر أسلحة يعيش في هامبورغ.

وكان بارنارد وديفال يديران شركة للطيران تدعى «ساذرن إيرموتيف»، تملك طائرة واحدة تنقل الإمدادات إلى يوغندا تجارياً، في حين أنها كانت «تضل الطريق» أحياناً فوق أراضي الآنيانيا لتقوم بعمليات اسقاط تشمل الأسلحة، على حد تعبير غاي. واستأجرت جمعية FGA الخيرية ستاينر وغاي في نهاية تموز (يوليو) ١٩٦٩ لبناء مدرج طيران، ولكن، عندما اكتشفت الجمعية ان لدى ستاينر أفكاراً مختلفة حول ما يجب عليه أن يفعل (خلق «جيش عصابات حقيقي») طردته بعد عودته الى أوروبا من رحلة دراسة أولية استغرقت أسبوعين الى المنطقة.

وعاد ستاينر الى يوغندا لينضم الى جماعة من الكاكوا يقودها الجنرال إميديو تافنغ، الذي كان قد انشق عن الآنيانيا ليشكل «دولة آنييدي» المستقلة والخاصة بالأراضي القبلية لهذه الجماعة. وفي رواية ستاينر للأحداث[٢٢] فإنه وصل الى كامبالا ليكتشف ان

---

* «جمعية دعم أفريقيا» Forderungsgesellschaft Afrika

غاي كان يحاول أن يخرب عليه فرص العمل إذ أخبر تافنغ بأنه كـان محتالاً ودجـالاً. وواجه ستاينر غاي، ومن خلال الحديث الذي جرى كشف غاي ان بارنارد كان يستخدم عمليات دعم السودانيين الجنوبيين كغطاء لتدريب وحدة من وحدات الآنيـانيا لتكون رأس الحربة في انقلاب متوقع ضد أوبـوتي. وبالـرغم من ان نفوذ عيـدي أمين داخـل الجيش كان قوياً، فإنه لم يكن كافياً للاستيلاء على السلطة ، ولكن إضافة قوة مؤلفة من ٥٠٠ جندي مدربين جيداً كان يمكنها أن تجعل الوضع مختلفاً تماماً، ويدعي ستاينر أن غاي كان يعمل لحساب «إم. آي ٦» (وهو ما ينكره غاي) وأن مهمته كانت منع ستاينر من إفشال الخطط الموضوعة. وقال زميل لغاي في إحدى العمليات التالية*، إن غاي كان قد جند في الـ«إم. آي ٦» مذ كان يؤدي خدمته الوطنية.

وبعد أن زور ستاينر رسالة توحي بالاذن له بأن يسحب أمتعة بارنارد من فندق آبولو في كامبالا، فتش ستاينر محتـويات هـذه الأمتعة، ويـدعي أنه عـثر فيها بينهـا على رمـوز لاسلكية تستخدم للاتصال مع لندن وشيفرات للرسائـل الكتابيـة الموجهـة الى السفارة البريطانية في يوغندا. ويقول ستاينر انه عثر أيضاً على أدلة تثبت تقديم رشوات الى وزير داخلية أوبوتي، باسيل باتارينغايا. وعلى العكس من ذلك، قدم ديفال نفياً شاملاً لأية علاقة بريطانية برجال عصابات الآنيانيا.

«مؤامرة جنوب السودان الكبرى، التي شملت السادة غاي وستـاينر وبـارنارد وآخرين وأنا، لم تكن في الواقع حـدثاً من أي نـوع كان. ولم يكن هنـاك أبداً تهريب للسلاح أو نشاطات ارتزاق من طبيعة قتـالية أو طـائرة تشغلهـا شركـة «ساذرن إيرموتيف». وأكثر من هذا لم تكن هناك مشاركة مكشوفة أو مستـورة من قبل أية حكومة باستثناء حكومتي يوغندا والسودان على علاقة بطرد ومحاكمة ستاينر»(٢٣).

«وهذا لا يفسر المساعدة التي قدمتها اسرائيل إلى عصابات الآنيانيا

* كان آلان مورفي قد قابـل غاي في قبرص في العام ١٩٦٠ بينـما كان يعمـل في القاعـدة البريـطانية لإشـارات الاستخبارات. ثم رافق غاي فيها بعد في مهمة فاشلة للاستيلاء على فرناندو بو، وهي جزيرة تقع قبالة ساحل غينيا الاستوائية. وهذه العملية كان قد نظمها الروائي فريدريك فورسيث للحصول على مادة مصدرية لكتابه الذي سجل أفضل المبيعات: «كلاب الحرب».

بتدريبهم، كما لا يفسر شهادة العيان التي رواها ديفيد روبنسون[٢٤]، وهو صحافي اميركي رافق وحدة من الآنيانيا يقودها ستاينر في عمليات عسكرية قامت بها هذه الوحدة.

وكان ستاينر قد ذهب الى الحكومة اليوغندية وأخبرها بالمؤامرة، ولكن هذا أدى به الى مشكلة جديدة إذ قبضت عليه أجهزة الأمن اليوغندية وسجنته من دون توجيه أية تهمة اليه لمدة ثلاثة أشهر، حتى نهاية ١٩٧٠. وكان اوبوتي يشعر بالاستياء من نشاطات ستاينر الى جانب الآنيانيا، مما كان يهدد علاقات يوغندا مع الحكومة السودانية الجديدة، وكان أوبوتي يواجه في الداخل أيضاً مشاكل مع قائد جيشه عيدي أمين. وعرف أوبوتي أن الدعم الذي يتلقاه عيدي أمين من الآنيانيا كان يهدد موقعه هو نفسه. وفي وقت مبكر من عام ١٩٧٠، قام رئيس الاستخبارات الاسرائيلية زفي زامير بزيارة يوغندا وطلب السماح للطائرات الاسرائيلية التي تزود الآنيانيا بالسلاح بالتزود بالوقود في عنتيبي أو في غولو، كما طلب السماح بإقامة مرافق لتدريب الآنيانيا في يوغندا. ورفض أوبوتي. فتم الاتصال من وراء ظهره بأكينا آروكا، وهو ابن عم له كان يقود «وحدة الخدمة العامة» شبه العسكرية. وقال رجال الاستخبارات الاسرائيلية لآدوكا أن كل أجهزة الاستخبارات السرية تقوم بإجراء ترتيبات مستقلة عن حكوماتها. ولكن آدوكا رفض العرض بالرغم من ذلك. وأخيراً، توجه هؤلاء الى عيدي أمين الذي كان حليفاً للآنيانيا، فأظهر تعاوناً واضحاً.

وكان الاسرائيليون الذين لهم مستشارون في يوغندا، منزعجين من تزايد معاداة أوبوتي للصهيونية ومن إمكانية تحالفه مع النميري. واعتقد الاسرائيليون ان عيدي أمين سيكون ألعوبة مفيدة وأنه سيعتمد في بقائه على قيد الحياة على وجود عسكري اسرائيلي ضخم.

وفي تشرين الأول (اكتوبر) أوجد أوبوتي منصب رئيس هيئة الأركان العامة، في محاولة لدفع عيدي أمين الى الأعلى. وكانت لدى أمين مشكلة أخرى، وهي فضيحة اختلاس أخرى كان متورطاً فيها هو أيضاً، وكانت أصابع الاتهام على وشك الوصول إليه مما كان سيؤدي الى طرده من الجيش. لذلك فقد اتصل عيدي أمين مع الكولونيل بارليف، الذي كان رئيساً للبعثة العسكرية الاسرائيلية في يوغندا. وأخبر أمين بارليف انه يريد ترتيب انقلاب ضد أوبوتي. وكان يعرف أن الاسرائيليين سيتعاطفون معه نظراً

لأن موقف أوبوتي كان يتزايد عداء لاسرائيل. وأخبر عيدي أمين بارليف أن العقبة الأكبر في وجه الانقلاب كانت أن مؤيديه كانوا خارج كامبالا، وأنه كان باستطاعة أوبوتي أن يعتقله ويقتله قبل أن يستطيع هؤلاءإنقاذه. ونصح بارليف عيدي أمين بأن يجلب الى كامبالا الجنود الذين هم من أبناءمنطقته نفسها، وأن يتأكد من امتلاكه لمظليين ودبابات وسيارات جيب. وشكلت القوة الضاربة للقيام بالانقلاب من قوات موالية لأمين و٥٠٠ من رجال عصابات الأنيانيا من معسكر بارنارد داخل الجنوب السوداني.

وأصبح الدعم البريطاني للانقلاب ضد أوبوتي أقوى مع تزايد الخلافات حول مبيعات الأسلحة الى جنوب افريقيا. وحول هذا الموضوع كان أوبوتي قد ذهب الى حد التصادم المباشر مع البريطانيين. وكانت الحكومة البريطانية المحافظة الجديدة برئاسة ادوارد هيث قد قررت بيع الأسلحة الى جنوب افريقيا البيضاء. وهذا الانقلاب في السياسة البريطانية السابقة واجه معارضة زعماء بلدان الكومنولث، وكان نيريري وأوبوتي وكاوندا يقودون هذه المعارضة بقوة. وهدد هؤلاء الثلاثة بالخروج من الكومنولث اذا لم يغير هيث رأيه. ويمثل هذا الثالوث المحترم كانت بريطانيا تواجه احتمال تهديد موقفها من قبل معارضة افريقية محرجة. بالنسبة لهيث، أصبح الأمر وكأنه يتعلق باختبار رجولة السياسة الخارجية البريطانية في افريقيا. وكان موضوع الأسلحة سيتحول الى موضوع رئيسي في مؤتمر رؤساء حكومات الكومنولث في سنغافورة. وكان أوبوتي قد أعلن مرتين انه لن يحضر هذا المؤتمر، ولكن نيريري وكاوندا سألاه أن يحضر، وقرر مجلس الوزراء اليوغندي أن عليه ان يذهب لابراز المعارضة الأفريقية الموحدة لمبيعات الأسلحة الى جنوب أفريقيا. وغادر أوبوتي متوجها الى المؤتمر المشؤوم يوم الحادي عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٧١ موفراً للمتآمرين الانقلابيين فرصة مثالية. وأثناء المؤتمر، وصف أحد الزعماء الأفارقة سياسة هيث بأنها «عنصرية» فرد هيث قائلا: «أتساءل كم منكم سيسمح له بالعودة من هذا المؤتمر الى بلاده».

ونجح الانقلاب نجاحاً كاملاً. وقادت القوة الضاربة، ومعها رجال الأنيانيا، الهجوم على معسكر ماليف، وتفوقت تماماً على الكتيبة المدرعة الموالية لأوبوتي. وجرى تطويق مباني البرلمان في العاصمة كامبالا. واستولى النوبيون الموالون لعيدي أمين على معظم مخازن السلاح في البلاد. وكان الاسرائيليون هناك لتقديم الدعم التقني، من قيادة الدبابات المستخدمة في الانقلاب الى قيادة طائرات الاستعراض الاحتفالي. وقيل

أيضاً أن بارليف ساعد عيدي أمين حتى في تشكيل وزارته الأولى.

أما الجزء الأخير من الانقلاب فكانت قد هندسته الاستخبارات الكينية، التي عملت منذ الاستقلال بارتباط وثيق مع البريطانيين. وتقول بعض التقارير أن أوبوتي ربما كان يؤدي، أو حتى يقدم تسهيلات التدريب، لرجال العصابات المناوئين لكينياتا، مما وفر سببا مضافاً مشجعاً للتواطؤ الكيني. وعندما عاد أوبوتي من سنغافورة، بعد الاعلان عن الانقلاب، توجه الى نيروبي. ومن هناك كان أوبوتي ينوي إجراء تقييم سريع للأوضاع خلال وجوده في الفندق وعبر الاتصالات الهاتفية مع يوغندا، على ان يعود بعد ذلك الى بلده للاتصال مع القوات الموالية له. ووصل أوبوتي الى الفندق برفقة نائب الرئيس الكيني، آراب موي، الذي اتصل فوراً بكينياتا. أما عندما حاول مساعدو أوبوتي الاتصال بيوغندا فقد قيل لهم إن الاتصالات الهاتفية مقطوعة معها. وشك أوبوتي بالأمر، وأرسل أحد مساعديه الى المدينة ليتأكد من ذلك. وكانت خطوط الهاتف مع يوغندا تعمل بصورة جيدة تماماً. وعندما عاد آراب موي لرؤية أوبوتي أصبحت خطوط هاتف الفندق، التي قيل له إنها كانت معطلة أيضاً، تعمل مجدداً بأعجوبة. وعندما غادر موي، عادت الخطوط الى الانقطاع، وكانت الحراسة المشددة التي فرضت على الفندق تمنع أوبوتي من التسلل خارجاً من دون أن يلحظه أحد.

وكان عيدي أمين قد أعلن، فور تسلمه السلطة، دعمه لموقف هيث حول موضوع بيع الأسلحة لجنوب أفريقيا. واعترفت الحكومة البريطانية رسمياً بالنظام الجديد قبل أية حكومة أخرى، ومارست ضغطاً دبلوماسياً هائلاً لجعل هذا النظام مقبولاً في افريقيا. وبعد ذلك مباشرة، مُنحت يوغندا مساعدة اقتصادية قيمتها عشرة ملايين جنيه (تدير إنفاقها بريطانيا نفسها)، وخمس عشرة عربة مدرعة من طراز «فيريت» وستاً وثلاثين من طراز «سالاوين»، ومعدات عسكرية أخرى، وأعيرت فريق تدريب للجيش. وعلى العموم، فقد استاء عيدي أمين من رفض البريطانيين تزويده بمقاتلات نفاثة وتجهيزات أخرى متطورة للغزو الذي كان يخطط له لتانزانيا للحصول على مرفأ خاص به.

في هذا الوقت، كان رولف ستاينر، الذي كادت نشاطاته تخرب المؤامرة، قد عاد الى السودان. وكانت السلطات اليوغندية قد سلمته إليه بالرغم من عدم وجود معاهدة استرداد للمجرمين بين البلدين، وخططت الحكومة السودانية لمحاكمة تثير ضجة وتبرز التدخل الغربي في الشؤون الأفريقية. ونقل بارنارد وديڤال عملية دعمهما لجنوب السودان

الى قواعد في أثيوبيا، في حين عاد غاي الى اوروبا .

وفي الأسابيع التي سبقت افتتاح المحاكمة، كانت حكومة النميري على وشك ان يطاح بها، ولم تستطع الحكومة استعادة سيطرتها إلا بمساعدة بريطانية. وهذا ما أكد ان نظام النميري كان يتحرك ببطء باتجاه موقع موالٍ للغرب، ومن المحتمل أن محاكمة ستاينر مضت قدماً بسبب اهتمام الصحافة الدولية بها، ولكن الحكم الذي صدر بإعدامه أولاً خفض فيما بعد الى السجن لمدة عشرين سنة، ثم أفرج عنه وأعيد الى ألمانيا «لأسباب إنسانية».

وكان نظام النميري قد واجه ضغطاً مارسه عليه الغرب منذ البداية. وبالرغم من أنه لم يعتمد على الأحزاب الدينية التقليدية، فإن هذه الأحزاب حافظت على نفوذ ملحوظ، واعتبرها الغرب هدفاً طبيعياً للدعم المستور. وطغى النميري الى ما يقرب من الموت، من قبل مؤيدي حزب الأمة، خلال زيارة قام بها الى معقلهم الرئيسي في جزيرة آبا في النيل. وأدى الحادث الى قيام ما يشبه العصيان، الذي كان قد حفزه البريطانيون والأميركيون، ولكن نميري سحقه بسرعة بعد أن قصف الجزيرة بالطائرات.

وعلى العموم، كانت هنالك اختلافات سياسية جدية داخل مجلس قيادة الثورة، رد عليها النميري بإخراج عضوين شيوعيين من المجلس، وبمزيد من التفرد باتخاذ القرارات الهامة. وكذلك، فقد منع النميري العديد من التنظيمات السياسية وفرض قوانين جديدة تحد من نشاط الحركة النقابية. ومع تضاؤل التأييد الذي يحظى به، عرف نميري انه سيكون بحاجة إلى مساعدة خارجية لم يكن له أن يحصل عليها إلا من الغرب نظراً لابتعاده عن الحزب الشيوعي .وكان هناك الكثير من التلكؤ في الغرب،وجاءت نتيجة هذا التغيير في الموقف بطيئة جداً، إذ كان الغرب ما زال يعتبر النظام يسارياً أكثر مما يجب.

وفي ١٩ تموز (يوليو) ١٩٧١، استولى الميجر هاشم العطا، الذي كان قد استبعد من مجلس قيادة الثورة، على السلطة، وقال في إذاعة له بعد الانقلاب انه يهدف إلى «تصحيح مسار ثورتي أيار (مايو) وتشرين الأول (أكتوبر)»، ورفع الحظر الذي فرضه النميري على التنظيمات التي يقودها الشيوعيون، وترأس النظام الجديد مجلس ثوري مؤلف من سبعة أشخاص يرأسهم الليوتننت كولونيل بابكر النور، الذي أعلن من لندن أنه القائد الفعلي للانقلاب .

واستعد بابكر النور ومعه عضو آخر في المجلس الثوري هو الميجر حمدالله، للعودة من لندن الى السودان. وكان النور معروفاً للبريطانيين نظراً لأنه تلقى تدريبه على الاستخبارات العسكرية في آشفورد. ويوم ٢١ تموز (يوليو) أخبر النور الصحافيين أنه سيعود الى الخرطوم مساء ذلك اليوم نفسه. وكانت هنالك رحلة واحدة متجهة الى الخرطوم، هي رحلة شركة الطيران البريطانية «BOAC» ذات الرقم ٤٥. التي تغادر مطار هيثرو في الساعة ٢١,٤٥ بتوقيت غرينتش، وهي الطائرة التي استقلها الرجلان فعلا. ومر الجزء الأول من الرحلة، حتى روما، بلا حادث. وبعد توقف دام ٤٥ دقيقة، توجهت الطائرة جنوباً باتجاه البحر ومرت فوق الكعب الايطالي. وفي حوالى الساعة ٠,٥٠ بتوقيت غرينتش مرت الطائرة بمنطقة مراقبة حركة المرور الجوية المالطية، واتصلت روتينياً بمطار لوقا. وسألت سلطات مطار لوقا عن اتجاه الطائرة، التي كانت من طراز «في. سي - ١٠» وأخبر مراقب المطار الطائرة بأنه يعتقد أن مطار الخرطوم مغلق. ولكن ملاح الطائرة، روي بوير، شرح له أنه يملك تصريحاً بالهبوط فيه.

وبالرغم من ان جهاز اللاسلكي العالي الذبذبة في مطار لوقا كان فعالاً فوق كل الأراضي الليبية، فإن أنظمة حركة المرور الجوية كانت تقضي بأن على الطائرات المتوجهة الى الخرطوم مروراً بالأجواءالليبية على ارتفاع يقل عن ٤٠ الف قدم أن تهبط لمراقبتها تقنياً في مطار بنينة، قرب بنغازي، لفترة تتراوح بين ٢٠ و٢٥ دقيقة. واستنادا الى ما قالته الشركة البريطانية عن هذه الرحلة، فإن التالي هو ما حدث: عند الساعة ١,٢٨ بتوقيت غرينتش، وعندما كانت الطائرة تطير فوق بنغازي تماماً على ارتفاع ٣٣ ألف قدم، أمرها مطار بنينة بواسطة اللاسلكي العالي الذبذبة أن تهبط. وكان من غير المعتاد ان يوجه برج المراقبة مثل هذا الأمر. فنقل بوير الى قناته للذبذبة العالية، وترك لمعاونه مهمة الاتصال ببنينة، وطلب هو من مطار لوقا أن يعطيه السماح بالطيران عائداً الى روما، فمنح الإذن بذلك. وبدأت الطائرة إتمام دورة ١٨٠ درجة مئوية ببطء لتعكس اتجاهها. ولكنها ما أن بدأت بذلك حتى سحب ترخيص مطار لوقا لها بالعودة، وأعلن مطار بنينة أنه إذا لم تهبط الطائرة فيه فسيتم اطلاق النار عليها وإسقاطها. ولم تكن الطائرة قد دخلت لأكثر من ٤٠ ميلاً داخل الأجواء الليبية، وكان باستطاعتها قطع هذه المسافة في خمس دقائق متجنبة بذلك اعتراض المقاتلات الليبية لها.

وبدلاً من ذلك، فقد اختار الطيار الهبوط بطائرته. وأبلغ أحد المضيفين الرجلين

السودانيين بالأمر، فتخلصا بسرعة من أوراقهما الخاصة. وبالرغم من انهما كانا يعرفان أن هذا الانقطاع في الرحلة يمكنه أن يكلفهما حياتهما، فإن الميجر عطاالله لم يستطع مقاومة المزاح إذ طلب قدحاً آخر من الويسكي، لأن ليبيا «جافة». وبمجرد الوصول الى بنينة، استلم رجال الأمن الليبيين الرجلين وذهبوا بهما.

أما الطعنة الأخرى التي وجهها الانقلاب المضاد فكان قد خطط لها ضابطان مواليان للنميري كانا موجودين خارج البلاد عند وقوع انقلاب العطا. وأرسل وزير الدفاع خالد عباس ومحمد عبدالهاشم من بلغراد، حيث كانا، الى القاهرة بطائرة خاصة قدمتها شركة «لونرهو». ثم طار وزير الدفاع الى طرابلس مع وزير الدفاع المصري، حيث تمت الاستعدادات النهائية للانقلاب المضاد. وكانت الخطة تتعلق باستخدام الأكاديمية العسكرية المصرية في جبل الأولياء كقاعدة للعمليات، وذلك بمساعدة ضباط الجيش المصري. وكانت القوات السودانية بقيادة محمد علي كرغاسي وضباط آخرين رفضوا الانضمام الى العطا. وفي وقت متأخر من يوم ٢٢ تموز (يوليو)، أعلنت إذاعة الخرطوم أن النميري قد أعيد الى السلطة. وأعيد النور وحمدالله الى الخرطوم جواً، حيث أعدما. وشن النميري حملة اعتقالات واسعة طالت أعضاء الحزب الشيوعي.

وفي حمأة متابعة الغليان، نسي الجميع ذلك الغموض الذي أحاط بخطف طائرة الـ«في. سي - ١٠». وعاد بوير الى بريطانيا وذهب الى بيته. وفي مؤتمر صحافي عقده مدير طيرانه، جون ميغر، لم تتم الاجابة أبداً عن المسألة المربكة المتعلقة بالسبب الذي دعا مطار لوقا الى سحب ترخيصه للطائرة بالعودة. وقال المالطيون يومها أنه نظراً لأن الطائرة كانت على ارتفاع أقل من ٤٠ الف قدم، فقد كانت خارج نطاق سلطتهم، وأنهم لم يكونوا في وضع يمكنهم من منح الإذن أومنعه. وكما لاحظ أحد الصحافيين، فقد كان المؤتمر الصحافي «دبلوماسياً» الى حد محرج. والذي كان يدير المراقبة الجوية في مالطا آنذاك هو شركة «انترناشينال ايراديو»، التي كانت شركة «BOAC» أكبر المساهمين فيها على الاطلاق. وبالرغم من ان كل موظفي الشركة كانوا مالطين، فإن مدراءها الثلاثة الكبار كانوا بريطانيين. ورداً على سؤال برلماني حول المسألة، أعلن الوزير في وزارة الخارجية جوزيف غودبر أن...

«حكومة صاحبة الجلالة نظرت بجدية مطلقة الى العمل الذي قامت به السلطات الليبية والذي يشكل خرقاً تاماً لممارسات الطيران المدني الدولي.

وبمجرد اطلاعي على الموضوع قمت فورا باستدعاء السفير الليبي وأعلمته أن العمل الذي قامت به حكومته هو عمل شائن. وقدمت احتجاجي بأقسى العبارات الممكنة على عمل ندينه باعتباره لا يغتفر»[٢٦].

وفي تحقيق مكثف بالحادث قام به ايريك رولو من صحيفة «لو موند» الفرنسية راحت الثغرات تظهر في رواية شركة «BOAC» حول ما حدث:

«يقول الكابتن بوير ان برج المراقبة في مالطا رفض السماح له بدخول الممر الجوي الذي كان سيسمح له بالعودة الى روما. وفاليتا (العاصمة المالطية) تنفي هذا التفسير. ويبدو القبول الهادىء للكابتن بوير بالتعليمات الليبية هو الأكثر إثارة للشك عند بعض الناس على اعتبار أنه كان على اتصال دائم بأحد مديري شركة «BOAC» في لندن، وكان هذا المدير نفسه قد استشار تكراراً أحد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية خلال الرحلة»[٢٧].

وقبل هذا الكشف، كانت قد ظهرت مقالة في صحيفة الثرثرة الساخرة البريطانية «برايفيت آي» تدعي أن مغادرة الرجلين كانت قد لقيت «رعاية فائقة من قبل مسؤولي وزارة الخارجية وواحد من عملاء الاستخبارات البريطانية على الأقل»[٢٨]. ولفتت هذه الصحيفة الانتباه أيضاً الى نفي المالطيين لسحب الترخيص بعودة الطائرة والى أن الطيار لو حاول الارتفاع بطائرته قليلاً الى ما يزيد عن ٤٠ ألف قدم لأصبح خارج المجال الجوي الليبي. هذه المقالة تبعتها في العدد التالي من الصحيفة رسالة بلا توقيع، كتبت في أسفلها بدهاء «بحكم المنصب»، أوردت التوضيح التالي:

«إن الواحد على الأقل من رجال الاستخبارات كان سبعة من عملاء «هيئة الاستخبارات السرية» بينهم واحد استقل الطائرة في روما لكي يساعدالكابتن بوير فيما لو أصبح سادة معينون في قسم الدرجة الأولى من الطائرة « بالغي الهياج» خلال الهبوط غير المتوقع في بنينة»[٢٩].

وتابعت «برايفيت آي» التي لم تكن بطيئة أبداً في التقاط رواياتها، بسؤال شركة «BOAC» عن لائحة ركاب تلك الرحلة:

«وقال ناطق باسم الشركة: للأسف، لا نستطيع ان ننشر لائحة أسماء المسافرين، فنحن لا نفعل ذلك إلا في حال وقوع حادث. «ألم يكن اختطاف

الطائرة حادثاً؟». نعم بطريقة ما. «إذن، ماذا بشأن لائحة الركاب؟». قالت BOAC: الجواب هو لا، للأسف. ويمكن للمرء ان يتصور أن هناك حالات لا يريد فيها بعض الركاب أن يعرف بأنهم كانوا على طائرة معينة»(٣٠).

ويظهر أنه لم يكن هناك أي سجل رسمي للحادث. ففي بريطانيا، ليست لدى «إدارة التجارة» ولا لدى «سلطة الطيران المدني» أية إشارة إليه، ولا كذلك عند «المنظمة الدولية للطيران المدني». وبعد الانقلاب بوقت قصير غادر البلاد كل مستشاري الكتلة السوفياتية لدى الجيش السوداني. وبعد شهرين قدمت الحكومةالبريطانية للسودان هبة ١٠٠ الف جنيه للبعثات الدراسية، في حين ان «إدارة ضمان قروض التصدير» فتحت للسودان اعتماداً قيمته ١٠ ملايين جنيه لخمس سنوات. وكان اتفاق التصدير قد جاء في أعقاب عمل تحضيري قامت به شركة «لونرهو»، التي تمكنت هي نفسها من توقيع عقد استثمار مربح مع السودانيين. وتم إرسال ضباط من الجيش البريطاني لادارة «كلية الأركان السودانية» والتدريس فيها بعد قليل من مغادرة السوفيات، كما استعيدت الروابط والعلاقات مع بريطانيا في مجال التدريب العسكري.

وكان اتفاق القرض التجاري اتفاقاً غير طبيعي لسببين: ففي ذلك الوقت كان إجمالي الصادرات البريطانية الى السودان يبلغ ١٢ مليون جنيه فقط، وهذا ما يعني أن حجم التجارة بين الطرفين كان سيتضاعف تقريباً دفعة واحدة. ومن ناحية أخرى فإنه لم يكن لحكومة المحافظين أن تقدم مثل هذا القرض الى أنظمة قامت بتأميم الممتلكات البريطانية ـ كما فعل النميري ـ من دون تعويضات. وقد عينت شركة «لونرهو» ـ بموجب الاتفاق ـ وكيلة وحيدة لمشتريات السودان من المملكة المتحدة، وذلك مكافأة لها على المساعدة التي قدمتها. ولم تكن هذه هي المناسبة الوحيدة التي اتفقت فيها مصالح وزارة الخارجية وشركة«لونرهو».

وبالرغم من انه كان لوزارة الخارجية والـ«إم. آي ٦» أن تكونا سعيدتين بنجاح خططهما لشرق أفريقيا في العام ١٩٧١، فالواقع أنه حتى أحسن الخطط وضعاً يمكنها ان تؤدي الى ردود فعل عكسية، وهكذا فإن الحكومة البريطانية تتحمل الآن مسؤولية إقامة واحد من أكثر الأنظمة وحشية في السنوات الأخيرة.

وكانت عمليات التطهير والمجازر التي ارتكبتها قوات عيدي أمين قد بدأت فور استلامه السلطة تقريباً، وبدأت مستهدفة أولاً وحدات أوبوتي في القوات المسلحة.

وكذلك فسرعان ما بدا واضحاً العجز الفاضح لعيـدي أمين في قضـايا الادارة المـالية، ورفـض حليفاه السابقان، بريطانيا واسرائيل، الالتزام بأي تمويل قبل إجراء دراسات الجدوى، وأصرا على الارتباط بمشاريع محددة. ولكن حاجـة عيدي أمـين الى السيولـة المالية الجاهزة، الناجمة عن حـاجته الى ضمـان ولاء جيشه الـذي هو جيش ارتـزاق في معظمه، أجبرته على البحث عن حلفاء يمكنهم تلبية طلبه. وأثبتت ليبيا كونها الأكثر تقبلاً للفكـرة، وفي مطلع العـام ١٩٧٢ غيّر عيـدي أمين ولاءه بسـرعة، وطـرد مستشاريه العسكـريين الاسـرائيليين كجـزء من الصفقة. وأصيب عيـدي أمـين بخيبـة أمـل من البريطانيين بعد أن رفضوا تزويده بالسلاح لغزو تانزانيا، فانتقم منهم بطرد كل الجالية الآسيوية اليوغندية التي كان معظم أفرادهـا يحملون جوازات سفـر بريـطانية، وكـانت نشاطاتهم التجارية مركزية بالنسبة للاقتصاد اليوغندي. وكذلك فقد أمَّم عيدي أمين كل الأعمال التي يملكها بريطانيون، ففعل بـذلك مـا وضع في منصبـه لتجنب أن يحصل. وهناك تقارير تفيد بأن البريطانيين بحثوا خططاً للاطاحة به في الخريف، ولكنهم اقتصروا على إيفاد الميجر غراهام الى يوغندا لكي «يعيده الى صوابه»، كما ورد على لسان مصدر استخباراتي.

في الـوقت نفسه، استمـر تـدفق الـدعم الـرسمي، وكـان ضبـاط الاستخبـارات العسكرية اليوغندية يتلقون تدريبهم في آشفورد حتى ـ على الأقل ـ منتصف عام ١٩٧٤ بعد انهيار برنامج التدريب اليوغندي الذي كانت ترعاه بريطانيا.

وحتى عنـدما أصبحت بـربـريـة نـظام عيـدي أمـين معـروفـة دوليـاً، لم ينسحب البريطانيون تماماً، وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في العام ١٩٧٦، ولكن أجهزة الاتصالات والاشـارات بقيت تجد طـريقها إلى يـوغندا حتى شبـاط ١٩٧٩ عبر «طريـق الويسكي» الشهير انطلاقاً من مطار ستانستيد. وكانت شركات بريطانية، من بينها شركة «باي» للاتصالات وشركة «الأنظمة الأمنيـة الدوليـة» (سيكيوريتي سيستمـز انترناشينال)، قد زودت «مكتب أبحاث الدولة»التابع لأمين بأجهزة للاستطلاع والمراقبة. وتعتبر هذ الوكالة مسؤولة عن قضايا تعذيب وإساءة معاملة المعتقلين، وهي قضايا جيدة التوثيق. وكانت هذه العقود قد نظمت بعدما قام به من عمل على الأرض عميل الـ«إم. آي ٦» الكيني بروس ماكينزي.

وكانت قوات مشتركة من الثوار اليوغنديين والقوات النظامية التانزانية قد أطاحت

بعيدي أمين في العام ١٩٧٩. وخلال الأشهر الثمانية عشر التالية كان للأحداث أن تستكمل دورتها الكاملة. وعاد ميلتون أوبوتي، الذي كان قد قضى ما يقرب من عشر سنوات في المنفى في تانزانيا، إلى يوغندا وحصل على انتصار كان مجالاً للجدل في انتخابات أجريت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠. ومع ذلك، ومنذ ذلك الحين، فإن العنف المفرط الذي ساد يوغندا خلال حكم عيدي أمين استمر بلا توقف، بل إن هناك من يقول إنه ازداد سوءاً. ورفض أوبوتي البرنامج الاشتراكي الذي كان قد حاول تطبيقه خلال الفترة الأولى من وجوده في الحكم، واعتنق الآن اقتصاد السوق الحر. ونتيجة لذلك، فإنه يتمتع بدعم الغرب، بالرغم من التجاوزات الانتخابية ومن السياسات المثيرة للجدل تجاه معارضيه السياسيين. وتقوم شركة للأمن مقرها في لندن، هي شركة «فالكونستار»، بتدريب القوات الخاصة اليوغندية الجديدة، في حين أن فرقاً من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تضع شروط تقديم القروض إلى يوغندا، وهي تضع عملياً مشروعاً متكاملاً لاقتصاد منهار بدائي. وهناك القليل من التفاؤل في الأوساط والدوائر المالية، نظراً لأنه كما أسرّ مصرفي بريطاني إلى أحد الصحافيين في حفل استقبال أقامه «البنك التجاري اليوغندي»: : هذا البلد انتهى. . انتهى»[٣١].

وكان من بين مستشاري عيدي أمين العسكريين في السنوات المبكرة من حكمه الميجر يان والسوورث - بل، وهي حقيقة مدهشة نظراً لأن الميجر كان قد أصر على الحصول على تعويضات البطالة من الحكومة البريطانية بعد طرده من وظيفته السابقة، مما أثار إحراجاً حاداً لوزارة الخارجية. وأكثر من ذلك، فإن محكمة العمل المكلفة بقضايا التعويضات أخذت برأي والسوورث - بل القائل بأنه جند من قبل الوزير العمالي السابق موريس فولي للقيام بعمل استخباراتي.

وكان والسوورث - بل قد تخصص في الاستخبارات خلال تدريبه العسكري، إذ اتبع دورات في الأسلحة الموجهة وفي عمل الموظفين التقنيين وفي الاستخبارات المتقدمة، وكذلك في تعلم اللغة الروسية. وفي العام ١٩٥٦، أفرز إلى فرقة «بنادق الملك الأفريقية» في كينيا، ثم ذهب في السنة التالية إلى أستراليا من أجل التجارب النووية البريطانية. وبعد دورة في العلوم والتكنولوجيا النووية في «كلية العلوم العسكرية الملكية»، أرسل إلى السفارة البريطانية في واشنطن. وفي العام ١٩٦٣ انضم إلى شركة صناعة البيرة «غينيس»، حيث يدعي أنه عمل كذواقة، ثم انتقل إلى وظيفة في «هيئة الشباب

الزامبي». ولا يعرف شيئاً عن سيرته المهنية التالية حتى أوائل شهر شباط (فبراير) ١٩٦٩، عندما اتصل به موريس فولي، الذي كان في حينه وزيراً صغيراً في وزارة الخارجية، وكانت بينهما معرفة من خلال صديق مشترك للطرفين هو بارني هيهو. وسأل فولي والسوورث ـ بل أن يصبح عضواً في فريق المراقبة الدولي الذي أرسل إلى نيجيريا التي كانت ممزقة إلى قسمين نتيجة للحرب الأهلية.

وكانت حكومة منتخبة قد حكمت نيجيريا بعد استقلالها عن بريطانيا في العام ١٩٦٠ وحتى أوائل ١٩٦٦. وعندها حاول بعض الجيش القيام بانقلاب للإطاحة بالحكومة في أعقاب اضطرابات مدنية وقعت إثر اتهامات بتزوير انتخابات تشرين الأول (اكتوبر). ولكن قائد الجيش النيجيري، الميجر جنرال ايرونسي، أحبط العصيان وتولى السلطة بنفسه في اليوم التالي لاتخاذ مجلس الوزراء لقرار بالاجماع بأنه كان غير قادر على السيطرة على الوضع. وقتل عدد من كبار السياسيين المدنيين خلال محاولة الانقلاب، بما في ذلك العديد من الزعماء الشماليين ورئيس الوزراء باليوا، الذي وجدت جثته في قناة في اليوم التالي. وكان رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون موجوداً في نيجيريا قبل ذلك بأيام قليلة يحضر قمة الكومنولث. ولم يكن هناك ما هو أكثر إحراجاً من هذا من الناحية الدبلوماسية، واجتاحت ويلسون ثورة من الغضب لأن محطة الـ «إم. آي ٦» في لاغوس فشلت في التنبؤ بالانقلاب. ويعتقد أن ويلسون بذل جهوداً لتقليص ميزانية الوكالة خلال الخطوات الاقتصادية التالية.

وألغى ايرونسي النظام الاتحادي للحكومة الذي كان قد ساد منذ الاستقلال، وأحل محله إدارة واحدة مقرها في لاغوس. وانفجرت اضطرابات أخرى، وكان الأكثر جدية منها قد وقع في الأقاليم الشمالية حيث قتل المواطنون المشارقة على نطاق واسع، وخصوصاً من بينهم أفراد قبيلة أيبو، إذ كان كل قادة الانقلاب من الايبو، وكان مما حفز المجزرة دافع الانتقام لمقتل الزعماء الشماليين. وفي تموز (يوليو)، أطاح رئيس هيئة أركان الجيش، الليوتننت كولونيل غوون بايرونسي. وعادت الحكومة الجديدة إلى الدستور الاتحادي، ولكن مجزرة الايبو استمرت بلا توقف. وهرب الآلاف من الناس إلى الأقاليم الشرقية، في حين توقفت محاولات فرز وإبراز الفوارق بين الإدارات الإقليمية.

وبحلول أيار (مايو) ١٩٦٧، كان عدد القتلى في الشمال قد بلغ حوالي ٣٠ ألفاً، وتوصل حاكم الإقليم الشرقي، الجنرال أوجوكو، إلى الاستنتاج بأن لا حل لمشكلات

البلاد الداخلية. وأعلن أوجوكو يوم ٣٠ أيار (مايو) استقلال جمهورية بيافرا في الإقليم الشرقي بقيادته. وطرد غوون أوجوكو ووعد بسحق الانفصال، وكان من أبرز دوافعه إلى ذلك كون بيافرا مكمناً كبيراً للنفط. وبدأت الحرب الفعلية بين الطرفين في تموز (يوليو)، وتمكنت قوات بيافرا خلال الشهرين الأولين من السيطرة على كل الإقليم الشرقي، وحققت تقدماً ملحوظاً في أماكن عدة باتجاه مدينة بينين، عاصمة الإقليم الغربي الأوسط، على بعد حوالي ١٥٠ ميلاً عن لاغوس. ولكن قوات الحكومة النيجيرية نجحت، تدريجياً، في صد قوات الإقليم الشرقي وإعادتها إلى داخل بيافرا، بعد أن تدفقت إليها الأسلحة قادمة من بريطانيا ومن الاتحاد السوفييتي. وفتح البيافريون ممراً جوياً انطلاقاً من مطارهم الأكبر الموجود في «أولي»، الذي كانوا ينقلون إليه الذخيرة والسلاح من مؤيديهم الدوليين، الذين كانت فرنسا وجنوب أفريقيا والصين في عدادهم.

وكقوة استعمارية منحت الاستقلال بهدوء لدولة وحدوية، كان يتوقع من البريطانيين أن يقفوا إلى جانب غوون في الحرب. ومع ذلك، فقد مورست في البداية ضغوط ضئيلة على البريطانيين لإجبارهم على الخروج عن حيادهم. وكان التدخل السوفييتي هو الأمر الأول الذي دعا إلى تغيير هذه النظرة. وكان تقييم الكرملين يقوم على أساس ضآلة احتمال أن يقوم البريطانيون والأميركيون بتقديم الدعم إلى البيافريين، وبالتالي فإن الدعم السوفييتي للحكومة النيجيرية لن يؤدي إلى حالة حرب بالوكالة، وهو ما كانت السياسة السوفييتية في فترة ما بعد خروتشوف مباشرة تريد تجنبه. وكان لاستغلال السوفييت للمراوغة البريطانية بشأن طلبات الأسلحة النيجيرية أن تزيد في المدى البعيد من نفوذهم السياسي في البلاد، ومن خلال الاعتماد على قطع الغيار إلى حد بعيد. وتوقع المحللون السوفييت انتصاراً عملياً للنيجيريين إذا ما توفرت لهم استمرارية الإمداد بالمعدات، وبدأت بلدان حلف وارسو ارسال الأسلحة إلى نيجيريا في آب (اغسطس) ١٩٦٧. ووصلت الشحنة الأولى من السلاح بينما كانت الحكومة في موقع دفاعي، وكان لها تأثير ملموس في قلب الوضع رأساً على عقب. وفوجىء النيجيريون بما أدخل السرور إلى قلوبهم.

وعلى اعتبار أن سياسات القوة يقودها النفط كما يقودها السلاح، فإن نيجيريا لم تكن لتشكل استثناء من هذه الناحية. وكان لوجود شل - بريتيش بتروليوم كأكبر جهة عاملة نفطياً سواء في بيافرا أم في بقية أنحاء نيجيريا دوره الكبير أيضاً في زوال الحياد البريطاني

(وكانت الحكومة البريطانية يومها تملك ٤٩ بالمئة من أسهم «بريتيش بتروليوم»). وكان إجمالي استثمارات هاتين الشركتين يصل إلى ٢٥٠ مليون جنيه استرليني، ثلثاها تقريباً في بيافرا. وكان أوجوكو مهتماً بأن تذهب الحصص المدفوعة إلى الحكومة النيجيرية، والتي تبلغ حوالي ٧ ملايين جنيه في السنة إلى بيافرا بدلاً من ذلك، ليس للفائدة المالية الواضحة فحسب بل أيضاً من أجل شرعية يمكن لاستعراض القدرة على جمع المال أن يضفيها على حكومة بيافرية. ونظراً لأن محطة النفط النهائية الرئيسية ومصفاة النفط الوحيدة في نيجيريا (في بورت هاركورث) كانتا تحت سيطرة بيافرا، فقد كان أوجوكو في موقع قوة. وكان اهتمام شل - بريتيش بتروليوم الرئيسي منصباً على ضمان استمرار الإمداد بالنفط، وهو ما كان يستدعي عدم اتخاذ موقف معاد لأي من الطرفين قدر الإمكان. ولهذا فقط تفاوضت الشركتان حول صفقة مع البيافريين حول حصص الدخل، تمكنهما من التملص من الالتزامات التعاقدية مع الحكومة النيجيرية بادعاء وجود قوة قاهرة. وهذا ما أدى إلى الغضب الشديد للحكومة النيجيرية، التي ردت بفرض الحصار البحري على سواحل بيافرا، ثم أتبعته بهجوم بحري ناجح على محطة النفط النهائية في بوني. واتهم البيافريون موظفين بريطانيين بالتواطؤ في الاستيلاء على محطة النفط واعتقلوا مديرها الإقليمي، ستانلي غراي، بالرغم من أن التهمة الموجهة إليه لم تثبت أبداً. واندلعت الحرب بعد ذلك مباشرة، وأصبحت امدادات النفط مهددة مرة أخرى. ومع إغلاق قناة السويس في أعقاب حرب الأيام الستة، أصبحت احتياجات بريطانيا من النفط تعتمد إلى حد كبير على الإنتاج النيجيري النقي جداً.

وكانت بريطانيا تواقة إلى إيجاد حل سريع للأزمة لاستعادة التدفق النفطي، كما كانت تركز عيناً أيضاً على نمو النفوذ السوفييتي بين النيجيريين، لذلك فقد التزمت بالوقوف إلى جانب الحكومة النيجيرية، وساهمت في ذلك أيضاً عوامل أخرى أقل أهمية، ويشدد بعض المعلقين على العلاقات الشخصية الوثيقة بين هارولد ويلسون والمفوض السامي البريطاني في نيجيريا، السير ديفيد هنت، الذي كان يدعم غوون بقوة.

وفي بداية ١٩٦٩، وفي حوالي الوقت الذي تم تجنيد والسوورث - بل، كانت قوات أوجوكو قد تراجعت إلى منطقة بشكل حرف L، مركزها في أويريّ وإحدى نهايتيها في أونيتشا على نهر النيجر في الشمال والنهاية الأخرى عند نهر كروس إلى الشرق. وكانت هذه هي الحالة التي أرسل إليها والسوورث - بل كمراقب «موضوعي ومحايد». وكان

فريق المراقبين الذي ألحق والسوورث ـ بل به قد شكل من قبل الحكومة النيجيرية للافادة عن حالات ارتكاب جرائم وحشية وممارسة التعذيب على مستوى الجيش النيجيري. وكان الفريق يتألف من ضباط بريطانيين وكنديين وبولونيين وسويديين وجزائريين، وكان يفترض أن يكون محايداً تماماً. وعلى العموم، وكما اكتشف صحافي بريطاني كان يغطي أنباء الحرب، فإن «تقاريرهم كانت، بلا استثناء، قد برأت الجيش النيجيري من خروق جدية لقواعد وأنظمة الحرب، وجرى التعبير عن بعض الشكوك في الأوساط الموالية لبيافرا حول انحياز فريق المراقبين»[٣٢]. وأكثر من ذلك، ادعى والسوورث ـ بل، الذي كان نائباً لرئيس المجموعة البريطانية في الفريق، في وقت لاحق، بأنه كان قد عقد في ٥ آذار (مارس) ١٩٦٩ اجتماعاً مع موريس فولي ورونالد بوروز، اللذين كانا على التوالي سكرتيراً برلمانياً وسكرتيراً مساعداً في وزارة الخارجية، وخلال هذا الاجتماع أعطي دوراً إضافياً مستوراً لـ«جمع المعلومات ذات المغزى العسكري». وبالإضافة إلى هذا فقد أصدر إليه فولي تعليمات تقضي بأن يقدم المشورة إلى الجيش النيجيري حول أسرع الطرق لإنهاء الحرب. وفي اليوم التالي، وفي الجو الفخم جداً لصالة طعام «النادي الشرقي»، أعلمه ضابط مكتب نيجيريا في الـ«إم. آي ٦» كريغ سميلي بالمعلومات العسكرية التي كان عليه أن يجمعها ويرسلها. ولإرسال هذه المعلومات طلب فولي منه أن يستخدم أقنية الاتصال السرية، وكان عليه إرسال كل الرسائل في مغلفات مزدوجة، حيث يعنون المغلف الأول باسم موظف كبير في وزارة الخارجية، ويضم المغلف الداخلي معلوماته غير الرسمية الموجهة إلى فولي بشكل شخصي.

وبدأت مهمته بداية سيئة. إذ ما إن وصل إلى لاغوس حتى اكتشف أن اتصاله الاستخباراتي داخل المفوضية السامية، الميجر شيفرد، كان قد غادر قبل ذلك بشهرين. وعندما سأل خلفه إن كان يقوم بالعمل نفسه تلقى رداً جافاً جداً بالنفي. وكشفت هذه الحادثة البريئة دوره السري، مما أثار حذر موظفي المفوضية السامية. وأجرى مقابلتين مع القائم بأعمال المفوض السامي، الذي قام بتوبيخه، ولكن والسوورث ـ بل لم يأخذ الأمر على محمل الجد، وكتب شارحاً السبب لغولي: «من أجل مصلحة القضية تلقيت التوبيخ كالحمل الوديع». واستناداً إلى بل نفسه، وإرضاء للبروتوكول، فقد تلقى تقريعاً آخر من فولي نفسه في نيجيريا، واستلم رسالة تطلب منه الاقتصار في عمله على واجباته كمراقب. ومع ذلك، فقد استمر في إرسال رسائل ملأى بالمعلومات الاستخباراتية العسكرية إلى فولي، الذي اعترف بتلقيه الرسائل منذ حزيران (يونيو) وما بعد.

وكذلك فقد قام الميجر والسوورث ـ بل بتزويد البريغادير حسن كاتسينا، رئيس هيئة الأركان النيجيرية، والليوتننت كولونيل أودولاي، في مقر قيادة الجيش في لاغوس، بسيل من التقارير والتعليقات والاقتراحات. أما المشورة، التي كانت تعطى شفهياً، فكانت تصل إلى مستوى الاستراتيجية والتفاصيل التكتيكية لإنهاء الحرب الأهلية، وقد تم استخدام المشورة الاستراتيجية وتلك التكتيكية على السواء لإنهاء الحرب في كانون الأول (ديسمبر) من تلك السنة.

وعلى العموم، فإن إحدى رسائل والسوورث ـ بل إلى فولي قالت: «ستعرف سريعاً أن وضعية انتشار الألوية الثلاثة ستتغير»، وهو ما ادعى والسوورث ـ بل أنه كان نتيجة مباشرة لمشورة قدمها هو نفسه. وفي هذه الرسالة يخبر بل فولي أنه أقنع القادة النيجيريين بأن يسحبوا لواءهم الثاني عبر نهر النيجر، من رأس الجسر الذي يحتله في أونيتشا، وأن يفكوا اشتباكه ويحافظوا عليه كـ«كتلة مناورة» من أجل «توجيه الضربات السريعة إلى الأهداف الحيوية داخل أراضي المتمردين». وقال والسوورث ـ بل في مذكرة أخرى أرسلها إلى فولي أنه حث النيجيريين على إبعاد قواتهم عن الجبهات الشرقية وتجميعها من أجل توجيه الضربات المتزامنة من الشمال ومن الجنوب إلى أوبري وإلى مطار أولي الحيوي في بيافرا. وأخذ الجيش النيجيري بعد ذلك بمعظم نصائحه.

وفي أوائل أيار (مايو) عاد والسوورث ـ بل إلى لندن وذهب لرؤية «هيئة استخبارات الدفاع» لإطلاعهم على الوضع العسكري. وبعد يومين اجتمع والسوورث ـ بل بفولي في مجلس العموم ليسلمه ورقتين فيهما تعليقات واقتراحات مقدمة إلى القوات المسلحة النيجيرية. وطلب منه فولي أن يرسل أية رسائل أخرى إلى عنوانه الخاص. وكذلك فقد أعطى فولي بل كتاب تقديم إلى المفوض السامي النيجيري في لندن، البريغادير سام أوغونديب.

وفي قسم الدرجة الأولى من طائرة الـ«في. سي ـ ١٠»، في طريق عودته إلى لاغوس يوم ١٨ أيار (مايو)، خط بل بضع ملاحظات بقلم الرصاص. كان الآن يركز اهتمامه على إيجاد غطاء أكثر ملاءمة لعمله كمستشار عسكري للجيش النيجيري. وأوضح بل لنفسه أن «هناك ثلاثة احتمالات: أ ـ البقاء كمراقب، ب ـ الانضمام إلى الجيش النيجيري، ج ـ الحصول على عمل محلي». وبعد النظر في الإيجابيات والسلبيات لكل من هذه الاحتمالات بعناية قرر أن يعمل للعثور على «وظيفة» محلية. وفي وقت لاحق، في

آب (أغسطس)، اتصل بل بشل - بريتيش بتروليوم في نيجيريا للحصول على عمل، ولكنه جوبه بالرفض. ثم قدم طلباً إلى السلطات النيجيرية، وكتب في وثيقة لدعم طلبه «هناك رجل واحد في المملكة المتحدة يعرف بهذا الأمر». ويدعي بل أن هذا الرجل كان موريس فولي. وعند هذه النقطة، وتحت ضغط من وزارة الخارجية، طرد والسوورث - بل من موقعه كمراقب «لسوء سلوكه».

وكانت محاولته الأولى للحصول على تعويض بطالة فاشلة، أما في الاستئناف - الذي كسبه - فقد علق القاضي رودن تمبل عند إصداره الحكم بالقول:

«في جلسات المحكمة المحلية أوحي بشكل صريح أن المدعي (والسوورث - بل) قد اختلق جزءاً من أدلته. . . وأنا لم أقبل (بالزعم القائل بأن) المدعي قد اختلق أو تصور أي جزء من أدلته الإثباتية»[٣٣].

وكان فولي قد نفى بشدة أمام الصحافة أن يكون قد عهد إلى والسوورث - بل «بدور ثان وسري»، ولكنه اعترف بكونه تسلم رسائل منه:

«كان يكتب إليَّ بين الحين والآخر، وكان ما يكتبه ثرثرة عادية بين أصدقاء. كان يكتب لي عن البلاد وشعبها ومناخها. ولم يكن في هذا شيء غير عادي»[٣٤].

ولكن صحيفة الـ«ديلي تلغراف» انتهت إلى أن «المستر فولي واثنين آخرين مسؤولين في وزارة الخارجية، لم ينفوا أياً من أدلة المستر بل حول هذا الدور المزدوج، في أية مرحلة ما»[٣٥].

وكان يجب على قوات الحكومة النيجيرية، الأكبر عدداً والأفضل عدّة، أن تهزم البيافريين في وقت أبكر بكثير مما حصل فعلاً، ويقول بعض المؤرخين العسكريين بثمانية عشر شهراً. وكان السبب في التأخير يعود إلى ندرة الطيارين، لدى الجانبين على السواء، مما دفعهما إلى تجنيد المرتزقة. واستدعى أوجوكو أيضاً أوروبيين (فرنسيين خصوصاً ولكن بعض البريطانيين أيضاً) لتدريب وقيادة وحدات المغاوير (الكوماندوس) البيافرية، وكان قد أفيد بأن قوات الحكومة تلقت بعض المساعدة من مستشارين وتقنيين عسكريين مستأجرين. وتؤكد بعض المصادر أن النيجيريين كانوا قد اتخذوا قراراً سياسياً في مطلع الحرب بعدم استخدام مرتزقة مع قواتهم البرية.

وفي تموز (يوليو) ١٩٦٧، وقع الميجر جون بيترز، الذي كان قد خلف الشائب الشهير «مايك المجنون» كقائد للمرتزقة في الكونغو، عقداً مع النيجيريين لتجنيد طيارين لقيادة طائرات من طراز «دي. سي ٣» في غارات قصف جوي. وهجر بيترز حياته الهادئة كسمسار عقاري في لندن، وكان منفتحاً جداً في «لائحته» التي ضمت أسماء ٦٠٠ رجل يبحثون عن عمل كمرتزقة، ومع ذلك، فإن ناطقاً حكومياً بريطانياً قال في حينه:

«لسنا نرغب في شيء أفضل من وقف التجنيد، ولكن علينا أولاً أن نعرف الأشخاص المتورطين في أمثال هذه العمليات»[٣٦].

أما الكاتب فريدريك فورسيت الذي غطى أخبار الحرب من الجانب البيافري كمراسل لـ«هيئة الإذاعة البريطانية» فيدعي أن. . .

«المصادر التي «قدمت» بيترز إلى أسياده الجدد لم تكن تبعد ألف ميل عن حكومتنا نفسها».

وأكثر من ذلك فإن تاريخ حروب المرتزقة الأفريقية يدل على أنه بالرغم من التصريحات الرسمية فإن الحكومة البريطانية لم تبذل أبدا أي جهد لمنع تجنيد المرتزقة عندما كان هذا يلائم مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية.

وكانت شركة «إيرووركِ سيرفيسز» التي أشار إليها البيافريون في أكثر من مناسبة واحدة على أنها «وكالة بريطانية شبه حكومية»، قد قدمت مهندسين ورجال صيانة للقوات الجوية النيجيرية. وأنكرت الحكومة البريطانية أية صلة رسمية.

وكان عدد الطيارين المرتزقة في الجانب الحكومي يتراوح ما بين ١٢ و٢٠ طياراً، وكان عملهم يقتصر في البداية على قيادة القاذفات من صنع أميركي. ومع تقدم الحرب، أصبح واضحاً أن المصريين الذين كانوا يقودون المقاتلات «ميغ ١٧» التي زود السوفييت بها الحكومة لم يكونوا فاعلين، فنقل بعض الطيارين المأجورين إلى قيادة هذه الطائرات. وكان دور هذه الطائرات في القصف هو الأهم ولكنها خيبت أمل مستخدميها كثيراً في هذا الحقل بالذات.

وبعد استيلاء قوات الحكومة، في أيار (مايو) ١٩٦٨، على مدينة «بورت هاركورت» الجنوبية الشرقية، أصبح مطار «أولي» هو المطار الرئيسي لدى البيافريين لما تبقى من

الحرب. ونظراً لأن النيجيريين كانوا يسيطرون على كل الطرق البرية الداخلة إلى بيافرا فإن النقل جواً كان الوسيلة الوحيدة لتلقي الإمدادات، وكان امتداد الأوتوستراد الذي قُلب مطاراً في «أولي» هو الأفضل تجهيزاً للتعامل مع هذه الإمدادات والأكثر حماية سواء من الناحية الجغرافية أم من ناحية أنظمة الدفاع الجوي. ولم يكن الطيارون النيجيريون القلائل، ولا المصريون، يتمتعون بالمهارة اللازمة لتدمير هذا المدرج الجوي. وكان الطيارون المصريون قد رفضوا الطيران ليلاً أثناء استخدام المدرج المذكور (وكانت المباني تموه خلال ساعات النهار). وكان ما يعرقل الهجوم بالمدفعية هو عجز النيجيريين عن الاقتراب إلى مسافة تقل عن عشرة أو خمسة عشر ميلاً من «أولي» في حين أن غوون كان لا يريد شن هجوم شامل خشية إصابة مكوك الإغاثة. وكان الرأي العام الدولي يبدي اهتماماً واضحاً بمأزق المدنيين البيافريين، وكان غوون يخشى إلى حد اليأس تهديد الدعم الدبلوماسي الهش الذي كان يحظى به.

ولم يكن باستطاعة أحد تدمير مطار «أولي» ومنع إعادة بنائه غير الطيارين المرتزقة الذين يقومون بعمليات القصف. ولكن هذا واجههم بما يشبه المشكلة. فقد كان هؤلاء يتلقون رواتبهم الشهرية مودعة في حسابات لدى مصارف سويسرية، ولم تكن مصلحتهم الأمثل تكمن في تدمير هدف يؤدي دماره إلى وضع حد للحرب. وإلى هذا، فقد كان لبعض الطيارين المرتزقة أصدقاء يقاتلون في الجانب الآخر. وهو ما كان يجعلهم يحذرون التورط في عمليات قد تهدد سيرة عمل وسلامة هؤلاء. ولهذا فإن. . .

«قصف المدرج الجوي والغارات العامة ـ للتخفيف من شكوك النيجيريين ـ كان يبدو بالنسبة لطياري (الحكومة) الاتحادية لعبة مشروعة، أما القيام بعمل أكثر قسوة، يمكنه أن يرعب طياري أعمال الإغاثة وتهريب السلاح ويؤدي بهم إلى الهرب، ويغلق «أولي» نهائياً، فكان أمراً غير وارد بتاتاً»(٣٧).

وأصبح مطار «أولي» رمزاً هاماً للمقاومة البيافرية، وصمد حتى النهاية الفعلية للحرب. ومن هذا المطار هرب أوجوكو الى منفاه في ساحل العاج قبل أيام فقط من إقامة جنود الحكومة النيجيرية حلقات الرقص احتفالاً بالانتصار فوق أرض مدرج هذا المطار بالذات.

أفريقيا الجنوبية

أثناء استماع المحكمة إلى وقائع الدعوى التي أقامها يان والسوورث ـ بل، مطالباً

بحقه في تعويض البطالة بعد رحلته إلى نيجيريا، سئل والسوورث ـ بل عن كيفية تأهيله لأعمال الاستخبارات. وفي رده أشار الميجر إلى «عمله في زامبيا».

التاريخ السياسي لزامبيا ما بعد الحرب، التي كانت قبلاً مستعمرة روديسيا الشمالية البريطانية، يعكس إلى حد ما التاريخ السياسي لكينيا في نضالها من أجل الاستقلال. وكان أول حزب وطني جماهيري هو «المؤتمر الوطني الأفريقي»، الذي تشكل في العام ١٩٥١ من تجمعات سياسية موجودة فيما كان يشبه النقابة تحت اسم «اتحاد جمعيات الانعاش» (وكانت النقابات كنقابات ممنوعة)، وكان يقوده المعلم «المنهجي»* هاري نكومبولا. وتزايد التأييد لـ «المؤتمر الوطني الأفريقي» بسرعة بعد أن أعلنت الحكومة البريطانية خطة اتحاد لروديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند. وكانت الخطة قد وضعت بحيث تركز القوة الاقليمية في روديسيا الجنوبية الأكثر تطوراً. ونظراً لأن هذه المستعمرة كانت تضم عدداً من المستوطنين البيض يفوق بكثير ما في غيرها، فقد وضعت الخطة على أساس أخذ مصالح هؤلاء في الاعتبار. وشن نكومبولا وحليفه هاستينغز باندا (رئيس الملاوي الحالي) حملة صاخبة، ولكن فاشلة، ضد الخطة وتم ايجاد دولة «اتحاد وسط أفريقيا» رسمياً في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣ بحكومة شكلت كلها من البيض. واستمر نمو «المؤتمر الوطني الأفريقي» بلا توقف حتى مطلع العام ١٩٥٥، عندما قررت السلطات الانقضاض عليه. وتم اعتقال نكومبولا واثنان آخران من قادة «المؤتمر» هما ويتينغتون سيكالومبا وكينيث كاوندا، واتهم الثلاثة بحيازة كتابات ممنوعة. وبرىء سيكالومبا فيما بعد، أما كاوندا ونكومبولا فأرسلا إلى السجن مع الأشغال الشاقة لمدة شهرين.

وقد تأثر نكومبولا سلباً إلى حد كبير بهذه التجربة وأصبح متشائماً من إمكانية النضال ضد «الاتحاد». وبعد مغادرته السجن أصبح له موقف صداقة تجاه هاري فرانكلين، وهو سياسي مستوطن أبيض كان قبلاً وزيراً للتعليم والخدمات الاجتماعية في الحكومة الاستعمارية. ودب الفزع في قلوب زملائه في «المؤتمر الوطني الأفريقي» عندما بدأ نكومبولا يأخذ مشورته من فرانكلين، وليس هو الشخص المعروف بنظرته المستنيرة سواء إلى قضية التمييز العنصري أم إلى قضية «الاتحاد». وفي العام ١٩٥٦، اقترح نكومبولا أن يخوض «المؤتمر الوطني الأفريقي» الانتخابات المقبلة بالتحالف مع حزب فرانكلين «الدستوري» المتعدد العناصر العرقية والمتحالف مع «جمعية كابريكورن الأفريقية» التي

* methodist: مذهب ديني مسيحي بريطاني.

أنشأها ديفيد ستيرلنغ. واقترح «هـاري وهاري»، أو الـ «هـاريان الاثنـان»، البرنـامج نفسه على حزبيهما في مناورة حسنة التخطيط لم يحبطها إلا عضو ذكي في «المؤتمـر الوطني الأفريقي» أبرز مذكرة وزعت على أعضاء «الحزب الدستوري» تظهـر إطار التحـالف. وكانت حكومة البيض تعرف أن لا فائدة من إمكانات نكومبولا في هذه المرحلة، فهولت عليه، عبر فرانكلين، بأنه لن يتم الاعتراف بـ «المؤتمر الوطني الأفريقي» إذا لم يتخلص من قادته الأكثر راديكالية.

ولكن هذه المكائد المبكرة لم تؤد إلى نتيجـة. وانهار «الحزب الـدستوري»، وبقي راديكاليو «المؤتمر الوطني الأفريقي» في أماكنهم، رافضين حتى مجرد التفكير في أية صيغة للتسوية مع الحكومة.

وكان نكومبولا قد نجح في استعداء أقسام واسعة من «المؤتمر الوطني الأفريقي»، ولم يفده في شيء إحضار فـرانكلين إلى اجتماع للهيئـة التنفيذيـة للمؤتمر، تحـدث السياسي المستـوطن خلالـه عن «البرابـرة». ثم بدأ نكـومبولا يستخـدم طرقـاً أكثر تسلطاً فـردياً للمحـافظة عـلى موقعـه. وفي أيار (مـايو) ١٩٥٧، قـدم نكومبـولا إلى «إدارة المبـاحث الجنائية» في ندولا معلومات ضـد «المؤتمر الـوطني الأفريقي» ومسؤوليـه تتعلق بالشؤون المالية للحزب. وبالرغم من أنه ادعى أنه فعل ما فعل لتخليص الحزب من مسؤوليه غير الشرفاء، فإن التحقيقات التالية التي أجرتها «إدارة المباحث الجنائية»، في تموز (يـوليو) أثـارت الكثير من المـرارة سواء بـين المسؤولين أم في صفـوف أفراد القـاعـدة في حـزام النحاس. هذه الخطوة المفترض أنها كانت ضد الفساد فسرت كمحاولة من جهة نكومبولا لمراقبة وتفتيش معـارضيه السيـاسيين. وفي السنـة التالية، انشقت مجمـوعة من الأعضاء خائبي الآمال، بمن فيهم كاوندا، عن «المؤتمر الوطني الأفريقي» لتشكل «المؤتمـر الوطني الأفريقي الزامبي»*. وسرعان ما احتل «المؤتمر الزامبي» مكـانة رأس الـرمح في الحملة ضد «الاتحاد»، وهـو ما جعـل الحكومـة ترد بـوضع «المؤتمـر الزامبي» خـارج القانـون وباعتقال قادته. ومع إعلان منع هذا الحـزب في آذار (مارس) ١٩٥٩، ادعى الحـاكم بنسون أن خطة قد وضعت في «مؤتمر كل أفريقيا» في غانا (دولة مستقلة حديثاً يحكمهـا الراديكالي كوامي نكروما) من أجل قيام ثورة مسلحة في زامبيا. وقال بنسون أنه بالرغم من أن كـلاً من «المؤتمر الـوطني الأفريقي الـزامبي» و «المؤتمر الـوطني الأفريقي» التـابع

* تجاوزاً للتكرار الممل سيرد اسم هذا الحزب فيما يلي مختصراً في حالات كثيرة الى «المؤتمر الزامبي» - (المترجم).

لنكومبولا كانا حاضرين، فإن نكومبولا قد رفض الخطة وعاد مبكراً إلى زامبيا.

وربما كانت عودة نكومبولا المبكرة قد جاءت نتيجة للاتهامات التي نقلها إلى نكروما صديق نكومبولا السابق هاستينغز باندا. واستشهاداً بمصدر قريب من الحاكم، فإن باندا أخبره بأن نكومبولا قبل سراً بـ «الاتحاد». والمؤكد هو أن حكومة روديسيا الشمالية لم تكن في هذه الأيام تعتقد بأن نكومبولا كان يعارض «الاتحاد»: وكانت هذه الحكومة قد قدمت إليه مساعدة انتخابية مستترة، وذلك من حيث أنها عرقلت عمل أحزاب المعارضة (وخصوصاً «المؤتمر الزامبي») ومن حيث تسهيل الترتيبات للحصول على العدد المطلوب من «شهادات الزعماء»، أي التأييد المطلوب من قبل زعماء القبائل.

وبالرغم من أن صيغة الدعم هذه كانت قيّمة، فقد كان نكومبولا عاجزاً عن حل مشكلة التفتت التي وجد نفسه محاطاً بها منذ انشقاق «المؤتمر الوطني الأفريقي الزامبي». وكان «المؤتمر الوطني الأفريقي» قد انقسم ثانية، وأضفت الحكومة الشرعية ثانية على جناح نكومبولا، ولكن الحكومة كانت قد بدأت تلاحظ أنه انتهى فعلاً.

وكان النقابي المعتدل لورنس كاتيلونغو قد التقط كخلف لنكومبولا، وذلك على أساس قوة عمله في الحد من النضالية النقابية في حزام النحاس الشديد الأهمية الذي كان يومها، مثله اليوم، يؤمن أساس الصادرات الاقتصادية للبلاد. ومع ذلك، فقد كان كاتيلونغو مشبوهاً في أعين الكثيرين من الوطنيين نظراً لتورطه مع «جمعية كابريكورن الأفريقية»، وزادت السلطات في هذه الشبهة بتعيينه في «لجنة مونكتون» التي كانت تدرس «الاتحاد»، وذلك بأمل إعطائه أهمية سياسية أكبر.

وحوَّل حزب «المؤتمر الوطني الأفريقي الزامبي» نفسه، بعد تقاطر زعمائه خروجاً من السجن في العام ١٩٦٠، إلى «حزب الاستقلال الوطني المتحد». ولجأت الحكومة الاستعمارية إلى تكتيك غاراتها المعتاد، فمنعت الحزب، واعتقلت ناشطيه وفرضت عليهم الغرامات أو السجن. ولم يجر تنفيذ هذه السياسة بالشكل الملائم نظراً لمعارضة المفوض الإقليمي لها في حزام النحاس، الذي لم يكن مقتنعاً بإمكانية كبت «حزب الاستقلال الوطني المتحد» بشكل فعال. واعتقد المفوض الاقليمي كذلك بأن هذا التكتيك سوف يثير لدى المجتمع الأبيض أملاً زائفاً بإمكانية احتواء المشاعر الوطنية الأفريقية عبر السيطرة الحكومية إلى الأبد. وجادلت الحكومة بأن الخطة توفر لكاتيلونغو، الذي كان قد انسحب من «لجنة مونكتون»، مزيداً من الوقت للعودة إلى حزام النحاس

وإعادة بناء نفسه في الفراغ السياسي المصطنع هناك. وتسلم كاتيلونغو عملياً «المؤتمر الوطني الأفريقي» في العام ١٩٦١ وحل بذلك محل نكومبولا المتلاشي، ولكن التنظيم كان في شبه حالة موت تام. وجند جماعة الحزب حتى عضو البرلمان البريطاني المحافظ واليميني السير فريدريك بينيت كمستشار سياسي (وكان قد قام بدور مماثل بالنسبة لـ«الاتحاد الديموقراطي الأفريقي الكيني»)، ولكن الحكومة البريطانية لم تتأثر بذلك. وأشرف وزير المستعمرات يان ماكليود على انتقال عطف الحكومة من «المؤتمر الوطني الأفريقي» إلى «حزب الاستقلال الوطني المتحد»، الذي قابل زعيمه كينيث كاوندا ماكليود قبل انتخابات ١٩٦٢ بقليل. وخلال الاجتماع ظهر بوضوح أن الحكومة البريطانية كانت تستعد لمنح الاستقلال. وتحركت «مؤسسة آرييل» و«المعهد الأفريقي - الأميركي» الممول من قبل الـ«سي. آي. اي» لإقامة مشاريع تعليمية وتدريبية، وكانت هذه المشاريع أحياناً برعاية مشتركة فيما بينهما.

وكسب «حزب الاستقلال الوطني المتحد» معركة الانتخابات التي أجريت في تشرين الأول (اكتوبر)، وشكل أول حكومة زامبية سوداء بدعم خاص من «المؤتمر الوطني الأفريقي». وكانت أولى أولويات هذه الحكومة هي تأمين الاستقلال وفك الارتباط مع «اتحاد وسط أفريقيا»، ثم السيطرة على موارد النحاس التي كانت تقتسم بين شركات التعدين والحكومة البريطانية. وتم تحقيق كل هذه الأهداف بنهاية العام ١٩٦٤، وكان آخرها موضوع حقوق المعادن. وكانت شركة «بريتيش ساوث أفريكا كومباني»، وهي من مخلفات عصر ما قبل الـ ١٩٢٠ عندما تم التعاقد على أن تكون السيطرة على زامبيا، بموجب ميثاق ملكي، لسيسيل روديس، تجمع الحصص من كل المعادن المستخرجة من أراضي زامبيا. وكانت الشركة قد سكبت المال في خزائن «المؤتمر الوطني الأفريقي» مدفوعة إلى ذلك بقلقها على المحافظة على هذا الحق المشكوك به بعد الاستقلال، ولكن بلا فائدة.

بعد الاستقلال، لم تتبع العلاقات الأنكلو - زامبية المسار الهين الذي سارت فيه العلاقات الأنكلو - كينية. وكان السبب الرئيسي لذلك هو مشكلة جارة زامبيا الجنوبية: روديسيا.

وفي البداية استغلت الحكومة الروديسية فرصة الاختلافات القبلية والإقليمية في زامبيا خلال العام ١٩٦١. وكان الحكام التقليديون لباروتسيلاند، أحد أكبر أقاليم زامبيا، قد سعوا إلى الاستقلال عن بقية البلاد، ولكن السلطات الاستعمارية رفضت

طلبهم هذا. ثم عرض الروديسيون ترتيب التمويل لحركة انفصالية، مستخدمة نفوذها لدى الزعيم الكاتانغي مويس تشومبي*، جاعلة إياه يؤمن المال اللازم. ورفض حاكم باروتسي، مواناوينا، هذا العرض. وأثار رئيس الوزراء الروديسي روي ويلنسكي الخطة نفسها مع وزير الكومنولث دانكان سانديز، وأبلغ هذا الأخير أنه يقبل بانفصال نياسالاند والجزء الشرقي من روديسيا الشمالية عن «اتحاد وسط أفريقيا» في مقابل البرنامج المعروض على حكام باروتسي. وأخذ سانديز الخطة، في الظاهر، بشكل جدي بمبادرة شخصية منه ومن دون مناقشتها مع السلطات الاستعمارية المحلية، وليست هنالك أية إشارة إلى هذه الخطة في أوراق رونالد هدسون، ممثل حكومة صاحبة الجلالة في باروتسيلاند.

وفشلت الحركة الباروتسية الانفصالية، المدعومة من روديسيا، بشكل بائس في انتخابات العام ١٩٦٢، وسقطت الخطة بالشكل المفاجىء الذي ظهرت به. وظهر أن معارضة الإدارة الاستعمارية للخطة شكلت عاملاً تقريرياً، إذ استطاعت إبراز أن الحكومة المركزية في روديسيا الشمالية (زامبيا) قد قدمت إلى باروتسيلاند ٢٥٠ ألف جنيه استرليني. ويبدو أن هذه كانت إحدى الحالات التي اختلفت فيها وزارتا المستعمرات والكومنولث، بالرغم من أن سانديز ربما كان قد ضلل ويلنسكي.

وكانت روديسيا فريدة بين المستعمرات البريطانية من حيث حجم سكانها من المستوطنين البيض. ومهاجرو ما بعد الحرب، الذين اجتذبتهم وعود الأجور الأعلى والمنزلة الأرفع، غدوا صفوف المتميزين في البلاد. وكانت روديسيا هي المستعمرة الوحيدة التي يمكنها ادعاء وجود طبقة عاملة بيضاء فيها، أو كما اعتاد المترفعون من المستعمرين القول: «كينيا هي مائدة الضباط وروديسيا مائدة الرقباء». وكان اقتصادها قد بني بموجب قوانين التطور المنفصل، وهو ما ضمن أن ينكر على الأفارقة حقهم في فرصة التنافس مع البيض في كل القطاعات الاقتصادية تقريباً. وفي مطلع الستينات، قامت الحكومة الروديسية بمحاولات عديدة لتغيير هذه البنية المؤسساتية بإبطال مفعول عدد من القوانين الأكثر تشدداً. وكانت الحكومة الروديسية، مثلها مثل الحكومة البريطانية، تدرك بقلق أن على البلاد أن تبدأ بتشجيع النخبة الإفريقية القادرة على أن

* يقع إقليم كاتانغا في الزائير (المعروف ايضا باسم «شابا») شمال غرب زامبيا. ويمتد جزء من حزام النحاس الى داخل كاتانغا التي فيها أيضاً مكامن كبيرة لمعادن أخرى. وكان الزعماء الكاتانغيون قد بذلوا جهوداً متكررة للانفصال عن زائير منذ الاستقلال عن بلجيكا.

تلعب دوراً ما في تنمية البلاد. وقد رفض العمال البيض هذه المحاولات وصوتوا ضد بريطانيا إذ أعطوا أصواتهم لـ «الجبهة الروديسية» البيضاء المتفوقة، وأوصلوها إلى الحكم بعد انتخابات كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٢.

وما إن وصلت «الجبهة الروديسية» إلى السلطة حتى رفضت الجهود البريطانية لترتيب تسوية مسألة الاستقلال. وشعر قادة الجبهة بأن أشخاصاً مثل ويلنسكي قد خدعوا بمسألة «الاتحاد» وأرادوا أن يمحوا كل أثر للسيطرة والرقابة البريطانية. ولم يعد هؤلاء يثقون في حكومة انقلبت فجأة رأساً على عقب، من دعم «اتحاد» يسيطر عليه البيض إلى المطالبة بحكم الأكثرية السوداء خلال خمس سنوات. وتخلص الروديسيون تدريجياً من الضباط والمسؤولين الموالين لبريطانيا في الجيش وفي الخدمة المدنية. وشاع الحديث بين المسؤولين الروديسيين البارزين عن «إعلان الاستقلال من جانب واحد» (UDI). وقاوم رئيس الوزراء ونستون فيلد الضغوط باتجاه القطع مع بريطانيا حتى أخرج من الحكم في انقلاب بلاط في نيسان (ابريل) ١٩٦٤، وهو انقلاب قام به نائبه يان سميث. وحاول روي ويلنسكي تجميع الرأي العام الأبيض المعتدل ضد خط سميث المتصلب حول مسألة الاستقلال والقمع الوحشي للوطنيين السود، ولكن جهوده نسفت بالانتخابات الجزئية التي هزم فيها مؤيدوه على أيدي «الجبهة الروديسية». ودعا سميث إلى انتخابات عامة جرت في أيار (مايو) ١٩٦٥، وحصلت فيها الجبهة على كل المقاعد الخمسين المخصصة للبيض.

وبعد أن ضمن يان سميث تأييد كل الأوروبيين، تحرك بسرعة، وأعلن «الاستقلال من جانب واحد» في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥. وكانت المعارضة البيضاء صغيرة، تنهشها الانشقاقات، وكان ٣٠٠٠ من أعضائها لهم أسماء موجودة في ملفات قيادة «الفرع الخاص» في ساليزبوري، وكان قادتهم موضع مراقبة عن كثب. ولم تشكل هذه المعارضة أي تهديد لسميث أو تحد له أبداً، وهو ما كان البريطانيون يريدونه حقاً.

وبالرغم من طلبات والتماسات زامبيا، فإن الحكومة العمالية البريطانية رفضت إرسال قوات لعزل سميث. واعتقد هارولد ويلسون، في العلن على الأقل، بأن حملة عقوبات قصيرة سوف تؤدي إلى تآكل استقرار حكومة «إعلان الاستقلال من جانب واحد» وتجر سميث إلى طاولة المفاوضات. وكانت هذه السياسة تبدو هي الأفضل من ناحية توقعات حزب العمال للانتخابات التي كانت ستجري قريباً في العام ١٩٦٦.

وباستثناء كتابة بعض الأوامر القانونية القليلة، فإن خططاً طارئة لم توضع لتنفيذ العقوبات، بالرغم من توقع استمرار بقاء «إعلان الاستقلال من جانب واحد» لسنوات عديدة. واستناداً إلى مسؤول سابق في وزارة الخارجية، فإن السبب في ذلك كان «الفكرة السائدة في صيف ١٩٦٥ بأنه إذا ما عملت الحكومة البريطانية بشكل واضح تماماً حسب ما تتوقع من أن يان سميث سيعلن الاستقلال من جانب واحد، فإنها ستدفعه إلى أن يفعل ذلك»[٣٨]. ومن الواضح أنه كانت للحكومة ثقة ضئيلة جداً بقدرتها على وضع خطة سرية. وأما الـ «إم. آي ٦» فقد ضمت إليها عدداً كبيراً من الموظفين بالتعاقد من أجل العمل الاستخباراتي المتعلق بالعقوبات، بينما كانت تسعى إلى الحصول على معلومات استخباراتية عن مواقف «الجبهة الروديسية» من الاقتراحات الدبلوماسية البريطانية. وكان هذا من الأمور الحيوية نظراً للتهديد الذي كان يوجهه رد فعل بريطانيا الضعيف إلى علاقاتها مع دول الكومنولث الأفريقية. وكان تشابمان بينشر قد قال بأنه لو تلقى ويلسون استخبارات سياسية أفضل لما ألقى أبداً خطاباً يدَّعي فيه أن فرض عقوبات لمدة قصيرة سوف يدمر اقتصاد روديسيا «خلال أسابيع وليس خلال أشهر»[٣٩]. وعلى العموم، وبالرغم من هذه التصريحات، فإنه لا يبدو أنه كان في نية الحكومة البريطانية أبداً زعزعة استقرار ذلك النظام جدياً. وكان ويلسون يبحث عن صيغة للضغط تجبر سميث على تقديم بعض التنازلات.

وكانت قدرة الـ «إم. آي ٦» على جمع الاستخبارات السياسية قد واجهت عقبات ناجمة عن نوع الاتصالات التي كان يجريها رجالها المتخذين من السفارة قاعدة لهم. وكان هؤلاء يزدرون رجال «الجبهة الروديسية» ولا يدعون إلى حفلات الكوكتيل التي يقيمونها إلا رجال المعارضة، الأقل عنصرية والأكثر ميلاً إلى بريطانيا، وبأية أعداد كانت. وفي إحدى المناسبات، صودف أن اختلى أحد رجال الـ «إم. آي ٦» بعد العشاء مع العديد من سياسيي «الجبهة الروديسية». وانسحبت السيدات - التزاماً منهن بالتقاليد البريطانية - إلى غرفة أخرى. وبدأ أحد الروديسيين هجوماً لاذعاً ضد الملكة وحكومة ويلسون وكل ما هو بريطاني. ورفض رجل الـ «إم. آي ٦»، وهو ضابط حرس سابق، أن يجر إلى مثل هذا الموضوع - الذي كان يمكنه أن ينتج معلومات استخباراتية - وغادر القاعة قائلاً بالحرف: «لن أستمع إلى المزيد من هذا الكلام، إني ذاهب لأنضم إلى السيدات».

ومن خلال اتصالاتهم الليبرالية، اعتقد رجال الـ «إم. آي ٦» أن نظام سميث مؤهل للإطاحة به من الداخل، وجرى نقل هذا التقييم المتفائل إلى لندن. وهكذا، لم تكن

هنالك خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٦٦ إلا معلومات قليلة جدية عن الحكومة الروديسية نفسها. ولتجاوز هذا الضعف، أرسلت الـ «إم. آي ٦» عدداً من عملائها إلى روديسيا كزوار. وكان أحد هؤلاء هو عضو البرلمان المحافظ هنري كيربي. وكانت المهمة التي أسندت إليه تتعلق بتقييم ميزان القوى داخل حكومة يان سيمث بعد المحادثات التي جرت بين الزعيم الروديسي وهارولد ويلسون على ظهر سفينة صاحبة الجلالة «تايغر» في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦. وفي أيار (مايو) ١٩٦٧، قام كيربي بزيارة خاصة أخرى رتبت له عبر آنغوس غراهام، دوق مونتروز، ووزير سميث للشؤون الخارجية. وبمثل هذه الاتصالات الجيدة استطاع كيربي أن يقوم بعمله دون أن يلاحظه أحد. وكما كتب لاحقاً في تقريره: «في بلدة هي بحجم برايتون، لم يلحظ الصحافيون والتلفزيون.. الخ حتى مجرد وجودي بينهم». واكتشف كيربي بنجاح قوة المعارضة القائمة للاقتراحات التي قدمت خلال محادثات السفينة «تايغر»، وكيف أن هذه المقترحات كانت مرفوضة. وبعد اجتماع عاصف استمر يوماً بكامله، ولم يسمح خلاله لسميث «حتى بالذهاب إلى البيت للاستحمام»، رفضت الحكومة الروديسية هذه المقترحات، واعتقد كيربي أن الحكومة سترفض كذلك أي اتفاق مقبل محتمل[٤٠]. وكان أحد زوار روديسيا الآخرين من رجال الـ «إم. آي ٦» روسياً أبيض له علاقات عمل بالمنطقة وقدم معلومات مماثلة عن مرحلة سابقة.

وكان العنصر الثاني في عملية الـ«إم. آي ٦» هو رصد آثار المقاطعة التجارية التي فرضتها الحكومة البريطانية. ولم يكن لهذا إلا أن يكون في أحسن الأحوال بنصف فاعلية لأن البريطانيين وافقوا على عدم فرض المقاطعة على ميناء لورنثو ماركيز الموزمبيقي، لأن جنوب أفريقيا كانت تستخدم هذا الميناء لإنزال بعض إمداداتها النفطية. وشكلت الحكومة المركزية لجنتين للتعامل مع فرض العقوبات. وكانت الأعلى منهما لجنة صغيرة للقيادة، يرأسها اسماً وزير الكومنولث، أما عملياً فكان يرأسها السكرتير المساعد الدائم. وكانت هذه اللجنة تضم ممثلين عن كل الإدارات المختصة ذات العلاقة، وكان ينضم إليها عند اللزوم ممثل عن الـ«إم. آي. ٦». وكانت هذه اللجنة تشرف على السياسة العامة وتقدم التوصيات. أما دونها فكانت هنالك لجنة أوسع بكثير يرأسها وزير الدولة في وزارة علاقات الكومنولث، وتغطي الأعمال اليومية. وهذه اللجنة ولدت بدورها لجنة ثالثة لها وظيفة مزدوجة تتعلق بالإشراف على تقديم المساعدة إلى زامبيا وبناء محطة لإعادة البث الإذاعي في

بوتسوانا. وكانت زامبيا هي الأكثر تضرراً بالعقوبات، إذ كان كاوندا متشدداً أكثر من غيره في تطبيقها، مما أدى إلى تغيير أساسي في اتجاه زامبيا وفي بنية شبكة النقل فيها.

وقد استخدمت محطة إعادة البث في بوتسوانا، في الظاهر، لإعادة إذاعة برامج «هيئة الإذاعة البريطانية» التي تبث أصلاً من روديسيا. وكانت القوات البريطانية تقوم بحراسة هذه المحطة المقامة على مساحة تبلغ ٦٠ آكراً (٢٤٠,٠٠٠ متر مربع) في بلدة فرانسيستاون الحدودية المليئة بالغبار. ولم تكن «هيئة الإذاعة البريطانية» تدير عملياً هذه المحطة، بل كان الذي يفعل هو «هيئة اللاسلكي الدبلوماسي»، التي كانت تقوم بتشغيل وصيانة تجهيزات الاتصالات الخاصة بالبعثات البريطانية عبر البحار. وقد أرسل إلى المحطة بصفة مستشار ضابط استخبارات من أيام الحرب خبير بالدعاية «السوداء». وكذلك فقد استخدمت المحطة كموقع استماع، وربطت بـ «قيادة الاتصالات الحكومية» في شلتنهام. وفي وقت لاحق صارت شرطة بوتسوانا تزود المحطة بالحراسة اللازمة، وكانت الحكومة البريطانية تدفع لها تكاليف هذه الحراسة.

وكان شريان حياة النفط الروديسي يمر عبر موزمبيق الواقعة تحت السيطرة البرتغالية. وأغلق البريطانيون هذا الشريان بأن وضعوا طراداً حربياً عند مدخل الميناء النفطي الرئيسي في البلاد: ميناء بيرا. ولكن النتيجة لم تكن ذات تأثير أساسي، فقد أغلق خط أنابيب نفط بيرا فعلاً، ولكن النفط استمر في الوصول إلى روديسيا عبر ميناء لورنثو ماركيز ومن جنوب أفريقيا. ولمراقبة حركة الشحن في بيرا، وضعت الـ «إم. آي٦» رجلاً واحداً، ثم عدة رجال قيد العمل في مراقبة الميناء عبر شبكة صغيرة من المخبرين. وكانت نشاطات هؤلاء العملاء سبباً في احتكاكات دبلوماسية ملحوظة إذ تسببت في انخفاض كبير في تجارة موزمبيق. وكان عملاء جهاز الاستخبارات البرتغالي (PIDE) يقومون بتمزيق إطارات سيارات العملاء البريطانيين، ويجعلون حياتهم عملياً صعبة. أما على المستوى الدبلوماسي، فقدمت البرتغال شكاوى عدة بحق هؤلاءالعملاء.

وكان مقر قيادة الـ «إم. آي٦» لعمليات روديسيا قد أقيم في بلانتاير، في ملاوي، كما أقيم مكتب آخر في العاصمة الزامبية لوساكا. وكان هذا المكتب الأخير يستخدم أيضاً لزيادة ما يجمع من معلومات عن الحكومة الزامبية، التي كان البريطانيون يشكون بأنها تخطط لقطع علاقاتها بالكومنولث. وربما كانت هذه الشكوك قد ظهرت بعد أن طرد

كاوندا المستشارين البريطانيين الذين كانوا يرأسون الهيكل الاستخباراتي الزامبي نظراً لعدم وجود ضباط أفارقة ذوي خبرة في هذا الميدان. وكان كاوندا قد اكتشف أن أحداً منهم كان يزود الروديسيين والجنوب - إفريقيين بالمعلومات. ونظراً لأنه لم يستطع تحديد المسؤول بشكل أكيد، فقد أصدر بهدوء أمراً بطردهم جميعاً بعد فترة إنذار قصيرة جداً. وقد اشتكى أحدهم في وقت لاحق من أنه لم يجد الوقت الكافي حتى لنسخ المادة الخاصة به، ووصف ما فعله كاوندا بأنه كان «ضربة معلم». وخلال السنوات القليلة التالية جرت سلسلة اعتقالات للرعايا البريطانيين الذين ظهر أنهم كانوا يتجسسون لحساب روديسيا. وقد قبض على أنتوني فلاڤل. وهو بريطاني يعمل لـ «الفرع الخاص». الروديسي، عندما كان يعبر من روديسيا إلى زامبيا في نيسان (ابريل) ١٩٦٩. وقال إنه...

«قد أُرسل إلى زامبيا للانضمام إلى شبكة الاستخبارات التي كانت قد نظمت قبل خمس سنوات، وذلك بقصد التسبب في الفوضى الاقتصادية في زامبيا»...

وأبرز فلاڤل أن...

«جواز سفره جدد بسرعة فائقة لدى البعثة البريطانية في ساليزبوري مما جعله يستنتج بأنه كان لدى البعثة من الأسباب ما يجعلها تسرع في ذلك، وأن بريطانيا كانت - بالتالي - تساعد روديسيا ضد زامبيا»[٤١].

وبعد «إعلان الاستقلال من جانب واحد» في روديسيا، خفض عدد موظفي السفارة في ساليزبوري إلى ما يساوي عدد أعضاء «بعثة متبقية»، كانت الـ «إم. آي .٦» تستخدمها لعملياتها على الأرض. وكان بين العملاء الذين جندهم ضباط الاستخبارات من هؤلاء الموظفين صحافي بريطاني بارز بقي يزودهم بالمعلومات حتى اليوم الذي اعتبر فيه «بليد»، أي مهاجر ممنوع من البقاء في البلاد. ويروي هذا الصحافي قصة توضح الفوضى التي كانت سائدة تلك الأيام. فقد طلب منه مقابلة اتصاله في حانة مخصصة للبيض فقط في فندق «ماكيلز» في ساليزبوري. وكان هذا - في العادة - مكاناً جيداً للمقابلات السرية على قدح من الشراب. ولكن المؤسف أن رجل اتصاله كان أسود.

ويتذكر أحد رجال الأمن المهاجرين، وكان يقطن في بلد مجاور، أن ذلك كان «موسماً مفتوحاً». ولوقف هذا كله، عمد يان سميث إلى موجات الطرد التي بلغت

الذروة في انقضاض كبير على المديرين التنفيذيين للأعمال المتعاطفين مع بريطانيا في العام ١٩٦٧. وفي الوقت نفسه، كان على رأس المشرفين على تجنيد العملاء نوع من «التجسس المشروع» المنخفض المستوى، إذ كان صحافي بريطاني، مثلاً، يُستدعى إلى مقر البعثة البريطانية للتحدث إلى اتصال قديم له. وعند وصوله كان رجل الاتصال يسأل: «أتمانع في أن يجلس موظف جديد لدي على هذا الكرسي؟».. وفي اللحظة نفسها كان يدخل ضابط من الـ «إم. آي٦» ليجلس معهم.

وربما كان الغياب التام للاستعداد والتحضير يبدو أوضح ما يكون في حادثة «بيت بريدج» في العام ١٩٦٦: كان هنالك رجلان يعملان في نقل المعلومات السرية إلى رجل أعمال من منزلة جيدة، وهما الموظفان في سفارة بريتوريا وليم هاربر ونيفيل لوماس، ينتقلان في سيارة إلى «بيت بريدج»، تلك المسافة الضيقة التي تصل روديسيا بجنوب أفريقيا، لمراقبة عربات السكة الحديدية التي تنقل النفط. ونشرت تقارير صحافية في جنوب إفريقيا قصة رحلتهما هذه، إذ كانت سيارة تحمل رجال أمن من جنوب أفريقيا تراقبهما بعناية وعن قرب. والواقع أن كثيراً من النفط كان ينقل من جنوب أفريقيا إلى روديسيا عبر خط مهجور للسكة الحديدية يدور حول «بيت بريدج» من خلال أراضي موزمبيق.

وكان أول حادث تجسس هام قد مر من دون أن تلاحظه الصحافة البريطانية. وفي أوائل العام ١٩٦٦ أصدرت وزارة الإعلام في ساليزبوري بياناً مهذباً قالت فيه أن نيفيل فرينش، وهو سكرتير أول في البعثة البريطانية كان قد غادر روديسيا فعلاً، «استغل منصبه للمشاركة في عملية تجسس تهدف تهديد سلامة روديسيا اقتصادياً وأمنياً». وكان فرينش قد جند موظفاً مدنياً، هو وليم بلاك، كان يزوده بمعلومات سرية. وراقب الروديسيون هذا الموظف فترة من الزمن ثم اعتقلوه. واعترف بلاك ووافق على إعطائهم أسماء آخرين تورطوا بالتجسس، في مقابل إعفائه من الملاحقة. وتم إبلاغ نيفيل فرينش، وبلهجة دبلوماسية مهذبة، بضرورة مغادرته للبلاد. وضاعت أسباب هذه المغادرة في غمار الخلاف حول التمثيل الدبلوماسي الروديسي في لندن.

وطرد كذلك ستانلي فينغلاند، القائم بأعمال نائب المفوض السامي. وكان رجال «الفرع الخاص» الروديسي قد انقضوا عليه عندما كان يتحدث مع اتصالاته الروديسيين

بينما كان يأخذ كلبه في نزهة للسير. وطرد كذلك سكرتير أول آخر هو أنتوني فريمانتل في ربيع ١٩٦٩.

وتبع ذلك إحراج آخر عندما اضطر موظف صغير في البعثة، هو رويدن تشايلدز، إلى الاستقالة من عضوية ناد رياضي في مدينة ساليزبوري بعد أن وجهت إليه اتهامات بأنه كان يتجسس على أعضاء النادي. وأدلى بيتر كارتر، رئيس البعثة والضابط السابق في الشرطة المتروبوليتانية بتصريح للصحافيين قال فيه أن «المسألة بكاملها ملفقة ونفضل أن ننسى الأمر كله». ولم يكن هذا نفياً مقنعاً.

ودعمت جهود السفارة بتمويل حكومي سري من المملكة المتحدة وباستخدام أشخاص على غير علم بالأمر لدعم سياسة الحكومة البريطانية. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦، أي بعد شهرين من «إعلان الاستقلال من جانب واحد»، طلب بيتر بننسون، رئيس «منظمة العفو الدولية»، من بولي توينبي الذهاب إلى نيجيريا وروديسيا لمساعدة المساجين السياسيين. وعندما وصلت توينبي إلى روديسيا وجدت مكتب ساليزبوري غاية في الفوضى. ولم تكن قد أعطيت فكرة مسبقة ملائمة، ولم تكن لديها فكرة من أين تبدأ. وقالت في وقت لاحق لصحيفة «صانداي تلغراف»:

«نظرنا في لوائح أسماء الأشخاص المعتقلين أو الذين قيدت تحركاتهم، وكتبنا إلى عائلاتهم، وأرسلنا لهم نقوداً. وأعتقد أننا ضللنا في كل اتجاه، ولم تكن تحت أيدينا أية تسهيلات تمكننا من تدقيق المعلومات المعطاة لنا.

وكذلك كان يطلب منا تقديم مساعدة قانونية للمساجين، ولكننا كنا نتلقى باستمرار أوامر من لندن بغض النظر عن حالات معينة وعدم الاهتمام بها، من دون إبداء السبب».

واعترفت توينبي أنها كانت قد أنفقت حوالي ألفين أو ثلاثة آلاف جنيه خلال الأسابيع الستة التي قضتها هناك قبل طردها. وبتمويل لا محدود كان قد وضع تحت تصرفها، شكّت توينبي بأن الأموال كانت أموالاً حكومية، وواجهت بننسون بشكوكها هذه:

«في البداية طلب مني ألا أسأل مثل هذه الأسئلة، ولكنه عاد فاعترف بأن المال كان يأتي من الحكومة، وأخبرني بأنه كان من الصعب الحصول عليه».

وبـاعتبار أنها كـانت آخر من غـادر ساليـزبوري من العـاملين في «منـظمـة العفـو الدولية»، فقد أعطيت رزمة من الرسـائل التي كـانت متروكـة في إحدى الخـزائن. ولم تكتشف توينبي إلا في وقت لاحق ماذا كانت هذه الرسائل: كان معـظمها مـوجهاً إلى روبرت سوان، السكـرتير العـام لمنظمـة العفو الـذي كان يعمـل في روديسيا. وكـانت الرسائل مرسلة من عنوان كان لبننسون في شمال لندن، ومكتوبة برمـوز سهلة الفهم. وكانت الإشارات فيها إلى «هاري» تعني الحكومة البـريطانيـة، كما يـظهر من المقتـطف التالي:

«٢ شباط (فبراير)،

لقـد أصبحت لـدى هـاري حمـاسـة مفـاجئـة للنـزاع. وفيـما يتعلق بـ «هـال الشمالية»... يريد هاري نشاطاً قانونياً كبيراً ومثيراً للضجيج. مشاكل هاري المالية قد حلت فيما يبدو وهو في مزاج الكرم»[٤٢].

وكانت الحكومة العمالية قد كسبت لتوها انتخابات فرعية هامة، وبدت تواقة إلى أن تكون في وضع هجومي في روديسيا. وكـانت حاجتهـا إلى النزاع نـاجمة عن رغبتهـا في ترتيب اختبار ذي نتيجة حول لا شرعية النظام عبر المحاكم الروديسية نفسها.

وكانت بعض المساعدة في عمليات رصد تنفيذ العقـوبات عـلى وشك أن تـأتي من الأميركيين، الذين أرادوا المحافظة على الفوائد التجارية التي حققتهـا بعض الشركـات المملوكة لأميركيين من خلال استغلال الفراغ الـذي خلفه في السـوق غياب المنتجـات الروديسية. ومع استنباط حكومة «إعلان الاستقلال من جانب واحد»، تدريجياً، لطرق التهرب من العقوبات، كانت الحكومة الأميـركية تخضـع لضغوط متـزايدة، تـدريجياً، للقيام بعمل ما، وكانت هذه الضغوط تأتي بشكل خاص من قبل تجمع شركـات التبغ التي حققت فـوائد كبيـرة في فترة التـدخل. وبـدأت الـ «سي. آي. اي» العمـل عـلى اكتشاف كيفية خرق العقوبات المفروضة. وكان لديها في روديسيا اثنان من أكثر عملائها فاعلية، وهما: روجر نيكولسون، وهو صحافي مختص بالشؤون المالية يعمل في صحيفة «روديسيان هيارلد»، وتريفور غالاهر، وهو محام عضو في المجلس التنفيـذي بـ «الجبهة الروديسية». وقد أدى انكشاف غالاهر، واكتشاف سرقة عدد من الوثائق السرية من مقر قيادة الحزب، إلى أن يغير سميث سياسته القائمة على التسامح مع نشاطـات الـ «سي. آي. اي» لصالح العلاقات الجيدة مع واشنطن. وقبض «الفرع الخاص» الروديسي على

نيكولسون وغالاهر في العام ١٩٦٩، ووجهت التهمة إليهما بموجب «قانون الأسرار الرسمية». وقال نيكولسون خلال المحاكمة أنه تصرف بما اعتقد أنه في صالح روديسيا لأنه اعتقد بأن المعلومات التي قدمها سوف تساهم في تصحيح الانطباعات الزائفة «التي كانت قوة أجنبية لم يذكر اسمها (أميركا) تتلقاها من دوائر أخرى (بريطانيا)». وكانت الـ «سي. آي. اي» تمول الرجلين عبر حسابات في بنك «تشيز مانهاتن» في نيويورك. وقيل إن المعلومات التي قدمها غالاهر، والتي شملت تقديم بوالص شحن، أدت إلى ملاحقة الشركة البريطانية «بلات بروذرز» لخرقها أنظمة المقاطعة.

وخلال المحاكمة، بذل الروديسيون جهوداً حثيثة لاستخدام الجاسوسين كورقة مساومة مع الأميركيين. وكان الروديسيون يأملون في منع الإغلاق المخطط له للقنصلية الأميركية، مقابل الإفراج عن الرجلين. ووافق الأميركيون، ولكن البريطانيين اضطروهم إلى التخلي عن الصفقة بتسريبهم التفاصيل التي أحاطت باعتقال نيكولسون وغالاهر، مما أجبر الأميركيين على إغلاق القنصلية. وقبل إغلاق القنصلية، شاء سوء حظ آيري سميث، وهو «مسؤول سياسي» ورئيس محطة الـ «سي. آي. اي»، أن يجد نفسه محط كثير من الاهتمام باعتباره رجل اتصال الجاسوسين. وعندما سأله صحافي جنوب أفريقي التعليق، أجاب قائلاً: «لم أقرأ القصة. ولا أحب أن أعلق عليها بالتفصيل قبل قراءتها». وكان بعض مهمة سميث تنظيم الارتباط مع رئيس الأمن الروديسي، وقد شوهد هو أيضاً وهو يتسلم رسائل من نيكولسون من علبة للرسائل في مكتب بريد ساليزبوري.

وقدمت بريطانيا بعض نتائج عمليات استخباراتها إلى لجنة الأمم المتحدة المتخصصة بالعقوبات. وكان الهدف الرئيسي من وراء ذلك هو التسبب في الإحراج الدبلوماسي للدول التي يمكن إثبات أنها ترسل بضائع إلى روديسيا، وكان المستهدفان الأساسيان بذلك هما فرنسا والاتحاد السوفييتي. وأظهر تقرير لهنري كيربي أن أحد عشر بلداً خرقوا العقوبات المفروضة على روديسيا خلال العام ١٩٦٧، وأن إسرائيل كانت هي المنتهك الأكبر.

وكل هذا خدم في تحويل الانتباه عن نشاطات الشركات البريطانية. ومن الفضيحة التي صارت تعرف اليوم باسم «أويلغيت» ظهر أن شركتي شل وبريتيش بتروليوم كانتا تقومان بشكل منتظم بنقل إمدادات النفط إلى روديسيا بمساعدة الموظفين المدنيين

للحكومة البريطانية التابعين لوزارة الطاقة. وكانت شركة بريطانية أخرى، هي شركة «إيرووورك سيرفيسز»، قد تعاقدت على القيام بأعمال الصيانة لدى سلاح الجو الروديسي، الذي كان يضم هو نفسه حوالي ٤٠٠ بريطاني. وفي نهاية ١٩٦٩، نفى نيل فورستر، المدير التنفيذي لشركة «بريتيش آند كومنولث شيبينغ»، التي هي الشركة الأم لـ «إيرووورك»، أن تكون هنالك أية علاقات تجارية رسمية مع فرع الشركة الروديسي، ولكنه أقر بوجود «اتصالات اجتماعية مستمرة». وكانت هذه «الاتصالات الاجتماعية» تشمل إعلام مديري «بريتيش آند كومنولث» في روديسيا بأنهم إذا أرادوا أية بضاعة معلن عنها في مجلة الشركة فإن عليهم الاتصال بالمستر غوير في مكتب ساليزبوري في كايزر ـ ايرفنغ (أفريقيا الوسطى)، الذي هو أحد فروع شركة «بريتيش آند كومنولث». ومن المؤكد أن هذا التوجيه كان قد أعطي عندما كانت العقوبات ما زالت مفروضة.

وأكثر من هذا، فإن الحكومة البريطانية لم تفعل إلا القليل لوقف تجنيد المرتزقة لحساب الجيش الروديسي، وهو ما كان قد ازداد بشكل دراماتيكي بعد سحب ٣٠٠٠ جندي جنوب أفريقي من داخل روديسيا. وظهرت في الصحافة الشعبية وفي الصحف المحلية التي توزع بالقرب من قواعد الجيش إعلانات تحمل عناوين مثل: «انضم إلى جيش يان.. إنها حياة عظيمة»، و «امتهان الجندية تحت الشمس». وترك ريتشارد ستانارد، الذي كان ذات مرة رئيساً لعمليات الدعاية للجيش في إيرلندة الشمالية، الخدمة ليصبح مسؤولاً عن الدعاية الروديسية. وكان القائمون على التجنيد يأخذون أيضاً أعضاء من «جمعية الدفاع عن ألستر» شبه العسكرية، وبعضهم مدان بجرائم حمل السلاح أو حيازة المتفجرات. وبعد الدعاية السيئة التي تسببت بها أمثال هذه الأمور، اضطرت الحكومة إلى اتخاذ بعض الإجراءات ضد المسؤولين عن تنظيم المرتزقة. وكان روي روفاستون، الناشط كمناضل ضد الشيوعية، قد أوقف وهو في قلب حملة لتجنيد المرتزقة من أجل روديسيا وأنغولا، واتهم بخرق أنظمة العقوبات، وذلك في نيسان (ابريل) ١٩٧٧. ولكن القضية ضده سقطت لأسباب تقنية، وانتقل دوفاستون في السنة التالية إلى جنوب أفريقيا. وكانت إحدى العمليات الناجحة هي عملية ملاحقة غوردون وورد، العريف السابق في سلاح الجو الملكي البريطاني، في آب (اغسطس) ١٩٧٨. وقد حكم على وورد بالسجن لمدة سنتين مع وقف التنفيذ بعد اعترافه بأنه كتب حوالي ٣٠٠ رسالة إلى رجال خدمة سابقين مزوداً إياهم بمعلومات حول كيفية تقديم الطلبات للالتحاق بالقوات المسلحة الروديسية. وكان وورد قد حصل على الأسماء والعناوين من

بطاقات مفهرسة وضعتها منظمة تسمى «قوة المرتزقة البريطانيين» كان مسؤولاً عملياً عنها[٤٣].

وفشلت شبكة العقوبات على كل صعيد. وكانت الحكومات البريطانية المتعاقبة تفتقر إلى الوسائل اللازمة لتنظيم ضغط شامل وفعال على حكومة «إعلان الاستقلال من جانب واحد»، وكانت الاستثمارات والمصالح المالية البريطانية الكثيفة في جنوب أفريقيا والمستعمرات البرتغالية تعني عجز الحكومات البريطانية عن إجبار هذه الدول على التوقف عن تلقي دعم سميث. وكذلك فقد افتقرت هذه الحكومات البريطانية المتعاقبة إلى العزم على تقديم منتهكي أنظمة العقوبات إلى المحاكم، وافتقرت أكثر من ذلك إلى العزم على تقديم مسؤوليها المرتشين أنفسهم إلى المحاكمة. وبمرور السنوات، تلاشى ذلك الإصدار السابق أيضاً. وفي نهاية الستينات، كانت لجنة العقوبات في لندن نادراً ما تعقد أية جلسات. وقامت دورية بيرا بآخر عملية اعتراض لها في العام ١٩٧٢، ثم حولت انتباهها إلى رصد إشارات «فريليمو» (جبهة تحرير الموزمبيق) في شمال موزمبيق. وبشكل أساسي، فإن المصالح التجارية البريطانية البعيدة المدى كانت تجد لها مصلحة في سيطرة البيض، وهو ما لم يتغير إلا بعد عشر سنوات من حرب العصابات المرّة. واستناداً إلى ريتشارد كروسمان[٤٤]، فإن ويلسون لم يفكر أبداً بشن دعاية هجومية أو بأي شكل آخر من أشكال العمل المستور ضد سميث، ويبدو أن الحكومات التالية تابعت خط السير نفسه. وكان بعض أعضاء بعثة الـ «إم. آي ٦» قد اشتركوا في اجترار الإشاعات على نطاق ضيق، وخصوصاً في القصة القائلة بأن سميث. كان المعتدل داخل حكومته. وقد اعترف ويلسون بنفسه الآن أنه لم تكن لدى الحكومة البريطانية أبداً نية الإطاحة بحكومة سميث. وربما كان يدرك صعوبة ذلك النسبية نظراً لقرب جنوب أفريقيا، ومع ذلك فإن طريقة العقاب التي جرى اختيارها كانت تعاني من كثير من نواحي الخلل وإلى درجة تمنعها من إعطاء أية نتيجة مرغوبة. ومن ناحيته، كان سميث يعطي حكمه الصحيح على الاستراتيجية البريطانية في كل من مراحلها تقريباً.

وكانت ملاحقة منتهكي أنظمة العقوبات تتعرقل نتيجة لتسويات محتملة كانت تجري عبر مصادر الاستخبارات التي كان يفترض بها أن توفر الأدلة الرئيسية. وكانت هنالك بين العامين ١٩٦٥ و١٩٧٢ سبع عشرة إدانة، اثنتان منها فقط كانتا تتعلقان

بصفقات رئيسية. وجاء في كلمات صحافي كان قد غطى «إعلان الاستقلال من جانب واحد»:

«كانت الاستخبارات البريطانية قد تلقت توجيهات تقضي بمحاولة اكتشاف كيفية اختراق المتهكين والمتجاوزين. ولكنهم لم يتمكنوا من تحقيق شيء من هذا»(٤٥).

وأكثر من هذا، فإن الـ«إم. آي ٦» رفضت التعاون مع الاستخبارات الزامبية بعد طرد المستشارين الأمنيين البريطانيين، وبعد ظهور نزاعات أنكلو ـ زامبية أخرى (مثل الدعم الزامبي لبيافرا، ثم طرد كل المستشارين العسكريين البريطانيين الآخرين في العام ١٩٧٢). ونظراً لضآلة موارد زامبيا، فقد بقيت تحقيقاتها صغيرة الحجم وغير ذات فاعلية. وكانت السلع وبوالص الشحن المزورة تمر عبر زامبيا إلى مالاوي، ومن هناك إلى روديسيا. وأخيراً، وكما يشير معدل طرد الضباط العاملين تحت غطاء دبلوماسي، وجدت الـ«إم. آي ٦» أن من الصعب عليها إدارة العمليات في بلد كانت الاستخبارات البريطانية قد اعتمدت فيه دوماً على «الفرع الخاص» المحلي للحصول على ما تبغي من معلومات.

وعلى العكس من ذلك، فإن الاستخبارات الروديسية حول نوايا الحكومة البريطانية تجاه مستعمرتها الشاردة كانت أكثر من جيدة. وكان يدير الشبكة الرئيسية لهذه الاستخبارات جون فيرر ـ سميث، وهو رقيب في «الفرع الخاص» الروديسي. وكان فيرر ـ سميث قد وصل إلى بريطانيا في العام ١٩٦٠ لتنظيم تسلل فئات المعارضة الموجودة في بريطانيا والجماعات المتعاطفة، مثل «منظمة العفو الدولية». مستخدماً في ذلك شركة تدعى «يزمال دفلويمنتس» كستار لنشاطاته. وبين تاريخ وصوله والعام ١٩٦٥، التحق فيرر ـ سميث بدورة للـ«إم. آي ٦» كان يحاضر فيها أحد المحاربين السابقين في الملايو، وهو إيفان ديفيز. وبعد «إعلان الاستقلال من جانب واحد» وجه فيرر ـ سميث اهتمامه إلى الحكومة البريطانية، واستطاع عميل له يسمى نورمان بلاكبورن من تجنيد هيلين كينان، وهي ضاربة آلة كاتبة في رئاسة الوزراء كانت تقدم لمجلس الوزراء ما يريد من وثائق. وقررت الـ «إم.آي ٥»، التي كانت قد تسامحت حتى هذه النقطة مع نشاطات فيرر ـ سميث، أنه قد ذهب بعيداً، فأوعزت إلى «الفرع الخاص» باعتقال بلاكبورن. وذكر اسم فيرر ـ سميث في البرلمان على أنه المشرف على

بلاكبورن، ولكنه نفى هذا الاتهام. وبالرغم من الضغوط التي مارسها أعضاءالبرلمان، لم يتخذ أي إجراء ضده، وبقي في بريطانيا ليقيم مجموعة «آرجن» لشركات الأمن.

ولا بد من الافتراض هنا بأنه كانت لفيرر ـ سميث علاقة عمل ما مع الاستخبارات البريطانية. وأمثال هذه الترتيبات موجودة فعلاً، فوكالة الـ «إم. آي ٥» و«الفرع الخاص» عملا بالاشتراك مع الاستخبارات الروديسية في مراقبة الوطنيين الزيمبابويين، وخصوصاً خلال مؤتمر لانكاستر هاوس الهام، حيث ساعد الروديسيون في ترجمة اللهجات الأفريقية المختلفة المستخدمة في المحادثات الملتقطة. وقام ضابطان كبيران في الاستخبارات الروديسية هما كيرن فلاورز وديريك روبنسون بزيارات عدة إلى بريطانيا خلال فترة «إعلان الاستقلال من جانب واحد». وكانا قد أعلما بهذه الزيارات موظفي السفارة البريطانية في بريتوريا مسبقاً، واستقبلا بمواكبة لهما عبر الجمارك وسلطات الهجرة عند نقطة الدخول إلى بريطانيا. والواقع أن التعاون ينبع من المصالح المشتركة. والعلاقات بين الاستخبارات البريطانية وتلك الزيمبابوية يعتمد الآن على سياسات الحكومة السوداء وأية تغييرات قد تفرضها هذه على جهاز الاستخبارات الذي يسيطر عليه البيض.

وكانت جنوب أفريقيا التي يحكمهاالبيض دوماً أقوى حليف يمكن لروديسيا الاعتماد عليه، واستمر دعم جنوب أفريقيا للجاسوسية الروديسية في بريطانيا خلال عهد «إعلان الاستقلال من جانب واحد». وكانت أهداف جنوب أفريقيا مماثلة لتلك الروديسية: تنظيمات المهاجرين المنشقة وجماعات حقوق الإنسان. وقد نجح عملاء جنوب أفريقيا في التسلل إلى «صندوق الدفاع والمساعدة الدولي» الذي يديره كانون جون كولينز، وكذلك إلى منظمة «العمل المسيحي» التي كانت الحكومة تزودها بالمعلومات في العام ١٩٦٩. وبشكل عام، كانت جنوب أفريقيا تتمتع بحرية العمل داخل بريطانيا حتى أواسط السبعينات، عندما شهدت العلاقات تدهوراً حاداً.

وهذا التدهور ينسب، بطرق مختلفة، إلى حملة تشويه السمعة التي أوصى بها «مكتب أمن الدولة» الجنوب أفريقي BOSS* ضد السياسيين الليبراليين أو إلى سلسلة من

---

* Bureau of State Security ، وهو جهاز استخبارات جنوب أفريقيا. وأعيدت تسمية المكتب فيما بعد «إدارة الأمن الوطني» وهو الآن «هيئة الأمن الوطني»: NIS.

عمليات السطو على ممتلكات تخص الأفارقة الوطنيين أو جماعات مناهضة للتمييز العنصري. وكردة فعل، رسمت خطوط موجهة للحد من التعاون بين الاستخبارات البريطانية و«مكتب أمن الدولة» الجنوب أفريقي. ووصف بيتر ديلي، من صحيفة الـ«أوبزرفر» كيف كان لهذا أن يعمل في الواقع:

«يبدو أن سلطات الأمن البريطانية لن تمرر أية معلومات عن مواطني جنوب أفريقيا الذين يعيشون في بريطانيا.. إلا عندما يكون هؤلاء من المشتبه بارتكابهم أعمالاً إجرامية، وليست سياسية».

وكانت النية الأبعد تتجه إلى إنهاء «استخدام جنوب أفريقيا للعاملين بشكل حر لحسابهم» (من البريطانيين)، بحيث انه «إذا أراد الجنوب أفريقيون أن ينفذوا عملية مستورة في بريطانيا فعليهم أن يأتوا برجالهم»[٤٦]. ولم يكن هناك ما يوحي بأنهم سيمنعون من القيام بأمثال هذه العمليات.

ونشأت الحالة المرتبكة للعلاقات الأنكلو ـ جنوب أفريقية من الرغبة في المحافظة على علاقات جيدة مع أفريقيا التي يحكمها السود ومن اشمئزاز أصيل من التمييز العنصري منتشر في بريطانيا تقابله وتوازنه المصالح التجارية والدفاعية. وعلى المستوى الاستخباراتي، كان هنالك تبادل لمواد «المطرقة والمنجل» ـ أي المعلومات عن النشاطات الشيوعية والسوفييتية ـ لا بد من أخذه في الحسبان. ويبدو أن هناك القليل من الشك في أن التعاون الاستخباراتي قد خفض عما كان عليه في الأيام التي كان باستطاعة الـ«إم. آي ٥» أن تعير فيها موظفين منها إلى شركة استخراج الماس «دي بير كونسو ليديتيد» لمساعدتها في إجراءات الأمن المضادة للتهريب، وكانت هنالك تقارير تقول بأن الـ«إم. آي ٦» نفذت، بالتعاون مع الاستخبارات السويدية، عملية سطو على سفارة جنوب أفريقيا في ستوكهلم.

وفي العام ١٩٧٧، توقفت بريطانيا أيضاً عن تمرير معلومات حلف شمال الأطلسي إلى جنوب أفريقيا، وانتقاماً من ذلك، أوقفت حكومة جنوب أفريقيا تمرير المعلومات في الاتجاه المضاد، وكان مصدر معظم المعلومات في هذا الاتجاه هو مجموعة رصد «سيلفرماين» بالقرب من رأس الرجاء الصالح. وتدعي سيلفرماين أن مشروعها المسمى «أدفوكات» (Advocaat) يستطيع أن يقدم معلومات مستمرة عن الحركة الجوية والبحرية في دائرة يصل نصف قطرها إلى ٣٠٠٠ ميل. وكانت هذه إمكانية كبيرة، بالنسبة إلى

جنوب أفريقيا، فيما لو كانت بلدان حلف شمال الأطلسي على استعداد لاستخدام المعلومات التي تؤمنها هذه الشبكة. وفي الأصل، كان المركز يرتبط بالمحطة البحرية الأميركية في بورتوريكو، وبالبحرية الملكية لدى الحكومة البريطانية، وبإدارتي الدفاع الفرنسية والأرجنتينية. (ودورها خلال نزاع جنوب الأطلسي ـ إذا ما كان لها من دور ـ ما زال غير معروف بعد).

وحتى العام ١٩٧٦، احتفظت البحرية الملكية البريطانية بموظفين لها في القاعدة البحرية لجنوب أفريقية سايمونزتاون، ولكن، وفي الوقت الذي سحب فيه هؤلاء، كان البريطانيون يمارسون ضغطاً شخصياً من أجل الدمج الكامل لسيلفرماين في شبكة اتصالات الدفاع الخاصة بحلف شمال الأطلسي. وساعد أخصائيون من «قيادة الاتصالات الحكومية» في إقامة تجهيزات الكترونية وكومبيوترية في سيلفرماين، وكانت المملكة المتحدة ممثلة في الافتتاح الرسمي للمجموعة بشخص الفايس ـ أدميرال جون تريتشر (وهو اليوم رئيس مكتب عمليات مجلة «بلاي بوي» والمؤسسات التابعة لها في المملكة المتحدة). وكانت النروج تعارض الموقف البريطاني لأنها كانت غير مسرورة بالشرعية الظاهرة التي كانت قد منحت لنظام جنوب أفريقيا بهذا الارتباط. وأخيراً، سادت وجهة النظر النروجية وتقرر أن تكون لبريطانيا والدول الأخرى الراغبة (فرنسا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية) ارتباطاتها الخاصة بها خارج إطار حلف شمال الأطلسي. وكان هذا ما قطعه البريطانيون في العام ١٩٧٧. ولكنهم عادوا إلى التفكير مرة أخرى بعد سنتين، ومعهم الأميركيون الذين كانوا قد انسحبوا أيضاً، سواء بسيلفرماين أم بالمرافق البحرية في سايمونز تاون. وفيما يخص سيلفرماين، فإن التطورات التالية قد تعتمد على التجهيزات الموجودة هناك بقدر ما تعتمد على المبادىء والأفكار العسكرية السائدة في الحكومة البريطانية وفي البنتاغون. وأفاد الموظف السابق في «وكالة الأمن القومي» وينسلو بيك، في مجلة «كاونترسباي» (الجاسوس المضاد)[٤٧] أن ادعاءات الجنوب أفريقيين بشأن سيلفرماين قد تكون احتيالية ورسمت لكسب رضى الغرب.

والخلافات بين الاستخبارات البريطانية وتلك الجنوب أفريقية، وفي الحقيقة بين هذه الأخيرة وتلك الأميركية (التي اتخذت موقفاً أقل تشدداً)، لم تقف في وجه متابعة المصالح الاقتصادية والأمنية المشتركة. وأكبر دليل على ذلك تدخلهم سوية في الحرب الأهلية الأنغولية.

وكانت أنغولا، أكبر وأغنى المستعمرات البرتغالية في أفريقيا، تفخر بمكامن فلزاتها

المعدنية كالنحاس والمنغنيز والماس والحديد، بالإضافة إلى محصول كبير من البن وبعض مكامن النفط. وكانت رؤوس الأموال البريطانية قد وظفت بكثافة في مجموعة شركات استخراج الماس «دايامانـغ»، وكانت الشـركة البـريطانيـة «تانغـانيكا كـونسيشنز» تملك وتشغّل سكة حديد بينغويلا التي تقطع البلاد من الغرب إلى الشرق، وتصل إلى زائير، وتتفرع إلى زامبيا. وكما في كل مكان آخر من أفريقيا، فقد ارتفع مستوى الوعي الوطني خلال الخمسينات في أنغولا أيضاً، وظهر الحزب الوطني الأول، «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا»، إلى الوجود في العام ١٩٥٦. وكان هذا الحزب قد نظم بشكل سري، واستطاع أن يلف حوله انتفاضة ضد الحكومة الاستعمارية في شباط (فبراير) ١٩٦١ ولكن الانتفاضة سحقت فوراً. وأعادت الحركة تنظيم نفسها في المنفى تحت قيادة أغوستينـو نيتو، وهـو شاعر تحول إلى سياسي قال المعلقون الغربيون أنه يفتقر إلى جاذبية الشخصية القيادية، وهي صفة تعتبر مفيدة لقيادة دولة مستقلة. وكان مركز الثقل الطبيعي لـ «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» هو المنطقة الشرقية والوسطى من البلاد، ولكنها اجتـذبت إليها الـدعم أيضاً من البرتغاليين المنشقين. وكانت الحركة الوطنية الرئيسية في شمال البلاد هي «اتحاد شعوب أنغولا»، التي مات قائدها مانويل نيكاكا بعد أشهر قليلة من بداية تزعمه للحركة في العام ١٩٥٧. وحل محله في قيادة الحركة خوسيه غيلمور، وهو شخص طويل القامة، قاس، لم ير أبداً من دون نظارة سوداء. وبعد شهر من إجهاض انتفاضة شباط (فبراير) نظمت حركة «اتحاد شعوب أنغولا» حركة عصيان أخرى غير ناجحة قام بها عمال مزارع البن.

ومن بين هاتين الجماعتين، كان الأميركيون يفضلون «اتحاد شعوب أنغـولا»، بينما قـدم السوفييت دعمهم لـ «الحـركة الشعبيـة لتحريـر أنغـولا». وليس واضحـاً أي من الجماعتين حصـل على الـدعم الدولي قبـلاً، ويعتقد أن غيلمـور كان يقبض راتبـاً من الـ «سي. آي. اي» منـذ العام ١٩٥٩، ولكن من الصعب تتبـع أثـر أصـول اهتمـام السوفييت بـ «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا».

بعد فشل عصيـان آذار (مارس)، انتقـل غيلمور، الـذي غير اسمـه إلى هو لـدن روبـرتو، إلى الزائير، التي كان رئيسها موبوتو شقيقاً لزوجته. وهناك بنى غيلمور لنفسه ثـروة مربحـة من خلال تجارة العقـارات. واستـوعب «اتحـاد شعـوب أنغـولا» بعض المجموعات الوطنية الأصغر التي هربت هي أيضاً إلى الزائير، وأعادت الحـركة تسميـة

نفسها «الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا»، وأعلنت قيام حكومة أنغولية في المنفى. وكانت هنالك حركة وطنية ثالثة هي «الاتحاد من أجل الاستقلال الشامل لأنغولا»، التي عرفت باسمها المختصر «أونيتا». وكانت هذه الحركة قد ظهرت بعد استقالة يوناس سافيمبي، وزير خارجية حكومة المنفى. وكان لسافيمبي، وهو رجل ضخم ملتح لا يعترف له بنقص في الجاذبية، مركز ثقله المتمثل بشعب أوفيمبوندو الذي كثيراً ما أقام اجتماعات كبيرة كان سافيمبي يخطب في حضورها. وكانت سيرة حياة سافيمبي السياسية قد بدأت في سويسرا، حيث درس القانون، وذلك بتشكيل منظمة طلابية تابعة لـ «المؤتمر الطلابي الدولي» الذي تموله الـ «سي. آي. اي». وأثناء انعقاد مؤتمر «المؤتمر الطلابي الدولي» في كامبالا عام ١٩٦١، أجرى سافيمبي مناقشات مطولة مع السياسي الكيني توم مبويا، الذي أقنعه بالانضمام إلى «اتحاد شعوب أنغولا».

وغادر سافيمبي حكومة المنفى في منتصف العام ١٩٦٤، ولكن سنتين مضتا تقريباً قبل أن يعلن تشكيل منظمة «أونيتا». وخلال هذه الفترة، واستناداً إلى مصدر أميركي، كانت الاستخبارات البريطانية قد جندت سافيمبي لحسابها(٤٨). بعد ذلك، أقامت منظمة «أونيتا» علاقات مع العسكريين البرتغاليين للتعاون على تحييد «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا». وعلى العموم، فقد بقيت المنظمة مجهولة تقريباً حتى الإطاحة بدكتاتورية كايتانو في البرتغال في العام ١٩٧٤.

وتسلم الجيش السلطة في البرتغال بقيادة الجنرال سبينولا. وبعد تردد أولي، قرر الانتقال سريعاً إلى حكم الأكثرية (السوداء في أنغولا). وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥، وقعت «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» و «الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا» و «أونيتا» اتفاقاً لتشكيل حكومة انتقالية ثلاثية الأطراف مما يؤكد ـ ربما ـ وجهة نظر الـ «سي. آي اي» القائلة بأن الاختلافات الايديولوجية بين الأحزاب الوطنية ليست اختلافات أساسية. ومع ذلك، فإن «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا»، وهي أكبر الأحزاب الثلاثة وأفضلها تنظيماً، كانت تشكل تهديداً بالسيطرة على هذه الحكومة والحكومات التالية بعد الاستقلال. عند هذه النقطة تقدمت الـ «سي. آي. اي» بطلب إلى «لجنة الأربعين»* لتقديم مساعدة سياسية قيمتها ٣٠٠ ألف دولار إلى «الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا»،

* هي جماعة صغيرة سرية جداً يرأسها وزير الخارجية هنري كيسنجر، لا بد من الحصول على موافقتها على البرامج الرئيسية للعمليات الأميركية المستورة.

وتمت الموافقة على ذلك، ومساعدة قيمتها ١٠٠ ألف دولار إلى «أونيتا»، وهو ما لم تتم الموافقة عليه، إذ كانت اللجنة تشعر ببعض الحذر من بقايا الميول الماوية لدى هذا التنظيم. وازدادت «الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا» قوة خلال الأشهر الثلاثة التالية، حتى حاولت إخراج «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» من الحكومة في نيسان (ابريل). وفشلت المحاولة وطردت «الجبهة الوطنية» من العاصمة. ووسع السوفييت إطار مساعدتهم لتشمل المعدات العسكرية، ووصلت عدة مئات من المستشارين العسكريين الكوبيين إلى البلاد. ومنذ ذلك الوقت وما بعد ازداد التدخل الأجنبي مما أدى إلى تصعيد النزاع المحلي المحدود جداً إلى حرب كاملة الأبعاد. وأعدت الـ «سي. آي. اي» ورقة معونة مستورة أخرى تشمل هذه المرة العنصر العسكري، وتبلغ قيمتها ٦ ملايين دولار. وبعد الانسحاب الأميركي من فيتنام، كان هنالك من يعتقد بأن تحقيق انتصار سريع أصبح أمراً أساسياً وملحّاً على الأرضية السياسية، ونتيجة لهذا التفكير فقد رفعت قيمة برنامج المساعدة إلى ١٤ مليون دولار. وأدرجت مساعدة «أونيتا»، التي كانت يومها منهمكة في محادثات مع جنوب أفريقيا، في الصفقة التي حصلت على موافقة «لجنة الأربعين».

وفي تموز (يوليو)، حاولت «الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا»، مرة أخرى إزاحة «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» عبر هجوم شنته على العاصمة لواندا، ولكنه صدّ. أما على الجبهة الجنوبية فكانت «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» تسيطر على معظم المنطقة الساحلية، ولكنها لم تكن قادرة على الاستيلاء على هوامبو (المسماة: لشبونة الجديدة)، مقر «الحكومة الشعبية الديموقراطية» المشكلة من «الجبهة الوطنية» و «أونيتا». وكان سافيمبي قد توصل إلى اتفاق مع جنوب أفريقيا، التي أرسلت ـ بتشجيع من الأميركيين وإمدادات قدموها ـ جنوداً نظاميين في قوة عرفت باسم «طابور زولو». وتقدم الطابور على امتداد الساحل، فاستولى على لوبيتو وبنغويلا قبل مواجهة مقاومة شديدة في نوفو ريدندو. وقبل شهر واحد من الموعد الذي حدده البرتغاليون للاستقلال، كانت «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» قد حوصرتْ في شريط ضيق من الأرض يمتد من لواندا شرقاً. وعندها استدعت «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» القوات الكوبية.

وبدأت بريطانيا تورطها في الحرب في حدود هذه الفترة، لأن الدعم الأميركي واجه معارضة الكونغرس. وبالإضافة إلى الـ ١٤ مليون دولار التي خصصت قبلاً، جرى تخصيص ١٨ مليوناً أخرى خلال العام ١٩٧٥، ولكن كان هنالك شك كبير بأن

الـ «سي. آي. اي» قد لجأت إلى حيلة حسابية مفضلة لديها، إذ قللت من تقدير قيمة المعدات المرسلة، بحيث أن الرقم الحقيقي أصبح أكبر بمرات من ذلك الموضوع سابقاً والذي حظي بموافقة الكونغرس. ويعتقد أحد المحاسبين المفرزين من «مكتب الحسابات العامة»، وهو وكالة حكومية منفصلة، أن الرقم الخاص بقيمة الأسلحة المرسلة يجب أن يضاعف، في أدنى حد. ومع ذلك، فقد كان هنالك حد لتسامح الكونغرس في الخداع الحسابي. واضطر كيسنجر إلى اللجوء إلى أوروبا.

وأجرت واشنطن اتصالين رسميين على الأقل مع وزارة الخارجية البريطانية عبر محطة الـ «سي. آي. اي» في لندن. وكان الأميركيون يطالبون البريطانيين، يائسين، بإرسال صواريخ لم يكن باستطاعة واشنطن إرسالها لأنها تحتاج إلى موافقة الكونغرس. وكان زملاء كيسنجر في «لجنة الأربعين» يتوقون هم أيضاً إلى توريط حلفاء أميركا الغربيين إلى درجة أكبر في أنغولا. فيما يخص الصواريخ، رفضت الحكومة البريطانية رفضاً قاطعاً الاستجابة للطلب الأميركي، لأن كل ما يسهل تتبعه بسهولة تتبع أثر الصواريخ يمكنه أن يهدد موقف بريطانيا المعلن بالحياد الذي لا يصل حد عدم الاهتمام. وكان البريطانيون قد قاموا فعلاً بمحاولات تهدف إلى إعادة بعث الائتلاف الحكومي في أنغولا، وكانوا يرغبون في الاحتفاظ بخيار القيام بدور الوسيط. أما خلف هذه الواجهة المدروسة فكان البريطانيون يقدمون منذ سنوات الدعم السياسي والمالي إلى منظمة «أونيتا».

وكان سافيمبي قد قام، قبل الحرب، بزيارة السفارة البريطانية في لوساكا وتلقى وعداً بالدعم. وجاء أيضاً إلى لندن حيث قابل جوان لستر، الذي كان يومها سكرتيراً مساعداً للشؤون البرلمانية في وزارة الخارجية. وعندما اندلع القتال، قام «بصرف» الوعود السابقة. وقام بتنظيم المساعدة المستورة ضابط من الـ «إم.آي ٦» من هيئة موظفي السفارة في لوساكا لعب دوراً هاماً في ضمان وصول الإمدادات إلى «أونيتا» بسرعة. وكانت المساهمة الأكبر فائدة عبارة عن شبكة اتصالات كاملة من «راكال كوميونيكيشن». وكانت هذه الشبكة تشمل سبع محطات بث أقيمت في نقاط استراتيجية من منطقة «أونيتا» الآخذة في التمدد. وعمل في تجميع قطع هذه المحطات رون غودي، وهو تقني معار من الفرع الزامبي لشركة «راكال». ووصلت الصناديق إلى مطار لوساكا معنونة باسم «حزب الاستقلال الوطني المتحد»، الحزب الحاكم في زامبيا، ولكنها نقلت مباشرة إلى طائرة حملتها إلى أنغولا. وكانت الاستخبارات البريطانية قادرة على ترتيب العلاج

الطبي لضباط «أونيتا» الجرحي في مستشفيات لندن الخاصة.

وكان البريطانيون يزيدون كذلك في قوائم مشتريات الجيش الزامبي، الذي كانت «أونيتا» تحصل منه على أسلحة خفيفة وذخيرة. وكانت الحكومة الزامبية تدعم «أونيتا» بشكل علني ومكشوف، على الأقل لأنها كانت تسيطر عموماً على سكة حديد بنغويلا. وبعد إغلاق الحدود الروديسية في العام ١٩٧٣، وقبل افتتاح خط «تانزام» الواصل إلى دار السلام، كان خط بنغويلا هو الوسيلة العملية الوحيدة لنقل النحاس الزامبي إلى خارج البلاد.

وكان شحن المساعدات إلى أنغولا يتطلب خط نقل جوياً منتظماً، وهو ما أمنته شركة «بيرل إير» التي كانت تقوم برحلة ذهاب وإياب يومية إلى هوامبو مستخدمة طائرة فايكونت قديمة. وكانت شركة الطيران الغريبة هذه قد بدأت حياتها في مستعمرة هونغ كونغ البريطانية في العام ١٩٧٢، برعاية محام بريطاني هو مارتن فيربورن وطيار أميركي يسمى كندال إيفيريت. وحسب معلومات فيربورن فان «الشركة لم تتحرك أبداً من أرضها، ولا هي قامت أبداً بأي عمل، ولم تجر أبداً أية ترتيبات لاستلام طائرة ما». عند بداية الحرب، كان تسجيل الشركة قد نقل إلى جزيرة غرينادا، إحدى جزر الهند الغربية، حيث غيرت اسمها إلى «بيرل انترناشينال إير». وكشفت التحقيقات التي أجرتها اللجنة الغرينادية العليا أن سجلات الشركة خلال فترة النقل المكوكي إلى مطار هوامبو تشير إلى أنها لم تكن تقوم بأي عمل. وتقلت شركة «بيرل» من الـ «سي. آي. اي» حوالي ١٥٠ ألف دولار مقابل عملها الذي قامت به خلال الحرب.

ونظمت شركة «لونرهو» البريطانية المتعددة الجنسيات جسراً جوياً آخر. ولم يكن رئيس هذه الشركة، تايني رولاند (أو رولاند «الصغير»)، غريباً عن عالم الدبلوماسية المستترة، إذ كان قد جمع بين نفوذه السياسي الواسع وجهود الحكومة البريطانية في أكثر من مناسبة. وكان تايني رولاند قد وفر فعلاً لسافيمبي طائرة نفاثة من طراز «لير» أثبتت كونها غير ذات فائدة للقيام برحلات الهدف منها زيادة الدعم الدبلوماسي لـ «أونيتا». وكان حافز رولاند في هذا كله هو توقع الحصول على عقود أعمال كبرى يمكن أن تنجم عن انتصار «أونيتا». ولتشغيل خط جوي، اشترى رولاند شركة بمثابة الغطاء هي «آرميتيج اندستريال هولدينغز» من مجموعة «سالتر ووكر»، وجعل طياره الشخصي ولهلم ويلمنغ مديراً لها. وكانت رحلات هذه الشركة اليومية، المرموز إليها بـ **G-BAZA** تستخدم لنقل

السلاح والإمدادات الأخرى. وكانت شركتا «بيرل» و «آرميتيج» تعملان انطلاقاً من زاوية نائية في مطار لوساكا مفصولة عن العمليات التجارية العادية، بعيداً عن التدخل المزعج لضباط الجمارك.

في الوقت نفسه، وداخل الأراضي التي تسيطر «أونيتا» عليها، كان هنالك رجل استخبارات سابق يقوم بما بدا أنه مهمة غامضة جداً. وكان هذا الرجل الإنكليزي المهذب المضطرب، إيفان ديفيز، يدعي أمام الصحافيين الزائرين أنه يقوم بوضع «خطة اقتصادية» لأنغولا الجنوبية. فإذا ما اشتد الضغط عليه، استل من جيبه نصاً قصيراً مطبوعاً على الآلة الكاتبة يقترح تنمية زراعية واسعة النطاق، ولكنه يتجاهل موارد المنطقة الكبيرة من فلزات الحديد.

وكان ديفيز قد ترك الـ «إم. آي ٥» رسمياً في العام ١٩٧٢. وكانت سيرة حياته المهنية متنوعة، وشملت قيامه بمهمة الحارس الشخصي لونستون تشرشل، وقضاء فترة في الملايو كضابط في «الفرع الخاص» (راجع الفصل الثاني)، ثم أخيراً إلقاء المحاضرات في دورات الـ «إم.آي ٦» التدريبية. وكانت تربطه صداقة قديمة بجورج سانغومبا، وزير خارجية منظمة «أونيتا»، تعود في بداياتها إلى أواخر الستينات. وكان ديفيز في الأيام المبكرة يوجه انتقادات شديدة إلى «أونيتا» واصفاً إياها على أنها «قبضة من أشباه الماويين». ومع ذلك، فقد ساعد سانغومبا في الحصول على المال من منظمات خيرية تدعمها الـ «سي. آي. اي». ونظراً لأن ديفيز أظهر عدم رغبته في الإجابة على أية أسئلة، وأنكر أن تكون صداقته لسانغومبا أكثر من صداقة طبيعية، فإن دوره الحقيقي يبقى غير واضح.

وعلى كل حال، فقد كان هنالك افتقار إلى المعلومات الاستخبارية عن مدى تورط السوفييت والكوبيين وعن حجم المشاركين الرئيسيين ومعنوياتهم. ومعظم ضباط الاستخبارات البريطانية الذين وصلوا إلى أنغولا اكتُشفوا بسرعة نسبية، بالرغم من أن واحداً أو اثنين منهم حققا بعض النجاح بالتستر في زي الصحافة.

ومع دخول الحرب في الشمال مرحلتها النهائية من دون أية إشارة لإمكانية توقف في تقدم «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا»، قرر الغرب التدخل عسكرياً. وكان هناك شعور بعدم إمكان اللجوء إلى نشر قوات نظامية خشية قيام دول أفريقيا السوداء باللجوء إلى إجراءات انتقامية ضد مصالح الغرب التجارية. وانتهى الأمر إلى تقرير أن القوة المثالية

للتدخل يجب أن تشكل من المرتزقة. وسرَّت الـ «إم. آي ٦» بهذا القرار لأنه كان يفتح أمامها إمكانية دس عناصر مدربة في الجيش بين صفوف المرتزقة مما يحل مشكلة الاستخبارات.

وتلقت الـ «سي. آي. اي» من الحكومة البريطانية الضوء الأخضر لتجنيد مرتزقة لحساب «الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا» بأموال أميركية وزائيرية وصل مجموعها إلى حوالي ٣٠٠ ألف جنيه. وكان المشرف الرئيسي على عملية التجنيد هذه هو جون بانكس، الذي كان قد خدم فترة في كتيبة المظليين انتهت بطرده بطريقة غير مشرفة. وباستخدامه شركة تسمى «سيكيوريتي أدفايزري سيرفيسز» كواجهة، تمكن بانكس من جمع ١٢٠ مرتزقاً. وأثيرت ضجة اعلامية كبيرة حول مغادرتهم، وكان تنظيمهم سيئاً. ومن أصل الدفعة الثانية المؤلفة من عشرين رجلاً، التي غادرت مطار هيثرو في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، كان هنالك ١١ إما بلا جوازات سفر أو أنهم مساجين مطلق سراحهم بكفالة ولا يستطيعون مغادرة البلاد. ومع ذلك، فقد وصل الجميع إلى متن الطائرة. وأوضح أحد هؤلاء، وقد قبضت عليه فيما بعد «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا»، تفاصيل هذه العملية أثناء محاكمته. قال إنه قدم إلى مسؤول في المطار «قطعة من الورق» فضحك المسؤول، ولكنه عاد فسمح له بالمرور بعد أن أجرى اتصالاً هاتفياً. وكانت تلك «القطعة من الورق» عبارة عن بطاقة هوية اصطنعها بانكس في اللحظة الأخيرة لتجاوز مشكلة عدم حمل مرتزقته لجوازات سفر.

وقال المستشار العسكري للمرتزقة، المستر ووربرتون ـ جونز أن الأمر تم إما بواسطة «رشوة في المطار» أو «تواطؤ غير رسمي للسلطات». أما جون بانكس، الذي أصبح فيما بعد شاهداً أساسياً لصالح «الفرع الخاص» في قضية اتهم بها أربعة من جمهوريي إيرلندة الشمالية، فقد أدلى تحت القسم ببيان أوضح فيه ما حصل في المطار، مما يفسر ما قاله ووربرتون ـ جونز:

«في تلك الأيام كانت لي علاقة وثيقة بـ «الفرع الخاص»، وكنت قد أخبرتهم بمسألة تجنيد المرتزقة. وكان الرجل الذي كنت أتصل به في «الفرع الخاص» هو مفتش التحقيق راي تاكر. وكان هذا هو السبب في أنه لم يكن هناك ما يعيقنا في المطار».

وكان في مجموعة المرتزقة هذه إثنان من رجال الـ «إم. آي ٦» أيضاً. أحدهما هو ڤيك

غورتروب، وهو بدين مترهل في الحادية والخمسين من عمره مات بالسكتة القلبية في أول دورية قام بها. والآخر هو جون لاكيار أعيد إلى بريطانيا بساق جريحة بعد أن نسفت سيارة الجيب التي كان فيها. وفي وقت لاحق ذكر أحد المرتزقة اسمي اثنين آخرين من الـ «إم. آي ٦» كانا في الحملة، هما لو إلفورد وباري ثورب. واستناداً إلى قائد مجموعة مهمة الـ «سي. آي. اي» الأنغولية جون ستوكويل، فإن عملاء الـ «إم. آي ٦» كانوا يقاتلون أيضاً في الجنوب إلى جانب «أونيتا». وكانت جهودهم بلا فائدة. وبمساعدة الكوبيين، تمكنت «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» من الحاق هزيمة سريعة وساحقة بـ «الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا» وبالطابور الجنوب أفريقي. وكان هذا الطابور قد انتشر إلى مسافات بعيدة وكان بلا امدادات مما اضطره إلى التراجع بعد أن قررت حكومة جنوب أفريقيا أنها لا تستطيع المجازفة بحرب كبيرة مع الكوبيين من دون استمرار الدعم الأميركي. وقد بث تلفزيون جنوب أفريقيا فيلماً وثائقياً جمعته الاستخبارات العسكرية لجنوب أفريقيا وصاغه برايان كروزيير، من «مؤسسة دراسة النزاعات»، يهزأ بالولايات المتحدة لانسحابها جانباً. وتوقفت المساعدة البريطانية كذلك بمجرد أن بدت الهزيمة واقعة لا محالة. وغادر البلاد من تبقى على قيد الحياة من رجال الـ «إم. آي ٦»، متبعين في هربهم طرقاً مدروسة بعناية.

ولكن لا «الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا» كانت قد دمرت كلياً، ولا «أونيتا». وكانت هذه المنظمة الأخيرة بشكل خاص قد خلقت صعوبات واضحة لحكومة «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا». واستمرت جنوب أفريقيا في دعمها لهذه المنظمة التي تقول أن لديها الآن ١٥ ألف مقاتل. أما مقاتلو «الجبهة الوطنية» الذين يبلغ عددهم ١٢٠٠ فقد عادوا إلى التجمع داخل جيش جنوب أفريقيا في «السرية ٣٢» بضباط ومدربين مرتزقة*. وكانت الحكومات الغربية قد أيدت هذه الخطط، ولكنها بقيت حريصة على تجنب التورط المباشر فيها، وكان هذا أكثر وضوحاً في أميركا منه لدى الآخرين نظراً لوجود قانون معروف باسم «تعديل كلارك» يمنع صراحة تقديم المساعدة إلى حركات المعارضة الأنغولية. وحضر ضابط من الجيش البريطاني سلسلة اجتماعات عقدت خلال الشهرين الأخيرين من العام ١٩٧٧ في عواصم أوروبية غربية نوقشت خلالها مسألة تجنيد المزيد من المرتزقة. وكان هناك بين المشاركين الآخرين في هذه الاجتماعات ممثلون عن «أونيتا»

* ونفذت هذه السرية سلسلة من الغارات في عمق الأراضي الأنغولية انطلاقاً من قواعد لها في ناميبيا.

وعن المجموعات الموزمبيقية المرتدة وعن جيشي روديسيا وجنوب أفريقيا، ومدير تنفيذي لشركة نفط لم تحدد هويتها. وبقيت الحالة غير أكيدة للمرحلة الراهنة، ولكن منذ أن تمت التسوية في زيمبابوي المجاورة شعرت القوى الغربية أنها أكثر حرية واستعداداً لاتخاذ موقف هجومي من أنغولا.

وأصبحت حالات التعاون الأوسع بين الغرب وجنوب أفريقيا أكثر ظهوراً في منطقة المحيط الهندي. وكان يفترض بالمصالح الغربية في المنطقة أن تتعلق بأمن ناقلات النفط القادمة من الخليج، مع أنه كانت هناك دوافع أكثر قوة وأهمية مثل: الحد من حركة النقل البحري السوفييتية من خلال إنكار تسهيلات المرافىء عليها، ومكامن النفط أمام السواحل في عرض البحر، يضاف إلى هذا في الفترة الأخيرة: تأمين قواعد لقوات الانتشار السريع الأميركية. وكانت بريطانيا قد نقلت معظم مسؤولياتها كشرطي في أنحاء العالم إلى الولايات المتحدة بسحبها العام لوحداتها العسكرية شرق قنال السويس، وهي العملية التي استكملت في العام ١٩٧٦، ولكن المعتقد أن عدداً من السفن البريطانية قد عاد في العام ١٩٧٩ إلى جزيرة دييغو غارسيا التي تتوسط المحيط الهندي، والتي تملكها بريطانيا وتؤجرها إلى الولايات المتحدة، وذلك بناء على طلب أميركي. وفي هذا ما يدل على اهتمام الغرب بالمحيط الهندي وقلقه بشأنه، كما يدل من دون أدنى شك على أن الغرب يبذل جهوداً أكثر نشاطاً للإطاحة ببعض حكومات المنطقة الأقل تعاوناً معه، أو لتليين مواقف هذه الحكومات.

وإحدى هذه الحكومات كانت حكومة جزر سيشل، هذاالأرخبيل الذي تقع جزيرته المأهولة الرئيسية «ماهي» على بعد ١٠٠٠ ميل إلى الشرق من الميناء الكيني مومباسا. ويعيش حوالي تسعين بالمئة من مجموع سكان السيشل الذين يبلغ عددهم ٦٠ ألف نسمة في جزيرة «ماهي»، وهم يعتمدون في معاشهم، أو في الجزء الأكبر منه، على صيد السمك والسياحة. ونظراً لكونها معزولة عن الأرض الأم الأفريقية، يفصل بينهما المحيط، فإن جزر السيشل لم تعرف أبداً أية اضطرابات وطنية قومية في الخمسينات، وبقيت السياسات المحلية شبه ميتة عملياً. وكان أول الأحزاب السياسية، وهو «حزب السيشل الديموقراطي» قد شكل في العام ١٩٦٣ بمبادرة من محام شاب في الرابعة والعشرين من عمره هو جيمس مانشام، الذي دعا إلى اندماج السيشل ببريطانيا كلياً. بعد سنتين قام محام آخر هو ألبرت ريني بتأسيس «حزب السيشل الشعبي المتحد» الذي

اتخذ الموقف النقيض تماماً بالدعوة إلى الاستقلال الكامل.

ومنذ ذلك الحين سيطر هذان الرجلان على سياسات الجزيرة، وكان مانشام قد تفوق على ريني في ثلاث معارك انتخابية قبل الاستقلال، بالرغم من انتقاله إلى برنامج مؤيد للاستقلال في العام ١٩٧٤. وجاء انقلاب موقفه هذا نتيجة لنصيحة قدمتها له الحكومة البريطانية وتقول بأن الاندماج لم يكن مقبولاً في الأرض الأفريقية الأم لدى حلفاء بريطانيا، وأنه من المرجح أن يؤدي إلى صعوبات محلية في المستقبل. وأرسل دينس غرينان إلى مانشام كمستشار دستوري له، لإقناعه بأن الاستقلال كان الخيار الواقعي الوحيد. وفي رحلة قام بها مانشام إلى لندن في الوقت نفسه تقريباً، زاره رجل يستخدم اسم «فوكس ـ تالبوت» ووصف نفسه بكونه ممثلاً لـ «منظمة معادية للشيوعية» (في الواقع: الـ «إم. آي ٦») واعداً بتقديم دعم مالي لصحيفة «سيشلز ويكلي» الموالية لحزب السيشل الديمقراطي. وخلال ثلاث سنوات تم تحويل ما يقرب من ٣٠٠٠ جنيه استرليني إلى حساب مانشام عبر بنك سويسري.

وقدم مانشام عدداً من الشروط في مقابل وعده بتغيير اتجاهه السياسي. وكانت هذه شروط تتعلق بالأمن. وحصل على موافقة وزارة الخارجية البريطانية على تقديم موظفين بريطانيين لإنشاء قوة شبه عسكرية وجهاز للاستخبارات، ولكنه أعلم بأن التمويل لا بد أن يأتي من وزارة تنمية عبر البحار. واشتكى مانشام فيما بعد، وفي رسالة أرسلها إلى صحيفة «صانداي تايمز» اللندنية، من أن جوديث هارت رفضت هذا الاقتراح موضحة، عن حق، أن وزارتها لا تهتم إلا بالانعاش الاجتماعي، «وبدا وكأن ليس هناك من شخص يمكنه أن يخضعها لأوامره»(٥٠). ثم اتصل مانشام بـ «فوكس ـ تالبوت»، الذي وضعه على اتصال بشريك له اسمه «جون تولمان». وأبرز تولمان محفظة من العناوين غير الموجودة في ساوتاميتون وأوكسفورد وكانبريدج ويلز، ثم أخبر مانشام أن طلبه سيعرض على «مجلس الإدارة». ويظهر أنه لم يبد لمانشام أن هناك أية مساعدة في طريقها إليه، إذ إنه وقع في وقت لاحق اتفاقاً مع الـ «سي. آي. اي» مشابهاً في مضمونه للمقترحات التي بحثها مع البريطانيين. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، عقد مؤتمر دستوري نهائي في لندن للخروج بصيغة للحكومة بعد الاستقلال، وتم تحديد نهاية حزيران (يونيو) كموعد لاستلام هذه الحكومة للسلطة. وفي وقت ما من تلك المرحلة الفاصلة، احتج مانشام في رسالة وجهها إلى إحدى صحف يوم الأحد اللندنية مرة أخرى، فزاره ضابط من

الـ«سي. آي. إي» في مقره في نيروبي. ويدّعي مانشام أنه نظراً لوجود محطة أميركية لملاحقة الأقمار الاصطناعية في «مـاهي» و« لعوامل جيوسياسية أخرى» غير محددة، فقد اقتنع بأن حكومته تواجه تهديداً من قبل الاتحاد السوفييتي و «وكلائه» المحليين:

«ونتيجة لذلك، وقعت وثيقة تقوم الـ «سي. آي. اي» بموجبها بمساعـدتنا في إقامة تنظيم للاستخبارات... و... يزودنا بالـدعم والمال الـلازم من أجل وحدة شبه عسكرية قد تكون مفيدة في حال قيام ثورة داخلية»(٥١).

وكانت محطة الأقمار الاصطناعية واحدة من سبع محـطات في أنحاء العـالم تستقبل المعلومـات التي تبثها لاسلكيـاً الأقمار الاصـطناعيـة، وكان البـريـطانيـون قـد أعـطوا الأميركيين الإذن ببناء هذه المحطة على أساس تفاهم بأن تقوم الولايات المتحدة «مبادلتهم بخدمة مماثلة إذا توفرت الحاجة والفرصة لذلك». وكان معظم سكان الجزيرة، على الأقل القليل، غير متأكدين من الفـوائد التي ستـأتيهم بها «الكـرة البيضاء الكبيـرة» (الهوائي المستقبِل)(٥٢).

وسارت ترتيبـات الاستقلال حسب الخـطة الموضـوعة، وفي ٢٨ حـزيران (يـونيو) أصبح مانشام رئيساً للجمهورية الجديدة، وأصبح ألبرت ريني رئيساً للوزراء. ومما زاد من ضيق مانشام أن صفقته مع الأميركيين انهارت أيضـاً. في البدايـة، أدى ما كشفتـه الصحافة عن الدعم المالي الذي كانت تقـدمه الـ «سي. آي. اي» إلى الملك حسـين، ملك الأردن، وإلى جومو كينياتا، إلى تغير طرأ على أفكار محطة نيروبي، وهو ما أضيف إليه فيما بعد عامل الانتخابات الرئاسية الأميركية القادمة. وعنـدما تسلم كـارتر مقعـد الرئاسة من فورد، أعلم مانشام بأن عليه أن ينتظر حتى يكون موقف الإدارة الجديدة تجاه مشاريع الـ «سي. آي. اي» التي هي قيد البحث قد اتضح. خلال هذا، كان مانشام قد بنى علاقات مفيدة مـع جنوب أفـريقيا منحتـه مالاً لحملة انتخـاباتـه الرئـاسية قبـل الاستقلال، ووعوداً بمساعدة اقتصادية في مقابل الدعم الدبلوماسي، وإعطاء جـوازات سفر سيشلية لمواطني جنوب إفريقيا الراغبين في السفر إلى أفريقيا السوداء، وتسهيلات لهبوط الطائرات.

وكانت رغبة مانشام الجامحة إلى إقامة اتصالات دولية جاءت نَتيجة لاعتقاده الراسخ بأن ريني كان يتآمر للإطاحة به بدعم من تانزانيا والاتحاد السوفياتي. ولا شك في أن ريني كـان مستاء من سيـاسة الـرئيس القائلة بـ «دعهم يفعلون مـا يشاؤون» تجاه المشـاكـل

الاجتماعية والاقتصادية للجزيرة، ومن إعلان نيته بأن يقلب السيشل إلى جنة لمصارف الـ «أوف شور». وأبلغ مانشام مستشاره الأمني البريطاني، دوغلاس موت، بأن ريني كان يتآمر ضده. ورد موت بأن اتصاله الرئيسي داخل هيكل ريني السياسي، رولي ماري، لم يكن باستطاعته تأكيد ذلك. وقاسى موت من سوء تأويل كون ماري قد تمكن من التسلل إلى صفوف «حزب السيشل الشعبي المتحد»، مع أن أوساط الحزب كانت تعرف جيداً أنه كان مفتشاً في «الفرع الخاص». والواقع أن ماري كان يعمل لصالح ريني، وكان هذا هو السبب في افتقار موت إلى المعلومات الدقيقة. وقد فشلت الانذارات الواردة من السفارة الفرنسية بأن انقلاباً كان على وشك الوقوع في زعزعة ثقة مانشام بموت، وغادر مانشام الجزيرة، خلافاً لما نصح به، لحضور مؤتمر الكومنولث للعام ١٩٧٧ في لندن خلال الأسبوع الأول من حزيران (يونيو).

وفي الخامس من حزيران (يونيو) كان مانشام يعدّ، بمساعدة دنيس غريتان، خطاب الرد على نخب رئيس الوزراء كالاهان للضيوف المجتمعين، عندما وصلت أنباء انقلاب ريني. واعتقل موت وخمسة آخرون من كبار المسؤولين البريطانيين لمدة ١٢ ساعة قبل طردهم. وفي بيان صدر بعد الانقلاب، أعلن النظام الجديد أن مانشام لن يلقى أي ترحيب بعد الآن في جزر السيشل. ومع ذلك، فقد قرر مانشام اتمام واجباته الاحتفالية في لندن. وكان أحدالذين طردوا من الجزر هو بيتر ووكر، وهو ضابط في حرس الرماة مكلف بتدريب قوة أمن داخلي مؤلفة من ١٢٠ رجلاً، بالرغم من أنه ليس من الواضح من كان يمول هذا البرنامج.

وشكل الانقلاب إحراجاً حاداً للحكومة البريطانية، وانفجر شجار مرّ بين وزارة الخارجية والـ «إم. آي ٦» حول غياب أي تحذير باحتمال وقوع الانقلاب. وكان هناك من تذرع بأنه كان على مسؤولي الـ «إم. آي٦» أن يكونوا على علم بأن جماعة مؤلفة من ٢٠ سيشلياً يسارياً قد تلقوا تدريباً في تانزانيا قبل ذلك بعدة أشهر. وكانت هذه المجموعة هي التي قامت بالانقلاب، وقتلت خفيراً في ثكنة الشرطة وضابطين آخرين.

ومنذ استلام ريني للسلطة جرت عدة محاولات للاطاحة بحكومته وكان هناك تآمر يكاد يكون مستمراً ضده. والنظرة التي سادت عواصم الغرب لفترة، والقائلة بأن ريني قد لا يكون براديكالية كلامه، تلاشت عندما بدأت الحكومة تطبق برنامجاً اشتراكياً وعندما وصل المستشارون العسكريون التانزانيون إلى الجزر. وتم اكتشاف انقلابين كان

يفترض أن يقوم بها واحداً بعد الآخر مرتزقة فرنسيون في العامين ١٩٧٨ و١٩٧٩، في حين أن قوات الأمن السيشلية أجهضت في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ انقلاباً كان سيقوم به مرتزقة من جنوب أفريقيا في معظمهم يتزيون بزي نادي الشراب القديم «أوردر أوف فوم بلورز». وكان مانشام، الذي بقي مقيماً في لندن منذ الإطاحة به، يدعي لنفسه حلفاء أقوياء بين الحكومات وفي عالم التجارة، بينهم المليونير السعودي عدنان خاشقجي. وكان مصير جزر القمر القريبة، حيث قامت قوة مؤلفة من ١٠٠ مرتزق فرنسي بالإطاحة بالحكومة اليسارية في أيار (مايو) ١٩٧٨ (ونصب قائد المرتزقة نفسه نائباً للرئيس) يثقل كثيراً ذاكرة ريني.

ولم يتورط البريطانيون بكثافة في التآمر ضد حكومة ريني، ويبدو أن وجهة نظر الحكومة البريطانية كانت أن ثورة محلية لا بد أن تقوم في مستقبل قريب نتيجة لتزايد الصعوبات الاقتصادية، وأن الفرصة الأفضل أمام مانشام لاستعادة السلطة تكمن في أن يبقى مستعداً للقفز إليها عندما يحين الوقت. وعلى المدى القصير فإن البريطانيين يبقون أكثر اهتماماً بتطورات جزر موريشيوس، وهي مستعمرة أخرى سابقة تقع على بعد ١٠٠٠ ميل إلى الجنوب. ومنذ منحها الحكم الذاتي الداخلي في العام ١٩٦٤ وحتى الانتخابات التي جرت في مطلع العام ١٩٨٢، كان حزب العمال يحكم موريشيوس بقيادة السير سيووساغور رامغولام، باستثناء فترتين دخل فيهما هذا الحزب في ائتلاف مع «الحزب الموريشي الاشتراكي الديموقراطي» اليميني الاتجاه.

وأثناء إعادة النظر في السياسة الدفاعية في العام ١٩٦٧، قرر القادة العسكريون البريطانيون نقل محطة الاتصالات البحرية الموجودة على متن سفينة صاحبة الجلالة «هايفاير» من سريلانكا إلى مدينة فاكواس الموريشية، حيث أعيدت تسميتها سفينة صاحبة الجلالة «موريشيوس». وعند الحصول على الاستقلال في آذار (مارس) ١٩٦٨، وقعت حكومة موريشيوس فوراً معاهدة دفاعية مع بريطانيا تسمح بالاستمرار في استخدام سفينة صاحبة الجلالة موريشيوس، وكذلك - وحسب التأويل البريطاني - بتجنب أية ادعاءات بحقوق في أراضي دييغو غارسيا. وبالمقابل، كان على البريطانيين أن يقوموا بتدريب قوة الأمن في الجزيرة وأن يضمنوا تقديم المشورة فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية الخارجية. وخلال سنتين، سدد الاتفاق أرباحه للمستعمرة السابقة، فقد سافرت مجموعة مؤلفة من ٤٠٠ رجل من سكان الجزيرة ذوي الأصل الفرنسي إلى جنوب أفريقيا

لتلقي تدريبها كقوة مغاوير (كوماندوس)، بهدف الإطاحة بالحكومة الموريشية واستبدال سياستها المعادية للتمييز العنصري بأخرى أكثر ميلاً إلى جنوب أفريقيا. ولكن الخطة أحبطت ـ على العموم ـ لأن الحكومة تلقت إنذاراً مسبقاً بها من ضباط استخبارات البحرية البريطانية. وكان المتمردون من المتعاطفين عملياً مع «الحزب الموريشي الاشتراكي الديموقراطي» الذي كان زعيمه، غايتان دوفال، قد انضم أخيراً إلى الحكومة كوزير للخارجية، ولكن دوفال احتفظ بمنصبه حتى حل الائتلاف في العام ١٩٧٣. وكان هذا ناجماً عن خلاف سياسي حول تأمين تسهيلات المرافىء لعدد معين سنوياً من سفن الصيد السوفييتية في مقابل معونة اقتصادية. وكان دوفال قد حث على إلغاء هذا الاتفاق وإقامة علاقات أوثق مع جنوب أفريقيا. وأبدى البريطانيون اعتراضهم كذلك، على أساس أن بعض سفن الصيد قد يجهز بأجهزة رصد الكترونية يمكن استخدامها لالتقاط الإشارات من وإلى سفينة صاحبة الجلالة «موريشيوس». وأغلقت المحطة عملياً في آذار (مارس) ١٩٧٦.

وفي كانون الأول (ديسمبر) من السنة نفسها، أعطت أول انتخابات أجريت بعد الاستقلال نتائج هي بمثابة الصدمة، ذلك أن «الحركة الموريشية المناضلة»، التي كان لها مقعد واحد في المجلس السابق حصلت عليه بانتصارها في العام ١٩٧٠ في انتخابات فرعية، حصلت على ٣٤ مقعداً من أصل ٧٠، وأصبحت بذلك أكبر حزب مفرد في المجلس. ولم يكن بالإمكان إبعاد هذه الحركة عن السلطة إلا بواسطة ائتلاف جديد بين حزب العمال و «الحزب الموريشي الاشتراكي الديموقراطي». وأدى تقدم الحركة الملحوظ إلى إثارة الذعر في أوساط الحكومة البريطانية. وكانت أكثرية رامغولام غير مستقرة، كما بدا أن انتخابات أخرى ستقود بالتأكيد إلى أكثرية يسارية. وانعكس الذعر البريطاني في تعيين مفوض سام جديد* في موريشيوس في كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، هو جيمس آلان، وهو ضابط خبير في الـ «إم. آي ٦» شارك في العام ١٩٧٥ في محادثات وقف النار مع الجناح المؤقت للجيش الجمهوري الإيرلندي، ثم أصبح فيها بعد رئيساً لإدارة معلومات عبر البحار في وزارة الخارجية. وكانت الـ «سي. آي. اي» قد زادت من حجم محطتها في موريشيوس في الوقت نفسه تقريباً.

وأصبحت «الحركة الموريشية المناضلة» في السلطة الآن، وانضمت موريشيوس إلى

* يستخدم لقب المفوض السامي محل لقب سفير في المستعمرات البريطانية السابقة.

كتلة عدم الانحياز التي تضم تانزانيا والهند والسيشل وجمهورية مالاغاشي من المطالبين بنزع السلاح من المحيط الهندي. والمرمى الرئيسي لهذه الحركة هو المرفق الأنكلو ـ أميركي في دييغو غارسيا، الذي تعهدت إدارة ريغان بتوسيعه. وكانت الحكومات الموريشية المتعاقبة قد حاولت إثارة موضوع السيادة على دييغو غارسيا مع وزارة الخارجية البريطانية، ولكنها لم تلق سوى القليل من الاستماع العابر لها. وقد وعدت الحكومة الجديدة بتحرك أعلى صوتاً في هذا الشأن.

ويمكن توقع أن يزيد البريطانيون مواردهم المخصصة للعمليات المستورة في المنطقة، مع اعتبار موريشيوس هدفاً فائق الأولوية. وإذا كانت هناك لسنوات عديدة حملات دعاوية تقول بوجود صفقات سرية بين ألبرت ريني والحكومة السوفييتية، فإن «الحركة الموريشية المناضلة» يمكنها أن تتوقع معاملة مماثلة. ومن الناحية الدبلوماسية، فإنه يمكن استخدام التهديد بزعزعة الاستقرار لتليين طلبات «الحركة الموريشية المناضلة».

وسيكون لأقوى حلفاء الغرب في شرق أفريقيا، أي كينيا، دور حيوي تلعبه في خطط الغرب. وقد اتهم ريني فعلاً الحكومة الكينية بالتواطؤ في التآمر ضد نظام حكمه. وكانت هناك تقارير عن مناقشات جرت في هذا الاتجاه بين أحد وزراء مانشام، وهو ديفيد جوبرت، والنائب العام الكيني يومها، تشارلز نجونجو، وذلك بعد تسلم ريني السلطة مباشرة. وهناك الآن انشقاق داخلي متنام في كينيا، والكثير يعتمد على كيفية تطوره.

والصعوبات التي يواجهها هذا البلد هي من أعراض هشاشة المجتمعات التراتبية التي شجعتها القوى الاستعمارية قبل انسحابها. ويشكل التنافس القبلي وذاك الطبقي خليطاً متفجراً وتأتي كثرة الحكومات العسكرية نتيجة لذلك، باعتبار أن الحكومة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة للاحتفاظ بالسلطة. وثروات أفريقيا الاقتصادية أصبحت مقيدة إلى حد لا يمكن الرجوع عنه بمصالح الشمال المصنّع. ولهذا، فإن الركود الاقتصادي في الشمال يفرض أعباء جديدة على الطبقات المتوسطة السوداء، التي يعتمد الغرب على مهارتها وفطنتها في المحافظة على البنى القائمة للعلاقات التجارية. وقد أصبح الشذوذ البغيض لجنوب أفريقيا أكثر من أن يبقى موضوعاً خطابياً بالنسبة لأفريقيا السوداء بعد أن بدأ يتخذ موقفاً أكثر هجومية تجاه البلدان المجاورة، بعد العقوبات التي فرضتها واشنطن ولندن. ولا يبدو أن تدهور الاقتصادات والتهديد المستمر بزعزعة الاستقرار يشكلان فألاً حسناً بالنسبة لمستقبل القارة.

هوامش الفصل الرابع

Oginga Odinga *Not Yet Uhuru* (1967) p. 295 (١)

Gary Wasserman *Politics of Decolonisation: Kenyan Europeans and the Land Issue, 1960-65* (1976) p. 38 (٢)

Gary Wasserman *Politics of Decolonisation* p. 67 (٣)

Malcolm MacDonald *Titans and Others* (1972) p. 249 (٤)

Progress Foundation Prospectus, not dated, p. 1 (٥)

Africa Diary (15 November 1963). (٦)

R. Kisch *The Private Life of Public Arrangements* (1964) p. 79. (٧)

Gary Wasserman *Politics of Decolonisation* p. 85 (٨)

Private interview (٩)

Gary Wasserman *Politics of Decolonisation* p. 98 (١٠)

Ariel Foundation Annual Report 1969 p. 5 (١١)

Leveller pilot issue (February 1976). (١٢)

Tribune (11 April 1980). (١٣)

Private interview. (١٤)

Dan Schechter, Michael Asmara, David Kolodney, *The CIA as an Equal Opportunity Employer,* article in *Ramparts,* not dated. (١٥)

S. R. Weissman *Two Decades of US policy in Africa: some lessons from experience,* paper delivered at the annual meeting of the African Studies Association, Boston, Massachusetts, 4 November 1976, P. 24 (١٦)

Guardian (24 April 1965). (١٧)

Radio Moscow (30 May 1965). (١٨)

Private Eye (30 April 1976). (١٩)

New York Times (7 March 1982). (٢٠)

Sunday Times (11 December 1980). (٢١)

Rolf Steiner *The Last Adventurer* (1978) pp. 190-3. (٢٢)

Letter from Divall to authors (9 March 1982). (٢٣)

Washington Star (4 April 1971). (٢٤)

Private Eye (27 April 1979). (٢٥)

House of Commons Hansard (22 July 1971) (٢٦)

Le Monde (28 August 1971). (٢٧)

Private Eye (13 August 1971). (٢٨)

Private Eye (27 August 1971). (٢٩)

Private Eye (10 September 1971). (٣٠)

Quoted in Guardian (4 June 1982). (٣١)

Jonathan Aitken *Officially Secret* (1971) p. 86. (٣٢)

Decision of the Commissioner, Claim for Unemployment Benefit, Case no. 11/3, 1 September 1971. (٣٣)

Daily Telegraph (6 September 1971). (٣٤)

Daily Telegraph (3 September 1971). (٣٥)

Observer (10 December 1967) (٣٦)

John de St. Jorre *The Nigerian Civil War* (1972) P. 318 (٣٧)

Paul Gore-Booth *With Great Truth and Respect* (1974) p. 331. (٣٨)

Chapman Pincher *Inside Story* (1978) P. 16. (٣٩)

Sunday Times (13 February 1977). (٤٠)

Guardian (28 June 1969). (٤١)

Sunday Telegraph (5 March 1967). (٤٢)

Morning Star (20 August 1976); *Times* (16 August 1978). (٤٣)

Richard Crossman *The Crossman Diaries* Volume 1 (1975) p. 379. (٤٤)

Private interview. (٤٥)

Observer (7 September 1980). (٤٦)

Counterspy (Spring 1976) p. 56-60. (٤٧)

Covert Action Information Bulletin No. 4 (April-May 1979) p. 28. (٤٨)

Private inverview. (٤٩)

Sunday Times (2 March 1980) (٥٠)

Observer (16 December 1979). (٥١)

Report of the Committee on International Relations: Special Study Missions to Africa, November 1972 and November 1973 US Government Printing Office (1974) p. 50. (٥٢)

الفصل الخامس

الأمبراطورية... إلى أين؟

القاعدة السياسية التي أوجدها البريطانيون خلال ثلاثة عقود زمنية ماضية في الدول المحيطة بالمحيط الهندي أثبتت كونها أساسية بالنسبة لإنشاء قوة الانتشار السريع الأميركية، من أجل التدخل العسكري في الشرق الأوسط. وثلاث من أصل القواعد الخمس المستخدمة لاستضافة مرافق قوة الانتشار السريع (مومباسا في كينيا، وجزيرة مصيرة العمانية ودييغو غارسيا) تقع في أراض ذات أنظمة حكم اصطنعها البريطانيون وما زالت بريطانيا تمارس فيها نفوذاً أساسياً. وكل ما هو أقل من مستوى التعاون من قبل الحكومة البريطانية سوف يقلل من مرونة قوة الانتشار السريع بنسبة مماثلة.

وليست فكرة الانتشار السريع فكرة جديدة، فقوة الطوارىء الضاربة التي أنشأها البريطانيون في قاعدة كاهاوا الكينية في العام ١٩٥٦ كانت الأولى من نوعها، وكانت ذات وظيفة مزدوجة تتلخص في القيام بعمليات أمنية ضد الوطنيين الثائرين والتدخل في الشرق الأوسط لدعم الحكام الموالين للغرب ولدعم المصالح التجارية الغربية. ونظراً لأن نفقات المحافظة على هذه القوة تصاعدت باتجاه حدود غير واعية فقد بدأت وزارة الدفاع البريطانية تنظر في أمر إقامة قوة مشتركة مع الولايات المتحدة، وهو ما تشير إليه وثيقة كان بيرسي آلن قد باعها للاستخبارات المصرية (انظر الصفحة ١٨٣ من هذا

الكتاب). وكانت قوة الطوارىء الضاربة قد أهملت عملياً في العام ١٩٦٥ بعد اعتراضات قدمتها الحكومة الكينية، كما كان الانسحاب من شرق السويس الذي بدأ بعد ذلك مباشرة يعني أن مبادرات المستقبل بشأن قوة تدخل غربية يعتمد على الأميركيين وحدهم فحسب. وأخذ وزير الدفاع الأميركي روبرت ماكنمارا الزمام فوراً وحصل على تفويض من الكونغرس بشراء كميات كبيرة من السلاح. وكان لدى البنتاغون الأميركي (وزارة الدفاع) ما يشبه قوة الانتشار السريع، وكانت تعرف بأسماء مختلفة مثل «القيادة الضاربة» أو «قيادة الجاهزية»، منذ ذلك الحين وحتى الهزيمة الأميركية في فيتنام. ومما لا يثير الدهشة أن مراجعة شاملة للاستراتيجية العسكرية الأميركية العامة قد أجريت بعد الانسحاب المخزي من جنوب شرق آسيا، في حين تحول الرأي العام السياسي إلى موقف مضاد للتدخل في نزاعات العالم الثالث. (ومن هنا نشأت الصعوبة في الحصول على تفويض بتقديم الدعم العسكري لـ «الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا» والـ «أونيتا» خلال الحرب الأهلية في أنغولا).

وربما كان توقع استمرار هذا التقييد الذاتي لأكثر من سنوات قليلة من قبيل توقع الكثير. وتلقّى هذا الموقف هجمات متوالية عنيفة شنها ضده العسكريون الأميركيون واليمين السياسي قائلين أن السوفييت وحلفاءهم سوف يستغلونه إلى أقصى الحدود. وكان للثورة الأصولية في إيران، التي لا تدين إلا بالقليل لمكائد الكرملين، أن تعيد السياسة الأميركية أخيراً إلى موقعها الأصلي الأكثر عدوانية. ونتيجة لزوال الشاه، ضاعت على بريطانيا وحدها عقود قيمتها أكثر من ١٠٠٠ مليون جنيه استرليني. وأعيد تشكيل قوة الانتشار السريع، ورافق ذلك وضع خطة استراتيجية عرفت باسم «تريبواير» لتجنب أي تكرار لما حصل في أي مكان آخر في الشرق الأوسط، حيث كان يعتقد أن العربية السعودية تقف على رأس المرشحين لذلك. وكان قد بولغ كثيراً جداً في مشكلة امدادات النفط، وكانت الصحيفة التحليلية «ستيت ريسيرتش» قد دافعت بقوة عن وجهة النظر القائلة بأن العنصر الأقوى بكثير جداً من أي عنصر آخر في عملية نقل النفط من البئر إلى المستهلك هو المجموعة الصغيرة من شركات النفط المتعددة الجنسيات التي يملكها الغرب والتي تسيطر على الجزء الأكبر من طاقة تكرير وتوزيع النفط في العالم[1]، وأي نقص في الإنتاج ينجم عن قلاقل سياسية لا يمكنه إلا أن يكون مؤقتاً، ويمكن تعويضه بسهولة كبيرة من مصادر أخرى، أما بالنسبة لمعظم بلدان الشرق الأوسط، فإن النفط يشكل السلعة التصديرية الرئيسية. والأدلة التي تعود إلى الفترة التي فرضت فيها الدول الأعضاء

في «أوبيك» حظراً على الامدادات النفطية المتجهة إلى الولايات المتحدة انتقاماً من موقفها الناشط في دعم إسرائيل خلال حرب ١٩٧٣ العربية ـ الإسرائيلية، تظهر أن ما تستورده الولايات المتحدة من النفط انخفض بأكثر قليلاً من ٥ بالمئة فقط، وأن «سلاح النفط» الذي تكثر الإشارة إليه ليس إلا من صنع الخيال.

وسيكون عدد القوات البريطانية الملحقة بقوات الانتشار السريع، حسب ما أعلنته رئيسة الوزراء تاتشر في نهاية العام ١٩٨١، حوالي ١٠٠٠ جندي يؤخذون من سريتين من كتيبة المظليين. وهذا تحرك رمزي أساساً يؤكد الدعم الدبلوماسي الذي تقدمه بريطانيا لسياسة قوة الانتشار السريع ويعطي هذه القوة قشرة تعدد جنسياتها الغربية بدلاً من أن تكون قوة أميركية فحسب. وكذلك فقد أعلنت الحكومة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٢، أنها ستزيد حجم الفصيل البحري البريطاني في المحيط الهندي لمواجهة «الوجود السوفييتي المتنامي». وفي ضوء هذا كله، يجدر الاستشهاد بتقييم السير جون كيليك، الممثل الدائم السابق للمملكة المتحدة لدى حلف شمال الأطلسي، أنه فيما يتعلق بالبحر، فإن. . .

«قوة بحرية سوفييتية في. . . المحيط الهندي، تفتقر إلى قوة جدية، ستكون هشة إلى حد يائس أمام قوة وتطور فرقة مهمات أميركية محمولة بحراً»[٢].

وكانت الدول العربية، باستثناء عُمان ومصر، قد ردت بعنف على الإعلان الأميركي الأصلي، وعبر معظم دول أوروبا الغربية المهتمة بالمحافظة على علاقاتها مع الدول العربية عن شكوكه إزاء هذا الإعلان. وعلى العموم، فإن المساهمة البريطانية الأهم سوف تأتي من اقتسام الاستخبارات حسب ماجرى تكريسه في اتفاقيات «البروتستانت البيض الأنكلو ساكسون» (WASP). وبشكل خاص، فإنه سيكون لالتقاط الإشارات أهمية حيوية في تقييم ما إذا كانت قوة الانتشار السريع ستستخدم أم لا، وكيف ستتدخل إذا ما كانت ستفعل. ومن هذه الزاوية، ليس أمام بريطانيا أي خيار آخر غير دعم سياسة التدخل العسكري الأميركي طالما استمر وجود «معاهدة استخبارات الإشارات»، تماماً كما كان الأميركيون مضطرين إلى المساعدة في حرب جزر فوكلاند (المالوين).

وكنا قد أشرنا في الفصل الثاني إلى التضارب في مواقف بريطانيا التي تقيم اتفاقات ارتباطها الاستخباري الأساسية مع الولايات المتحدة، في حين أن معظم أهم علاقاتها

التجارية هي مع دول «المجموعة الاقتصادية الأوروبية». ويملك البريطانيون والأميركيون على السواء الإجراءات اللازمة لتحويل المعلومات الاستخباراتية التجارية إلى قطاعات الأعمال الخاصة بها. ولدى بعض الشركات الأميركية ضباط من «وكالة الأمن القومي» في هيئة موظفيها، وأما في بريطانيا فإن. . .

«هناك مسؤولين في كل إدارة بلا استثناء، وبما في ذلك وزارة الزراعة، والمصائد، والأغذية، وبنك انكلترا، يسمح لهم بالاطلاع على معلومات الاستخبارات الواردة من «هيئة الاستخبارات السرية» أو استخبارات الإشارات الواردة من «قيادة الاتصالات الحكومية». ولكن التوزيع يذهب أيضاً إلى أبعد من الحكومة البريطانية، وخصوصاً إلى «مؤتمنين صناعيين معينين» لدى وزارة التجارة والصناعة. وهؤلاء يشملون شركات كبرى مثل «آي. سي. آي» و «بريتيش بتروليوم» أو «ريو تينتو زنك»(٣)».

وفي الوقت نفسه فإن وزارة الخارجية توجه أحياناً تعليماتها إلى بعثاتها عبر البحار لشن حملات لتشويه سمعة منتجات بلدان أخرى. وكانت سوق السلاح في الشرق الاوسط أخيراً قد استهدفت بإحدى هذه الحملات، بعد أن منحت هذه السوق فرنسا عدة عقود كبيرة.

أما فيما يتعلق بالوظيفة الأكثر أهمية والخاصة بتوقع حصول ثورات سياسية في بلدان فيها استثمارات بريطانية كبيرة، وبمنع هذه الثورات إن أمكن، فإن وزارة الخارجية والـ«إم. آي ٦» فشلتا في إعطاء إنذار كافٍ في عدد من المناسبات. وان من المصلحة المالية للحكومة، كما هو من مصلحة أصحاب الأعمال، تصحيح هذا الوضع، نظراً لأنه سيكون على الحكومة، في حالات كثيرة، أن تدفع تعويضات للشركات المتأثرة بانهيار عقودها، وذلك بموجب نظام ضمان ائتمانات التصدير. وعلى العموم، فإن منع حصول هذه الثورات يبقى أمراً مختلفاً، وما يعرقل بريطانيا هنا هو ضآلة الموارد. وكثيراً ما ينظر إلى الحلول التي تعتمد على العمل المستور على أنه الطريقة الأكثر ملاءمة لإعادة الاستقرار، وبالضرورة فإن رابط الـ«واسب» يسهل ضمان الدعم الأميركي بالرغم من أن المصالح الاقتصادية البريطانية ترتبط بروابط أوثق بالدول الأعضاء في «المجموعة الاقتصادية الأوروبية». من الناحية التعبوية، يبقى تنظيم التعليمات المستورة بالتعاون مع وكالة واحدة بمفردها ـ كالـ«سي. آي. اي»

أسهل من تنظيمها بالتعاون مع مجموعة من أجهزة الاستخبارات الأوروبية. ولهذا، فإن العمليات المستورة المخططة لتأمين الأسواق للشركات البريطانية لن تتم إلا إذا توافقت في الوقت ذاته مع المصالح الأميركية. ويقدم انقلاب إيران في العام ١٩٥٣ دليلاً مبكراً على هذه التبعية. وكان لعدد من الأخطاء التي ارتكبتها الحكومات الغربية في تقييم مدى استقرار أنظمة معينة واقتصاداتها الوطنية تأثيرات جدية على مجتمع الأعمال الدولي. وهناك توثيق جيد للأكلاف الهائلة التي لحقت ببريطانيا نتيجة لطلبات ضاعت عليها في أعقاب الثورة التي أطاحت بشاه إيران. وكذلك فإن سوء تأويل الأوضاع في نيكاراغوا وفي بولونيا أدى إلى مزيد من اهتزاز الثقة التجارية بفاعلية هوائيات الالتقاط لدى الحكومات الغربية. وأدى هذا مباشرة إلى نشوء شركات متخصصة بتحليل المخاطر السياسية هي - في الواقع - وكالات استخبارات خاصة.

وتوظف الشركات المتعددة الجنسيات، أو معظمها، محللين خاصين بها لإجراء تقييمات المخاطر، ولكن هؤلاء يخضعون في كثير من الأحيان لضغوط تنظيمية لإعطاء تقارير تتفق مع وجهة النظر المسبقة للمؤسسة، وهي ظاهرة لقبت بتعبير أوريول «العقل الجماعي».

وهناك حوالي ٢٠ شركة معروفة في الميدان حتى الآن. وإحدى أشهر هذه الشركات، نظراً لمساهمة رئيس وزراء بريطاني سابق فيها، هي «أنظمة الإفادة والمعلومات الدولية»، التي يختصر اسمها بالإنكليزية إلى «إيريس» (IRIS) وتوضح المادة الترويجية للشركة الغرض من قيامها:

> «يعتقد المؤسسون أن غياب المعلومات الموضوعية والتي يمكن اعتمادها عن نشاطات سياسية وحكومات كان قد عرقل فرصاً كثيرة للتجارة الدولية. وهذه الخدمة الجديدة سوف تتجاوز الكثير من صعوبات الماضي وتحفز نشاطات جديدة أكبر وأوسع في أعمال الاستثمار والتجارة في العالم».

ويعود خلق شركة «إيريس» إلى أنتوني ستوت، وهو ناشر صحيفة «ناشينال جورنال» التي مقرها في واشنطن، ورئيس «شركة أبحاث الحكومة»، وهي شركة تجمع وتوزع المعلومات التي تتعلق بالدرجة الأولى بالسياسات الأميركية وبسياسة الحكومة. وبين المشتركين الذين يتلقون معلومات هذه الشركة منظمات خاصة ووكالات رسمية

على حد سواء. وبعد الثورة الإيرانية، اتصل عدد من زبائن ستوت به ليسألوه إن كان يمكن توسيع نطاق الموضوعات التي تغطيها «شـركة أبحـاث الحكومـة» لتشمل الشؤون الدولية. وبعد سنتين من دراسة الجدوى، أنشئت «إيريس» برأسمال يزيد عن ٥ ملايين جنيه استرليني جمعت من: «شركة أبحاث الحكومة»، والمصرفيين التجاريـين اللندنيـين «هنري أنسباشر»، وبنك ليختنشتاين، والمجموعة الإسكندنافية «سكانديا»، ومجمـوعة شركات «سيسكوب» المملوكة لبريطانيين.

وجمعت «ايـريس» «مجلساً استشـارياً دوليـاً» لـرصـد إنتـاجهـا وضمـان أن يكـون «موضوعياً ويعتمد عليه». ويرأس هذا المجلس ادوارد هيث، الذي كان رئيساً لـوزراء بريطانيا بين العامين ١٩٧٠ و١٩٧٤، في حين أن أعضاءه الآخرين هم: الرئيس السابق للبنك الدولي روبرت ماكنمارا، ووزير التجارة الفرنسي السـابق جان فـرانسوا دينيـو، ورودريغو بوتيرو الذي كان ذات مرة وزير مالية كولومبيا. ويقول هيث إن عمله في شركة «ايريس»، الذي يتقاضى مقابله ١٠٠ ألف دولار سنوياً، لن يشغله «لأكثر من بضعة أيام في السنة»، ومن المحتمل أن تكون تشكيلة المجلس الاستشاري لـ «ايريس» قد وضعت لتعزيز هيبة الشركة أكثر مما وضعت لضمان دقة إنتاجها.

وبالرغم من أن الشركة مسجلة في هولندا (لأسباب تتعلق بالضرائب)، فإن الكثير من عملهـا سيجري في الـولايات المتحـدة، وبشكل خـاص، ستكـون هنـاك الشبكـة الكومبيوترية للاستفادة من التشريع الأميركي الذي يمنع تدخل الحكومة في نشاط جمـع المعلومات. وهذه الشبكة مؤلفة من ثـلاثة كـومبيوتـرات «بوروز٧٨٠» مـربوط بعضهـا بالبعض الآخر، وكانت هذه الشبكة قد صممت من قبل مستشار سابق للـ «سي. آي. اي» وجعلت بالشكل الذي تستخدمه الوكالة.

وبالإضافة إلى مجلسها الاستشاري، فإن لـ «ايريس» مجلس إدارة يعينه حملة الأسهم ويقوم بالإشراف على السياسة العامة للشركة. ويرأس هذا المجلس تشارلز لونغبوتـوم، رئيس مجمـوعة شـركات «سيسكـوي» وأحـد القيمين عـلى «مؤسسـة آريـيل». وتقسم «إيـريس» نفسهـا إلى خمس إدارات، هي: المعلومـات والاستخبـارات ـ الخـدمـات الاستراتيجية، التي تهتم بعمليات الكومبيوتر وبرامجه والتـدريب ـ التسويق ـ العـلاقات العامة ـ الإدارة. ويرأس إدارة المعلومات والاستخبـارات بول بـويكر، وهـو دبلوماسي أميركي متقاعد. وفي هذه الإدارة ست إدارات إقليمية فيها ٣٣ محللاً يعملون على معالجة

المادة الخام الواردة في الصحف والدوريات ومحطات التلفزيون والإذاعة، بالإضافة إلى تقارير ترد من حوالي ١٠٠ مراسل (صحافيون سياسيون يعملون في أكثر من وظيفة واحدة).

ويتلقى مشتركو «إيريس» محطة نهائية مربوطة بكومبيوتر الشركة عبر قمر اصطناعي، ويمكنهم من خلاله أن يطلبوا تقارير أساسية موجزة حول أي ميدان أو منطقة موضع اهتمام. وفي مقابل مبلغ إضافي يمكن للمشترك أن يحصل على عدد من الخدمات الأكثر رقياً وتقدماً، وهذه تشمل التشاور المباشر مع محللي «إيريس»، وتخزين المعلومات الخاصة بالمشترك نفسه، والتوقعات الكومبيوترية لنتائج تطورات متخيلة يقدمها المشترك. وتبلغ قيمة الإشتراك الأساسي ٣٠ ألف دولار سنوياً، وترتفع إلى ٢٥٠ ألف دولار سنوياً للحصول على كافة الخدمات*.

ونظراً لصعوبة الحصول على المعلومات الأساسية، وللاتساع الذي تشمله هذه المعلومات في التجارة والسياسة الدولية، فقد صنفت دول العالم ضمن فئات أربع. وتشمل الفئة (آ) البلدان الرأسمالية المتقدمة ذات «الوصول السهل والتفاعل الأعظم»، في حين أن معظم البلدان الأفريقية وبعض بلدان الشرق الأوسط (مثل ليبيا وعمان والعراق واليمنين) صنف في الفئة (د) حيث «صعوبة الوصول والتفاعل المحدود».

وخلال السنتين اللتين انقضتا في التحضير والتخطيط، تعرف ستوت ومساعدوه إلى ١٤ منافساً محتملاً وقسم هؤلاء أيضاً إلى أربع فئات، اعتماداً على الطرق المستخدمة واتساع التغطية. ومن خلال هذا التصنيف برزت شركة «بيزنس انترناشينال»، التي لها مقرات في لندن ونيويورك وجنيف، باعتبارها المنافس الرئيسي. وكانت هذه الشركة تقدم لزبائنها نشرات إخبارية وتقارير مختصرة، ولها علاقات مكثفة بأفريقيا، إذ هي تدرج حوالي أربعين شركة رئيسية من الشركات المتعددة الجنسيات في «مجموعتها الأفريقية». أما شركة «بيئة الأعمال ومؤشر المخاطرة» (المختصر اسمها إلى «بيري» ـ BERI) فهي

---

* ومع ذلك، فقد قدمت شركة «ايريس» طلب اعلان افلاس، وقدمت كشفاً بديون يصل مجموعها الى أكثر من مليون جنيه استرليني. وقد عزي السبب الى ضآلة الطلب على خدماتها. واستناداً إلى صحيفة الـ«أوبزرفر» (٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣) فإن الشركة «لم تحظ بزبون واحد حقيقي يدفع اشتراكاً» خلال السنتين الأوليين من حياتها.

شركة استشارات مقرها في كاليفورنيا، وكان قد أسسها في العام ١٩٦٦ الدكتور ف. ت. هانر، وهو أكاديمي سابق له خبرة تجارية سواء في أوروبا أم في الولايات المتحدة.

ولكي تزود شركة «بيري» زبائنها الـ ٥٠٠ بالمعلومات، فإنها توظف هيئتين منفصلتين من الخبراء الدوليين تشملان أكثر من ١٧٠ من مديري الأعمال والعلماء السياسيين والدبلوماسيين، الذين يقدمون تقاريرهم حسب صيغة معينة، مضيفين تعليقاتهم النوعية. وبالإضافة إلى هذا فإن هنالك ١١ باحثاً مساعداً متفرغاً يرصدون التطورات القانونية والضرائبية. وتنشر «بيري» نشرة ثلث سنوية تغطي ٤٥ بلداً في كل من أعدادها، كما تنشر ستة تحليلات سنوية أطول، وكلها تختار على أساس «الاهتمام الراهن للأعمال». وكذلك فهي تقدم توقعات تحليلية للبلدان الخمسين «التي يكثر الطلب عليها». وتفخر «بيري» بأنها توقعت في العام ١٩٨١ وقوع انقلاب عسكري في تركيا، والإطاحة بادوارد جيريك في بولونيا، واغتيال الرئيس بارك تشونغ هي في كوريا الجنوبية، مع أنها قدمت توقعات غير صحيحة حول انتصار الرئيس ميتران في الانتخابات وحول استمرار بقاء الرئيس النيجيري شيخو شاغاري، الذي كانت «بيري» تتوقع عزله منذ العام ١٩٧٩.

وكان أحد المنافسين الجديين الذين اكتشفتهم شركة « إيريس» هو: «مؤسسة المخاطر السياسية العالمية»، التي كانت تنشر دورية شهرية اسمها «إف آند إس بوليتيكال ريسك ليتر». وهذه النشرة الإخبارية تقسم الى ثلاثة أقسام: لائحة بالبلدان ذات المخاطر العالية، وتوقعات جديدة، وموجز بالمخاطر السياسية يستعرض ٦٥ بلداً.

أما في بريطانيا، فإن شركة كانت تعرف حتى اليوم بخدمات التأمين غير المعتادة التي تقدمها بدأت تتحرك أخيراً باتجاه تحليل المخاطر. وشركة «كونترول ريسك» هي زعيمة السوق في التأمين ضد الاختطاف وطلب الفديات، وتشكل ظاهرة نمت من أبعاد قابلة للتجاهل في العام ١٩٧٠ الى شركة تدير أعمالاً بمئات الملايين من الجنيهات. وكانت هذه الشركة من بنات أفكار جوليان رادكليف، وهو وسيط تأمين لندني، أصبح مديراً بعد الاستقالة الجماعية لمجلس إدارة الجسد السابق لـ«كونترول ريسك»، الشركة المسماة «وكالة التأمين آ ـ ١»، وبعد سنتين من اللانشاط، بدأت شركة «كونترول ريسك» عملها انطلاقاً من «سيتي» لندن. وكان المديرون هم رادكليف نفسه، ووسيط

تأمين آخر، و«مستشار أمن» اسمه ديفيد ووكر، وهو ضابط سابق في الجيش كان قد خدم في «خدمات الطيران الخاصة» وكأخصائي بشؤون الأمن في السفارات البريطانية في أميركا اللاتينية. وتعمل الشركة الآن في مكاتب لها في فيكتوريا في لندن بموظفين يصل عددهم الى ٦٠، وبدورة مالية تبلغ حدود المليون جنيه سنوياً. وأصبح مجلس الادارة الحالي يضم ثلاثة من ضباط «خدمات الطيران الخاصة» السابقين بمن فيهم المدير الإداري آريش تورل، وكذلك مفوض الشرطة المتروبولية السابق السير روبرت مارك، والجنرال السير فرانك كينغ، الذي كان أخيراً قائداً للجيش البريطاني في الرين، وكان قبل ذلك قائداً للجيش في ايرلندة الشمالية. ومن بين المديرين الآخرين كل من بيتر غروس، الذي كان ـ بعد خدمة طويلة في فرقة استخبارات الجيش ـ قد عمل لحساب «الخدمات المندمجة المتنوعة» (انظر الصفحة ٧٤ من هذا الكتاب) وفي مكتب رئاسة الوزراء، والميجر جنرال ريتشارد كلاترباك، المنظر في قضايا الثورة المضادة الذي كان أحياناً عضواً في مجلس «مؤسسة دراسة النزاعات» (راجع الصفحات ١٤٠ حتى ١٤٤ من هذا الكتاب). واثنان من موظفي «كونترول ريسك» كانا يعملان في السابق في «مؤسسة دراسة النزاعات»، وهما: مدير الأبحاث السابق بيتر جانك، وريتشارد سيمز، الذي كان مدير مكتبة المؤسسة(٤).

نمو هذه الشركات فرّخ نادياً للمحللين، هو «جمعية محللي الأخطار السياسية»، التي تضم ٣٠٠ عضو، في حين ان جامعة جورجتاون في واشنطن افتتحت درساً حول هذا الموضوع يعطيه ضابط سابق في الـ«سي. آي. اي». وفي العام ١٩٨١ نظمت «كلية وارتون للأعمال» في جامعة بنسلفانيا «الندوة الأولى لادارة المخاطر السياسية الدولية». واجتمع في هذه الندوة، مقابل اشتراك قيمته ٧٠٠ دولار للشخص الواحد، حوالى ١٠٠ شخص من المديرين التنفيذيين للشركات والأكاديميين لمعالجة كيفية التعامل مع الحكومات التي تتدخل بأعمال الشركات المتعددة الجنسيات. ونصح المتحدثون الشركات بأن تكسب لنفسها أقصى ما يمكن من «سيطرة» على الحكومات المضيفة والحصول على تأمين من حكومة الولايات المتحدة قبل توظيف الاستثمار، ثم أدرجوا لائحة بالوسائل المختلفة لزيادة الأرباح الى أقصى حد ممكن والمحافظة على التدخل في الحكومات المضيفة في حده الأدنى. وأبرز المتحدثون في الندوة أهمية الجمع المتواصل للمعلومات الاستخباراتية المحلية بالرغم من إدخال ملاحظة تحذيرية تتعلق باستخدام

الموظفين المحليين، فبالرغم من كون هؤلاء مصدراً قيّماً للمعلومات الروتينية، فإنهم كثيراً ما يكونون حذرين في تقديم المعلومات التي قد تؤدي الى انسحاب الشركة من البلد. وهكذا فإنه يحتمل أن يضيع الانذار المسبق بإمكانية قيام ثورة سياسية.

والمنظمات الخاصة التي وصفت أعلاه تقع تصنيفاً في فئة مختلفة تماماً عن الشركات الموصوفة في الفصل الأول من هذا الكتاب. ففي حين أن هذه الأخيرة تمثل ـ الى حد ما ـ ملحقاً بالمؤسسة الاستخباراتية الرسمية، وُجد محللو المخاطر في ظل خيبة أمل الشركات من عجز الدولة عن تأمين الدعم الضروري لعملياتها التجارية. وبالنسبة للعديد من تنفيذيي الأعمال فإن هذا يشكل بعضاً من دليل آخر يدعم وجهة نظرهم القائلة بأن الأمة ـ الدولة أصبحت صيغة بائدة للتنظيم الاجتماعي. ومنذ عام ١٩٦٧ كانت «بزنيس انترناشينال» قد أخبرت مشتركيها في تقرير بحث أجرته أن. . .

«الأمة ـ الدولة بدأت تصبح من الأمور البائدة، وستكون ميتة في الغد بكل معنى الكلمة، وهذا سيكون مصير الشركة التي تبقى قومية في الأساس»(٥).

وهكذا تكون وظيفة محلل المخاطر، بطريقة ما، في تنافس مع وكالات الاستخبارات الوطنية التقليدية. وعن غير قصد، أصبح هؤلاء يشكلون ما يشبه الخطر على الأمن، فمن خلال محاولتهم ترويج الأعمال، استخدموا في مادتهم الدعاوية تفاصيل من الطرق والمناهج الاستخباراتية التي جلبها اليهم الموظفون من أرباب عملهم السابقين (وكالات استخبارات الدولة). والخدمات التي يوفرها محللو المخاطر لزبائنهم تعطي بعض الدليل، مثلاً، على مدى تقدم الجهود لتحويل الاجراءات التحليلية الى أنظمة كومبيوترية. وكانت الـ«سي. آي. اي» قد حاولت الحد من حرية الوكالات الخاصة بتوسيع نطاق الأنظمة القانونية التي تطبق على استخدام المعلومات التي يكون الموظفون السابقون أو الحاليون قد علموا بها او تعلموها داخل الوكالة، بالرغم من معرفتها الجيدة بعدم إمكانية وضع هذه الأنظمة موضع التنفيذ. وتبنت الوكالة كذلك برامج تدريب مختلفة لضباطها لإدخال طرق جديدة لرصد الأزمات. ويقال إن الوكالة صارت تعطي لأهمية الأحداث درجات تتراوح بين ١ و٢٠، مستخدمة رقائق ملونة لتسهيل التعرف الى الاتجاهات، ولوحات بيانيةتضاف إليها الأزمنة المختلفة، وأخيراً، مستخدمة الكومبيوترات لتخزين واستعادة المعلومات بسرعة.

وأحد الأسئلة المهمة المطروحة بالنسبة للمستقبل هو ما إذا كانت الشركات الخاصة سوف تحاول تطوير قدرة استخبارات إشارات خاصة بها. ومن المعقول الافتراض بأن بعض الشركات سوف يحاول خفض تكاليف البحث والتطوير، وكسب تميز في السوق، باللجوء الى استخبارات الاشارات الصناعية الموجهة الى كومبيوتراتها، وخصوصاً من خلال التلصص على شبكات الكومبيوتر المستخدمة في ميدان الأعمال العالمية الأكثر حداثة. ولا شك في أن عدد الأهداف سوف يزداد عندها. وفي الوقت نفسه، فإن الاستهلاك الجماهيري للالكترونيات صار يزود الأفراد العاديين بوسائل بث واستقبال الاتصالات المرمزة.

وانطلاقاً من هاتين النقطتين، صار احتكار استخبارات الاشارات من قبل وكالات الـ«واسب» يواجه تحدياً قوياً، وقد ردت هذه الوكالات بقوة أيضاً:

«لقد دخلت «وكالة الأمن القومي» وشركاؤها معركة شرسة للسيطرة على الاهتمام الجماهيري المزدهر باستخدام الشيفرة. وحاولت هذه الوكالات وقف نشر التقارير العلمية من الباحثين الخاصين، كما حاولت التدخل في تخصيص وتوزيع المنح»(٦).

ولا شك في أن «قيادة الاتصالات الحكومية» سوف تعاني كثيراً من توسع استخدام الشيفرة في بلدان الغرب خارج نطاق «رهبانيتها». وسوف يعاني عدد الأهداف القابلة للقراءة من انخفاض كبير في حين أن «الاهتمام الجماهيري المزدهر» مؤهل لأن يشمل عمل الوكالة نفسها. ومن المؤكد أن عدداً من الاكتشافات ذات المغزى خلال السنوات القليلة الماضية أنتج بعض التفاصيل التي إذا ما أخذت ككل مجتمع أشارت إلى أن «قيادة الاتصالات الحكومية» أصبحت تقوم بعملها ـ إلى حد كبير ـ وكأنها الفرع البريطاني من «وكالة الأمن القومي» الأميركية.

واستخدام الشركات لطرق العمليات المستورة أصبح أمراً معروفاً للجميع، والجهود التي بذلتها شركة «آي. تي. تي» وشركات أخرى متعددة الجنسيات مقرها في الولايات المتحدة للإطاحة بالحكومة التشيلية التي كان يرأسها سلفادور آليندي في العام ١٩٧٣، تقدم المثال الأكثر شهرة. وبالعودة الى هذا الجانب من الأطلسي (أي إلى أوروبا)، كنا لاحظنا كيف أن شركة «لونرهو» ساعدت في عدد من العمليات

المستورة في أفريقيا. ويؤثر الركود أو التراجع الاقتصادي بطريقتين متناقضتين بالنسبة لهذا النوع من الاحتيال الذي تقوم به الشركات، فهو يقلصه أو يقلل منه بسبب الافتقار إلى الموارد، في حين يحفزه نتيجة للرغبة في المحافظة على المواقع التجارية وتحسينها بغض النظر عن بنية السوق. ونظراً لأن قدرة الحكومة البريطانية على تقديم الحلول من خلال القيام بعمليات مستورة تبقى مرتبطة بالتورط الأميركي، فإن الشركات البريطانية أصبحت أكثر ميلاً لأخذ المبادرة بأنفسها. أما إذا كانت هذه الشركات قادرة فعلاً على تجميع جماعة من التنفيذيين ذوي المهارات الكافية (لهذه العمليات) فمسألة أخرى، والكتيبة ٢٤ من «خدمات الطيران الخاصة» قد تلعب دوراً هنا.

خلال السبعينات، ووجهت الاستخبارات البريطانية بمشاكل متزايدة الضخامة داخل المملكة المتحدة. وبدا وكأن الأمن القومي كان يواجه أقوى التهديدات منذ «معركة بريطانيا». والتوقع الذي كان يسري في صفوف خط إنتاج مصانع «أوكسبريدج» والقائل بأن شِباك أنظمة الحكومة البريطانية سرعان ما سوف تطبق على أعضاء «حزب العمال الاشتراكي» و«الجيش الجمهوري الايرلندي» بدلاً من الإطباق على الرهط الصحيح من كبار الموظفين، الذي كان يحظى باهتمام السذج الأكثر رجعية في الأوساط الحاكمة وبعض الجدية. وبالرغم من تعدد العمليات عبر البحار، والتي ورد ذكر بعضها في الفصول السابقة، فإن معظم موارد الـ«إم. آي ٦» كرست للمملكة المتحدة خلال هذه الفترة. وقال المحرر السياسي لصحيفة «صنداي تايمز» هوغو يونغ، نقلاً عن «مصدر نافذ لا يرقى إليه الشك» إنه «سمح خلال السبعينات بتحوير هائل في عمل الـ«إم. آي ٦».. في هذه السنوات، وأصبحت الـ«إم. آي ٦» سلاح أمن داخلي بالدرجة الأولى»(٧). ومع أن يونغ يقدم إيضاحات أخرى، فإن بعض هذا كان ناجحاً بلا شك عن العمليات في إيرلندة الشمالية. ويعتبر هذا الإقليم شبه محمية خاصة بالـ«إم. آي ٥» بأدق ما في الكلمة من معنى، ولكن الـ«إم. آي ٦» جرّت إليه لأسباب سياسية واستراتيجية عديدة.

خلال الحرب العالمية الثانية، كان للـ«إم. آي ٦» حوالى ٣٠ رجلاً في دبلن يراقبون جهود السفارة الألمانية لاستخدام «الجيش الجمهوري الإيرلندي» لشن هجمات في الشمال. وبعد هزيمة هتلر كانت الوكالة منشغلة بتطورات الساحة العالمية

ولم تكرس إلا اهتماماً ضئيلاً جداً للأحداث الجارية عبر بحر إيرلندة. وكانت الـ«إم. آي ٥» هي التي تعاملت مع حملة الحدود التي شنها «الجيش الجمهوري الإيرلندي» والتي استمرت ثلاث سنوات لتنتهي في العام ١٩٦٢، وأرسلت الوكالة العديد من ضباطها إلى هناك لاعادة تنظيم تخزين الاستخبارات. ولم يكن «الجيش الجمهوري الايرلندي» قد تمكن في حينه من أن يحشد وراءه ما يكفي من الدعم السياسي لشن حرب عصابات فاعلة.

وكان الوضع في نهاية الستينات مختلفاً تماماً، إذ إن فشل الإيرلنديين الشماليين حوّل الحكومة باتجاه الاستجابة الى مطالبة الكاثوليك بوضع نهاية للتفرقة الممارسة ضدهم في التوظيف والإسكان، ولكن هذا تبعه الهجوم الذي شنته المنظمات البروتستانتية شبه العسكرية على المناطق الكاثوليكية وساهمت فيه الشرطة المسماة «ب ـ سبيشالز»، وهو الهجوم الذي كان «الجيش الجمهوري الإيرلندي»، بوضعه الذي كان عليه، غير قادر على الرد عليه. وأدى هذا الهجوم إلى إشاعة موقف أكثر التزاماً نضالياً بين الكاثوليك وإلى نمو كبير في قوة «الجيش الجمهوري الإيرلندي». وكان الحل في رأي معظم كاثوليك الشمال، يكمن بالعودة بالأمور الى ما كانت عليه لقرون طويلة في إيرلندة، أي إنهاء الحكم البريطاني، ثم إعادة توحيد الشمال والجنوب. ومنذ ذلك الوقت، والجناح المؤقت لـ«الجيش الجمهوري الايرلندي» يقاتل القسم الأكبر من الحملة العسكرية الجمهورية.

وكان انقسام «الجيش الجمهوري الإيرلندي» إلى جناحين، «الرسمي» و«المؤقت»، قد جاء بعد أن كانت الحركة قد أعادت تسليح نفسها بما يكفي لصد أية هجمات بروتستانتية مقبلة. وكان الجناح الذي أصبح يدعى «الرسمي» يعتقد أنه بالوصول إلى هذه النقطة من إعادة التسليح أصبح باستطاعة «الجيش الجمهوري الإيرلندي» أن يقوم بدور الدفاع المدني في مناطق الغيتو الكاثوليكية، وأنه ليست هنالك حاجة الى توسيع النضال المسلح إلى أبعد من هذا. وعلى العكس من هذا، فإن «المؤقتين» قد رأوا في تسييس الكاثوليكيين الناتج عن حركة الحقوق المدنية فرصة لاطلاق مقاومة منظمة ضد الحكم البريطاني. وكان «الرسميون» يشكلون ذات مرة الاتجاه الأكبر حجماً، وحتى يومنا هذا ما زالوا يحافظون على إمكانية الحصول على كميات من الأسلحة أكبر مما يحصل عليه «المؤقتون». ومع ذلك، فإن أسلحة

«المؤقتين» أكثر تطوراً بكثير، ولا شك في أن الكثير من سلاح «الرسميين» قد اهترأ نتيجة عدم استعماله.

وصاغ «المؤقتون» نضالهم في إطار حركة تحرير وطني، وفسروا الانقسام الطائفي على أساس أنه صيغة استعمارية تعتمد سياسة «فرق واحكم». واعترف بهذا التشابه مع الاستعمار بعض شخصيات المؤسسة الحاكمة، مثل روبرت مارك، الذي كان أحياناً مفوضاً للشرطة المتروبولية. وكان مارك قد كتب عن إيرلندة الشمالية يقول إن:

«ارتباطها مع المملكة المتحدة وتمثيلها في وستمنستر وحدها منعاها من أن تبدو في الاطار الواقعي على علاقة ببريطانيا العظمى لا تختلف أبداً عن علاقة قبرص، أو عدن أو أي من المستعمرات التي لا تنتهي من الأيام الامبراطورية العظيمة، بها»[٨].

وكان مارك قد أدلى بتعليقه هذا على أساس عضويته في «لجنة هنت» للتحقيق في أعمال «شرطة ألستر الملكية» بعد مبالغتها في استخدام العنف ضد متظاهري الحقوق المدنية. وبالوصول الى هذه المرحلة تم الاعتراف بأن «شرطة ألستر الملكية» لم تعد مؤهلة للقيام بأي من أعمال الشرطة في المناطق الجمهورية، وأوكلت المهمة بكاملها الى الجيش. وكان أوليفر رايت* قد استدعي من منصبه كسفير في كوبنهاغن ليتسلم مهمة تنسيق الاستخبارات، وهي مهمة لم تكن موجودة عملياً في تلك الأيام. وكانت السرية (د) من الكتيبة ٢٢ من «خدمات الطيران الخاصة» قد أرسلت الى إيرلندة الشمالية لتجتث مصادر الأسلحة شبه العسكرية. ووصل إثنان من ضباط الـ«إم. آي ٥» الى هناك لمساعدة الجيش في إعادة ترتيب هيكله الاستخباراتي. وقبل العام ١٩٦٩، كانت الاستخبارات العسكرية في الاقليم تتألف من نصف دزينة من الضباط المنهمكين بشكل رئيسي في التدقيق في المناصب العسكرية والمدنية. وكان موظفو الاستخبارات العسكرية «ممنوعين بشدة» من إعطاء أية معلومات لـ«شرطة ألستر الملكية»[٩]، بالرغم من أن مدير الاستخبارات العسكرية أقام في السنةالتالية فريق عمل مشتركاً مع «الفرع الخاص» لهذه الشرطة، وذلك لوضع قائمة بأسماء الأشخاص الذين يستحسن اعتقالهم. وكان الهدف الرئيسي هو اكتشاف ماهية «المؤقتين» الأقل مرتبة. وكان هناك مصدران مقربان من قيادة

* أصبح فيما بعد سفيراً لدى الولايات المتحدة منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢.

«المؤقتين» يستطيعان تقديم معلومات عن الخطوط الاستراتيجية العريضة للحركة، أما الأهداف المباشرة وشخصيات المقاتلين فكانت غارقة في الغموض. وكان معظم العمل يتلخص في التقاط الوجوه من بين آلاف الصور الفوتوغرافية التي التقطها الجيش أثناء الاجتماعات والجنائز والمظاهرات، ومقارنتها بملفات «شرطة ألستر الملكية». ووضعت قائمة بأسماء ٥٠٠ شخص. ولم تكن قيادة الجيش على ثقة بفائدة الاعتقال، ولكن اندفاعاً ناشطاً بشكل خاص في حملة «الجيش الجمهوري الايرلندي» أجبرت القيادة على القبول بهذا الاقتراح، في غياب اي خيار بديل ممكن. وفي يوم ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٧١، قام ١٨٠٠ جندي، تؤازرهم قوات الشرطة، بمداهمة المنازل في بلفاست وتسع بلدات أخرى.

وكانت النتائج التي أعطتها الاعتقالات جيدة، ولكنها لم تكن تقريرية، وكان بعض المشكلة يكمن في حالة الضعف المسيطرة على استخبارات «الفرع الخاص» في «شرطة ألستر الملكية». وبعض من كان يفترض اعتقالهم كان قد مات منذ سنوات، وكان بعضهم الآخر قد تجاوز سن التقاعد منذ زمن، وأما البعض الثالث فكان قد غادر البلاد. ومن الأمثلة على التغييرات التي أجراها الجيش لتحسين نوعية الاستخبارات كان إعادة النظر كلياً في نظام التلصص على الخطوط الهاتفية. وكانت «شرطة ألستر الملكية» قد تلصصت على المخابرات الهاتفية، على مستوى محدود، لسنوات عديدة. ولكن الجهاز المستخدم في ذلك كان من النوع القديم جداً، إذ كانت الاتصالات تسجل باليد، وهو ما يعني استخدام كمية يد عاملة غير متناسبة مع عدد الاتصالات التي يجري التقاطها. وكان لا بد من اعلام مسبق قبل ٢٤ ساعة لبدء التلصص على الخط المطلوب. والأهم من هذا كله، هو أن هذا النظام لم تكن له القدرة على رصد كل المخابرات التي يعتقد الجيش أنها ضرورية. وبالتعاون مع مكتب البريد، أخذ الجيش الطابق العلوي من «تشرشل هاوس»، وهو المبنى الذي يضم مركز هاتف بلفاست، وأقيمت في ذلك الطابق شبكة معقدة من طاولات الرصد، وأجهزة تبديل الخطوط المراقبة، ومناضد عليها أجهزة تسجيل متعددة الأقنية. وفي الوقت نفسه، قام ثلاثة من رجال البريد بربط خطوط مختارة بأجهزة الرصد، واضعين الوصلات بشكل يجعل من الصعب على مهندسين آخرين إزالتها. وصارت كل مقاسم بلفاست تحتوي على أعداد كبيرة من الوصلات. وفي أحد هذه المقاسم، وهو مقسم بالمورال، الذي يخدم منطقة أندرسونزتاون في بلفاست كان مثقلاً بالوصلات الى درجة أنه لو قدم أحدهم طلب

اشتراك يتبع هذا المقسم لرفض طلبه.

والسر في قدرة الجيش على مراقبة كل هذه الخطوط الهاتفية عبارة عن طريقة للدخول على الخطوط المختارة خلال ثوان. وعملية التقاط مخابرة الخط الأرضي، كما تسمى هذه العملية، وصلت ذروتها في العام ١٩٧٤، ثم تراجعت بعدئذ، وربما تكون مهمة المراقبة قد أعيدت فيما بعد الى «شرطة ألستر الملكية». وكان مصير برنامج التلصص هو الفشل نتيجة للاختناق (overkill) ولصعوبة تطهير مكتب البريد من المتعاطفين مع «الجيش الجمهوري الايرلندي». وعلى العموم، فقد كان هنالك ١٥٠ خطاً على الأقل قيد المراقبة المستمرة، وكان بين أصحاب هؤلاء الخطوط عدد من السياسيين والصحافيين، وكذلك عدد من المشبوهين بالقيام بنشاطات شبه عسكرية.

وكانت العمليات المستورة قد بدأت عندما أصبح واضحاً ان الاعتقال فشل في كبت «الجيش الجمهوري الايرلندي» والقضاء عليه. وشهد العام ١٩٧١ استبدال أوليفر رايت بهوارد سميث، الذي كان سفيراً سابقاً في الاتحاد السوفييتي ورئيساً للـ«إم. آي ٥»، كمنسق للاستخبارات، وتشكيل وحدة حرب نفسية في مقر قيادة الجيش في ليسبورن. وهذه الوحدة التي وصفت بأنها «خلية سياسة المعلومات» كان لها مهمة رسمية هي «تقديم المشورة للضابط القائد العام حول المظاهر العامة للعمليات، وتحضير برامج الاعلام الجماهيري». وقال الليوتننت كولونيل جيمس باردن، الذي كان يرأس الوحدة آنذاك، للصحافيين إن «ليس في هذا ما يضير»[١٠]. وأنشأ الجيش عدداً من مشاريع التجمعات السكانية ونوادي الشباب «المزدوجة الطائفية». ونظم حفلات للرقص، ورحلات بالسيارات العابرة، كما أقام مرافق رياضية، ونظم «وجبات على العجلات» (أي أثناء السفر) للأكبر سناً من المقيمين في ديري.

ولاحظ المراسلون الذين كانوا قد غطوا حرب جزر الفوكلاند (المالوين) أن الجيش كان باستمرار أكثر تجاوباً مع طلباتهم مما كانته البحرية. وليس هنالك من شك في أن خبرة الجيش التي اكتسبها في إيرلندة الشمالية هي المسؤولة عن الفارق في الخدمة المقدمة الى الصحافة، فمعظم ضباط البحرية يكنون ازدراء يصعب إخفاؤه لمهنة الصحافة. وكان القادة العسكريون في الإقليم وكبار مسؤولي الحكومة البريطانية قد عرفوا أهمية التغطية المستمرة لدور الجيش بالنسبة للجماهير البريطانية، وكان الحل الذي خرجوا به هو:

«سياسة انفتاح تجاه الصحافة، وتوفير كل التسهيلات لرجالها، وتقديم المعلومات، والسماح لهم بالمشاركة في الدوريات والعمليات، وتشجيع الجنود أنفسهم على شرح مهماتهم للصحافة. وفهم (المسؤولون في) الجيش أن الجندي يظهر على شاشة التلفزيون أكثر مصداقية أحياناً من الضابط القائد العام»[١١].

وبالنسبة للكثير من الصحافيين، كان الجيش هو المصدر الوحيد للمعلومات، ولكن البعض منهم أقام اتصالات مع مصادر أخرى، وأولئك الذين خرجوا عن الخط الرسمي (القائل بأن الجيش يشكل عازلاً بين مجتَمَعين متحاربين) وجدوا أنفسهم يتعرضون للضغوط. وكثيراً ما اتخذت هذه الضغوط شكلاً مهذباً. وأوضح سايمون هوغارت، من صحيفة الـ«غارديان»، كيف يمكن كبح جماح الصحافيين باعطائهم بعض القصص الجيدة التي يقدمها لهم ضباط صحافة الجيش، مما يحولهم عن المصادر الأخرى في أوساط لا يحبذونها. وتوفر هذ الطريقة فائدة أخرى إذ تؤمن مخارج للمعلومات الخاطئة. أما التدفق المعاكس للمعلومات فيبقى مفيداً لاستخبارات الجيش، إذ يجري تشجيع المدنيين العاملين في إدارة الصحافة في الجيش على الاستفادة من المخبرين الصحافيين وجمع المعلومات منهم.

وكانت «خلية سياسة المعلومات» مسؤولة أيضاً عن تنظيم وبث الدعاية السوداء، وهي جزء آخر لا يتجزأ من العمليات المضادة للثورة. وقد ظهر نموذج مبكر من هذه الدعاية في النشرة الاخبارية «آي. تي. إن» في العام ١٩٧٢، إذ اتهمت هذه النشرة «الجيش الجمهوري الايرلندي» بأنه استخدم ثلاث فتيات في الثامنة من أعمارهن لزرع عبوة ناسفة كبيرة في عربة أطفال خارج مستشفى فكتوريا في بلفاست. واعترف المكتب الصحافي في الجيش، في وقت لاحق، بأن القصة لم تكن صحيحة، ولكن «آي. تي. إن» لم تنشر النفي. وفي الأسبوع نفسه، ظهرت في صحيفتي «صن» و«إيفننغ نيوز» تقارير تصف كيف قام رجال «الجيش الجمهوري الايرلندي» باغتصاب عدة فتيات تحت تهديد السلاح. وفي هذه الحالة كان الجيش على درجة من الانحراف أدت به الى جعل «شرطة ألستر الملكية» تصدر بيانا تنفي فيه الرواية.. على أساس أنها قد تبدو وكأنها عرض لقوة «الجيش الجمهوري الايرلندي» (واستناداً الى التفاصيل، فإن أربعاً من الفتيات حملن نتيجة للاغتصاب). وكان المسؤول الأكبر عن الصحافة في الجيش يومها هو كولين والاس، الذي كان أيضاً ضابطاً في «كتيبة الدفاع عن ألستر»، وهي القوة شبه

العسكرية التي يسيطر عليها الجيش والتي كانت ستستلم وظائف ومهمات الـ«ب ـ سبيشالز »، بالرغم من وظيفته المدنية في وزارة الدفاع. وقبل طرده في العام ١٩٧٥ (لأنه زود صحافي الـ«تايمز» روبرت فيسك بوثائق سرية) كان والاس شخصية أساسية في دعاية الجيش السوداء. ويقضي والاس الآن حكماً بالسجن مدته عشر سنوات لقتله تاجر أثريات في ساسكس.

وكان القرار الذي اتخذ باستخدام وسائل الدعاية السوداء هو الإشارة الأولى الى أن التقييم البريطاني للوضع قد تغير عما كان عليه سابقاً. وظهر أن خرقاً مؤقتاً للقانون والنظام قد تحول الى انقضاض على أسس الحكم البريطاني للإقليم. ومحل توقعات الجيش بأن تكون مهمته مهمة حفظ سلام قصيرة الأمد حلت المعرفة بأن المطلوب منه هو أن يقاتل حرباً مضادة للثورة ضد مواطنين في المملكة المتحدة (وإن كانوا غير راغبين في هذه المواطنية)، مع ما رافق ذلك من ذعر إن لم يكن من مقاومة للفكرة. وانهار الزعم بدور الجيش كقوة عازلة مع اندلاع موجة العنف الموالي خلال العامين ١٩٧٠ و١٩٧١. وكان عجز الجيش عن الرد على هذه الموجة ناجماً في بعضه عن الغياب التام تقريباً لأية استخبارات لدى «شرطة ألستر الملكية» عن التنظيمات الموالية شبه العسكرية. ولاحظت جماهير الجمهوريين هذا الفشل، وخرجت من ملاحظتها تلك بالاستنتاجات السياسية الموازية.

وكانت الإشارة الثانية إلى هذا التحول الهام في السياسة قد جاءت أيضاً خلال العام ١٩٧١. وجرى للمرة الأولى نشر فصيل من «خدمات الطيران الخاصة» في عملية هجومية بدلاً من القيام بالدور السلبي لجمع المعلومات. وكان جنود هذا الفصيل قد نقلوا سراً الى بلفاست وألحقوا بما يسمى «سرايا البط». وكان هذا اللقب قد ألبس لهذه المجموعات المقاتلة بعد الليلة الأولى لاستخدامها. إذ كانت هذه القوات تتدرب تدريباً عنيفاً، وعندما كان جنودها يمرون مبللين في الشوارع كان الأطفال يلحقون بهم وهم يصيحون: «كواك.. كواك...»! ومع ذلك، فإن هدف هؤلاء الجنود كان قاتلاً. وكان أفراد هذه السرايا يطلون وجوههم بالسواد، وينتظرون في مواقع خفية مرور أحد ما يحمل بندقية او متفجرات. وكان باستطاعتهم عندئذ اطلاق النار بمجرد الرؤية. وهناك بعض الدلائل التي تشير الى أن وحدة «خدمات الطيران الخاصة» تلقت تعليمات تقضي بإحداث التفجيرات للاساءة إلى سمعة «الجيش الجمهوري الايرلندي» في تلك الفترة.

وكان ديفيد سيمان، الذي ادعى كونه من أفراد تلك الوحدة، قد أدلى باتهامه هذا في مؤتمر صحافي عقده في دبلن في العام ١٩٧٢. ولكن ادعاءاته لم تلق إلا القليل من الدعاية في بريطانيا، ثم عثر عليه فيما بعد قتيلاً في حفرة وقد اخترقت رأسه رصاصة. ولم يعثر أبداً على القاتل.

وزعم كذلك بأن جنود «خدمات الطيران الخاصة» قد تورطوا في أحداث «الأحد الدامي» في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢، عندما قتل ١٣ متظاهراً غير مسلحين في ديري بعد أن أطلق جنود كتيبة المظليين النار عليهم. ويظهر انه كانت لدى رجال «خدمات الطيران الخاصة» تعليمات باطلاق النار على المظليين من سطح مكتب للبريد قريب من الموقع، لاعطائهم المبرر باطلاق النار على الحشود. وأكد عدد من الروايات الأخرى أن الحادث كان مدبراً، مع أن الكل يعتقد بعدم وجود دافع آخر مقنع غير العنف المجاني المعادي المضاد للجمهوريين. ومن الصعب التصور أنه كان بإمكان أكثر ضباط الجيش بلادة أن يؤيد أو يشجع عملاً بمثل هذه التفاهة السياسية. وكان رد «الجيش الجمهوري الايرلندي» متوقعا ودموياً. وساهم «الرسميون» في حملة مكثفة للتفجيرات واطلاق النار أدت حتى شهر آذار (مارس) الى إقناع الحكومة البريطانية بأنه لا تكاد تكون هنالك من طريقة يمكن بواسطتها للجمعية العمومية لايرلنده الشمالية في ستورمونت كاسل المحافظة على إدارة فاعلة، ولهذا فقد حلّ برلمان ستورمونت وتسلمت لندن السلطتين التنفيذية والتشريعية في الاقليم.

بالنسبة للجيش، انحصرت فائدة الحملة في أن تذكره ـ من غير ترحيب بالذكرى ـ بأن الاعتقالات فشلت تكتيكياً، بالاضافة الى أنها أعطت نتائج سياسية معاكسة، وبأنه بحاجة الى إعادة نظر رئيسية في نظامه لجمع المعلومات. وفي الوقت نفسه، كانت وحدات الجيش النظامي عاجزة عن القيام بدورياتها في المناطق الجمهورية داخل المدن. وخلال العام ١٩٧٢ شهدت الاستخبارات العسكرية توسعاً كبيراً، وبدأ قادة الجيش في البحث عن وحدة تستطيع الجمع بين وظيفتي جمع المعلومات والقيام بالدوريات الهجومية داخل المعاقل الجمهورية.

كانت هذه هي الأوضاع التي أوجدت في ظل «قوة الاستطلاع العسكري»، وكانت هذه القوة قد تلقت تدريب «خدمات الطيران الخاصة» كما انضم إليها عدد لا بأس به من رجال كتيبتها يضم حوالى أربعين جندياً مسلحين بمسدسات «براوننغ» ٩ مم

ورشيشات «سترلينغ» القصيرة. وقسمت هذه القوة الى وحدات من حوالى ١٥ رجلاً لكل منها، وخصصت كل وحدة بمنطقة معينة. وكانت الوحدة تعمل من خلال مجموعات صغيرة يتراوح تعداد الواحدة منها بين اثنين وأربعة يتنقلون في سيارة مفردة لا تحمل أية إشارات. واعترف الجيش بأن رجال «قوة الاستطلاع العسكرية» أطلقوا النار على المدنيين في ثلاث حالات على الأقل قبل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢. وحوكم أحد رجال الوحدة، وبرىء من تهمة محاولة قتل في حزيران (يونيو) ١٩٧٣، بعد حادث إطلاق نار في منطقة اندرسونزتاون الجمهورية المنيعة في بلفاست. وكان يجري استخدام «المؤقتين» الذين «قلبوا» (أو أجبروا على الارتداد) كعملاء لـ«قوة الاستطلاع العسكرية» لفترة قصيرة، للقيام بجولات في المناطق الجمهورية في سيارات مراقبة أهلت خصيصاً لذلك، ولتحديد مواقع بيوت الاختباء ومستودعات الأسلحة.

وكانت أكثر عمليات جمع المعلومات التي قامت بها «قوة الاستطلاع العسكرية» شهرة هي عملية«فورسكوير لاوندري» وهو اسم لحانوت لتنظيف الثياب على الناشف يقع فوق المكتبة الانجيلية في منطقة توينبروك في بلفاست. وكان عمال حانوت تنظيف الثياب يقودون سيارتهم متجولين في المنطقة لجمع الثياب المتسخة ولجمع الثرثرات المحلية في آن معاً. وكانت الثياب ترسل الى وحدة خاصة لتحليلها بحثاً عن آثار متفجرات او بارود. وأدت العملية الى اعتقالات عدة. وعلم «الجيش الجمهوري الايرلندي» عملياً بوظيفة حانوت تنظيف الملابس، وشن هجوماً بالمدافع الرشاشة على السيارة في مطلع ١٩٧٢، فقتل السائق.

وبعد محاكمة اثنين من أعضاء «قوة الاستطلاع العسكرية» في العام ١٩٧٣، أعيد تنظيم هذه القوة تحت اسم «فريق المهمات الخاصة»، ولكن بتغييرات ضئيلة في طرقها وأغراضها. وعلى سبيل المثال، فإن صحيفة «ريبابليكان نيوز» ذكرت ان جماعة من النسوة بقيت تبيع أدوات الزينة النسائية لمدة ثلاث سنوات متنقلة من باب الى باب كانت تنتمي في الواقع الى وحدة استخبارات الجيش. وبالاشتراك مع وحدات استخبارات «خدمات الطيران الخاصة» قام رجال هذه القوة بتنظيم دوريات مستورة وزودوا بالرجال نقاط المراقبة الحدودية.

وأما التغيير الثاني الهام الذي أجري في مؤسسة الاستخبارات البريطانية في المقاطعات الست خلال العام ١٩٧٢ فكان عبارة عن تعليمات جديدة أعطيت للـ«إم.

آي ٦». فقبل ذلك، كان عمل الوكالة في إيرلندة يقتصر على العمليات السياسية داخل الجمهورية. والمفهوم أن الوكـالة خلقت صفقـة السلاح التي أدت الى محـاكمة وزيـري الحكومة الايرلندية تشارلز هوفي ونيل بلاني. وبـالرغم من أنهما بـرئا، فقـد أجبرا عـلى الاستقالة، مما أدى الى إضعاف العنصر الجمهوري في الحكومة. وأعطيت الـ«إم. آي ٦» الآن دوراً أكثر أهمية في الصراع ضد «الجيش الجمهوري الايرلنـدي». وقد كشفت ثلاث عمليات تعود الى هذه الفترة.

وربمـا كانت العمليـة الأشهر من بينهـا هي تلك الأسطورة البـطوليـة، أو المأسـاة المضحكة للأخـوين ليتلجون: كينيث وكيث. وكـانت الاتهامـات بعدم الأهليـة، التي وجهتها الـ«إم. آي ٦» الى استخبارات الجيش، قد ارتدت بشكل محرج على الوكالة في تلك الحالة، ففي العام ١٩٧٠، كان كينيث ليتلجون في إيرلنـدة، هاربـاً من الشرطـة البريطانية التي كانت تعتقد أنه قادر على مساعدتها في التحقيقات في عملية سطو مسلح حصيلتها ٣٨ ألف جنيه استرليني، كان زوج أخته برايان بيركس قد سجن بسببها لمدة ست سنوات. وكان لليتلجون سجل إجرامي في ميدان السرقة والسطو يعود بتاريخه الى أيام خدمته في كتيبة المظليين، التي طردته من صفوفها «لجرائمه الشائنة» في العام ١٩٥٩ لسرقته صندوق نقود. وعاش بعد ذلك في ايرلندة، وكان يكسب عيشه بالعمل في دبلن لدى شركة للملابس وباسم مستعار هو كينيث أوستن. وكان موطن ليتلجون الفعلي هو مقاطعة كيري، حيث كان يتمتع بسمعة شباب المجتمع المخملي الدولي أو ما يشبه ذلك. على العموم، فإن حالة شركة الملابس تدهورت بسرعة، فـانتقل ليتلجـون الى مقاطعـة لوث، قرب الحدود الايرلندية. وهنـاك تمكن «أوستن» من تنمية اتصـالات مفيدة مـع الحركة الجمهورية. وتعلم الكثير عن أنواع الأسلحة التي يستخدمها «الجيش الجمهـوري الايرلندي» ومصادرها. ونظراً لأنه كان غارقاً في الدين، ولـديه استـدعاءات جلب الى محكمـة دبلن العليا، فقـد قرر ان يستخـدم ما راكم من معـرفة. وفي تشـرين الثـاني (نوفمبر) ١٩٧١ ألغت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بحق برايان بيركس على أساس ان قاضي المحكمة الأصلية لم يكن قد استمـع الى بيركس بمـا يكفي. وانهارت القضية ضد ليتلجون. وطار يوم ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) الى لندن.

وكان شقيق كينيث الأصغر، كيث، قد قضى معظم سنة ١٩٦٧ في بورستال، أيضاً بسبب السرقة. وعندما كان هناك تعرف الى الليدي باميلا أونسلو، وهي زائرة متطوعة

للسجون. وحافظ الاثنان على اتصالات منتظمة فيها بينهما بعد الافراج عن كيث، وهو ما رأى كينيث فيه الفرصة الأفضل للاتصال بالحكومة البريطانية. وأخبر كيث الليدي اونسلو ان لدى شقيقه معلومات عن «الجيش الجمهوري الايرلندي» يريد تمريرها للحكومة. فاتصلت الليدي أونسلو بوزير الدفاع، اللورد كارينغتون، وهو صديق شخصي لها. وكلف كارينغتون وزير الجيش عنده، جوفري جونسون ـ سميث بمقابلة ليتلجون في منزل الليدي أونسلو في كنسنغتون. وجرت المقابلة مساء يوم الحادي والعشرين. وأخبر كينيث ليتلجون الوزير، خلال حديث استمر ثلاث ساعات، أن «الرسميين» حصلوا على بنادق هجومية من طراز «أ.ك ـ ٤٩»، وأنهم يخططون لاغتيال جون تيلر، وزير الشؤون الداخلية المتصلب في ألستر.

وتأثر جونسون ـ سميث بما سمع من ليتلجون ، وعرض أن يضعه على اتصال بـ«الفرع الخاص». ورفض ليتلجون قائلاً إنه «ليس في شوق الى تجديد معرفته بالشرطة»[١٢]. ووافق الوزير على ان يرفع بنفسه الأمر الى «السلطات المختصة». وفي اليوم التالي ذهب ليتلجون الى شقة في شارع كافيل، في النهاية الشرقية للندن، حيث قابل ضابطاً في الـ«إم. آي ٦» قدم إليه نفسه على انه دوغلاس سمايث، المعروف باسم جون ويمان. وكرر ليتلجون أمامه ما كان قد قاله لجونسون ـ سميث. فقال ويمان إنه سيعود الى الاتصال به.

وأخيراً، أخذ بعرض ليتلجون في شباط (فبراير) ١٩٧٢ عندما جرت محاولة لاغتيال جون تيلور عندما كان يغادر مكتبه في آرماغ. وأحد الذين اتهمهم ليتلجون بالمسؤولية عن العملية، وهو جو ماك كان، وكان قائد فئة في بلفاست، قتل بعد أيام قليلة عندما أطلقت عليه النار إحدى دوريات الجيش. وكانت التعليمات التي تلقاها ليتلجون تقضي بأن يتسلل الى صفوف «الرسميين» للافادةعن نشاطاتهم، وبشكل خاص في الجمهورية. والأهم من هذا هو أن يقوم بدور العميل المحرض، وأن ينظم وينفذ عمليات سطو على المصارف وهجمات بالقنابل داخل الجمهورية مما يوحي بمسؤولية «الرسميين» عن هذه العمليات.وكانت الـ«إم. آي ٦» تأمل أن يؤدي هذا كله بالحكومة الايرلندية إلى إصدار قانون أكثر تشدداً ضد «الجيش الجمهوري الايرلندي»، الذي كان معظم أعضائه قد هربوا الى الجنوب عندما بدأت موجة الاعتقالات. وبالاضافة الى هذا، فإن الهجمات بالقنابل يمكنها أن تزعزع الدعم السياسي الذي يحظى به «الرسميون» في الجنوب.

كجاسوس، لم يكن لليتلجون أية فـائدة، ومعـظم المعلومات التي كـان ينقلها إلى ويمـان، الذي كـان يقابله بـانتظام، كـان غير دقيق. وكـانت الـ«غـارداي» «الشـرطـة الايرلندية» تراقب بـدهشة وذهـول تنقلات ليتلجـون في أنحاء البـلاد. وكان الضبـاط المفردون قد صرحوا منذ ذلك الحين بأنهم تلقـوا أوامر بـأن يدعـوا الشقيقين وشـأنهما. ويدعي ليتلجون أنه شارك بين شهري شباط (فبراير) وتشرين الثـاني (نوفمبـر) ١٩٧٢ بـاثنتي عشرة عمليـة سطو عـلى المصارف. وإحـدى هذه العمليـات، وقـد حصلت في حزيران (يونيو) ١٩٧٢ في البلدة ـ السوق الشمالية نيوري، أعطت حصيلة صافية بلغت ٧٠ الف جنيه. واستنطق رجال مباحث «شرطة ألستر الملكية» الأخوين ليتلجون حـول الغارة استناداً الى وشاية تلقوها من محام محلي كانت شكوكه قد ثارت عندما تلقى مبلغاً كبيراً من المال نقداً، وبأوراق من فئـة ١٠ جنيهات، كسلفـة من أجل بيت في لـوث. ولكن الأمر انتهى من دون توجيه اي اتهام. ويدعي كينيث ليتلجون معرفته بما لا يقل عن أربع عمليات سطو أخرى قامت الاستخبارات البريطانية بمحو آثار فاعليها، ولكن من دون ان يشترك هو شخصياً بها. وقـال كذلـك إنه طلب منه القيام بـاغتيال زعـماء «الجيش الجمهوري الايرلندي» من الجناحين على حد سواء. وكان أحد الذين طلب منه اغتيالهم هو سيمـوس كوستيلو، وهـو من «الرسميـين» وأصبح فيـما بعد أحـد مؤسسي «الحزب الاشتراكي الجمهوري الايرلندي». وكان آخر هو سين غارلانـد، الذي قيـل لليتلجون انه من «الرسميين» أيضاً. وكان ثالث هو سين ماكستيوفين، مدير استخبارات «المؤقتـين». وفي تلك الأيام كـان مـاكستيـوفـين عضـواً في وفـد لـ«الجيش الجمهـوري الايرلندي» يقوده دايثي أوكونيل يقوم بـالتفاوض سراً مع المسؤولين البـريطانيـين، وهي مفاوضات جرى خلالها تعويم خطة تتألف من ١٥ بنداً لاعادة توحيد ايرلندة. واستناداً الى ليتلجون، فإن قادة الـ«إم. آي ٦» . . «كانوا مقتنعين أنه لولا ماكستيوفـين لكانت المشكلة بأسرها قد حلت»[١٣]. وكان الذي أعطى ليتلجون الـلائحة بـأسماء المطلوب اغتيالهم هو المشرف عليه: ويمان. ويأتي ذكر هجومين بقنابـل المولـوتوف عـلى مركـزين للشرطة في لوث وكـاسلبلنغهام، وكلاهما داخل الجمهورية، كمثالـين آخرين لـلأعمال التي قام بها ليتلجون.

وانتهت سيرة حياة الأخوين ليتلجون المهنية كعميلين بريطانيين بعد القيام بغارة على مصرف «آلايد آيريش بنك» في شارع غـرافتون، في دبلن. فصبـاح ١٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٢. وصلت جماعة من الرجال تضم الأخـوين ليتلجون، وبعض خـائبي

الآمال من «الرسميين» إلى منزل مدير المصرف نويل كوران. وأبقي أفراد عائلته قيد الاحتجاز تحت تهديد السلاح، في حين قاد كوران سيارته ومعه الشقيقان ليتلجون إلى شارع غرافتون لفتح الخزائن. وقد حشر الموظفون في الخزائن وأقفل عليهم بعد أن تم إخراج ٦٧ ألف جنيه من داخلها. وكان كينيث ليتلجون قد ترك بصمات أصابعه في كل أنحاء المبنى، ولم يبال أي من الرجلين بإخفاء وجهه، وقد تعرف فيما بعد عليهم ما لا يقل عن أربعة عشر شخصاً من الموظفين. ثم قاد كيث سيارة كينيث إلى مطار دبلن وعمل على مسح كل آثار البصمات من عليها، ولكنه ترك فيها فاتورة كهرباء عليها عنوان كينيث. وسافر الشقيقان إلى لندن عبر بلفاست واسكتلندة، واجتمعا بزوجة كينيث وشريكه السابق في الأعمال روبرت ستوكمان. وخطط هؤلاء لشراء مطعم في توركي بحصيلة عملية سطو دبلن، ولكن حلمهم لم يعش طويلاً. ففي صباح ١٩ تشرين الأول (اكتوبر) عقد ليتلجون آخر لقاء له بويمان في ترافالغار سكوير. وبعد ذلك بقليل انقض رجال الشرطة بالسلاح على بيت ستوكمان، فاعتقلوه واعتقلوا كينيث وزوجته. وكان على رأس الحملة المفتش جيمس باركر، الذي كان قد طار إلى لندن بعد أن جمعت الـ « غاردای » (الشرطة الإيرلندية) ما يكفي من الأدلة حول تورط الأخوين ليتلجون في عملية السطو. وكان رجال من «الفرقة الطيارة» في اسكوتلانديارد قد شكلوا مجموعة الانقضاض والاعتقال. ولم تكن أجهزة الاستخبارات تعرف بما كان يجري حتى طلب كينيث ليتلجون من باركر أن يتصل بالمفتش سينكلير في «الفرع الخاص». وكان ويمان قد أخبر ليتلجون أن عليه إذا ما واجه أية متاعب مع رجال الشرطة أن يتصل بسنكلير، الذي كان يدير المكتب الايرلندي في «الفرع الخاص»، وسيكون ذلك كافياً لحل الأمور. واتصل باركر بسنكلير وأعلمه باعتقال كينيث ليتلجون (وكان كيث قد اعتقل في اليوم نفسه في منزله في تروكي)، فرد سنكلير: «وماذا في ذلك»؟

وكانت الـ «إم. آي ٦» تعرف أنها لا تستطيع أن تفعل شيئاً لوقف الإجراءات ضد ليتلجون من غير الكثير من الدعاية غير اللائقة. وكان التغيير الذي طرأ على موقف الـ «غاردای» قد جاء نتيجة لخيبة أمل سادت قطاعاً من الشرطة الإيرلندية التي كانت تنال اللوم لعجزها عن وقف نشاطات «الجيش الجمهوري الإيرلندي» في حين أنها كانت طيلة الوقت تعرف أن العملاء البريطانيين هم المسؤولون. ووقعت الـ «إم. آي ٦» هذه المرة. وكان وقف إجراءات الاسترداد (استرداد ليتلجون) أو عرقلة هذه الإجراءات سيواجه بغضب الـ«غاردای» الشديد ويضعف فرص التعاون الأمني في المستقبل، في

حين أن الفشل في مساعدة ليتلجون سيؤدي إلى القاء أضواء غير مرغوبة على الـ «إم. آي ٦» نفسها. وقررت الـ «إم. آي ٦» أن تخاطر بسلوك الطريق الثاني، على أمل أن تأتي الرواية على لسانه غير قابلة للتصديق من ناحية، ومن ناحية أخرى، كانت ما زالت هنالك فرصة معتدلة لمنعه من قول أي شيء. وفي ٢١ كانون الأول (ديسمبر)، كتب محامي الشقيقين ليتلجون، بيتر هيومان، إلى وزارة الدفاع عارضاً ادعاء موكليه بأنهما يعملان لحساب الـ«إم. آي ٦». وفي ٣ كانون الثاني (يناير) أجتمع مسؤولون ايرلنديون وبريطانيون لمناقشة الحالة. واعترف البريطانيون صراحة بأن الأخوين ليتلجون كانا من عملائهم. وفي اليوم التالي حصل هيومان على رد من وزارة الدفاع يؤكد أن اللقاء مع جونسون ـ سميث قد حصل فعلاً. واستؤنفت إجراءات الاسترداد في ١٠ كانون الثاني (يناير). وطلب مستشار النائب العام متابعة القضية بصورة سرية، فوافق القاضي. واستمرت الجلسات خلف أبواب مغلقة، وعندما انتهت بعد أسبوعين، صدرت تصاريح الاسترداد بالنسبة للشقيقين ليتلجون ولستوكمان. ورفض طلب استئناف قدم إلى قاضي القضاة، اللورد ويدجري، ونقل الثلاثة إلى دبلن في آذار (مارس) ١٩٧٣. وأسقطت التهم الموجهة إلى ستوكمان فور وصوله، بينما أحيل الشقيقان ليتلجون إلى المحاكمة بتهمة السطو على بنك «آلايد آيريش» أمام «المحكمة الجنائية الخاصة» التي لا محلفين فيها. واعتبر الشهود الذين يميلون إلى إثبات عدم اشتراك الشقيقين في السطو مؤهلون دون غيرهم للشهادة، واستبعد عن الشهادة كل من كان يمكنه أن يقول إنه بالرغم من وجود الشقيقين في عملية السطو، فإنهما كانا يعملان بناء على تعليمات صادرة إليهما من السلطات البريطانية. وأدين الشقيقان، وصدرت بحقهما أحكام قاسية بالسجن: ٢٠ عاماً لكينيث و١٥ لكيث. (والنظام الإيرلندي لإطلاق السراح المشروط أقل ليبرالية بكثير من مثيله البريطاني).

وتمتع كينيث بفترة قصيرة من الحرية عندما هرب من سجن مونتجوي في دبلن خلال العام ١٩٧٤. ومن مكان اختبائه في أمستردام أدلى بأحاديث صحافية لبرنامج «بانوراما» في «هيئة الإذاعة البريطانية» ولمجلة «تايم آوت» اللندنية، التزم فيها برواية الوقائع كما هي. وأطلق سراح الشقيقين عملياً قبل انتهاء مدة الحكم عليهما، وذلك في العام ١٩٨١، على أسس إنسانية.

وبينما كان الأخوان ليتلجون يقاتلان ضد إجراءات الاسترداد في لندن، كان المشرف

السابق عليهما جون ويمان يـواجه المصـاعب في دبلن. ويوم ١٩ كانـون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢، ألقي القبض على ويمان وعلى باتريك كرينيون، وهو رقيب في «الفرع الخاص» في «الغـاردادي» كـان يعمـل آنـذاك في القسم «سي ١» الـذي يهتم بشؤون الإرهـاب والتخريب. وبعد يومين وجهت الاتهامات إلى الرجلين بموجب «قانون الأسرار الرسمية» الصادر في العام ١٩٦٣، ووجهت إلى كـرينيون تهمـة الحصول عـلى معلومات رسميـة وايصالها إلى آخرين في الفترة الواقعة بين ١ آب (أغسطس) و ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢، ووجهت إلى ويمان تهمة تلقي هذه المعلومات وهو على علم بها. وكان قـد تم البحث عن ضابط استخبارات بريطاني آخر اسمه أندرو جيمس جونستون، ولكن من دون أن يعثر عليه أبداً. وكان يعتقد أن البريطانيين جندوا رجلاً آخـر أيضاً من رجـال الـ «غاردادي». وعند إلقاء القبض على كرينيون في فندق بيرلينغتون في دبلن، عثر عـلى عشر وثائق مخبأة تحت سجادة سيارته. وكانت الوثائق كلها في الأصل مأخوذة من ملفات تحتفظ بهـا الـ «غاردادي» عن «الجيش الجمهـوري الإيرلنـدي». وحقيقة أن مثـل هـذه المعلومات كانت قد وصلت فعلاً إلى الحكومة البريطانية كانت واضحة في اللقاء الـذي جرى بين ادوارد هيث وجاك لينش خلال العـام ١٩٧٢، والذي «كـان لينش خلالـه «مذهولاً» ـ كما قيل ـ لعمق ودقة معرفة هيث بنشاطات «الجيش الجمهوري الإيرلندي» داخل الجمهورية الإيرلندية»[١٤].

وبقي ويمان محتجزاً احترازياً حتى ١٢ كانون الثاني (يناير). وواجه تهمتين بينما واجه كرينيون أربعاً. وفي الجلسة التالية قال مستشار النـائب العام الإيـرلندي أن هنـاك تهماً أخرى ضد ويمان ما زالت قيد الدراسة، وطلب تأجيلاً آخر. وخلال الدورة التالية من المحاكمة، والتي جرى معظمهـا بصورة سـرية، ألقت الصحـافة الضـوء على خلفيـات ويمان: كان قد أعطى عنوانه في الرقم ٣ من سوان ليك، وهو عبارة عن كتلة من الشقق في منطقة تشلسي في لندن. ولكنه لم يكن في الواقع يعيش هنـاك، بل كـان على معـرفة بشقيقتين تسكنان في تلك العمارة. وكان قد قال إن مهنته رجل مباحث خاص، وأنـه يعمل عند «بيتمان انفستيغيشنز أوف لونغ هانبورو» في أوكسفـورد شايـر، وهي شركـة يديرها برايان بيتمان، وهو رجل مباحث شرطة سابق أحيل على التقاعد وهو في منصب رئيس «إدارة التحقيقات الجنائية» في أوكسفورد. ودفعت شـركة «بيتمـان انفستيغيشنز» نفقات الدفاع عن ويمان، ورتبت لأحد كبار المحامين المختصين بقضايـا حقوق النشر، وهو أيضاً كاتب قصص وروايات الرعب مايكل جيلبرت، أمور سفره إلى دبلن لتنظيم ما

يحتاج إليه ويمان من مساعدة قانونية. وأوجزت صحيفة الـ «صنداي تايمز» اللغز المحيط بهذه المجموعة المميزة من الظروف بالقول:

«لم نعرف لماذا كان لشركة مثل «بيتمان انفستيغيشنز» أن توظف رجلاً مثل ويمان، وهو رجل لا يعرف عنه غير عنوان له في تشلسي، في دبلن، ولا نعرف كذلك لماذا يخف إلى مساعدته محام له مثل هذه الخبرة المربحة في ميدان حقوق النشر»[١٥].

وفي ١٣ شباط (فبراير) ظهر ويمان وكرينيون مرة أخرى أمام المحكمة. ولم يتم إحضار الوثائق التي عثر عليها في سيارة كرينيون والتي شكلت الجزء الرئيسي من الأدلة ضد الرجلين إلى قاعة المحكمة لأنها اعتبرت غاية في الحساسية، بالرغم من أن الجلسة عقدت بصورة سرية وفي ظل أكثر الإجراءات الأمنية صرامة. ونتيجة لذلك، فقد أسقطت التهم الست الأولى، وبقيت أربع تهم مكملة موجهة ضد ويمان وعميله. وأعيد إرسال الرجلين إلى التوقيف الاحترازي، وحتى ٢٦ شباط (فبراير) هذه المرة. وفي اليوم التالي، وجد الرجلان مذنبين بالنسبة لتهمة محاولة الحصول على معلومات رسمية أو إيصالها إلى آخرين، وهي تهمة تصل عقوبتها القصوى إلى السجن مدة ستة أشهر. وكان المظهر المتعلق بالأمن القومي قد أسقط بسقوط التهم الست الأولى قبل أسبوعين. وحكم على كل من ويمان وكرينيون بالسجن لمدة ثلاثة أشهر، ولأنهما كانا قد قضيا فعلاً شهرين في التوقيف الاحترازي، فقد أطلق سراحهما.

وسرت فوراً إشاعات تقول بأن الحكومتين البريطانية والإيرلندية قد رتبتا نوعاً من المبادلة فيما بينهما: الأخوان ليتلجون مقابل ويمان وكرينيون. وفي آب (أغسطس) التالي كان النائب العام السابق في ظل حكومة جاك لينش يصف بغضب هذه الفرضية بأنها «كذبة حقيرة»، قائلاً إنه لم يتم إعلام لينش بغير المظاهر القانونية البحتة لقضية ليتلجون، وليس بطبيعتها السياسية الحساسة. وكان هذا التصريح مخادعاً، ولسوء حظ لينش فقد جاء ما ينقضه في وقت لاحق من اليوم نفسه إذ أصدرت «هيئة الإعلام الحكومية» بياناً صحافياً يشير إلى أن لينش أعلم فعلاً بنشاطات ليتلجون التجسسية مباشرة بعد الاجتماع الذي عقد في ٣ كانون الثاني (يناير) بين المسؤولين البريطانيين والإيرلنديين. وعلى العموم، فإن ذاكرة لينش خانته، كما يحصل أحياناً مع غيره من الوزراء الحكوميين!

وبالرغم من الإحراج الذي شعر به عامة البريطانيين من جراء ما فعلته سلطاتهم الأمنية، كانت الحكومة البريطانية قد حققت هدفها الأساسي، وهو تمرير قانون متشدد مضاد للارهاب في الـ «دايل» (البرلمان الإيرلندي). وكان انفجار سيارتين بتوقيت ملائم (إذ انفجرتا في دبلن عشية التصويت في البرلمان) كافياً لقلب سياسات المعارضة المتمثلة بحزب «فاين غيل» وحزب العمال، التي كان لتصويتها إلى جانب القانون الجديد فضل حصوله على الأكثرية، وذلك بين عشية وضحاها فعلاً.

وعندما هرب ليتلجون من سجن مونتجوي في العام ١٩٧٤، أرسلت الـ «إم. آي ٦» أحد عملائها وراءه، وهو لسلي آسين، للعثور عليه وإقناعه بتسليم نفسه. وتمكن آسين من العثور على مكان اختباء ليتلجون، ولكنه فشل في إقناعه، وعاد إلى لندن بمفرده. ولم يسرّ المشرف على آسين، «هومر»، بهذه النتيجة، مما أدى إلى إغلاق باب «إم. آي ٦» مهنياً في وجه آسين مؤقتاً. وكان آسين مهرباً ينقل السلع من الشرق الأوسط إلى لندن. وألقي القبض عليه في مطار هيثرو في العام ١٩٧٠ من قبل ضباط «الفرع الخاص» بناء على تعليمات واردة من الـ «إم. آي ٦». وبعد أربع ساعات من الاستنطاق، يقول آسين إنه قد عرضت عليه خلالها صور التقطت له وهو يتحدث مع اتصالاته، سمح له بالمغادرة، بعد أن أبلغ «كم من الخدمات أستطيع أن أقدم لوطني».

«بعد يومين زارني رجل وألقى على مسامعي محاضرة عن «الملكة والوطن» مستثيراً همتي الوطنية. ولاحظ: أخبرني أن من المؤسف جداً أن يعرف أصدقائي في الشرق الأوسط أني كنت أتكلم مع رجال الأمن»[١٦].

والتقط آسين الطعم... وعقد اجتماعات عديدة مع «هومر» ونائبه «فرانك آبوت» في فندق كامبرلاند في لندن. ونتيجة لهذه الاجتماعات أعيد آسين إلى الشرق الأوسط لإقامة اتصالات يمكنه أن يستخدمها في المستقبل لعقد صفقات أسلحة مع «الجيش الجمهوري الإيرلندي». وكذلك قدم آسين معلومات عن نشاطات منظمات المقاومة الفلسطينية، وخصوصاً «أيلول الأسود». وكان نجاحه الأول هو معرفته بشحنة الأسلحة على السفينة «كلوديا» المرسلة من ليبيا إلى «المؤقتين». واتصل آسين بـ «هومر»، ففرضت مراقبة جوية وبحرية لمتابعة تقدم «كلوديا» من طرابلس إلى الجمهورية الإيرلندية. وعندما وصلت السفينة إلى المياه الإقليمية الإيرلندية، احتجزها ضباط الأمن الإيرلنديون، ولكن بعد أن كانت قد تخلصت من معظم حمولتها. ودهشت الـ «إم. آي ٦» لمهارة «هومر»، وطلبت منه عقد صفقة بين «الجيش الجمهوري الإيرلندي» ومصادر السلاح في الشرق

الأوسط. وطلب «هومر» من آسين أن يتصل بليتلجون في نيوري. وكمصدر لشراء السلاح، عثر آسين على دبلوماسي ليبي في مالطة راغب في تقديم السلاح. وبعد سلسلة من التنقلات بين مالطة وأمستردام ودبلن، رتب آسين مسألة شحن ست قاذفات صواريخ سوفييتية وسبعة أطنان من الأسلحة الأوتوماتيكية. وحملت السفينة «سي فوكس» الشحنة من مالطة وانطلقت باتجاه المكان المقصود بالرحلة، وهو خليج كيلالا مقابل ساحل إيرلندة الغربي، حيث كان يفترض أن تنزل الصناديق في شباك زوارق للصيد تنتظرها في الخليج. وكانت قوات الأمن الإيرلندية قد أعلمت بالأمر، عبر «هومر» وأعدت زورق دورية لاعتراض «سي فوكس» قبل عملية نقل السلاح إلى زوارق الصيد. ولكن زورق الدورية تاه عن السفينة، ولم يعثر عليها إلا بعد أن كان القسم الأكبر من الشحنة قد أصبح في حيازة زوارق الصيد. وكما في الحالة السابقة، فإن آسين لم يتأثر بتعثر الصفقة، بل هو نال ما يخصه من الـ «إم. آي ٦» وحصل على عمولته من المتعامل الليبي.

وكانت آخر مهمات آسين المتعلقة بإيرلندة، كما ذكر سابقاً، هي إخراج كينيث ليتلجون من مكان اختبائه. وبعد سنتين عاد آسين إلى الظهور كمساعد لجون بانكس في عملية تجنيد المرتزقة للقتال في أنغولا. وواضح أن اتصالاته بالاستخبارات لم تخنه.

ويدعي آسين أنه كان قد تمكن من تحديد مكان وجود ليتلجون في آمستردام، في بار يسمى «ذي بينك اليغانت»، في شهر آذار (مارس) ١٩٧٤. والأمر المثير للفضول هو أن رجلاً اسمه جيمس ماك كان، كان يشغل الطابق الواقع فوق البار في مرحلة ما من السنة نفسها، وماك كان هو تاجر سلاح كان يزود «المؤقتين» بشكل منتظم باحتياجاتهم، وكان هدفاً فيما يبدو لعملية أخرى مفصلة نظمتها الـ «إم. آي ٦»[١٧]. وكان عميل الـ «إم. آي ٦» هو هوارد ماركس، وهو تاجر مخدرات وصديق لماك كان. وكان ماركس قد تخرج من كلية «باليول» في أوكسفورد، في العام ١٩٦٧، وبعد دراسة عاجلة في مرحلة أعلى في جامعة ساسكس، عاد إلى أوكسفورد لإدارة محل تجاري صغير لبيع الألبسة النسائية اسمه «آنا بيليندا». وانخرط بشكل مكثف في تجارة المخدرات، وتعرف من خلال العمل إلى ماك كان. ولم تخف هذه الشراكة عن أعين الاستخبارات البريطانية. واستناداً إلى رواية نشرت في صحيفة «نيو ستيتسمان» في العام ١٩٧٩[١٨]، تم تجنيد ماركس بعد أن زاره ضابط من الـ «إم. آي. ٦» كان زميلاً له في «باليول»، اسمه هاملتون ماكميلان، وطلب منه التعاون أو تسليمه إلى سلطات الجمارك. وهناك بعض ما يدل على أن تجنيده سبق

هذه الحادثة التي وقعت في العام ١٩٧٢، وربما بسنة أو ما يقرب من ذلك. وطريقة التجنيد في هذه الرواية الثانية هي نفسها، وإن كان قد استحال التأكد من التفاصيل.

وكانت لدى ماركس تعليمات بضرورة جمع المعلومات عن ماك كان، كما أن الـ «إم. آي ٦» طلبت منه إنشاء فروع لـ «آنا بيليندا» في زوريخ وأمستردام لاستعمالها كواجهات. وبدأ ماركس يقوي صداقته لماك كان، حيث صار يعيش معه في بيته خارج دبلن، ويقضي العطلات معه في إيبيزا.

وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣، تم الكشف عن النهاية الأميركية للحلقة التي يعمل معها ماركس بتهريب المخدرات. وكانت الشبكة تقوم بشحن الحشيش من أوروبا إلى أميركا ـ وكانت الفكرة جديدة في تلك الأيام ـ وتنقل الماريوانا في رحلة العودة. وكانت النباتات والراتنجيات تخبأ داخل آلات موسيقية والكترونية تخص فرقة لموسيقى الروك غير موجودة فعلاً. وفي الشهر التالي، تم اعتقال صديقة ماك كان في هامبورغ واستنطاقها عن نشاطاته بشكل مكثف. وبدأ ماك كان يشك بماركس وبكونه مخبراً. وبعد وقت قليل وقع ماك كان في كمين نصبته له جماعة من الرجال المسلحين بكثافة، وهو ما زعمه نفسه منذئذ أنه كان محاولة اغتيال نظمتها ضده الـ «إم. آي٦». ونجا ماك كان من الهجوم عليه، ولكن قبل أن يعثر على ماركس كان التاجر قد اعتقل ـ ربما بمحض الصدفة ـ من قبل الشرطة الهولندية. وطار اثنان من ضباط الجمارك البريطانية إلى أمستردام لاستنطاق ماركس، وبعد المقابلة وافق ماركس على العودة طوعاً إلى بريطانيا، رغم أنه لم يهدد بالاسترداد. ووجهت إليه تهمة تهريب المخدرات، وأرسل إلى سجن بريكستون. ثم أفرج عنه بعد قليل بكفالة قيمتها ٥٠ ألف جنيه، وعاد إلى أوكسفورد حيث كان عليه أن يواجه المحاكمة في أيار (مايو) ١٩٧٤.

يوم ١٩ نيسان (أبريل) اتصل رجل ببيت ماركس، وغادر ماركس مسكنه برفقته، وتجاهل الكفالة، وسافر إلى إيطاليا. والأمر الذي لا شك فيه هو أن المحاكمة كانت ستكون محرجة للـ «إم. آي ٦» نظراً لحداثة العهد بقضية ليتلجون وموت كينيث لينون (وهو مخبر لـ «الفرع الخاص»). وكان من المعروف أن ماركس كان يعمل دفاعياً، وأن أفعاله كانت ضرورية لوظيفته كعميل للاستخبارات. وعلى العموم، فإن صديقة ماركس، روز ماري لويس، قالت لصحيفة الـ «ديلي ميل» إن «هوارد كان يواجه ضغطاً تمارسه عليه عصابة المخدرات. . إني مؤمنة بأنهم وراء اختفائه»(١٩). وجاء في تقرير آخر

أن الزائر قدم نفسه على أنه من «الجمارك والمكوس». وكائناً من كان وراء تلك الرحلة، فإنها جاءت في وقت مناسب تماماً للـ «إم. آي ٦».

وقام أهل ماركس بزيارته في إيطاليا خلال شهر أيلول (سبتمبر)، فأخبرهم أنه اختطف، لكنه رفض أن يخبرهم من الذي اختطفه زاعماً أنه ما زال تحت التهديد. وأوضح ماركس لأهله كيف أن الـ «إم. آي ٦» ابتزته لإجباره على العمل لحسابها، وقال إن إحدى مهماته كانت العثور على المصارف التي أودعت فيها الأموال المستخدمة في تمويل صفقات السلاح. في الوقت نفسه، كان ماك كان قد ظهر إلى العلن في دبلن، حيث أدلى بتصريحات لصحيفة «صنداي اندبندانت» وصف فيه وحدة خاصة مؤلفة من رجال الـ «إم. آي ٦» والجمارك و «الفرع الخاص» شكلت لمحاربة تهريب السلاح. وقال ماك كان إن المقر الذي كانت الوحدة تعمل انطلاقاً منه يقع في «تيتناغل هاوس» في لندن، بالقرب من نهر التيمز، وأنها كانت منهمكة في إقامة شركات واجهة لصفقات السلاح لكي تعرف من يشتريه. وزعم كذلك أن ماركس كان عميلاً مزدوجاً يعمل لحساب «الجيش الجمهوري الإيرلندي».

وخلال التحقيق الذي أجرته الشرطة في قضية اختفاء ماركس، أكدت الـ «إم. آي ٦» أنه كان يعمل لحسابها. واستدعي المراقب فيرويدز من شرطة وادي التيمز، الذي تولى التحقيق، إلى مكاتب برنارد شلتون، المستشار القانوني للـ «إم. آي ٥»، الذي أخبره أن ماكميلان طلب من ماركس أن يحصل على معلومات عن الجناح المؤقت في «الجيش الجمهوري الإيرلندي».

ولم يلق القبض مجدداً على ماركس حتى العام ١٩٨٠، مع أنه تمكن من العودة إلى بريطانيا ومن التحرك بحرية في أرجاء البلاد. ولم تقرر الجمارك أن عليها أن تتحرك ضده بالرغم من احتمال احراج الـ «إم. آي ٦» إلا بعد أن تورط مرة أخرى في تهريب المخدرات. وكانت القصة في ذلك الحين قد كشفت بشكل مقال ظهر في صحيفة «نيو ستيتسمان»[٢٠]. وأدرج «تلفزيون نهاية الأسبوع» في لندن في برامجه برنامجاً يعتمد المادة نفسها، ولكن بث البرنامج ألغي في اللحظة الأخيرة بعد أن تلقى مفتش البرامج مايكل غريد نصيحة قانونية بذلك. وكانت «سلطة البث الحر» سوف تمنع البرنامج في كل حال بناء على تعليمات من الـ «إم. آي ٥». ويبدو أن «تلفزيون نهاية الأسبوع» اللندني كان يعرف «واحداً من عشرين من القصة الإجمالية»[٢١]، كما قال ناطق بلسان «سلطة البث

الحر». وبعض ما كان قد بقي خفياً حتى تلك اللحظة كان يتعلق بتورط مزعوم لماركس بأعمال استخبارات الحكومة المكسيكية، موجه ضد المنفيين الكوبيين الذين كانوا يديرون الكثير من تجارة السلاح والهيرويين في حوض الكاريبي. والـ «جزء من عشرين» الذي كان «تلفزيون نهاية الأسبوع» اللندني يعرفه كان يستند إلى حد كبير على تقرير المراقب فيرويذر في تحقيق الشرطة، وقد انتحر فيرويذر في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، ولم تعط أية أسباب لانتحاره في نتيجة التحقيق، خلافاً للإجراءات المعتادة. والنظرية الأكثر شعبية هي أنه كان قيد الاستنطاق لكونه سرّب نسخاً من تقريره إلى الصحافة. ومعروف أن ضباط «الفرع الخاص» كانوا يجرون تحقيقات في كيفية تسرّب التقرير، الذي صارت هناك نسخ عديدة متوفرة منه في حوالى ذلك الوقت.

وكان ماركس قد التقط في بلدة سافوك في ليكنهام، وقدم للمحاكمة بتهمة استيراد ١٥ طناً من الحشيش الكولومبي. وبرأته هيئة المحلفين في المحاكمة نظراً لعدم ترابط أدلة الاتهام، ولكنه اعتبر مذنباً في تهمة إضافية تتعلق بحيازته لجواز سفر مزور. (وكان لديه ما لا يقل عن نصف دزينة من جوازات السفر المزورة). ووجهت إليه تهمة جديدة تتعلق بعملية التهريب الأصلية عبر الأطلسي، واعتبر مذنباً بالنسبة لهذه التهمة وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات. ونظراً لأنه كان قد قضى ١٨ شهراً في الاحتجاز الاحترازي الفعلي، فإنه أصبح الآن، وقت كتابة هذا الكتاب، على وشك الخروج من السجن.

وأدى إخفاق عملية ليتلجون وما رافقه من دعاية إلى إزاحة العديد من رجال الميدان التابعين للـ «إم. آي٦» في جزءي إيرلندة على السواء، ويعتقد أن عدد هؤلاء وصل إلى عشرين، وكذلك إلى إزاحة العديد من كبار رجال الـ «إم. آي ٦» في ليسبورن وبلفاست، واستبدالهم بآخرين من الـ «إم. آي ٥». وكان العام ١٩٧٤ عام تطورات سياسية خطيرة أيضاً. ففي الأراضي الرئيسية للمملكة المتحدة دمرت حكومة هيث نفسها ذاتياً في مواجهة اضرابات عمال المناجم، مما أعاد هارولد ويلسون مجدداً إلى «داوننغ ستريت». وفي إيرلندة الشمالية، شنت بعض القيادات الموالية هجوماً واسع النطاق ضد المشاركة في السلطة التنفيذية التي تسلمت بعض مهمات ستورمونت الأمنية التي كانت تحت الإشراف المباشر للندن. وفي منتصف أيار (مايو) ١٩٧٤ بدأ «مجلس عمال ألستر» الموالي إضراباً شاملاً بهدف وضع حد للمشاركة في السلطة. وكان الجيش والـ «إم. آي ٥» على سرور تام بتفكك السلطة التنفيذية، كما قال أحد ضباط

الاستخبارات لديفيد ماك كيتريك من صحيفة «آيريش تايمز»:

«كان بإمكاننا التأكيد منذ البداية أن إضراب «مجلس عمال ألستر» يمكنه أن يتطور إلى أمر جدي. . . وكان تقييمنا هو أننا نستطيع تشغيل محطات الكهرباء في أوقات عادية، ولكن لم يكن بإمكاننا التعامل مع الأعطال الأساسية أو مع التخريب. ولهذا فقد نَصَحْنا ريس (وزير الدولة لشؤون إيرلندة الشمالية) بعدم التحرك ضد المضربين. ولكن بعضنا كان يأمل أيضاً في أن يحقق الإضراب تقدماً يؤدي إلى هزيمة ويلسون وريس. وكنا نعتقد أنه إذا ما ربح البروتستانت، فإن ويلسون سيخسر الثقة به. وكنا نأمل أيضاً في أنه إذا ما فشلت المشاركة في السلطة، فإن مواطني المملكة المتحدة سيقولون بأن ألستر حصلت على فرصتها السياسية الأخيرة، وسيدافعون عن جهد عام يبذل لتحقيق الانتصار العسكري»[٢٢].

وبالرغم من أن الإضراب كان ناجحاً، فإن إدارة ويلسون بقيت سالمة لم تمس. وكانت خطوتها التالية هي تجديد الاتصالات مع الحركة الجمهورية. وانقسم «المؤقتون» في ردهم على إضراب «مجلس عمال ألستر». ورحب مقال افتتاحي في صحيفة «ريبابليكان نيوز» بالإضراب، ولكن المقال لم يكن يعكس إلا آراء اليمينيين الذين كانوا يعتقدون بإمكانية التوصل إلى تسوية مع الموالين. وانقلب خط افتتاحية الصحيفة رأساً على عقب في أعدادها التالية. وكانت الـ «إم. آي ٥» والجيش يعتقدان بإمكانية تدمير «الجيش الجمهوري الإيرلندي» (وادعى مخبر للـ «آيريش تايمز» أن الاستخبارات العسكرية كانت تعلق خريطة على الحائط للواء بلفاست بأكمله)، وأن كل ما يحتاجانه هو الضوء الأخضر من لندن. وجرى اعتقال العديد من قادة بلفاست في حملات سريعة التوالي، وفهم «الجيش الجمهوري الإيرلندي» أنه كان في ورطة جدية. وظهر وكأن لندن قررت أن هذه هي الفرصة الأفضل للقيام بالتفاوض مع «الجيش الجمهوري الإيرلندي»، إذ شعرت الحكومة أن لا بد من الحصول منه على تنازلات إذا أريد تحقيق سلام دائم. ورتب الفريق البريطاني، الذي ضم السير فرانك كوير، السكرتير الدائم لوزارة الدفاع، وجيمس آلان من الـ «إم. آي ٦»، هدنة مع «المؤقتين» تجري مراقبتها عبر شبكة من مراكز الحوادث.

وفي حين توقفت الاشتباكات المسلحة مؤقتاً، فقد استمرت حرب الدعاية. وشكلت

لجنة جديدة يرأسها مايكل كادليب في العام ١٩٧٤ لتهتم بعمليات الدعاية السوداء. وكان في عداد هذه اللجنة ممثلون عن مكتب إيرلندة الشمالية و «شرطة ألستر الملكية» والجيش، بمن فيهم جيريمي ريلتون، رئيس «وحدة سياسة المعلومات». وكانت أعمال اللجنة تستهدف قادة الجمهوريين وقادة المنظمات شبه العسكرية الموالية على حد سواء. وكانت اللجنة تفبرك تفاصيل مثيرة عن حياتهم الخاصة، وتختلق اتهامات بالاختلاس وبالتورط في اغتيالات طائفية، وتنشر هذا كله عبر صحافيين مختارين.

وكانت هنالك إضافات أخرى إلى مؤسسة الاستخبارات البريطانية في الإقليم. وفي مطلع العام ١٩٧٥، ألحق حوالى ٤٠ ـ ٥٠ رجلاً من «خدمات الطيران الخاصة» بالاستخبارات العسكرية، التي استخدمت وقف إطلاق النار لتحسين معرفتها بوحدات «الجيش الجمهوري الإيرلندي» خارج بلفاست، وكذلك لرصد مواقف «المؤقتين» من وقف إطلاق النار. ولم تحقق الحكومة، من الناحية السياسية، غير تقدم ضئيل في هذه الفترة، وانهار وقف إطلاق النار في نهاية ١٩٧٥ وسط اتهامات واتهامات مضادة، بالرغم من أنه كان قد صمد أمام استخدامه التكتيكي من الجانبين. وكان «الجيش الجمهوري الإيرلندي» قد استراح وأعاد تجميع نفسه، فعاد إلى شن هجماته على الأهداف العسكرية والاقتصادية في نهاية ١٩٧٥. وأعلنت الحكومة أنه لن تكون هنالك أية مفاوضات أخرى في المستقبل مع «الجيش الجمهوري الإيرلندي»، وأشهرت تبنيها لسياسة جديدة سميت «الألسترة» أو «التطبيع». وكانت هذه السياسة عبارة عن استخدام متأخر لاستراتيجية معروفة جيداً لدى منظري الثورة المضادة، وهي تقوم على نشر قوات أمن مشكلة ومدربة محلياً لضرب المواقع السياسية الوطنية. ولكن حقيقة أن ٩٠ بالمئة من رجال «شرطة ألستر الملكية» ورجال «كتيبة الدفاع عن ألستر» كانوا من البروتستانت، وبقوا كذلك، لم تكن لتطمئن الجمهوريين. ومع ذلك، فإن زعزعة قدرة «الجيش الجمهوري الإيرلندي» على جعل صورة الجيش (البريطاني) مطابقة لصورة العدو الرئيسي، كان مناورة سياسية قيّمة. وكانت عملية إعادة تنظيم «شرطة ألستر الملكية» قد بدأت في العام ١٩٧٤، وكان «التطبيع» يومها ما زال يعتبر احتمالاً قد يتجسد إذا سمحت الظروف بذلك. وخلال السنتين التاليتين تحولت «شرطة ألستر الملكية» إلى قوة شبه عسكرية مؤلفة من ٦٠٠٠ رجل ومجهزة بأسلحة عالية السرعة وجهاز للسيطرة على الشغب، وتضم أكبر تشكيل من «مجموعة الدورية الخاصة» في المملكة المتحدة وثاني أكبر تشكيل لـ «الفرع الخاص» فيها (بعد ذلك التابع للشرطة المتروبولية).

وعندئذ قررت الحكومة أن الوقت حان للبدء بالمراحل الأولى من الانتقال من الاعتماد على الجيش إلى الاعتماد على «شرطة ألستر الملكية»، وبدأت «شرطة ألستر الملكية» تحل تدريجياً محل الجيش في جبهة المواجهة الأمامية للحرب ضد «الجيش الجمهوري الإيرلندي». وألغي تدريجياً الاعتقال الكيفي الذي أثبت كونه ضاراً بالحكومة من الناحية السياسية، وألغي معه «الوضع السياسي» الذي كان يمنح للمساجين والمعتقلين من أفراد التنظيمات شبه العسكرية. وأوجدت طريقة جديدة لوضع أشباه العسكريين المشكوك بهم خارج إطار القدرة على ممارسة النشاط، وهي طريقة بنيت حول عملية قانونية أعيدت مراجعتها. وكان العنصر الأساسي في هذه الطريقة هو «محكمة ديلوك»، التي سميت كذلك باسم القاضي نفسه. وكان المظهر الأهم من مظاهر هذا النوع من المحاكم هو عدم وجود هيئة للمحلفين. والأمر ذو الأهمية، هو أنه كان باستطاعة هذه المحاكم أن تدين المتهم استناداً فقط إلى أقواله (التي يكون المتهم قد أدلى بها وهو قيد الاحتجاز لدى «شرطة ألستر الملكية»). وكانت الطريقة الأسهل ـ والوحيدة ـ لضمان الإدانات، هي ـ بالتالي ـ تأمين توقيع المشبوهين روتينياً على بيانات بأقوال يدلون بها.

وكان علماء النفس العسكريون يعتقدون، منذ أمد طويل، أن الطريقة الأكثر فاعلية في كسر مقاومة السجين للاستنطاق هي إجباره على تسبيب الألم لنفسه، ومن هنا جاءت تقنية جعل السجين يقف، وقد باعد بين ساقيه، قبالة حائط يستند إليه ـ منحنياً ـ على رؤوس أصابع يديه، لفترات طويلة. ولا شك في أن تغطية العينين، ومنع السجين من النوم، والتبدلات الكبيرة في حرارة الزنزانة، وإخضاع السجين لـ «ضجيج أبيض» بشكل دائم، كلها من الأمور التي تسرع في انهيار مقاومته. وكانت مهمة الاستنطاق باستخدام هذه الطرق قد أوكلت إلى أربع «فرق جنائية إقليمية» تابعة لـ «شرطة ألستر الملكية» في العام ١٩٧٦، وكان رجال هذه الفرق البالغ عددهم ٨٩ رجلاً قد تلقوا تدريباً على استخدام هذه التقنيات من ضباط الاستخبارات العسكرية.

وأثبتت هذه السياسة كونها ناجحة جداً في السنوات الأولى من وضعها قيد التنفيذ وفي منتصف العام ١٩٧٧ كان هنالك ٢٠٠٠ من «المؤقتين» المدانين الموجودين في السجون. وتلاشت المعارضة التي أبداها الجيش في السابق لـ«التطبيع» وقبل الجيش بدوره الجديد الداعم لـ«شرطة ألستر الملكية» وبجمع المعلومات. وكان عدد رجال «خدمات الطيران الخاصة» في الإقليم قد ارتفع الآن إلى ١٦٠ رجلاً، وتم تعيين قائد

جديد للجيش هناك، هو الجنرال تيموثي كريزي، وهو أحد أعضاء الفريق المتنامي عدداً من كبار ضباط الجيش ذوي الخبرة بالعمليات المضادة للثورة. وكان كريزي قد قاد القوات المسلحة العمانية لثلاث سنوات في حملة ناجحة ضد «الجبهة الشعبية لتحرير عمان» (انظر الصفحة ٢٠٠ من هذا الكتاب). وأعلن وزير الدولة روي ماسون، الذي حل محل ريس، نجاح «التطبيع». وبالرغم من انه لم يكن هنالك شك بالسرور بالانتصار الظاهر، فلا بد أنه كانت هنالك مشاعر متضاربة في «ستنشري هاوس»، ذلك أن ماسون كان قد أبعد كل رجال الـ«إم. آي ٦» تقريباً عن الاقليم، وبقي هؤلاء خارجه حتى العام ١٩٧٩.

مرة أخرى، وجد «الجيش الجمهوري الايرلندي» نفسه في حالة أزمة، ولكن، هذه المرة، بلا فرصة للحصول على فترة للتنفس وإعادة تجميع القوى. وأصبح من الواضح لقادة «المؤقتين» انه لا بد من اعادة نظر في البنية الأساسية لتجنب خطر الافناء الحقيقي. وكانت طبيعة تنظيم «المؤقتين» قد جعلت مهمة الاستخبارات البريطانية أسهل مما كانت تحتاج اليه، لأن «المؤقتين» كانوا يستخدمون بنية جيش نظامي مؤلف من كتائب وسرايا وفئات. وأكثر من ذلك، فإن كل وحدة من «المؤقتين» كانت مكلفة بمنطقة معينة، مما جعل المشبوهين أكثر تعرضاً لهجمات معينة. وكان «المؤقتون» يشعرون أن لهذا التنظيم فائدته السياسية، وخصوصاً لما يؤمن من اتصال للوحدات بالمجتمع الجمهوري. وبشكل خاص، فإن قدرتهم على حراسة مناطق جمهورية محددة كانت تعتبر دليلاً هاماً على شرعية وجودهم في هذه المناطق. وكان الحل، في الجوهر، يقوم على أساس تقسيم وظائف الحراسة والعمل الحربي بين أقسام مختلفة من التنظيم. وأعيد تنظيم «الجيش الجمهوري الايرلندي» على أساس إقليمي بمتطوعين من كل كتيبة (بلفاست، ديري، الحدود.. الخ) يعملون ضمن «وحدات عمليات ناشطة» مستقلة لا يزيد عدد أفراد هذه الواحدة منها عن ست رجال. وكانت المراحل المختلفة لكل عملية (مثل الحصول على السيارات، ونقل السلاح.. وهكذا) توكل الى وحدات مختلفة ليست لها مناطق عمل محددة ضمن إقليم الكتيبة. وهذا النوع من التنظيم، الأقرب الى ما تستخدمه تنظيمات حروب العصابات الأخرى، وظف على مستوى ضيق في العام ١٩٧٣، ولكنه أصبح الآن القاعدة السائدة في التنظيم. وأصبحت مهمات الحراسة والاتصال بالجماهير من مسؤولية جسم جديد سمي «الادارة المدنية والعسكرية»، يعمل بارتباط وثيق مع التنظيم

الجمهوري السياسي «سين فين» ويشاركه مهمة الضبط الاجتماعي والتعبئة العسكرية والدعاية.

وفي الوقت نفسه تقريباً، أصبح من الواضح أن الحركة الجمهورية التي تتخذ من الشمال قاعدة لها قد شهدت تحولاً سياسياً جذرياً، إذ أصبح هيكلها السياسي والعسكري تحت سيطرة العناصر العلمانية الراديكالية، بعد أن أزاحت هذه العناصر من دربها تفوق التيار الكاثوليكي في الحركة. (مثل هذه العملية ليس من الأمور غير الطبيعية في صفوف منظمات حروب العصابات، كما تدل التطورات السياسية التي حصلت في صفوف الثوار الكوبيين بقيادة فيدل كاسترو، وفي صفوف جبهة التحرير الوطني في اليمن الجنوبي). وخلال السنتين أو الثلاث التالية حصل تحول مشابه في صفوف «سين فين»، مما أدى بالحركة الجمهورية ككل الى أن ترفض الآن شرعية حكومة دبلن، التي صارت توصف لديها بأنها «خائنة متواطئة»، والتزمت الحركة بمعارضة هذه الحكومة سياسياً بقوة. وأكثر من ذلك، يبدو من المرجح ان الاستراتيجية العسكرية الطويلة الأمد لـ«المؤقتين» أصبحت تفسح المجال أمام المعارضة المسلحة للدولة الايرلندية،لأنه في حين أعلنت الأحزاب السياسية الرئيسية في الجمهورية، وعلى رأسها حزب «فيانا فايل» الذي يقوده تشارلز هوفي، دعمها العلني لاعادة توحيد شطري البلاد، فإن هذه الأحزاب التزمت، بشكل مماثل وعلني، بتطور اقتصادي رأسمالي للبلاد. وعلى العموم، فإن الأولوية بالنسبة لـ«الجيش الجمهوري الايرلندي» تبقى طرد الحكم البريطاني من المقاطعات الست.

وبينما كانت هذه التغييرات تجري داخل تنظيم «الجيش الجمهوري الايرلندي» شهدت آلة الاستخبارات مزيداً من التجديدات والتطوير، التي ربما كان أهمها إدخال أجهزة الكومبيوتر لمساعدة الجيش. وكان هناك بعض الارتباك ـ المفتعل فيما يبدو ـ حول المعلومات عن القدرات الصحيحة للشبكة التي ركبت في مقر قيادة الجيش في ليسبورن. والمؤكد هو أن الكومبيوترات تستخدم لتحليل تحركات السيارات. وبعض مهمة الجيش يتلخص في إقامة نقاط تفتيش على الطرق عند مداخل المدن الكبيرة ونقاط الحدود، حيث يمكن للجنود أن يدققوا في تفاصيل أوصاف السيارة وركابها بواسطة اللاسلكي في فهارس محفوظة في ليسبورن. وهناك ١٢ منفذاً حدودياً من الأكثر استعمالاً مزودة بوصلات نهائية للكومبيوترات.

وفي أواخر العام ١٩٧٨، كانت الدلائل حول سوء المعاملة التي كانت «شرطة ألستر الملكية «تعتمد عليها داخل السجون للحصول على الاعترافات قد تراكمت الى حد يفوق كثيراً المستوى الذي يمكن من نفيها على أساس أنها دعاية جمهورية. وأكدت دراسة لـ«لجنة العفو الدولية» أن الاتهامات كانت مدعومة بالوقائع. وبدأت الحكومة تحقيقاً تحت إشراف القاضي بينيت، الذي أيد تقريره بشكل واسع استنتاجات «لجنة العفو الدولية»، وأوصى بمراقبة الاستنطاقات من خلال دارة تلفزيونية مغلقة. واستاءت قوات الأمن كثيراً من جراء ما كشف النقاب عنه، وهو ما دلت عليه حملة تشويه السمعة التي شنت ضد طبيب سابق في «شرطة ألستر الملكية» كان قد أجرى فحوصات عديدة لأشباه عسكريين مشبوهين معتقلين لدى الشرطة، ووصف أمام رجال الصحافة إصاباتهم المعتادة. وكانت سياسة «التطبيع» تعتمد بشكل أساسي على تقنيات الاستنطاق هذه، وعندما أصبح من غير الممكن استخدامها، تفككت هذه السياسة.

وبدأ الجيش يضغط للعودة بالأوضاع الى ما كانت عليه قبل العام ١٩٧٦، حيث كان مسؤولاً مسؤولية كاملة عن الأمن، مما أدى بعلاقاته مع «شرطة ألستر الملكية» الى التدهور الى أسوأ ما كانت عليه هذه العلاقات منذ بداية عقد السبعينات. وسرعان ما دخلت تصريحات روي ماسون المتفائلة خلال ١٩٧٧ حيز النسيان، ! بعد أن تضاءلت توقعات الانتصار الصريح على «الجيش الجمهوري الايرلندي». وكان «الجيش الجمهوري الايرلندي» قد حصل في مطلع العام ١٩٧٩ على تقرير لهيئة استخبارات الدفاع، نشر بعضه في أيار (مايو) من السنة نفسها، اعترفت فيه الهيئة بأن. . .

> «قيادة «المؤقتين» ملتزمة بعمق بحملة استنزاف طويلة الأمد. إن لدى «الجناح المؤقت» من الالتزام ومن القوة الحربية ما يمكنه من رفع مستوى العنف على فترات متقطعة الى مستوى مماثل لمطلع العام ١٩٧٨ على الأقل، هذا في المستقبل المنظور طبعاً».

وهذه الوثيقة المعنونة «مستقبل الاتجاهات الارهابية في ايرلندة الشمالية»، والمصنفة «سرية»، ناقشت كذلك الاتجاهات التكتيكية والتسليحية لـ«الجيش الجمهوري الايرلندي» حتى نهاية ١٩٨٣[٢٣]. وهي تشير اشارة عابرة الى «جيش التحرير الوطني الايرلندي»، وهي منظمة حرب العصابات الموالية سياسياً لـ«الحزب الجمهوري الاشتراكي الايرلندي» الذي أسسه سيموس كوستيلو وبرناديت ماك آليسكي. وكان

يبدو أن التوصل الى اتفاق عملاتي بين «الجيش الجمهوري الايرلندي» و«جيش التحرير الوطني الايرلندي»، وهو ما تم التوصل اليه أخيراً، سيكون أمراً في غاية الخطورة.

أما من الناحية السياسية، فكان المظهر الأبرز للوثيقة هو تقييمها اليائس للتطورات المحتملة. وفي رأي «هيئة استخبارات الدفاع» انه لم تكن هنالك من فرصة، إلا ضئيلة جداً، لازالة أسباب أو مبررات وجود أي من «الجيش الجمهوري الايرلندي» و«جيش التحرير الوطني الايرلندي».

«وحتى لو أعيد «السلام»، فإن مسببات العنف ذي الخلفية السياسية ستبقى قائمة، وستكون الأسلحة جاهزة فوراً، وسيكون هنالك الكثير من الراغبين والقادرين على استعمال هذه الأسلحة، وأي سلام سيكون سطحياً وهشاً».

وكان كبار ضباط الجيش قد استسلموا بوضوح الى توقع مضي فترة طويلة من محاولة احتواء النشاط العسكري الجمهوري كأفضل ما يمكن، وهو موقف لاحظه وسجله «الجيش الجمهوري الايرلندي».

«إن البريطانيين يتميزون بشكل جيد جداً في العمل المستتر. وهذا هو ما يفعلونه اليوم. ومع ذلك، فإننا نشعر بالرضى التام عن معرفتنا لأسباب الايقاع بوحداتنا العاملة بنشاط. ومع أن البريطانيين مهرة، إلا أننا نعرف دوماً أين ينشطون ولماذا ينشطون. ولأن الأهالي معادون لهم فإنهم يخبروننا عنهم. وهم ليسوا ذوي فاعلية كبيرة، ولكنهم يشكلون عقبة أمامنا، وربما كانوا يفهمون دورهم على أنه يهدف الى أن يكون كذلك»[٢٤].

ومع ذلك يعترف قادة «المؤقتين» بأنه يجري تأجيل او إلغاء خمس عمليات من أصل كل ست نتيجة للمراقبة البريطانية. ومعنويات قوات الأمن، التي كانت في الأصل منخفضة بعد وفاة سياسة «التطبيع»، ازدادت انخفاضاً نتيجة لسلسلة من الهجمات التي شنها «الجيش الجمهوري الايرلندي» و«جيش التحرير الوطني الايرلندي» وأدت الى أضرار سياسية هائلة. وفي آذار (مارس) ١٩٧٩، اغتال «الجيش الجمهوري الايرلندي» السفير البريطاني في هولندة، وزرع «جيش التحرير الوطني الايرلندي» عبوة ناسفة تحت سيارة الناطق بلسان حزب المحافظين في ايرلندة الشمالية، إيري نيف، انفجرت لدى وصول السيارة الى خارج موقف سيارات مجلس العموم مباشرة. وشكل مقتل نييف

ضربة شخصية قاسية موجعة الى المسز تاتشر، إذ كان نييف صديقاً شخصياً لها، وكان يتوقع له ان ينضم الى حكومتها بعد انتخابات أيار (مايو) ربما كوزير بلا حقيبة مسؤول عن أجهزة الاستخبارات. وقد تجاهلت الحملة الانتخابية نفسها، مثل الحملات الانتخابية السابقة، موضوع ايرلندة الشمالية بالذات، مما يعكس سياسة «الحزبين» السائدة في وستمنستر. وبرغم بعض الاختلاف في الخلفية، فإن هذه السياسة يمكن ان تقارن سلباً بالحروب الاستعمارية والحروب السرية الأخرى التي كانت تخوضها بريطانيا بموافقة صامتة من كلا الحزبين الرئيسيين، وبعيداً عن مناقشة الرأي العام لها. وبعد حوالى أربعة أشهر من انتصار حزب المحافظين، اغتال «الجيش الجمهوري الإيرلندي» ابن عم الملكة، اللورد مونتباتن، بقنبلة وضعت داخل وعاء للسرطان البحري في المنطقة التي اعتاد ان يقضي فيها عطلات صيد السمك عند ساحل دوينفال الغربي. وفي اليوم نفسه قتل ١٨ جندياً قرب قرية أرماغ في وارنيونيت بانفجار لغمين دفينين.

وكرد على هذين الهجومين كان يتوقع حصول حملة اعتقالات انتقائية. وبدلاً من ذلك أعلنت الحكومة تعيين السير موريس أولدفيلد كمنسق للأمن. وأخرج سيد الجاسوسية المسن على كرسي بعجلات من كلية «أول سولز» في أوكسفورد، حيث كان يكتب كتاباً عن الشؤون الدولية، ليتسلم المنصب الذي عملت الحكومة على إعطاء الانطباع بأنه استحدث أخيراً. وكان هذا المنصب قد وجد عملياً منذ العام ١٩٧٠، ولكن تغييراً أساسياً أحدث في الحقيبة قبل أن يستلمها أولدفيلد، فالمعينون السابقون في هذا المنصب كانوا يكتفون بتعيين «أماكن مهمات» (أي مواقع تجمع للخدمات المختلفة) وبالقيام بدور الحكم في نزاعات الخدمات المشتركة. وكانت كل وكالة تقدم تقاريرها الخاصة بها. وكانت تاتشر تصاب بالرعب على ما يبدو للفوارق الكبيرة بين التقارير التي كان إجمالها معاً يساوي الصفر عملياً. ولهذا، فقد تلقى أولدفيلد تعليمات تقضي بأن يتولى مهمة الاشراف على انتاج كل أجهزة الاستخبارات في إيرلندة الشمالية. وبالرغم من أن أولدفيلد استقال من هذه المهمة بعد ستة أشهر من توليها بسبب الارهاق الذهني، فإن خليفته، بروكس ريتشارد، ورث عنه البنية التي أقامها وحافظ عليها. ولم يكن لتعيين أولدفيلد نفسه أية علاقة بحادثتي وارنبوينت ومونتباتن.

واستناداً إلى التفاصيل التي نشرت في صحيفة «صانداي تريبيون»، التي تتخذ من دبلن مقراً لها(٢٥)، فإن أولدفيلد أسس إدارة للاستخبارات عرفت باسم مغفل غير معتاد

بيروقراطياً هو «الادارة» فحسب، ونقل إليه عدداً كبيراً من عتاق الـ«إم. آي ٦» في إيرلندة، بمن فيهم المشرف على ليتلجون، جون ويمان. والضابط الكبير في «الادارة» في إيرلندة الشمالية هو من ضباط «الـ«إم.آي ٦» ويعمل تحت إدارة منسق الأمن في لندن. وهو يرأس لجنة مؤلفة من ممثلين عن الـ«إم. آي ٦» والـ«إم. آي ٥» والاستخبارات العسكرية و«خدمات الطيران الخاصة» و«الفرع الخاص» في «شرطة ألستر الملكية» والقسم البرونزي في «مجموعة الدوريات الخاصة» التابعة لـ«شرطة ألستر الملكية» التي كانت تقوم بدوريات بالملابس المدنية. وكان للجنة هيئة موظفين تعمل معها،عدد أفرادها ٢٠، أخذوا من «شرطة ألستر الملكية» والجيش ومكتب ايرلندة الشمالية.

وتقوم اللجنة بتنظيم مهمات العمل اليومي للجيش من خلال كولونيل في «هيئة استخبارات الدفاع» ولـ«الفرع الخاص» في «شرطة ألستر الملكية» من خلال ليوتننت كولونيل من العاملين في فرقة الاستخبارات. وهذا الضابط الأخير، الذي يرمز اليه بالاسم المستعار «الصدى خمسة»، مسؤول أيضاً عن مجموعة استخبارات أخرى تسمى «وحدة الاستخبارات العسكرية الخاصة» وكان ينتمي إليها روبرت نيراك، وهو كابتن في «خدمات الطيران الخاصة» أعدمه «الجيش الجمهوري الايرلندي» في العام ١٩٧٧. وتبقى الوظيفة المحددة لهذه الوحدة غامضة. وتشرف «الادارة» على عمل الـ«إم. آي ٥» والـ«إم. آي ٦» في إيرلندة. والأمر ذو المغزى هو أنها تولت السيطرة على محطة الـ«إم. آي ٦» في دبلن.

أما خارج المملكة المتحدة وإيرلندة، فكان الجزء الأكبر من عمل «الادارة» هو عملها في الولايات المتحدة، حيث كانت الجماعة الأميركية الايرلندية الأصل، والتي وصل تعدادها إلى ٢٠ مليون شخص، مصدراً لتمويل ودعم «الجيش الجمهوري الايرلندي» لزمن طويل. ويعتقد أن الأموال الواردة من أميركا تشكل ٢٠ بالمئة من الدخل السنوي لـ«المؤقتين» الذي يتراوح بين مليون ومليون ونصف المليون جنيه استرليني. وبين جماعات الضغط - «اللوبي» - السياسية المرتبطة ببلدان معينة، تعتبر جماعة الضغط الايرلندية الثانية في فاعليتها بعد تلك اليهودية. ومرة أخرى، فإن تقرير «هيئة استخبارات الدفاع» العائد للعام ١٩٧٨ لا يتوقع أي تغيير في هذا الوضع. وكان الاهتمام المركز الذي وجهه «مكتب التحقيقات الاتحادي» - أو «الـ«اف. بي. آي» - الى اللوبي الايرلندي قد خفف من تأثيره الى حد ما. ويبدو أن الـ« إم. آي ٦» تهتم بشكل مماثل بنفوذ سياسي

المؤسسة (الأميركية) البارزين الذين يمثلون مناطق يغلب فيها الايرلنديون أو لهم فيها قواعد سياسية ايرلندية الأصل والذين يوجهون الانتقادات الى سياسة الحكومةالبريطانية. ومن بين هؤلاء السناتور ادوارد كينيدي وهيو كاري (حاكم نيويورك) وتوماس «تيب» أونيل، رئيس مجلس النواب. وهؤلاء ما عادوا يضايقون البريطانيين كما كانوا يفعلون في السابق، بعد أن أخذوا علماً بالتغير السياسي الذي طرأ داخل صفوف «المؤقتين».

أما فيما يتعلق بالأسلحة، فمن المحتمل أن يكون هنالك بعض المؤيدين الموجودين في أميركا يساعد في شحن الأسلحة، ولكن هناك العديد من تجار الأسلحة الأميركيين الذين يبيعون السلاح لأي كان، ومعروف أن «الجيش الجمهوري الايرلندي» يتمتع بسمعة جيدة ناجمة عن كونه يدفع فوراً ثمن ما يشتريه.

وموقف الحكومة البريطانية من اللوبي الايرلندي ـ الأميركي هو أن آراءه مبنية على الجهل وعلى القبول الأعمى بالدعاية الجمهورية. ولهذا، فقد توصلت الحكومة البريطانية الى الاقتناع بأن الدعاية المضادة هي الطريقة الأفضل لملاحقة نشاط هذا اللوبي ومعالجته. ومن الأمثلة المثيرة للاهتمام في مجال الدعاية المضادة هذه الفيلم الوثائقي الذي أعد أخيراً بعنوان «أحداث ايرلندة الشمالية»، والذي يستمر عرضه ٥٠ دقيقة، وكان قيد الانتاج في العام ١٩٨١. وكان «مكتب الاعلام المركزي» (وهو إدارة حكومية تؤمن مواد وخدمات الدعاية والإعلام للإدارات الحكومية الأخرى) قد أنتج هذا الفيلم لحساب وزارة الخارجية والكومنولث، باعتبار أن السوق الأميركية هي السوق الرئيسية التي يتوجه الفيلم إليها. وكانت هذه الوزارة قد حددت عشرين «نقطة في الموضوع» تستند الحملة إليها، وهذه النقاط تعالج «بعض المسائل المثارة عادة أكثر من غيرها حول إيرلندة الشمالية»، كما جاء في مقدمة مسودة السيناريو، وتستمر المقدمة قائلة:

«ويتوقع للفيلم النهائي أن يكون قد عالج معظم هذه النقاط، إن لم تكن كلها، بطريقة تعكس الخطوط الموجهة التي وضعتها وزارة الخارجية والكومنولث».

ويبين الانتاج النهائي ان العقيدة التي سيطرت على عمليات الدعاية التي وجهت حملات «إدارة أبحاث المعلومات» في الخمسينات ما زالت تلازم الحكومة البريطانية،

وهي تقوم بالدرجة الأولى على أساس الاختيار الدقيق للوقائع وترتيبها بحيث تعطي انطباعاً مضللاً. ويفسر التعليق على الفيلم محاكم ديبلوك كما يلي:

«بالرغم من انها، مثل محاكم القاضي (الفرد)، ليس فيها هيئة محلفين. . فقد تمت المحافظة على المبادىء الأساسية للعدالة البريطانية: فالمتهم يحاكم علناً في محكمة مفتوحة، يمثله محام، وله حق الاستئناف أوتوماتيكياً».

وتم ـ في الفيلم ـ تجنب الحديث كلياً عن مسألة إدانة المتهمين استناداً إلى اعترافات غير مدعمة. وأكثر من ذلك، فإن التماثل مع محاكم القاضي الفرد ليس أكثر من تماثل زائف، نظراً لأن محاكم ديبلوك تنظر في اتهامات، مثل القتل وحيازة السلاح، ينظر فيها أوتوماتيكياً في بريطانيا أمام محاكم فيها هيئات محلفين.

والتحريم الذي يفرضه الفيلم على بعض المجموعات البروتستانتية شبه العسكرية المعينة (أن «قوة متطوعي ألستر» و«مقاتلي ألستر من أجل الحرية» و«مغاوير اليد الحمراء». . كلها منظمات ممنوعة مثلها مثل «الجيش الجمهوري الايرلندي») يستخدم لعرض عدم تحيز سلطات الأمن. ولا يوضح الفيلم لماذا استثنيت من التحريم «جمعية الدفاع عن ألستر»، التي أشير إليها في فقرة سابقة من الفيلم على أنها تنظيم بروتستانتي شبه عسكري (وهو أكبر التنظيمات). وفي ملاحظة أكثر غرابة، وصفت «انتفاضة الفصح» بأنها «الأسطورة الجمهورية الكبرى».

وبالعودة الى «الادارة»، فإنها تحافظ على وظيفة التقليل من الاحتكاك بين أجهزة الاستخبارات المختلفة. واذا كانت التقارير التي تقول بأن «شرطة ألستر الملكية» تخطط لنشر وحدات مشابهة لوحدات «خدمات الطيران الخاصة» صحيحة، فإن هذا سيجعل مهمة «الادارة» أكثر صعوبة. ومع ذلك، وبالرغم من كثرة الوكالات والتقنيات والطرق المستخدمة، فإنه يبدو أن التكتيك الأخير المستخدم للتعامل مع المنظمات شبه العسكرية قد استعير من قوات الأمن الايطالية التي استخدمته بنجاح كبير ضد «الألوية الحمراء». وإذا كان عام ١٩٨٢ قد اعتبر في الأماكن الأخرى «عام تكنولوجيا الاتصالات»، فإنه كان في غيتويات مدن إيرلندة الشمالية «عام الكلأ الممتاز».

وفي الماضي، كان أعضاء المنظمات شبه العسكرية «يقلبون» وهم داخل مجموعاتهم ويستخدمون بطرق أخرى، كمثل استخدامهم من قبل «قوة الاستطلاع العسكرية»، أما

جعلهم يقدمون الأدلة ضد أعداد كبيرة من زملائهم المخبرين فلم يكن قد جرب بعد. وكان حافز هؤلاء الذين جرت تسميتهم بالعامية «الكـلأ الممتاز» هـو نيل الحصـانة من الملاحقة، والمال، والهوية الجديدة، والبيت الجديد سواء في الخارج أم في مدينة بريطانية جديدة. ومشكلة رفض هيئات المحلفين للأخذ بصدق أدلة «الكلأ الممتاز» لم يكن يؤثر على محاكم ديبلوك، ولكن بعض «الكلأ الممتاز» المحتملين سحبـوا أدلتهم التي قدمـوها سابقاً، مدعين أن البيانات التي أخذت منهم استحصل عليها باستخدام القسوة معهم. ولهذه السياسة أهداف أخرى تذهب إلى أبعد من مجرد إخضـاع أعداد كبيـرة من أشباه العسكريين للمحاكمة. ذلك أن ظهور رفيق سابق كـ «كلأ ممتاز» له تأثير مثبط للهمة على بقية أعضاء التنظيم، إذ أنه يثير الشكوك حول أدوارهم ويزيد من حدة شكهم برفاقهم. وفي هذه الحالة، فإن هنالك مكاسب دعاوية واضحة من عرض أشباه العسكـريين الـذين أصيبوا بخيبـة الأمل ومما لهذا من تـأثـير في تحـويـل الاهتمـام عن نشاطاتهم الذاتية. وفي وقت كتابة هذا الكتاب، ما زال هنالك عدد من الحالات الهامة العالقة، ولا بد أن تؤثر درجة نجاحها على مستقبل سياسة «الكلأ الممتاز».

واستراتيجية قوة الأمن الحاليـة تبقى استراتيجيـة تعطيـل، تستهدف الـوصول الى مستوى منخفض مقبول من العنف شبه العسكري، مع الاعتراف بأن هناك مناطق معينة مغلقة في وجه عمل الشرطـة لا يمكن دخولهـا. ومن ناحيتـه، فان «الجيش الجمهـوري الايرلندي» يعرف بأن هناك فرصة لا تكاد تذكر لإخراج البريطانيين من الشمال، ولكنه يعرف، في الوقت نفسه، أنه لديه القدرة على تحميل إدارة الاقليم عبئاً اقتصادياً هائلاً. ومن المستحيل إعطاء أرقام عن الأكلاف الإضافية الـلازمة لقـوات الأمن والناجمـة عن نشاطات «الجيش الجمهوري الايرلنـدي» و«جيش التحرير الوطني الايـرلندي»، ولكن المؤكد أنها تصل الى مئات الملايين من الجنيهات. وكذلك فإن الكلفة الاقتصادية للدمار ولتخويف المستثمرين المحتملين كبيرة جداً ولا يمكن تقديرها.

ولم يكن من الممكن أبداً تنظيم حملة نموذجية مضادة للثورة في ايرلندة الشمالية نظراً لصعوبة وضع صيغة سياسية متعلقة بالوضع ترافقها الاجراءات الأمنية اللازمة لإخمـاد وزعزعة أسس الدعم الجمهوري. و«الجيش الجمهوري الايرلندي» الذي لا يقود ثـورة بالمعنى الصحيح للكلمة، يتمتع بحد أقصى ممكن من الدعم يصل الى حوالى ٤٠ بـالمئة من السكان. وهو لم يعد حتى يحاول التودد الى الرأي العـام الموالي منـذ زمن. وأصبح

«الجيش الجمهوري الايرلندي» في مرحلة يمكنه فيها أن يتوقع، وبدقة معينة، التغير الذي يطرأ على ما يحظى به من دعم في أعقاب عمليات عسكرية معينة. ومشاركة «سين فين» على أساس الاستنكاف في انتخابات برلمان شبه جديد يمكنها أن تؤمن مؤشرات مماثلة كفيلة بتقييم جملة من المبادرات السياسية الممكنة.

إن صيغة معتادة من صيغ العمل السياسي، بالمعنى المقصود بكلمات «بيسل»، هي التمويل المستور للأحزاب السياسية، والحزب المرشح بوضوح هو الحزب الكاثوليكي الذي تسيطر عليه الطبقة الوسطى، «الحزب الاشتراكي الديموقراطي والعمالي». وليس هنالك أدنى شك في أن يكون هذا الحزب قد تلقى أبداً مساعدة سرية من لندن، وربما نسب هذا الى صعوبة العثور على قنال ملائم للتمويل. ولكن لهذا الحزب روابط وثيقة وعريقة بالأحزاب السياسية في الجمهورية الإيرلندية، مما يجنبه أية حاجة للجوء الى لندن فيما لو احتاج إلى مساعدة.

أما في الجانب البروتستانتي، فإن المرجح هو أن القادة الموالين سيصبحون أكثر مرونة بهذا الشأن مع تدهور الاقتصاد الشمالي وانهيار الصناعات الشمالية الموالية تقليدياً (مثل بناء السفن والطائرات وصناعة النقل)، وكان هامش اليد العاملة الأرخص وحصة السوق المضمونة للشركات البريطانية في الاقليم قد وفر الأسباب الاقتصادية الأولية للمحافظة على الحكم البريطاني، ولكن قيمة الاعانات المالية الخاصة المقدمة الى وستمنسر ذهبت بكل هذه الفوائد. ولم تكن المسائل الاقتصادية بارزة خلال العقد الزمني الأخير، ولكنها أصبحت تشكل الآن مظهراً مركزياً في سياسة جديدة برزت في لندن لا بد أن يؤدي تأثيرها إلى تدويل المشاكل الايرلندية.

فعندما انضمت ايرلندة الى «الجماعة الاقتصادية الأوروبية» (السوق الأوروبية المشتركة) في العام ١٩٧٣، في الوقت نفسه الذي انضمت فيه بريطانيا، جعل منها التزويد باليد العاملة الزهيدة الأجر موقعاً طبيعياً للشركات المتعددة الجنسيات، وخصوصاً الأميركية، يستخدم كقاعدة للتصدير الى السوق الأوروبية، إذ استفادت هذه الشركات من إزالة الحواجز الجمركية. والأمر الذي جعل هذه المهمة سهلة نسبياً هو غياب أية قاعدة صناعية ذات مغزى، ولكن الأمر نفسه كان سبباً في خلق المشاكل. فشبكات النقل والاتصالات الايرلندية كانت غير ملائمة لتلبية احتياجات تدفق رأس المال، في حين ان حماسة الحكومة الايرلندية قادتها الى تقديم المزيد من التنازلات

الضريبية المغرقة في الكرم، إذ أعفت من الضرائب المنتجات المخصصة للتصدير وقدمت ٥٠ بالمئة منحة لا تسترد لإنشاء المصانع. وبالرغم من ان الاقتصاد الايرلندي كان، على الورق، من أحسن الاقتصادات الغربية صحة، فإن التصدعات بدأت تظهر فيه مع بداية الكساد. وإيرلندة اليوم هي الأكثر مديونية بالنسبة لعدد سكانها بعد بولونيا. وبعد أن صارت اقتصادات بريطانيا وايرلندة الشمالية والجمهورية الايرلندية تواجه أوضاعاً خطيرة، أصبح إيجاد إطار يتعلق باستيراد رؤوس الأموال من الولايات المتحدة والأجزاء الأفضل صحة في أوروبا من الأمور الأساسية لتصحيح الاختلالات في الاقتصاد الايرلندي. وبالإضافة الى هذا فإن الشركات في جزءي إيرلندة على حد سواء رأت ان التنسيق الأفضل بين النشاطات الاقتصادية في الشمال والجنوب يمكنه أن يشكل مصدراً أساسياً للمنفعة المشتركة.

وكان أحد الشروط اللازمة والمسبقة لمثل هذا التنسيق توفير تنسيق أمني أفضل لعبور الحدود. وفي العام ١٩٨٠، أنشأت الحكومة الايرلندية «قوة مهمات حدودية» للقيام بدوريات وإقامة نقاط مراقبة بالطريقة نفسها التي مورست في الشمال لسنوات. وكذلك فقد وافقت الحكومة الايرلندية على زيادة ملحوظة في تسهيلات الطيران في أجوائها بالنسبة للطائرات العسكريةالبريطانية. وكرست الـ«غارداي» موارد أكبر لتعقب واكتشاف مخابىء أسلحة «الجيش الجمهوري الايرلندي» ومعسكرات تدريبه. وفي الوقت نفسه، كان الـ«دايل» (البرلمان الايرلندي) قد وافق على قانون يسمح بملاحقة المشبوهين الموجودين في الجنوب بتهمة ارتكاب جرائم في المملكة المتحدة. ولم تعد شكاوى «هيئة استخبارات الدفاع»، التي تعود الى نهاية العام ١٩٧٨، بأن الحكومة الايرلندية ليست لها رغبة بملاحقة الارهابيين تجد لها مبرراً الآن، ولكن هذا لا يعني ان الاستخبارات الايرلندية توقفت عن عادتها في نشر معلومات مضللة، لخداع الحكومة البريطانية وقوات الأمن الشمالية، عندما ترى ذلك ملائماً.

وشكلت «الجماعة الاقتصادية الأوروبية» ميداناً مفيداً للمناقشة بين المسؤولين البريطانيين والايرلنديين والأوروبيين الأخرين حول المسائل الاقتصادية، وبتمهيد من حكومتي بريطانيا وألمانيا الغربية، امتد هذا النقاش ببطء ليغطي التعاون السياسي وبعض مظاهر الأمن الأوروبي. وبالرغم من أن إيرلندة ليست عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي (وهي الوحيدة في هذا بين دول «الجماعة الاقتصادية الأوروبية») فقد

كانت تتمثل بشكل روتيني في المناقشات غير الرسمية حول هذه الموضوعات وكانت مندمجة كلياً في المبادرات الأوروبية حول الارهاب»، وعلى سبيل المثال، فإن إيرلندة هي من الدول الموقعة على «الاتفاقية الأوروبية حول الارهاب»، التي تحدد أنواع الاعتداءات على القانون التي لا يتمتع أصحابها بحق اللجوء السياسي. وكومبيوتر الشرطة الايرلندية مربوط بالكتلة الهائلة لكومبيوترات الأمن الألمانية الغربية في وايزبادن، وقد قاومت الحكومة الايرلندية حتى الآن محاولات تحويل النظام الحالي لتبادل المشورة والنقاش الى نظام رسمي الطابع على أساس ان هذا يهدد الموقف الرسمي للدولة الذي يعلن حيادها العسكري. ومن الناحية السياسية، تنحاز ايرلندة بلا تردد إل المعسكر الغربي، وتوافق سياساتها الخارجية والداخلية مع تلك الخاصة ببلدان منظمة حلف شمال الأطلسي. وهناك جزء من الرأي العام اليميني في إيرلندة يقول بأن الحياد العسكري لا يتفق مع الموقف السياسي للبلاد. هذا الى جانب أن طبيعة الحروب الحديثة تجعل من المستحيل المحافظة على هذا الحياد على اية حال. وفي حين أن حزبي «فيانا فايل» و «فين غايل» قد لا يقتنعان بهذه الأقوال، فإنهما قد يكونان مدركين لأن عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي تمثل الفرصة لتأمين المساعدة وإعادة توالد الاقتصاد. ومن ناحية أخرى، فإن الحزبين يعرفان أن هذا يعرضهما لمشكلة انتخابية هامة. وكانت الحكومات الايرلندية الأخيرة قد تشكلت بموجب ائتلافات هشة وأكثريات ضئيلة، والاحتمال الوحيد لكسر نماذج التصويت التقليدية التي دعمت هذا الوضع يكمن في قيام معركة انتخابية حول موضوع رئيسي كان قد حجب في السابق، مثل موضوع الحياد العسكري. وأية محاولة غير ناضجة لدفع البلد إلى الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي يمكنه أن يؤدي بالحزب الداعي إلى ذلك إلى فترة طويلة من الجلوس في صفوف المعارضة. ومع ذلك، فإن اتفاق الحزبين على تزايد أهمية موضوع الاقتصاد كان قد أدى إلى احتمال قيام تحالف بين «فيانا فايل» و «فين غايل». ومثل هذا الائتلاف سيزيل بالطبع العقبة الانتخابية، كما قد يفعل خيار آخر بدأت الإشارة إليه مؤخراً، ألا وهو الانقلاب العسكري.

وأدرجت في ورقة قدمت إلى مؤتمر عقد في لندن حول مواضيع الدفاع والأمن في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١[٢٦] ثلاث مواد رئيسية في «لائحة مشتريات» حلف شمال الأطلسي من إيرلندة، وهي: اتصالات لاسلكية غاية في ارتفاع التردد (UHF) في الأطلسي، وقواعد متقدمة، وغطاء راداري (في الأطلسي أيضاً). وتقول الورقة المذكورة إن كل هذه الاحتياجات تنبع من التغيير الذي طرأ على استراتيجية حلف شمال الأطلسي

في أواخر السبعينات. وقد استبعد في هذا التغيير مبدأ الإبادة المتبادلة (بين العملاقين) لصالح النظرية القائلة بأنه يمكن دخول حرب نووية محدودة في أوروبا وكسبها. وفي هذه الظروف، فإن المساهمة الأميركية الأساسية ستمثل في التدعيم السريع للقوات البرية لحلف شمال الأطلسي الموجودة في أوروبا بوحدات أميركية تنقل جواً من الساحل المقابل للأطلسي*. وهذه العملية تصبح أسهل بكثير إذا كانت لدى منظمة حلف شمال الأطلسي إمكانية الوصول إلى أي من الأمور الثلاثة المدرجة أعلاه.

وإذا أخذت البنود الثلاثة حسب تسلسلها، فإن الكثير من الطائرات التي تعبر الأطلسي ستكون مزودة فقط بلاسلكي عالي التردد (UHF)، الذي يعمل في حدود امتداد الرؤية، وبالتالي فإن خط انحناء الكرة الأرضية يحد من فاعليته. ولهذا فإن محطات لإعادة البث تقام على الساحل الغربي لإيرلندة يمكنها أن تسمح باستقبال بث اللاسلكي العالي التردد على مدى عدة مئات من الأميال عمقاً داخل الأطلسي. أما القواعد الجوية المتقدمة فسوف تستخدم لإيواء ناقلات إعادة التزويد بالوقود وربما طائرات الاعتراض لمواجهة أي هجوم سوفييتي محتمل ضد بريطانيا من شرق الأطلسي. وأما قواعد الرادار في إيرلندة فقد اقترحت وفي الذهن مشهد مماثل لهذا الأخير. وباختصار، فإن هذا المشهد يقول بقيام قاذفات القنابل الروسية بالانطلاق من شبه جزيرة كولا في شمال غرب روسيا، والطيران باتجاه شمال اسكندنافيا، لتتحول باتجاه الجنوب الغربي عبر الثغرة بين اسكتلندة وايسلندة وتنزل إلى ارتفاعات منخفضة لتجنب رصد الرادار. ومن بعد يصل إلى ٢٠٠ ـ ٣٠٠ ميل عن بريطانيا سيكون بإمكان هذه القاذفات أن تهاجم أهدافاً أرضية بصواريخ نووية. هذا التهديد ليس قائماً في الوقت الراهن، إذ أن مدى القاذفة الهجومية السوفييتية الرئيسية، وهي الطائرة من طراز «توبوليف ٢٦» المسماة أيضاً «باكفاير»، غير كاف لشن مثل هذا الهجوم من دون إعادة تزويد بالوقود في الجو، وهو ما يجعلها هشة جداً أمام هجوم الطائرات الاعتراضية. وعلى العموم، فإنه يعتقد أن خليفة للـ «باكفاير» أقوى منها قد وصلت مرحلة الاختبار. ويمكن وضع طائرة «إنذار مبكر ومراقبة» (أواكس) فوق الأطلسي، سواء لكشف أية طائرة سوفييتية آتية عن طريق «الباب الخلفي» أم للعمل كمحطة إعادة بث لاسلكي لأسطول النقل، ولكن طائرات الانذار المبكر هذه يمكنها أن تصبح عرضة للهجوم بالصواريخ المنطلقة من الغواصات

* طرأ تغيير لاحق على هذه الاستراتيجية بعد أن قامت الولايات المتحدة بنشر صواريخها النووية المتوسطة المدى من طرازي «بيرشنغ ٢» و«كروز» في عدد من بلدان أوروبا الغربية أخيراً (المترجم).

السوفييتية. ولا شك في أن محطات للراديو والرادار موجودة في إيرلندة سوف توفر دعماً قيماً.

وما من شك في أن حلف الأطلسي يرحب بمثل هذه المرافق في إيرلندة، ولكن هناك بعض النقاش حول ما قد تطلبه إيرلندة بالمقابل. وتقول نظرية التآمر عندالموالين أن الحكومة الإيرلندية وحلف شمال الأطلسي يرتبان صفقة تشمل إعادة توحيد إيرلندة في مقابل انضمامها إلى الحلف. ويتصور السياسي الموالي الكندي المولد كينيدي ليندسي جواً عسكرياً مشابهاً لذاك الموصوف أعلاه، ويصل إلى الاستنتاج بأن الحكومتين البريطانية والأميركية منهمكتان الآن في عملية مستورة «لإغواء حمار بشكل الجمهورية الايرلندية بالخروج عن حياده من خلال التلويح أمامه بجزرة توحيد إيرلندة»[٢٧]. ولهذه النظرية أتباع كثيرون بارزون، بمن فيهم الزعيم «الرسمي الوحدوي» جيمس مولينيو، الذي يعتقد أيضاً أن «المنظمات شبه العسكرية في إيرلندة الشمالية، بما فيها «الجيش الجمهوري الايرلندي» أصبحت ألعوبة من ضمن مؤامرة دولية معقدة الهدف منها ضم الجمهورية الإيرلندية إلى تحالف دفاعي غربي»[٢٨]. وصحيح أن تاويسيش هوفي أخبر البرلمان الايرلندي في آذار (مارس) ١٩٨١ أن «لسياسة الحياد التي تلتزم بها إيرلندة منذ زمن» أن تتغير إذا ما تم التوصل إلى حل لمشكلة الشمال، ولكنه لم يؤكد كون هذا الحل هو التوحيد. وهناك أسباب اقتصادية قاهرة تؤدي إلى ألا ترغب أية حكومة ايرلندية بالاقتراب من الوحدة، إذ إن المعونة المالية المقدمة إلى وستمنسر، والتي تزيد عن ١٠٠٠ مليون جنيه سنوياً، وتمنع الاقتصاد من الانهيار كلياً، تفوق بكثير إمكانات دبلن، حتى مع معونات «الجماعة الاقتصادية الأوروبية». وإذا أضيف إلى هذا بعض المخاوف من النتائج السياسية، فإنه يمكن للناتج أن يوازن أية طموحات جمهورية بين السياسيين الايرلنديين ويزيد.

والموضوعات الثلاثة التي هي: التوحيد، وحلف شمال الأطلسي، والاقتصاد الإيرلندي ككل، أصبحت اليوم متداخلة ومترابط تماماً بعضها بالبعض الآخر. والمبادرة الاقتصادية الكبرى في إيرلندة هي عبارة عن لائحة آخذة في التزايد لمشاريع مشتركة بين طرفي الحدود، ومن بين هذه المشاريع: خط أنابيب يمتد من الشمال إلى الجنوب لضخ الغاز من حقل كينسيل قرب كورك في الشمال، ويفترض بهذا الخط أن يبدأ بالعمل في العام ١٩٨٣.. وإقامة وصلات ربط للكهرباء.. وخطط لبرامج مشتركة لصناعتي صيد

الأسماك والسياحة. وطبيعة التفاصيل التي نجمت عن المحادثات الانكلو ـ إيرلندية التي بدأت في العام ١٩٨٠ توحي بأن الاندماج الاقتصادي يمكنه أن يشكل مقدمة للوحدة السياسية، ولكن هذا ليس أمراً نهائياً بعد بشكل من الأشكال.

و «الجماعة الاقتصادية الأوروبية» هي المصدر الطبيعي لتمويل التنمية الاقتصادية في إيرلندة، وقد اعترف الأميركيون بالجماعة كوسيلة لتمرير المساعدة الاقتصادية التي يأملون باستخدامها لتعزيز نفوذهم السياسي في إيرلندة. وتلاحظ مجلة «الشؤون الخارجية» (فورن أفّيرز) الأميركية النافذة أن. . .

«الصندوق الخاص بالمناطق المتخلفة لدى «الجماعة الاقتصادية الأوروبية» يشكل آلية دولية مفيدة يمكن للمساعدة الأميركية أن تعبر من خلالها. واستخدام هذا الصندوق يؤدي إلى تجنب المهمة الصعبة سياسياً والمتمثلة بالسعي إلى موافقة الكونغرس على تخصيص مساعدات سواء لبريطانيا أم لإيرلندة. وهناك سوابق عديدة باشتراك أميركا في تجمع واحد مع منظمات مثل «الجماعة الاقتصادية الأوروبية». وكثيراً ما جرى تفضيل مرور برامج مماثلة عبر البنك الدولي أو برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة كطريقة مثلى للمشاركة في مشاريع عبر البحار»[٢٩].

وحتى الآن، يمكن لاصلاح شبكة اتصالات إيرلندة الذي طال انتظاره أن يقدم المؤشر الأفضل للطريق التي يمكن للتطور الاقتصادي والاستراتيجي لإيرلندة داخل الكتلة الغربية أن يسير فيها. وتقوم شبكة الموجات القصيرة جداً، «الميكروويف»، بدور «العمود الفقري» في تحمل الجزء الأكبر من اتصالات المملكة المتحدة المدنية والعسكرية. والموجات القصيرة جداً تبقى أكثر قدرة من إشارات التردد المنخفض (UHF أو VHF مثلاً) على حمل كميات كبيرة من المعلومات بسرعة كبيرة. وتستخدم شبكة الـ «ميكروويف» هوائيات مركبة على أبراج تقام على مسافات تبعد ٥٠ ميلاً أحدها عن الآخر لبث الإشارات. ويحمل «العمود الفقري» كذلك الاتصالات الهاتفية وبرامج التلفزيون والاتصالات العسكرية بين المدن، كما أنه يبث معلومات محطات الرادار الساحلية الخاصة بـ «الأجواء الأرضية للدفاع الجوي للمملكة المتحدة» إلى مراكز المراقبة الجوية العسكرية في وست درايتون وهاي وايكومب. ولهذه الشبكة وظيفة إضافية لم تحدد بشكل إيجابي ولكن ربما كانت على علاقة باستخبارات الإشارات. ويمتد فرع الشبكة

الذي يخدم جنوب غرب اسكتلندة عبر قنال الشمال إلى محطة لإعادة البث في ضاحية بلفاست المسماة بوليغومارتين، التي ترتبط بدورها بمحطة «الأجواء الأرضية للدفاع الجوية للمملكة المتحدة» في بيشوب كورت، قرب داونياتريك. وقد عرف منذ مدة أن شركة «بريتيش تيليكوم» التي تقوم بتشغيل «العمود الفقري» تستأجر قناة «ميكرو ويف» من «إدارة البريد والبرق» الإيرلندية للاستعمال الاحتياطي فيما إذا طرأت أية صعوبات على خط بلفاست ـ سترانراير. وتقول «إدارة البريد والبرق» الإيرلندية أنها مضطرة إلى تقديم خط الاحتياط هذا بناء على توجيه من «الاتحاد العالمي للاتصالات» وأن ليست لها أية سلطة على ما تقرر شركة «بريتيش تيليكوم» أن تبث عبره، حتى وإن كان ما يبث عبارة إشارات محطة رادار تابعة لحلف شمال الأطلسي.

وليس هنالك من داع للشك في صحة هذا التفسير بالنسبة لخط بلفاست ـ دبلن ـ هوليهيد، ولكن ليس هذا التفسير صحيحاً فيما يتعلق بخط «ميكروويف» آخر كانت «إدارة البريد والبرق» تشغله منذ منتصف ١٩٨١. وكانت عمليات إنشاء مرفق اتصالات كبير في مونت غابرييل خلال العام ١٩٧٦، ويتصل هذا الموقع بمحطة موجودة في جبل ثري روك ماونتين. وقد أكدت الحكومة الإيرلندية أن موقع مونت غابرييل عبارة عن محطة رادار، وأن إشاراته تبث من ثري روك ماونتين إلى هوليهيد(٣٠). ولكن الحكومة الإيرلندية رفضت، على العموم، الكشف عن مصدر تمويل إنشاء هذه الشبكة.

وتقوم إيرلندة الآن بتشغيل شبكة «ميكرو ويف» تغطي شرق وجنوب البلاد. وفي العام ١٩٧٩ ابتدأت «إدارة البريد والبرق» بتنفيذ خطة خمسية لتوسيع هذه الشبكة ومدها إلى خط الساحل الغربي، بحيث تضم بلدتي غالاوي وسليغو وتصل حتى لاتركيني. ومن المحتمل جداً أن تربط لاتركيني بمحطة جديدة في ديري تتصل ببلفاست عبر دريرستاون، هي أيضاً قيد الإنشاء. وفي أواسط الثمانينات، سوف تنقل الشبكة البرامج الإذاعية والتلفزيونية والمكالمات الهاتفية والاتصالات الأخرى، بما في ذلك إشارات الرادار الخاصة بحلف شمال الأطلسي، وسوف تدمج كلياً بـ «العمود الفقري». وقد ظهرت بعض المعلومات حول تمويل هذه الخطة الخمسية التي تبلغ تكاليفها ٨٠٠ مليون جنيه، بأسعار ١٩٧٨. والمساهم الأجنبي الرئيسي في هذه النفقات هو «الجماعة الاقتصادية الأوروبية» عبر صناديق التنمية، والبنك الدولي، والحكومة الفرنسية التي قدمت قرضاً مشروطاً بشراء أجهزة تبديل هاتفية فرنسية الصنع.

والاستنتاج الطبيعي والواضح هو أن بلدان حلف شمال الأطلسي هي التي تقوم بتمويل البنية الأساسية الجديدة للاتصالات في إيرلندة، بشرط أن تحافظ «إدارة البريد والبرق» الإيرلندية في هذه الشبكة على أوضاع تلائم المتطلبات العسكرية لهذه البلدان. والدليل على هذا عرضي، ولكنه التفسير الأكثر معقولية للسبب الذي يدفع الحكومة الإيرلندية إلى السماح لمحطات رادار حلف شمال الأطلسي بأن تقام على الأراضي الإيرلندية وأن تستخدم شبكة الـ «ميكروويف» الإيرلندية. ويفترض بالشبكة المحسنة أن تجتذب أوساط الأعمال الأجنبية إلى إيرلندة. ومشكلة الحكومة الإيرلندية هي أن جملة الرأي العام الإيرلندي ما زالت متعلقة بقوة بإرث الحياد. وكذلك فإن المؤسسة السياسية لم تتخل بأسرها عن هذا الحياد أيضاً. والتكتيك الذي يبدو أن القطاع المؤيد لحلف شمال الأطلسي يتبعه هو التكتيك نفسه الذي جلب الهيكل العسكري والاستخباراتي الأميركي الضخم إلى بريطانيا، أي ادخال هذا الهيكل إلى البلاد بهدوء مع كبت النقاش العام الذي يذهب إلى أبعد من سلسلة من التسريبات المسيطر عليها بعناية ودقة والتي تؤدي عملياً إلى تقديم ما يكون قد حصل فعلاً على أنه أمر واقع.

ويقدم كينيدي ليندسي ملاحظة مثيرة للاهتمام جرى تأكيدها في أماكن أخرى تقول بأن الاستخبارات البريطانية أو الأميركية قد تسللت إلى وسائل الإعلام الجماهيرية الإيرلندية[٣١]. وهو يعتقد بأن الهدف من هذا التسلل هو شن حملة دعاوية لزعزعة حزب الـ «فيانا فايل» الذي يصفه ليندسي بكونه «متصلباً» و «مؤيداً للحياد». ونظراً لأن قيادة الـ «فيانا فايل» تتحفظ كثيراً في الكلام عن تفاصيل تطوير الاتصالات، وأنها لم توقف عملية التطوير هذه، فإنه يبدو أن ليس هناك من داع كبير لشن مثل هذه الحملة الدعاوية. ولا شك في أن المهمة المقبلة المتمثلة بإقناع الإيرلنديين المشككين بجدية خطر التهديد السوفييتي، والمهمة الحالية المتمثلة بتذكير الأمة بما يشكله «الجيش الجمهوري الإيرلندي» من خطر على الاستقرار، تمثلان الموضوع الضاغط الأهم بالنسبة للـ «إم. آي ٦» والـ «سي. آي. اي».

و «المسألة الإيرلندية» الأصلية التي ولدت في العام ١٩٢٢ نتيجة للتقسيم اختفت وراء المسائل الاقتصادية والاستراتيجية العسكرية. ولا شك في أن الاندماج الاقتصادي بين الشمال والجنوب، والانحياز السياسي التام لإيرلندة والمملكة المتحدة إلى كتلة حلف شمال الأطلسي سوف يزيل جزءاً من أسباب المحافظة على الحدود (بين الجمهورية

الإيرلندية وإيرلندة الشمالية). وعندها ستعتمد سرعة التوحيد على تخفيف أثر قبضة الكنيسة الكاثوليكية على المجتمع الإيرلندي إلى مستوى مستساغ لدى الشماليين الموالين. وعلى سبيل المثال، فإن عمق المعارضة في الجمهورية الإيرلندية لقانون الإجهاض يقدم مؤشراً معيناً حول الثغرة التي يجب سدها. ومع هذا، فإن بعض الموالين، مثل الراحل روي برادفورد، قد التقط الفكرة:

«لو كانت لديك الحريات الفردية، والتعليم، والضرائب، والجو الذي تنشط فيه الأعمال، وحركة اليد العاملة، وحركة الاستثمارات، ونموذج عام مشترك لحقوق التصويت، ولو كانت كل هذه الأمور موحدة النماذج... لما كان هنالك من فارق كبير بين أن تعيش في إيرلندة الجنوبية أو انكلترا أو إيرلندة الشمالية أو اسكتلندة. وأعتقد أن الهدف البعيد المدى هو خلق نوع من النموذج المتجانس بين كل أنحاء الجزيرة»(٣٢).

ويبدو أن حزب «سين فين المؤقت» قد اعترف بهذا الأمر:

«ما قد نرى فعلاً هو التغير الطارىء على المشهد، أما الموقع الأساسي للسيطرة والامبريالية والاستغلال في إيرلندة فسيبقى، ولن يصبح الإيرلنديون هم أصحاب المنزلة الأعلى في بلدهم، ولن يضمنوا لأنفسهم عملية صناعة القرار في بلدهم، ولن يصبحوا قادرين على تقرير مصيرهم»(٣٣).

والسياسة التي رسم برادفورد خطوطها هي، بكل المؤشرات، نفس السياسة التي تتبعها الآن حكومات حلف شمال الأطلسي، وعلى رأسهم بريطانيا في هذه الحالة. والمعارضون الرئيسيون هم، في الشمال، «سين فين المؤقت» و«الجيش الجمهوري الإيرلندي»، وفي الجنوب، الكنيسة الكاثوليكية و«حزب العمال» اليساري*.. وليست هذه تشكيلة رائعة بعد. وما زال هناك الكثير من العمل أمام «الإدارة». والحرب ضد «الجيش الجمهوري الإيرلندي» تكاد تبقى واقفة في مكانها، ويمكن لقوات الأمن أن تبقي عليها هكذا إذا تمكنت من تجنب ارتكاب أخطاء كثيرة مثل إطلاق النار على المدنيين العزّل. وكذلك فإن للاستخبارات البريطانية خبرة ملحوظة في احتواء التجمعات

* وهؤلاء هم الذرية السياسية لـ «الرسميين». وأدى تقدمهم الانتخابي في العام ١٩٨٢ إلى أن يمسكوا بزمام توازن القوى لفترة داخل الـ «دايل» (البرلمان الإيرلندي).

السياسية الوطنية واليسارية. والخداع المالي الذي ارتكبه مصرف الفاتيكان في حادثة الانهيار المالي لأمبراطورية روبرتو كالفي يدل على أن الكنيسة الكاثوليكية ليست بالصمود الذي لا يمكن اختراقه. وأن تغيراً أساسياً في سياسة الحكومة البريطانية، حتى لو تغير الحزب الحاكم، أمر بعيد الاحتمال جداً. ولهذا فإنه ما زال من الممكن تنفيذ برنامج الحفز والدمج الاقتصادي، والعضوية في حلف شمال الأطلسي، ثم التوحيد فيما بعد.

وباستذكار تعليق هوغو يونغ حول الانحياز الداخلي لعمل الـ «إم. آي ٦» خلال السبعينات، كان يبدو أن موضع المقالة التي ظهر فيها التعليق يدور حول إمكانية حصول اضطرابات مدنية جدية في بريطانيا تنجم عن الانتشار الواسع للبطالة. وقد أعطى سببان رئيسيان لتفاؤل الحكومة بهذا الشأن: صمام أمان الاقتصاد الأسود، الذي تتخذ إدارة تاتشر تجاهه أكثر المواقف ليبرالية، والمستوى المنخفض للنشاطات «الهدامة»، التي يعتقد أنها ضرورية لإطلاق معارضة العنف المنظم. وكانت المقالة قد كتبت قبل أحداث الشغب المدينية في العام ١٩٨١، وخصوصاً في ليفربول ٨ وفي منطقة بريكستون في لندن. وكان السبب المباشر لهذه الأحداث هو أعمال الشرطة القمعية، التي تعود في أصولها، ولو جزئياً على الأقل، إلى الأوضاع الاجتماعية. وكان هنالك تكرار متعدد لأحداث مماثلة منذ ذلك الحين، وخصوصاً في ليفربول، ترافق بغياب مميز للتغطية الصحافية. وكانت المنطقتان المذكورتان قد اتخذتا لنفسيهما سمات معينة من سمات غيتويات بلفاست وديري، ولكن ما زال ليس هنالك أي تهديد ملموس لسلطة الحكومة المركزية. وقد تم تجاوز الرقم ٣ ملايين من العاطلين عن العمل بحجم من الاحتجاجات لا يمكن القول إلا بصعوبة أنه شهد تصعيداً جدياً، وليس من المستحيل أن يكسب حزب المحافظين ولاية أخرى جديدة في الحكم*.

ويبقى المحور الأساسي للسياسة الخارجية البريطانية هو القيام بالدور الوسيط بين أوروبا وأمير [illegible] مع مؤيديها في النظر إلى إدارة ريغان على أنها نهاية أسمال [illegible] إلى المبادرة الحرة التي لا يكبحها كابح ولا حدود حر [illegible] ري كولمان من صحيفة الـ «غارديان»: «إني من ليبراليي القرن التاسع عشر. وكذلك هي المسز تاتشر. وهكذا هي كل الحكومة»(٣٤).

---

* وقد فعل (المترجم).

وفلسفة تاتشر ـ ريغان عبارة عن ظاهرة من ظواهر اتجاه شامل من الحنين إلى ما مضى. ونفوذ بريطانيا داخل «الجماعة الاقتصادية الأوروبية» أساسي لمنع ما تخشى أميركا أن يصبح بروزاً للجماعة ككتلة اقتصادية منافسة، مما قد يؤدي بأوروبا إلى فك ارتباطها بالتحالف الغربي (وكانت هناك اتهامات مبطنة بالحياد الكامن وجهتها واشنطن إلى أوروبا)، واتباع ترتيبات تجارية منفصلة تماماً على مستوى العالم بأسره. ويقدم النظام الراهن للتجارة العالمية فوائد هائلة للولايات المتحدة، إذ إن الكثير من المبادلات التجارية التي لا تخص الولايات المتحدة يتم بالدولار مثل مشتريات النفط من الشرق الأوسط، مما يؤدي إلى طلب مستمر ودائم على الدولار. وعندما أظهر الاقتصاد الأميركي أول مؤشرات ذات مغزى للركود، راحت الحكومة الأميركية تطبع المزيد من الدولارات الورقية. ونظراً للطلب الدولي على الدولار، فإن هذه الدولارات لم تبق داخل إطار الاقتصاد المحلي لتسبب التضخم بل هي صدّرت مع ما تحمل من قيمة تضخمية، مما مكّن الولايات المتحدة من المحافظة على مستوياتها من استثمارات عبر البحار ومن الانفاق العسكري. وكان «النظام النقدي الأوروبي»، الذي يحدد قيم العملات الأوروبية نسبة إلى بعضها البعض ضمن نسبة مئوية ضئيلة للتذبذب، قد أوجد خصيصاً لمحاربة مثل هذه الحالة. ولم تنضم بريطانيا إلى هذا النظام، لأن الحكومات البريطانية ترغب ـ في الظاهر ـ في أن تفكر بالجنيه الاسترليني كعملة دولية وبلندن على أساس كونها مركزاً مالياً هاماً. وهذا ما كان من دواعي سرور أميركا، ربما بمحض الصدفة. وقد يمكن التعرف هنا إلى جذور وبدايات حرب تجارة دولية. ومن المرجح أن يكون الشرق الأوسط مسرحاً للنزاع التمهيدي:

«يجب على «الجماعة الاقتصادية الأوروبية» أن تبيع العرب قدر ما يمكنها من السلع المصنعة والخدمات مقابل شرائها للنفط. وتعاني أوروبا في الوقت الراهن من عجز متزايد (في تجارتها) مع الشرق الأوسط، وإذا فشلت في وقف هذا النزيف لن تكون قادرة على تمويل تجارتها مع بقية أنحاء العالم. وباختصار، فإن على الأوروبيين أن يطردوا الأميركيين من أسواق الشرق الأوسط، مهما كان الثمن».

كما يقول ديفيد كلارك(٣٥). وتبقى بريطانيا مستثناة إلى حد ما من مشكلة النفط في الوقت الراهن نظراً لما لديها من مكامن نفط خاصة بها.

وتتوافق هذه العوامل الاقتصادية مع مواقف الحكومات الأوروبية تجاه «قوة الانتشار السريع» التي جرى تقييمها في مكان سابق من هذا الفصل من وجهة نظر أكثر سياسية. وفيما يتعلق بالسياسة، فإن بريطانيا تبقى أقرب بكثير إلى الولايات المتحدة من غيرها من بلدان «الجماعة الاقتصادية الأوروبية».

ولا بد أن تبدو السياسة تجاه الاتحاد السوفييتي أو ضده، للوهلة الأولى، هي الميدان الأفضل لمعالجة غربية مشتركة ومتماسكة. ولكن الشجار حول خط أنابيب الغاز السوفييتي إلى أوروبا الغربية أدى إلى تفكك الصفوف وإزالة هذا التماسك، بالرغم من أن هذا الشجار لم يخلف إلا آثاراً مؤقتة حوله. وكان التحالف الغربي قد مر بأسوأ منه وبقي قائماً، وأزمة السويس مثال على ذلك. ولا بد أن تستمر العمليات المضادة للشيوعية كما كانت عليه في السابق.

وفي أحسن الأيام، يبقى التنجيم فناً مشكوكاً فيه. وفي دورة حياة يكون الخداع فيها أداة أساسية، ولا تكون الوقائع صحيحة وذات معنى إلا بحضور مضامين أخرى منسجمة معها، تقارب هذه الحياة أن تكون سخيفة. وكان جيمس آنغلتون، الذي كان أحياناً رئيساً للفرع المضاد للثورة في الـ «سي. آي. اي»، قد استخدم تعبير «المرايا الموحشة» لوصف غموض السياسة الخارجية السوفييتية. ويبدو أن هذا التعبير ينطبق تماماً على أي استنتاج عام يؤخذ من الأحداث التي ورد ذكرها هنا. واعتقاد آنغلتون بوجود «أشخاص خارقي القدرة على العمل في الظلام» وبوجود «حالات مضخمة من نوع فيلبي» داخل الـ «سي. آي. اي» كاد يدمر المنظمة نفسها. والاستخبارات التجارية سرعان ما تضع نفسها في تصرف التآمر، ولكنها تتعايش كذلك، وبالضرورة، في انسجام معقول مع الدبلوماسية والاستراتيجية والتجارة. وعلى هذه الأعمدة نراها تعتمد في أنحاء العالم، كما يعتمد الكتاب على قرائه.

هوامش الفصل الخامس:

(١) *State Research* No. 2

(٢) Sir John Killick «Southern Africa in Turmoil» article in *NATO'S Fifteen Nations* (August-September 1981)

(٣) *New Statesman* (19 November 1982)

(٤) *The Middle East* (July 1982); Companies House microfiche.

(٥) Quoted in Richard Barnet and Ronald Muller *Global Reach* (1975) p.19

(٦) *New Statesman* (2 February 1979)

(٧) *Sunday Times* (14 February 1980)

(٨) Robert Mark *In the Office of Constable*

(٩) *Irish Times* (22 April 1980)

(١٠) *Guardian* (28 October 1976)

(١١) David Charteris « Intelligence and Psychological Warfare in Northern Ireland » article in *RUSI Journal* (September 1977) p. 25.

(١٢) *Sunday Times* (12 August 1973)

(١٣) *Daily Express* (19 September 1981)

(١٤) *Guardian* (1 March 1973)

(١٥) *Sunday Times* (11 February 1973)

(١٦) *Sunday People* (29 September 1974)

(١٧) Aspin autobiography; various press reports

(١٨) *New Statesman* (13 July 1979)

(١٩) *Daily Mail* (3 May 1974)

(٢٠) *New Statesman* (13 July 1979)

(٢١) *Magill* (July 1980).

(٢٢) *Irish Times* (24 April 1980)

(٢٣) Brigadier J. M. Glover *Northern* Irland Future Terrorist Trends Defence Intelligence Staff (15 December 1978).

(٢٤) *Magill* (September 1980)

(٢٥) *Sunday Tribune* (5 April 1981)

(٢٦) «NATORequirementsinIreland» paper given to *Researching State Structures Conference* University College London (7-8 November 1981)

(٢٧) Kennedy Lindsay *The British Intelligence Services In Action* (1980) p. 249

Guardian (23 March 1982) (٢٨)

Foreign Policy No. 37 (Winter 1979/80) quoted in *NATO and the Third World War* (1982) p. 61. (٢٩)

In Dublin (6 August 1982) (٣٠)

Kennedy Lindsay *The British Intelligence Services In Action* p. 242 (٣١)

Interview on BBC *Panorama programme*(30 March 1981)Quoted in *NATO and the Third World War* -P. 58 (٣٢)

Ruairi O'Bradaigh interview in *Iris* (April 1981) (٣٣)

Guardian (13 September 1982) (٣٤)

Leveller (13 November 1981) (٣٥)

منشورات مؤسسة الأبحاث العربية

اريك ديفيز

مأزق البورجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث

تجربة بنك مصر ١٩٢٠ - ١٩٤١

● نتعرف في هذا الكتاب على أول حركة تصنيع وطني مستقل نشأت في مصر، في فترة ما بين الحربين، تحت رعاية بنك مصر، الذي كان أول بنك عربي صرف. ويتناول الكتاب بالتحليل والتفسير نجاح البنك في مرحلته الأولى، حتى انهياره عشية الحرب العالمية الثانية، وفشله في تحرير مصر من سيطرة رأس المال الأجنبي.

ترجمة سامي الرزاز، ٢٨٨ صفحة.

* * *

سليم نصر وكلود دوبار

الطبقات الاجتماعية في لبنان

دراسة في التكوّن التاريخي الحديث للبنان والبنية الاجتماعية عشية اندلاع الحرب الأهلية، ١٩٧٥: أصول التشكيلة الاجتماعية في لبنان منذ بداية الحكم العثماني وحتى اليوم، وتحولات العلاقات والبنى الريفية والاقتصادية. وتلقي الدراسة الضوء على عناصر الأزمة الاجتماعية الحادة التي شكلت الأرضية الخصبة لانفجار الوضع اللبناني.

٤٠٣ صفحات، ترجمة جورج أبي صالح.

* * *

د/ أحمد عطية المصري

النجم الأحمر فوق اليمن

تجربة الثورة في اليمن الديمقراطي

يتضمن الكتاب رصداً حياً وموثقاً لتطور أوضاع اليمن الجنوبي منذ الاحتلال البريطاني وحتى ما بعد الاستقلال، مروراً بتجربة الثورة ودور الجبهة القومية في عملية التحرير وعلاقاتها بالقوى الأخرى. كما يعرض الكتاب للجوانب الإيجابية والسلبية في تجربة اليمن الديمقراطي؛ محذراً من استمرار الصراعات الدموية حرصاً على هذه التجربة الثورية.

وقد ساعد وجود الكاتب في تعز كممثل لديبلوماسية ج. ع. م اثناء الثورة، ووجوده في عدن بعد الاستقلال على توثيق هذا الكتاب.

٤١٠ صفحات.

* * *

نوبارهوفسبيان وآخرون

باكستان

الدولة والمجتمع والإسلام

أفضل ما كتب عن باكستان حتى الآن، بقلم أربعة عشر باحثاً وسياسياً معروفاً معظمهم من باكستان.

ويرسم الكتاب صورة المجتمع والدولة في باكستان منذ انفصالها عن الهند وانفصال بنغلاديش عنها وحتى أيامنا هذه.

ويعالج الكتاب أيضاً ما يسمى سياسة اضفاء «الطابع الإسلامي» على المجتمع والدولة، والتي يرفع لواءها الجنرال ضياء الحق في ظل ازدياد حدة أزمة الشرعية والديمقراطية في البلاد.

٢٥٦ صفحة.

* * *

اعمال الندوة الدولية التاسعة التي نظمها مركز الدراسات العربية في لندن

إعداد: عبد المجيد فريد

عرب بلا نفط

يتضمن هذا الكتاب مجموعة دراسات وأبحاث، شارك في تقديمها ومناقشتها مجموعة من خبراء السياسة والنفط، عربٌ وغربيون وسوفيات.

أبرز الموضوعات التي تناولها البحث: نضوب الاحتياطيات النفطية وانتشار بدائل الطاقة، والضغوط السياسية الدولية، وتصدع الأوبك وهيكل الأسعار وتراجع العوائد.

كما تناول البحث سبل المعالجة وتلمّس مخارج أزمة هبوط العوائد النفطية.

٢٩٢ صفحة.

أطلب هذه الكتب وقائمة المطبوعات من: مؤسسة الأبحاث العربية

■ بيروت - لبنان: ص. ب ٥٠٥٧ - ١٣ (شوران) هاتف ٦/ ٨١٠٠٥٥، تلكس ٢٠٦٣٩ دلتا - لبنان.

Nicosia, Cyprus, IAR (RAWAFID) LTD. P. O. Box, 7047, Tel (357) 2-452670 Tlx, 5223 Rawafid Cy.

الاستخبارات البريطانية وعملياتها السرية

في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط

«كتاب يكشف للمرة الأولى فضائح الاستخبارات البريطانية ودورها في العالم الثالث، في الشرق الأوسط وأفريقيا بشكل خاص».

فيليب آجي،

المسؤول السابق في المخابرات المركزية

هذا الكتاب يحتوي بين دفتيه على سيل هائل من المعلومات الدقيقة والموثقة عن جملة واسعة من العمليات المستورة التي نفذتها الاستخبارات البريطانية على مدى قرابة أربعين سنة ضد شعوب العالم الثالث، من الملايو في جنوب شرق آسيا مروراً بالمحيط الهندي والشرق الأوسط، والقارة الأفريقية، وصولاً إلى إيرلندة الشمالية حتى يومنا هذا.

ويوضح الكتاب التوزع الجغرافي والسياسي لمختلف أجهزة ووكالات الاستخبارات البريطانية، وكيفية وتاريخ نشوء وتطور كل منها، وخصوصاً تلك التي لها علاقة بالعمليات المستورة، وهو ما يجعل الكتاب مرجعاً لكل مهتم بمعرفة بعض الجوانب الغامضة في أحداث تاريخية معينة (مثل الدور الذي لعبته الاستخبارات البريطانية في إفشال انقلاب هاشم العطا ضد النميري، والثمن الذي دفعته حكومة لندن للنميري مقابل توجهه غرباً... ومثل الانقلاب الذي نظمته الاستخبارات البريطانية بالاشتراك مع اسرائيل لإيصال عيدي أمين الى السلطة في يوغندا، قبل أن ينقلب هذا الأخير على أسياده لأنهم لم يسمحوا له بغزو تانزانيا... ومثل تفكير الاستخبارات البريطانية في الإطاحة بأنظمة الحكم في سورية ومصر والسعودية معاً، وبمساعدة نظام نوري السعيد في العراق في الخمسينات... الخ)، والدور الذي كان للأجهزة البريطانية في هذه الأحداث، وما زال لها إلى حد ما في الأحداث الساخنة هذه الأيام، وإن تحت إشراف ورعاية استخبارات الولايات المتحدة، التي تتزعم - بلا منازع - العمليات الإرهابية المستورة التي تنفذ بعضها بمفردها، وبعضها الآخر بالشراكة مع الاستخبارات الغربية الأخرى، وعلى رأسها تلك البريطانية.


مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م.
ص.ب: ٥٠٥٧ - ١٣ (شوران) بيروت - لبنان

قرش لبنانية
٢٨٩٠٠